Azhari, Khalid ibn 'Abd Allah
al-Tasrih 'ala sharh al-mawsum
bi-al-Tawdih.

شاه
بمنه تعالى
قد صار هذا الكتاب في ملك الحقير
الى الله الغني محمد علي ابن المرحوم محمد شاش
دام بقاه
بالنبي

قيمته تسع
قرشا ابيض

قرش ١٠

ملك الاخ حسن يوسف العالم الحسيني في ٢٠ ذي القعدة
١٣٠٦

ملك الاخ

ISLM
RARE
PJ6101
I23
I2339
1869
FOL10

بسم الله الرحمن
الرحيم ابتاع هذا الكتاب فقيه
مع مكونة ثمن ابرك وستام
براطلات ماجي

بسم الله تعالى

قد ذكر جناب الوالد سلمه الله تعالى مولده عند فجر الجمعه
يوم ثامن من جمادى الثاني سنة الثمانين بعد الالف
والمائتين من الهجره

سنة ١٢٨٠

في نفائس المخطوطات
لسواحد الاحد اجل مكتبة
الفقيه حسن الكاغدي

BDB6620

JOU
27-10-95

هذا هو الكتاب المعروف
بالتصريح على شرح الموشح بالتوضيح
على الفية ابن مالك لخالد بن
عبد الله الازهري

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتوحيده حمدا موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد
ان محمدا عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله عليه وعلى اله واصحابه وجنوده وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه
الغني خالد بن عبد الله الازهري عامله بلطفه الخفي واجراه على عوايد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في
النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في
غاية حسن الوقع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود
في هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنونات ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك
لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه يكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان
فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المدينة المجاز وليس هو الباني بنفسه وانما
يامر العمله من ابناء جنسه وكنت انت المشار اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وباذر للاجر والثواب فاستخرت
رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه واظهر اسراره وجناياه وباح بسره المكنوم وجمع
شمله باصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح وشحنته بعشرة امور مهمة مشتملة على فوايد جمه احدها انني من
شرحي لم ابرحه حتى صار كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوايد ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها
انني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها انني ذكرت ما
اهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها انني كلمت بيت كل شاهد مما اقتصر على
شطره وغرته الى قائله الا قليلا لم اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوايد ذلك معرفة كونه غريبا حتى يتم منه التقريب
خامسها انني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوايد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها
سادسها انني طبقت الشرح على النظم وقد كان اغفله ومن فوايد ذلك معرفة شرح كل مسئله سابعها انني
ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها انني ذكرت غالب علل
الاحكام وادلتها ومن فوائد ذلك تمكنها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها انني بينت المعتمد من المواضع التي
تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها انني بينت المواضع التي غمد

مع انها

مع انها من ابحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عند ياته اقول قوله هذا واستغفروا الله مما وقع لي من الخلل في
بعض المسائل المسطوره واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفؤا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره
واسئل فضل من حسن خبره وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شئ طغى به القلم او زلت به القدم ان يبدو بالحسنة السيئة ويحضر
قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب ويحضرني على النحو والتصريف قد تظافرت الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه عن علي بن ابيطالب
وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشا ومات وتدا سن واتفقوا على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهرّاء بفتح الهاء
وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهرويه ثم خلف ابو الاسود خمسة نفر اولهم عنبسة الفيل ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن
يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابو الاسود عطا وابو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وابو
عمرو بن العلا ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف
سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعده وخلف الكسائي الفرا ثم جاء بعد ذلك الصالح بن اسحق الجرمي وبكر بن
عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج وابن درستويه وابو بكر محمد بن
سهران ثم جاء بعد هؤلاء علي ابو الحسن بن عبد الغفار الفارسي وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني
ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة
المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة ايضا سنة احدى
وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة المطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين وشرح
الخصاصة عن قراء الخلاصة اربع مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى و
الصغرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح ملحة ابي حيان وانتصاب الغنوي فضلا وجرا في قولهم الدليل لغة وفضلا عن ان
يكون كذا وهلم جرا واحكام لو وحتى كل منهما في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البرده واقام الدليل على صحة التعليل
والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للامام
احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال الشيخ رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم
كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ذاهب البركة رواه الخطيب في كتابه الجامع والتوفيق بينه وبين
حديث لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجزم ممكن لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدا فيه بذكر الله فهو حديث حسن
او يحمل حديث البسمله على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شئ وحديث الحمد له على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسمله
ولم يعكس لان حديث البسمله اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص
كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جيء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف
تقديره باسم مسمى الله ومنشاء ذلك انهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول
الاشعري وقيل لا ولا وهو راي اهل النقل والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد
به ذات الشئ فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لم اجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم هل هو عين
المسمى او غيره والله علم على ذات المعبود بحق وقيل وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة
وادخال الالف واللام عليه وتفخم لام اذا انفتح ما قبله او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة
لكن بعد النقل الى فعل بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ
من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم فاشتقاقها من الرحمة
وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر لم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملائمه وهذه قاعدة في كل
مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا
الوصف يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم
على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم من وجه
ففي الفضائل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل ينبئ بتعظيم

المنعم من حيث انه منعم على الحامد وغيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص
مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعم ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الاول فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف
الجميع واحدا عتبارا كالشكر وان كانا فعلا احقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فيحصل من ذلك ستة اقسام حمد ان لغوي وعرفي
وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي وبتبين لك بادنى تدبر
ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين عموم مطلق
وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساوٍ واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله وللدلالة على الدوام و
الثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرا باسم ربك
وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته والى الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك وللاستحقاق وقيل
للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون
حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعم قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا
يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات رب معناه مالك صفة من حد به ربه بربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى
التربية وهو تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعم ولا يطلق على غيره الا
مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لانه يحفظ ما يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام
لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل جنس مما سمي به اولانه
يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح التسهيل وقال
ابن مالك والتحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى
الله تعم والعالمين خاص بالعقلاء انتهى والصلوة فعلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير له
والتسليم التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعم يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما
عن الاخر ولوخطا الامامان الاكملان نعتان للصلوة والسلم على سيدنا من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد وزنه
فيعل واصله سيود قلبت الواو ياء واد غمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفز
غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه وآله
بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد خاتم اي اخر النبيين جمع نبي بغير همز
ماخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر وامام
المتقين جمع متق وهو الخايف من الله والامام المقتدى به والمتبع وقائد اي دليل الغر جمع اغر من الغرة وهي في الاصل بياض في
وجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل من التحجيل وبياض في قوايم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء
من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة وعلى اله هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه امنقلبة عن هاء
او عن واو وقال بالاول سيبويه واصله عنده اهل وقال بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل اليه في الدين يؤل بظهم
اثر القولين في التصغير فمن قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في تصغيره اويل وكلاهما مسموع ان
ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف في معناه فقال الشافعي اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهلوه
او آل امر دينهم اليه وقيل غير ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل لشامل لبعضهم لتشمل الصلوة
باقيهم اجمعين توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول صلوة وسلاما اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة
مفيدان لتقوية عاملهما وتقريره معناه دائمين نعت صلوة وسلاما بدوام اي ببقاء رب السموات جمع سماء على غير
قياس والارضين بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام مزبد هذا خطيب فوق اعواد
وجمعت ارض جمع المذكر السالم شذوذا اما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة
من النحويين لا حرف شرط انتهى وهي هنا مجردة عن معنى التفصيل كما نص عليه في المغني في اما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر
المكي في هذا الكتاب اما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من التضمن معا بعد ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا يفرق
في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرتبة

واختلف

واختلف في ناصبها فقيل في شرط المقدر وقيل اما النيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة
عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد حمد الله فمهما هنا مبتداء والاسمية لازمة للمبتدأ و
يكن شرط والفاء لازمة لما لما فيها من تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولضوء الاسم اقامة للازم وهو الفاء والصوف
الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة مستحق الحمد وملهمه نعتان لله المجرد المدح وصح نعت المعرفة
بهما لانهما للدوام والاستمرار فاضافتهما محضة وبدلان ويمتنع عطف بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي بها ما
او للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب ومنشئ
الخلق ومعلم فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشأنا هن انشاء اي وجدناهن ايجادا والخلق بمعنى
المخلوق والاعدام الافناء والافقاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والصلوة والسلام مجروران بالعطف على
حمد الله وتقدم تفسيرهما على اشرف الخلق متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلوة من جهة المعنى على سبيل التنازع واكرم
معطوف على اشرف المنعوت بالنون من المنعت بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها و
الضم اشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور
المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا التجنيس والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف وهو ان تتفق
الكلمتان في الحروف وتختلفا في الهيئات واعظمه معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى انك لعلى خلق عظيم محمد بدل من اشرف ويجوز
كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل لغير خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب الى انها معنوية نبيه وخليله وصفيه نعوت
لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار وعلى الد واصحابه واحبابه معطوفة على اشرف واعاد الجار مع الرالطول الفصل والاصحاب
جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد وقال بعض اهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب
وحزب الرجل جنده واصحابه قال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جايز هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله
تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس المذكور
فان كتاب الخلاصة جواب اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك ان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة
ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكورة معمولة لقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ و
اضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر الاراك ومن قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم
سرنا ذات ليلة اي مدة مختصة بهذا الاسم الالفية بالنصب بدل من كتاب بالجر بدل من خلاصة منسوبة الى الالف بناء على اشهر القولين ان البنية
اسم للصدد والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة في علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف
ولو حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها احوال الابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن عوارضها
الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغاية الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وفايدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم بمعنى منظوم
نعت لكتاب زينت للخلاصة اخفض الامام مجرور باضافة نظم اليه العلامة صفة مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة جمال
الدين لقب ابي عبد الله كنيته محمد اسم ابن مالك نعت اول الطائي نعت ثان رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب في كلامه مخالفة
لاصلين احدهما الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه متى اجتمع الاسم و
اللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت انما تقدم وكان
صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى
الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني ان اللقب هنا مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح اولا تشوقت النفس الى
الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على ان ذلك لغة كما سيأتي كتاب خبر ان وصح الاخبار بكتاب عن كتاب وان نشأ وابا
لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا صغر حجما وعزر علما بضم عين الفعلين فاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى الكتاب والجملتان نعت كتاب والمنصوب
بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وعزر علمه هذا انكانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار وان كانا محولين الى
معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت مرتفقا فهما خبران لا نعت كتاب ان الجملة الانشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم الشيء
يوليس لمرفقه حجم اي نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق وغيرا بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في
حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فنقل ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على

التشبيه

التشبيه بظرف المكان ويجوز ان تكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا اضيفت لمبني جاز بناؤها الفتح كقوله لم يمنع الشرب
منها غير ان نطفت حمامة في غصون ذات اوقال قاله في المغني انه بفتح الهمزة والكتاب لافراط اي مجاوزا لحد الايجاز الاختصار
قد كاد يعدا اي قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وارطاب يتوغر في كلامه اذا عمي مراده
والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاهما الدماميني فقال دعيمة تفة وتضم ولست وقد استعفت طالبه
اي ساعدتهم يقال استعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة بمخمصة صفة لحرف اي لشرح مخمص
يدانيه اي يقاربه في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحسن بخلافه وتوضيح اي مبين وكاشف واشتهر بناؤه
اي بخلاف زيد وقيل بمشي مشيه وبناء اي بعارضه وبفعل مثل فعله احل به الفاظه اي ابن به مفردات الفاظه وافي به معانيه
بفتح الياء اي اكشفها وابينها واحلل اي افك به تراكيبه اي مركباته وانحى اي اهذب مبانيه بفتح الياء اثناه تحت
جمع مبنى ومباني الكلام ما يبنى عليه مسائله واعذب بالذال المعجمة اي احلى ومنه الماء العذب به موارده جمع مورد والمراد
وهي في الاصل طرق الماء بالطاء المهملة واعقل اي امنع والعقل المنع به شوارده جمع شارده اي نافره وفيه استعارة بتشبيه ما تضمنه الالفيه بالابل الشارده وترشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهي العقل ولا احلى اي اترك منه مسالة
مفعلة من السؤال ومعاياة من عليه في العلم من شاهد اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح او
تمثيل اي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير انا فيه الى خلاف في
بعض المسائل او مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك ونقدا بالدال اي انتقادا على الناظم وغيره كقوله في
باب الوقف في مسئلة تاتي وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او تعليل الحكم ولم ال بعد الهمزة من الالو يحتمل ان يكون
بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف احدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون
قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم اقصر في جهدي ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفرا فقال الجهد بالضم
الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل في الاسم
والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلم وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام
على النائب وتميمته باوضح المسالك الى الفية ابن مالك وبطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهي طريقة السلوك وبالله اعتصم اي امنع
واسئله العصمة اي المنع مما يصم بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار كارب غيره ولا ما مول الا جزء
عليه توكلت واليه انيب اي ارجع قال الناظم الكلام وما يتالف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها **هذا باب شرح ماهية**
الكلام وشرح ماهية ما يتالف الكلام منه وهو الكلم الثلاث والتالف التاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص
من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه
كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس وفي اصطلاح النحويين عبارة عن ما اي مؤلف اجتمع فيه
الركنان اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اي انه صلى الله عليه وآله في نفسه اسوة
حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ
والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج والمراد باللفظ
هنا الملفوظ به وهو اطراد الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد وتقديرا كالفاظ الضمائر المستترة
وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب دي الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي و
الافادة مصدر افاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى يحسن السكوت
من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظر الشئ اخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكرانه لا يحتاج الى قولهم المركب ان
المفيد الفايدة المذكورة يستلزم التركيب لانا الى قولهم الفصول ان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ
والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ
كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه يجعل احدهما جنسا والاخر فصلا فيحترز بكل منهما عما يشاركه
الاخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن
المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى بركب نحو زيد والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا

قد يقال لم لا يجوز ان الناظم اراد بالكلام اللفظ والكلم والكلمة اقساما للكلام فانه بعد بعد الله اعلم بكون ذلك في نحو الكلام والكلم والكلمة الفوائد في بيان الكلام وما هيته وما ذكره هو الكلام حاد وما ذكره هو الكلام عند النحاة فتامل

اذكا

اذ كل منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعراب المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلثة اسماء فعل واربعة اسماء وجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه واقل ما يتالف الكلام خبرا كان او انشاء من اسمين حقيقة كهيهات العقيق او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فقط ما قيل ان زيد قائم ثلثة اسماء لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه اى من التاليف من فعل واسم استقم فانه اى فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر بانت ولا يتلفظ به وانما يجوز التلفظ وفصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال الامر من تميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التاليف بين ان يكون الجزآن مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفايدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يعد كلاما على الاصح خامسها الرد على ابي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمير المستتر الفاظ بالقوة لانرى انها مستحضرة عند النطق بما يليها من الافعال استحضارا لاخفآء معه كما لبس قاله الموضح في شرح الملحة والكلم الذي يتالف الكلام منه اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لانه واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك معنى لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير استفيد كونه اسم جنس لانواع الثلثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتدا وما قبله خبر عنه فيتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوع منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدآ محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القران بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر وهي اى الكلمة جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ونقل عن القران كلما ليست واحدا من الثلثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح ان يكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلثة لانها لو كانت جنسا لها لكان تميز كل واحد من هذه الثلثة بفصل جودي مع ان الحرف يتميز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم يتميز ايضا عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمان معين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات لا يتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا اللهم الا اذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة حينئذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككماة وكماة وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسبة وهو في المفرد نحو دوم ودومي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته يدل على ذلك قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلثة ولم يغلب عليه التانيث فانه اذا زيد على لفظه تاء التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع فصار مع زيادة التاء دالا على الواحد فقط وخرج به من اسماء الاجناس الجمعية من المصوغات الغير المطردة لبن ولبنة وهي طوبة اللبنة وتمر وتمرة المطردة نبق ونبقة وليس نظيره نحو كماة وكماة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي ومما يدل على الواحد بياء النسبة وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور الاول فقط فقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كماة وكماة وغيرها مما لم يدخل نحو تمر وتمرة من المجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين مما ذكرناه من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة وبهذا التقدير سقط ما قيل انه جعل الافادة اولا شرطا وهنا شرطها ومن انه قد يتالف من كلمتين وتبين مما هو قول مشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلثة من الاحاد اى من مجموع هذين الامرين تبين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلام اعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كضرب زيد وعلى غيره اى غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام اعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفايدة وكلم لوجود الافراد الثلثة التي هي زيد وقام وابو بدون الهآء بل الاربعة بالهآء من ابوه وبدلها انتفا الرابطة الهاء ولم يقل ابتداء الوجوه الاربعة لقوله اولا واقل الجمع ثلثة وقام زيد كلام لوجود الفايدة لا كلم لعدم

التركيب

المركب من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اى كلم لوجود الثلثة لاكلام لعدم الفائدة وفى كلامه ثلث مناقشات احدها ان ذكر هذه النسبة
ههنا قال المحلوائى تعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ غرالدين ابن جماعة لابد فى الذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة امور
معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات وفائدة ومتعلق وهذا البحث مما يزل عن موضع الفن انتهى الثانية انه جعل جهة العموم فى الكلم
راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظ انما هى بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغى
ان يقول الكلم اعم باعتبار اطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار عدم اطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين
الثالثة ان ماصدقا الاجناع يفسد حد كل واحد منهما لدخول كل منهما فى حد الاخر فالمتغايران فى المفهوم ينبغى ان يتغايرا فى الماصدق
ويمكن ان يدفع بان الحيثية فى التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه
ولهذا قالوا فى النظم والقول اعم فهو اعم من الكلام لاطلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن
الكلمة لاطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده فى مثل غلام زيد فانه ليس كلاما ولا كلما لعدم
الفائدة والكلمة لانه ثنتان لاعموما من وجه دون وجه اذ لا يوجد شئ من الكلام والكلم والكلمة بدون القول كلما وجد واحدا
منها وجد القول لا عكس وفيه نماء الى الاعم فى قول الناظم والقول اعم افعل تفضيل اصله اعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذف تخفيفا
من خير وشر وفى هنا تشكيك وهو ان يقود لالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما فى المفردات الحقيقية والى عقلية كما فى المركبات وكما
المفردات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه فى شرح القطر والقول خاص بالموضوع
خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثانى خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد
مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كبيز فانه يدل على حيوة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادى
فى شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الراى والاعتقاد نحو قال الشافعى بجل كذا اى راى ذلك واعتقده
ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد فى نحو قولهم من انث زيدا عند سيبويه قال ابن الناظم فى نكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابى
الحسين البصرى من الاصوليين ويطلق الكلم ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشئ باسم
جزئه نحو قوله تعم كلا انها كلمة هو قائلها اى ان مقالة من قال ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله ص اصدق كلمة قالها
شاعر كلمة لبيد الا كل شئ ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله ص وذلك كثير فى الورود كما قيل كما
يفهم من قول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد يفعل يشعر بالتقليل فى عرف المصنفين كما ذكره الموضح فى باب الاضافة ولك ان تقول
اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا فى نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات **فصل يتميز الاسم عن قسيمه الفعل والحرف** بخمس علامات شار اليها فى النظم بقد بالجر والتنوين والنداء وال ومسند احدها الى وهو
الاصل مصدر جر وليس المراد به فى النظم حرف الجر اى دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل فى عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر
دخول حرفه انتهى وكما قال الموضح فى النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتى فى حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل
قوله لانه اى حرف الجر قد يدخل فى اللفظ على ما ليس باسم على التقديم والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم فى اللفظ لان الغرض نفى
الاسمية فى اللفظ وان كانت ثابتة فى التقدير لا الدخول فى اللفظ فليتامل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو
ليس باسم فى اللفظ وان كان اسما بالتاويل اى من قيامك بل المراد به اى بالجر الكسرة التى يحدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى
العامل استعارة لانه مجاز مبنى على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار فى قوله تعم جدارا يريد ان ينقض سواء كان العامل للجر حرفا نحو
مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلثة قد اجتمعن فى البسملة فاسم مجرور بالحرف
والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف وهذا هو الجارى على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح فى باب الاضافة
من هذا الكتاب يجر المضاف اليه بالمضاف وقال سيبويه وقال فى شرح الشذور وانما اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست
عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع فى غير البدل وقال فى شرح الملحة فى باب المجرورات كان ينبغى للمؤلف يعنى ابا حيان ان لا يذكر
الجر بالتبعية كما لم يذكر فى باب المرفوعات والمنصوبات بها يعنى بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر
بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله فى شرح اللمحة لكن قال فى شرح الشذور و
قسمها يعنى المجرورات الى ثلثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالتبعية فجعله قسما برأسه ح مجاز العلاقة الثانية
التنوين وهو فى الاصل مصدر نونت اى ادخلت نونا وفى الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الاخر اى تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج

بفتل التكوين

وهما نا النونان

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

عوضا

السكون وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى فى ضبغن للطفيلى وهو الذى يجئ مع الضيف متطفلا قال فى القاموس والنون الاولى فى
رعشن للمرتعش لتحركها وصلا ووقوعها خطأ زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض
افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الاخر وبقيد عدم الخط ايضا النون فى انكسر ومنكسر لانها
لم تلحق الاخر وتثبت فى الخط الا يق يخرج بقيد الاخر قول بعضهم شيئا بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقتها التنوين
لانا نقول التنوين لحق الالف وهى اخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح فى الحواشى والمراد بالاخر ما كان اخرا فى اللفظ حقيقة كزيد
او حكما كيد وخرج بقولى لفظا الاخطا النون اللاحقة لاخر القوافى وسيأتى قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لاخر الافعال لتوكيدها
المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر كلمة من كلمة اخرى نحو احمدا نطلوبتها فى الخط فلا حاجة الى زيادة الحذيفى فى حد التنوين ولا يكون جزءا
غيرها ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد باللحوق التبعية وخرج بقولى لغير توكيد نون نحو لنسفعا خاصة على تقدير رسمها فى الخط
الفا لوقوعها بعد الفتح بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت فى الخط فتخرج بقوله لاخطا ومن ثم قيل ان الموضح
ضرب بالقلم على قوله ولتضربن ثا يقوم ولتضربن يا هند بضم الباء فى الاول وكسرها فى الثانى من نسخة تلميذه الزيلعى عند القراءة عليه ولهذا
لم يوجد فى بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما فى المغنى وغيره وانواع التنوين الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن
مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسماء المعربة المنصرفة
معرفة كزيد ونكرة كرجل ورجال الذى يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قال ابن الحاجب وغيره وورد
وفائدته الدلالة بتثليث الدال على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا على تمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فينفى ولا يشبه
الفعل فى فرعيتين فيمنع الصرف وهو التنوين والنوع الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنيات للدلالة على
التنكير قياسا فى باب العلم المختوم بويه سماعا فى باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفى اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا
اردت شخصا معينا اسمه ذلك اى اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت
مخاطبك اى طلبت منه زيادة حديث معين فاذا اردت شخصا ما اى شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث
ما اى حديث كان نونتها فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعر
بال لعهدته اى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر اما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع افعا
نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص فاذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على
معنى مبهم قاله الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمى بذلك لان العرب
جعلوه فى مقابلة النون فى مسلمين مما جمع بالواو والنون والياء والنون قال الرضى معناه انه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى
المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك انتهى والذى يدل
على ان تمام الاسم ليس غير انه ليس يتمكين خلافا لربعى لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات والاعوض عن شئ والقول
بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب فى توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان فى
المؤنث ليزيد الاخر واحدا لان التاء موجودة فى مفرد فزيد التنوين فيه لتوافى النون فى جمع المذكر كما ان الحركة فى مسلمان موازية لحرف
العلة فى مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التى فى المفرد ليست هى التاء التى فى الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما فى مفرده التاء
لفظا بل يكون فيه وفى ما فيه التاء تقديرا كهندات بل يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد فى الجميع قال ابن الحاجب والالف والتاء فى مقابلة الواو
والنون لدلالتهما على الجمع وان التنوين فى مقابلة النون والا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل
الفاعل وليس هو عوضا عن شئ فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به فى المغنى ولكنه قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود
حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار من المجموع المعتلة الاتية على وزن فواعل حال كونه عوضا اولا جل العوض
عن الياء المحذوفة اعتباطا دفعا وجزافا قال سيبويه والجمهور لكن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين
صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم فى سلك تنوين العوض عن الياء
التنوين اللاحق لمثل اعيم وبعيل مصغرى اعمى وبعلى فانها ممنوعان من الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل فى زنته نحو يظ
ويبيطر وتنوينهما عوض الياء المحذوفة وسيأتى بيانهما فى باب لا ينصرف واللاحق لاذ فى نحو وبومئذ يفرح المؤمنون عوضا
عن الجملة التى يضاف اذ اليها والاصل والله اعلم وبوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وجئ بالتنوين

عوضًا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينًا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسر الذال على التقاء الساكنين وليست كسرة اعراب بل هي كالتي يوم اليها خلافا للاخفش لانا ذ فلازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في نحو يومئذ ونحوها من اضافة احد المرادفين للاخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا التنوين عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان تنوينها تنوين تمكن يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها والاعوض عن الف كجندل اصله جنادل بغير تنوين حذف منه الالف عوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختاره في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنا في ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف غنة قال شارح اللباب انما جيء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى قال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التبعيض عنه فقيل الصواب ان يقال تنوين تركه الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي جمع قافية وهي من اخر متحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة اي التي اخرها حرف مد وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المضمرة وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقوله ان اصبت لقد اصابن فلحق العروض والقافية وهو العتابن واصابن والاصل العتابا واصابا بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصابن معمول قوله والجواب للشرط محذوف والمعنى ان اصبتنا او ان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقوله لقد اصاب قد تدخل الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد ان الاصل وكانت قد فجيء بالتنوين بدلا من الياء لترك الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم وهو الغنة انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشد اولم يترنموا جاؤا بالتنوين في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم غير او لا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قال في المغني التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي يكون رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المضمرة زيادة على الوزن فهو في اخر البيت كالحرف بالزاي في اوله ومن ثم يسمى غاليا وسمي الاخفش الحركة التي قبل الحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان الشاعر زاد ان في اخر البيت ايذانا بتمام ضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهود محركا ما قبله بالكسرة كما في صير ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا وقال هو اشبه قياسا على ما له اصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا في فائدته فقيل ابن يعيش فائدته الترنم ايضا ورد على من جعله قسم تنوين الترنم وقال الجرجاني لحق امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الاخر اواصل امر وافق قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللباب ان هذا التنوين انما يلحق الكلام اذا اريد به ترك الوقف ووصل اخر البيت الاول باول البيت الثاني انتهى والتحرير هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفعل كقول النجاشي من ظل كالاتحي انمحن والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى ارتضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على اقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة ال والاتصال بغير الاسم والثاني ان الترنم نون بعد له من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت زيدا قال ابن عزوز وزعم انظر قول سيبويه وان الغالي نونان فحذفت الهمزة والثالث انهما نونان زائدتان وليسا بتنوين ولا بدل وهو الحق كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه

في نسخ

في نكت الحاجبية انهما ليسا بتنوين بل هما نونان زائدتان في الوقف وتقدم حكاية ما في شرح اللباب كم زيدن نون ضيفن للطفيلي
في الوصل والوقف وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة وليسا من انواع التنوين حقيقة في شيء لتنوينهما مع ال كالعتابن والحارثين
وفي الفعل كاضابن وانمحن وفي الحرف كقدن وانن اول الاشلة للنزم وثانيها للغالب وفي الخط والوقف ولحذفهما في الوصل وليس شيء
من اقسام التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلا يرد ان على من اطلق من النحويين كالناظم ان الاسم يعرف بالتنوين الامن جهة انه ليس بها
تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا يرد ان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله وهو دخلت
الخدر خدعنيرة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هنوكا قوم ملوكا حكاه
ابو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بغافلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن الجناز وقد جمعها بعضهم في
قوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقتنها من عظم ما حرزا ممكن وقابل وعوض والمنكر زد واضطر نم وغال واحك ما هنر العلا
الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد مع كسر النون وضمها وليس المراد به اي بالنداء دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن مالك في شرح
العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى لان يا خاصة قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم حرفا كان او فعلا
فالاول نحو يا ليت قومي والثاني نحو الا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي فانه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل
يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس في الامر كالا يدو
الدعاء كقولك الا يا اسلمي بل المراد بالنداء كون الكلمة منادى اي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة
ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بحذفهن يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الراء الكريم
الواسع للخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملأمان للئيم الدنيء الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسماء
بالذكر لما لازمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها منادى العلامة الثالثة بالجميع افتتاحها غير الموصولة والا
كالفرزدق يخاطب رجلا من بني عذره هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي و
الجدل والحكم بفتحتين الحكم يحكمه الخصمان في الامر والترضى بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة
عن الفاعل والذي سوغ دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مررت بحجة الناظم ومن وافقه ان الشاعر من شأنه ان يقول
المرضي قبل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج واما الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو الفعلت بمعنى
هل فعلت حكاه ثعلب العلامة الخامسة الاسناد اليه اي الى الاسم من قوله يتبين الاسم ومعنى الاسناد الى الاسم هو ان تنسب اليه ما اي حكما
تحصل به الفائدة التامة وذلك الاسناد كما في نسبة القيام الى تاء قمت وكما في نسبة الايمان الى انا كما في قولك انا مؤمن واستفيد من هذين
المثالين انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلا او مبتدأ ولا بين ان يكون المسند فعلا او وصفا
ثم لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر والملفظي نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما بانها
بعضهما قال في الكافية وان تنسب لاذا حكما فاحك واعرب او ابن جعلها اسما فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون
وعلى الاعراب ترفعها على الابتداء فصل بتجلي الفعل ويتضح من تسميته الاسم والحرف باربع علامات ذكرها في النظم بقي بنا فعلت وتا
وافعلي احدها تاء ضمير الفاعل في المعنى فالدود مدفوع والاير ممنوع اما الدود فلانه اخذ الفاعل في علامة الفعل واخذ الفعل
في تعريف الفاعل واما الاير فانه يضيق على ان من قولك ما قام الا انت انها فعل لانه اتصل بها تاء مسنوبة الى الفاعل مع ان هي الفاعل
وهي اسم على الاصح متكلما كان الفاعل كقمت بضم التاء او مخاطبا نحو تباركت بفتح التاء واحسنت بكسر التاء العلامة الثانية
تاء التانيث الساكنة في الاصل كقامت وقعدت ولالتقاء الى عروض الحركة نحو وقالت ميّ بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امرأة
العزيز وقالتا اتينا بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما فاما التحركة بحركة الاعراب فتختص بالاسم كقائمة
وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد يتصل بالحرف نحولات وثمت وربت وبالاسم نحو لاقوة وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء
التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير قياسا على ما التانيثية بجامع النفي وردّ
على من زعم حرفية عسى من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين تقول
ليست ولست وعسيت وعسست والعلامة الثانية فقط وهي تاء التانيث ردّ على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول

ستفهامية

في بيان ان الفعل
مشتق من المصدر
والحرف

حرف

حرف الجر عليها في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر بنبت والله ماهي بنعم الولد وقول الخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطئ السير
نعم السير على بئس العير وتاولها المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ماهي بولد مقول فيه
نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لان تاء
الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة الثالثة تا ضمير المؤنثة المخاطبة كقولي يا هند
العلامة رد على من قال كالزمخشري انها تكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما
فعلا امر للمد كر لدلالتهما على الطلب وقولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف من اخرهما
فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعال الالف كما في اخفش العلامة الرابعة نون التوكيد شديدة كانت نحو لينبذن او خفيفة
نحو لنسفعا ويجمعهما ليسجنن بالتشديد وليكونا بالتخفيف واما قوله وهو رد به اذا يت اذا جئت بارطلوا مرجلا ويلبس البرد اثائلن
احضر الشهود اضرورة دخول نون التاكيد على قائل مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع
نحو اقولن وارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والارطلو بضم الهمزة وبالدال المهملة الغضن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره تابن جعودة
والسبوطة يقول اجرني ان جئت هذه بثياب يبرز وجهها وجل الشعر حسن الملمس كالغضن الناعم اءنت امرا باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه بكر
وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لا يسلم ان في قوله اثائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اثائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم
التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين
في نون انا والاول قصر المستظهر عليهما اعتراض من وجهين احدهما ان يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف
الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يتشى حيث كان المعنى اقائل انا على التكلم اما اذا كان
المعنى على الخطاب كما تعطيه الطرائق والواحق فلا على ان العيني قال للمعنى هل انتم قائلون فاجراه مجرى تقولون انتهى وتوخذ منه
ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يتسلك بالوصف مع نون التاكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد
وعلى الضم مع جمع الذكور ولم اقف على نص في ذلك فضل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شئ من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل
ولا غيرها واليه اشار في النظم بقوله سواها الحرف كهل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجر ولم من حروف الجزم وقد اشير
في النظم بهذه المثل الثلاثة وبتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال الناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى بيان انواع الحروف
بالنسبة الى الخصائص وعدمها فان منها ما لا يختص شيئا بالاسماء ولا الافعال فلا يعمل كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل
على الاسم تقول هل زيدا خوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل تختص بالفعل اما صريحا نحو هل قام وهل يقوم واما تقديرا نحو
هل زيد قام فزيد فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور على حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند
الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل اذا كان في حيزها وجب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته وفيها
ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كفى نحو وفي الارض
ايات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها
ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولدا ويعمل فيها النصب لن ينال الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها
كقد والسين وسوف فصل الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلثة انواع عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين و
الاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتصارهم الموضح في المعنى وقواه وسيأتي تقريره احدها الفعل المضارع اي المشابه
وسيأتي وجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلي لم وبان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يقم وهذه العلامة انفع علامات المضارع
فلذلك اقتصر عليها في النظم فنحو فعل مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه ان يقال في يشم فتح الشين مضارع شم بكسر الميم لانها مضارع شمم
بفتح العين والافصح في الماضي منه شمت بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من باب فرح بفرح ونصر ينصر والاول افصح من الثاني وفيه رد على
ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطاء والصواب دوده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قاله المرادي
وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى لا من جهة اللفظ فقط فلجريانه عليه في الحركات والسكنات
وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كلا
منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصر عليه ودون غيره من التوجيهات لعدم
سلامتها من الطعن فيها ولهذا الشبه اعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للشخص ان يتحلى بالا

وصاف الجميلة ليحصل التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين
والاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم الوصف كضارب الان وغدا واما لفعل كاذه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاذه اسم لا توجع
واف اسم لا تضجر وفي اف ربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة
فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها مجردة عن اللواحق وملحقة بزوائد والمجردة اما ان يكونا خرها ساكنا او متحركا والمتحركة اما
اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة او مخففة فهذه اربعة
عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت او حرف المد فان كان هاء السكت فالماء مثلثة مشددة فهذه سبع عشر وان كان حرف
مد فهي اما واو وياء والف والفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه خمس اخرى مع السبع عشرة وان
كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهي ست لغات وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه
فهذه اربع لغات والحادية عشرة في الامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة في الكسر
والسادسة في الامالة والسابعة فاء بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويتميز عن اخويه المضارع ٤
والامر بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس بقول تباركت يا الله وعسيتنا وليستا وتاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى
ليس بقول نعمت وبئست وعست وليست فتنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التانين فيهما كما اوما اليه سابقا بقوله وبها تبين العلامتين
وبعدم تباركن ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اوما اليه ايضا بقوله وبالعلامة الثانية
وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعني تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها
تبارك وفي شرح الاجرومية للشهاب البجائي ان تبارك يقبل التانين تقول تباركت يا الله وتباركتا اسماء الله انتهى وهذا ان كان
مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتانين ان ال في التاني في قول الناظم وماضي الافعال
بالتاء وسم للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل الماضي وهو الحدث المقترن بالزمان الماضي
ولم تقبل تلك الكلمة احد التانين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما الوصف كضارب امس او لفعل
كهيهان وشتان بمعنى بعد وافرق فيهما ثمان بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرناها في باب اسم الفعل
من هذا الكتاب لا يتوقف يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وجيد في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل
احد التانين فيلزم ان يكون اسما لانا نقول عدم قبولها لاحد التانين نشاء من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل
النوع الثالث الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغة فالقيد مدلوع واراد الامر باللام ممنوع فان
دلالته على الطلب ثابتة من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قوم فانه دال على الطلب وقبل نون التاكيد وهذا معنى قول الناظم
وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم وان قبلت كلمة النون المذكورة ولو تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن
وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وان دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون
المذكورة فهي اسم اما مصدر نحو صبرا بنبي الدار بمعنى اصبروا او اسم لفعل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك او هي حرف نحو كلا بمعنى انتبه
وهذا المثيل بنزال ودراك اولى من التمثيل بصه وحيهل في قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فيه اسم نحو صه وحيهل فان
اسميتهما اي اينيمية صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان
ينبغي للموضح ان لا يمثل فيما تقدم بالانهما تقبل التنوين فاسميتهما معلومة مما تقدم ايضا ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التاكيد
فيدخلان في علامة الامر او لا فيخالفا اختاره او لا فيهما والله دره حيث تمم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع ومفهومي علامته
الامر التي اغفلها الناظم

هذا باب شرح المعرب

وشرح المبني المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على اصله
وان كان معرفة المشتق موقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار
بدالي ان في كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد فمنهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة الناظم تقتضي
بظاهرها ان من الاسم هذين الشيئين ومنه شيء اخر وهو لم يذكره ضرب معرب وهو الاصل في الاسماء وهو ما تغير اخره بسبب العوامل
الداخلة عليه ويتاتى الاسم المعرب ممكنا لتمكنه في باب الاينيمية ثم ان كان منصرفا سمي امكن والا سمي غير امكن وانما يعرب الاسم اذا
لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة يفتقر في التمييز بينها الى
الاعراب وضرب مبني وهو ما لا يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه

في بيان الاسم المعرب والمبني

حضيا وليس بشئ والمبنى هو الفرع وليس لعدم اعرابه غير متمكن فى الاسمية وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل عند الناظم شبها
قويا ببنيه منزاى بقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول الناظم لشبه من الحروف ومدنى وانواع هذا الشبه ثلاثة ههنا
احدها الشبه الوضعى اى المنسوب الى الوضع الاصلى وهو المشار اليه بقوله فى النظم كالشبه الوضعى فى اسم جئتنا وضابطه المنطبق على
جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط سواء كان ثانيهما حرفا ليس ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد
كتاء قمت اى كالتاء من قمت فانها فى حال الكسر تشبه بنحو باء الجر فى فط ولامه مع النظر الى المستغاث وفى حال الفتح تشبهه بنحو واو العطف
وفائه وفى حال الضم تشبهه بنحو ضم الله فى القسم فى لغة من ضم الميم اذا لم يكن محذوفة من ايمن ذكرها فى شرح الشذور وفى الحروف المبنية على الضم
والثانى وهو الموضوع على حرفين كنا من قمنا فانها اى فان نا تشبهه بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبى نا فى قوله جئتنا موضوع على
حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما ولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف
ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبنائهم ومن بانيها
موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حده مثل ابه الثالم
فاما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول فى الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس طلاقه بسديد انتهى ثم ايستشعر اعتراضا
بان نحو باع على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب نحو باع لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لامها فان اصلها
قبل الحذف ابو واخو بدليل قولهم فى التثنية ابوان واخوان برد المحذوف فى التثنية ترد الاشياء الى اصولها فثبت انهما موضوعان
على ثلثة احرف واما ابان واخان من غير رد فتثنية اباه واخاه بالقصر كما سيجئ فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلثة
احرف كعم وبلى فالجواب ان هذا الشبه مجبور لان اكثر الاسماء موضوع على ثلثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء الثلاثة مبنيا
فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر يأتى فى بناء المضمر ان النوع
الثانى الشبه المعنوى وهو المشار اليه بقول الناظم والمعنوى فى متى وفى فنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يتضمن الاسم معنى من معانى
الحروف اى من المعانى التى تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذى تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا يوضع له حرف اصلا فالاول وهو الذى
تضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم معك وحينئذ اى حين اذا استعملت شرطا شبهت فى تاديه
المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نضرب الله وحينئذ
اى حين اذا استعملت استفهاما شبهت فى تاديه المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام فى طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو
ان يقال اى الشرطية واى الاستفهامية اشبها الحرف مع ذلك هما معربان فاشار الى الجواب بقوله وانما اعربت اى الشرطية نحو ايما الاجلين
قضيت فلا عدوان على فايا اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليها
وجملة فلا عدوان على جوابها واى الاستفهامية نحو فاى الفريقين احق بالامن فاى اسم استفهام مبتدا والفريقين مضاف اليهما واحق خبر المبتداء الضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة الى المفرد وفى بعض النسخ لملازمتها بالافراد والمراد لملازمته
اى فى الشرط والاستفهام للاضافة التى هى من خصايص الاسماء والثانى وهو الاسم الذى تضمن معنى ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسماء
الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعنى الاشارة اى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا المعنى الذى هو الاشارة لم يضع
العرب حرفا يدل عليه ولكنه من المعانى التى من حقها ان تؤدى بالحروف كانه اى معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف
الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه اى لفظ هنا
لمعنى الحرف الذى كان يستحق الوضع ليؤدى به الاشارة وعدل عن قول الكريم لانه كالمقتضى والمرجح الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان
الاشارة فى بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا التنبيه ها والخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع
لها حرف كما وضعوا لما قبلها ولما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما المعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه
من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصايص الاسماء وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة
ومن قال بانهما مبنيان قال جئ بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة
ملازمة للتعريف كما ذكره فى شرح الشذور وفى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفى حالتى النصب والجر وضعا على صيغتى
المثنى المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضى انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على
صورة المثنى يقتضى انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثانى واذا جمع بين طرفى كلامه انتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا

قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحرف وهو المراد بقول الناظم وكنيابة
عن الفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا وضابطة المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني كان ينوب
الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا ومحلا فاما قولهم ويعم حشو الدرع انت اذا
دعيت نزال ولج في الذعر فمن الاستدلال اللفظا اي اذا دعيت بهذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب الى دخول الناشئ عنه
التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح في باب
الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبه به الاتي لكفاه ولكنه حاول شرح قول الناظم بلا تاثر الذي لو حذف وجعل
الالف في قوله اصلا ضمير تثنية عايدا على النيابة والافتقار وللاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وكنيابة اصلت وافتقارا
اصل لسلم ما نقل الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يعني بلا تاثر لا محصول له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون
معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النايب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم
الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ومنزلة منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل واعراب
المصدر النايب عن فعله مع ان كلا منهما نايب عن الفعل والانما الفرق فليتامل وكان يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الى جملة اسفيه
او فعليته فالاول وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسماء الافعال فانها اي فان هيهات وصه
واوه نايبة عن بعد بضم العين واسكت واتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نايبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نايبة
عن فعل امر وهو اسكت واوه نايبة عن فعل مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شئ من العوامل اللفظية والمعنوية فاثر بذلك على
القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انها نابا
عن الفعل فلبت نايبة عن التمني ولعل نايبة عن الترجي ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا ان تتاثر به واحترز الناظم بانتفاء التاثر عن
المصدر النايب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نايب عن اضرب وهو مع هذا اي مع كونه نايبا عن فعل معرب وذلك لانه
منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل تدخل عليه العوامل اللفظية فتؤثر فيه تقول في
الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب زيد والخفض عجبت من ضربه وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثاني
وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى الجملة كاذ واذا من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان وحيثما في العلم نادر وكالذي
والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فانها
اشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى الجملة لانها انما وضعت لنسبة معان الافعال
الى الاسماء واحترز بذكر الاصالة المستفاد من قول الناظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر
هذا وهو مضاف بدليل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معناه
ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب يزول في بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا يحتاج في تمام معنى يوم الى
شئ اخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من اسماء المصادر وعند من الظروف فانها مفتقران بالاصالة لكن افتقارها الى مفرد لا الى جملة
تقول سبحان الله وجلست عند زيد فذلك اعرابا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح سبحان والتقدير
لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا
لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد اي تنزيها منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي اخره الف ونون
انتهى بحروفه واما استعمال عند غير مضاف كقوله كل عندك عندك لا يساوي نصف عند فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة
ذكرت مرادا بها لفظها فسايغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بان الذين واللتين واياتين
الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى الجملة فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واي الموصولة في نحو اضرب ايهم اساء بنصب
لان جملة اساء صلة تامة مسقط القول بان ايا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المستثنى لان حذف
الصدر بالصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سياتي لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب بناء على ما قيل
بضعف من المجئ بيان لما متعلق بعارضه على صورة التثنية متعلق بالمجئ وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين
وهاتين وبما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد راجع الى اي واهمل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا
معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وادخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في

ولهذا لم يعد الناظم
الشبه الاستعمالي
فاعمل اسم الفعل ان لا يكون
بدا اسم الفعل ان لا يكون بدا

غير الزم ويرث
يوما اذا اخبرت

الاستعمال وادخل الشاطبي اسماء الاصوات في قول النظم وكنايته عن الفعل بلا تاثر فرق لانها يعطى من المقصود في الزجر والاستدعاء
ما يعطيه الفعل لو كان للزجر والاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كغاق وقب على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا
حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم منه من مشابهته والحرف فمعرب هو اى المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض بقول
هذه ارض بالرفع ورايت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالفتى من المقصور تقول جاء الفتى بضمة مقدرة
على الالف ورايت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات في اخره
سمى بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وسمى اى سمى لغة في الاسم من ست ثانيها سقى بكسر السين والقصر رضى وثالثها ورابعها
سم بضم سين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك الاشارة بقوله ومعرب الاسماء ما قد سلما
من شبه الحرف كارض وسما بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم شخص ما سماك اى ما اسمك حكاه صاحب
الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها و
بعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابي خالد القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني اسد والله اسماك سما مباركا
اثرك الله به اثيارا وهو ليس بنص في المقصود فلاجل ذلك قال واما قوله والله اسماك سما مباركا اثرك الله به اثيارا فلا دليل
فيه لانه اى سما منصوب منون فيحتمل ان الالف اصل من كسر مقدر ثم دخل عليه الناصب وهو اسماك ففتح اى نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى
سماك وقد روى برايضا كما تقول في يد اذا دخل عليها ناصب رايت يدا ومعنى اثرك الله به اثيارا كما اختصك بهذا الاسم المبارك كاثيار
اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل فصل والفعل انهض ضربا بان ضرب مبني والاصل في الافعال اذا لم يعتورها
معان تفتقر في تميزها الى اعراب في ضرب معرب هو بخلاف اى بخلاف المبني وهو الفرع والمبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي
مبني بالتفاق وبناؤه على الفتح للخفة ثلاثيا كان كضرب ورباعيا كدحرج او خماسيا كانطلق وسداسيا كاستخرج ولا يرد
على ذلك وانما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا
الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض وجيء كراهتهم اى العرب توالي اربع متحركات
وهي احرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكضمة
الباء من ضربوا عارضة لمناسبة الواو واضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثاني الامر مبني على الاصح
عند جمهور البصريين والى هذين الاشارة بقوله وفعل امر ومضى بنيا وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه
على ما يجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب فنحو اضرب مبني على السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا
واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ونحو اغز واخش وارم
مبني على حذف اخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف اخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف
الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد وحذف
اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم اقول لان الامر مغنى فحقه ان يؤثر بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف
ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم
يا بن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقانية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان
افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واشتريت وقبلت اجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارضا عند نقلها عن الخبرية
ليمكنهم ادغاء ذلك في تم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل فتبنى
كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط
سلامته من نون الاناث ومن نوني التوكيد المباشرة والى ذلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر
ومن نون اناث فانه مع نون الاناث مبني على الاصح على السكون كالامر والماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلي الى انه مع نون
الاناث معرب تقديرا ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الاصح وقيل لاشتراط المباشرة فنحو لتبلون مبني ايضا وقيل الجميع معرب
تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح نحو لينبذن لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون
الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او

الواو والياء مبني على حذف

تقديرا

تقديرا فانه اى المضارع معرب معهما تقديرا نحو لتبلون مضارع بلى يبلو مبنى للمفعول مسند لجماعة الذكور من البلآء وهو التجربة
اصله قبل التوكيد لتبلوون كتضربون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام
الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواو ان على
التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثانى فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار
لتبلون بثلاث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالى النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التاكيد المدغمة وتعذر حذف
احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهى الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فهى مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرا
بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين اصله قبل التوكيد لترايين نقلت
حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة
لاستثقالها او تحرك الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف احدهما كما مر فصار ترين بفتح الراء
الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار ترى بسكون المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة
فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد فحذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة الى اخر ما مر فى لتبلون ونحو لا تتبعان
اصله قبل التوكيد والنهى تتبعان بتحقيف النون للرفع فدخل عليه لاء الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعان ثم اكد بالثقيلة
فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف
النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فهذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير
المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهى يصدونك حذفت النون للجازم وهو لاء الناهية صار
يصدونك ثم اكد بالثقيلة فالتقى الساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل
لفظا الا انها لم تباشره فى الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابطة ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة
فانه اذا اكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقديرا لوجود الفاصل لفظا او
وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديرى فى لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما لفظى وذلك خلاف ما يتوهم
والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعانى ما يحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة احسن من قول النظم وكل حرف
مستحق للبناء اذ لا يلزم من استحقاق البناء الانضواء والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت وفى الاصطلاح
لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوى وعلى القول بانه لفظى فقول ابن مالك جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب
وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فصل وانواع البناء اربعة لا زايد عليها احدها السكون وهو الاصل لانه
اشار بقوله والاصل فى المبنى ان يسكنا وانما كان الاصل فى البناء السكون لخفته واستحقاقه بالاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى
عليها الا بسبب كالتقاء الساكنين فى نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عارضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها
لها اصل فى التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب يبنى على عدم الحركة ايضا وقفا كما يبنى سكونا والسكون خفيف وخفته دخل فى
الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم ففى الحرف نحو هل وفى الفعل نحو قم وفى الاسم نحو كم قدم الحرف لتوغله فى البناء وثنى بالفعل لانه
الاغلب فيه والنوع الثانى الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله باذنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل بانضمام
العضلتين معا الواصلتين الى طرفى الشفة والثانى انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل فلهذا القرب دخل الفتح ايضا
فى الكلم الثلث فى الحرف نحو سوف وفى الفعل نحو قام وفى الاسم النوعان الاخران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما يحتاجان الى اعمال
احدى العضلتين او كليهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل لتراميه لزيد خلا فيه ليلا يجمع بين ثقيلتين ودخلا
فى الحرف والاسم لخفتهما بدلالتهما على شئ واحد فالكسر فى الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر فى الاسم نحو امس عند
الجازمين بشرط الاداء والضم فى الحرف والاسم نحو منذ فى لغة من جرهما او دفع فان الجار للاسم حرف والرافعة للاسم وسيأتى ايضا
ذلك فى باب حروف الجر الى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله فى النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين من حيث السكون كم وهو
اقوى الحركات الضم ويليه الكسر الفتح ويسمى الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين وكلاهما رفعها ثانيا ويسمى الثانى كسرا لانه ينشأ
من الجر الملحى الاسفل الى الاسفل الجر اقويا ويسمى الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة

وسكونه

فى ان انواع الاعراب اربعة

قوله والنوع الاخير الخ قد يورد عليه نحو ضربوا فانه مبنى على الضم ولا يقال انه عارضى لان السكون ايضا عارضى فى نحو ضربت فيعاد القول بانه يدخل فى نحو ضربوا جميع الكلمات واما الاعراب المشروع على الصحيح واما المضارع عند اتصاله نون الاناث فالبناء اصلى عارضى على الخلاف وهو انه معرب فلا حظ وتامل والله العالم احمد الشيخ حسين

كتقدير الضم في يا ببيويه والفتح في نحو لا فتى الاعلى فضل الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر فيه بحلبة العامل المقتضية له في اخر الكلمة
هي اسم لم يشبه الحرف وفعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم يباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر والمقدر نفس الحركات الثلاث
والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف وسكون وحذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما ينوى الضمة و
الفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمو رفعا وكما تنوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في لم يقرا اذا كان
الابدال قبل دخول الجازم ولم يتعد به والمراد بالعامل ما يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدال زيد
او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع ونصب تشتركان في اسم وفعل
فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم فعل منصوب
بلن وجر يختص بمعنى في اسم نحو مررت بزيد فزيدا اسم مجرور بالياء وجزم يختص بمعنى في فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى
هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد
خصص الفعل بان يجزما ولهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم او جمع عالم
كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب
اولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله اثر الخ وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول
وهي الضمة للرفع نحو جاء زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم
وذلك مستفاد من قول الناظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين وعلامات فروع نائبة
عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة
والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف
حرف العلة او حذف النون والى هذا الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب وهي اي هذه العشرة واقعة في تسعة ابواب مفرقة
الباب الاول المشار اليه بقول الناظم وارفع بواو وانصبن بالالف واجر بياء ما من الاسماء اصف من ذا ذو وان صحبتا بانا وا
الفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة فانها ترفع بالواو وتنابة عن الضمة
وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهي ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي والفم اذا فارقته الميم لا تتصل
بها والاب والاخ بالتخفيف والحم بغير الهمزة والهن قال ابن مالك في شرح العمدة جعل اولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحرف
وجعل فو قرين ذو في الذكر لشابههما في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا يضاف الا لياء المتكلم وفو يضاف اليها فلما
اخطا عن رتبة ذو واخر عنه الاب والاخ والحم مستويته في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم قرن بينهما في الذكر قبل
الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط لاعراب هذه الاسماء بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة
عن الاضافة فان افردت عنها اعربت بالحركات الثلث ظاهرة فالرفع نحو هذا اخ فاخ مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله
والنصب نحو ان لابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المتقدم على اسمها والجر نحو بنيات الاخ فالاخ مجرور باضافة بنيات اليه استشهد
اعتراضا بان فاجاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله واما قوله يعني العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ لانه منصوب
بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف فخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه
ونوى ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف المعطوف عليه اي خياشيمها وفاها فابقى على حاله غير مضاف اضافة صريحة
وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة
فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد على قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان يكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء
ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة على المتكلم سواء في ذلك اللفظ وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها
فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء بالحركات المقدرة في الاحوال الثلث على الاصح فالرفع نحو واخي هرون
فاخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة المناسبة وهرون بدل منه
او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا اخبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة فاخي يحتمل ان
يكون مرفوعا على انه خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل ان يكون منصوبا وان يكون مجرورا

منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون م

٢ اي ان يكون مرفوعا م

٢ او الكلام خبر ويحتمل ان يكون مرفوعا

فرفوعا

فرفعه من ثلاثة اوجه احدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان ملك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير واخ لا يملك الا نفسي فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التنكير والافراد المقابل للتثنية والجمع تبعا لاصله حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الاعراب ان يضف لا للياء لكونه ذكرها كذلك وذو حالة افرادها ملازمة للاضافة لغير الياء من اسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواتها لزمتها الواو في الاحوال الثلثة غالبا والبناء على السكون وتقدم بالحرف في الثلاثة رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون رايتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح ابن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البنا واذا ثبت اعرابها في الجر ثبت في الرفع والنصب وقيد ابن الصايغ ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا لم يفارق الميم الفم اعرب بالحركات الثلث سواء افرد او اضيف ولا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الاضافة بالضرورة نحو يصبح ظمآن وفي الجرفه خلافا للفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من ريح المسك فضل والاصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هنا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت هنك ومنه اي من النقص في الهن الحديث وهو قولهم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى مشتاة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاء مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة اي عجموه وقولهم اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسب اليه عساه ان ينفعك فما نحوفلا يجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذا استعمل الهن مضافا كان بالاجماع معربا منقوصا تقول هذا هن وابيك ورايت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرها وقيل غالبا يستقبح التصريح بذكره وقيل هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرها وقيل غالبا يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب بالحركات بضعف في الاب والاخ والحم وهو المراد بقول الناظم وفي اب تا ليس قيد فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابا واخا وحما ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو بعض بيت لعدي بن حاتم الطائي يا بة اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السابر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع ذرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت اي ام لم تزن بدليل مجي الولد مشابها ابيه قاله اللحياني ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب والاخ المنقوصين ابان واخان قال الفرا ابان جاء على لغة من قال هذا ابا قال الموضح في الحواشي وكذا يقال اخا انتهى فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيسان عليه واذا جاز اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى انه يقال هذا ابوك واباك وابيك فمن قال ابوك واباك قال في التثنية ابوان ومن قال هذا ابيك قال في التثنية ابيان والاب والاخ والحم مقصورها اولى من مقصهن وهو المراد بقول الناظم وقصرها من مقصهن اشهر وعدل الموضح عنها الى الهن لان الاكثر في هن ان يعود الى جمع القلة وهنا بعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم اخرهن الف المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلثة مغيرة بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قال الجوهري وقيل وبه ان اباها وابا ابا ها وقد بلغني في المجد غاياتها انشده ابن جني وغيره وابا ها الاول ما عطف عليه لانه شاهد فيه لانه كل واحد منهما تحمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف الشاهد في ابا ها الثاني اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه وهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف الاخيرة بالبناء وقول بعضهم وهو ابو خشرم حين قال له خالد وقد بلغه ان ناسا من شجع في غار يشربون وهم قائلون اخوته هل لك في غارهم ظبا لعلنا نصيب منها واطلق به حتى اقام على فم الغا

ثم دفعه في الغار فوق صرّبا اباخش فتق بعضهم ان باخش لبطل فقال له ابو حش مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على
ما ليس من شانه وقيل اول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معوية ليخرج الى مبارزة علي رضي الله عنه فلما التقيا قال يا عمرو مكره اخاك لا بطل
فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتداء مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول
خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتداء واخاك نايب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور
البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتي وقولهم بالجر وهم العرب للمراة حماه فانه يستدعي ان يقول للرجل حمي لان صيغة
المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها فظهر لانها حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر
الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ما ذكره تبعا للاصل ان الاسماء الستة على ثلثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب
والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والقصر
والنقص الباب الثاني من ابواب النيابة باب المثنى وهو في الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين
واغنى عن المتعاطفين فما وضع جنس ولاثنين فصل اول مخرج لما وضع لاكثر كرجلان للماشي او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل
ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكى بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح
في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى ولا يثنى انتهى وصرح المرادي بانه ملحق
بالمثنى ودخل فيه ايضا تثنية المفرد والمذكر اسما كان او وصفا كالزيدان المسلمان والمؤنث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كا
لجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال الشيء في اول احواله
وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية لذهابها عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف
ويجر وينصب بالياء المفتوحة ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف اليا في جميعها
الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين
ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما
نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم
التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسنادي اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف
عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب
والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم العلم احد اللسانين فشاذ السابع
ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا
سواءان وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عند تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود
فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف
رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف و
منهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا
عليه في الاعراب بالحروف اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين
مطلقا سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنيته فلا تقول جاء الرجلان اثناهما و
المرئتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح
اللمحة وكلا وكلتا بشرط ان يكونا مضافين الى المضمر تقول جائني الرجلان كلاهما والمرئتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما و
المراتين كلتيهما فان اضيفا الى الظاهر لزمهما الالف في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور
تقول جائني كلا الرجلين وكلتا المراتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المراتين فعلى هذا
الف كلا كالف عصى والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها قبل عن واو ولقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء
في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو
هو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من
اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف فقط وهي لغة هذه والثاني الاعراب

من ابواب النيابة المثنى وتعريفه لغة

لان الجر اصل والنصب م

ومررت بالرجلين كليهما وبالمرئتين كلتيهما

دوزن هذا لغتا يحتاج الى لفظ كلا لعل حذف من قلم الكاتب هذا العبد كذا

بالحركات

بالحركات مط وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلتحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب باليا ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعرابا لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الايادي الحي بالسبعان وهو اسم موضع نقل من تثنيته سبع

الباب الثالث في جمع المذكر السالم

وهو الجمع الذي على هجائين كالزيدون من الاسماء والمسلمون من الصفات وأتى بالمثال مع الجار مرفوعا لان اولى احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو والمضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون وتقديرا نحو وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين وتقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين ولهذا اشار الناظم بقوله وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع غامر ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسر وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ويعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء في شرح لمعي ابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامة التانيث والتذكير ولو حذفت لتاء التبس بالمجرد منها وقيد التاء بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا نقيسا الحبلون والحمراون والشرط الثاني ان يكون للمذكر مناسبة بينهما فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو زينب ولا صفة المؤنث نحو حايض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان نحو زندا علما لمؤنث امتنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لعاقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء فلا يجمع هذا الجمع نحو واشق علما للكلب وسابق صفة لفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة لجمع هذا الجمع جميع هذا الشرط جار تبه في الاسم والصفة ثم يشترط في انفراد كل منهما عن الاخر ان يكون اما علما لان هذا الجمع يجبر للعلمية الزائلة وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع المركب الاسنادي نحو برق نحره علما اتفاقا لان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو معدي كرب نحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب وقيل يجوز مط وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبوهون وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المضافين فقط ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد علما غلاهو زيد وغلا زيد وعلا زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلاهو الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قولنا علما ما كان علما للتوكيد نحو جمع فانه يقال في جمعه اجمعون واما صفة يصح جمعها بالالف والتا وهي التي تقبل التاء المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع بناء به لان التاء فيها لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث وصفة لا تقبل التاء ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي يقبل التاء المذكورة نحو قائم من المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة والصفة التي تدل على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات الثلثة تجمع هذا الجمع كما يجمع بالالف والتا فيقال قائمون ومذنبون وافضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر من وسكران واحمر لانها لا تقبل التا ولا تدل على تفضيل لان جريح وصبور ما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى واحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت علما جاز الجمعان فصل وحملوا على هذا الجمع المذكر السالم اربعة انواع اعربت بالحروف ليست جمع تصحيح بنيه عليها في النظم بقوله وعشرونا وبابه الحق والاهلونا الورغالمون عليونا وارضون لشذوذ السنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي الوبمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب قيل جمع فيه وعلى غير لفظه وغالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قال ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تغيير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انها اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر الجوهري وذهب ابو عبيدة الى انها اصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملئكة وعشرون وبابه سائر العقود الى التسعين وكلاهما في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ازهدا اخي لا تسع وتسعون نجة والنوع الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي بنون جمع ابن وقيل جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف بتصحيحه تثنيته لعلة تغير فيه ادت الى حذف الهمزة واخرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الخاء المعجمة

تشديد الراء جمع حرة بفتح الحا ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار واصلها احرة كما يفهم من قول الجوهري كانه جمع احرة
وعلى هذا يشكل المثال الا ان يكون جمع باعتبار اصله وهو بنو اخرون جمع باعتبار اصله وهو اخرة فصارا من جمع السلامة بلا تكسير
ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار منسيا منسيا وارضون بفتح الراء جمع ارض لسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يرد في مقام الا
ستعظام كقوله لقد رجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبري الا انه اسكن الراء للضرورة وسنون بكسر
السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو وهاء لقولهم سنوات وسنهات وبابه الجاري على سننه وظابطه مستفاد من
قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التانيث ولم يكسر تكسير الم يعرب بالحركات نحو عضة وعضين
واصل عضة عضهة من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضيته
اذا فرقته ومنه قولهم وبه وليس دين الله بالمعضى اي المفرق فعلى الاول لامها واو يدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو
ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد الشيء الى اصله وغزة وعزين فاعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي
اصلها عزي فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة اي يعتزي الى غير من تعزي اليه الاخرى وثبة
وبثين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل بثي من ثبت اي جمعت ولامها على الاول واو وعلى
الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين للام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل
بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبت بنى على الاول لانه يجمع بالواو والنون ويجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلثة انواع
مفتوح الفا نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان
مكسور الفا لم يغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها
وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضه وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليها
وعلامة جره الياء الذي جعلوا القران عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فالذين كفروا قبل مهطعين
عن اليمين وعن الشمال عزين فعضين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع
جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك لجمع المعرب بالحروف في نحو مئة لعدم الحذف لان نحو عزة
وزنه غير علمين لان المحذوف منهما الفاء لا اللام واصلها وعد ووزن بكسرا ولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على
الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء وشذ لدون جمع لد واصلها ولده وهي المساوي في السن فان كانا
علمين لم تذكر جمعا هذا الجمع فوق عدون وزنون ولا يجوز ذلك في نحو يدة لعدم التعويض من لامها المحذوفة واصلها يدي
بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذف لامها
غير قياس وجعل الاعراب على عينها وشذ بنون واخون وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض فاصلها ابو واخو وهنو
وحذفت لامها تاء كما مر ولم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في الاسم واخت وبنت لان العوض فيهن عن لامهن المحذوف غير الهاء اسم
فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو
حذفت لامها وعوض عنها تاء التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيها لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة
وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء اخت وبنت كهي للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح
ولانها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسيأتي قول ان الناء فيهما
للالحاق بجذع ونقل الحاقا للثنائي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان العوض فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت
ولم ترد هذه التاء لتحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي اللام عوضا
عنها هاء التانيث لانهما كسرا تكسير اعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما
واصل مشاة شوهه بسكون الواو كصحفة فلما لقيت الواو والهاء لزم انقلابها فانقلبت الفا فصار شاهة فحذفت لامها
وهي الهاء وعوض عنها هاء التانيث واصل شاه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها
وهي الهاء ايضا وعوض منها هاء التانيث والدليل على ان لامها هاء تصغيرها على شويهة وشفيهة وتكسيرها على شياه وشفاه
والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في التكسير شفوان قال الجوهري وهذا ليس بدليل على
صحة ما لم يجمعا بالحروف كما ان العرب استغنت بتكسيرها عن تصحيحها وشذ ثبة جمع ظبة فانهم كسروها على ظبى ولامها واو محذوفة

والهاء

والها عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واضلها ظبو لقولهم ظبوا اذا اصبتوا الظبة والنوع
الثالث ما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهو العشيرة وبابلون
جمع بابل وهو المطر الغزير لان اهلا وبابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان بابلا لغير عاقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل
او صفة ووقع جمع اهل في التنزيل دون بابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا مزاوسط ما تطعمون من اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع
الرابع ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط ومن امثلة الحويريثا فالثا كعلبون فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان
كتاب الابرار لفي عليين وما ادريك ما عليون وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو
ونقل الفزويني عن بعض ان واحد عليين على وعليه وهي الغرفة والاول يخور يدون ومسمى به شخص فيعربان بالحروف اجراء لها على
ما كان عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حينئذ ويجوز في هذا النوع المسمى به ان يجري في الاعراب مجرى عسلين وهو ما يسيل
من جلود اهل النار في لزوم الياء في الاحوال الثلثة والاعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على النون حال كونها منونة ان لم يكن اعجميا
فتقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كانا اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف
فتقول هذا قنسرين ورايت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة
التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بعسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا ياديتين الياء والنون ودون هذا المجرى من لزوم
الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة
كمدون قالوا هذا مايسمون بضم النون من غير تنوين ويجري مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة في لزوم الواو والاعراب
بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونة فتقول هذا زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال الليلي وبت كالمجنون
واعتراني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في حواشي
الصحاح انه لابي ذؤيب الخزاعي رد على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء
المهملة موضع بناحية الشام قال صاحب القاموس وهو جمع ماطرية بورون هذه اللغة ان تلزمه الواو وفتح النون مطلقا وذكره
السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من باب المثنى الالف فقط وبكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد بن معونة
يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون
في الماطرون وتقدم انه اسم موضع واورده في الصحاح في فصل النون في باب الوا بالنون في اوله وكسر النون في اخره فغير اوله
بالنون بدل اليم واخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح في الحواشي والهاء من لها يعود الى النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله ترهبت
في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية حرفة وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه
تحت الارض ليأكله ايام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر اي يجتنى وبعضهم اي العرب يجري سنين وباب
سنين وان لم يكن علما مجرى عسلين في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم
حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قال احدا ولا دعلي بن ابي طالب وكان لنا ابو حسن على ابا برا ومن لبنين الرواية بنين
بالياء والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد الله الطفيل دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبنا مردا الرواية سنينه
باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والالف فان سنينه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر
فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات على النون مع لزوم الياء لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب ولو كان الذاهب موجودا
لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني امرؤ معناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ
الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبنا وبعضهم اي النحاة يطرد
هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان باب الياء اوسع من باب الواو
وهو اعم من قول النظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد ويخرج عليها قوله رب حي عرندس ذي طلال لا بزالون ضاربين القباب
الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كسائر لا بالياء والاجتزاء
النون للاضافة وقيل ضاربي القباب على ان يحتمل ان يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة
المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين بنفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على
حاله ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسبة في الجمع ثم حذفت احدى الباءين واسكن الياء الباقية

وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سين مهملة الشديد القوي والطلال بفتح الطاء
المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم والخشب واللبد و
نحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو سيحم وما ذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون
على انها كسرة اعراب به قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها جعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه
في اخره كما يفعل في فيتان وقال الاعلم يوسف الشنتمري وهو في السنين والعقود مثله في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع
للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة اخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون
فيه كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيجيء وبذلك صرح ابن جني فصل في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحقوا بهما المشار اليها
في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق فتح وقل من يكسره نطق ونون ما ثنى والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه ولما
كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف والياء على اصل التقاء الساكنين
وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارقبي القذان فالنوم لا تالفا العينان بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة
جمع قذ وهو البرغوث بضم الباء وفتحها بعد الياء لغة لبني اسد حكاها الفراء كقوله وهو جهيد بن ثور وقيل ابو خالد يصف قطاة
على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب والرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو المخفف في المثنى لحذفه وفي ديوان الادب الاحوذي الرامي المنشمر للرعاية
الضابط لما ولي واراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان
القطاة ارتفعت في الجو عند علي جناحين فما يشاهدها الرائي لها الا لمحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء اي مع الياء
بل يكون بعدها وبعد الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرفي منهما الجيد والعينانا ومنخرين
اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين والماظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون
الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو بكر
هو لرجل من بني ظبية هلك منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون
اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد استند اليه ونون الجمع
المذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لان الجمع اثقل من المثنى والكسر جائز في الشعر بعد الياء كقوله وهو حرير
لا سيحم خلافا للجوهري عزفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف آخرين الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع اخر بفتح الخاء بمعنى
مغاير وجعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي
والنون وهو القصير وازاد به الادعياء الذين ليس لهم اصل واحد قوله وهو سيحم وما ذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت
حد الاربعين بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف اي ابن مالك فنادرة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء
وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد بها اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو
في نيرون ولا شعر لعدم التجانس الباب الرابع من ابواب النيابة الجمع بالالف وتاء مزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط
كهندات ودعدات وبالتاء والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات او بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات وبالالف المقصورة كحبليات
او الممدودة كصحراوات ويكون مسماه مذكرا كاضطبلات ولا فرق بين ان يكون سلمت فيه بنية واحده كصخر وضخمات وتغيرت
كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك وسطه والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل
الموضح عن اكثر جمع المؤنث السالم الى ان قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان في جميع ذلك
نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما تخلف الفرع عن الاصل في الاعراب
بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس في آخره ما يصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند
الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووضحه
بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل نحو
وان كانت ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار البلاغة اذا
قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر كقولك

الرابع من ابواب النيابة الجمع بالالف والتاء قوله

ضرب زيدا

ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل لك والعالم لم يكن
موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر لم يكن مفعولا به اشعري و
اكثر الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق به اما مورادها انا قد نعلم وان كنا لا نعلم ان مخلوق لله لا بد ان يصير مفعولا
والمعلوم مغاير للمجهول فان كون الله تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق
العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلا بد له من جعل
الا ان الله تعالى اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد كان الله اوجد العالم جاريا
مجرى قولنا العالم وجد لا نه وجد فيكون ذلك تعليلا للشئ بنفسه ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وذلك لفظ
قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتا المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب وربما نصب بالفتحة على اللغة
كما قاله احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم يرد به الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التا حكاه الكسائي ورايت بناتك بفتح التا حكاه
ابن سيده وكقوله فلما جلاها بالايام تحيزت ثباتا عليها ذلها واكيناتها والايام الدخان وثباتا بضم الثا الجماعات المتفرقة
منصوبة على الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للخيل بالخا المهملة والمراد بها
خالها حين يوخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التا بالتا التي يبتدا بها في الوقف لها او جبر الما فاته من حذف
لامه كما اعرب بحوسنا بن بالحرف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان
بحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصلها لغية او لغوة تحركت حرف العلة وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الغاة وردت بانه
يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعنكفت شنوات
او سنهات بكسر التا هذا اذا كانت الالف والتا زائدتين فان كانت التا اصلية والالف زائدة كابيات جمع بيت وامهات
جمع ميت او كانت الالف اصلية والتا زائدة كقضاة جمع قاض وغزات جمع غاز واصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء و
انفتح ما قبلها فقلبتا الفين فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتا زائدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل
نحو وليت قضاة وحميت غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتا المزيدتين ما كان علما للمونث مطلقا او صفة له مقرونة بالتا او
دالة على التفضيل او علما لمذكر مقرونا بالتا او صفة لمذكر غير عاقل كجمالات واشياء او مصغره كديهما وحمل على هذا الجمع سنهات
احديها او لات وهو اسم جمع بمعنى ذات لا واحد له من لفظه وواحدته في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله لية بضم الهمزة وفتح اللام
قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتا المزيدتين ووزنه فعات نحو ان كن اولات حمل فنا ولات حين مناص وهو مضموم
بالكسرة واسمها ضمير التشوه وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون بضم الواو وبعد النقل الى باب بعل بضم العين فا
الضمة على الواو وثقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقا الساكنين والتا في ما سمي به من ذلك الجمع
وما الحقوا به نحو رابت عرفات وهو علم للموضع للوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا
على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات
بكسر الرا قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي هذه النبذ الاسماء واللغات المنسبة اليها اذرعي بالفتح وهو جمع اذرعة و
اذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمداني في استفاق البلدان واذرعات وهي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع
بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية
ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع و
يترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول
راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية و
التانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه مذهب من ادخل اللغتين فانه اخذ من الاول في النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين
فحصل في المسئلة ثلثة اوجه ورووا بالاوجه الثلثة قوله وهو امر والقياس الكسر بحق بحوبته تنوقوا فيها من اذرعات واهلها بيثرب
اذ في زادها نظرا الى الرواية بجر اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنوقوا انظروا الى ما رغبها بقبلي من اذرعات
وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول ﷺ سميت باسم الذي نزلها من العمالقة وهو يثرب بن عبيد وفي التسمية بهذا
الاسم عليها لانه من مادة التثريب واما قوله تعالى يا اهل يثرب لا مقام لكم محكاية عن قائل منافقين والى هذا الباب الاشارة

بقول الناظم وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا كذا ولات والذي كأنهما قد حصل كاذ رعات فيه ذا ايضا قيل

الباب الخامس

من ابواب النيابة ما لا ينصرف اى ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان من علل تسع جمعها ابن الخباز في قوله اجمع وزن غالبا لا اث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسيأتي شرح ذلك في باب معقود له والذي يخصه هنا انه متى اجتمع في اسم علتان منها كان حسنا فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد وصحراء فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة حمراء والتاء بمنزلة الالف لان كلا من صيغة منتهى الجموع والف التانيث قائم مقام علتين فان جرى بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو فجوا باحسن بهنا ونحو اعتكفت في مساجد الا ان صيف لفظا نحو في احسن بقوم وفي مساجد عائشة او تقديرا نحو ابدا بدا من اول في رواية من جره بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه او دخلنا ال معرفة نحو وانتم عاكفون في المساجد فهو موصولة نحو قوله وهن الشافيات الحوائم بالكسر لدخول ال الموصولة عليه وهو جمع حائمة ولها ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زائدة كقول ابن مناده رايت او لبد بن النهيد مبتاكا شديدا باعبا الخلافة كاهله بخفض النهيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل انه قدر فيه التنوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال المعرفة كما قاله الموضح في شرح القطر على هذا الاستشهاد فيه وهذا البيت لابن مياده الرماح يمدح بها اولبد بن يزيد بن عبد الملك ابن مروان من بني امية والاعباء جمع عبأ بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي اخره همزة كحمل بكسر المثلثة وسكون الفاء وازاد بمعنى الخلافة الثقيلة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى انه يضرب سدد بكاهله يحمل ثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف او يك بعد ال ردف واذا دخله ال او اضيف جر بالكسرة هل يعود منصرفا ام لا اقوال ثالثها ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو بان على منع صرفه والا صرف وهو المختار

الباب السادس

من ابواب النيابة الاسماء الخمسة سميت بذلك لانها البتة فعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما في امثلة يكثر بها عن كل فعل كان معربا لها وسميت ايضا على اذ دراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان يقتصر على قوله المخاطبتين وشرح اللفخ وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتاء المخاطبتين نحو تفعلان يا زيدان او المخاطبتين نحو تفعلان يا هندان او للغائبتين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغائبين نحو الزيدان يفعلان او واو وبالتاء للمخاطبين نحو انتم تفعلون وبالياء للغائبين نحو هم يفعلون وياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف والواو وضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة من اقر ضمها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص كما مر ويفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث اللغة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا يفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله واما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات لان النون للرفع والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل يربصن لا معرب ومن نبي اتيته والفاء فاؤه والفاء بعده والواو لام وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك يقومون وواو الفعل محذوفة والنون علامة الرفع ومن نبي يعفون فحذف النون للناصب الجازم نحو لم يعفوا وفي التنزيل وان يعفو فهو اقرب للتقوى ومن نبي يعفوا واصله يعفوو ابدلوا من الاولى لام الكلمة والثانية فاء الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الاولى لالتقاء الساكنين وحصت بالحذف لكونها اجنبية من الكلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدغمن وتسكنونا وحذفها للجزم والنصب سمه

الباب السابع

من ابواب النيابة وهو خاتمتها الفعل المضارع المعتل الاخر هو ما اخره حرف علة اما الف كيخشى او ياء كيرمي او واو كيدعو فان جزم فمن نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدال المنهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول

من ابواب النيابة ما لا ينصرف

نخفض الحوائم

من ابواب النيابة الفعل المضارع المعتل الاخر

سيبويه

سببونه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صار المرفوع والمجزوم واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الاكثرين وعلى قول ابن السراج حذف حرف العلة نفسه وقول النظم واحذف جازما تلهن يحتمل الامرين ثم استشعر اعتراضا بان حرف العلة قد ثبت مع الجازم فاشار الى الجواب بقوله فاما قوله اذا يجوز عضبت مطلق ولا ارضاها ولا تملوه وقوله فجوزن بالضم حيث معتدا من فجوز بان لم تجزه ولم تدعوه وهو قبيح من زهير الهم يأتيك والانباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد فضرورة وفيهن حيث اثبت حرف العلة الثلثة مع الجازم ومثل هذه الاحرف اشباع والحرف الاصلية محذوفة للجازم ومثل هذا الاحرف اصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقي حرف العلة على حاله والانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى بفتح التا المثناة من فوق من نمى الحديث بقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى فلوص بفتح القاف وضم اللام المشددة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمى لقربه ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات الياء في يتقي وتسكين يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية وبقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على مرفوع اما لتوالي الحركات الباء الموحدة والراء من يصبر والفاء والهمزة من فان كما في قراءة من قرأ بارئكم باسكان الهمزة تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم بكر هوازن تتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل حرف في يصبر فان تنزله بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مستعمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجوز ان المنفصل يجري مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل ربع من اشرب غير منزلة عضد فسكن الباء كما تسكن عضد واما على انه اجرى قنبلا وصل نية الوقف كقراءة الحسن البصري ولا تمتن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجراء السبعة وكقراءة نافع محيانا ومماتي تسكون ياء محيا وصلا ومماتي وصلا اما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها ولكون مدخولها مستقبلا مسببا لما بعده لهذا دخلت الباء في الجزاء كما تدخل في الجواب قاله الفارسي وبذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والباقي تتبع اما اشباع ولام الفعل حذف للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة تنبيها مما من حذف حرف العلة للجازم فهو لها اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرء مضارع قرأ ومكسور ما قبلها نحو يقرئ مضارع اقرأ ومضموم ما قبلها نحو يوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال الهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة فحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ويمتنع حينئذ ابدل بعد دخول الجازم الحذف لحرف المبدل من الهمزة لاستيفا الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة بالحركة فهي ممتنعة بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ويجوز مع دخول الجازم الاتيان للحرف المبدل والحذف له بناء على قول الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال على القول بالاعتداد بعروض الابدال فتحة حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ونزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال تثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون ففي كلامه لف ونشر غير مرتب كان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها **فصل** تفقد الواو والياء في جمع المذكر السالم اذا اضيف اليها المتكلم نحو جاءني مسلمي والنون دفعا في المضاف المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين او ياء المخاطبة واكد بالنون نحو ليبلون ليبلوان ليبلين وتفقد الحركات الثلث تعذرا في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة غير مهموزة نحو الفتى مما الفه منقلبة عن واو او ان صورت فيهما الالف بما نظرا الى اصلها في الاول ومجاورتها الثالثة في الثاني ويسمى الاسم المعرب بذلك اخره الفا لازمة معتلا لكون اخره حرف علة ومقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع ولكون منع من ظهور الحركات فيه كالمبني المقصور بقابلة الممدود وفعلي هذا لا يبنى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه لبس في الافعال ممدود وتقول في الفتى والمصطفى رأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى بلفظ واحد في الاحوال الثلثة والتقدير مختلف فيقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها وموجب هذا التقدير ان ذا الالف لا تقبل الحركة

تقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب المذكر اخره يا لازمة في الاحوال الثلثة مكسورا ما قبلها نحو المرتجي من مرتجل التلافي والقاضي من القاضي ويسمى الاسم المذكور منقوصا لكون اخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو في حد المذكور حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى والحرف نحو على مما في اخره الف لازمة وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو في مما في اخره يا لازمة وخرج بذكر اللازمة في احديهما المبنى نحو اذا والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رأيت اخاك وفي الياء نحو مررت بأخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط الكسرة قبل الياء في حد المنقوص نحو ظبي مما اخره يا قبلها ساكن صحيح وكرسي مما اخره يا قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتجى مكارما فالاول الاعراب فيه قدر جميعه وهو الذي قد قصرا والثاني منقوص ونصبه ظهر وقفه ينوى كذا ايضا يجر وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو يخشى ولن يخشى فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلها متصلين بها الضمير نحو افوق اللفظ بالالف الخط وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالياء او الواو نحو هو يدعو وهو يرمي هند عو وهو يرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال واجعل فعل ليرمي منه الف او واو وياء معتلا يعرف فالالف انو فيه غير الجزم وابد بضبطا كيدعو يرمي ثم قال والرفع فيهما انو وتظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو المبنى عليه في النظم وابد بضبطا كيدعو يرمي وفي الياء في الاسم وهو المبنى عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يجورا ولن يخورا وليس في العربية اسم متمكن معرب في اخره واو لازمة قبلها ضمة هذا باب

النكرة والمعرفة

وهما في الاصل اسمان مصدران لنكره وعرفه فقلا وسمي بهما الاسم المنكور والاسم المعرف لاسم ضربا على الاصح نكره وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج فهي بالجملة عبارة عما شاع في جنس موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان نحو انسانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسب ظهوره وجود الليل فجميعها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع سائر الاجناس لكن لما تعذر او شاع شموس في قوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليها التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتها واحدة يقولون شمس هذا اليوم اخر من شمس امس وهو هذا لليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول الشهر وبالجملة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل اللام المؤثرة للتعريف كرجل فانه موضوع لما كان نحو انسانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسب ظهوره وجود الليل فجميعها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع سائر الاجناس لكن لما تعذر او شاع شموس في قوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليها التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتها واحدة يقولون شمس هذا اليوم اخر من شمس امس وهو هذا لليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول الشهر وبالجملة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل اللام المؤثرة للتعريف كرجل فانه موضوع لما كان نحو انسانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسب ظهوره وجود الليل فجميعها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع سائر الاجناس لكن لما تعذر او شاع شموس في قوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليها التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتها واحدة يقولون شمس هذا اليوم اخر من شمس امس وهو هذا لليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول الشهر وبالجملة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل اللام المؤثرة للتعريف كرجل فانه موضوع لما كان نحو انسانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا

الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسب ظهوره وجود الليل فجميعها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع سائر الاجناس لكن لما تعذر او شاع شموس في قوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليها التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتها واحدة يقولون شمس هذا اليوم اخر من شمس امس وهو هذا لليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول الشهر وبالجملة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل اللام المؤثرة للتعريف كرجل فانه موضوع لما كان نحو انسانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا

موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي الفرع لا هنا محتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين
احدهما ما لا يقبل ان في النثر التنوين بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو فاما
قوله ما عدا العمر غير اسيرها حراس ابواب على قصورها مصروف فانما يقبل ان لو لكنها غير مؤثرة للتعريف
نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ان للمح الاصل الذي
هو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم غلام للدم بالدال
المهملة وتخفيف اليم وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وانما هي اعلام بنيت على
تقدير تنكيرها لتكون اشعر بأصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه
ثم قال فان ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف تقديرا او لمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب عنه بما حاصله ان ال تؤثر تعريفا فيما لم
يمكن فيه تعريف وهنا يظهر لنا ما ذكرناه اقسام المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غائب كانا وهم
والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند الثالث الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد
الذي في الصلة لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كاي كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة للمذكر
المؤنث كالمرء والغلام والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من هذه الخمسة مطلقا كان او صحيحا كابني وغلامي والسابع
المرتبط على قول الناظم كهم وذي وهند وابني والغلام والذي والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل المعين بناء على ان
تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب لسلامته عن ابهام اي
بان يقصد اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو
الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخ ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف
الى الضمير في مرتبة الضمير الصحيح فانسب الى سيبويه ان المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم وذهب الجزولي الى
ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فحصل ثلثة اقوال **فصل** في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول من اضمره اذا افقه
وستره واطلاقه على البارز توسع والمضمر بمعنى المضمر على حد قولهم عقد العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفيون
يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هشام فصرح بمن هوى وكنى بمن الكنا فلا خير في اللذات من دونها
ستر فالضمير والكناية بالاصطلاحين سمان لما وضع لمعينين مسمى وهو اما متكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند
الكوفيين او مخاطب كانت بزيادة التا عند البصريين وباصالتها عند بعض الكوفيين او غائب كهو بتمامها عند البصريين والهاء وحدها
عند الكوفيين والبنية اشار في النظم بقوله دنا لابني غيبة او حضور كانت وهو يتم بايضمير او لمخاطب تاره ولغايب اخرى وهو
ثلثة الالف والواو والنون والى ذلك اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب في غيره واراد بغير المخاطب كقوما للمخاطبين
وقاما للغائبين وقوموا وقاموا وقمن وانهمد والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ مر كانت وكاف
اكرمك وها غلامه وكل من التا والكاف والهاء لفظ بصورته والى مستتر في مخالفة اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل
ينوى كالضمير المقدر في اقوم وقم فيقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم يضع لعرب لها لفظا يعبر به عنها ولكن اضطروا العبارة عن عنها بلفظ
الضمير المنفصل بغلبة المبتدين وليس هما انا هما على الحقيقة وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا
كالياء في اكرمك وها سلبته وتاء وهند من قول الناظم وذو اتصال ليس ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا كالتا
والكاف من اني اكرمك واليا والهاء من سلبته ما ملك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلثة من المتكلم والمخاطب والغايب ومحالها
الثلثة من الرفع والنصب والجر فالتا من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والتا من سلبته للمخاطب ومحلها
رفع على الفاعلية والهاء من سلبته للغايب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان التا والكاف والهاء لا يبتدا بشيء منها ولا يقع بعد
الا اما قوله وما نابا الى اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الا كريم فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف اياك وابقى الكاف
او قع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية وتبا الى من المساءة
بمعنى الاكدرات وجارتنا هنا خبر كان من الجوار او من مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا ان وصلتها مفعول تبا وهو مفرد لا جملة ولا
حرف ايجاب والكاف في موضع النصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا انكر تجدم مجاورة
احد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا وسمعه المبرد مطلقا واشترط كثير ان لا يكون الا لاستواء ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر

اعوذ بربّ العرش من فتنة بغت علىّ فمالى عوض الاه ناصر فاوقع الظاهر المضمر موقع يا والى المفصل من عامله وهو الذى المفصل ما يبتدئ به فى النطق ويقع بعد الاوذلك نحو انا نقول فى ابتداء النطق به انا مؤمن فى وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمهم هنا البارز الى متصل ومنفصل لا بناء فى تقسيمهم المتصل الى مستتر وبارز فى باب العطف على خلاف ما هذا كين فانه هنا ناظر الى مواقعه مل لا عراب وهنالك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل للمنفصل محجابان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل ونقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة احدها التاء مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلث وثانيها الالف الدالة على الاثنين او اثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا ورابعها النون المدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها يا المخاطبة بناء على الها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازنى وزعما الها حرف ثانيت القول ضمير مستتر وقع فى الامر كقومى والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة يا المتكلم فانها لا تكون فى محل رفع ابدا والقسم الثانى من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين محلى النصب والجر فقط وهو ثلثة احدها يا المتكلم نحو ربى اكرمنى فالياء من ربى فى محل جر باضافة رب اليها وفى اكرمنى فى محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الظاء ما ودعك ربك فالكاف من ودعك فى محل نصب على المفعولية ومن ربك فى محل جر باضافة رب اليها وثالثها ها الغايب نحو قوله تعالى قال له صاحبه هو يحاوره فالها من له وصاحبه فى محل جر فالاول باللام وفى الثانى بالاضافة وفى يحاوره فى محل نصب بيحاوره وذلك داخل تحت قول الناظم ولفظ ما جر كلفظ ما نصب والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين المحال الثلثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة دون اخويها لاختلاف المعنى والاتصال نحو ربنا انا سمعنا منا فى ربنا فى محل جر باضافة رب اليها وفى انا فى محل نصب بانا وفى سمعنا فى محل رفع على الفاعلية وبمع ونظير ذلك قول الناظم كلغرق بنا فارحمنا فلنا وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على الناظم فى قوله للرفع والنصب وجرنا صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل انا وكلهم كل فانهما يقعان فى المحال الثلثة لانك تقول فى انا الرفع قومى وفى النصب اكرمنى وفى الجر غلامى وتقول فى هم فى الرفع هم فعلوا وفى النصب اهلهم وفى الجر مالوده المتأخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسبر المهملة لان المدعى ان يكون الضمير فى الاحوال الثلثة متحد اللفظ ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان يا المخاطبة غير يا المتكلم بدليل انهما ان يا المخاطبة مختلف فى اسميتها وحرفيتها ويا المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثانى ان يا المخاطبة موضوعة للمؤنث ويا المتكلم موضوعة للمذكر عنها للمؤنث لان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الاتحاد والضمائر كلها متباينة وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم وكل مضمر له البنا يجب واختلف فى سبب بنائها فقيل شبه الحرف فى المعنى لان كل مضمر متضمن معنى المتكلم او الخطاب او الغيبة وهى مرتبة الحروف وقيل شبه الحرف فى الوضع لان اكثر المضمر اعلى حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف فى الافتقار لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهد او غيرها وقيل شبه الحرف فى الجمود وقيل اختلاف صيغته لاختلاف مغانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون فى ضمير الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المشار اليه فى النظم بقوله ومن ضمير الرفع فاستتر بقرينة تمثيله بقوله كافعل او افوق تغبطا اذ تشكر وضابطه وجب الاستتارا ما لا يخلفه فى مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو لمرفوع امر او الواحد المذكر كهم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز فى الجمع نحو قوموا وقومى وقوما وقوموا ومن او المرفوع بمضارع مبدو بنا خطاب الواحد كقوم وتستخرج بخلاف المبدو بنا الغايبة نحو هند تقوم فان استتاره جايز لا واجب بخلاف المبدو بنا خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز فى الجمع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع مبدو بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع بمضارع مبدو بالنون كنقوم وستخرج او المرفوع بفعل الاستثنا كخلا وعدا وليس ولا يكون فى نحو قولك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففى خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على المبعض المفهوم من كل السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بافعل فى التعجب او بافعل فى التفضيل فالاول كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثانى نحو هم احسن اثانا ففى احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واثانا تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل او المرفوع بالمصدر النايب عن فعله نحو ضربا زيدا بجمع هذه الامثلة لارتفاع الاسم الظاهر وكلا الضميرين البارز والا فعل فانه قد يرفع الظاهر فى مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه ابوه اذا لم تعرب ابوه مبتدا وعلى ايد فعد افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور وينقسم المستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او

الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب او الغائبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شائبة الاسمية او اسم الفعل الماضي
فالمرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام وبفعل الغائبة نحو هند قامت وقوموا وبالصفات المحضة وهي ما اسم فاعل نحو زيد قائم او اسم
مفعول نحو زيد مضروب وصفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او ضروب او ضرب او باسم الفعل
الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا واذا برز انفصل نحو ان زيد قام هو وكذا الباقي
والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه او ما قام
هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي في من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى الظرف وعديله
اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل امامك وفي مجلسك وجاء الذي عندك او في الدار وزيد خلفك او في المسجد وجاز ان
تقوم فرسخ او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو **تنبيه** هذا التقسيم للضمير
المستتر الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك والتسهيل وغيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح في شرح
الفطر وخالفهم هنا فقال وهذا التقسيم مبني نظرا الاستتار الضمير في قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه متصلا فانه لو برز وجب انفصاله
فيقال قام هو ولا يقال قام هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك المستتر واما خلف الظاهر له او الضمير المنفصل فهي غير تركيبه
في زيد قام تركيب اسناد فيه القيام الى ضمير زيد من غير حضور واما في زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر اسند فيه القيام الى سببي زيد
الى ضمير المخصوص بالاهذا تقرير كلامه وفيه امران احدهما ان قوله فتركيب هو هم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو
وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا ان يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى ان
يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله نعم ان مثل هو ان يكون فاعلا او ان يكون توكيدا وانقل
المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو ان يكون فاعلا او ان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى لوصف على غير من هو له و
انه اذا الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل
لانه لا يخلو اما ان يريد وا بجواز الاستتار ان يجوز ابرازه متصلا او منفصلا والاول منتف والثاني مخالف لما اصلوه من
القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقال ان المسند
العامل اما ان لا يرفع الا الضمير المستتر كقوم وقم والى ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وبهما ينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع
الاعراب الثلثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التا للمخاطب وهو للغائب وفروعهن
يفرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع المفرد وفرع انت بفتح التا اربعة وهي انت بكسر التا وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع
المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفرع هو اربعة وهي هي هما وهم وهن وتعليله ما تقدم **تنبيه** المختار في انا ان الضمير هو الهمزة
والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلثة واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير
نفس ان عند البصريين واللواحق ظاهرة وفي خطاب ذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير
وهي التي في فعلت وكرمت بان وفي هو وهي والجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء
اشباع وفي هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكى عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في
هو والقسم الثاني مما يختص بمحل النصب لا يتجاوزه الى غيره وهو اياي يستدبدا لتا المتكلم من يحترمنا لكونها مزيدة فائدة بدل على المعنى المراد
من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغائب المذكور وفروعها
الثلثة هي الاصول وفروعها تسعة ففرع اياي اياي لا غير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع
اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف **تنبيه** المختار من
الخلاف ان الضمير نفس انا فقط وان اللواحق ظاهرة وفي تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير انما دل على متكلم او
مخاطب او غائب انما هو على حدتها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلثة وعند الاحتياج الى التمييز ازيد في
الحروف تدل على المعنى المراد كما ازيد في الفعل المسند الى المؤنث تبنا التانيث ومقابل المختار مذهب احدها ما ذهب اليه بعض
البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلها اسماء مبنية زائدة تعتمد عليها لواحقها التي الضمير المتصل
من المنفصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك انها ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض
باضافة ما اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج انها اسم ظاهر لا ضمير واللواحق لها ضمائر اضيف اليها اسم في محل خفض بالاضافة

اوضحه

من نحو مررت برجل مكرمك هو

قول المصنف انا الضمير واللواحق حروف دالة على تكلم وخطاب وغيبة

وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضمير من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم وذو ارتفاع وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه وذو انفصال بانفصال جعلا اتاى والتفريع لئلا يتوهم مشكلا فجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل المتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظا واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر واحدة للمؤنث وواحد لتثنيتهما وواحد لجمع المذكر وواحد لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربنا خمسا اثنا عشر خرج منها ستون امثلة المرفوع المتصل فتمنا منت منت منها فتم فتمن قام قامت قاما قامتا قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي غلامنا لنا غلامك غلامك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن تقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم احتج اكررها هاهنا ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المنفصل يا المخاطبة في تقومين وقومي خالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم وقد تقدم **فصل** القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف جميع احكامها منه وهي هنا انه متى ما تاتي اي امكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اختصر من المنفصل فحوفت بضم التاء واكرمتك لا يقال قام انا واكرمت اياك لان التاء اختصر من انا والكاف اختصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا اتاتك ان يجئ المتصل فاما قوله وهو زيادبن حمل المتيمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي فوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنا بهم الارض في دهر الدهادير فاوقع الضمير المنفصل المنصوب مكان المنصوب المتصل ضرورة فيهما ومعنى البيت الاول على ما قال ابن كيسان اما صحبت قوما بعد قومي الا بالعوا في الثنا عليهم حتى يزيدوا قومي حبا الي ويدل عليه انه وجد في اصل مصنفه لم الوه بعدهم حبا فاخبرهم الا يزيد الاخ وهم الاول في مفعول اول ليزيد حبا مفعوله الثاني وهم الثانية اخر البيت فاعل يزيدون الاصل يزيدون بعد لغير الواو الى هم للضرورة يا ابن مالك الاصل الا يزيدونني فحذف المضاف وفصل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لشيء واحد وليس كذلك فان صحبي الواو والمصاحبون ثانيا وصحبي هم المصاحبون اولا ومراده انه متى ما يصاحب قوما بعد قومه يتذكر قومه لهم الا يزيدهم هؤلاء القوم حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والبيت الثاني في قول الفرزدق بالباعث متعلق بحلفت في بيت قبله والباعث هو الله يبعث الاموات ويجمعهم والوارث هو الذي يرجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث او الوارث اليه على الخلاف بين ذوي جهة الامد ومنصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثاني وضمن بكبرهم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت وانا بهم مفعوله والفصل اتصاله ولكن فصل للضرورة والدهر الزمان والدهادير الشدائد مضاف اليه اذا لم يبتات الاتصال وجب الانفصال مثال ما لم يبتات فيه الاتصال ان يرفع الضمير بعيد مضاف الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم ظافرين او بنصب بعيد مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير انا فان قالوا يجوز من ضرب الامير لنا ويجوز بنصرنا انا كما فما كان جوابهم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند المبرد بين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فان انتم يفعك علمك فانسب لعلمك هذا لقرون الاوائل اي فان صح لكم لم ينفعكم علمك او ان يكون عامله حرف نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاي ليت لا التقت احد وقصيدة تكون وانا منها مثلا بعد او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول وانا كره او ان يلي الما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو انا انا او انا ان او ان يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لانا ممن نفل اذا اصطنعا او ان يكون مبتدا نحو اياك ونا انت او ان ينصبه عامل مضمر قبله غير مرفوع ان احدث رتبة نحو ظننتني اياي وظنني اياي او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله وهي الا لفظا نحو ما لا نعبد الا اياه او معنى نحو انما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار واني بدافع عن احسابهم انا او مثلي لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي في احد الكمالات ولما كان عرضة ان يحضر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واجزه ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا وليست انا موصولة وانا خبر اذ لا

ضرورة في العدول عن الاخف الى الفظ منها وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يجئ الحصر بانما وتخلف
في ذلك والذابة بذال معجمة اوله ومثلثة اخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال حمل ذائد اى حام في الحقيقة وهنا
هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراء ظهره
بر والاحتجاج حسب بفتح السين ما خوذ من الحسنا كانهم يحسبون مناقبهم وبعدهنا عند المفاخرة الخ في تحفة العروس وتستثنى من
هذه القاعدة المذكورة وهي نزاد اتا في اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال و
هو المشار اليهما في النظم بقوله وصل او افصل فهما سلبنيه وما اشبههما في كنته الخلف انتهى كذا لخلتيه احديهما وهي الاولى
في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصالا عاملا في ضمير اخر عرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم
الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز ح في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهو الاتصال
نظرا الى الاصل والانفصال لهربا من توالي اتصالين في فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في با
اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كانها من قولك لشخص في عبد سلبنيه او ملكنيه و
الكاف من قولك لعبد زيد ما لبنك ويجوز على مرجوح سلبني اياك وملكني اياه وسلبنيك اياه ولكون الاصل ارجح لم ياتي التنزيل الا به قال الله
فسيكفيكهم الله انا نرد كموها ان يسئلكموها كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال املككموهم
ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح
لاختلاف محلي الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه نحب مضيفا مصدرا الى فاعله وهو المتكلم واياه مفعوله
هذا من الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حبا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب
القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي حبيك مقويته لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول وغيره ما
والكاف مضافا اليهما من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء ومنه الشاهد فانه اتى فيه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا وهو
فضله لقال حبي اياك وكان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولي اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان ذا في ولينكم
الله لا ينفك ناصرونا في بالضمير الثاني متصلا ولو وصله لقال وليتك الله اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من
باب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعد وهو المراد
بقول النظم غيري اختيارا الا نفصالا كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاصدرك بالاضغان والاحن اخي مفعول ثان لفعل محذوف
غير حسبتك او مبتدا وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال امتنا سقط منه حرف النداء المعنى والارجا النواحي جمع رجا
كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وهي الحقد
ايضا هو من عطف المترادفين على الاخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم وابن الطراوة وابن
وقد صرح بذلك في النظم وقال وانما اختار وجحة ان الاصل الاتصال وقد انكن وجاء التنزيل كقوله تعم انهزيكهم الله وورد به
الشعر كقوله بلغت ضنح مرة خالكة اذلم تزل لاكتساب الحمد مبتدا **المسئلة الثانية** من المسئلتين المستثنيتين
من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احد اخواتها سواء كان قبله ضمير رفع لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى
نحو الصديق كشر او كان زيد فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور والترجيح في نحو
خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم وابن مالك وابن الطراوة الوصل ووجههما ما سبق وكلاهما وارد ومن ورود الوصل
الحديث وهو قوله ص لعمر لما طلب ان يقتل ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله و
من ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد الا نسان قد يتغير ونشرع في
محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ظن ربه والا يجوز
ضرب اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير مرفوع اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص وهو
تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدم من ما شئت في انفصال نحو اعطاه انا او اعطا انا اي فان كلا من ضمير
المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب واعطاك انا اي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وانما قول غيرنا ان ذا هو في البارز لان ضمير
والاصل اذا هم الباطل انا اي شيطانا والمعنى اذا هم الباطل القوم الى شيطان ما جاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال
نحو اعطيتهوه ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم نفح الناظم الثلثة التي من هنا الى من قبل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاخص ويجب الفصل

باب نون الوقاية

اذا اتحدت الرتبة بان يكونا للمتكلم او مخاطب او غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير عرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد
الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد لسيده ملكني اياي وقول السيد لعبده ملكك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده
نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا وفي بعض النسخ مع اختلافا فما كقوله لوجهك
في الاحسان بسط وبهجة انا لهما بفوا كرم والد فبسط بمعنى بشاشة وظلاقة وجهه مبتدا نقدم خبره في المجرور باللام متعلقه وبهجة بمعنى حسن
وسرور معطوف على بسط وانا لفعل ماض معتل الاثنين او لهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الاب
والى به متصلا والاكثر انا لهما اياه بالانفصال وفعو بمعنى اتباع فاعل انا لك اكرم مفعوله اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضمير
المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتنا ولا علمتنيا ولا اظنتنكما ولا صح اختلافا
في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلولهما نحو جاءني زيد اعطيتهموها او اعطيته هوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف
لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه **فصل** قد تمضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب انها المتكلم من
ضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض فهذه تنصب بواحد من ثلثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه
العوامل على ضربين ما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على ازيد احوال الجواز وجوب وجواز ومتساويان ورجحان الثبوت
ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم فعل وليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل او شبهه من تغيرها لا بد خلد وهو الكسر اشبهت الجر
ولتقيها مبنية على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني فيما مضى ويكرمني في المضارع واعطني في
الامر وهذه الثلثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية
ان قدر لهن فعلا فان قدر لهن حرفا جر وما زائدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فثبتت النون قال تمام الشاهد فيهما
عداني فانني بكل الذي هوى صديق مواتٍ والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمام وضع
بفتح اللام بمعنى معزى خبران والمعنى تمام الندامى مملا مجاوزا الى غيري واما انا فلا امل فانني معزى بكل ما هواه نذيمي وتقول في المختلف
فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية ما افقرني الى عفو الله وما احسنني ان تقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه
والمثال الاول شاذ والثاني منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليتني قال بعضهم وقد بلغني ان
اسنانا هذه رجلا ليتني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعوله وليس فعل ماض واسمه مستتر
فيه عائد على رجل ويا المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس امره بفعل وضع للامر
بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان الذي بفعل مقرون بلا فكما ان اسم الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نائبة عن
فعل مقرون بلام الامر لان لفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحوها احسنني هو قول البصريين
وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفيين ما احسنني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية مبني على قولهم ان
احسن ونحوه في اوزان من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسني بحذف
نون الوقاية من ليس لجوده فلا يعول عليه واما قوله وهو رؤبة عد نقوى كعد مبل الطبس اذ ذهب القوم الكرام ليتني بغير نون فضرورة
اشار اليها الناظم بقوله وليس في نظم والعدد بيد كالعد بالهم عد مبل الثرى اي عد الطبس بفتح الطاء المهملة وسكون الباء المثناة تحت وفي
اخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم ونا المتكلم المتصلة بجزه وما ذكره
من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع لفعل التزم نون وقاية واما نحو امرني في الحاجة
تخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها
الجوازم والناصب في لو الى الامثال في نحو لتبلون ولعزف لك نحو قوله لابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف
تخفيفا في قراءة ابي عمرو وبا مركه تحذف النون لهو من تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره
واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد والى علي وابن جني واكثر المناخرين واستدل لقوله بامور احدها ان نون الوقاية حصل
بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى لانها ان نون الرفع لعامل
فلو حذفت لزم وجود المؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المرتجل على النظم نحو ذراكني فذراكني بكسر الكاف فيهما وعليكني بفتحها بلا
بمعنى اذرني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم وليتني فتاتي

في مواد نون التوقية

يا ليتني قد متُ بحذف نون وامّا وجب النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها واما قوله
وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى عن رسول الله ﷺ في سفره وما قال بحيرا الراهب في شأنه
فيا ليتني اذ ما كان ذاكم وليت فكنت اولهم ولوجبا باسقاط نون الوقاية من ليتني ضرورة عند سيبويه لانه يوجب لليتني بإثبات نون
الوقاية وقال الفراء يجوز اختيار الليتني باثبات النون وليتني يحذفها واليه اشار الناظم بقوله ولليتني ندرا وان بضمها لعل المشار
اليه في النظم بقوله ومع لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو عدي بن حاتم الطائي
مثل حظاب ابن يعفر اخو الاسود النهشلي يخاطب امرأة عدلت عن ناقة له اربي جوادا ما ثمانين هزلا لعلني اردي ثمانين او بخيلا مخلدا او
المعنى اربي جوادا ما ثمانين لا خيل الطراد او بخيلا مخلدا لم يمت لعلني اردي ثمانين وحاصله ان نفاق المال لا يميت الكريم طمع اله ولا
امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتني وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل ليتني نادرا
مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابنه في قوله ولليتني ندرا
ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة بحروف الجر في تعلق ما بعدها بما قبلها كما في
قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيره معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان بضمها بقية احوال
ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله ولكن مجيزان في الباقيات وهي ان المكسورة وان المفتوحة ولكن وكان فالوجه حملا على السواء الا ايتا
نظرا الى شبههما بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب والحذف كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان اسقطا واستوى الامران
كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار واني على ذاك فيها بينا مسندان فاني مع ان نون الوقاية ثابتا وجردها منها اولا و
زاد خبران وهو نزائم منقوض من ذببت عليه ذبابا اذا عتبت عليه والمعنى اني لعاتب على ليلى واني مستديمان على ذلك العتب وكقول
امرأ القيس كانني لم اركب جوادا للذة ولم اتبطن كاعبا ذات خلخال ولم اقتني قوما وكقول الشاعر ولكنني من حبها العبد وان خضخاها حرة حر
فان كان ذلك الحرف من وعن وجب النون قبل يا المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء الا في الضرورة فلا تلحقها واليه
ذلك اشار الناظم بقوله واضطرارا خففا في وعني بعض من قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس بني بتخفيف نون
من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم جنية البابلي بالبا
المثناة تحت وان كان الخافض لبا المتكلم عبرهما اي عبر من وعن امتنع نون الوقاية نحو لي وبي مما هو على حرف واحد وفي بتشديد الثاني
مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء فيهن وانما امتنع النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر
اما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه لاصلي لانه زال عند اضافته لبا المتكلم بل لادغام الياء في الياء واما خلاي وعداي وحشاي
فلان الالف لا تقبل الحركة ومقتضى هذا التعليل ان يلحقهن نون الوقاية وان قدرت افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى واحد اوحملوا
المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لاحظ لها في ذلك بل بفتح يا المتكلم بعد الالف قال الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود لقب
بالاقيشر لانه كان احمر الوجه اقشر في مشيه جعلوا الصليب الهمهم حاشاي اي تسلم معذر وبعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع العذر
وهي قلفة الذكر ويقال فيه مخنون من الجنان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضافا فان كان المضاف لدن او قط او قد مما آخره نون
فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون كما مر في من وعن ويجوز الحذف قليلا لان لدن تعني عند وقد وقط تجيء حسب عند
وحسب فلا يلحقها النون فكذلك ما كان بمعناها عند التحقيق ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه تبعا
وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل الحذف في قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مر ومثالهما في الحذف والاثبات في
لدن وقد وقط وقد بلغت من لدني عذرا فرى مسدا على الاثبات ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ ابن السبعة
من عدا نافعا وعاصما من رواية ابي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ ابن نافع وابو بكر وروى في حديث النار بالاضافة قط قط بنون الوقاية
وقطي بحذفها والنون اشهر حفظا للبنا وقال حميد بن مالك الارقط قدني من نصر الخبيبين قدي بإثبات نون الوقاية في الاول
وحذفها في الثاني ولك ان تقول الاشاهد فيه على ترك النون ويكون اصل الثاني قدني بكان الدال ثم الحق يا القافية لا يا الاضافة
وكسر الدال لالتقا الساكنين لانه المناسبة لبا قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخا المعجمة وفتح الباء الموحدة
وسكون الياء آخر الحروف وهو من باب الغلبة كالعمرين واراد بهما عبد الله بن الزبير وابا خبيب مصغرا كان عبد الله يكنى بابي خبيب وقيل بهما
عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به وبرد الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع واراد بالثلثة عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا
ذلك مستفاد من قول الناظم وفي لدني لدن قد وفي قد وقطني الحذف ايضا قد نهج وعلم ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا

انتهى مفلين بحيث يكفى لكانت با المتكلم معهما منصوبة لا محفوضة وكانت سكون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت تدخر فاروقط فانه يتصل بهما با المتكلم صلا وان كان المضاف غيرهن اى غير لدن وقط وقد امتنعت سكون الوقاية نحو اني واخي لعدم السكون صلا

باب العلم

بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وشخصي في اخر الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زائد عليه بل مجرد الوضع او الغلبة واليه اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيدا ما بقرينة لفظية او معنوية الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه اذا قارنه قارنه التعيين نحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان انت موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين هو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي ونحو هذا انما يعين مسماه اذا لم حاضرا فاذا قارنه الحضور قارنه التعيين قال الشاطبي فان هذا مثلا وضع لشخص مفرد مذكر مهيأ بغيبة الحال والمحل معروفين باعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال ومحل تلك المحال غير معرفة انتهى وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل المعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا قارنه قارنه التعيين

فصل العلم الشخصي منه نوعان احدهما اولوا العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير رجل

وهو ايضا ابو قبيلة من عامر وهو معبر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة والمؤنثات كجعفر بكسر الخا المعجمة وسكون النون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهي اخت طرفة بن العبد لامه قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من سعد بن ضبيعة وهط الاعشى الذي والثاني فاعلم كالقبايل جمع قبيلة والاجناس جمع كمقرن بفتح القاف والرا اسم قبيلة من مراد ابو هم قرن بن رومان بن ناجية بن مراد والبها ينسب وبه القرني ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الرا كالجوهري فقد سها وبلاد جمع بلد كقرن بفتح العين والدال المهملة علم بلدة بناحل اليمن والجبل اسم لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو فرس كلاحق علم فرس كان لمعوية بن ابي سفيان والبغال كدلدل والحمر كيعفور كلاهما كانا للنبي صلعم والابل اسم جمع كشدقم ودبثين وذال معجمتين علم لمحل من محول الابل كان للنعمان بن المنذر والبها ينسب الابل الشدقمية والبقر اسم جمع كعزار بفتح العين والزاء المهملتين وكسر الرا الاخيرة علم لبقرة وفي المثل ما انت عزار بكحل بفتح الكاف وسكون الحا المهملة علم لبقرة ايضا واصل هذا المثل ان عزارا وكحلا اصطحبا فاتا جميعا فمات كل واحد منهما بالاخرى فصارا مثلا يضرب لكل مستويين والغنم اسم جمع كهيئة علم لغز لبعض ذئاب العرب الكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب وذكر في النظم اسبعة اعلام وتمام علم الكلب فقال لكعفر وخزنقا وقرن وعدس ولاحق وشدقم وهيلة وواشق وفي ذلك موازاة لقوله تعم ويقولون سبعة وتمامها كما ترى

فصل ينقسم العلم بحسب الوضع الى منقول من مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قائما

على رجليه من غير ان يقعد وترى وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشاطبي والمرتجل في كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم يقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يات من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو الحارث ابن ثعلبة بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة فقع ولا عس في غير هذا الموضع والثاني ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل استعمل من اول الامر علما وهذا الثاني هو الكثير انتهى ولذلك اقتصر عليه كاد علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو اد بن زيد بن هلال بن سبا بن خمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل هزته الواو فاستعملت هذه المادة في الود والمودود وغيرهما ومعاد علما لامرأة لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة سرع وفي السعد والساعد والسعد وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ما له نظير في ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وقعنس وحنتف فان نظيرها نرجان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس والثاني نحو محبب وموهب ومنقول وهو الغالب في الاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها وقبله اما ان يكون من اسم جامد او الاسم الجامد اما ان يكون لحدث اي مصدر كزيد فانه في الاصل مصدر دار يزيد زيدا وزيادة وفضل وموت في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه في الاصل اسم جنس للحيوان المفترس وثور بالمثلثة فانه في الاصل للفحل من البقر واما ان يكون من وصف فذلك الوصف اما فعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح الميمتين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او لمفعول كمضروب فانه في الاصل اسم مفعول من ضرب الثلاثي المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم من الثلاثي للمزيد فيه واما ان يكون

موضح

والاعلام

من فعل مجرد من الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم لفرس ومضارع كيشكر لرجل وهو نوخ علم لامرأة وامر كاضمت لبرة وقمر الرضى وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سمي رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي في المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كشاب قرناها اي ذوابتا شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كزيد يضم الدال من قولك زيد يضم الدال واسميته كزيد فمطلق وليس النقل من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قال في شرح التسهيل ولكنهم اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول كفضل واسد هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد واذد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل في الاسماء التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره هو اتفاق لا مقصود **فصل** وينقسم العلم ايضا الى مفرد وغير المركب كزيد واحد وهند سعاد والى مركب وهو ثلثة انواع وذلك انه اما مركب اسنادي وهو كل كلمتين اسند احديهما الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها وهذا النوع يسمى حكم الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصير لخلب وقال ويترتب في حكاية الجملة المسندة الى ضمير المستتر بيت اخوالي بني يزيد لهما علينا لهم فنديد القوافي مرفوعة فلو لا ان في يزيد ضميرا مرفوعا لما رفع على الفاعلية لما وقع على الحكاية والجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير مضاف وما فيه من الصرف للعلمية وزيد الفعل ونبت بمعنى اخبرت مسعد لتثلثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على انها تخبر الفاعل واخواك مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان على علينا وجملة لهم فنديد القوافي بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث اي فاديين اي صائحين وفي الحديث انا الحمى والهشوم في الفداديين يعني الحراثين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بنبذ لا بمحذوف لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعاده الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا والجاري على الالسنة بني يزيد بالياء الخ الحرف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل اليه تنسب الثياب التريتية انتهى وقيل لا يتعين ذلك في البيت لانه يجوز ان يكون تريت بن الحرورج وتريت بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل كلمتين نزل ثانيهما منزلة تاء التانيث مما قبلها فان ما قبلها مفتوح لا خر ما لم يكن با ولكل من جزئيه حكم مخصه فحكم الجزء الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تا التانيث وينتقل الاعراب الى جزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما ينقل الاعراب مما قبل تا التانيث اليها لما صاتت كالجزء مما قبله كبعلبك وحضرموت لبلدين والاصل قبل التركيب بعل لبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمها ان يفتح اولهما الا ان كان با فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعدي كرب لرجل وفالي قالا لمكان وكسر الدال من معدي شاذ والقياس فتحها كمري ومنع وحكم الجزء الثاني منهما ان يعرب بالضمة وعفا والفتحة نصبا وجرا اعرابا لا ينصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فتبنى على الكسر في الاشهر عند سيبويه اما النبا فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين وذلك كسيبويه وعمرويه واختار الجرمي ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس لبنا لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقوله الناظم ذا ان يغيرا وتيم اغيرا واما مركب اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهي مضافة وهو كل اثنين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله في ان الاول اجاد بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة لان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلها يختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبنا للمفعول يعني بخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلثة اشار الناظم بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع في الاعلام ذو الاضافة **فصل** وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب فهو المشار اليه في النظم بقوله وانما الى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدره اب او ام كابي بكر بن ابي قحافة وام كلثوم بنت النبي ﷺ وزاد الامام الرازي في العلم او ابن او بنت كابن ذاية للغراب وبنت الارض للحصا انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او وضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضاف والطاء عوض من الواو والوضيع لدنيء من الناس فالرفعة كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي ابي طالب والضعة كحوالف النابغة لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن ذبيان سمي بذلك لانه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فجشمها امر الى ابنه ولم يتولها الا راس النابغة فقال له ابوه ثنا

في الاعلام

بـه فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الخطيئة بقوله قوم هم الانف والاذناب غيرهم
ومن يساوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انحى فرجع الكنية الى اللفظ واذا شعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى
المعنى والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو فرق الاهبري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات
الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف لذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب
يؤخر اللقب عن الاسم لان الغالب ان يكون منقولا من غير اسم انشأ كبطه فلو قدم لتوهم السامع ان المراد منهما الاصلي وذلك ما مون
بما خبره ولان اللقب لشبهه النعت في اشعاره بالمدح او الذم والنعت لا يتقدم فكما ان شبهه كزيد زين العابدين انف الناقة وهذا
مراد الناظم بقوله واخرن ذا ان سواصحبا وربما تقدم اللقب على الاسم كقوله وهو اوس بن الصامت اخو عبادة بن الصامت انا ابن من
عمرو وجدي ابوه منذر ما اسمه فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة
التحتانية وكسر القاف وتخفيفها الياء الحرف لقب عمرو مقدم عليه وعمرو عطف بيان على مزيقيا او بدل منه وسبب جريانه
هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا او ان يلبسهما
غيره ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وما اسم لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه
فقيل لحسن وجهه وقيل لانه كان يقال لها ما اسم احسنها واشهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج وقيل
اوس بن مالك لانه كريم الطرفين بسبب الجهتين ولا يترتب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها
عنهما قال اعرابي في اخبار عمر بن الخطاب اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاعفرها اللهم ان كان لخمر فقدم
الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاد ذلك ان قائلها قال لعمر ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له كذبت والله لا احملك
وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رقت خفه ودبر البعير اذا حفي فكانه
تنبه له ويقال فخر اذا حنث في يمينه قال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد بن
عمرو تقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهي ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ اصيب يوم الخندق بسهم في اكحله
فمات قليلا وما مات منه فقال رسول الله ﷺ اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فقاله حسان وتقول جاءني ابو عبد الله بطة وبطة ابو عبد
الله وفي نسخة من الخلاصة ما ابي شيء وهو قوله واخرن ذا ان سواصحبا وذلك يقتضي ان اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابي عبد الله انف
الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالامر بوجوب تاخير اللقب عن الاسم صحيح وليس كذلك
مع الكنية كما بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفي نسخة اخرى من الخلاصة وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا فالاولى ان يشار
بذا الى اللقب وهي اصرح في المراد ولكن قال المرادي وما استويا والى الان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى وذلك ان تقول اما
كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية مسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها اولى ممنوع لانها تفهم غير المتواتر ان
كان اللقب وما قبله من الاسم مضافين كعبد الله زين العابدين انف الناقة او كان الاول مفردا غير اضافة والثاني مضافا كزيد زين
العابدين انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي اخره زاي
وهو في الاصل حرج الراعي فالاقسام ثلثة فان شئت اتبعت الثاني للاول في اعرابه بدلا غير الاول بدل كل من كل او عطف بيان على الاول
او قطعته عن التبعية اما برفع خبر لمبتدا محذوف او بنصبه مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين ورفعا
ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع
من الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني ولو اظهر لجاز وهذا كله احكم الكنية وما قبلها فاما الاسم واللقب تتابعا او قطعا
الا ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم قد يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والاخر مفردا فحكمهما
ما استويا وان كانا مفردين كسعيد كرز فجاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع فجاز وجاز اخر وهو اضافة الاول الى الثاني ان لم يمنع مانع
كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان اللقب صفة في الاصل مقرونا بال كالرشيد او محمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني
نص على ذلك ابن جروف وجواز الاضافة مع الموانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر وجهور البصريين
يوجبون هذا الوجه وهو الاضافة ووجوب الاضافة هو النظر من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو اضفنا الاول الى
الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب ثمان مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه والملازم
باطل فالملزوم مثله لوجود مغايرة المتضايفين واما السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسهر بخي ولقبته عينا هذا يجيء عينا ابعير

باب العلم

اضافة والا لقالوا عينهن بالياء واجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم معنى جاء في بعد كرز بالاضافة جاء في مسمى هذا الاسم
وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ
واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاعلا لغته من تلازم المشي الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما
اشار الناظم بقوله وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ورد وما ذكرته من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتي مثله
في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جوابا للمجيز فهو جواب الموجب **فصل** والعلم الجنسي الموعود بذكره او
الباب اسم يعين مسماه بغير قيد بتعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول في تعيينه تعيين
ذي الاداة الجنسية اسامة اجرء من الجراءة وهي الشدة من ثعالة فنكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرء من الثعلب ال في
الاسد والثعلب هذه للجنس لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس وتقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا
فنكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وال في الاسد هذا للتعريف الحضور المستفاد من
الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان اصل الاسم الوضع على جملة الجنس
فاذا اشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشباه لا الاسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث فانما
تريد هذا الاسد ي هذا الذي سمعت باسمه وعرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك ارذت هذا الذي
كل واحد من امته له هذا الاسم اذ هو ذو هذا العلم الجنسي شبيه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا
يقال الاسامة كما لا يقال الزيد ويمتنع من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال لزيدكم الا ان قصد فيها الاتباع في المثلثين لان
المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد وذلك ثامون بالاتباع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة
ولا ينون اذا كان ذا سبب اخر مع العلمية كالتانيث اللفظي في اسامة وثعالة وكزيادة الالف والنون في حمدان وكوزن الفعل في
نبات اوبر علما على ضرب من الكمأة وابن اوى بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب دون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب
طويل المخالب في الاظفار صياح يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو
مجموع المضاف والمضاف اليه قلت اجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله
الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس يتبعه لفظا وياتي الحال عنه بلا موضوع فيهما كما تقدم في المثالين
السابقين وهما اسامة اجرء من ثعالة وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شايع في امته وجاء عنه لا يختص به واحد دون
آخر كما ان النكرة بخور جلدك فظهر من كلامه ولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية واخص منه لافرق بين علم الجنس
واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال انما عاملوا اسد معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة
لذل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم بلا مرجح يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث انتخصيلها
لها في الذهن ليطابقها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق للفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة
والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسامة موضوع
للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع
تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم
كعلم الاشخاص لفظا وهو ع **فصل** ومنشأ علم الجنس ثلثة انواع احدها وهو الغالب الاعيان لانها تؤلف للمواضع كالسباع جمع سبع وهو
هو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنية ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنية ابو
الحصين وابو جعدة كنية للذئب واسمه زوالة والحشرات كخولان عرنط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم
بقوله من ذا الام عرنط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب **النوع الثاني** اعيانا تؤلف كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد
الياء المثناة تحت للمجهول العين وهي للذات والنسب من بني ادم كطابر بن طاير لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي المحكم لابن سيده طابر
اسم هي بن بي هو معناه اي الخلق هو وهو من اسمائه الاضداد الان المجهول لا ثبوت مستصحبة حقيقة لاهية بينه وقيل هيان بن بيان اسما
لولد بن لادم عليه السلام وقيل ايضا لا يعرف صلقم بن قلعم وضل بن ضل وابي المضا بفتح الميم والضاد المعجمة والمد لشرت ابو
الدغفا بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح القاف ممدودا للداهية لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفا ولده
هافشغارا اي شيئا لا راس له ولا ذنب المعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هبنك

ابن بيان لعدم الشعور بحقيقته وانما الدخفا لنفرهم عنه لحقته بمنزلة ما لا يؤلف **النوع الثالث** موره معنويه كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه بنصب كما ينصب مصدرها ثم استعملوه مكان سبح فصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى برأه الله من السوء قاله ابن ياذ وجعله علما لملازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع لصغير وكيث بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالثاء المثلثة علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيثا كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم لمرد وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان الله والغدر بكيث انهما غير مصدرين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية وبيث بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله فقلت امكثي حولا بيث العلنا الخ معا قالت وعاملة وفجار بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبره بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة انا اقتسمنا خطيتنا بيننا فحملت برة واحملت فجار وانما ذكر هذا النوع لاشارة بقول النظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علما للفجرة

باب اسما الاشارة

وهو كل اسم دل على مسمى واشاره اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلثة اقسام فكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تضعف ثمانية عشر فاما من ضرب ثلثة في ستة والمخاطب بالاشاره يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب اربعة ذا بالالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بها ساكنة بعد الهمزة المكسورة وذاء لها مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذا وذاء الدفر خبر دفتر في كف قوم ماجد مصور بره بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهشيم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذا والفه اصلية عند المبرد بن لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث في القرب عشرة ستة مبدوة بالذال وخمسة مبدوة بالتاء وهي ذي وذى بكسر اولهما وسكون ثانيهما وذهي وذهى باشباع الكسرة وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لانزلة الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتا بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشاره ذا والتا للتانيث وهي التي في اغرة ونحوه مما فيه تا الفرق ولبين بصفة وتا بالالف والمثنى القريب ذان في المذكر وتان التاء بالالف فيهما وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا ونحو ان هذان بالالف وتشديد النون لساحران موول وتا وتيله اما على حذف مضاف ان ضمير الشان على حد ان بك زيدا محوف واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران او على ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف يصدر به او ضمير مبهم لا ظاهر بعده او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى تاء في حالة النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تغلب بها او على ان بمعنى به على اول الحوالة وهو الرفع كما في اشتان قبل التركيب او على ان نافية بمعنى الا الايجابية كما يقول به الكوفيون او على انه منبي لدلالته على معنى الاشاره واختاره ابن الحاجب ولجمعهما في التذكير والتانيث اولا حالكونه ممدودا عند الحجازيين نحو هؤلا القوم وهؤلا بنايي ومقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن حذفه نقلت والكاف مجتبة للعقل او بقل مجتبة لغير العقلا كقوله وهو جزيز بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوا والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولئك للايام وهو مما يعقل وذم امرء ذم تندم ويجوز في نهمة الكسر على اصل التقا الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف فحالا من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوا والعيش مضاف بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او بدل له والمخاطب بالاشاره مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على النظم بذا للمفرد مذكرا شر بذى وذه في تا على الانثى اقصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواذين تين اذكر تطع وبا والى شر جمع مد والمد اولى **فصل** ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا لحقه كاف حرفية لان اسما الاشاره لا تضاف وهذه الكاف تتصرف بتصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما تبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذانك وذاكما وذاكم وذاكن وذلك غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها ما لتثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعم ذلك يوعظ به في البقرة وقوله تعم ذلك خير لكم في المجادلة ولك مع الحاق الكاف ان تزيد لا ما بينها مبالغة في البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في ذلك وكسرت في ذلك لالتقا الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك بفتح اللام

والمد اولى وتقصر للضرورة

فى اسم الاشارة

والى ذلك اشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه الا بى التثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى وفى
بى ذلك تثنية المذكر والمؤنث والا بى الجمع فى لغة من مده وهم الحجازيون وفى لغة بعض من قصره وهم التميميون والا بهما سيقصره هنا
التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير اشار الناظم بقوله واللام ان قدمتها ممتنعة وبنوتيم لا يأتون باللام مطلقا
بى مفردا ولا بى مثنى ولا بى جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احتراز من لغة من يقصره غير التميميين كهتين وتيعة اسد فانهم
يأتون باللام قال شاعرهم اولالك قوم لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة
بالبا الموحدة واحد الاشابيب هم الاخلاط من الناس والضليل كبير الضأن المعجمة وتشديد اللام الكبير الضلال وما ذهب اليه من
ان اسم الاشارة له مرتبتان قرب وبعد لا غير تبع فيه الناظم وخالف فى شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة او متوسطها او
بعيدها فالمفرد المذكر فى القريب ذا للمتوسط وذلك للبعيد ولمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها
للبعيد والمفرد المؤنث ذى وتى وذه وته للقريب وذاك وتلك للمتوسط والمد للبعيد والمفرد المؤنث ذى وتى للقريب وتيك
وتلك للبعيد ولمثناه ذين وتان للقريب وذانك وتانك للمتوسط بالتخفيف وذانك وتانك بالتشديد للبعيد وجمعها اولى للقريب واولاك للمتوسط واولئك
للبعيد اشهى وقد يجوز بجمع الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذى البعد عن ذى القرب نحو ذلك الكتاب والثانى
نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول نحو قوله بين ذلك اى بين الفارض والبكر والثانى كقول لبيد ولقد سمت من كبوة
وطولها وسواء هذا الناس كيف لبيد لا ينوبها للاثنين او للجماعة عما للواحد **فصل** ويشار الى المكان القريب بلفظتين هنا
مجردة عن هاء التنبيه او هيهنا مقرونة بها التنبيه نحو انا هيهنا قاعدون ويشار للبعيد بالفاظ هنا المجردة عن هاء التنبيه وهيهنا
مقرونة بها التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسور او هنا بفتح الهاء وتشديد النون واصلها هنان مثلث
نونان ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال وهنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء اردأ من فتحها قاله البرقى
واشد لدنى الرمز هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هنوم او هنت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهى هنا المفتوحة
الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى الساكنان حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسرها وما او ثم بفتح التاء المثلثة وتشديد الميم
بنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الآخرين وهى ملازمة الظرفية فلا
تخرج عنها الا الى حالة تشبهها نحو خذ من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان ولها قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان
لرأيت المتقدمة عليه لا مفعولا مطلقا على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور وان المراتب ثلثة فشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك
والى البعيد بهنالك ولخوانه وعند الناظم مرتبتان اشار اليهما بقوله وهنا او هيهنا اشر الى ذا فى المكان وبالكاف صلا فى البعد انو ثم
فراوهنا او هنا لك انطقن او هنا

هذا باب الموصول

هو فى الاصل اسم مفعول من وصل الشئ بغيره اذا جعله من تمامه
وفى الاصطلاح ضربان موصول حرفى وموصول اسمى فالموصول الحرفى كل حرف اول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ستة ان
المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معمولها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظ وان
كان جامدا او بالكون وان كان ظرفا او مجرورا او بالاستقرار وحكم الفعل فى النصب والجزم وحكم الاسم فيهما فالرفع على المعنى وحكم المخففة
من الثقيلة حكم المشددة فى ذلك وان بفتح الهمزة وسكون النون وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا
اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح فى الحواشى وهى المصدرية
وتوصل بمضارع مقرون بلام التعليل لفظا او تقديرا او لو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذى على وجه حكاه الفارسى
فى الشيرازيات عن يونس وانه جعل منه ذلك الذى يبشر الله قاله الموضح فى الحواشى ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابى ذهيل الجحى يا لبت
من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق وحال الحر ما صنعوا ولبت ردت وحال اصل نائلهم قومى بمعوت ووسع كالذى سعوا وعلى القول بانها
فقال الرضى لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية وضمير الموضح يأباه مثال ان بالتشديد نحو وقل ربى انى انا النذير المبين ومثال ان بالتخفيف وان
تصوموا خير لكم اى صومكم خير لكم ومثالها بما نسوا يوم الحساب اى بنسيانهم اياه ومثال كى كى يكون على المؤمنين حرج اى لعدم كون
على المؤمنين حرج ومثال لو بعد احد هم لو يعمر الف سنة ومثال الذى المصدرية وخضتم كالذى خاضوا اليه نحو فهم والمانع بتدعان
الاصل كالذين حذف النون على لغة او ان الاصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصول والعائد وان الاصل كالجمع الذى خاضوا
فقال الذى باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذى على الجمع كقوله وان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل
القوم يا ام خالد وان الذى مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح فى شرح اللمحة والموصول الاسمى كل اسم افتقر الى

اى انزلناه

في الموصول

بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى غايته وخلفه قاله الموضح في شذوره وهو ضربان ضرب في معناه الايتجاوزه الى غيره وهو مشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالمضمن تثنيته هنا منها الذي للمفرد المذكر للعالم بكسر اللام وهو من يقوم بالعلم وغيره بالجر فالعالم للمرة عن المذكور والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو هذا او مما الذي كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو ما وليهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فاوقع التي على الصفة وهي عن غير عاقلة وللذي والتي وخبان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون ما خفيفة فتلزم ساكنة وما شددته فتكون اما مكسورة او جارة بوجوب الاعراب على الحذف فتكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا كما هذه خمس لغات في الذي والتي وتثنيتهما اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا تقول جاءني اللذان قاما واللتان قامتا ورايت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما وباللتين قامتا وتثنيتهما على حذف الياء على غير القياس وكان القياس في تثنيتهما وتثنية ذا وتا السابقين في بحث الاشارة ان يقال في تثنية الذي اللذان بابقاء الياء محققة وفي تثنية التي اللتان بابقاء الياء محققة وفي تثنية ذا ذان بقلب الالف ياء وفي تثنية تا تيان بقلب الالف ياء كما يقال في تثنية القاضي قاضيان بابقاء الياء وكما يقال في تثنية عصا من المعرب المقصور عصوان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني كالذي وذا وتثنية المعرب كالقاضي وعصا بحذفوا الحرف الاخير وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في القاضي وعصا وفرقوا بين المعرب المبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير اذ قالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا على فتحة الذي كان قبل التصغير وزادوا الفا في الاخر في الالفاظ الاربعة عوضا عن ضمة التصغير التي تكون في اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول النظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت عن تثنية اللذين واللتين بتثنية الذي والتي بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليمه فاهنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية المبني بل قد يحذف الاخر في تثنية المعرب نحو غاشوران وخفيفيا تثنية غاشور او خفيف حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول اسم الاشارة نحو هبوذ العرب بتخفيف النون فيهما وتميم وقيس يشددون النون فيهما ويعوضون ايضا من المحذوف وهو الياء في الذي والتي والالف في ذا وتا او تاكيدا للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد فلا ملامة والنون من دين وبين شددا ايضا وتعويض بذا التقصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيهما وفي حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع لانه قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين حدثانا ابتيهما بالتشديد فيهما في حالتي النصب اللذين والجر في هاتين كما قرئ في حالة الرفع واللذان يابتياها منكم فاذنوا هما بالتشديد فيهما فيجوز احدهما ومنع الاخر لحكم ولحجاب بن كعب اجنون وبعض بني دبينة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تصغير الموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق اني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك فككا الاغلالا اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعنى بالتثنية وهما هذيل ابن هبيرة التغلبي وهند بن عمران الاصغر كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الاسارى وعنى بهم واراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عمه قتل الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقبل فخرهم صميم اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرتان اللتان لو ولدتهما تميم لقبل فخرهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر في بنيه واسمه غياث بن عوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس ولا يجوز ذلك الحذف في نون ذان وتان للالباس بالمفرد ولعدم الطول وتلخص في نون الموصول ثلث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد وجمع المذكر العاقل كثيرا وغيره الذي العاقل قليلا الا على وزن الفعل ويكتب بغير الف وقاله الموضح في شرح اللمحة مقصورا على الاشهر كقوله ورايت بني عمي الاولى يجدونني على حدثانا الدهر اذ يتقلب وقد يمد كقوله الى الله للشم الالاءكانهم سيوف اجاد القين يوم صقالها وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله يهجو للوصل انا منا الالى مردن علينا والزمان وزيق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع الممكنة بخلاف المثنى فانه جاء على سنن المثنى الممكنة لفظا ومعنى وقد يقال جاء اللذون بالواو رفعا ورايت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لان شبه

عارضه الجمع وهو من خضابيل الاسماء وهي لغة هزيل او عقيل بالتصغير فيهما او للشذوذ قال شاعرهم نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم
النخيل غارة ملحاحا فنحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير النخل بالنون والحاء المهملة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم
مصدر اغار والملحاح اغارة والملحاح بكسر الميم من الحاح السحاب دام مطره وجمع المؤنث اللاتي واللائي باثبات الياءين وقد تحذف وايما
بالجر بالكسرة فقال اللات واللاء والى هذه الثمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسماء الذي الاثنى التي والبا اذا ما ثنيا الا
بدا ما يليه وله العلامة جمع الذي الى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا ناظقا باللاء واللاتي قد جمعا وقد يفارض الى
واللاء فمع كلا منهما مكان الاخر قال مجنون ليلى قيس بن الملوح محى حبها حب الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع
الالى مكان اللاء اى حب اللاء بدليل عود الضمير المؤنث عليها وقال رجل من بني سليم فما ابونا من منع عليلنا اللاء قد هدموا لحوزا
فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والالى بمعنى الذين والذين اشهر منها فلذلك عدل الموضح وقال الى الذين
انه لا فرق بينهما والمعنى ليس ابونا الذين اصلحوا شاننا وجلبوا اجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى نقارضها
اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نذرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واى بفتح الهمزة وتشديد الياء وذو وذا
وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساى ما ذكر وهكذا ذو عند طي قد شهر ومثل ما ذا اى كما ولكل منهما كلا
بحسبها فاما من فالها تكون في اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو من عنده علم الكتاب تكون لغيره اي لغير العالم على سبيل التغليب في
ثلاث مسائل احديها ان تنزل ما وقعت عليه من غير العالم منزلته اى منزلة العالم نحو قوله نعم ومن اصل نمن بدء ومن دون الله من
لا يستجيب له وقوله وهو القياس بن اخفش سرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو
غير عاقل وقوله وهو انثى القين بالحجر الكندي الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فاوقع من على الطلل
وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعاء اصله انعم حذفت منه الالف لان النون تحقيفا وصباحا منتصب على الظرفية ومن فاعله بحيا العرب
في الصباح عم صباحا وفي المساء مساكانهم قالوا انعم الله في ضبلحك ومسائك وبعمن اصله بنعم حذفت منه النون لاولى النونين
الساكنة في اجزه للتوكيد ومن فاعل بعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على اعصر وفي
الكثرة على عصور والخالي هنا عدما الاصنام في قوله نعم بدعو من دون الله من لا يستجيب له وندا القطامي في قوله اسرب القطا هل من
يعير جناحه وندا الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل
لما كانا منادين ولكنه عدي بالي لان العالم المسئلة الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من
الموصولة نحو كل من لا يخلق فانه عام للعاقل وغيره لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا ونحو ارتزاق الله
يجعل له من في السموات والارض فانه عام يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها ومن في الارض فانه يشمل الادميين والجبال والشجر
الدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم والجبال والدواب بالذكر في الاية لشهرتها واستبعاد التجوز منها ونحو من يمشي على رجلين
فانه يشمل الادمي والطاير ولا فرق في هذه المسئلة بين ان يكون اكثر من غيره كالمثال الاول واقل منه كالمثال الثاني او مساويه كالمثال
الثالث ولذلك اعاد لفظة نحو في الامثلة الثلثة المسئلة الثالثة من وقوع من على غير العاقل اذا قرن بقرين غير العاقل يراد به العاقل في
عموم فصل من الموصولة نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع لاقترانها بالعاقل في عموم كل دابة من قوله نعم والله خلق كل دابة
من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلطا بالعاقل ولكن الاختلاط
فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطاير كما تقدم واختلاط في عموم فصل من نحو
من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فانها اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان
شر الدواب عند الله الذين كفروا الاية الارض تاكل منسأته ويحمل عند ان يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم
نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور
ويجوز في من ان يكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله على حرف انتهى واما الموصولة فانها
في اصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عند كم ينفد اى الذي عندكم ينفد وقد يكون لها اى لما لا يعقل مع العاقل نحو سبح لله ما
في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذا عباد ابن عصفور وعباد ابن مالك تبعا للفارسي
ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الخباز
بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب الطيبة لان النكاح انما هو للذوات

لا للصفا نقله الموضح في الحواشي وتكون ما للمبهم نكرة من الاشخاص كقولك وقد رايت شيخا بفتح الباء الموحدة وبالخاء المهملة لا تذكر الخبر
هو ام مد انظر الى ما ظهر وكذا لو علمت اعيانهم ولم تدر اذكر هو ام انثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل لحذفه من قوله تعالى انى نذرت
لك ما في بطني محررا وللبحث فيه مجال والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها نقضيل فما اى بفتح الهمزة وتشديد الباء
مخالفت في موصوليتها نقل ابو العباس احمد بن يحيى محجبا بانهم لم يسمع انهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني وبرده قوله
وهو غلط اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وجه الرد فمنع ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلى واذا انتفى
غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى ومحى ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور
وابن الضايع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون
فاى عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والمعنى وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبون ومذهب الجمهور ان اباها استفهامية
منصوبة بينقلبون على الغاء ما مفعول مطلق ويعلم على بابه معلق عن العمل فيها بعدها لاجل الاستفهام باى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا
ينقلبون اى انقلاب واى الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين
في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال العامل ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل وذكر
الكسائي في حلقة يونس لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لم فلم يات له وجه المنع فقال اى كذا خلقت انتهى اى كذا وضعت قال ابن
السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه ان اي انما وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع
منه القيام كائنا من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام فلم يقع الا على الشخص الذي قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم والمستقبل ليس كذلك
وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيها الا ما تاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فتقول ايتها وايتان وايتك
وايتون وايات وعلى الحالين هي معربة وقيل مطلقا سواء اضيفت ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش
والزجاج والكوفيين والبيانيين الناظم بقوله وبعضهم اعربها مطلقا وقال سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها
ضمير المحذوف وهو زاد الناظم بقوله واعربت ما لم تضف وصدر صلتها ضمير المحذوف نحو ايهم اشد وهو قوله على ايهم افضل بالبناء
على الضم منهيا تشبيها بالغايات اذا كان بناؤها بسبب حذف شيء وخولف سيبويه في ذلك قال الزجاج ما تبين له ان سيبويه غلط الا
في موضعين هذا احدهما فانه يلزم الغاء تعرب اذا اضيفت وقد اضيفت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم هؤلاء المانعون ان اياما
الا يستفهامية والها مبتدا واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول لننزعن فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم
اشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت فنزعت عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح
ذلك في المغني بما يطول ذكره وبالبيت السابق وقد تعرب اي حينئذ اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضمير المحذوف كما روى الابيات وهي
ايهم اشد بالنصب على قراءة من قرا ثم لننزعن ومعاوية بن ابي سفيان يقول ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال
باعرابها مطلقا واما ال في نحو الضاربين والمضروبين فاسم صلته اسم فاعل ونحو الشقف المرفوع والثوب المنسوج مما صلته اسم مفعول
وسكن غير الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المغني وليست ال الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول
موصولا حرفيا خلافا للمازني في احد قوليه ومن وافقه ورد بانها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد افلح المتقي
ربه والضمير لا يعود الا على الاسم واجاب المازني في الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان لحذف الموصوف مظانا لا
تحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو تابع في قول المازني ووجهها ان العوامل قد
تخطاها نحو الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فقول مع المشتق كذلك بجامع ان المشتق
داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل فعوملها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما فصل الاعراب الى ما بعدها لكونها
على صورة الحرف ودالا على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بالشرط فلو كانت معدة من سبك الفعل فلا يكون الوصف معها
عاملا واجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل معال واما ذو في محاصة بطي في ذلك مستفادا من قول النظم وهكذا ذو عند طي
قد شهر والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو وقد تعرب بالحروف الثلثة اعرابا ذو بمعنى صاحب حصل من الضايع ذلك بالجر فانه يسوغ
كقوله وهو منظور ابن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا فيمن رواه بالياء وهو ابو الفتح ابن جني في
كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها وان وقعت على مثنى او جمع وتذكيرها وان وقعت

بالموصول

على مؤنث كقوله وهو سنان بن العجل الطائي قال المتمم الى وجدك وبرى ذحفرت وذ وطويت فاني بذ ومفرده مذكره مع لها واقعة على البئر وهي مؤنثة ويحتمل انه ذا عنى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعض طي فتقول في المذكر ذ وقام وفي المؤنث ذات قامت وذي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذوات قاما وفي جمع المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات من حكاه ابن السراج في الاصول عن جمع لغة طي على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب وفارق في شرح ذلك المحكي على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال والطائي ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طي واما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طي فهو ثابت انتهى قال الفراء في لغات القرآن وردوا هذان ذوا تعرف وهؤلاء ذو وا تعرف ويجعلون مكان الواو ذات ويرفعون التاء على كل حال فتثنيها هاتان ذوا تا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف انتهى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض طي ذات للمفرده وذوات لجمعها مضمومتين على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد يرادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم وكالتي ايضا لدى هم ذات وموضع للاتي اتى ذوات كقوله وهو رجل من بني طي كما قال الفراء في لغات القرآن بعضهم اعربها من طي قال ويقولون بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به مبنى ذات على الضم وتنقل حركة الهاء الاخيرة الى ما قبلها وحذف الهاء فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف اي استلكم بالفضل ونحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكانه يشير الى قوله نعم والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي وقوله وهو رديء جمعها من ابنق موارق ذوات بنهضن بغير سابق مبنى ذوات على الضم والهاء في جمعها للنوق المذكورة في بيت قبله والابنق بتقديم الباء المشاة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصل ناقة نوقة بحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ويجمع في القلة على انوق فقلبت الواو على النون فصارا اونق ثم قلبت الواو ياء فصارا ينق ويجمع ينق على نايق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسابق من السوق بفتح السين وحكى في ذات وذوات اعرابها بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات حكى الاول ابو حيان في الارتشاف وحكى الثاني ابو جعفر بن النحاس الحلبي واذا اعربا نونا لعدم الاضافة فتقول جاءتني قامت ذات ورايت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلث مع التنوين وتقول جاءتني ذوات متن بالرفع والتنوين ورايت ذوات متن ومررت بذوات متن بالكسرة مع التنوين جرا وضابطا قال الموضح في الحواشي واما اذا فشرط موصوليتها ثلثة امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب ما ذا التوانى والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لغير ال والامر الثاني ان لا تكون ذا ملغاة والغاؤها على وجهين احدهما حكمي والاخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالغاء بتقديرها مركبة مع ما التي نحو ما ذا صنعت فيصير انهما واحدا من اسمها الاستفهامي في محل نصب على المفعولية المقدم بصنعت والتقدير اي شيء صنعت كما قدرها كذلك اي مركبة مع ما الا انهما في محل جر من قال لسائل عن شيء ما ذا فعلت والتقدير عن اي شيء تسئل فاثبت الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت الفها لفظا نحو علام يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو عما يقولون وحضت الاستفهامية بحذف الالف للفرق وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه خرجوه وهو تقديرها زائدة بين ما ومدخولها فكانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء وسكت عن الغاء ما مع من لمنع ابي البقاء وغيرهما ان يكون من وذا مركبتين وحضوا جواز ذلك بما وذا لان اكثر ابهاما فحسن ان يجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا مقدما في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز ان يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول النظم ومثل ما ذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام والامر الثالث ان يتقدمها استفهام بما باتفاق من البصريين او من على الاصح عندهم لان كلا منها للاستفهام واجابوا المانع بالفرق بان ما تجاذبتها ما يفيدها من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا تجاذبها بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ذوات الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لها من دونها واما الثاني فلانها مختصة بمن لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دائرة من يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل انشده سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول بطلب النحب بفتح النون وسكون

باب الموصول

الحا المهملة اصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا اذا لان المرء الذى يطلب مجاولة باجتهاده فى الدنيا انذر اوجبه على نفسه وهو يبغى به وفائم هو به ضلال وباطل والثانى نحو قوله وهو امية بن ابى عائذ الهذلى كما قال ابن مالك او امية بن ابى الصلت كما قال العينى الا ان قبلى الذى الطاعنين احزنهن فمن ذا يعزى الحزنها انشده ابن مالك فمن مبتدا وذا اسم موصول خبره وجملة يعزى الحزنها صلته والطاعنين جمع طاعن من طعن اذا ساء والكوفى لا يشترط فى صوصولية ذا من ولا اما الاستفهامية ين واخى بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميرى عدس ما لعباد عليك اماره امنت وهذا تحملين لطلبوقد تقرر الحجة منارات هذا اسم موصول مبتدا ولم تقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطلبوقى بمعنى مطلوق خبر المبتدا اى الذى تحملينه طلبوقى وعند نا مفسرة للضمير ان هذا اسم اشاره على اصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدا طلبوقى خبره وفى جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طلبوقى المستتر فيه مقدمة على عاملها وتقديره وهذا طلبوقى محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملتين اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن ابى سفيان وكان يزيد بكر بعجوه حتى كبته على الحيض فلما ظفر به الرضه محوه باظفاره ففسد ثم اطال تحبسه فكلموا فيه معونيه فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها ففرت فقال عدس ما لعباد عليك البيت واماره بكسر الهمزة اى امر ولا تختص ذا الاشاريه بذلك عند الكوفيين بل جميع اسما الاشاره يجوز ان يستعمل عندهم موصولة نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصولة وبيمينك صلتها اى والتى بيمينك وعندنا ان بيمينك خبر ما والمشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمرك ان البيت اكرم اهله واقعد من افنانه بالاصائل كما نقل الكسائى اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله يا دار مية بالعلياء فالسند فانا لفيا صلة لدار مية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان فى النكت الحسان على غاية الاحسان والله اعلم

فصل وتشترك كل الموصولات الاسمية بضتركانت او مشتركة فى صلة تصل بها الا ما نوافق لا بتم معناها الا بصلته متاخرة عنها لزوما لان الصلة من كمال الموصول وضرة من تمام جزئه المتاخر وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا تتقدم معمولها عليها لانه جزؤها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فى جزؤها من الزاهدين فيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق لها فى الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها تلزم بعده صلة على ضمير لا بد مشتملة يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العائد لعوده الى الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال فى مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفردا اللفظ مذكرا وارید به غير ذلك نحو من يقنت منكم لله ورسوله وتعمل مراعاة اللفظ البس نحو اعطف من سالك ولا تقبل من سالك الا ذميم نحو من هى حمراء امك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هى روضة يهيج الرياض قبلها ويصوح وقد يخالف الضمير فى الربط الاسم الظاهر نحو وانت الذى فى رحمة الله اطمع لاصل فى رحمته ونحو سقا الله التى اصنا لاحب سقا الى جنابه والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية وهى المحتملة للصدق لذاته والتكذيب فى نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذى قام ابوه ومن شرط الجملة الممنوعة بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانها انما تاتى بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اضافه بمضمون الصلة الا فى مقام التحويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذى قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى شخص قام ابوه والمبهم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم اى الذى غشيهم امر عظيم والمرجع فى ذلك الى الموصوف فان اريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذى انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذى ينعق وان اريد به التعظيم جاز الامران نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم وحى الى عبده ما اوحى ولا يجوز فى الصلة ان تكون جملة انشائية وهى ما قارن لفظها معناها كبعتك فلا يقال جاء العبد الذى بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية وهى ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كان او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا يقول جاء الذى اضربه ولا لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا يجاء له فضلا عن ان يكون معهودا ولا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذى ما احسنه لما فى التعجب من الابهام المنافى للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو ان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء منها اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى الحالة الاستعمالية واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبرى

فى الموصول كلها معربة الا حيث الى صلته

ثم الموصول

اى من الجمل

باب الموصول

جملة القسم اما جيء بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاءني الذي لكنه قائم او حتى ابوك قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمدعو به بالفاء نحو الذي يغفر الله وصنا الاقتضاء نعم وبئس وهشام بئسما لعلما على هذا حكم الجملة واما شبهها في فصول الفائدة وهي ثلثة الاول والثاني منها الظرف المكاني والجار والمجرور التامان والمراد بالتام هنا ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو الذي عندك وجا الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جا الذي مكانا والذي بك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو ان تقول جا الذي سكن مكانا او الذي مررت به وبذلك اشار الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل بهم والثالث الصفة الصريحة اي الخالصة للوصفية وهي التي لم تغلب على الاسمية لان فيها معنى الفعل لذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا ونحو امرء صبي قد جبى او دارج وبذلك اشبهت الجملة وتخلص الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك اشار قوله النعم وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على قول ابن مالك ومضروب وعنيت بالصفة المخلصة اسما الفاعلين واسما المفعولين والصفتا المشبهة باسما الفاعلين انتهى وصح الموضح في المغني ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كابطح مذكر بطحا فانه في الاصل وصف لكل مكان منبسط من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة واجرع مذكر جرعا فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل الى لا تنبت شيئا وصاحب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسما استلخ تنها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تحتمل ضميرا انتهى فلا يوصلها ان لعدم شبهها بالفعل وقد يوصل ال بضارع اختير اذا كقوله وهو الفرزدق خطابا لرجل من بني عذرة محاجا بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل مرفوع به ولا يخص ذلك عند مالك بالضرورة بل اشار الى قلته بقوله في النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيز ونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلته قول ثالث والمذهبان مختلفان فان مالكا يجيز ان الضرورة ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا وهذا قال لم يمكنه من ان يقول المرضى والجمهور ان الضرورة ما جا في الشعر ولم يجئ في الكلام سوا اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتوارد الحكم بمختلفين على محكوم بين الحكمين للمفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة **فصل** يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل وحذف الصلة الا بهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك وجههم الينا اي نحن الاولى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة التي من فظاعتها كيت وكيت وانما حذف واليوهما الها بلغ من اشتهاره مبلغا نقامر في العبارة عن كنهه ويجوز حذف العائد المرفوع بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جا الذان قاما او ضربا ابنا للمفعول او كانا قائمين لانه غير مبتدا فانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ لهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جا الذي هو يقوم او هو في الدار لان الخبر غير مفرد لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فاذا حذف المضمر المنفصل المفيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه فاذا بقي بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتمالها على ضمير مستتر في العامل في الجار والمجرور والى ذلك اشار الناظم بقوله وابوان يخزل ان صلح الباقي لو وصل بمكمل بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للوصل على حد مر ولا حرف في ذلك بين صلة اي وغيرها فاما في نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدا محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اشد وغيرا في نحو وهو الذي في السما اله فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفي السما متعلق باله لانه بمعنى معبود اي هو اله في السما اي معبود فيها ولا يجوز تقديره اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره في الارض اله معطوف فاكك لتضمنه الابدال من الضمير العائد مستترا وفيه بعد حتى قيل بمنع قاله في المغني ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سوا تقدم المعمول على الخبر وهو الذي في السما اله والا تاخر نحو قولهم ما انا بالذي قائل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول الاسهاد نبلهم جوزوا في زيد اذا دفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا ستي الذي هو زيد فحذف العائد جوبا لما تقدم

في الموصوف

الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا الاسم منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح
فالاستثناء لطول الصلة بالغت كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم تقديره ولا سيّ الذي هو يوم وحسن حذف العائد لطول
الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى اشراط الطول اشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف اباعزى يقتفى ان يستطل وصل
وشذ قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي اسحق تماما على الذي احسن بالرفع وشذ قراءة ابي عبلة والضحاك وروبة بن العجاج مثلا
ما بعوضة برفع بعوضة اي الذي هو بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم
اي بما هو سفه ويعن بالبنا للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك اعني ظبا بضم اوّله وظبا ويحد بفتح اوّله بالبنا للمفعول من حاد يحيد بمعنى يعدل
المعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن صراط الحلم والكرم والكوفيون
لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه
جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العائد المنصوب اذا كان متصلا وناصبه فعل او وصف غير صلة الا
واللام فالفعل نحو يعلم ما تسرون وما تعلنون اي تسرونه وتعلنونه ولا تعين في ما هذه ان يكون موصولا اسميا لجواز ان يكون
موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به في مكان اخر نحو قوله تعم يعلم سركم وجهركم فقيل شرط جواز
حذف العائد المنصوب ان يكون متعينا للربط فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جا الذي اكرمته في داره فان العائد احد هذين لا
بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وبه نظر فانه متى كان العائد احدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط
الفعال ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جا الذي كان زيد على الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمد له فما الذي
عنه تقع ولا ضر رفنا موصول اسمي في موضع رفع على الابتدا وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد المحذوف منصوب بالوصف
والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف جا الذي اياه اكرمت لانه منفصل حذفه يوقع في الباسه بالمتصل ومفهوم ما قدمناه
من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله تعم ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم
اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضمير من المحدث الرتبة في ضمير الغيبة وهو قبيل وبخلاف جا الذي انه فاضل وكانه
اسد لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف الا شذوذا واما اني ثمنا لمن احدهما فالا بغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغيرها
هو كان او الذي انا الضاربه لان الوصف صلة الالف واللام واسميته الخفيفة والضمير اذا كان مذكورا بد ان على اسميتها نصا
فاذا حذف الضمير فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح في حاشيته هذا الكتاب وهو سهو لان العائد
المنصوب ليس عائدا على ال في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذي كما يفيده العطف باو والعائد الى ال
انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العائد المنصوب والوصف المقرون بال ان كان عائدا على غير ال كالمثال المذكور
جاز حذفه وان كان عائدا على ال نحو جا في الضارب زيدا امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله فما المستفز الهوى محمود
عاقبة ولو اتى له صفوا بلا كدد فحذف العائد الحال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى
المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية واتى بالبنا للمفعول بتا مشناة فوق فيها مشناة تحت فحا مهملة بمعنى قدر والمعنى
ليس المستفزة الهوى محمودا عاقبة ولو قدر له صفوا خالصا من الكدد وحذف منصوب المفعل كثير لان الاصل في العمل المفعل كثير
تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل حتى قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج جائز وهو
على قبح وقال المبرد ردي جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم كثير مخلي في عائد متصل ان نصب بفعل او وصف قوي
بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العائد المجرور بالاضافة ان كان المضاف الجارّ للعائد وصفا صالحا
للعائد نقدم او تاخرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير ماض خلافا للكسائي نحو فاقض ما انت قاض والاصل فاقض الذي
انت قاضيه بحذف العائد على اما وهو موصول انتهى قال الموضح في الحواشي وما هذه يحتمل ان يكون مصدرية اي فاقض قضاءك او مدة
قضائك بدليل انما تقضي هذه الحيوة الدنيا انتهى ولكنه هنا خاول شرح قول الناظم كذا حذف ما بوصف خفضا كانت تاض
بعد ام من مضى بخلاف جا الذي قام ابوه لان المضاف الجارّ للعائد ليس بوصف وجا الذي انا امر ضاربه لان المضاف وصف ما
وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جا الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما امتنع الجر بحذف فيهن لانه ليس منصوبا بتقدير اذ
يجوز حذف العائد المجرور بالحرف ان كان في موضع نصب في كان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف
لفظا ومعنى او معنى فقط واتفقا ينهما متعلقا سوا اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لا

الضمير عبارة عن الموصوف والموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في
الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول الناظم كذا الذي جر بما الموصول جر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن
التبعيضية وهي متعلقة بتشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشربون والتقدير ويشرب من الذين تشربون
منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعبث ذهبن لا تركن الى الامر الذي ذكرت ابئا يعصر خبن ضطرها القدر
فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركن والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت
والتقدير لا تركن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه
نفسه في المعنى ويعصر بالمنع من الصرف بوزن منصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول
كذلك نحو مررت بغلام الذي مر وما ائتلفا منه معنى فقط حللت به نحو خذ الضمير المجرور بالباء لانهما بمعنى في كذا
قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف وما ائتلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اليه بر لان اصدع
بمعنى امر على خلاف في هذه والتي قبلها ومثال اختلافهما متعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حبهم احقبا فمنح
لان منها بالذي انت بائح اليه بر انشده ابو الفتح وشذ قوله وهو من حسد يجور على قومي اي الدهر ولم يحسد فاي استفهامية مبتدأ وذو خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسد صلتها والعائد محذوف اي فمنح
والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول ما ناوقد عاد عليه الضمير المجرور وهي ما تقول اعجبني اليوم الذي حدثت به زيدا وجعله بعضهم
منقاسا بخلاف غيره لان ما مر لا يتعين منه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقوله سيبويه اما اذا قلنا
انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في اولا صار الضمير منصوبا على المفعولية توسعا فكانه قال اي الدهر
ذو لم يحسد ثم حذف الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله نعم ذلك يبشر عباده اي يبشر
الجار اولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الآية موصول حرفي ولا حذف وشذ ابن
قوله وهو رجل من بني همدان وان لشاة شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم انشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة
العسل بضمه وهو تشديد الواو المفتوحة على لغة من ابتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة
صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف فمجرور بعلى وهي متعلقة بنصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى
ان لشاة مثل العسل الشهد يشتفي بها الناس وانه مثل الحنظل في المرارة على من سلط الله عليه فحذف حاتم الطائي العائد المجرور بفي مع
اشفا خفض الموصول وهو ذو في البيت الاول وهو قوله ومن حسد الخ وحذف الهمداني العائد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلق
في البيت الثاني وهو قوله وان لشاة شهدة الخ والمتعلقان بفتح اللام هما صب وعلقم ويمنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا نحو
مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي
مررت به في داره او كان حذف ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف بدل على اتفاق
الحرفين ولو كانا مختلفين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا اوفق واصح والله اعلم **هذا باب المعرف بالاداة**
قال في التسهيل وهي الا اللام وحدها او فاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر
والمشهور بين النحويين ان المعرف عند الخليل اللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن اكثر اصحابه والثاني عن بقية
النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في ان الهمزة
زائدة بنى ام اصلية واستدل على ذلك بمواضع ورودها من كلام سيبويه وتلخص ان في المسئلة ثلث مذاهب احدها ان المعرف ال والالف
اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى وانسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها
واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة يعضده حجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون لاحمر بنقل
حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء لتذكر يقولون الى كما يقولون فاي في يثبتونها
مهملة في نحو الذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها فلمخالفتها القياس بحوظها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة للتذكير
عارضته فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم والنداء نحو بالله لافعلن ويا الله فلان الصلات عوضا من همزة الوصل واما قولهم في النداء
الى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد واما الذكرين فلا لتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الذي يدل على
النكرة وهو حرف واحد ما كان فكانت كذلك لتشبه امثالها ولا تقوم بنفسها واما ما لقت التنوين دخلت ولا لان الاخر يحذف لحذف

كثيرا مخصصت من الحذف وانما كانت لاما لان اللام تدغم في ثلثة عشر حرفا واذا اظهر جاز وحجة الرابع انها جاءت لمعنى واولى الحروف بذلك
حروف العلة وحركة لبعد الابتداء بالساكن فصار همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغير جر قال الرخاجي
في حواشيه على ديوان الادب حيث يقلبون اللام منها اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الا ان المحدثين يبدلونها في الصور السمز و
انما الابدال في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهى واراد بالحديث المروي قوله ص ليس من امبر
ام صيام في امبر سفر والناظم اقتصر على قولين فقال الحرف تعريف او اللام فقط وهي على كل قول اضمان اما جنسية وانواعها ثلثة
وجه الحصر فيها ان يقال لا يخلو اما ان يخلفها كل حقيقة او مجازا او لا يخلفها اصلا فان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهي لبيان
الحقيقة والماهية من حيث هي هي نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي والفرق بين المعرف بال هذه و
بين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس
النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد ما له الموضح في المغني وان خلفتها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان
ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفتها كل مجازا فهي لشمول خصائص الجنس بما لغير نحو
انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افرق في غيرك من الرجال من جهة
كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هانيء وليس من الله بمستنكر
ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على ان في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان
كلا تخلف الاداة منه مجازا وليست منه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته وذكر
من عدا هم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وان في الصاغة موصول على الاصح واما عهدية وهي ثلثة انواع ايضا ووجه الحصر ان يقال
العهد اما ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفائدتها
التنبيه على ان الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم ان غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر بالمشاهد الا ضافي
وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيرهما لغتان بمعنى حكاه اللحياني وزكى يقشر سون
البقرة او غلى وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالوادي المقدس بحث الشجرة اذ هما في النار لان ذلك معلوم عندهم او حضوري و
هو ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضوري وباشارة
على مكانه ومثله بالبيوم اكملت **فصل** وقد ترد ال زائدة اي غير معرفة او غير موصولة وهي اما زائدة لازمة كالتي في علم
قارنت وضعه سواء قارنت ارتجاله او نقله فالاول كالتموسل بفتح السين المهملة واللام وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم
لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس التموسل بالهمزة طير يكنى ابا براء والسبع بفتح الباء المشاة تحت والسين المهملة علم نبي وهو عجمي
معرب لفظ لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي في نحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين واللات كانت لثقيف
بالطائف وعن مجاهد كان رجل يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فلما عبدوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت و
العزى كانت لغطفان وهي سمرة واصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله ص خالد بن الوليد فقطعها فرجعت منها شيطانة
ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على راسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك اني رايت
الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله ص بذلك فقال رسول الله ص تلك العزى ولن تعبد ابدا او كالتي في اسم الاشارة وهو
الآن فانه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة الذي لا يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف
التعريف وال منه زائدة وفاقا للزجاج والناظم في قوله وقد ترد لازما كاللات والآن والذين ثم اللاتي او كالتي في نحو وصول
وهو الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع قال في جمع هذه الامثلة زائدة لا معرفة لانه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف ال وغيرها
من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد وهذه الامثلة معارف بالعلمية كما في الامثلة الاول واعترض الدماميني القولين بما
ال فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ ال وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائدة انتهى والاشارة
كما في الآن خاصة والصلة كما في الموصول واما زائدة عارضة وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله ولقد نبيت
الكمأة وعسالا ولقد طهيتك عزبات الاوبر اشده ابن حني واصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة اجنيتها فحذف الجار توسعا
والكمأة بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همز جمع كمء كفلس وهو ايضا واحد كماة كجبهة وعسالا جمع عسقول بضم العين
وسكون السين المهملتين ومنه الكما الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة كقوله بناذر يحك

جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو اوبر وبنو عرس لانها لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار مزغبة ردية الطعم وهي اول الكماة وقيل فشل الكماة وليست كماة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري ذا يزن لما ان عرف وجوهنا صدقت وطبت النفس يا قيس عن عمرو واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرك حين عرف اعيانهم صدقت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صدقتك عمرو والشاهد في زيادة ال على بنات اوبر في البيت الاول وهي لا تدخل عليها الا ان بنات وبر علم للضرب من الكماة والنفس يجب تنكيره عند البصريين فلا يقبل ان التعريف فال الداخلة عليها زائدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا اضطرارا كبنات اوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري ويلحق بذلك ما زيد في الترشيد وذا نحو قولهم ادخلوا الاول فالاول فالسابق منها حال واللاحق معطوف وال فيهما زائدة لان الحال والجار لا يكثر والاصل ادخلوا اول فاول وفائدة العطف بالفا الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا مرتبين الاسبق فالاسبق واصل اول على الاصح اوال على وزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين ولم استعملا ان احدهما ان يكون انما بمعنى قبل فحق يكون منصرفا ومنه قولهم اولا واخرا والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف واما محوزة للحق الاصل المنقول عنه وذلك ان العلم المنقول مما هي من شيء لا يقبل الا قد يلحق اصله وهو التنكير فتدخل عليه ال للحق الاصل به واكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من اسما الفاعلين وحسن وحسين من الصفات المشبهة مكبرة او مصغرة وعباس وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مضارع كفضل فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل وعن اسم عين كغمان بضم النون فانه في الاصل اسم للدم بتخفيف الميم ومنه سميت سقايق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفة لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الا ان جعل المنقول عن مضارع وعن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال لها حاصلة واكثر وقوعها على منقول عن صفة ويليه ما نقل من اسم عين الثانية ان يكون سمي بنعمان مجردا من قولهم ال كقوله ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها ومقرونا بها فلا تخالفة والباب بكله سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس فلم يقع دخول ال في نحو زيد ويذكر عليه بان اصله الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة فاما قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فضرورة دخول ال على اليزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وان في الوليد للح الصفة وقيل ان في اليزيد للتعريف وانه نكر ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان ويوم يتعصبه وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا لاصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر ثم **فصل** من المعرف بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض من يستحق حتى التحق بالاعلام الشخصية في احكامها وصار علما اتفاقيا فالاول وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبالة وهو على الطبقة الاولى قيل وهذا مما يرد على من قال غلبت عليهم العبالة دون من بعدهم من اخوانهم فليتامل والثاني وهو المعروف بالاداة كالنجم فانه في الاصل يتناول كل نجم ثم صار علما للثريا فقط واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة اي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي والعقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة ايله والبيت فانه في الاصل بناء مكعب ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة الطيبة مدينة الرسول ﷺ والاعشى فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضاف ومصحوب ال كالعقبة وال هذه لازمة دائما الا في نداء او اضافة فيجب حذفها لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان ال هذه كما اشار اليه الناظم بقوله وحذف ال ان تنادا او تضف او جب نحو يا اعشى باهله بموجد قبيلة من قيس بن عيلان بغير المهملة وبا اعشى تغلب بفتح التا المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام فحاجزه بامو حده قبيلة تميت بابيها تغلب وابل وقد يحذف ال هذه في غير ذلك المذكور من النداء والاضافة وهذا معنى قوله

مصدر وبابه يجيء على مفعول من باب ضرب

دون من قال غلبت على العبالة ع

النقم وفي غيرهما قد يحذف سمع من كلامهم هذا عيوق وظاهر حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب من المجرة ويجوز ان يكونوا سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من كلامهم انهم هذا يوم اثنين مبارك فيه حكاه سيبويه ومجيء الحال منه في الفصيح بوضح فساد قول المبرد بجعله ان في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صفات نكرات والصحيح عند الجمهور ان اسماء الايام اعلام نقلت عن مسمياتها بالتلفظ فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران

هذا باب المبتدأ والخبر

ولم يجد الناظم للمبتدأ حدا اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدأ زيد وعاذر خبره وحده الموضح بقوله المبتدأ اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته اي بمنزلة المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قول من يعتقد السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا الاسم العظيم والاظهر الاحب او هذا الوجهان نقلهما ابو البقاء والذي بمنزلته اي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدأ وهو في تاويل المصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار بها عن الاثنين لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون انذرهم وتاليه مبتدأ وسواء خبرا لان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل المقدر وهو ان نحو ونسمع بالمعيدي خير من ان نراه فنسمع مبتدأ وهو في تاويل سماعك وقبله ان مقدرة والذي حسن حذفها ان من سمع ثبوتها في ان نراه قاله الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والماول به والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية عادل عليه حرف زائد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كانا مجرورين بمن والباء الزائدتين لان دخول الحرف الزائد كلا دخول ومنه اي من المبتدأ المجرد بحرف زائد عند سيبويه قولك تم بالكم المفتون فبالكم مبتدأ والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر وبالكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الاول بالكم المفتون اي المجنون وعلى الثاني بالفتنة بالكم لا بالمجنون في الكم ومنه عند بعضهم وهو ابن عصفور قوله ثم ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول وحجة الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن ليلزم والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وما لا لام الامر الفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير غائبا على لفظ من والاظهر للمخالفة في المعنى قاله ابو اسحق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه المزيد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو رب رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتدا لان لعل ورب اشبهتا الحرف الزائد في كونهما لا يعملان شيئا والوصف نحو ما اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو قائم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين عمرو وما قرشي ابوك والذي بمنزلة الوصف ان تقول ان تفعل فهو مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل بنوبك سد مسد الخبر وسيأتي في باب لا وخرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو ازيد من اخاك فانه لا يخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ بناء على ان تمام الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به قائم ابوا زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليها وهل ذلك شرط في العمل او في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر رجحهما الثاني قال في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو وقوله خليلي ما وافٍ بعهد انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع مناوية ووافٍ مبتدأ وانتما فاعل سد مسد الخبر وغير رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذور ورد بان المراد بالظهور صد الاضمار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عصفور والنفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه وفاعله

والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر عنه لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل عنه قائم معاملة ما قائم قالوا بن عصفور والنفي في المعنى كالايجاب الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه في قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله أقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يطعنوا فمجيب غدش من قطنا فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان اذا قام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه بذلك فما قام مقامه وإلى ذلك اشار الناظم بقوله واول مبتدا والثاني فاعل اغنى في سار ذان وقس وكاستفهما النفي واذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ خلافا للاخفش والكوفيين في اجازتهم وقوعه مبتدأ من غير ان يتقدمه نفي او استفهام فلا تجوز طم في قول بعض الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا لطير ترب خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم بجواز كون الوصف هو خبر خبرا مقدما وبنو لهب مبتدأ مؤخر وانما صح الاخبار اي بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب لانه اي خبير على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته فهو على حد والملئكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا جوزت الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي واستفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله المرفوع بعده وسيأتي ان العمل من المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شئ كما حكاه المصنف عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولوا الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلثة احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك لانه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقائم اخواك فقائم مبتدأ واخواك فاعله سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابق رأى كما الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك بالتاء الفوقانية واقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد خبره لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصيحة ويجوز ذلك على غيرها ومسئلة التكسير يضن عليها الثالث وان طابقه اي الوصف ما بعده في الافراد تذكيرا وتانيثا احتملهما اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقائم اخواك واقائمة اخواتك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتدائية عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثان مبتدا وذا الوصف حبر ان في سوى الافراد طبقا استقر وادر تفاع للمبتدا بالابتدا وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد او ارتفاع الخبر بالمبتدا عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدا بالابتدا كذا رفع خبرا بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا ارفاقيا كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له لا ارتفاعه بالابتدا وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء وحجته من قال بانه ان الابتدا رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل الذي عمل في الفاعل والمفعول ولا ارتفاعه بهما اي بالابتدا والمبتدا وحجة من قال بان الابتدا عامل ضعيف فقوي بالمبتدا كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الخبر عند طائفة وهذه الاقوال الثلثة عند البصريين وعن الكوفيين انهما اي المبتدا والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كلا واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان ان الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ان تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ زيدا لكان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتدا عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنويين على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل تاثير والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشئ الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا فيهما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المركبة نحو احد اثنان ثلثة فانها وان تجردت فلا اسناد فيها فليست مبتدا ات واثبات الالف في اثنان من استعمال الشئ في اول الحوالة

فصل والخبر هو

الجزء الذي حصلت به الفائدة الثامة مع مبتدا غير الوصف المذكور في قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدا فاعل الفعل نحو

عمل في الفاعل

في المبتدأ والخبر

زيد من نحو قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك قائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحكم بعد ذلك للخبر بخلاف قول النظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن حروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يجانس صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا يأتي وبأتي جملة والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زائد على المسمى زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على رأي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكضارب فانه وان كان مشعرا بمعنى ضرب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد واسد وضارب عندهم من قبيل الجوامد فلا تحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا ضارب وإلى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارفع الا ان اول الجامد بالمشتق فيحمل ضمير المبتدأ نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان زيدا التشبيه على اضمار الكاف او نفس الاسد بالغة فلا يحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء اول بمشتق ام لا واما مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدأ فيحمل ضميره والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالضمير في ذلك كله محمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قام ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد قائم انت اليه فانه لا يحمل ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين وبيرز الضمير المحمل بفتح الميم وبنفصل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدأ غير من هو له في المعنى سواء البس الحال نحو غلام زيد ضارب هو فضارب بروصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المضافة للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضارب على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضارب لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب بروز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن بروز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي فتاء التانيث في ضاربته تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصري لزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلى ما ليس معناه له محصلا والكوفي انما يلزم الابراز عند الالتباس خاصة تمسكا بنحو قوله قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان وجر التمسك بان قومي مبتدأ اول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرى المجد وذرى المجد وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى لقومي لانهم هم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مأمون فان الذرى مؤنثة لا بانية ولو برز لقبل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرى بانوها والذرى جمع ذروة وذرى الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع باني اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال الجوهري انشدني ابو زيد بنونه وبنيه قال الجوهري انشدني ابو زيد بنونه وبنيه قال بانه بنونه وبنيه فان اراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بان يبون وبين فقياسه ان لا همزة بعد الالف بل من عين الفعل والجمع بانون لا بانون والجملة اما نفس المبتدأ في المعنى فلا يحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن اياه معنى اكتفى بها نحو قل هو الله احد اذ قدر هو ضمير شان فهو مبتدأ والله احد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخبره مقدر وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدرت ضمير قصة فهي مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر

فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ

والخبر في المبتدا

وهي عينها في المعنى اي فاذا القصة انصبا الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير الابصار اي ابصارهم
وتقدم مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول الناظم نطقي الله حسبي
فنطقي مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر والجملة خبر نطقي وهو نفسه في المعنى لان المراد باللفظ المنطوق به والمنطوق به هو حسبي الله فلا
يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمراد بغير المبتدا في المعنى فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا التي هي موضوعة
له والى ذلك الاشارة بقول الناظم وان بجملة حاوية معنى الذي سمت له وذلك بان تشتمل على اسم بمعناه اي بمعنى المبتدا او
على الاسم المشتملة عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدا ان كان الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر
عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرورا ومنصوبا في الاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا اول ومنوان
مبتدا ثان وسوغ الابتدا بالوصف المحذوف اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط
بينهما الضمير المجرور من المقدرة والثاني في نحو قراءة ابن عامر وكلا وعد الله الحسنى برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد
الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه المفعول الاول اي
وعده الله او اشارة اليه اي الى المبتدا نحو ولباس التقوى ذلك خير اي قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس فلباس مبتدا والتقوى
مضاف اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدا
موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل
منه او عطف بيان عليه لانعت خلافا للفارسي في من تبعه لان النعت يكون اعرف من المنعوت كما قال الخونجي والخبر مفرد قال
الاخفش او غيرها اي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا معنى نحو والذين يمسكون بالكتاب الاية وقاموا الصلوة
انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة
انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اعادة المبتدا معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى ورد
بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالربط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او
ضمير محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ما جوزوه قاله في المغني او تشتمل الجملة على اسم بلفظ اي بلفظ المبتدا ومعناه نحو
الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة
الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه اي من المبتدا نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا
ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد ونحو قوله وهو الرماح بن ميادة الا ليت شعري هل الى ام
معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها بني معها على الفتح والخبر محذوف
تقديره في وجملة لا صبر في خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمراد من هذا الرابط
هو الضمير لا غير اما الاشارة فلا نه لا يقال زيد قام هذا او الزيدان خرج اولئك واما اعادة المبتدا معنى فقد تقدم رده واما
اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد يمنع بنوعه على ضعف وهو مخصوص بموضعين احدهما ما البعيد فذو عبيد وثانيهما حيث يقصد
التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي واما العموم فلا نه لا يجوز زيد نعم الرجال والناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النسا
واما فاما الصبر عنها فلا صبر امن باب اما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم مرادا اذ المراد انه لا
صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغني **فصل** ويمنع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما
ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور
وحدهما والصحيح لذلك تضمنهما معنى سابقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله
والصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش و
الفارسي والزمخشري تقديره كان او استقر وحجتهم ان المحذوف عمل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون
فعلا والصحيح عند جمهور البصريين ان تقديره كائن او مستقر لا كان او استقر وحجتهم ان المحذوف وهو الخبر في الحقيقة والاصل في
الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو اما
في الدار فزيد اذا لهم مكرر في اثنتا ان اما لا يفصل من الفها الا مفرد او جملة شرط وجوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الا فعال على

باب المبتدأ والخبر

الاصح وقال الموضح في المغني الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل يجب للمعنى انتهى والبه يرشد قول النظم واخبروا بظرف او بحرف جر
ناوين معنى كائن او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وحروف الجر انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وحروف الناصب للمبتدا
وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما
مخالفين للمبتدا قال في المغني ولا معول على هذين القولين على القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذي كان فيه يتحمل
منه الى الظرف والمجرور وسكن بهما كقوله وهو جبل بن عبد الله فان بك حيثما في بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع
وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا لفؤادي ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار
لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لانهم ان على محله من الرفع على الابتدا لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت
هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المتحمل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل الفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في
الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدما او تاخرا فان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا
او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر عن المبتدا اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه
ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى وذلك ان يقول انما امتنع جواز
الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب في الخبر بالمكان عن اثباتهما الذوات والمعاني نحو زيد خلفك
والخبر امامك ولا يخبر بالزمان الا عن اثباتهما المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا
امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة ولا يخبر بالزمان عن اثباتهما الذوات نحو زيد اليوم والفرق
ان الاحداث افعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السوا
فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان عن اثباتهما الذوات ويحصل الفائدة كان يكون المبتدا
عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو يحيى في شهر كذا فيحيى مبتدا وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم او لا يختص بمتكلم زيد
اخر في شهر كذا جزء منهو خاص بالاضافة اليه واما بالوصف نحو يحيى في زمان طيب واما نحو الورد في اذار بفتح الهمزة وتشديد الراء
في اخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والتانيث لانه شهر رومي واليوم حمرو والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فالناء ويليهما
واجب تقديرهن مضافات كما قال الفارسي والاصل خروج الورد في اذار واليوم شرحمرو والليلة رويته الهلال فالاخبار في الحقيقة
انما هو عن اسم المعنى الاعم اسم الذوات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة وافقهم الناظم
فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبر والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول **فصل** ولا يبتدا بنكرة لا
مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فائدة كان يخبر عنها بمختص بما يصلح للابتدا به عنه مقدم نحو لمختص ظرف
او مجرور بدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم لا يدخل في التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتدا بالنكرة عن
ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع لباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني فالظرف نحو ولدي بنا مرتع والمجرور نحو
على ابصارهم غشاوة ومرتع وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتدا بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما
الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نزهة وهو مثالنا
لما يجوز ولا يجوز رجل في الدار لفوات الاختصاص والتقديم معا ولا يجوز عند رجل مال لعدم اختصاص بما يصلح للاخبار عنه
او كان نكرة نفي نحو ما رجل قائم ومثله في النظم بقوله فما خل لنا فرجل وخل مبتدا ان وسوغ الابتدا بهما تقدم النفي عليهما
وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة في حيز النفي نعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية
او تلوا استفهاما نحو اله مع الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فالوه وفتى مبتدا ان وسوغ الابتدا بهما وقوعهما
في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وضعيف
رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح مفظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة بمعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة
او تكون موصوفة سؤادكر في الموصوف والصفة نحو لعبد مومن حر خير من مشرك فعبد مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتدا به صفة
مؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتدا بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم وخير
خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حذف الصفة وذكر الموصوف نحو لسمن منوان بدرهم ونحو وطائفة
قد اهمتهم انفسهم فنوان وطائفة مبتدا ان وسوغ الابتدا بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة فاي منوان منه وطائفة

باب الخبر المبتدأ

من عنز كربد لبل يغشى طائفة منكم ومنه رد على ابن مالك حيث مثل الآية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني او حذف الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سواء ولو خبر من حسناً عقيم سواء مبتدأ وسوغ الابتدا بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امراة سواء لحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه ولو لوجود صفة ثانية لامراة وخبر خبر المبتدأ او كانت النكرة عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة قائم ونهي مبتدأن وسوغ الابتدا بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله ورغبة في الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن صلاهن مبتدأ وسوغ الابتدا به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله وعمل برين ولابد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور وغيرهما عند الناس ذهم في الدنيا رجل وعلى النفي ما احد قائم وعلى الاستفهام هل امراة على الارض وعلى الموصوف رجل ذكر فاضل وعلى العمل في الماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصلح لان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما اشبهها في المعنى فيقال على لدينا مزيد وعلى بصائرهم غشاوة نحو قصدك غلام رجل وعلى الله مع الله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذي جلد مقلها استقلت مطايا هن للظعن وعلى لعبده مؤمن خير نحو رجل في الدار بالتصغير وعلى العاملة بالنصب والجر العاملة بالرفع نحو قائم الزيدان عندك من لا يشترط الاعتماد وانما قيست عليها لشبه الجملة وهي قصد غلام رجل بالظرف والمجرور في التقدم والاختصاص بالمحمول ولشبه اسم الاستفهام وهو كم الاسم المقرون بحرف وهو هواله ولشبه ثاني لولا وهو اصطبار بالنفي وهو رجل في هما رجل ولشبه المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو لعبده مؤمن لان التصغير وصف في المعنى بالصغر كذا يثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو احص من قول النظاء ليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت قولهم قوم يقولون ذكره الموضح في شرح بانت سعاد **فصل** والخبر ثلثة حالات احديها التاخر وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان توخرا لان المبتدا محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعلقه فيكون حق الخبر التاخر لانه محكوم به كزيد قائم ويجب تاخر الخبر في اربع مسائل احداها ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين ونكرتين متساويين في التخصص ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الخبرين صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اضافته بانه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك قلت له زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين باسمه واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في التعريف وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان المتساويتان نحو افضل منك افضل مني فان كلا واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعلمه في المجرد بعده فاذا جعلت افضل منك مبتدأ وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فيعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا عادما تبيانا بخلافه اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية فقدمت او تاخرت والثاني كابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان ابو يوسف مبتدأ لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او تاخر وقوله بنونا ابنوا ابنائنا وبناتنا ابنو هن ابنا الرجال الاباعد فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابنا مشبهون بالابنا فبنوا ابنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنوا ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه لمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه نحن بنو ضبة وبنا تنا مبتدأ اول وبنوهن مبتدأ ثان وابنا الرجال خبر الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال **المسئلة الثانية** مما يجب فيه تاخر الخبر ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر نحو زيد قام او بقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام او بقوم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل بخلافه اذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم او كان فعلا رافعا لظاهر او لضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه

في الخبر والمبتدا

والثاني نحو خوالدنا ما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن يجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لا بد منه في قول الناظم كذا اذا ما الفعل كان خبرا **المسئلة الثالثة** ان يقترن الخبر بالا مغنى نحو ما انت الا نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا مغنى اذ التقدير ما انت الا نذير ويقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر لما مر وفي ذلك اشار الناظم بقوله او قصد استعماله محصورا فاما قوله وهو الكميت بن زيد فما ارب هل الا لبك للضر يرجى علينهم وهل الا عليك المعول ضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ولا يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الاما نعة من ذلك فكما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولى **المسئلة الرابعة** مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون المبتدا مستحقا للصدر اما بنفسه وان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتدا وسوغ الابتدا بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيد اخبره ومن في الدار من اسم استفهام مبتدا وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه فمن اسم شرط وهو مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقبله هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدا وعبيد مضاف اليهم ولزيد خبركم فالخبر في هذه الامثلة والواجب التاخير وهو في الاول لما مر وفي الثاني لجا ومجرور وفي الثالث لفعل مضارع وفي الرابع لجار ومجرور والمبتدا فيها لازم الصدر وفي ذلك اشار الناظم بقوله او لازم الصدر او مشبها بما يستحق التصدير نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي مبتدا وهو اسم موصول وياتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير فان المبتدا هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو ياتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب ولهذا الشبه دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب لما قيد التضمن على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم يذكر الفا احتمل ذلك واحتمل الاقرار او يكون مستحقا للتصدير بغيره وذلك الغير الذي له الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدا نحو لزيد قائم فزيد مبتدا وقائم خبره وهو واجب التاخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتدا وهي تمانعه من تاخيره فان لام الابتدا ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله او كان مسندا الذي لام ابتدا واما قوله وهو دوبرام الخلس يعجوز شهربره ترضى من اللحم بعظم الرقبه فاللام داخلة على مبتدا محذوف التقدير هو عجوز والجملة خبر ام الخلس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد الا حذف واللام زائدة لا لام ابتدا كقوله خالي لانت ومن عويف خاله ينل العلا ويكرم الاخوال وضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين وضعف التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور ويكون ذلك الغير الذي له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدا بان يكون ما له الصدر مضافا اليه المبتدا نحو غلام من في الدار فغلام مبتدا ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدا او غلام من يقم اقم معه فغلام مبتدا ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا واقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدا وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها محفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدا وحاصل ما ياتي به من مثلة ما يستحق الصدر بستة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفا ولام الابتدا والمضاف الى ما له الصدر وهي عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجملة واذا الخبر عنه بجملة لا يجوز ان يتقدم عليه الحالة الثانية التقديم ويجب في اربع مسائل ايهم وفي غالب النحاة اسقطا الحالة الثانية التقديم واثبات وبمنع يعني تاخير الخبر في اربع مسائل احديها ان يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدا موخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدا موخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدا موخر قال ابو حيان ولا اعلم لابن مالك سلفا في هذه الاخيرة وعندي انك فاضل فعندي خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدا موخر ولا يجوز تاخير الخبر في شيء من ذلك فان تاخير الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندك انك فاضل يوقع في اللبس ان المفتوحة بان المكسورة لفظا وفي اللبس ان المؤكدة المفتوحة بان التي بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدا وهو الخبر بقي انك فاضل عندك محتملا ان يكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل ان تكون مكسورة لكونها في ابتدا الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها احدى لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندك وهذا اللبس لا يتاتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرها عليها ولهذا يتعين تاخيره اي الخبر عن المبتدا بعد ما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة النون كقوله عندك انطبار اما وانني جزع يوم النوى فلو جعل كاد

بربني فانه جزع بكسر الزاي فمبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر فلو جعلا جارا ومجرورا وخبرا لبني جزع على حد اما زيد ففي الدار وبربني من بربت القلم اذا نحته واصل البري القطع والمعنى ولما جزعي يوم الفراق فلا خيل وجد فارب لبد يخلفني واما جاز تاخير الجزع المبتدا هنا لان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هيهنا لان كلا منهما مع معمولها جملة تامة مستقلة واما الا تفصل من الفا بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط محذوف جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وتاخره اي الجزع المبتدا في الامثلة الثلثة الاول لضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل يوقع في الباس الجزء بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتخصص لها طلبا حثيثا فلو تاخر الجزء فيها لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالزم التقديم دفعا لهذا الالباس والى ذلك اشار الناظم بقوله وبخو عندي درهم وفي وطن ملتزم فيه تقدم الخبر وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو اجل مستعم عنده لان النكرة في اجل قد وصفت بمبني فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف وهو عنده انه خبر لاجل لا صفة ثانية له وفي الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واي اجل مستعم عنده بعظيم الشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم **المسئلة الثانية** مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدا بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد لنا فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدا مؤخر او يقترن بالا معنى نحو انما انت عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قولنا النظم وخبر المحصور مقدم ابدا **المسئلة الثالثة** ان يكون الخبر لازم الصدر بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما متقدما عليه نحو لقائم زيد او متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازمها اي الصدر به نحو صاحبة اي يوم سفر فصاحبة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفر المبتدا مؤخر واليه ذهب الناظم بقوله كذا اذا يستوجب الصدر **المسئلة الرابعة** ان يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر كقوله نعم امرء على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدا مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تاخيره لانه لا يعود الها الضمير المتصلة باقفالها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به والمتعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب بالضم غير منون باتباع الاكبر وهو عبد اسود لبني مرة لان الاصغر مولى المهدي بخاطب امراة اهاب اجلا لا ومالك قدرة على ولكن مل عين جنيبها فمل خبر مقدم وجنيبها مبتدا مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على غير وقد اضيف اليها الخبر وهو متاخر في الرتبة وشبهها بعض الخبر مجاز وانما الجائز المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدا يجوز ان يرجع الى المراة بعيدة والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر مما ابر عنه مبينا بجر وبوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما افقد فيه موجبها كقولك زيد قائم فيترجح تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه على العدم المانع والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز التقدم اذ لا ضرر **فصل** وما علم من مبتدا وخبر جاز حذف والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جائز وقد يحذف المعلوم منهما فاما حذف المبتدا جوازا ففي نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ويقال لكيف زيد فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف خبر المبتدا اي محذوف فجوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف اي مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله واساءته مصدران ما خوذان من فعلهما السابق ودخول الفا على ما لا يصلح ان تكون قرينة الى تعلق حذف فوا ان الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قد نفى فزيد استغني عنه اذ عرف واما حذف اي المبتدا وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو الحمد لله الحمد اذ دم نحو اعوذ بالله من ابليس عد والمومنين او ترحم نحو مررت بعبد المسكين برفع الحمد عد والمسكين على انهما اخبار لمبتدا محذوف وجوبا والتقدير هو الحمد هو عد والمومنين هو المسكين وانما وجب حذفهما لانهما لما قطعوا هذا النعوت الى النصب لزموا اضمار الناصب اما عارة على انهم قصدوا انشا المدح او الذم او الترحم كما قلوا في النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الاخبار واجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من ان يكون النعت للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا وحذفه كما ظهار الناصب واضماره او اخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة وقوله فالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف فمنع وحنان خبر ان لمبتدا بين محذوف وجوبا والتقدير امري حنان

ترى سمعا وطاعة واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا التبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبار المبتدءات محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قال مستتر عائد على المراة المعهودة والمعنى انني لحسن البلاى شيء حبائب هيهنا اللام قرائبام معرفة بالحي وانما قالت ذلك خوفا من انكار الحي عليها فيقتلوا او اخبر عنه بمخصوص بنعم بنى افادة المدح او بئس بنى افادة الذم موخر المخصوص عنهما اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فما ال عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل زيد وهو عمرو واما اذا قدر امبتدا بن وجعل الجملة قبلهما او محذوف على راى ابن عصفور فليسا مما نحن فيه فان كان المخصوص مقدما على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتدا اى فهو مبتدا لا عمرو والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك اي حذف المبتدا وجوبا قولهم من انت زيدا بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف اي انا زيد وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لان المعاني لا يخبر عنها بالذوات لان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاز عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقدير بن ان تخصصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا للذكر فقل له من انت تقديرى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير هذا كوزك زيد ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب بعض علمائنا سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله من حذف المبتدا وجوبا قولهم في ذمي لا يفلن ففي ذمي خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسدا في ذمتي ميثاقا وعهدا ذكره ابو علي واما حذف الخبر جوازا فمخو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدا وخبره محذوف جوازا لصحة المفاجاة لان اذا المفاجاة تستعمل للحضور ونحو اكلها دائم وظلها فظلها مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبلها عليه اي كذلك اي دائم ويقال من عندك فقول زيد من زيد مبتدا خبره محذوف جوازا لدلالة الخبر من عليه اي عندك والبنية انا والناظم ابقوله كما تقول زيد بعد من عندك كما يقال ما عندك فقول درهم اي درهم عندك فقد والخبر هنا جوازا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندك درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدا فكان هو المقدم في الجواب لان الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندك درهم لان الناخير يوهم الوصفية وذلك مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب اي فان قلت اذا قدر الخبر جوازا فما موقع الابتدا لعبد رهم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اي الخبر وجوبا ففي اربع مسائل احديها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدا واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زايد على الوجود وايضا ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد هو موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زايد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الي لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد لولا غالبا احذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زايد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد لنا ما سلم من القتل فزيد مبتدا وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفي الحديث نظايا بالغايشة لولا قومك حدثو اعهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد ابراهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حدثو اعهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدا وحدثو اخبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموا ما سلم فمحموه خبر ايضا وهو كون مقيد بالحماية والمبتدا دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره ومنه قول ابي العلا احمد بن عبد الله سليمان التنوخي المعري في وصف لسيف يذهب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذهب نقيض يجمد ومعنا يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذهب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة اجراء السيلان

والهاء في يمسكه عائدة على عضب قال الموضح في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفرغ منه السيوف ولولا ان غمادها تمسكها لسالت
لذوبانها من فرعها منه انتهى وفي هذا المقصد مذهب الرماني وابن الشجري والسلوبين وابن مالك واليه اشار في النظم بقوله
غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا نبا عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا حمل الكون الخاص على المقيد
مبتدأ فيقال في لولا زيد سالما لما سلم لولا مسالمة زيد ايانا موجودة ويقال في لولا انا زيد حموه ما سلم لولا حمايته انفسنا
زيدا اياه اي موجودة ونحنوا المعرفي في قوله فلولا الغد يمسكه قال الموضح في المغني وليس بعني النحاة بجيد لاحتمال تقدير يمسكه
بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذف ان فارتفع الفعل او يقدر يمسكه جملة معترضة اشتهى وفي احتمال الاول نظر فقد
قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لد شولا فتد سيبويه من لدن كانت واعترض عليه في تقديره انه يلزم منه حذف
بعض الاسم وتقا بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض على الدماميني في قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة
للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغد يمسكه فحذف وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر
المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش واقره وقالوا الحديث المتقدم مروي
بالمعنى لا باللفظ قال ابن ابي لبيع لم ار هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثانا
قومك لولا ان قومك حديثو اعهد بجاهلية ونحو ذلك نقله عنه المرادي في شرح النظم وما ذكره الموضح
من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا

وشبه **المسئلة الثانية** ان يكون المبتدأ صريحا في القسم بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه
نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة وخيوتك لافعلن وايمن الله بفتح
الهمزة وضم الميم من ايمن وهو البركة اي بركة الله لافعلن فعمرك وايمن الله مبتدءان حذف خبرهما وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن الله
يميني وانما وجب حذف لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة في القسم به لان عهد الله
عنزلة ازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو
لعمرك لافعلن ان يقدر لعمر يعني فيكون من حذف المبتدأ والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدر والاجزاء او
الاعجاز والاول اخر فالحمل على الاول اخر اولى لانها هي محل التغير غالبا ولان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها
داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء اخر والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وفي يمين ذا استقر **المسئلة الثالثة**
ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو وهي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته بالنصب على المعية وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع
بتركها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف
على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا لانه مقرون بان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لفقدان
الواو مقام مع ولو جيء بمع لكان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم
من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم المقتضي على المعية قال الفرزدق تموت الى الموت الذي يشعب
الفتى وكل امرئ والموت بلتقيان وشعب بفتح العين المهملة بفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين
وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء
اخر والبيت ضرورة **المسئلة الرابعة** ان يكون المبتدأ اما مصدرا صريحا عاملا في اسم مفسر بكسر الهمزة لضمير بالتنوين متعلق
بمفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله
زيدا مفعوله وقائما حال من ضمير مفسر زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام
فلا يقال ضربي قائم وانما مصدرا مؤولا بحو ان تضرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا
الى المصدر المذكور نحو اكثر ضربي زيدا قائما اكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير في حال لا يصح كونها
خبرا عنه ومضافا الى شيء مؤول بالمصدر المؤكد نحو خطبا يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى يكون المصدر وهو ما
والفعل الذي خطب كون الامير قائما وخبر ذلك كله في الامثلة السابقة مقدر باذكر ان اريد الماضي واذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه
وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذكان او اذا كان فحاصل خبر واذا ظرف للخبر مضاف الى
كان الناقصة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر قائما وملتوتا حالا من الضمير المستتر في كان وانما لم تجعل كان ناقصة والمصدر

باب المبتدأ والخبر

خبرها لوجبين احدهما التزام تذكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وموضعها الحال فقولهم
يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم او مقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة احد
مع صحة المعنى وبقيد الخبر في ضربي زيدا قائما ضربي قائما وفي اكرم شربي السويق ملتوتا او في احظب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر ضربي ملتوتا
الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء مضاف اليه وهي صاحبة الحال وهذا وان كان اقل حذفا من الاول اعني مرضي عند سيبويه وجمهور
البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف بناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان
يسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وبين ضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر و
كل منهما على معنى بي والظرف يسد مسد الخبر وكذا الحال انتهى وقيل الخبر يفضل الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى
مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عز الذي
خبره قد حصرا واحترز بالموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد
الخبر نحو ضربي زيدا قائما سد بدا فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر
وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد صاحكا قاله المرادي في شرح التسهيل و
احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صحت به فانه لا يجوز ضربي زيدا سد بدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لسد بدا وان
لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غاية ان يكون راجحا كما في زيد ضربته وشد
قولهم لعجل حملوه عليهم واجاز واحكمه حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي لحزه طا مهملة اي مثبتا فكما
القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف واي حكمك لك مثبتا له نافذا وشذ وذه من وجهين احدهما
النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني اذ الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح
ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشد منه قراءة على علمه السلام ونحن عصبة بالنصب
مع اشتقاق المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة **فصل** والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدا
واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد سوا اتفقا افرادا وجملة او
اختلفا فالاول نحو زيد شاعر كاتب اي ناظم كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك والثالث نحو زيد قائم
ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي تقدير هو للثاني من الخبرين ويدعي انه راى المبتدأ جامع للصفتين الشعر و
الكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر
لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو ظرف على ما قيل بدا لك بدا خبرها ما يجي واخرى لاحقا بها غائظه بل من تعدد الخبر
لمبتدا متعدد في نفسه حقيقة لان بدا لك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدة ولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول ابنه
في التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان حلو حامض
بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مزوضابطه ان يكون الخبر عنه مشتملا على طرفي كل من الخبرين لا عليهما معا الا
ترى ان المراد بتمام الخلاق ولا تمام الحموضة ولكنه بينهما وهذا اي لاجل كونهما في معنى خبر واحد يمنع لعطف الثاني على الاول
على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في احد قوليه ويمنع ايضا ان يتوسط المبتدا
بينهما وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان
وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بدل كل منهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمباينه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول
على معنى حلو مبينة حموضته والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهي لا توصف
ولو صح هذا لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعمين في
محل فيمتنع اضمار فيها ولا ضمير فيها او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وظهر
ثمرة الخلاف في عملها او عمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يحتمل الا واحدا ضمير يعين رفع رمانه بالثاني فان
قلنا انه يحتمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قوله
كذبوا بانا ثناصم ونكيم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا بانا ثناصم ونكيم في الظلمات
بكم فحذف المبتدأ ان وبقي خبرها فعطف احدهما على الاخر **هذا باب الان ذال لدخانة على المبتدأ**

باب كان وأخواتها

اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه وبغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثا
نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا الخامس كصحوب اذ الفجائية والخبر اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فرفع المشبه
بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازا ونصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل الم
المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا وهذا هو مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيون الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى انها عملت هذا الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفو
في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لورود
مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك واجيب
بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها كمررت برجل ضربته وخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين
اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر نصبه وهذه الافعال هنا ثلثة عشر فعلا وهي ثلثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل
وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة او منفية صلتها الظرفية او لا وهي تسعة كان وهي ام الباب لكثرة
امورها لا تكون لاخواتها كاصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو كان ربك قديرا وامست خلاء فاصبحن بنعمته
اخوانا واضحى يمزق ثوبي وظل وجهه مسودا وبت ربان الجفون وصار الستر رخصا وليس مضروفا والقسم الثاني ما يعمل
هذا العمل بشرط ان تسبقه نفي بحرف او اسم او فعل موضوع للنفي او عارض فيه نقل او استلزام او طي او دعا بالخاصة كما في
الارتشاف وهو زال ما فتئ برح وفتى وانفك وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي
انقلبت اثباتا بمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد
الا قائما هذا قول البصريين وصححه ابو البقاء الى ذلك اشار الناظم بقوله وهذي الاربعة لشبه نفي او نفي متبعة مثالها بعد
النفي بالحرف ولا يزالون محتلفين فزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن يبرح علينا كافين فبرح مضارع ر
واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يشرع مع ذكره لا
وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امر القيس لكنك قلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا يقاس حذف النافي الا بثلثة شروط كون الفعل مضارعا وكون جوابه مثبتا وكون النافي
وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين بمعنى يمين وبالرفع على انه مبتدا حذف خبره اي يمين الله قسمي وبالنصب على ان الصلة
اقسم يمين الله فحذف حرف الجر واوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف
لدلالة ما قبله عليه والتقدير لو قطعوا راسي لا ابرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله غير متفك اسرها هو كلا وان لجت وهذا
بالفعل الموضوع للنفي قوله لينر ينفك ذا غنى واعز اركل ذي حفيظة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض النفي قوله ما برح اللبيب
الى ما يورث الحمد داعيا او مجيبا فان زال ما خلع منه مغنى القليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي ابيت ازال
استغفر الله اي لا ازال قائلا فراوحجا زن من ابى شيام بفعله والا يا مستلزم للنفي وهذا مشاع بعد الى تفريع الاستثنا قاله
الموضح في الحواشي في مثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فتنبا نه ضلالا مبين صاح مرخم صاحب على غير القياس
شمر بكسر الميم امر لاطي واسم زال مستتر فيه وجوبا تقديره انت وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعا قوله وهو ذو الرمة الا يا
اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر فا القطر اسم زال وهو آخر ومنهلا خبرها مقدم ولا صل ولا زال القطر منهلا
بجرعائك والا حرف استفتاح وناحرف ندا والمنادى محذوف اي يا هذا وحرف تنبيه مؤكد لا لا الاستفتاحية لما فيها من معنى
التنبيه واسلمي فعل امر من السلامة وهي البرائة من العيوب ومعنى الدعا الدعا بالسلامة وهي اسم مرة وليس بترخيم مبتة كما قد يتوهم
وعلى للمصاحبة اي اسلمي مع البلى والمنهل السائل بشدة والجرعا ما ينبت الاجرع ورملة مستوية لا تنبت شيا والقطر جمع قطرة
المطر وهذا البيت خاتمة كتاب يصلح لما فيه من الدعا بالسلامة من العيوب باستمرار النفع وانما قام النهي والدعا مقام النفي
لان المطلوب هنا ترك الفعل وترك الفعل نفي وبقيت زال بما مضى تقول زال ضانك من مغزاك اي من بغضها من بغض ومصدره الزوال بفتح
الزا لانه من باب ضرب يضرب ضربا ولحذرا من زال الماضي من زول فانه فعل تام قاصر ومن فعل بفتح العين لانه من باب نصر
ينصر ومعناه الانتقال تقول زال عن مكانك اي انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اي منتقلا ولئن

مبحث كان واخواتها

زال تامة بمعنى انتقل او مصدره الزوال اى الانتقال بخلاف زال ماضى يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بقعود ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائى والفراء زال الناقصة مضارعا اجر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص قال الفراء يزال التامة من زال الناقصة منقولة من زال يزيل بفعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل بفعل هذا عن هذا او زال يزول عن هذا او وافق القسم الثالث فما يعمل هذا العمل كثير تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة نحو اوصانى بالصلوة والزكوة ما دمت حيا فما مصدرية ظرفية ودمت دام وفاعلها وحيا خبرها والدليل على مصدريتها وظرفيتها الهما تاول بمصدر مضاف اليه الزمان اى مدة دوامى حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل ما دمت حيا مدة ما دمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها فى الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلوة العصر اى وقت صلوة العصر قال سيبويه المعنى واطلق الناظم اما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا ودخولها فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولى مرفوعها منصوب فهو حال كخوبجنى ما دمت صحيحا اى بمجيئى دوام صحيحا فلو لم تذكر ما اصلا فاحرى بعدم العمل كخو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقى وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل** وهذه الافعال الثلثة عشر فى التصرف وعدمه ثلثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس بانفاق لانها وضعت وضع الحروف فى انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام عند الفراء وكثير من المتاخرين لانها صلة لما الظرفية وكلما وقع صلة لما الزم مضيه قاله ابو حيان فى النكت الحسان ولما بدم ودم ودام فمن تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلث برح وفتى وانفك فانها لا يستعمل منها امر لانه من شرط عملها النفى وهو لا يدخل الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مصدرا وهو بدوم وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقى بناء على ان لها مضارع مصدر كان الكون والكينونة ومضارع اضحى وامسى واصبح الامساء والاصباح ومصدر صار الصيرورة ومصدر بات البيت والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان وللنضار نيف فى هذه الفنين وهما المتصرف التصرف التام والناقص التام فالتام ما للماضى من العمل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض فعل وقد علا ان كان غير الماضى منه مستعملا فالمضارع نحو ولم اك بغيا فاك مضارع كان واصله كون حذف الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغوبا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا حجارة واصله قبل ابتدال الواو وكون حذف الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو وحذفت الواو لالتقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا بانبين ولو مثل به لكان حسنا والمصدر كقوله بيبدان خلم سانى قوه الفتى وكونك اياه علينا يسير كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة لفظه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابى البقاء فى زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبدل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بدا وعليك متعلق بيسير مقدما من تاخر كقوله وما كل من يبدى البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكائنا خبرها الجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه لك بمعنى تجده متعلقا بشين وفى التنزيل الفوا بانهم ضالين وبمنجدا بالجيم مفعوله الثانى لا حال خلافا للعينى واسم المفعول كقول سيبويه فى الظرف مكون فيه قاله ابو حيان وقوله حسين بن مطير الاسدى قضى الله بالسما ان لست زائلا احبك حتى يعض العير معضى فزائل اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره **فصل** وتوسط اخبارها بينها وبين اسمها جائز خلافا لابن درستويه فى ليس لان بعضا فى دام نص عليه فى الفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثنا وعليه قوله الناظم وفى جميعها توسط الخبر اخر قال الله تعم وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها وقراءة وحفص ليس البران تولوا وجوهكم بنصب البر على ان خبره مقدم وان تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما مغلطون درستويه وبهذا من كلام المغنى ان رفع البر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه فى التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا بان المقدمين معمولا خبر عن ضمير الشان والقصة نحو ظننى قائما زيدا وظننيه قائما زيدا ضعيف لان الضمير لا يخبر به عما هو دونه فى التعريف فلا يقال ظننى زيدا قائما ولا ظننيه قائما زيدا لان زيدا دون الضمير فى التعريف فلا يخبر به عنه فكذلك ما هو مثله او فوقه فى التعريف اولى بالمنع انتهى وهذا ليس بشئ لان الضمير لا يخبر به عما هو دونه فى التعريف انما ذلك فى المبتدا والخبر واما فى غيرهما فيجوز ذلك كما هنا فان ظننى وظننيه فعل وفاعل ومفعول اول وقائما زيدا مفعول ثان وثالث وهذا ليس فيه اخبار بالضمير عما هو دونه فى التعريف بل هو اخبار بالمفعول الثانى والثالث عن المفعول الاول وهو الضمير وهو جائز بلا خلاف وانما الخلاف فى الاخبار بالمفعول الثانى عن الاول والثالث وهو ليس من باب المبتدا والخبر فتامل ذلك

واسم الفاعل

أحكام أخواتها

بحكم الصفير فلهذا فارقت السبعة ما كان حكمهم الا ان قالوا بالنصب وقال الشاعر لا صب للعيش ما ذامت منغصة لذاته باذكار الموت والهرم المنغصة
خبر ذام مقدم ولذاتها اسمها مؤخر فقد توسط خبر ذام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن مغط وله ان يقول لذاته مرفوع على النيابة
عن الفاعل بمنغصة واسم ذام مستتر فيها على طريق الشاذ في النسبي المرفوع الا ان يكون لا بد منه واولى منه قول الاخر فما دام حافظ ربه
من ونقتير فهو الذي لست عنه راغبا ابدا فقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلوهم
عند البيت الا مكا اي صفيرا ولحنا اعرابهما نحو كان موسى قائما وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فحصل ثلثة
اقسام فمنع بمنع ووقع يجب **فصل** وتقديم اخبارها عليهن جائز عند البصريين اذا عرب بما يوجب التقديم والتوسط او التاخير
اهؤلاء ايانا كم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فايا كم واسمهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز
تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين
اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم
فلا تقهر فقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان ما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي الا خبر دام فلا يجوز تقديمه
على دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول
الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن ظرفا ولا مجرورا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجب
فيه الالف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل ثبتت
دام حضرا والاخبر ليس فلا يجوزان يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار والبه اشار الناظم
وضع ستبوخبر ليس اضطفى وحجتهم انهم قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واخبح المجيز من قدمها
البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين نحو قوله تعم الا يوم بانهم ليس مصروفا عنهم وتقريره
الحجة منهم ان يوم بانهم معمول المصروف وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول
يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلو لا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب بالمنع وسند ما
تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول لمحذوف تقديره يجزون يوم بانهم وليس
مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في محل رفع على الابتدا وبني على الفتح لاضافته الى جملة بانهم وليس مصروف خبره
واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سواء كان النفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد
ونحو ما قائما ما زال زيد ويمنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم
بقوله كذا لا ستبو خبرها النافية واجازه بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق الصدر قياسا على اخواتها وحض ابن كيسان من الكوفيين المنع
بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها مما ثبت لها
من التصدر اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي وبرزه قوله وهو المعلوط الفريعي ورجح النفي للخبر بما ان دايته على السن خبرا
لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خبرا ورجح من الرجاء والنفي الشائب يقال نفي وهو نفي بالفتح والسن هنا
العمر وخبرا مفعول بزيد يعني انك اذا رايت الشاب يزيد خبرا كلما زاد عمره رجحه الخبر وما يحتمل ان تكون ظرفية مصدرية وزيد ان بعدها اشبهها
في اللفظ بما النافية وجزم فيه بالمغني ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف **فصل** ويجوز ان يلي ما اتفاقا هذا الا فعلا
معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك
او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا او حرف جر
فان لم يكن المعمول احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منهما والكوفيون يجيزون مطلقا
لان معموله في معنى معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتاخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو ما
طعامك اكلا زيد لان المعمول من كمال الخبر كالجزء منه وممنوعه ان تقدم وحده نحو ما كان طعامك زيد اكلا اذ لا انفصال بين الفعل
ومرفوعه باجنبي ويحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واجاز الكوفيون القائلون
بالجواز مطلقا نحو قوله وهو الفرزدق فما فذ هذا جون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وجر الحجة منه ان اياهم معمول عودا
عود خبر كان فقدم على كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وفما فذ بالذال المعجمة جمع فقد بضم القاف وفتحها خبر مبتدا محذوف اي
هم فما فذ وهذا جون جمع هذاج بتشديد الذال وبالجيم من الهذجا وهو مشية الشيخ وعطيته ابو جزء واراد الفرزدق وطبنا

كافية ابن الحاجب

البيت بمجرور هط جرير وشبههم بالفنا فذ في شبههم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضمار الاسم في كان خالكونه مرادا بالشان وعلى هذا اقتصر الناظم فقال ومضمر الشان انما اتوان وقع موهم ما استبان انه امتنع او رجعا الى ما الموصولة وعليهن نقطة مبتدا وعود خبره واياهم مفعول الخبر مقدم على المبتدا جائز عند البصريين وقبل التقديم ضرورة وهذا التخريج لا خبر وهو دعوى الضرورة متعين في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة فتعين ان حم في عليش من العجب فلا يجوز دعوى زيادته بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبنا للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادي مناديا سقط منه حرف النداء ومفعول الخبر محذوف اي سالبة لك

فصل قد تستعمل هذه الناقصة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك والبيت الناظم بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسميتها ما ينصب الخبر ناقصا فسمي ناقصا فعلى الاول لكونه لم يكتف برفعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث والتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكورة في شرحي على التسهيل واذا استعملت ناقصة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة واستعمل بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي ما بقيت وبات بمعنى صار وهو الزوال ليلا نحو قول عمر لما رسول الله ﷺ فقد بات بمعنى صار بطا وقوله وهو امرئ القيس بن عابس بالنون وفاقا لابن درستويه لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه وبات وباتت لبلة كلبلة ذي العائر الارمد اي صار ذا عائر والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع وقيل الرامد والارمد صفة له مختصة على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع اي دام ظله واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا في الضحى وضحا بمعنى انتقل نحو ضار الامر ليلا اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذا قال موسى لفتيه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فلكنه الحاتم وانفك اي انفصل وتكون هذه الافعال الناقصة لمعان اخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة الا ثلثة افعال فانها لزمت النقص ولم تستعمل تامة اصلا وهي فتئ وزال وليس وما وهم خلاف ذلك يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في فتئ وليس زال دائما قفي وذهب ابو حيان في نكته الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو علي في الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن كذا اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انا بحرى الفتى ليس الجمد

فصل تخلص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي لتعين الزمان منه دون المضارع وشذ قول ام عقيل ابن ابي طالب هي نرضعه اثنتين تكون ما جد نبيل اذا هب شمال بليل انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدا وما جد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر فنبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح هبت من ناحية القطب وبليل كقنبل بمعنى مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسكما ر ومجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم يوضع لها للاستناد الاهي دالة على المضي ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي نحو ما كان احسن زيدا فكان زائدة بين المبتدا والخبر وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم قط اراد كان بين الفعل ونائب الفاعل توكيدا للمضي وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قوله جيادني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب انشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كائن الواحد والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التاءين من التسمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت للمسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى والمعنى الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما وليس من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدارهم وجيران لنا كانوا كرام لورودها الضمير هو الواو والزايد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب ابي العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قولك نعم وهذا كان بزنة مبان خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلف في العلة في الزيادة فيها فالذي منعه النحويون انها انما احقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنعها من زيادتها اسنادها الى ضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى ضمير كما لم يمنع الفاعل في نحو زيد ظننت قائم و

باب كان وأخواتها

وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلنا تكون لغوا والضمير الذي فيها توكيد لما في لنا لانه ترفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح مخبجا للخليل وحجة زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ازالوا ومرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة وجبران لنا هم قلنا في موضع لصفة وهم فاعل بلبنا على حد مررت برجل معه صقر صيد ثم كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامل في الضرورة نحو قوله ان لا يجاورنا الا كريم يجاورنا الا اباك فاذا كان يتصل بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعبأ الخليل وسيبويه فانهم النحويون وانما ازاد بالزيادة انه لو لم يدخل هذه الجملة بين جبران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جبرانه فيما مضى وانه فارقهم فالجيء كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا التأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة لهذا المعنى ويدل على انه يضعف حالا ماضية قوله قبل هذا هل انتم عائجون بنا لعلنا نرى العرصات او ازالجبام ولا يمتنع ايضا ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجد جيرانهم ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة لشيء كلام المرادي والحاصل على المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة لجبران ثم وصل لما ذكرنا وعلى الاعتمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على لغة من جعل لنا خبرها وقيل تامة ولها تعمل في الفاعل كما تعمل في العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبا وفيها اي من الامور المحصورة فيها كان لها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر الا علمتها وكذا ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فطول الكلام فخفف بالحذف وخصص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها وينفصون الخبر بعد ان ولو كثيرا اذا اشتهر مثال ان والغالب فيها ان تكون تنوبغيته قولك مر مسرعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله لا تقربن الدهر الا مصرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما او ان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقيتها واما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف اي ان كان عملهم خيرا فهم يجزون خيرا او هم خير وان كان عملهم شرا فهم يجزون شرا وهم شر ويجوز في الثاني النصب على التشبيه بالمفعول به اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان وحذفها وابقاء معمولها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فا الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفا وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافيان يعني على حد سواء قال تلميذه ابن الضايع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصب الاول وضعف الثاني وفي رفعهما قوة ورفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما الحسن من نصبهما وقال ابن غير الشلوبين قولهم انطق بحق وان مسخرجا اهنا اي وان كنت مسخرجا ومثالها لو قوله ص لبعض اصحابه التمر ولو من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما التمسه خاتما وقوله لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة تضيق الاحشفا ولو مرا ويرد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبل والتمر اعم من الحشف تقول فيها اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم لا اطعامه ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر ويجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها او يقال الحذف المذكور وهو حذف كان واسمها بعد وان ولو الشرطيتين كقوله من لدن شولا فالى اتلاثها فقدره سيبويه من لدن كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر الشول جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها واتى على حملها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بالالف فهي الناقة تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والاتلاء مصدر تلت الناقة اذا ولدها ايها من زمن كونها شولا الى زمن كونها مستولية باولادها وانما قدره سيبويه من لدن كانت شولا ولم يقدره من لكانت شولا

على ان يكون في السبب وقولان في الكلام منهما اولان في الاهمال ومن فعل الاهمال منهما اولان في اعمال الفعل الاول ثم اعمال الثاني واضمار للفظ للاول ثم اظهار

احوال كان واخواتها

لا يرى اضافة لذا الى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم حذف بعض الاسم وبقاء بعضه
بل بعض سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما ترفع منه
وقع فيه الوجه الثاني ان يحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير برفعهما الوجه الثالث ان يحذف
وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل في مثل
قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام و
التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص عند البيانيين او للاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت
ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك لاختصار فانفصل الضمير الذي هو اسم كان
فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم منها للتقارب في المخرج
فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام وعليه
قوله وهو عباس بن مرداس اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف فخرت وهو
متعلق الجار لان وما بعدها واباخراشة منادى منه سقط حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية
مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الف لتنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد
السنين المجدبة وعنه قوله لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم وهو كناية عن الشدة التي تحصل من جدب السنة
شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق للاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيشبه الشرط
والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عند
هم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي علي ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزئين عمل ما خلفته وحجته ان
ما المنائب في اللفظ ناب في العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقل حذف كان وحدها بدونها اي بدون ان المصدرية كقوله عبيد
بن حصين الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان
الناقصة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه
خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل وتميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميلا مفعول مطلق
والوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض
من كان واسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب في مخرجيهما ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب الشرط محذوف فلذلك لانه ما قبله عليه تقديره
فافعله قال الجاربردي تقول اخرج فاذا امتنع فقول اما لا فتكلم اي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم كذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو
يدل على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اي
لان كنت فحذفنا اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في
الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان ضرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في
هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الحضراوي وحكى الكوفيون انه يقال لا انا لا امير فانه جائر فيقول انا ابيه وان
ابي وان كان جائرا فحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان
كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي من الامور المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون
يجوز حذفها تخفيفا وصلا لا وقفا بشرط على ما للناظم اربع شروط والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون
وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان
تك حسنة يضاعفها اصلهما اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجزم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل
في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف
نحو تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف نون يكون فيهن لانها
محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها تشبه حروف
المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن فتحذف للجازم كما يحذفن وبخلاف
نحو ان يكنه فلن تسلط عليه فلا تحذف ايضا لاتصاله بالضمير المنصوب والضمير يرد الاشياء الى اصولها فلا تحذف منها بعض

في المشبهات بليس

الاصول وبخلاف لم يكن الله ليغفرلهم فلا يحذف ايضا لانضمامه بالساكن وهو لام التعريف والنون مكسورة لاجله وهي مفتوحة على الحذف لنويتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وخالفه في هذا الاخير يونس بن حبيب فاجاز الحذف ولم يعتد باركة العارضة لالتقاء الساكنين تمسكا بنحو قوله وهو المخبر بن الصخر الاسكدان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم بحذف النون مع ملاقاة الساكنين والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكانه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو والحسن والجمال وهذا البيت حملة الجماعة المعتدون في المنع بنطق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاء شيء فلست بآيسه ولا استطيعه ولك انتقضى ان كان ما فوك ذا فضل بحذف نون لكن ضرورة واستدل بهذا القراء على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المغني وقيل هذا البيت تضمن ان النجاء شيء عرض له ذئب في سفر فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك في اخ يعني نفسه نواسيك بطعامه من غير من ولا تجعل فقال له الذئب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع فيتلى من مواكلة بني آدم ولست بآيسه ولا استطيعه ولكن ان كان في ما تأكل لذيذ معك فضل عما تحتاج اليه فاستغني منه **فصل** في ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها لها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض واهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لا عملها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم الذهب ولا الصريف ولكن انتم الخزف برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان ولما روايته بعقوب بن السكيت فيها بالنصب فحجة على ان نافية مؤكدة لما الموسته لان نفي النفي ايجاب ولا زائدة كافة وهذا التخريج انما يمشي على قول الكوفيين على ان المقرونة بما ي النافية جيء بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد الموصولة الاسمية والحرفية تشبيها بها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالذال المهملة وبالنون قبلها التاء بنت حمن زيربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاء المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الجرو زاد في القاموس وكل ما عمل من طين وشوي بالنار وهي بكون فخارا والشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بطل عملها كبطلان مضي ليس فلذلك وجب الرفع في واحدة من قوله تعم وما اختها الا بشر هذا ان وفي رسول من قوله تعالى وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا من باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم منتدا على حد ما زيد الا اسير اي ما زيد الا يسير اسرا والتقدير وما الدهر الا يدور دورا ان منجونا فالدهر مبتدا ويدور خبره ودورا ان مفعول مطلق وعامله يدور محذوفا واقيم المضاف اليه دورا مقامه والباعث على نصب منجونا على هذا التقدير ايران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الا يجاب والباعث على تقدير دورا ان ينجونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للذوات التي يسعى عليها المتافاته بجعل السافل عاليا وتارة يفكس اسما للذوات لا نصب على المفعولية الا ان تكون له الها نحو ضربته سوطا وكذا القول في وما صاحب الحاجات الا معذبا وانه في تقدير الا يعذب معذبا اي يعذب تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الا يجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما سيبويه فلان الاثر هي ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الا يجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل واشده ابن الناظم الدهر الا منجونا وحكم بزيادة الا واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهذا قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضم وهو ان لا ينتقض نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد على انه خبر لمبتدا محذوف اي بل هو قاعد ولكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه واقع بعد بل ولكن وواقع بعد هما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او بل من بعد منصوبا بما الزم حيث جعل واجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا نقله الموضح

٢٠ المشبهات بليس

عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا للفراء ان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور وان تقدم بطل العمل كقولهم ما ميسيء من اعتب فيئ خبر مقدم ومن اعتب مبتدأ مؤخر وحكى الخبر في ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال امرؤ لغزو والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما ساءك وقوله وما حذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم هم فحذل يتشددان الذال المعجمة جمع حاذل خبر مقدم وقومي مبتدأ مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بيض مثلهم ح تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط واما الفرزدق فمتى لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه ومثل بشر خير وهو مثلهم مبتدأ ولكن بني على الفتح لانها مع اضافة المبني وهو الضمير الى المبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظر في البناء على الفتح انه لحق مثلها انكم تطعمون ولقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع انهما مضافان للرفع على المتبعة لحق في الاولى والفاعلية في الثانية واذى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافة لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر فلما نعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ والخبر محذوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع ونادر اي ما في الوجود بشر مثلهم اي مماثلا لهم قاله المبرد وورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذا هم في زمان نما في مثل حالهم بشر قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان والقدير واذ ما مكانهم بشر اي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة همام بن غالب ويكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلثة مستفادة من قول الناظم انما لبيس اعملت نادر وان مع بقي النفي وترتيبك اي اعلم الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي وقالوا اعرفها للنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف والاصل انا عارف كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال عرفت ما عند فلان بتشديد الراء تطلب حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان منزل الحاج لما اجتمع بمجوبته في الحج ثم فقدها فسئل عنها فقال اعرفها في منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسأله عنها الا ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله باهتز حزم لذود ان كنت امنا فما كل حين من توالي موالبا والاصل فما من توالي موالبا كل حين فما نافية ومن توالي اسمها وموالبا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بموالبا والى فلان اشار الناظم وستوجز فجرا وظرف كما في انت معنيا الجاز العملا والاصل ما انت معنيا في وفهم من المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع وانما الا فاعملها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين وانه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال شرط له الشروط السابقة في عملها ما عدا الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان الزائدة ويشترط ان يكون المعمول نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله في النكرات اعملت كليس لا واما قول الشاعر ولا اناعيا سوامها ولا في جهدها مزاحيا وقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا من الشواذ فان قلت كيف جعلته شاذا وفي مثل سيبويه ما زيد قائما ولا اخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل يلزم ذلك كقوله وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف واي لا براح في والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله نغر فلا شيء على الارض باقيا ولا زرء مما قضى الله واقعا فغر فعل امر من الغرنية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير ان لا العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة وليس كذلك فيه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء ولغو متعلق ببا قيا وباقيا خبر لا والاولى وكذلك لقول فيما بقي والوزر الملجأ والواقي الحافظ وانما لم يشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان لان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها واما لا ان فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التا التي تلحق اول اللفظ او المبنا لغة في معناها اولها وحضت بنفي الاحيا وزيادة التا هنا حسن منها في ثمة وربة لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التا ومن ثم لم يتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لا نافية لا عاملة ولا مزيدة لليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتا التانيث وحركت لالتقا الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الزراق كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتا الزائدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضية بلبث بمعنى بنقص استعملت للنفي او هي ليس كبرت التا قلبت ايا فابدلت السين ثا كما قاله ابن ابي الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها اجماع من العرب

في المشبهات بليس

وبه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيأ وان ولیها مرفوع بمبتدأ محذوف خبره او منصوب بمفعول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ولها عندهم شرطان كون معمولیها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على انه خبر لات واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار هم حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع بقي فوائده ما لم تبصر فوائد في اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض الحين فرع القراءة ان لات تستعمل حرفا جارا لاسيما الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك فتحصل في الحين ثلث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلثة اقوال اما على الابتدا او على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في اسما الزمان كما يؤخذ من قول النظم وما للات في سوى حين عمل فاما قوله وهو شمر ذل الليث لهفي عليك اللهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير فان نفاع مجرور على الابتدا وسوغ الابتدا بر تقدم خبره في المجرور وقبله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له مجير على الابتدا او بحصل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله في اهمال لات قوله وهو الاعشى ميمون لات هنا ذكر جبيرة او من جا منها بطائف الاهوال اذ للمبتدا ههنا ذكرى بفتح الراء مصدر ذكر وليس هو بزمان وخبره هنا نفي الها وتشديد النون وهي هنا محتملة للمكان والزمان اي ليس في هذا المكان او الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبر وهي بنت عمرو بن جزم بن بكر بن وائل قيل هي امراة قائل هذا البيت واو من عطف على مقدر اي جبيرة تذكر او من جا منها بطائف الاهوال والطائف الذي يطوف بالليل او اراد بها هنا الخيال الذي اراه في النوم وكانت راها في الكوم وهي عضية ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان التا فاعلها هنا فاردة عند ابن مالك وقال غيره انها اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة وايا المثناة تحت وبعدها فوق بحذا ارض لهذامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع ولخلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل التسهيل الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم انا حدخبرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما اليك ان انا قائما وكقراءة بعضهم عند جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم فسكون نون ان وفتح عبادا وخرجها بعضهم على لها المخففة من الثقيلة ولها نصب الخبر بمثل ازحر اسنا اسدا وحمله احسن ليتوافق القراءتان ثبتا ثابتا وهو يخرج على شاذ وقول الشاعر اذ هو مستولیا على احد لا على اضعف المجانين انشده الكسائي شاهدا على اعمال ان عمل ليس **فصل** وزاد ابا بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبرها نحو ليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم الايجاب فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم ولا ان زيدا لقائم فالبا بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان البا لا تدخل هنا لان مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب الا كما لا تقول ما زيد الا بقائم لا تقول قاموا ليس زيدا وكما تزاد البا في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله وليس عجبا بان الفتى بهتا وبعض الذي يديه وهذا من الغريب كما قاله في المغني وتزاد ايضا بقلة في خبر لا وفي الحرف الثاني من معمولي كاد ناسخ منفي كقوله وهو سوادن غارب يخاطب النبي صلعم وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سوادن غارب فادخل البا في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفا هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي بمغن اغنا ما كاحد الوجهين في ولا يظلمون فتيلا والمغني يوم لا صاحب شفاعة مغنيا عني شيأ فاقام الظاهر مقام المضمر وقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد البا في خبر لا التبرية اذ لم تجعل البا بمعنى في قاله ابن مالك وقوله وهو عمرو بن برا في الاذى وان مد الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد البا في اعجلهم وهو خبر اكن واجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهود بن الصمة دعا اخي والجبل بيني وبينه فلما دعا لم يجدني بمقعد فزاد البا في مقعد وهو المفعول الثاني لوجد والمقعد بضم القاف وسكون العين

باب افعال المقاربة

ضم الدال الاولى وفتحها الضعيف وزاد الباقون درب في عزذلك كجزان المكسورة ولكن وليت في قوله وهو اسرع القبيل الكسب فان تناء غنها حقيقة لا نلا ثها فانسما احدثت بالمجرب فزاد الباقون في المجرب وهو خبران وتنا من التاى وهو البعد والهاء في غنها فائدة على ام جندب المذكورة في قوله الا اخليلي سرا بي على ام جندب لتقضي حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحا المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاثها مجزوم لانه بدل من تنا ءاله الموضح في شرح الشواهد والمجرب بكسر الزا من التجربة وهي الاختبار وفي قوله ولكن اجزا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجز فزاد الباقون في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط حذف جوابه لدلالة ما قبله عليه وفي قوله وهو الفرزدق طجعوا جزما وكلبا رهطه وبرهيم بائتان الان بالمثناة اثاث الخبر كما ان بني فزارة يرمون بائتان الابل يقول اذا اقلوني عليها واقرفت الابل ذا العيش اللذيذ بدائم فزاد الباقون في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او بدل منه واللذيذ بدل العيش واقلوني بالقاف وتفع واقرفت بالقاف والراء سكنت وذلك ومعنى ليت يقول الكلبي اذا ارتفع على الاثانة وسكنت له الابل هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الابل احو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدا الداخلة عليه هل وهي هنا بمعنى قد وعليه شراح التسهيل قالا لكسائي تاتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس جرا لبا الجر وبعد لا وفي كان قد يجر وانما دخلت في خبران المفتوحة في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله بمعنى اوليس الله بقادر بدليل انه جا مصرحا به في موضع اخر كقوله تعالى اوليس الله الذي خلق السموات والارض بقادر وفاعل كفى مستتر جوازا تقديره هو يعود على الاستدلال المفهوم من الكلام او على ما يدل عليه السياق وبقادر خبر ان وعلى خبرها فليست ح من النوادر وهو نظيرها اجازه الزجاج من قولك ما ظننت انا حدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني احد بقائم **هذا باب افعال المقاربة** وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم به القول عنبا وحقيقة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلثة انواع احدها ما وضع للدلالة بتثليث الدال على قرب الخبر المنفي بانبهما وهو ثلثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك الثاني مما وضع للدلالة على رجائه اى رجا المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلثة ايضا عسى وحرى بفتح الحا والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها في المحتسب واخلولق بالخا المعجمة والقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اى على شروع المسمى بانبهما في خبرها وهو كثير وانها بعضهم الى اثنين وعشرين فعلا ومنه انشا وانشئ وطفق بفتح الفا وكسرها وطبق بكسر الطا وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع افعال هذا الباب يعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبر هن يجب كونه جملة لتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد وعسى واوشك كقوله وهو نابط شرا وانهر ثابت بن جابر فانت الى فهم وما كدت ايبا وكمثلها فارقتها وهي تصفر فانت بخبر كاد مفردا وهو ايبا اسم فاعل من اب اذا رجع ويروى وما كدت ايبا واب بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفا وسكون الها ابو قبيلة وهو فهم ابن عمرو بن قيس بن عيلان وكمثلها تميز محذوف بالمضاف والها المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من الصفر الظاهر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكمثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب والشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس خبلة هذا قول سيبويه رادا على من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير ان يكون ابؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول والتقدير عسى الغوير يابى بابؤس محذف الناصب والجار بوسعا وتلخص ان ابؤسا خبر لعسى او لكان او لصار او مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر بنابس ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا اى يمسح وقال في المغني الصواب انه مما حذف منه كان اى يكون ابؤسا لان في ذلك ابقاها على الاستعمال الاصلي اشار بسببه الى ذلك ابن جني فقال في البيت بتقدير وما كدت اكون ايبا اشهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل ان الزبا قال لقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ما الكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا يريد لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة يغتنمها وكقول حسان من خمر بيثا تحيرها ثم قارفه يوشك فقر العظام اشده ابو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد قيل انه على حذف كان اى يوشك يكون فقر العظام واما فطفق مسحا فالخبر فعل محذوف لدلالة مصدره عليه ومسحا مفعول مطلق لاخبر اى فطفق يمسح مسحا ورد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما سيأتي في باب ان وفي قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تغير لقول الناظم لكان كاد وعسى لكن ندر غير فصيح لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه

الافعال ان تكون فعلية لتدل على الحدث وشذ مجئ الجملة الاسمية خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق وانما قرب جملة اسمية خبر جعل وصله بقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد وبروى ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب فحذا جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته او جمع كور بفتحها وهي الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصلها اعيا ورغب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل مرتعها قريب منها قال ابن مالكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير وانما اختلف فقيل انه على حذ الجازة الاخفش ظننت زيدا قائم وقيل الاصل جعلته اى جعلت القلوص الامر الشان كما قالوا ان بك زيدا خوذا انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل على الجملة ثلثة امور احدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي هذه الافعال كخوو فاكادوا يفعلون وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليستحق ذلك واما قوله وهو ابو حية النميري وقد جعلت اذا ما مت يثقلني ثوبي فاحض لحض الشارب الممل وقوله وهو ذو الرمة واسفيه حتى كاد مما به تكلمني احجاره وملاعبه عوذي في البيت الاول واحجاره في البيت الثاني بدل لان من اسمى جعل في الاول وكاد في الثاني بدل اشتمال لان فاعلان بيثقلني وتكلمني بدل فاعلهما مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكاد احجاره تكلمني فعدا الضمير على البدل دون المبدل عنه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار عما لباد اعتنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود على اسمى جعل وكاد وقد تقدم ان ذلك شرط في البيت الاول تاويلان اخران ذكرهما الموضح في الحواشي في البيت الثاني ستة تاويل اخر ذكره الخضراوي ترك الجميع خوف الاطالة ويجوز في خبر عسى خاصة ان ترفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل وما ذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد بروى بنصب جهده على المفعولية ببلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وهذا رد على ابي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد بن ابي سفيان الخو معاوية كان امره بالعراق بنيابة عن معاوية والامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا لبدل على الحال او الاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس فجعل الرجال الذين تعاجز بالخيل رسل سولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم ار من يحسن بقريره وجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول موخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فاتضح وانتهى وهذا رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل وفعليته مقدرة باذا قال الموضح في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعليته فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما مت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التقدير باذا وانما جعل شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهم انتهى والامر الثالث ان يكون المضارع مقرونا بان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال على الترجي حريا واخلولق لانا لفعل المرجى وقوعه قد يراجى حصوله فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال كحري زيد ان يقوم واخلولق السماء ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب بانه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حري ذا قيام زيد لا بان واخلولق ذا سماء الامطار حري زيد صاحب ان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا منها اى من ان وجوبا ان كان دالا على الشروع كخوطفقا يجفقا لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك بناء على الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك الاقتران بها اى بان لان عسى من افعال الترجي وكاد من افعال المقاربة وكلاهما يدل على الشروع في الفعل والاقتران بان حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجرد من ان خاص بالشعر واما اوشك فانما يغلب فيها الاقتران حتى جعلت للترجي خلفا لبعضهم والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته وابن الصائغ ولا بد وان ابى الوبيع ان يجعل اوشك من قسم عسى الذي هو للرجا قال ابن الصائغ والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشلوبين واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كاقتران الغالب في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصبغي اذ قال لم يستعمل ماض لاوشك والمعنى ان من جمع الناس الخرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب الموجود لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه والتجرد من ان قليل كقوله وهو هدبة بن خشرم العذري يرثي عيسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وزائر فرحب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا للبيهقي الرواية بفتح الشاء على الخطاب وفرحب بالجيم كشفلغم وهو مبتدا تقدم خبره

باب أفعال المقاربة

بالفاء جملة والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي نتيجة القواعد لابن الناظم يكون تامة ووزاءه متعلق بها ويجوز ان يكون وزائه في الاصل صفة لفرج ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض الكتاب ان يكون خبرا لا من يكون وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بكان لا على التمام ولا على النقصان ذلك يخلي ويكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبرها ان يرفع الضمير السببي وقوله وهو امية بن الصلت الثقفي هو شك من فرزدق منيته في بعض غزاته بوافقها بوافقها بالفاء والقاف من الموافقة خبر هو شك وهو مجرور من ان ومن يرمي بمعنى هرب اسم هو شك والمنية الموت والغزاة بكسر الغين المعجمة وتشديد الزاء المهملة جمع غزوة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب هو شك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس ويكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما بدلان على مقاربة الفعل ومداومته وذلك يغني عن الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا وقيل اقترانه بان نظرا الى اصلها من الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كتجنبة النبوعي وقيل لجبل من حلى كرب القلب من جواه يذوب حتى قال الواشم هند عضوب فند وبخبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجواشة الوجد او شاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وعضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب وفيه محل من شدة وجد وشوق حين قال الواشون محبوبتك هند عضوب عليك ومن القليل قوله هي في مبتدأ كادت النفس ان تفيض عليه اذ عدا حشو نظيره بيد وفاذ تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فاء وثنايا مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومثاله على لغة قيس قاله ابو زيد وابو عبيد يقال فاظ الميت يفيظ فيضا اذا قضى قاله ابو الفرج ابن سهل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود على ما عائدا الينه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والزبلة بفتح الزاي وسكون الباء المثناة تحت وبالطاء المهملة المزابل اذا كانت شقة واحدة والبرد بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بها الكفن وبروى فند وهي بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو زيد الا تسلبي سقاها ذوي الاحلام بسجلا على الضمائر وقد كرب بنا عنا فيها ان نقطعا فان نقطع خبر كرب وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد واصل نقطع تنقطع بنا بان حذفت احدى التاءين وسقى بمعنى دعا لهما الفا المتصلة به وهي عائدة على الغزو المذكور في قوله قبله مدحت غزوا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والاحلام بالحا المهملة العقول والظاهر بالمثالثة الغطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وفي نسخة وهو مردود بالتسامح والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران هو كرب واخلولق والباقي الاشادة بقولك النظم وكعسى حري ولكن جعلا خبرها حتما بان مضمرا والرفع اخلولق ان مثل حري وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقولك النظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى واوشك وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكونه بدون ان بعد عسى ندر وثانيا بقوله وبعد اوشك اشفاه ندرا وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد ذي الاصح كربا **فصل** وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وغيرها واوشك من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف اكهف وبضمها اكهف حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن مالك في منهية الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على الهائيا بقول الغين لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا وسهلة الى مجيء الباء للتخفيف انتهى واوشك لقوله يوشك الفتى منيته اذا شد سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من مضارعها حتى ان الاصمعي ابى ان يقول من مضارعها الا يوشك وانكر على من قاله بما تقدم ولقلته لم يمثل اكثر النحويين لها الا بالمضارع وحكى ابو الحسن الاخفش لطفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب ولطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وحكى الكسائي ان البعير يجرم حتى يجعل بالرفع اذا شرب الماء مجرورة وفيه شذوذ ووقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل ريحه ولا كرب بكرب كضرب يضرب قاله ابن فلاح في منهية الالباب وعسى يعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال في عسى وعنى بمعنى واحد ويكون مما اعتقبت الواو والياء على الام قاله الموضح في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا مضارعا لاوشكا وكادا لا غير واستعمل اسم فاعل لثلثة وهي كاد قاله الناظم في شرح الكافية واستدل عليه قول كثير عزة عبد الرحمن بالباء الموحدة والتكبير اموت اسى يوم الرجام واني بقربها لرهن بالذي انا كابده وكاد في ضرورة الباء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاتي بالقصر الحزن والرجا بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع وبقربها مفعول مطلق ومعنى مرهون خبر ان وكرب قاله الجماعة واستدل عليه قول عبد قيس بن خفاف البرجمي انا لكارب قوم فاذا دعيت الى المكارم فاعجل نكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف واوشك وعليه اقتصر الناظم فقال وزاد وهو شكا كقوله وهو كثير عزة عبد الرحمن فانك موشك

فى افعال المقاربة

ان لا تراها وبعد ودون غاضرة العوادى فوشك اسم فاعل من اوشك وبعد ومضارع هذا اذا جاوز وغاضرة بعين ثم ضاد معجمة بن جارية ام البنين بنت عبد العزيز والعوادى بالعين المهملة عوادى الدهر والصواب انا الذى فى البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفاعل عزيز جاء على الفعل لان فعله كابد قياس اسم الفاعل الجارى على مكابد لا كابد ولهذا جزم يعقوب بن السكيت فى شرح ديوان كثير عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم الخ افقال فى شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما انتقد الناظم وقد كنت امتدحته على مخالفته وذكرت ذلك فى توضيح الخلاصة ثم اتضح لى ان الحق معه ثم رأيت الصواب ان كارب فى البيت الثانى اسم فاعل كرب الثلاثة نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب ولهذا جزم الجوهرى واصله كارب يومه برفع يوم اى مقرب يومه وفاته وفى كرب استعمالا ناقصة وفاته والثلاثة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل ذات قرب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت الهند اذا صيفته على الهند واستعمل مصدره كاذبين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفق يفعل بالكسر طفوقا كقعود اعن قال طفق بالفتح فان قياسه الفعول وطفقا بفتحتين كبرجا عن قال طفق بالكسر فان قياسه الفعل بفتحتين وقالوا كاد يكاد كقال يقول ومكاد المكفا لا ومكادة كفالة وكيد بقلب الواو ياء وفى حواشى سنن ابى داود للمنذرى حكاية ابى الهيثم مصدر اوشك قاله الموضح فى الحواشى **فصل** تخص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اتصالها بان تفعل حالكون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فيكون ناقصة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق واوشك تعد بان يفعل عن ثان فقد يحوى عسى ان تكرها فوان تشأ وهو خير لكم وعسى ان يحبوا شيأ وهو شر لكم وبنى على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على اجدهن اسم هو المسند اليه الفعل فى المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها حالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون مسندة الى ان والفعل ومستغنى بها عن الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم عليها فتكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل فى موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بنى تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجرد عسى اوار فع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين فى حال التانيث والتثنية والجمع للمذكر والمؤنث فتقول على تقدير الاضمار فى عسى هند عسى ان تفلح هند مبتدا وعسى وفعلها ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح فى موضع نصب خبر عسى وعسى ومعمولاها فى موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان حسبا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى وفعلها ناقص والالف المضمرة بعدها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك وتقول على تقدير الخلو من الضمير فى عسى هند عسى ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير فى الامثلة الجميع وهى تامة وان والفعل بعدها فى موضع رفع على الفاعلية بها وهى وفروعها فى موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها والخلو من الضمير هو الافصح وبه جا التنزيل قال الله تعالى الا نجعل قوم من قومه عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا اساءة من عسى ان يكن خيرا منهن والفرع الثانى انه اذا والى احدهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو المسند اليه فى المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز لوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه فى المعنى وعلى هذا يكون مبتدا لمؤخر الاعرف وجاز ايضا وجهان اخران احدهما انه يجوز فى ذلك الفعل المقرون بان ان يقدر خاليا من الضمير العائد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر ويكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر وتكون تامة والثانى انه يجوز ان يقدر ذلك الفعل متحملا الضمير ذلك الاسم المتاخر فيكون الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل فى موضع نصب على الخبرية بعسى مقدما على اسمها فيكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثانى لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافى وابو على الفارسى ويظهر اثر الاحتمالين ايضا فى حال التانيث والتثنية والجمع للمذكر والمؤنث فتقول على وجه الاضمار فى الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما فى موضع نصب خبر عسى مقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن هوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها وعسى ان تطلع الشمس ايا التانيث لاعبرة بالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجئ فى باب الفاعل وتقول على الوجه الاخر وهو عدم الاضمار فى الفعل عسى ان يقوم اخوك وعسى ان يقوموا اخوتك وعسى ان يقمن هوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر فى هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر ففى الامثلة الثلثة الاول توحد يقوم لانه مسند الى ظاهر وسبق ان الافصح توحيده وفى المثال الاخير تؤنث تطلع وتذكره لانه اسند الى ظاهر مجازى التانيث وسبق انه يجوز تانيثه وتذكيره لا يقال اذا تاخر المسند اليه فى المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتاتى فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وقد سبق ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره **مسئلة** يجوز كسر سين عسى فى لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجى خلافا لابى عبيدة فى منعه الكسر وليس ذلك الجواز بعدم

باب الحروف التي تشبه الفعل

سواء اسندت الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازة الكسر مطلقا فيجر عسى زيد بكسر السين كرضي زيد بل يتعين بان يسند الى مضمر يعود معه اخر الفعل فيشملهما اذا كان مسندا الى التاء او النون او نا نحو عسيت بالحركات الثلث بالتاء عسيتما وعسيتم وعسين وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع بهما قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال فهل عسيتم ان تولتم فرارا انا فتح بالكسر لمناسبة الياء وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو عدم اختلاف مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والاول اشار الناظم بقوله والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت واشفا الفتح ركن

هذا باب الحرف الثمانية

عبر بالاحرف نظرا الى هذا العدد للقلة وبالثمانية لاحتمال ان المفتوحة وعنى ولا التبرئة وعبر بسبعة بالحروف الخمسة لان ان المفتوحة مع المكسورة عند الداخلة على المبتدا والخبر نصب المبتدا اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتدا والتصدير وينفي اسمها وترفع جزءه على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا وبهي جزءها فلو كان المبتدا محذوفا نحو الحمد لله الحمد رفع الحمد على انه خبر مبتدا محذوف او واجب الابتدا كاي او واجب التصدير غير ضمير الشان نحو كاين وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وان زيدا فاضربه رفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا احكى من قولهم ازيدا ان الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر ولنا هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو المبتدا ولكل من الفريقين حجج مبينة في البصريين ان هذه الاحرف شبهت بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدا والخبر والاستغناء بها ضمن عملها مع كونها ليكون المبتدا والخبر معها كمفعول قدم وفاعل اخر بينهما على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يسمع زيد قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز ان يليها ويبتنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسيأتي فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وانا المفتوحة وهما للتوكيد للنسبة بين الخبرين ونفي الشك عنهما ونفي الانكار لهما بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما للمجرد توكيد النسبة وان كان متردد فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لهما فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب لعنفهما الاول والحرف الثالث لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد فالله جماعة منهم صاحب البسيط فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيتوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيتوهم انه لين بكريم فتقول لكنه كريم وللكونها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا ساكن او ضده نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرو او ضده او مثلا له نحو ما قام زيد لكن عمرو ما قائم فالاول والثاني جائزان بالاتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان والثاني نحو لو جاءني زيد اكرمته فهذا يدل على امتناع المجيء لان لو اذا دخلت على مثبت نفته واذا اردت توكيده قلت لكنه لم يجئ فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي جائزة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة فيهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بشد نيد النون وهو للتشبيه المؤكد بتاء الكاف فغت للتشبيه نحو كان زيدا اسد حاربنا الجزء فيه ارفع من الاسم او لخفض منه فهي تشبيه موكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتوكيد والاصل ان يبدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة وهذا الاعلوا الكاف شيء وقيل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكانت تلازمه للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان ارضها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس لها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيها اذا كان خبرها فعلا وظرفا او صفة من صفتها نحو كان زيدا قعدا ونقعدا وفي الدار او عندك او قاعدا خلافا لابن السيد ولا للقرب نحو كانك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسن الاضتاي ولا للنفي نحو كانك ذا لا عليها انشدا ذا لا عليها خلافا للفارسي والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب عائد فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة والثاني نحو قول منقطع الرجاء من مال ليت لي به مالا فاج منه فان حصول المال ممكن لكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجيء فان غدا واجب المجيء والحاصل ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالرجي في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ولا اشفاق في الشيء الممكن نحو لعلك باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تفعل ها خيره على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فوقع المحبوب سببا ترجيا وتوقع المكروه سببا اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فحقيقته اوافك قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذفه قال الاخفش والكسائي وتبعهما

في المشبهات بالفعل

لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش بقول الرجل لصاحبه ارفع عمامك لعلنا نتعدّى واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اى لنتعدّى ولتاخذ انتهى
منه اى من التعليل لعله يتذكر اى ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرف للمخاطبين اى اذهبا على رجائكما انتهى قال
الكوفيون وتابعهم لعل للاستفهام قال في المغني وهذا علق بها الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وقابلك لعله يزكى
انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري الله يحدث بعد ذلك امرا وقابلك لعله يزكى والمعنى لا تدري جواب الله يحدث وقابلك جواب يزكى
قاله قريبا الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لا يشبههما البصريون وعقيل بالتصغير يخبر جر اسمها وكسر لامها الاخيرة وحذف لامها الاولى في
وانبا لها قال شاعرهم لعل اللهو اردفنا قريب وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب خالف لذلك في
المغني فقال اما نصبه اعلم ان مجرد لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق
بعامل وهو قوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى والحرف السابع عسى في لغة بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق فتحمل في العمل عليها
كما حملت لعل على عسى في ارتفال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط اسمها ان يكون ضمير الغائب او متكلم او
مخاطب كقوله وهو صخر بن العود الحصري وكان يرجى محبوبته يهبها مرض ليكون وسيلة الى عيادتها أيأتها فقلت عساها نار كامن و
عليها انسكب فابى نحوها فاغوثها فالها المصلة يعني اسمها ونار كامن خبره وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سبى امرأة من الخوارج
فقيل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبت هي عليه واضلته عن مذهب اهل السنة وفي نفس تناز عني اذا ما اقول لها لعلي او عساني انتهى المتكلم اسم
عسى وجمله محذوف وقول اخر ابت علك او عساكا فالكاف اسمها وخبره محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل يعني هو اسمها وهو في موضع
نصب وما بعد خبرها هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير خبر عسى مقدما وما بعدها مؤخرا ورد قولهما بانه يرجح احدهما
الاتيان به الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ جدا والثاني ان من قال عساها فقط اقتصر على فعل ومضيه دون مرفوعه لا يظهر
لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى التي بمعنى لعل حرف وهو نظير ان ما الا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في
موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ورده فقلت عساها نار كامن برفع نار وهو اى عسى حينئذ
الجامدة ان نصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للبصريين ونقله اى نقل الشيء القول الخرقي عن عمر
سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى العلم لا وحلافا لابن السراج وغلبة في اطلاق القول بحرفيته والحاصل
عسى ثلثة اقوال فعل مطلقا وحرف مطلقا والمفصل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها
فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدلوا لحبا وان راسي قد عساه الشيب فزدتام القائم اى قد اشتد والحرف الثامن لا النافية للجنس
وشبهها في باب معقود لها بعد هذا وهذه الاحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن ظرفا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا لقد
تقرر هذا لا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما اريد به من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم
اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا تصرفت فيشيء لم تكن عليه بوجه اخر الدهر تقبل الا ان كان الحرف العامل عمل عسى ولا لان
شرط عملها اتصال اسمائها واما ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو ان لدينا انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها
مؤخر والمجرور نحو ان في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو عند هند عندها وان في الدار قائلها
واغتفر التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من يجوز
الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعدله اشار الناظم بقوله وزاع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا
غير البدي ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا **فصل** تغاير ان
المكسورة وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معمولها وتغاير ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب
ذلك واليها اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذا اكسر ويجوز ان بالتثنية اى ويجوز ان المفتوحة والمكسورة
ان صح الاعتبار ان وما تسد المصدر مسدها ومسد معمولها وعدم فالاول هو تغاير ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان
يسد المصدر مسدها ومسد معمولها وهي ان تقع في الابتداء حقيقة نحو انا انزلناه او لوفحو اصابت بتبدا الاخبرة ان المفتوحة في تاويل
مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار او حكما ومرى من الابتدائية الحكمية الا ان وليتا الله لان الواقعة
بعد الا الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكما او وقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او لاذا نحو لجلست اذان زيدا جالس لان حيث و
اذا لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان بعد حيث على اضافتها الى المفرد اذا لية لموصول اسمي وخرجت بنحو ايتنا من لكنوز ما ان مفاتحه لتنوء موصول
اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير الحر يجب ان تكون جملة بخلاف الواقعة في نحو لصلة نحو جاء الذي

تتمّة في انّ واخواتها

عندك انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معمولها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو جاءني
الذي ابوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين فاطلاقه هذا محمول على تقييده بعده وتخلّف قولهم لا افعله ما
ان حرا مكانه نفتح ان لو وقوعها في حشو الصلة تقديرا اذ التقدير ما ثبت لك اي ما ثبت ان حرا مكانه فليست في التقدير ما لتبه للموصول
لانها فاعل بفعل محذوف والجملة بمعلينه صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حرا مكانه وحرا بكسر الحاء المهملة وبالراء
جبل على ثلثة اميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضي يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير
بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا لقسم لم يذكر فعله او ذكر وجاءت اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه
والثاني نحو اقسمت ان زيدا لقائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول
لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا
قائم فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن او تقع حالا مقرونة بالواو او لا فالاول نحو كما
اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعمولها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه
فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام وانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا
نحو ما يعجبني منه الا انه يقرأ القرآن اشهى او يقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر
وهي لا توصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندك انه فاضل او تكون
بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل معلق عن عمله فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء الصادرة للكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه
اللام وان كانت متاخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل حرف تاكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما
فتحت في نحو علمت ان زيدا لفقير لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وشبهها لانها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة
او تقع خبرا عن اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتاويل وذلك ممتنع مع ان او منسوخ
ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعمولها خبر ان
الذين امنوا وما عطف عليه فهي اسماء ذوات قبل وتجي عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق
نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل
ان عمرا جاهل فانها في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان في ذلك كله ابتدائية فهي داخلة في قوله اولا ان تقع في الابتداء واقتصر الناظم
على ستة مواضع فقال فاكسر في الابتدا او في بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة او حكيت بالقول او حلت محل حال وكسروا من بعد فعل علقا
باللام والثلاثة وهو تعين ان المفتوحة في ثمانية مواضع يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معمولها وهي ان تقع فاعله نحو اولم
يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او تقع مفعوله غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر
كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع اي استماع نفر او تقع مبتدأ في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن اياته انك ترى
الارض اي رؤيتك الارض من اياته هذا هو مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف
على شيء ومنه ومن اياته انك ترى الارض نهى والثاني نحو كان عندي انك فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتداء وقوله هنا ان
تقع مبتدأ اذا وقعت في الابتداء ان تكون داخلة في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدأ ان تكون مع معمولها في تاويل مصدر مرفوع على الابتداء
محتاج الى خبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل الخبر محذوف
والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من
المسبحين على الخلاف في ولو انهم صبروا قاله في المغني او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه اي على اسم المعنى خبرها اي خبر ان نحو
اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لانه خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد
وانما تعين المصدر مسدها ومسد معمولها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معمولها جملة
خبرها عن اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه وهو يعود على غيره فتبقى الجملة
بلا رابطة بخلاف قولي انه فاضل فيجب كسرها الا هنا وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ

في المغني والتقدير قولي هذا اللفظ لا عبرة اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى خبر ولا يصح فيها الفتح
المغني لان القول لا يخبر عنه بالفعل وبخلاف اعتقاد زيد انه خوفي كسرها انها لان خبرها وهو حق صالح على اعتقاد ولا مانع من وقوع
جملة ان ومعمولها خبرا عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كونا اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر
لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو ان يقع خبرا عن قول وخبرها صالح عليه نحو قولي انه حق لظهور انها
اذا كانت تكسر مع احدها لفقدها او الى او تقع مجردة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجردة
بالاضافة الى غير الظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما مصلة اي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حكمه
الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان ذلك كسرت كما تقدم في حيث اذا وقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما ان تكون معطوفة
على شيء من ذلك نحو واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم والى فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي
وتفضيلي مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين
كونها لكم وهذه الاماكن الثمانية يجب فتحان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسر وفتحها باعتبارين
مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فا الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعم من عمل منكم سوءا بجهالة الآية قرئ بكسر ان وفتحها
فالكسر على جعل ما بعد فا الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعمولها مبتدا خبره محذوف او خبر مبتدا محذوف
مغفرة فالغفران والرحمة اي حاصلا او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدا اولى لانه المعهود
الجملة الجزائية كما قال الله تعم وان مسه الشر فيؤوس لان الموضع لنا بي ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد المراد
بها الطعنة والبغتة يقول مجازيا كذا اذا هجم عليك نعمة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على
سبيل المفاجاة كقوله وكنت اري زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد واري بضم الهمزة بمعنى
اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على مضي الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة
مذكورة تتمتها والفتح على معنى الافراد اي فاذا العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدا احذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر
ذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وبالزاي وهي طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى
اظن بي سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذان بالذكر
لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع الكز الموضع الثالث ان تقع موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه
انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو تعليل افرادي و
قرأ الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستأنف بيانيا فهو في المغني جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه
قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان على انه تعليل مستأنف ومثله في جواز
الوجهين لبيك ان الحمد والنعمة لك بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف وهو ارجح لان الكلام حينئذ
جملتان لا جملة واحدة وتكثير المجامل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار ابي
الكناف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل تم ولا لام بعدها كقوله وهو رديته او تخلف بربك العلي اني ابو زيال الماضين بكسر ان وفتحها
فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره الزجاج والفتح عند الكسائي والبغداديين واوجبه ابو عبد الله الطوال تقديرا
على ان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تخلف باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا
جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لانها اذا الاصل في الجواب ان يكون مذكورا الا محذوفا ولو
اضمر الفعل لبقي فضل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو والله ان زيدا لقائم او
قائم وحلفت ان زيدا لقائم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم والهم
يفضلون في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم توجيه هذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين
ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل للقول شخص واحد نحو قولي اني
احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المفعول اي مقولي اني احمد
الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا
في المعنى على حد قوله تعد عونهم فيها سنجانك اللهم وتحيتهم فيها سلام قاله الموضح في شرح الشذور ولو اشفى القول الاول فتحت وجوبا نحو

في انه
في الاصل لغة

على ان الحمد لله لانها خبر غالبهم فمعنى غير قول والتقدير على حمد الله وهذا مبني على ان خصوص العلم في الحمد لا يخبر بالجار غير العالم الا اذا ادعى اختصاصه بخصوصية بقي ان يقال لا يكون اخص من الموضوع لانها للجواز انسان وانما يكون اعم منه كالانسان حيوان او مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كونها للعلم العائد على المبتدأ وبيد لك فارق عتاد زيد انه حق والجامع بينهما ان خبر ان فيهما يصدق على المبتدأ والخبر الا ان يقال باستغناء الضمائر العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق والاولى في القول الثاني ان يوجد القول الاول ولكن تختلف القائل بهما كثيرة وجوابهما فالاول نحو قولي في نومي ان القول بمعنى المقول مبتدأ وجملة اني مؤمن خبره وهي بنفسها في المعنى فلا يحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر عنه بالقول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني قولي ان زيدا يحمد الله فالكسر على ما تر قبله ولا يصلح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع الثالث ان يقع بعد واو ومسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرا نافع وابو بكر بالكسر في وانك لا تظمؤ اما على الاستيناف فتكون جملة مقطوعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى وهي ان لك ان لا تجوع وعليها فلا محل لها من الاعراب وقرا الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظمأ واخرج بقولنا صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا باخل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وبخل عمرو فيجب كسر ان الموضع الثالث ان يقع بعد حتى من حيث هي ويجب كسرها وفتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية بمنزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها وتختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيها مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جرها وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصبها والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك اما فتحها في فلدخول الجار عليها اما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول في القول الموضع الثالث من ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصارا بعد التركيب بمعنى احقا بقدم الهمزة على حقا على الصواب لاسقاطها كما قال الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب غلبها حقا في قوله حقا ان جيرتنا استقلوا فيئسنا وبتنا فريق بقدرى الحوف جامد صحابي في كقوله اي في حق هو اسانيد اخاكم وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلتها في قوله ومن اياته انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك ففي بمنزلتها في اولم يكفهم انا انزلنا واصل ذلك ان ذلك حقا عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر يدل اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده بوجهين الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على معنى ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل به وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد وردوه القراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشيء بقتضي اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء بمرجونه ما اجابه الفارسي عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان ما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن الخليل والفتح عند الفراء على ان لا جرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب معناها بعد التركيب لا بد ولا محالة ومن اوفى بعدها مقدرة اي لا بد من ان الله يعلم ولا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب من ان بعضهم ينزلها بمنزلة اليمين فيقول لا جرم لا يتنك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم على ذلك على قوله بعد اذا فجاءة او قسم لا لام بعد بوجهين بحي مع تلو فالجزا وذا بطرد في نحو خبر القول الى احمد **فصل** وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وتسمى لام المزحلقة بالقاف والفاء وبعضهم يقولون زحلوقة بالقاف واصل العائلة زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقائم ان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما لم ندع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها سيقت للفصل في التأكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه موجبا غير ناسخ وكونه مثبتا وكونه غير ماض وينتظم المفرد نحو ان ربي لسميع الدعاء والجملة المبدوءة بالمضارع نحو ان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يتعلقا بمحذوف نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك اما اذا قدرا متعلقين بمحذوف

في الحروف المشبهة

لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش كما يجيء والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت وليس نحن ضعيفا خلافا للمبرد ونجا فان نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر ونحو فان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر وشذ قوله وهو ابو خزام ابن غالب الحارث لهكلي واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء من وجهين لدخول اللام على الخبر المنفي وبقلة الفعل عن العمل حيث كثر ان وكان القياس ان لا تعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى انا لنسلم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من التساوي وكان حقه ان يقول للاستواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم الخبر سواء في الاصل بمعنى المساوات فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر فاض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدأ وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر ولم تدخل الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده ولا على الماضي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجازا الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل مما سلب الدلالة على الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء لان الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لائح واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقربه زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح بل لرأوه وتخطاب المبارد بي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء الى قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة ونون مكسورة واما نحو ان زيدا لقائم بدون قد ظاهرة ففي الغزة بضم الغين المعجمة الابن الدهان الرسعني والكوفيين اتفاقا على منعها ان قدرت اللام للابتداء لا للقسم والذي نحفظه نحن وهو المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين ومشى الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فحي تقدم فعل القلب فتح همزة ان كعلمت ان زيدا القائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسرات هي كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الابنباري النابي مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تمام الخبر وذلك بثلاثة شروط انهم تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لغلام ضارب وقد تدخل على الخبر الحال نادرة دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لزيد الجالس في الدار المعمول ولام الابتداء تطلب اضدادها امكن وبخلاف ان زيدا اكبا منطلق لان المعمول حال لم يسغ دخول اللام عليه وفصل الائمة على منعه وقضية قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرقا بين ولا بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرفا تهى والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيدا لطعامك ما كول وبخلاف ان زيدا عمرا واضرب لان الخبر غير صالح لان تلزم لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء من الكوفيين في هذه المسئلة الاخيرة وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع من غير اصل قال الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري خلاف في ان زيدا لطعامك قد اكل فان خطأ بامتناع دخول اللام على قد وبعد فالقول عندي قول الاخفش والفراء لدخول اللام على المعمول اجازة البصريين ان زيدا عمرا وضرب وزيدا اخله قريب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وانما يجيء المانع من تقديم العامل لا لتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه اللام معمول ان الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخرا عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم او مجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول الخبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا ومنعه في غيرهما في اول باب ان فقال لا يجوز ان تقول ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام الفضل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تاتية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخلت اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر قال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى وذلك نادر ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدأ والخبر وما اصله المبتدأ والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدأ فان اعرب مبتدأ وما

باب الخبر وأحكامه

بعد خبر وإن جملة خبران فلا يكون ضمير فصل لأن الضمير لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد إن المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين منوطين فالمتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر يصحب الخبر لام ابتدا نحو إني لوزر ولا يلي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا والثاني الاسم وإنما حمل قبله الخبر وإنما المنوط بها معمول الخبر وضمير الفصل وإليهما أشار بقوله ويصحب الواسط معمول الخبر والفصل **فصل** ونصلها الحرفية الزائدة لهذه الاحرف المقدمة الا عسى ولا فان ما لا تفصل بينها وبين إن وأن ولكن وكان وليت ولعل فتكفها عن العمل فيهما فدخلت غلبة من الجملة الاسمية وهيئتها للدخول على الجملة الفعلية قاله في المغني وحتى ما الكافة للعمل النصب المنطوق بفعل مهيئة فتلان وأن قل إنما يوحى إلي إنما إلهكم إله واحد فان في الأولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كأنما يساقون إلى الموت ومثال لعل قوله لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله ولكنما أسعى لمجد مؤثل بخلاف قوله قوالله ما فارقتكم قالين لكم ولكنما يقضي فسوف يكون فما اسم موصول لا زائدة في موضع على أنها اسم لكن ويقضي صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك وهو موجود في غالب النسخ إسقاط لفظة بخلاف ولكن بحيد والمعتمد إثباتها وإنما أهملت هذه الاحرف لزوال الاختصاص بالافعال فتبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن السيد في الربيع وظاهر الفرع بن غنيما لجاز إنما قام زيد ويجوز إعمالها استصحابا للاصل حتى يقبل بوجوبه ويجوز إهمالها حملا على أخواتها وقد روي بهما قوله وهو النابغة الذبياني قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد بروي برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس برد على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه إجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت هذا والتاء خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت ومثل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام سراع وارد الثمد وبعده يحسبوه فالفوه كما ذكرت تعاونت منهم فنقص ولم تزد فكملت فتاة فيها حمامها وسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي إذ هي رزقا إلى حمامة قيل وكانت تبصر من مسيرة ثلثة أيام وقصتها أنها كانت لها فتاة ثم سرحها بسرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام حمامتي ونصفه قديم الحمام متى فنظروا فاذا القطا قد وقع في شبكة صيادا بعده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلثة وثلثون قطا فاذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو سراع وارد الثمد بجعل أوله الاعجام والاعمال وبصفة الافراد وهو وارد الثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحسبان وهو العد وقد الاعمال في إنما نحو إنما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا وهد يمنع قياسا رد ذلك المسموع في البواقي فطلقا أي في بقية أخواتها الاربعة وهي أن المفتوحة وكان ولعل ولكن وقوفا مع السماع وذهب إلى ذلك سيبويه والاخفش وسيوع القياس على ما سمع في إنما مطلقا في بقية أخواتها الاربعة إذ لا فرق وذهب إلى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك وسيوع القياس في لعل فقط لانها أقرب إلى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع أن لعل ضمنت معنى ليت وذهب إلى ذلك الفراء وسيوع فيها أي في لعل وفي كان لمرتبتها من ليت لان الكلام معهما ناقص عن خبر وذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع وهذه أقوال أربعة وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل إعمالها وقد يبقى العمل **فصل** يعطف على اسم هذا الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر بعد كقوله وهو ورد بن أن الربيع الجود والخريفا يدا إلى العباس والصبوفا عطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا إلى العباس وعطف الصبوفا جمع صبف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو والدال المطر الغزير وبروى الجون بالنون بدل الدال والمراد بالسحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصبوف أمطارهن والمراد بأبي العباس السفاح أول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه أن يقول أن يدي أبي العباس الربيع والخريف والصبوف ويعطف بالرفع على محل اسم هذا الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل أن وأن ولكن مما لا يغير معنى الجملة نحو إن الله بريء من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء وقوله فريق ليجب أبوه واقعه فان لنا الام النجيبة والأب فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب وهذا معنى قول النظم وجاز رفع فاعلم مضموما على مضوب أن بعد أن تستكملا والخفض بالكن وأن وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود الخبر أي الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك

باب المبتدا والخبر

مجنون على ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بريء ولما الاب والمجيب والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل وهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء اي هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين في الاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه لا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف امرأة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا مانع عن العمل في محل رجل الحرف الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان ولكن والعامل اللفظي ابطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر وكون العامل انا وان ولكن عندهم قلت انما اشترطوا الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء واذا كان من العطف على الضمير فلان الخبر في جواب شاف ولم يشترط الكسائي وتلميذه الفراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر بمتكا بخوان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون تعطف الصابئون بالرفع على محل الذين امنوا قبل استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الاخر وقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي تعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضنا بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فميم وابن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم من باب امسى بالمدينة رحله فانى وقاربها الغريب تعطف قاربها بالرفع على محل انا المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقبا بقاف مفتوحة وباء مشناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابي زيد وضمير بها للمدينة وقوله وهو شبر بن خام بالخاء والزاي المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق تعطف انتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه والمنازل لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء ابو افوق على ان الله وملئكته يصلون استدرك ذلك بقوله ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفضا اعراب الاسم برفع الخبر ونصب خفضا على المفعولية لاشتراط الظرف مقدم من تاخير والاصل ولكن اشترطا الفراء خفضا اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفضا اعراب اخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بنا الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم فلا المقصور والمضاف للياء وغيرهما الذي نقل المؤلف انه يجوز ان كان الاسم مبنيا كما في بعض هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا الاية والبيان ويمتنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجوز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنع البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا بناء في ذلك على مذهب الكسائي والفراء لان الرافع في الخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدا الا انه مشكل اما على القول بالرافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان كما نقله الشلوبين عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر في مسئلتنا ترد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدا فما هو اسنده وقفا فيه وما متمسكا به من الادلة المتقدمة خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من ان خبران وخبر الصابئون محذوفا اي والصابئون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان الذين امنوا والذين هادوا وامن امن بالله واليوم الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعلى تقدير الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه يكون من امن خبر الصابئون وخبران محذوفا لدلالة خبر المبتدا عليه كقول خليلي هل طب فاني وانهما وان لم يتوخا بالهوى نفسان محذوف خبران لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فاني دنف اي مريض وانهما نفساء والتوجيه الاول اجود لانا نحذف من الثاني لدلالة الاول او الى من العكس قاله الموضح في شرح التسهيل وزوز ويتعين التوجيه الاول في نحو التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب في الاصل فاني لغريب وغيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدا الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله لام الحلبين لعجوز شهربه على احد الوجهين المتقدمين يتضح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير فاني لغريب وقيار لغريب فيتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول وفي قوله تعم ان الله وملئكته بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو وفي يصلون لانها للجماعة المشركة والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد ومثلها في قال ربي ارجعون فانها لتعظيم الواحد المخاطب على احد

الفعل والحرف والمشبهة بها

الوجهين فيتأتى التوجيه الاول انهم ويصير التقدير انا لله يصلون وملائكته يصلون فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف ومعنى ما عدا التوجيه الاول فان الصلوة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوف بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني ففي العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوف بمعنى الرحمة فلم يتطابقا انهم قلت اجاب عنه في المغني فقال الصواب عندك ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعم الرحمة والى الملئكة الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض اشيء وموضع الخلاف بحيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو زيد وعمرو في الدار ونحو هما بالاتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط القراء الشرط الثاني وهو كون العامل ان واخواتها ولكن ممتنعا نحو قوله وهو العجاج يا ليتني وانت يا ليمن في بلد ليس بها اليمن بعطف وانت بكسر التاء على محل انهم ليت وبجر يا المتكلم وليس انهم اسم ليت وخبرها بل انهم بمعنى موجودون وخرج بتشديد نون ليت الرأي النبا للمفعول على ان انت مبتدأ محذوف خبره وان الاصل وانت معي والجملة من المبتدأ والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم بالمتكلم والخبر قوله في بلد هذا تخريج ابن مالك وهو على ندوره وقلته اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن يرض على ذلك فقال في باب الحال وندر نحو معه مستقرا في هجر وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المجرعنه والمجر به انتهى وللنادر والقليل الابقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدأ وانت معطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد محذوفا انتهى

فصل تخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر المبتدأ ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها على قلة استضحابا للاصل والبه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم وبك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من المثقلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا الخلق هو فيخمله وتلزم لام الابتداء بعد ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهملا كان اللام فارقة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان نافية وان المعنى ما زيد الا قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر المنفي لا يدخل عليه لام الابتداء كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام بيتوق للاثبات والمدح كقوله وهو الطراح واسمه الحكم بن حكيم انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع واباة جمع اب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم وما للتميم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها مراعاة للحي والى ان الناظم اشار بقوله وربما استغني عنها ان بلد ما ناط زاده معتمدا وان والى ان المكسورة المخففة من المثقلة فعل فشرطه ان يكون ناسخا ودخلت على مبتدأ وخبر فخرج بدخولها على المبتدأ والخبر نحو علمت ان زيدا لقائم ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما ذام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا ان اكثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكادا الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منهما اي من المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كنت لمن القانتين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ فانها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الخبر لا يتعدد نحو لان يتعدد دخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لقائما معناه ان زيدا القائم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان المشددة شبهت بها لفظا ومعنى فقصد بعد تخفيفها ان يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيء هود البصريين دخولها على غير الناسخ وندر عندهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو الشخص المسمى بعانكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب تخاطب عمر بن حرموز قاتل الزبير بن العوام سلت بمثلك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان المخففة على قلت وهو فعل ماض غير ناسخ وسلت بفتح السين وهو افصح من ضمها اخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت ولا يقاس عليه اي على ان قلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش فانه اجاز ذلك كما قاله في المغني زاد هنا والكوفيين وهو بوهم انهم يجيزون تخفيف ان ويدخلون المخففة على نحو قام وقعد وذلك تخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويحملون ما ورد من ذلك على ان من نافية بمنزلة ما واللام الجابية بمنزلة الا فان في المغني في نحو

شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك

اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك بمعنى الا وان قبلها نافية اشهر وبما ورد في ذلك قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم الا قليلا لعلكم
الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يحلف بان جا الخاطبا فدخلت على الماضي غير الناسخ واندر مضمر كونه لا ماضيا ولا ناسخا
بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان ترينك لنفسك وان نفسينك لهنه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللا
بعد ان المخففة ثلث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول لخوان زيدا لقائم بالا لهما حيث لا فرقة والثاني
نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتدا قال به سيبويه والاخفش واكثر النحاة بين
وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما لين مبتدا ولا خبرا
في الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ظننت لمسلما واجب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وبانها لا تدخل الجزء
الاول والذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت لمسلما بمنزلة ان قبلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذي
كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل
والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لموقنا فان قلنا اللام للا
كما ان وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فمحل والى دخولها على الفعل فطلقا اشار بقوله والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلقه غالبا
بان ذي موصلا **فصل** وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا لتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة
للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا عند ابن مالك محذوفا الا ظاهرا سواء كان للشان ام لا لان المكسورة تثبت اعمالها
في الظاهر دون المفتوحة فقدروا اعمالها في المضمر لئلا يحط الاقوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا للشان واما قوله
هو النحس متى تجو اخت عمرو ذي الكلب يانك ربيع وعيث مريع وانك تكون هناك اليما لا مضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه
غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعا ربيع الشهور وربيع الارمنة فربيع الشهور
نيسان بعد صفر وربيع الارمنة ربيعا اولها ما باتي فيه النور والكماة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الارمنة والعيث الكلا
او المطر والمريع اما بفتح الميم ان جعلت العيث اسما للكلا اي خصيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وامرعه المطر والثمار
بكسر المثلثة الغيث خبرها تكون ويجب في خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا مذكر الا ما
فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او دعائي لم يحتج لفاصل من الفواصل الآتية اما مع الاسمية فلانها حينئذ بعدان باسم وخبر كما جيء
بعد المنفية العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعائي فشبيه بالجامد في عدم
التصرف قاله الناظم فالاسمية نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين والفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية
التي فعلها دعائي اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها او دبر نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من خفف ذكر الضدي في غير
السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا مع
ما حذف من ان وهو احد النونين والاتم اولا لئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل اكثر منه مع الاسم وما اشبهه عوض مع
الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو وقد علم ان قد صدقتنا او تنفيس نحو
علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لو فقط مثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن
نحو اليحسب ان لن نقدر عليه احد ومثال لو اليحسب ان لو يرجع احد ولو نحو ان لو استقاموا ان لو نشا اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما
مثبت واما منفي وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا فالفاصل قد وان كان مضارعا فالفاصل احرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا
فالفاصل لا فقط وان كان مضارعا فالفاصل لن او لم او لا واما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا
وبقد وتركه اي الفصل بواحد منها كقوله علموا ان يهولون فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل والقياس علموا ان سيهولون وسؤل بمعنى
مسئول كقوله نعم ولقد ونبئت سولك يا موسى ولم يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها
استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس ولو وقليلا
ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم نبه هو على انه غلط منه على انه كان الموضح وقع له النسخة التي فيها وربما فضلت بلو وقلما
عليها والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم هو غالب النسخ فانصره واكثر النحويين لم يذكروا الفصل بها بين ان المخففة والفعل بلو والى ذلك
اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو وهو مسامح لنص الموضح فلينظر فصل وتخفف ... بقي ايضا عما لها استصحابا للاصل لكن يجوز نسخ
اسمها واقرار خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا ... في منصوبها وقابتا ايضا روى كقوله وهو وربه

باب لا التي لنفي الجنس

كان وزيد بن ثابت خلف فوزيد بن وهما عربيان من الرقبة اسم كان وزيد اسم كبر الزاي والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وضعيف الصغاني انه مثنى بالفتح والوشا الخبل والخلب بضم الخاء المعجمة واللام قاله ابو اسحق وقال غيره الخلب البئر البعيدة القعر وقوله وهو باعث بالباء الموحدة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير البكري قاله النحاس وقال البيراني في هوارم ابن علبا وقال صاحب المفقد هو علبا بن ازدم البكري بذكر الهاء وبمدها وبوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم برفع ظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظبية وبرفع ظبية على انها اسم كان على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية وبرفع ظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها وعليهن بجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف وبالسين المهملة مع التشبيه المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان مقسم الوجه اي حسنه وتعطو الى تتناول وعدا بالي المضمنة معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل اورق اي صار ذا ورق وبهري ناظر السلم والنظرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه الواحدة سلمة واذا خفف الاسم وكان الحرف جملة اسمية لم يخرج لفاصل كما تقدم بعليلة في ان المخففة كقوله وجوه مشرقة اللون كان ثديها حقان وثدياه خفان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق اللون والمعنى على الاول رب وجه بلوح لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في الماضي المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا هول لنا اصطلاء الحرب نحذروها كان قد الما فصل بين كان والما بقد والهول الفزع يقال هالني الامر هولا اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء بالنار تدفئ بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والما ضي من الالمام وهو النزول يقال الم برأي نزل به وتخفف لكن فتحمل وجوبا على زوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولتباين لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز اعمالها قياسا على ان ولم يسمع عن العرب ما قام زيد لكن عمرو اقام بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل مع دواته لا نعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص

باب لا العاملة عمل إنّ

المشددة وهي التبرئة دون غيرها من حروف النفي وحق لا التبرئة ان تصدر على الا النافية كانه ما كانت لان كل من برأته فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها امكن من غيرها العموم بالتنصيص على النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقا انما عملت لا عمل ان لمشابهتها من ثلاثة اوجه احدها ان كلا منهما تدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا للتاكيد للنفي وان لتاكيد الاثبات الثالث ان لا يقتضه ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره الرابع ان كلا منهما لصدر الكلام ولكون لا محمولة على ان في العمل انحط درجتها عن ان في امور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان متفق في اعرابه انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها الجنس بابره وان يكون نفيه نصا وذلك اذا دخلت على نكرة وان يدل بها النفي العام وقد زيد من الاستغراقية لان من محل الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار اثبت بها نفي الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم تر من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار وهو تنابل عرك كل الجنس قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم وان لا يقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان تكون النكرة متصلة بها خلافا لابي علي فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا يتبنى وقد جاء في السعة لانها بنيت مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة ازيدت احداها الى الاولين الى اسمها وواحد الى خبرها وستة الى محل ذاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فمن سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا ترفع بالابتدا والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد فان كانت غير نافية لم تعمل في الاسما شيئا وشذ اعمال لا الزائدة في قوله وهو الفرزدق ولا يحجون عمرو بن هبيرة الفرد لو لم تكن عطفان لا ذنوب لها اذ اللام زيدت اخيرا لها عمرا فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لولا لو شرطها تمنع والفرض انه منفي بلم وامتناع النفي ابثات فدل على اثبات الذنوب لعطفان لا نفيها عنها واذا ثبت الذنوب امتنع اللوم

لا نحو

فية لا التا للخبيس

لا نحو اب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص
بخلاف لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة
على الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قائما فالنفي هنا للواحد
دون الجنس اذ المنفي عقبه بل رجلان فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص
بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال بعد بل رجلا والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو
الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد خاصة قلت بعقبه بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم يعقبه بشيء
بل لا يجوز ان تقول بعد بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها
لا تعمل شيئا وخفض الخافض النكرة لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء بالجر فيهما بخلاف
الجر وغير الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يرى انها حرف وا
بينهما زائدة ويعتذرون بذلك لانها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شيء بالنفي على
الاعمال والتركيب ووجهان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بلا وما ركب معها في موضع جر لانها اجريا
مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب التذكرة وقال في الخاطريات ان لا اضيفت شيئا ولا خبر لها لا اضافات فضلة نقله عن علي وافره و
ان كان الاسم مفردا او مضافا لما اهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها
عوضا من صاحبة ذي العموم ولان العرب جعلتها في جواب من سئل بالهمزة وام والسؤال بها لا بد فيه من العطف فكل الجواب نحو لا بد
في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها عول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع المعرفة في قولهم لا هوللان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا
زال لها لا ابت شانية من شانها شائي للضرورة في هذا البيت واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بلم يتكرر والمعنى وانما لم يتكرر في
ابت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصولة في موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف
وحتى بمعنى الى وزال مضارع زال منصوب باضمار بعد حتى وجوبا واسم زال مستتر فيه وجوبا وخبره شائي اخر البيت بنون من الشنء
وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمي لا نافية وانت مبتدا وشانية من المشية خبره ومن
شانها متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى اشاء الذي تشاءه حتى لا اذال شانيا للذي لا انت شانية من شانها الى امرأة
للتأنيث مغطوف لا تقولن بلا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة وتقولن بفتح النون وسكون الواو من الشوبل
والنوال وهو العطية مبتدا وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي وقال ابو حيان والذي ذهب اليه انه خبر لا
فاعلا ان تقولن ليس بوصف وقال الموضح لا ادري كيف تبالي ان يقول هذا مع قوله ان تقولن سؤل بلا ينبغي لك ولم ينزل كتاب بان الرفع
هنا بالابتداء لا الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل اي لا ينبغي للانسان
التهي فسقط بالتأنيث في المثال ومعنوي الضرورة في البيت احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على مفرقة والى
اعمال لا عمل ان اشار الناظم بقوله عمل ان اجعل للا في النكرة مفردة جائلة ومكررة **فصل** واذا كان اسمها مفردا اي غير مضافا
ولا شبيها به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم لا
شجر والثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فانحا وبني عليه اي على الفتح او على الكسر ان كان جمعا بالالف
وتاء مزيدتين كقوله وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا مقبل خلفا لابن عصفور ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذه
لذات للشيب بكسر التاء وفتحها روي بهما في لذات جمع لذة وهو اسم لا والشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا اربعة
اقوال احدها انه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان فتحته في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن قدره وهو قول الاكثرين وقال ابو
الفتح بن جني في الخصائص ما حاصله انه لا يجر فتحة بصري الا ابو عثمان المازني وعبارة الخصائص لم يجر اصحابنا الفتح الا شيئا قاسه ابو
عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى التاء في كالاولى لانه لا يتوهم ان تنوينه كنون مسلمين لا كنون زيد فلا ياتي في البناء جزم به ابن مالك
في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعا بن حروف التالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني
والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا
وقال بعض المعاصرين جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا من قال هي اعراب حذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني
والكوفيين كسر ومن قال بناء كخمسة عشر فتح وبني على الثاني ان كان مثنى او مجموعا على حده اي حد المثنى وصار بفتحه في القرابة بالحرف منه

انتهى وان لا لنفي الجنس نصا ولا يعمل الا في نكرة فلا يرد نحو لا زيد في الدار ولا عمرو

بيان لا النافية للجنس

وسلامة واحده واختاسرينون زائدة تحذف للاضافة كقوله تعز فلا الفين بالعيش منعما ولكن لو زاد المنون تتابع والفين بكسر الخمزة تثنية الف اسم لامبنى على الياء ومنعا بالبناء للمفعول خبرها وتعزا مر من التعزية وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت وورد بالذين يرد ونر وهو جمع وارد وقوله بحشر الناس لابنين ولا ابا الا وقد عنهم شؤون فبنين بكسر المنون الاولى جمع ابن اسم مبنى على الياء ولا ابا جمع اب عطف على ما قبله والاحرف ايجاب وقد عنهم بفتح العين المهملة والنون وسكون الناء المثناة فوق بمعنى اهمهم وشؤون جمع شأن وهو الخطب فاعل عنهم والجملة فى موضع رفع خبر لا ولا بضر افترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز افترانه بالواو كقوله الحماسى فامشى وهو عريان وقوله ما احد الا وله نفس امارة فليست ما الا خلافا للعينى لان واو الحال لا تدخل على الماضى الا اذا قارنه الموضح فى باب الحال وذهب الجرجانى الى ان المثنى والمجموع على حده فى باب لا معربان بناء على التثنية والجمع عارضا التضمن او التركيب فى علة البناء ولو صح ذلك للزم الاعراب فى بازيدان وبازيدون ولا قائل به وعلى القول بالبناء فى اسم لا المفرد اختلف فى علته قيل وعلة البناء فيه تضمن معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها فى قوله فقام يرودنى الناس عنها بسيفه وقال الا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير واعترضه ابن الضايع بان المتضمن معنى من انما هو لا نفيها لا الاسم بعدها وقيل علة البناء تركب الاسم مع الحرف كما فى تركب الاسمين من خمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فانها لو لا فيها رجلا ولا امراة وقد جاء تركب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله اثورما اصيد كم ام ثورين ودليل التركيب فى البناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وما كم فعلى التوسع بالظرف والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فيعربان نصبا فالمضاف نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا علما مفقود واما لا ابا لك فاللام زائدة لتاكيد معنى الاضافة وهى بعند اما وجه الاعتداد فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة واللام مزيلة لصورة الاضافة واما وجه عدم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا ابا لى بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم والمراد بشبهه اى شبه المضاف ما اتصل به شئ من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا فيها غلمة محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا فى الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وصلة الاول فاعل فيها لانه صفة مشبهة وجبلا فى الثانى مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد فى الثالث متعلق بخبر لانه اسم تفضيل وما ذكر من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه فى ذلك مجرى المضاف كما اجرى مجراه فى الاعراب وغلبة يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت قاله فى المغنى **فصل** ولك فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما اى فتح ما بعد لا الاولى والثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما فى قراءة ابن كثير وابى عمرو بن العلاء والثانى رفعهما اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة فى قراءة الباقين من السبعة وقوله وهو عبد الراعى ابن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لى فى هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرات منى وقلت صريحا لا ناقة لى ولا جمل وهو مثل ضربه لبراتها منه والثالث فتح الاول ورفع الثانى كقوله هذا الهم كل الهم لا هم لى ان كان ذاك ولا اب واختلف قائله فنسبه سيبويه الى رجل من بنى مازن والمبرد الى رجل من بنى عبد مناف ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابى الى رجل من بنى عبد مناة ونسبه الجاحظ الى ابن الاحمر ونسبة الاصفهانى الى ضمرة بن ضمرة والصحيح فتح الصاد الذال وبعينه توكيد له والباء زائدة كقوله وهو جرير يهجو نميرا بن عامر بن صعصعة بن معوية بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس باى بلاء بنمير بن عامر وانت ذنا بى لا بدين ولا صد باى متعلق بمحذوف التقدير باى بلاء تفتخرون وذنا بى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة اى اتباع وجملة لا بدين ولا صد تفسير للذنابى والمعنى لستم برؤس بل اتباع لا بدين لكم ولا صد الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثانى كقوله وهو امية بن الصلت فى احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاها ابدا مقيم واللغو الباطل والتاثيم من اثمه اذا قال له اثمت فاها لفظوا والمعنى ليس فى الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما لفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التاييد الخامس فتح الاول ونصب الثانى كقوله وهو انيف بن العباس السلمى جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا ذنب لى يوم ولا خلة اسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه الخمسة الجارية فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة والثانى اجعلا مرفوعا او منصوبا ومركبا وان رفعت او لا انتصبا والكل بنها توجبه بخصه اما فتحها فوجهان ان تجعل لا بنها مركبة مع اسمها كما لو انفردت على مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدها خبرها معا اى لا حول ولا قوة لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل فى الخبر فهنا فى موضع رفع فلا قوة مبتداء معطوف على مبتداء والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد عمرو قائمان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر كما عملت فيه لا الناصبة لاسمها فيجوز ايضا ان يقدر

لرفعه وكيفية عملها في جملة الا التي للجنس عملها

لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بالاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متمانعتان ان يجوز ان تعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ان يقدر عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله واما رفعهما فوجهه ان تجعل الاولى ملغاة لتكررها وما بعدها مرفوع بالابتدا او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاولى لانه بين ان قدرته لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم حذف احد جزئي الجملة الواحدة مرفوعا منصوبا والثاني تواردا عاملين على معمول واحد قاله في المغني في مسئلة لا رجل ولا امرأة بالرفع فيهما واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى غير عاملة عملا ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا مع اسمها عند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتدا في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عملا ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى غير عاملة عملا ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب بها وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف فالبناء مع التنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة كقوله من ندمانيّ المغرد المعربد وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوما وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم بعدها منصوب بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما ركب مع لا وبنيا معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبرها بعد الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبرها بعد الثانية مرفوع بالاولى لان لا الثانية لا اسم لها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على انها عملت ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على انها عملت عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الخباز في شرح الجمل الى مائة واحد وثلثين وجهها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاولى والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكرها كقوله وهو رجل من بني عبد مناف يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا يروى وابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل لا امرأة فحذف لا وبقي البناء لحالة على نية لا كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تكرر لا احكما بما له للمغني ذي الفضل انتهى **فصل** اذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متعلق بوصف متصل بها مفرد جاز في الوصف المفرد فتحة على انه ركب معها اي مع النكرة قبل مجيء الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا مثل لا خمسة عشر عندنا وفي علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من وقيل انه اجرى على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل فتحة فتحة الاعراب وحذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لا هنا في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها وجاز رفعه لمحلها مع لا هنا في محل رفع بالابتدا لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد نحكوا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المفرد من بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعد صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ضاحك فيها هذا من امثلة الخليل يجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ولا رجل ظريفا بالنصب ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون ويستوي فيها الفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنصوب بمشتق ومنه لا تامرا بارد اعندنا فيجوز في تامرا الفتح على انه مركب مع لا الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الانصاري في شرح المفصل كون تامرا الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي والبدل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه لما وصف بها اصالة مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصفت برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطا لان ما

في عمل النائب الجنس وحكامها

الثاني لما وصف وقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا
لغة لما الاول وما الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على المبدل وهو ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا بتوهم
للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعم فيها بفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واغرضه الموضح في الحواشي وانما جيء بالجامد توهم
للحال ليجري على ممنوعات اذ كان ذلك حوالي المشتقات وهنا لو لم يذكر النابع لجرى قولك باردا نعتا على ما الاول فما فائدة هذه
التوطئة انتهى فان فقد الافراد في النعت نحو لا رجل فيها فعله عندنا او فقد الافراد في المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا
او فقد الاتصال ما ان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف او لا ما عندنا ما باردا امتنع الفتح فيهن لانه
يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محل ان
كان مبنيا قال ابن خروف والحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لان الموضع للابتدا انتهى والى هذه المسئلة اشار الناظم
بقوله ومفردا نعتا المبنى يلي فارفع وانصبن او ارفع تعدل وغيرها يلي وغير المفرد لا بين وانصبه او الرفع اقصد كما تقدم
في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف
بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف ان لم تكرر لا احكما بما له للنعت ذي الفصل انمى وضمير الموضح اعد من جهة التفسير
الذي لقوله وكما في البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامرأة فيها بنصب امرة ورفعها والبدل الصالح
لعمل لا نحو لا احد رجلا وامرأة فيها بنصب رجل وامرة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي
البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فاذا لم يصلح البدل له اي لعمل لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها
وممتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة نحو لا احد ذيد عمرو فيها فرزيد وعمرو بدل بعض من احد وكذا يجب الرفع
مع تكرار لا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها زيد لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال ابو حيان ومن قال ربشاة و
سلخها قال لا غلام ولا ابعبل ولا رجل عندنا ولا اخاه قاله صاحب البسيط ووجههم بعضهم في النوادر فما لا يعتفرون في الاول
وسكت الموضح عن اعرابه والتوكيد المعنوي بناء على انها لا يتبعان نكرة وشبه الخلاف فيها **فصل** واذا دخلت همزة الاستفهام على
النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو ألا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن ركب
نحو ألا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو ألا رجوع والا احبابا لا وجه الخمسة ثم ناره تكون الحرفان باقيين على معنييهما ثم الاستفهام
والنفي اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو فيس الملوح على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الابي والذي لاقاه امثالي والمعنى
شعري اذا لاقيت ما لاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها تجلد وشبت وكني عن الموت بما ذكر تسلية لها وارخاء
الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقيا الحرفين على معنييهما قليلا حتى توهم ابو علي الشلوبين انه غير واقع في كلام العرب ورد على
الجزولي اجازته اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل فلا قاصرا بعيره القماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والغير بفتح الغين المهملة
الحمار والشلوبين لفظ ايجمي ينطق بالجيم الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والهاء والامر مضموم وقد يفتح قاله الدماميني وناره زيادة
بها اي بالهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله الا ارعوا لمن ولت شبيبته وانت بمشيب بعده هرم فالاحرف توبيخ وارعوا مضارع ارعوى اي
انكف عن شيء يشتمل كثيرا في مرادا ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في
المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قويته مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من
كلام الاطباء واذنت اعلمت والمشيب والشيب واحد قال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر
والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة
وحدها لا مجموع الاداتين المفاد بلا باق على حاله ففي اثبت عدم الارعواء ثابت والتوبيخ تسلط على ذلك فرح فهما حرفان كل منهما بقيد
ما اختص به واجاب الشمني بان المراد ان الهمزة بقيد الانكار التوبيخي على النفي وناره يراد بهما النفي كقوله الا عمرو في مستطاع رجوعه فرأب ثاءه
بدا لغفلات والعمر المدة ورأب بفتح الهمزة اصلاح الثوب ونحوه بالخياطة ومستطاع رجوعه فرأب ثاءه اي اصلاح ما تثلم منه بالخياطة ونحوها
بدا لغفلات بمثلثة بعد الهمزة الاولى اي فسد وبدا لغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارته تخييلية استعار للغفلات بدا لتشبهها
بمن يكسب شيئا يبدو وهواي كون الحرفين يراد بهما النفي كثير واختلف في الاهذه في رفعها الجزء واراعاة محلها مع نسخها والغائها والمعتمد
عند سيبويه والخليل ان الاهذه ملاحظ فيه معنى الحرف والفعل في تميم بمنزلة انما فلا جزء لها كما ان انما لا جزء له وبمنزلة ليت فلا يجوز اراعاة
محلها مع نسخها ولا الغاؤها اذا نكرت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اخيها ولا تكرر فتلغى ولا تعمل الا عندها الا في الاسم حتى

فيجوز فيها

وكما في فعل النفي
فجمع الاقسام
الانكار التوبيخي
ة

أفعال القلوب

بينى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه وخالفها المازنى والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة
ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها او محلها واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لا
واما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب عليهما فرجوعه مرفوع مستطاع على النيابة عن الفاعل فالزم
احد الامرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها وايا ما كان فهو المدعى ورد بانه لا دليل لهما فى البيت الذى استدلا به اذ لا يتعين كون
مستطاع خبرا لا لا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اى نائب فاعل مستطاع فيجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه
مبتدأ موخرا والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لعمرو صفة لا ولى جملة ولما اشار هذا الاحتمال سقط منه لا استدلال والمانع
من الكلام على الا المركبة اتفاقا وهو المشار اليها بالنظم بقوله واعط لا مع همزة استفهما ما استحقوه من الاستفهما شرع فى الا البسيطة
على الاصح تكملة للاقسام غير الاسلوب وقال وترد الا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا
فالاسمية نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فالا داخلة على ليس تقدير الان يوم
منصوب بمصروفا مقدم من تاخير والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم وترد الا عرضية بسكون الراء وتحضيضية بحاء مهملة ورد
صادرين معجمتين فتختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا يعملان شيئا والعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون
قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض لطلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية
حادث بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب فى شرح المفصل حروف التحضيض معناها
الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضى **مسئلة** اذا جهل الخبر سئوا فلنا انه خبر لا ام خبر المبتدأ وجب ذكره
للجهل به نحو لا احد غير من الله عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو لا فوتاى لهم قالوا لا ضير اى علينا ولو ذكر لجاز عند
المجازين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر اذ المراد مع سقوطه ظهور وحذف الخبر المعلوم بلغة التميميون
والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بنى تميم انهم لا يظهرون خبر انه فوعا ويظهرون خبر انه المجرور والظرف وهو ظاهر كلام
سيبويه وقال ابو حيان واكثرها تحذفه المجازيون مع لا نحو لا اله الا الله لنا او فى الوجود او نحو ذلك قال الزمخشرى فى جزء له الطيف على
كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله له مبتدأ وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جئ باداة الحصر وقدم
الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدأ معها فى لا رجل فى الدار ويكون الله مبتدأ موخرا والهه خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظائره نحو
لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا على فقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى الابدال اذا
لا يجعل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار المتكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبر انما
هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب ابن السيد الى ان المفعولين فى
باب ظن ليسا اصلها المبتدأ والخبر بل هما كمفعولى اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا وافانه لا يقال زيد عمرا الا على جهة التشبيه وانتم تريدون
ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا وامثلين خلافه وذهب الفراء الى ان الثانى منصوب على التشبيه بالحال استدلالا
بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما
افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب ليس كل قلبى نصب مفعولين بل القلبى ثلثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو
فكر فى كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيدا الخبر وفهم المسئلة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا والية اشار
الناظم بقوله انصب بفعل القلب جزئى ابتدا اعنى رأى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجى درى وجعل للذكا اعتقد وهب
تعلم وبقسم هذا القسم المتعدى لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد فى الخبر يقينا وهو اربعة وجد الفى وتعلم بمعنى اعلم وذكر قال الله
تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثانى وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما شاع مجئ
وجد للعلم لان من وجد الشئ على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم مفعول اول وضالين مفعول ثان
وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم شفاء النفس قهر عداتها فبالغ بلطف فى التحيل للكر فعلم امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر
عداتها مفعوله الثانى والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة وصلتها فسدت المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه
كقوله وهو زهير تعلم بضم السين فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تصيدها فانك قائله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف مصدر
وللصيد جزءها مقدم وغرة مبتدأ مؤخر والجملة اسمية موخر وان وصلتها سدت مسد مفعولى تعلم وان لا الى اخره
جملة شرطية والهاء فى تصيدها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء فى قائله عائدة على الصيد فقد يكون تعلم بمعنى الماضى قال يعقوب تعلمت

باب افعال القلوب

أفعال القلوب

ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر دريت الوغى والعهد باعرفنا غبطة فان غبطا بالوفا حيد دريت مبنى للمفعول والتا مفعوله الاول فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوغى مفعوله الثانى وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به والجر على الاضافة وعرو منادى مرخم محذوف الثا فاغبط جواب الشرط معتد اى ان دريته فاغبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها عنه كان حسدا والاكثر فى درى هذا ان يتعدى بالبا نحو دريت به زيدا فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادريكم به وضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالبا مفعوله الثانى والقسم الثانى ما يفيد فى الخبر جهلا وهو خمسة جعل وحجى وعدد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثانى ونحو قوله وهو تميم بن ابى مقبل وهل بعود بعد الشيب والكبر لا ليت شعرى وهل تنجلى بالاسحار والليل ليت شعرى اخبر الاضداد فالاسحار مفعوله الاول واخباره مفعوله الثانى والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل الم بمعنى نزل ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصارى فان تغلة المولى شريكك فى الغنى ولكنما المولى شريكك فى العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثانى والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله وهو ابن همام السلولى فقلت اجرنى ابا خالد وانا هبنى امرأ هالكا فانا المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثانى وهالكا نعت امرأ والاصل فى هذا وقوعه على ان وصلتها كما فى المسئلة الحمارية فى الفرائض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو فيفة الحنفى واسمه ورد ذمتنى شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا فالمتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثانى ويدب دبيبا يدرج فى المشى درجا ويدا والاكثر فى زعم هذا وقوعه على ان تخفيف النون وان يتشدد يدها وصلتها وافراد الضمير فى مثل هذا افصح من تثنيته وهو رأى البصريين والتثنية رأى الكوفيين فالاول لنحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثانى نحو قوله وهو كثير عزه وقد زعمت انى تغربت بعدها ومن ذا الذى يا عز لا يتغير وغير منادى مرخم والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه للتيقن وهو اثنان وهما راى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونريه قريبا الاول للرجحان والثانى لليقين وكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقد علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما الى الوجهين والغالب كونه للرجحان وهو ثلثة ظن وحسب وخال فالرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صالبا فرددت فيهن كان عنها معرزا فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثانى وان ثبت بانيا للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالغين المهملة الاهرام والجبن بمعناه عرد بالحرب ذا جبن وقال الخليل عرد وعرج فى الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت فيهن كان منهزما فاليقين كقوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم اى يتيقنون ذلك وهذا الرجحان فى حسب كقول الشاعر وهو فرزدق الحارث الكلابى وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثانى وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله وهو لبيد العامرى حسب النفى والجود خير تجارة رباحا اذا المرء اصبح ثاقلا فالنفى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثانى ولم يثن لانه اسم تفضيل اذا اضيف لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالبا المزيدة والحا المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى ثبت النفى والجود خير تجارة رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا لسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان تخفف الابدان بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات والرجحان نحو قول الخالد ان لم تعضض الطرف ذا هوى يومك ما لا يستطاع من الوجد اخال الكبر الهمزة والقياس مخها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثانى وان لم تعضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يومك ما لا يستطاع فى محل رفع صفة هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع فى موضع المفعول الثانى ليومك ومن الوجد بيان لما واليقين فيها نحو قوله ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم اشد خلف الاحمر من الكوفيين وتا المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثانى وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الرمن المبتلى وفى نسخة ضنا بالظا المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفوق قال فى الصحاح وضنت الى لقائكم اشفقت وزلت بعدكم مفعولين وخلتنى معترض بين الثانى وهو ضمنا والمنفى وزلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التا وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحا المهملة والميم وتشديد الواو والتقدير خلت نفسى ضمنا بعدكم ما زلت اشكو شدة الفراق **تنبيه** ما اثنانا الاول لتردد علم بمعنى عرف وتردد ظن بمعنى لهم والبها اثنا الناظم بقوله لعلم فان وظن بتهمة بعدية لواحد ثلثة وتردد راى بمعنى ذهب فى الرأى اى فى المذهب فى ترد حجا بمعنى قصد فيتعدى هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد فقط واوطا نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اى تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب

افعال القلوب

بظنين اى يتهم وثانيها تقول راى ابو حنيفة حل كذا وراى الشافعى حرمته اى ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعى الى حرمته وثالثها نحو حجوت بيت الله اى نويته وقصدته وثالث وجد بمعنى حزن او حقد فلا يتعدى بنفسه يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان فى المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة وثانيها هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان اخر غير قلبية فلا تعدى لمفعولين فثانى علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا وثانى راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا اى ابصرته وبمعنى اشار نحو راى زيد كذا اى اشار اليه وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اى ضربته وثانى دجى بمعنى غلب فى المحاجاة نحو حجج زيد عمرا اى غلبه فى المحاجة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته بمعنى سأنى نحو حجوت الابل اى سقتها وبمعنى كم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث اى كمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكة اى اقام بها وبمعنى بخل يقال حجى بماله اى بخل به وبمعنى وقف كقوله فهن يعكفن براذحاجى اى وقف وثانى وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اى اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اى استغنى وثانى عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال اى حسبته اخسبه بضم السين فى المضارع وثانى زعم بمعنى كفل نحو زعم زيدا اى كفله وضمنه وفى التنزيل وانا به زعيم وفى الحديث الزعيم غارم وبمعنى راس بالهمزة وتركه نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم القوم فلان اى رايسهم وبمعنى قال كقول ابو زبيد الطائى بالهف بفتحتين ان كان الذى زعموا حقا وما اذا هر القوم تلهفنى اى ان كان الذى قالوه حقا فانا ض على علية بن برى وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله فى الصحاح وفى حواشيه لابن برى قال ابن خالويه يقال زعم فى غير مزعم اى طمع فى غير مطمع وثانى درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى منه ليفترسه وثانى حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وثانى خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر واعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس ظلع اى عرج فى مشيه وغير ذلك قاله الموضح وانما لم يحرز عنها لانها لم يستعملها قولنا افعال القلوب لتنبيه الثانى من التنبيهين العرب يحفوا راى الحلمية برأى العلمية والعكس لاشتباههما بجامع ازدلال الحس الباطن كقوله نعم انى ارانى اعصر خمرا فارى عملت فى ضميرين متصلين لمسمى واحد واحدهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثانى كقوله وهو عزين احمر نذكر جماعة من قومه يحفوا بالسامهم فراهم فى منامه اربهم رفقى حتى اذا ما تجانى الليل والخزل الخزل الاولى والميم مفعول اول ورفقى بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة يزيلون خملة ويزيحلون وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله اذا ما تجانى الليل والخزل الخزل الاولى انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولراى الرؤيا انم ما العلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثانى المنصوبين حال ورد بوجوه مقررة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم الخالطون والمرافقون وهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح فى الحواشى وهذا نوع مخالف لما هنا وراى الحلمية لا بد لها من الثانى ولا تقلب خلافا للشاطبى ومصدرها الرويا كقوله تعم هذا وان قل رؤياى من قبل ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا للبصرية خلافا للمحرر وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هى رؤيا عين ولكن المشهور استعمالها فى الحلمية **النوع الثانى** من انواع هذا الباب الناصبة للمبتدا والخبر مفعولى افعال التصيير وانما قبلنا ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى اخرى كجعل رد وترك والخذ وتخذ وصير وهب وايها الاشارة بقوله والتى كصير ايضا لها نصب مبتدا وخبرا قال الله تعم فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثانى ومنثورا نعت هباء وقال الله تعم لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا فالكاف والميم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعم وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض فبعضهم مفعول اول وجملة يموج فى بعض فى موضع المفعول الثانى وقال الله تعم واتخذ الله ابرهيم خليلا فابرهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثانى وقال الشاعر وهو ابو خنبب بن مره الهذلى تخذت غراء ثرهم دليلا وفرا فى الحجاز يعجز وفغراء بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفى اخره راى اسم وراقاله البغدادى واسنده الموضح مختوما بنون وقال ابن اسم جبل وهو مفعول اول لا تصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف اليه وفاعل فرا وهو يعجز وفى يعجز يرجع الى بعض الذين فى البيت قبله وفى بمعنى الى واللام فى ليعجز وفى للتعليل وقال رويشد بن الخجاج ولعبطرهم بابيل ضبرا مثل كعصف فاكول وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولان مرتين والواو فى ضبرا نائب الفاعل وهو المفعول الاول ومثل المفعول الثانى وكعصف منصوبة على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال اللحيانى ينبغى ان تكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بالكاف اللهم الا ان يقال انزالة الجر من المجرور اشى وقبل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله فى المغنى فى حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع كل

أفعال القلوب

حبه وتبقى بنيه وقال الفراء ورق الورع وقالوا في الدعاء وهبني الله فداك اي صيرني حكاه ابن الاعرابي عن العرب وهو قليل فانا المتكلم مفعوله الاول ومفعوله الثاني فداك ووهب هذا ملازم للمضي لانه انما سمع في مثل هذا الامثال لا يتصرف فيها **فصل** لهذه الافعال التي حكمها احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع في افعال هذا الباب الجميع الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويخص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف والحكم الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قائم والتاخر نحو زيد قائم ظننت قال مبارك بن ربيعة المنقري ابا الاراجز يا ابن اللؤم توعدني وفي الاراجز خلت اللؤم والخور فتوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الاراجز جمع ارجوز بمعنى الرجز وازادها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء هو من ازدم ما يلحق به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو ربه او العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا اللؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي اجزه رامهملة الضعف المعنى انوعدني يا ابن اللؤم بالاراجز وفيها اللوم والخور وقال ابو اسيد الدبيري وان لنا شيخين لا يفقهاننا غبين لا يجرى علينا غناهما هما سيدانا يزعمان وانما يسودنا ان يسرت غنماهما فاخر يزعم في المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان كثرت البانها وفسلها واجرى عليهما من ذلك والغا العامل المتاخر عن المبتدا والخبر اقوى من اعماله بالخلاف لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى من الغائه لان العامل اللفظي اقوى من الابتدا وقيل هما اي الالغاء والاعمال في المتوسط بين مفعولين سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومته الابتدا له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان تنبيه هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انما ينصب بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي وابو حيان وشاهد الجواز قوله نجالد اظن ربيع لطاعتنا يزيرى بزيرفع ربيع على الفاعلية وبصبه على انه مفعول اول ونجالد مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربيع قاله في المغني واعترضا بانا لا نسلم ان نجالد فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربيع لطاعتنا خبره على تقدير وقعر ومفعول اول مقدم وربيع لطاعتنا مفعول ثان واظن عامل على تقدير بصبه والحكم الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا المجيء ما له صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير اعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام وهو لام الابتدا نحو ولقد علموا لمن اشتراه الاية وما ونما لهما له في الاخرة من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ما له في الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور بالام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بالام الابتدا لان لام الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها في باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاضطرار للفظ واصلها التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فاللام في لتاتين لام القسم وشبهي لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط فقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله لقد علمت سدانا لم يوم نصر لنعم البيضة بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق ونقول علمت ان زيدا ليقوم منفتح ان انتهى وفي المغني ان افعال القلوب لا فادتها التحقيق يجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم وما النافية لقد علمت ما هؤلاء يظعنون فما نافية وهؤلاء مبتدا ويظعنون خبره والجملة الاسمية في محل نصب بعلمت وهي معلقة عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وان النافيتان الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به اي بالقسم او قسم مقدر فالقسم الملفوظ به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيدا قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيدا قائم وهذه اربعة امثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل وهي في محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام له صورتان اخبتهما ان يغرض خرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا وام بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدا وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدا وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة والصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم ايي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وفيل اسم تفضيل من الاحصاء لجذف الزوائد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدا كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفر او فضلة نحو

باب افعال القلوب وما اشبهها

عطفا على عماده نحو وسيعلم الذين ظلموا ايّ منقلب ينقلبون فاى منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تاخر ولا يصل
ينقلبون الى انقلاب وليست اى مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهى
فى محل نصب والى ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والزم التعليق قبل نفى ما وان ولام ابتدا وقسم كذا والاستفهام ذا له التمم فلا
يدخل الالغاء والتعليق فى شئ من افعال التصيير لقوتها ولا فى قلبى جامد لعدم تصرفه وهو اثنان وهب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى
ذلك اشار الناظم بقوله وحض بالتعليق والالغا ما من قبل هب وامر هب قد لزما كذا تعلم واعترض بان التعلم قد تكون بمعنى المأخذ
كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب متصرف فلا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضى كما مر فى اخر النوع الثانى ولتصاريفه من
ما لهن من الاعمال والالغاء والتعليق تقول فى الاعمال للمضارع اظن زيدا قائما ولاسم الفاعل اظان زيدا عمرا قائما وتقول فى
الالغاء للمضارع مع التوسط زيد اظن قائم ومع التاخر له زيد قائم اظن ومع التوسط للوصف زيدا اظان قائم فزيد مبتدا وقائم خبره
وجملة اظان متوسطة بينهما ومع التاخر له زيد قائم اظان والغى الوصف فيهما مع عتماده على المبتدا وتقول فى التعليق بنا اظن
ما زيد قائم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر فى ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله ابو موسى الجزولى
وذلك مأخوذ من قول الناظم ولغير الماضى من سواهما يعنى هب وتعلم احمل كلما له ذكر من اى علم وقد بين بما قدمناه فى حكمى الالغاء و
التعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الغاء الملغى لا عمل له البتة لا فى اللفظ ولا فى المحل وان الغاء المعلق له
عمل فى المحل لا فى اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قائم وغيره ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم بالنصب لغير عطف على المحل الى
محل جملة زيد قائم فالهاء فى محل نصب على المفعولية بعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب فى هذا المثال فائدتان
احديهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان فى الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلثة مذاهب احدها للبصريين وابن كيسان
انها فى موضع نصب الثانى للكوفيين لا موضع لها وانما اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جوابه والثالث للمغاربة لا موضع لها
ايضا الا ان الافعال التى نفيها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصحح ابن عصفور فى شرح الجمل
انتهى الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفردة معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغيره ذلك من اموره و
لا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فاذا كان فى الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة صح ان يعلق عنه
والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادرى قبل عزة ما البكا ولا موجعا القلب حتى قوله فعطف موجعا بالنصب بالكسرة على محل قوله ما
البكا الذى علق عنه العامل فيه قوله ادرى هذا مراده هنا وصرح بذلك فى شرح القطر وقال فى المغنى هكذا استدل بهذا من عضفور ولك
ان تدعى ان البكا مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا ادرى موجعا القلب فيكون من عطف الجمل واذا الواو للحال وموجعا اسم لا
التى لنفى الجنس وما كنت ادرى قبل عزة والحال انه لا موجعا للقلب موجوده ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادرى اى شئ البكا وصح عطف
موجعا على محل الجملة لانه يؤدى معنى الجملة لان معنى ولا موجعا القلب ولا موجعا قلبى وهو فى معنى قلبى له موجعا والوجه الثانى من وجهى
الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيدا قائما بنصبهما وسبب الالغاء
مجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيدا ظننت قائما بنصبهما مع التوسط وزيد قائما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز الغاء العامل
المتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغاء فى الابتدا خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغاء مع التقدم نحو
ظننت زيد قائم برفعهما واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بنى فزاره كذاك اديت حتى صار من خلفى انى وجد ملاك الشيمة الادب
برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفى الحماسة بنصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير يرجو
اصلان قد نومودتها وما الخال للذنبا منك تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم الخال لكبر الهمزة والقياس
فتحها كما هو مخلى عنه فى سد خاصته ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل فيهما الخ مع تقدمه على المبتدا والخبر واجيب عنهما بان ذلك
محتمل لثلثة اوجه احدها ان يكون من التعليق بلام الابتدا المقدرة والاصل لملاك وللذنبا ثم حذفت اللام وبقى التعليق بحاله كما كان مع
وجود المعلق وهذا مما افتح لفظه وبقى حكمه قاله فى المغنى وعلى هذا حمل سيبويه قوله واتى اخال لاحق مستتبع بكبر على بقدمها اى
للاحق والوجه الثانى ان يكون من الالغاء لان التوسط المسوغ للالغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل فى الكلام
مقتضى ايضا للالغاء نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى من الالغاء مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت فى البيت الاول
لحاق البيت الثانى قد سبق له متقدم عليه اما وجدت فقد سبق بما النافية فجاز الغاؤها لكونها لم تصدر
ونظيره فى المسبوقة بالغير قولك ظننت زيدا قائما يجوز فيه الالغاء لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث ان يكون

أفعال القلوب

من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل انى وجدته وما اخاله فحذف ضمير الشان منهما كما حذف فى قولهم
ايى العرب ان بك زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول والثالث اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان اولام ابتدا فى موهم الغا ما
تقدما والوجه الاول اولى لان حذف اللام قد عهد فى الجملة كقوله قد افلح من زكيها والاصل لقد افلح والوجهان الاخيران ضعيفان
اما ضعف الالغا المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه فى الجملة وهو الثانى منزلة تقديم المبتدا المعمول المطلوب للعامل نزلوا
تقديم النفى والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا قد داخلين على العامل بطل الالغا واما ضعف الحذف
فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون الاجزاء وثبتا بانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل فى مواطن التفخيم والحذف
مناف لذلك **فصل** ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا اى لدليل يدل عليهما نحو انى شركاك فى الذى كنتم
تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باى كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علىّ وتحسب اى تحسبنه فى الاية مفعولا تزعمون وفى
مفعولا تحسب لدلالة ما قبلهما عليهما اى تزعمونهم شركاء وتحسبه اى حبهم عارا علىّ وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو
الكثير بالنسبة الى تزعمونهم شركا لان الكلام فى حذف المفعولين معا لا فى حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا الى معنى
لغير دليل فمن يسوغه فيها نقل ابن مالك وعن الاخفش والجرمى وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء فى ذلك العلم
الظن واختاره الناظم وحجتهم فى ذلك ان العرب تجرى هذه الافعال مجرى القسم فتلقيها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص
ولقد علمت لتاتين منتدى والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته وردبان بعضها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة
مطلقا لمجىء ذلك فى افعال العلم كقولك نعم والله يعلم وانهم لا يعلمون اعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله اعلم يعلم الانبا كانه
يرى ما يعتقد حقا او يحذف لدليل معطيه معنى الكلام وفى افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مبين للنوع
وقولهم فى المثل من يسمع يخل اى يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب والمغنى من يسمع خيرا يحدث له ظن ومن قال مفعاه يخل سمعه
صادقا فقد جعله من الحذف لاختصار وليس الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنترى تضمينها فقال يجوز فى افعال الظن لكثرة استعمالها
فيها ودون افعال العلم وعن الى العلا ادريس يجوز فى ظن وخال وحسب اذا سمع فيها ويمنع فى البواقى وعنه لسيبويه ويمنع بالاجماع
حذف احدهما اقتصارا الى غير دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان يبقى مبتدا دون خبر ولا بالعكس
قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين او احدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط
مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اختصارا الى غير دليل فمنعه ابو اسحق ابن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول فى
هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئى الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه
منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف فى جواز حذفه اذا دل دليل عليه واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم بتقدير ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه
كقوله وهو عمرو العشى ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظنى غيره منى واقعا فحذف المفعول الثانى واقتصر
على الاول تركت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان فرع اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما
وعند ابن ملكون وموافقيه اظننت زيدا ظننته قائما او لا لبست تالة الموضح فى الحواشى فائدة هذا الخلاف فى الحذف وعدمه مجرا اصطلاح
للنحويين وليس من الحذف فى شىء عند البيانيين لان غرض المتكلم مختلف فى افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق
بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول ظن او علم فزيد
الفعل فى هاتين الحالتين منزلة الفاعل ووضح فلا يقال لانه حذف منه شىء كما لا يقال فى الفاعل انه حذف منه شىء واما اذا لم ينزل منزلة
الفاعل فلا بد من ذكرها لان الغرض يتعلق بافادتها **فصل** تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاستفهية عند
بعضهم فلا يعمل القول فى جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها فجاز وهما معا كالمفعولين فى باب اعطيت فصح
بنصبهما واما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلا يصح ان ينصب جزئيها مفعولين لانه لو يقتضيها من جهة معناها فلم يشبه باب
اعطيت ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان
وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن حفصة بن قيس بن عيلان وسليم انهم قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعلقونه وهما اى فى
الجملة الاستفهية عما ظن فينصب المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الآتية وعليه روى قوله وهو ابن الفيض من الحجر الكتبى
بصف فرسا اذا ما جرى شاو بن وابل عطفه نقول هز الريح سرب اثاب بالنصب هز على انه مفعول اول ليقول وجملة سرب اثاب

في افعال القلوب وما الحقها

مفعول ثان وشاور بن تثنية شاور بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهو من الريح دوبها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي آخره باء موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشجر وقوله وهق الحظيرة بصف جملا ان قلت اني اثاب هنا بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر بالفتح لا بد على انها مع معمولها سدت مسد مفعولي قلت واثاب راجع واهل بلدة مفعول اثاب والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء اخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها فتضعف النهار عند اشتداد الحر والى راي سليم اشار الناظم بقوله واجرى القول كظن مطلقا عند سليم وغيرهم بشرط في اعمال لفظ القول عمل ظن شرطا ثلثة وهي كونه فعلا مضارعا مخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شئ من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب وسوى به السيرافي فلت الخطاب في سوى به الكوفي فلا يجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تا الخطاب فعل الامر نحو اقلت زيدا منطلقا وقد يجاب بان منطلقا بجامع الاستناد الى ضمير المخاطب قد يشرط في المضارع اسناده الى المخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع لمسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل اقول زيدا منطلقا ولا تقول زيد عمرا منطلقا المامر ولو قال واسناده للمخاطب وسوى به السيرافي الى آخره كان بين للتسوية ويشرط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمرو بن العاص في رجعته اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا اشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واخباره بل استفهم عن وقوع ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الجناز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه ويشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب يقول للعبا عقلا فعقلا مفعول اول وللعبا مفعول ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن معد يكرب المدحج علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح نائب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد قوله ثم اذا ما اشتقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش فالبصريون بين بشرط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما منفصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت انت تقول زيد منطلق فالحكاية واجبة وخولفا فاجاز الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب لو بعد واوا لضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فيطلب مضمرا وذلك الفعل واقع على الاسمين فنصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور وانما المضمر والعمل له لانه في الاسم المستغل عنه خاصة والعمل في ما عدا المذكور ظاهر وهو ما بفصل بالاستفهام نقله الموضح في شرح التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرت الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك جاز اتفاقا فليتامل واعلم ان جميع الفضلات بالاستفهام والفعل بظرف زماني او مجرور او معمول المفعول مفعولا كان او حالا او غيرهما لك وفي ذلك اشار الناظم بقوله وكظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم يفصل بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضافا اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول في الاول منهما مفصولا من الاستفهام بالظرف والثاني متصلا بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك اني الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول بني لوى لعمر ابيك ام تتجاهلينا ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لوى جهالا او بني لوى مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه ليس بجاهل والمعنى اتظن بني لوى جهالا انهم مظهرون الجهل حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيد منطلقا لان المفعول المتقدم في نية التاخير قال التسهيلي ويشرط انهم في المضارع ان لا يتلبس باللام كما تقول لزيد عمرو منطلقا برفعهما قال لانك اذا عدته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا منهيا عنه لان الظن من افعال القلوب وذكر انه يدل على صحة ما استقرأ

المجلد الثاني

في علمت وأخواتها وما ضمن معناها

كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط كقولهم نقول ان ابرهيم لابنه بالتاء المثناة فوق وكسر ان في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص وروى عاصم تقول الرمح على الحكاية واذا عمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه كجعل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فيظنا هذا العراق اسرائينا فليس المعنى على ظننت لان هذه المراة ران عندها هذا الشاعر ضبا فقال هذا اسرائين لا انها تعتقد في الضبا انه من ضبح بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدا واسرائين على تقدير مضاف اي ضبح اسرائين محذوف والمضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا اجرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين واحدا قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلته نقلتها ولم اره نصا

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلثة بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة او مزوزة قاله ابو حيان انقلاعا من شيخه ابن الخباز ولا يجوز ثلثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو عاقل قاله الموضح في الحواشي وهي اعلم واري اللذان كان اصلها قبل دخول همزة النقل علمتهما علم وراى المتعديا الاثنين وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع وما بقيته اخواتها وهي ظننت واخواتها فمن نقلها بالهمزة كثر من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازه قوم منهم طرباد اللباب قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمن معناها من نبا ينبشد بدل الموحدة وانبا وخبر يتبشد بدل الموحدة واخبر وحدث ينبشد بدل الدال نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات فيري بضم التاء مضارع اري والهاء والميم مفعول اول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيقولون ان الاعمال تجسم وقوله تعالى فيري حقيقة فيري على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانهم اذا ابصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن يمتنع عندهم اشاعرى والحق ندلك راى الحلبية سماعا نحو اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم فالكاف فيهما مفعول اول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لو اظهر بفعل متعد لثلثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي الى غرائب الاشعار فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي الى مفعول ثالث وفاتهما اعتراض وقول الاعشى مهمون بن دبش وانبئت قيسا ولم ابله كما زعموا لخير اهل اليمن فالتاء مفعوله الاول وقيسا الثاني وخبر الثالث ومعنى ابله لم اجربه وقول العوام عقبة بن كعب بن زهير وخبرت سوءا الغيم مريضة فاقبلت من اهلي بصراغوطها فالتاء المفعول الاول وسوءا الثاني ومريضة الثالث والغيم بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب وما علينا اذا الخبرتنا دفنا وغاب بعلك يوما ان يعود فالتاء المكسورة مفعول اول وياء المتكلم الثاني ودفنا الثالث والدفن المريض وقول الحارث بن حلف ليشكرني او منعم ما تسئلون فمن حدثموه له علينا الولا فالضمير المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلثة اشار الناظم بقوله الى ثلثة راى وعلما عدوا اذا صارا الى اعلما ثم قال وكاري السابق نبا الخبرا حدث انبا كذا الخبرا وقال الناظم في شرح التسهيل اولى من ذلك يعني من نصب نبا واخواتها ثلثة ان يحمل الثاني منها على نزع الخافض كما في اية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقصرا عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل اشي ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه كما علمت كبئست سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا بد من اعلمت به لان الفائدة لا تعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور بذا قول ابي العباس وابي بكر ابن كيسان وخطاب ابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن ظاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذف فرد ولا الاختصار عليه كفاعل علم وهو ظاهر قول الاخفش لابد من الثلثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليها ومنع الاقتصار عليه واما حذفها لثلثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذفها لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن لحذف فاعل بغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخبر غالبا بما من علم او ظن وانما الاعلام غالبا يقع منه ثم هي في الثاني

باب افعال القلوب وهي ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت وأخواتها

الثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اختصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا اي لغير دليل ومن الالغاء والتعليق فيما كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم ومالمفعول علمت مطلقا للثان والثالث بهم حققا خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين وهو الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسى الجزولي فانه فرق بين البنا للمفعول والبنا للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواة الثاني في الحكم للباب علم الصيرورة بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك معلما لملغى في حالة واحدة ذلك تناقض وقال الخطاب في التوشيح لا يلغى اعلم واخواتها لان متصوباتها لا تنعقد منها مع مبتدا وخبر لبقا الاول عن رتبط فان بنيتها للمفعول او وسطتها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس لناح الا منصوبا بانعقد منها مبتدا وخبر ولم تؤثر فيها شيئا ولنا من الادلة على الالغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدا ومع الاكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ومن النظم قوله وانشدنيه لله امنع عاصم واراني مستكفيا واسحي واهب فانت مبتدا وامنع خبره واري ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ولنا على التعليق من النثر الفصيح قوله تعم ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فالكاف والميم مفعول اول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بالجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان يكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفا نحو وما نفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله حذار وقد نبئت انك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد نشفي فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبنا للمفعول فعل ماض والتا نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان قال ابن مالك في النظم وغيره واذا كانت ارى واعلم منقولتين من رأى البصرية وعلم العرفانية المتعدي كل منهما لواحد بالهمزة لاثنين نحو اريت زيدا الهلال اي ابصرته اياه واعلمت زيدا الخبر اي عرفته اياه قال الله تعالى من بعدما اريكم ما تحبون فالكاف والميم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان ولما وازيركموهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقللنا خال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما للدليل وغيره وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به وصلا والثاني منهما كاثني كسا ووجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول الا ترى ان الحكم غير زيدا في قولك اعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيدا في كسوت زيدا ثوبا فقول في حذف الاول اعلمت الخبر وارب الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني اعلمت زيدا وارب زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا علمت وارب كما تقول كسوت وفي منع الالغا والتعليق في المفعولين معا لانهما ليسا ضلة المبتدا الخبر قيل فيه نظر في موضعين احدهما ان علم يعني عرفانية انما تحفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم ادم الاسما والموضع الثاني انا رأى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو وبان ربي كيف يحيي الموتى فاني فعل دعا وبا المتكلم مفعوله الاول وكيف يحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على الحال مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لا يصح وقد يجاب عن الاول بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس نحو البست زيدا جبة على كسوت زيدا جبة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة منها علم الشيء علمته اياه اي عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما تحفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعا ان الرؤية في اني كيف يحيي الموتى علمية لا بصرية كما قال الحوفي في الم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم انتهى ذكره في سورة النسا والذي ان تقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف يحيي الموتى في تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير انني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وازيدك الذي بيني لكم فعللنا بهم ان التقدير وبين لكم تفعللنا بهم على انا لا نسلم امتناع التعليق على المفعول الثاني في باب كسا لجواز ان تقول اكسني كيف شئت كما تقول اني كيف تفعل لا من سؤال عن مفعول به قلته بحثا ولم اره مسطورا فان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم والثاني منهما كاثني كسا وانبه في كل حكم ذكر

هذا باب الفاعل

الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او ما في تاويله اي الاسم اسند اليه فعل تام او مصرف او جامد او ما في تاويله اي الفعل قدم اي الفعل او ما في تاويله على المسند اليه

باب الفاعل وأحكامه

اصلى المحل في التقديم واصلى الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر المبارز نحو تباركتا الله والمستتر نحو اقوم قم والمأول بهما بالاسم ما اقترن بنا بك لفظا او تقديرا والسابك هنا ان وان وما ودون لو وكي نحو ولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي ابي ذهابها ولا يقدر من هذه الاحرف الا ان تسكون النون خاصة نحو وما نراعني الا يسيرا ان يبشر ولا تقدر ان المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غيرها بل من هذه الاحرف الثلثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجنن حتى حين حيث اولوا ليسجنن بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضمير افتسر امنه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به في قول الشاعر بدا لي من تلك القلوص بدا ولا يذهب الجرد ومن رافعه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله ولم يكفهم انا انزلنا وضمير من الفعل نحو اتى زيد ونعم الفتى لا فرق في ذلك بين المتصرف كما مثلنا والجامد كنعم والملوك بالفعل يشمل اسم فاعل نحو مختلف الوانه فمختلف في تاويل يختلف والوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم وكما مثله وغير السالم نحو مسرا وجهه في قولك اني زيد مسرا وجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد مسرا وجهه نعم الفتى فاني فعل ماض وزيد فاعله ومسرا حال من زيد ووجهه فاعل مسرا صح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو اضاربا ومضاربا وضروبا وضاربا وضاربان زيدا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رايت امرا احب اليه البذل منه اليك ما ابن سنا والمصدر نحو قوله الا ان ظلم المرء بين ظهرانيه اسم المصدر نحو عجبت من عطا الدنانير زيدا واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعدليه المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب واني الله سلك قال ابو حيان او اسم موضوع موضع الفعل نحو اناك انت وزيدا ان تخرجا فيا اناك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع وانا ك وضع موضع خذ انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم رافع لتوهم دخول زيد من نحو زيد قائم في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدا وقام مستتر لضمير والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاخيرة فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في قاما وصالا على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذي يسوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلي المحل فيدخرج نحو قائم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قائم مقدم في اللفظ واصله التاخير لانه خبر لزيد فزيد مبتدا هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدا وانما يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر وعلى قولهم يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة فيدخرج نحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة غير اصلية لانها مفرغة عن ضرب بفتحها على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية يحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ويخرج نحو مضروب زيد فانها مفرغة عن ضارب ويخرج نحو اعجبني قراءة في الجامع القران فالمصدر هنا نائب عن المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول وصيغة مفرغة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقران نائب الفاعل به والتقدير اعجبني ان قرا في الجامع القران وسلم الحد بعد ذلك للفاعل وله احكام سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام عنه وارافعه المسند وفاعل المبتدا لا الاستنا خلافا للخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى من سمع كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب ثانيهما وحمل ابن الطراوة عليه ما سامطرها واستدل له بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيا فقد تلقاه الاخر وقد يجر باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعوله والتقدير ولولا ان يدفع الله الناس او يجر باضافة اسمه اي المصدر نحو قول عائشة من قبلة الرجل امراته الوضوء فالوضوء مبتدا مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر مثل والرجل فاعله وامراته مفعوله وسيا ان اسم المصدر عن العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين ويجر بمن والبا الزائدتين واللام الزائدة فالاول نحو هو لوا ما جاءنا من بشير اي ما جاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا والثالث نحو فهيهات لما توعدون اي هيهات ما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد قد ابي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدا نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وعائد على زيد وزيد مبتدا وقام وفاعله خبر زيد واما فاعلا حالكونه محذوف الفعل في نحو ان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير واستجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدا واستجارك خبره من غير حذف لان اداة الشرط موضوعة لتعلق فعل بفعل ففي تحتمه

في احكام الفاعل

بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم
الشرط عليه او نعته المجرور بعده واستجار خبره وجاز الامران الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوز ان يكون مبتدأ
وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا
بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران في ءانتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدأ
وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود
المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى
منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالفا في عطف ام نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من التخالف ومن ثم
قال الموضح في المغني وتقارير الاسمية في ءانتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا المعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون انتهى وهذه
الارجحية وان كانت بالنسبة الى شيء خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء وما ذكره
من وجوب تاخر الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جواز تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاي
والباء الموحدة المشددة بنت ملكة الجزيرة ويعد من ملوك الطوائف ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا وجه التمسك ان مشيها
روي مرفوعا ولا جائز ان يكون مبتدأ اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد
تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس
الوئيد الرزانة والتاني وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند او مشيها مبتدأ حذف خبره لسد
الحال مسده اي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده اي حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل من
ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر على
البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال و
كلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقديره تكلفة ففيه ضعف من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف
ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل مشيها منه وجب ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني
فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فنقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام
بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم
ولا بد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر
في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله شفك على المسند ح
او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن
ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام اي ولا يشرب هو اي الشارب لان يشرب يستلزم شاربا
وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع الى الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة
فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي
الروح والتراقي اعالي الصدر والثاني نحو قولهم اي العرب اذا كان غدا فاتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج
خوفا على نفسه فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه مرفوع
بالحال المشاهدة فيهما اي اذا كان هو اي ما نحن الان عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فان كان هو اي ما تشاهد مني ففيه
لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في
موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه اذا
كان غد على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء اخر
الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر وفهم منه انه لا يجوز
حذف الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اولناه من الحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل
في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين في التعجب اذا دل

في الفاعل احكاما

عليه متقدم مثله نحو سمع بهم وابصر وبي للمقصد نحو اطعام في يوم ذي مسغبة بتنها الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان دل
به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة الفعلية اى بلى قام زيد لنظابو
الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدأ احتاج خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء فلت بل عظم
الوجد فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عرا اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على المكروه
ونحوها ولم يعر بالغين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق
او اجنب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام
ولم يجعله مبتدأ احذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سئلتهم من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل لفعل محذوف دل
عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحققها فرض من الشرط والجزا يكون جوابا عن سؤال متحقق
قاله التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال الدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف
لا مبتدأ انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله نعم ولئن سئلتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو
معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله نعم قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها
ومما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في
هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية او اجنب به استفهام مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل
للمفعول قاله السيد عبد الله كقراءة الشامي وابن كثير يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل
واوجبه الحفاف لحفظ الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل بضمتين واصل
جمع صيل وتجمع اصال على اصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو
الاصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشتهار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للفعول
لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم وقوله وهو ضرار بن نهشل اخو بني يزيد بن نهشل
كما قال التفتازاني والبيت قال ابو عبيد هو لهمل وقال العيني هو لهشل وقال بعضهم هو الحارث بن نهيك لنهشلي لبني يزيد
ضارع لخصومته ومختبط مما تطيح الطوائح مضارع فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه قيل من يبكيه
فقيل ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل محذوف اي يسبحه رجال ويبكيه مضارع ويزيد نائب فاعل
بنبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة ويطيح من الاطاحة وهي الاذهاب في
الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية
والمعنى لبك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى لبك بتنا الفعل للفاعل ويزيد مفعوله و
ضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيدا الذي هو ملاذ الضعفا في صورة العدم واما الثانية فمن
جهة عدم الحفظ وهو اجنب حذف فعل الفاعل كما في الاية والبيت تباس فعالا للجر مبني بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح
ابن اسحق وكنيته ابو عمرو وابن حبتي بكسر الجيم واسكان الباء ليس منسوبا وانما هو معرب كبني واسمه ابو الفتح وهما من البصريين اجاز اكلا
الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبنا للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع في الاية والبيت خبر مبتدا محذوف والتقدير
المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان والثاني صاحب البسيط وعلى القياس لا يجوز في نحو يوعظ بالبنا
للمفعول في المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان يكون
مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز ان يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية
لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظم قيل
زيد اي يعظم زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل اضمر اكمثل زيد في جواب من قرا واستلزمه اي استلزم الفعل الرافع
للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غذاة احلت لابن اضرم طعنة حصين عبيطا السدائف والخمر فالخمر مرفوع بفعل
محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لانه اذا حلت له الخمر يستلزم حلت المجرد وحكى ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن
توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل اي وحلت الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته عند اي سمعت الفرزدق ينشد
ينصب طعنة ورفع عبيطا على جعل الفاعل مفعولا لفعله محمد بن سلام وغذاة نصب على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل

باب الفاعل

من بن اصرم او عطف بيانا عليه وعنيطا مفعول احلت والعنيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسنديف بالسين المهملة والفاء وزنه سفرجل المسنام وغيرهما غلب عليه السمن وكان حصين بن اصرم قيل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل اخيه فلما طعنه وقتله احلت له الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري وفيه اى في هذا المثل الرافع للفاعل ما يجد من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك احد والحذف في هذا الصورة الاخيرة واجب لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيها والحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله وهو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده وكما تقول قام اخوك واقام اخوك كذلك تقول نام اخوك واقام اخواك وقام اخوتك واقائم اخوتك وقام نسوتك واقائم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو فصل قاما اخواك وقاموا اخوتك ونسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل جر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الالتباس وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة التانيث دون علامة التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست علامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصيحة وبها جاء التنزيل قال الله ثم قال جل وقال الظالمون وقال نسوة واليه اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا اسندا لاثنين او جمع كفاز الشهدا وحكى البصريون عن بعضهم عن ازد شنوءة بفتح الهمزة وسكون الزاي والشين قال في الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو بالسين افصح يقال ازد شنوءة وازد عمان وازد السراة واختلف في تسميته ازدا واسدا فقيل لانه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول اسد الى كذا ازد الى كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو ضربوني قومك وضربني نسوتك وضربني اخواك وفي الحديث اومخرجهم قالها لما قال له ورقة بن نوفل وددت اني اكون حيا اذ يخرجك قومك والاصل اومخرجوهم فقلبت الواو ياء واذغمت الياء في الياء وقال عمرو بن قميئة لما رات ساتيدما استمر بها العيسان اوفى فاولى ذا واقية فالفيا بالبنا للمفعول فعل ماض وعيسان نائب لفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع سناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيا وذا واقية حال من المضاف اليه وهو الكاف وواقية مصدر بمعنى الوقاية كالكاذبة بمعنى الكذب واولى فاولى لك اى قاربك ما اهلك وهذا البيت يضرب به رجل اذا اسند الوطيس هو يلتفت الى وراء مخافة ان يتبع فيلقى عند فقاه من شاء الالتفات وقال اميه بالوو مونني في اشتر النخيل اهلي فكلهم الوم فاهلي فاعل بالوو مونني والحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتر مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله وبر واشترى النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ والوم بفتح الواو غير مهموز حذفه وهو اسم تفضيل من لام بانيا للمفعول كفضل فهو وكلهم اكثر ملوم منه والمعنى انه يرى وكلهم اعدل وبعده واهلي الذي باع يلحونه كما في البائع الاول قال اخر نتج الربيع محاسنا الفتها غر السحائب فاجتمع غر مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل الفى والحقه علامة المؤنث وهي النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل بغت محاسن جمع محسن كمسا وجمع مسو على غير القياس والوصف في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقه الالف والتا دون الالف نحو قائمات الهندات والصحيح عند سيبويه وما بعده ان الالف والواو والنون في ذلك المسموع حرف وان طبا وازدشنوءة ولولها على التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا كما دل الجمع من العرب بالتا في نحو قامت على التانيث بجامع الفرعية غير الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتا التي لو نظمن في قالت فلانة فكانهم ازادوا ان يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك اشير بقول الناظم وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند لا لها ضمائر الفاعلين وما بعدها من الظواهر مبتدا وهي وما قبلها خبر على التقديم والتاخير للمبتدا او ما بعدها تابع لها على الابدال من الضمير بدل كل من الكل والصحيح انه ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة بغير او خلافا للزاعمي ذلك بكير المهم الجحاي خلافا لمن زعم ان الظواهر مبتدا ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها احرف لا ضمائر لقول الائمة من اهل اللغة ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقول به الاول والابدال من الضمير كما يقول به الثاني يجرها جميع العرب ولا يختص باللغة قوم باعيانهم قاله ابن مالك في شرح التسهيل انما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجيء قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب الزبير ان العوالم تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا

بيان احكام الفاعل

لم تعبنه ولم تضره على عدو والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو غرة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر وبني للغنى اشع فانه يرى اكثر الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليه وان كان اله نسب وخير فالحق علامة التثنية وبني الالف بي كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره وجذبن البيتين رد ابو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو ونكر وقال الموضح في المغني ليس الرد شيئا لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى والحكم الثاني من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا اتت فعله بتاء ساكنة في اخر الماضي جاءت كانا ومتحركة اما كان او تاء وذلك مستفاد من قول الناظم وتاء تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وتبتا المضارعة في اول المضارع لم يتعرض له في النظم ويجب تلك التانيث في مسئلتين احديهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا يعابيه حقيقة التانيث او مجازيه وعني بحقيقي التانيث ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت او تقوم والمجازية نحو الشمس لمعت او تطلع وانما وجب تانيث الفعل لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرصها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي او ما يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او ما يطلع الا هي فالمذكر واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان ونحو قول المراة الحاضرة قف او قومي فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا للمؤنث وتاء التانيث يجوز تركها في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا وهو ما ليس له فرج والية اشار الناظم بقوله ومع ضمير في المجازي في شعر وقع كقوله وهو عاتر جون الطلى هصف سحابة وارضا ناضتين فلا فرنه وقف ودمنها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه خفف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين الضمير الظاهر والمستتر على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار له مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيف هذا وقد يعارض بالمثل فيقال انما يثبت ذلك عند الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم الشنتمري في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان تاء التانيث يجيز النقل قال وعلى روايته تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها يابى ذلك وقوله وهو الاعشى يمدون بن قيس في قصيدة يمدح بها هوذة بن علي الحنفي ويهجو يزيد بن عبد المدان الحارثي فانه زنى بامه فاتت الحوادث اولاد لها وكان القياس اولدت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه خفف التاء للضرورة والله بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة وهو مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل والنهار واولاد بمعنى اهلك يتعدى بالباء المسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث نحو قالت هند وقالت عمران والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حرز عند قوم بعضهم قال فلانة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو مردود لا يقاس عليه فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد يابى الافصل انه يقاس على قلة وانما جاز في الكلام الفصيح نحو نعم المراة في المدح وبئس المراة في الذم بترك التانيث هنا لان المراد بالمراة فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي وسيأتي ان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الرابع والية اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان التذكير والتانيث في مسئلتين احديهما المؤنث الحقيقي الظاهر المفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير تجحوا الاخيطل لقد وله الاخيطل ام سوء على باب استها صلبت شام فراء الشام من ولدت جاز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد جمع صليب النصارى والشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امراة فامراة فاعل حضر وترك التا للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية وصار الفصل العوض من تا التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التا في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث الا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش وايجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند وانشد الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم بي حربا الا بنات العم فاعل برئت وانثه مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة فقال والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكى الامناء ابن العلى وقران كانت الاصنحة بالزنج وقرها لدى ابن زنباع والحسن وابو حيان وعاصم الجحدري بخلاف عنه وعجبا

في احكام الفاعل

الثابعين فاضبخو الا ترى الامساكهم بضم الثامن ترى ودفع مساكهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني الهاء ضعيفة في العربية المسئلة الثانية جواز الوجهين المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والمدر ولو ورد وجمعت بالتاء لمنع ومنه ترى من مجازي التانيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع للعرب كقوم ونسوة والجمع لمكسر كاعراب وهنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم جمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع لمكسر نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو ورق الشجر ومع اسم جنس المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع المكسر المؤنث نحو جاء الهنود فاتى في جانب التذكير بالتشهير بنا على ترتيب اللفظ وفي جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس واسد وبحر جود وفرس وجاء وهندنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما يجب التانيث مع المؤنث المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقي فضعف لعناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كحمل المذكر على المؤنث في جاءتني كتاب بندار صحيفته والى ذلك اشار الناظم بقوله والتام جمع سوى السالم من مذكر كالتام احد اللبن الا ان سلامة نظم الواحد في جمع التصحيح المذكر والمؤنث اوجب التذكير في الفعل في نحو قام الزيدون وفي الزيد قد افلح المؤمنون واوجب التانيث في الفعل في نحو قامت هندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمعي التانيث جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد عن اصحابه بجواز الامرين في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه النظم فلم يستثنه واحجو بجوا الذي امنت به بنو اسرائيل فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبجواز اتجا المؤمنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث ونحو قوله فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطاعنون الخ ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا واجيب بالبنين في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله بناتي لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو بحذف لام وزيد عليه واو ونون في التذكير والفتحة في التانيث فلما لم يسلم فيه بنا الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغير فيهما واما ما تغير منهما كبنين وبنات مجموع فيه الوجهان اتفاقا انتهى وبان التذكير في جمع المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة ولان الاصل المؤمنا والنسا اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته اولان ال في المؤمنات اسم موصول مقدرة بالذي وهي في الذي اسم جمع وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل بغير الا ارجح فيتعين تركه مرجوح وقد اجتمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ان يكابر وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للنظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان مذكرا وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت هندان والحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه جزء منه نزلة جزئه ثم يحتى المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يحتى الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل حيث جاز واجب في هذه المسئلة داخلة تحت قول النظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد يجيء بخلاف الاصل وقد يجيء المفعول مع الفعل فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول نحو ورث سليمان داود وشذ سليمان فاعل داود مفعول واما وجوبه فالاصل في مسئلتين احديهما ان يخشى اللبس في الفاعل والقرينة تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مضمرين او اشارتين او موصولتين او مضافين الى ياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول النظم واخر المفعول ان لبس خذ فيتعين في هذه الصور ان يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا قال ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تخبر بضمير عمرو وعمرو على عمرو مع وجود اللبس وبان الاحمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا في الاحمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر لا يتعذر ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فيأتي باللفظ المحتمل وبان تاخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين ولغة عند اللغويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقذا فانهما مجملان لتردد هما بين الفاعل والمفعول يقلب عينهما للكسرة او المفتوحة الفا وجائز نشرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحا

وافق اصحابه

لفي حكم الفاعل

ابي حنيفة واصحاب الظاهر وابي اسحق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما ما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو ما زال زيدا تلك دعويهم كون تلك اسمها اي اسم زال ودعويهم الجر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الرفع في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في البابين فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضرب موسى سعدى او معنوية كاكلت الكمثرى الحيلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة الثانية من مسئلتي وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيدا عمرو فيجب تقديم الفاعل على المفعول انفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيدا عمرو الحصر ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا اخر فقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر بالاعند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا تاخر المفعول المحصور بالا نحو انما ضرب زيدا الا عمرو واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله وهو عبد بن على الحزاعي ولما ابى الا جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهلي فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الامر الجموح من الرجال الذي يركبه هواه فلا يرده شئ وقوله وهو مجنون بن عامر زوجت من ليلى بتكليم ساعة فاذا ما الا ضعفها كلامها فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعفها على الفاعل وهو كلامها وقوله وهوز هزنا بني سلمى بضم السين وهذا يبنيك الخطى الا وشيجة ويقرن الا بي منابتها النخل فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل ويبنت بضم ليثا مضارع ابنت والخط بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء اي الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحر بن مفعول مقدم ووشيجة بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل نوخر وبقرن بكسر الباء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يدعى تقدير عامل المرفوع قال في التسهيل بعد في المعنى ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد وتابعاله نحو ما قام احد الا زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الامثلة معمولا لما بعد الا قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات ليس واقعا في تركيبه الاصلي لانه مؤخر من تقديم وهو واقع قبل الا تقديرا الا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك مختصين بالشئ اذا صار في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما الحصر اخر وقد يتوان فصل ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا نحو ولقد جاء الفرعون النذر فالنذر فاعل جاء والفرعون مفعول به متوسط بين الفعل الفاعل ونحو قولك خاف ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز جاء الخلافة اذ كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة والبه اشار الناظم بقوله وشاع نحو خاف ربه عمر والمراد بعمر الخطاب واما وجوبه اي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين احديهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه فابرهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لانه لو عاد ضمير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطا وتخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير محتجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه البصريون وضرب تبعه زيدا بابدال زيد الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلامهما فيه مناف في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر نحو قوله وهو النابغة او ابو الاسود وعبد الله بن همام وعلى اختلاف فيه جزى ربه عني عديا بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد الى عدي وهو مفعول ورتبة الناخر وجزاء الكلاب مفعول واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب بالمجاذة وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو دعاء عليه بالاتبة والكلاب تسعار عند طلب الصيد قال وهذا من لطف المجوز والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو لا يضاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما على خلاف الاصل والاصل والكثير الشايع تقدم مفسر ضمير الغايب باعتبار ما لك وغيره فيتجاما يخالفه فلا يحمل عليه في قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بنع العربا بجر ضبها ثم الى الحذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ نحو

زان نوره

باب الفعل

ان نوره الشجر والمسئلة الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده العلموا فالعلموا فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلموا وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واخرج الكسائي على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا بقوله ما غاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا فط الا جبا بطلا فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما غاب فعل ذي كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبا وغاب بالعين المهملة من الغيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي اجزه همزة غير ممدودة الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله بئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وحق ذكر المفعول وهل يعنيها والاصل ما يعذب احدا بالنار الا الله وبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يذر الا الله ما يهيجني الخ عشية انا الديار دمنا تقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما يهيجني والاصل فلم يذر ما يهيجني الخ الا الله وعشية منصوب على الظرفية والا نا بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالا بجاوزنا ومعنى والوشام بكسر الواو وجمع وشيمة الكلام السر والعداوة والوشام ايضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائي قد المنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عاملا فقد فعل ذي كرم غاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما يهيجني ورى بنا على انه قيل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى او مستثنى منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال وما بالا او بانما المحصر اخر وقد يسبوا ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول مقدم على الفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تاخيره واما وجوبا اي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احديهما ان يكون المفعول مما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاي اياتِ اللهِ تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون واسم شرط نحو اياما تدعوا فله الاسما الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يقع عامله بعد الفا الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس له اي لعامل المفعول منصوب غيره اي لغير المفعول مقدم بغت منصوب عليها اي على الفا مثال اما مقدرة نحو وربك فكبر تقديره واما ربك فكبر ومثال الفا الظاهرة نحو اما اليتيم فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من ان تلي الفا اما الملفوظة او المقدرة ففصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد الفا الجزائية لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول فالجواب انها انما تمنع ما بعدها ان يعمل قبلها اذا كان في حيز ما الاصلية وهي ليست فيها لانها موخرة من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلفت الى الفعل حذرا من ولي الفا اما ايها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفا فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول اما اليوم فاضرب زيدا فالعامل هو فعل الامر له منصوبا وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول بنبيه بذر ايا ايهم انما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الاصل فيهما كضربته فانا فاعل والها مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان الضمير مفعولا والظاهر فاعلا وجب في المضمر وصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان يؤتى بالضمير مفصولا مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب ايضا تاخير المفعول الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا او زيدا ضربت حذرا من ان يكاد الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضربت عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال واخر المفعول ان لبس حذا واضمر الفاعل غير محصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى تقديم المفعول على الفعل والفاعل وانما ذكرناه من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان عيسى مبتدا وان الفعل يحتمل ضميرا وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من ان الحكم السابع الى هنا من احكام الاولى انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلث مسائل ان يخشى اللبس وان الفعل محصور فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفا الشرطية وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما

باب الناب عن الفاعل

هذا باب الناب عن الفاعل قال ابو
اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيهما عدا ذلك
جابر امثل هذه الترجمة لغيرها مما لك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل للجهل به كزيد المتاع اذا لم يعلم السارق
من هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو قولك نعم عبدا ما عوقب به وكاصلاح السجع كقولهم من طاب سبر بر حمد سبره فانه لو قيل حمد
الناس سبره لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قتة كانا رجل من
العمرين مرثد علقتها عرضا علقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل فمني علق في المواطن الثلثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم
به وهو الله نعم للعلم به لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجل غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم او التغليق
هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء المهملة مفعول مطلق اي تعليقا عرضا من عبر وقصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا
اذا هويت امرأة اي عرضت لي فعلقتها عن عبر وقصد انتهى واسم هذا القتة هبرزة كما صرح به في بيت اوّل القصيدة في قوله ودع هبرزة ان
الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهبرزة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هبرزة عشق امرأة غيرها او
لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض لي فقصد نحو قال احضروا فاذا جيء واذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها
الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمدته وجوب تاخره عن فعله واستحقاقه للاتصال به
وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتاثيث الفعل لتانيثه ان كان مؤنثا غير مجرور واحد فاعل ينوب من اربعة بابا لواحد الاول منها
المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل حدثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل كعين
او اللام نحو وغيض الماء وقضي الامر والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به واناب المفعول به مناب فصار مرفوعا
بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخر عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله
ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الناب في المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للمفعول ام لا فالاول نحو ولما سقط
في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه
والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالراي والنون الناب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المشتق منه والتقدير ولما سقط هوى السقوط
وسير هو اي السير لا المجرور بالحرف المعدى لانه لا يتبع على المحل اي محل المجرور واذا ناب عن الفاعل فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد
وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه
المظلوم برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه
مسئولا فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله فانبه بذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم
الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدا وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا نحو الزيد كيل ودرهمان ضيم وضرب زيد
ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدا نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما ولان الفعل لا يؤنث اي
للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضرب هند فثبت بهذه العلل
الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا بالنصب فانابوا
المجرور ولم ينيبوا المصدر لاطباقهم بل ابقوه منصوبا ولو ناب بوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر ضميره اولى بالمنع لكونه شديدا منه
واما كون ضميره يرجع الى معهود فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما يراعى محل يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زائد
او غير زائد ومذهوله ظرف فالاول نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعرابه محله في فصيح الكلام فيقال
لست قائما ولا قاعدا والثاني نحو قوله فان لم تجدمن دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون اتباعا لمحل دون الاولى
فان اعرابها النصب يجد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بالنصب اتباعا لمحل المجرور والنصب على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا لمحل المجرور والمرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ان خلافا
لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه من دون ان واذ وفي الاشذوذا فلا تقل مررت زيدا بالنصب على
المفعولية ولا مر بزيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز ان اعانه واما قوله ولكن يغدو فتانا بالنصب
فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي ويلكن يغدو لا بالعطف على محل بجد منفيا قولهم انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم
بحو كان عنه مسئولا فغير لازم هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا واما النائب في هذه الابنية ضمير الفتح
الى ما وجع لانه ايهم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا الكل لئلا يخلو

باب النائب عن الفاعل

مسئولا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذلك حيث لم يمنع مانع وامتناع الابتدا
بالمجرور بحرف احد العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب ابن الخفاف بانه قد يتفق في بعض المواضع
انه لا يجوز ان يقدر مبتدأ فالنائب عنه احق واجدر وذلك نحو نعم امرة هند اذ لو قيل هند نعم امرة لم يجز لان المبتدأ حينئذ يصير مسندا على شيء من
الخبر موخرا تنهى وقد يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم اجازوا النيابة
في لم يضرب من احد الفا قالوا لان الجار بالحرف الزائد كالجار مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب لا لوقوع احد في الايجاب لا
نفي ضمير موضوع لذلك كقولك اذا احد لم يقله شان طارق نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتدا
واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث في نحو مر هند فلانه لما لم يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل
له فاما ان نعف عن طائفة منكم بالتا المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى تناح طائفة بدليل تعذب طائفة
لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع
امتناع كفت هند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فبالتا كان مجرور الحرف اصلي هذا نقد من كلام الموضح وهو معارض
بنحو وما استقط من ورقة الا يعلمها وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف في امتناع
كفت لهند وقال الزجاج لان كفى بمعنى اكتفت وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعل وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير فسر بعود
على الاكتفاء والباء متعلقة بالمصدر اي كفى الاكتفاء لهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين لنا
مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة وغيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف
لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو
ضربت ضرب الامير فلا يمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع ضرب الامير لعدم الفائدة
اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد مفهوم المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما اذ لا فائدة حينئذ ولا يمتنع ضرب شديد لان المصدر
المقيد يتغاير ان فيحصل الفائدة واذا امتنع ضرب الامير مع اضافة المصدر فامتناع ضرب بانيا للمفعول على اضمار ضمير المصدر احرى بالمنع
لان الضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا احلبن بانيا للمفعول
فيه ضمير مجهول قال ثعلب زادان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى ظهوره فيجوز ان
تقول فيم وقد فيضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعواء هي والصحيح المنع واما قوله وهو اسرا القيس لكندة وقال تبجل عليك
وبعلل بسوك وان يكشف غرامك تدرب فالنائب عن الفاعل بعلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى
يعلل هوى الاعتلال المعهود او اعتلالا ثم خصصه بعلل اخرى في موضع الحال من الضمير ليفيد بها ما افاده الفعل لانه انما يدل
على مصدر نكرة مختصة وفي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو علل المذكورة قبل الفعل وحذف كما تحذف الصفات المختصة
للموصوفات للدليل كقولهم نعم فلا يقيم لهم يوم القيمة وذنابى نافعا لان اغالهم توزن بدينار ومن خفت موازينه لانه قال في المعنى
واضاف ضمير المصدر النوعي اجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسوك من الاساءة جواب الشرط
الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتدال الاعتدار يقال اعتدل عليه بعلة اعتذر له
عن قضا غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه وحيل بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هوى الحول المعهود او حول بينهم الا ان الصفة
هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو طرفة بن العبد فبالك من ذي حاجة حيل دونها وما كلما يهوى امرؤ هو نائله فيكون المعنى
حيل هوى الحول المعهود او حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه اجاز في
لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحه اعراب واستشكل وقال
غيرهما فتحه بنا وهو المشهور ولو قري وحيل بينهم او روي وحيل دونها بالرفع فيهما كما قري لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي وبانت
حد الموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين
علي بن الحسين بن علي عم يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضي الاعضا المعهود او اعضا من مهابته
ولا نوا النائب المجرور بمن وهو مهابته لكونه مفعولا به قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقا في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور
على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه وعلة المنع ان المفعول مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وفي العلة
منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا يجوز التمر خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال لكين قائم خلافا

مذهب في احكام الفعل

للفراء الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زمان او مكان متصرف مختص فالزمان نحو صيم رمضان والمكان نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما خرجا عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم بفتح المثلثة ولا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وحضهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن مما لا يتصرف بحال كقط وعوض او في بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا بقيد يخصهما فلا يقال اجلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف في الجواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم بقوله وقابل من ظرف ومن مصدر وحرف جر نيابة جرى وحث وجد المفعول به وغيره من ظرف ومصدر مجرور لا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذا ان وجد في اللفظ مفعول به لان غير المفعول به لا ينوب بعد ان يقدر مفعول به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لكن تقديم الفرع على الاصل لغير موجب واجاز الكوفيون اي اجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مطلقا مع وجوده من غير شرط اي سواء تاخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي حيوة ليجزى قوما بما كانوا يكسبون في يجزى للمفعول وانا نائب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله ليما يرضي المنيب به فاذا لم يعينا بدر قلبه فعينا مفعول من عنى يجانك اصله معنوي كمضروب على قلب الواو ياء وادغمت في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه وكقوله وهو رؤبة لم يعن بالعليا الاسد ولا شفى ذا الغي الا ذو الهدى فيعن فعل ماض مبني للمفعول من عنى يكذا وبالعليا نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخرا واختاره الناظم في التسهيل ظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين والاخفش واجاب جمهور البصريين عن الميتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل في الاية ضمير استتر في الفعل عائد على الغفران المفهوم من قوله ليغفر اي ليجب الغفران قوما وانما اقيم المفعول غايته فاغنى انه المفعول الثاني وذلك جائز اذا لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور **مسألة** وغير النائب مما معناه متعلق الرفع للنائب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امام الامير ضربا شديدا فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه يجب نصب ما عدا النائب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول او الثاني نحو اعطي زيد دينارا او اعطي دينار زيدا وسمي المفعول المنصوب عن المفعول خبرا لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النائب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة ورفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النائب ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكل نائبة لا يكون الا واحدا فنصب ما عداه والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى النائب مما علقا بالرافع انصبه محققا وهل النصب بالرافع للنائب ينكون مجددا او برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان اصحهما الاول ويغري لسبق **فصل** واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول واحد فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصحيح ان بعضهم اجازه ان لم يلبس بغيره نحو علمت زيدا كبشك سمينا فقول اعلم زيد كبشك سمينا قاله ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث ولا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح انتهى وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فما في الثاني فيه الخلاف الآتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو مقتضى كلام التسهيل واما الثاني ففي باب كسا وهو ما ليس جزءا من الاصل عن الاول ان لبس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا للالتباس من تقدم او تاخر لان كلا منهما يصلح ان يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الاخذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي عمرو زيدا او اعطي زيدا عمرو لتوهم ان عمرا اخذ زيدا ماخوذ والغرض العكس قال بعض المتاخرين ينبغي ان يشترط على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز نيابته مطلقا سواء اعتقد القلب او لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا جاء لبداءة درهم ماخوذا بدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع عقاد القلب مجازية صوري ورفعه مجازا كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطا المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا ويتعين اعطاء زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى وقيل عن الكوفيين انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطى اما من جعله منصوبا بغير اعطى وقد له فعلا اخر نقديره باخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم معمولا لاعطى لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني في باطن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول قال قوم كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سوا التبس ام لم يلتبس وسوا كان جملة ام لا وسوا كان نكرة والاول معرفة قياسا للباس في النكرتين نحو ظن افضل منك افضل من زيد هو الاول وفي المعرفتين نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ليعود الضمير على المؤخر من المفعول ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا وهو حري بان يتأخر عن الفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير يعود على زيد وهو متأخر لفظا ورتبة لانه مفعول عيرنائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلتبس نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان التبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابو الحسن والسراقي في الاقطاع وابن الابنازي وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتأخرين وقيل بشرط اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيد ابزعم قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب فيرفض على هذا المغني سيبويه في كان رجل زيدا والبانيان واحد قاله الشاطبي والمفعول الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في الرد على المقرب اذا لم يلتبس فيمتنع علم زيدا عمرو قائما ومنعه قوم منهم الخضراوي والابدي بضم الهمزة وتشديد الواو نسبة الى ابدة بلدة في الاندلس وابن عصفور ولان المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعول به عليه حقيقة ولان اصله الفاعلية فهو احق بها كان ملتبسا واما المفعولان الاحران فاصلهما مبتدا وخبر شبها في نحو هما مفعولي اعطى فاطلاق المفعول به عليهما مجاز ولان السماع انما جا باقامة الاول قال الفرزدق ونبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئيما صميمها فالثاني هي المفعول الاول ونائبه عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت وموالي ها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشي خالصه والمراد بهنا القبيلة ودوساها والمعنى اخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة موالي ها كرام ودوساؤها لئام وقد تبين مما ذكر من جريان الخلاف في باب ظن واشراط كون الثاني في باب ظن لئيس جملة وجريان الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس فانه قال وباتفاق قد ينوب الثاني من باب كسا فيها التباسا من وعدم اشتراط كون الثاني من باب ليس جملة حيث قال في باب ظن وارى المنع شهر ولا ارى منعا اذا القصد ظهر والمفهوم ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جائزة بالاتفاق ولم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا الصبح الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك تصريحا بما علم التزاما ففيه شابهة تكرار والثاني ان الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح اول الفصل عن الخضراوي لكن ينبغي حكايتها الى غلط غاية ما في الباب ان حكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف **فصل** يضم اول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سوا كان ماضيا ام مضارعا وقد الى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن وتركه في الضم تا في الماضي المبدا بتا زيدة معتادة سوا كان للمطاوعة ام لا فالتا في كتصاب في الاول نحو تعلم وتدحرج وقيدنا التا الزائدة بالمعتادة احترازا عن التا في نحو ترس الشيء بمعنى رمس فانها زائدة ولا يضم تا في فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والى التا المطاوعة اشار الناظم بقوله والتا في التا المطاوعة كالاول احتله بلا مناز عنه وتركه تا لثالث المبدا بالهمزة الوصل سوا كان متعديا او لازما فالتا في كانطلق والاول نحو استخرج

باب ما لم يسم فاعله

واستحلى والى ذلك اشار الناظم بقوله والثالث الذى همز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلى وفى جعل الزجاج لا يجوز ان يبنى الفعل للاول للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وخصه ابو البقاء بالابتداء بحرف وجر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بنى للمفعول لنفى الفعل خبرا لغير مخبر عنه وذلك محال وبكسر ما قبل الاخر من الماضى والبه اشار الناظم بقوله والمتصل بالاخر اكسرن فى مضى كوصل ومن العرب من يشم كقوله لو عصرها البان والمسك انعصر واختاره مقرب قال الخضراوى وهى لغة بكر بن وائل وكثير من بنى تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة فى الفعل اللام فتقلب الفا فتقول فى رددت ردا ومددت مدا وهى لغة بعض طيئ فى معتل اللام ثلثة لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه بفتح ما قبل الاخر من الماضى والبه اشار الناظم بقوله واجعله من ضاع منفتحا هذا كله فى صحيح العين السالم من التضعيف واما اذا اعتل عين الماضى وهو ثلاثى كقام من الواوى وباع من اليائى او كان على وزن افعل وانفعل كاختار من اليائى وانقاد من الواوى فذلك فى العين كسرها قبلها باخلاص واشمام الضم فتنقلب الالف ياء معها واخلاص الكسرة فرقا بين ما جاوزهم واشمام الكسر لغة الضم كثيرة فى قيس واكثر من بنى اسد قال الشاطبى وفى كيفية الاشمام ثلثة مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفا فكون حركتها بين حركتى الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثانى ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفا والثالث ضم الشفتين قبل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لاخرها فكما ان الاشمام فى الاول بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام فى اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادى الاقرب ما اختاره بعض المتاخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فا الكلمة بحركة ثالثة مركبة من حركتين افراد الاشموعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل لبقية جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الفا انتهى وللخالص الضم فتنقلب الالف واوا والى فا الثلاثى المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر واشم فالثلاثى اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل واشار الى ما كان على وزن افعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين تلى فى اختار وانقاد وشبه يحلى قال دوبتر فى الضم الخالص لب وهل ينفع شيا لبت لبت شيا بابوع فاشربت بنوع مبنيا للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشيا بابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيا مفعول مطلق اى ينفعا وفا للموضح لا مفعول به خلافا للعينى والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفى بدليل انه روى وما ينفع شيا ليت والواو للاعتراض وقال الخروجوك على بن ازحاك تحتاط الشول ولا تشاك مخوك من الحياكة وهى البنى مبنيا للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة وبزين تثنية بزكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وفى اخره راء علم الثوب ولحمة اتهم فاذا بنى على بزين كان اصفق واصفا فيها تحتاط الشول ولا يؤثر فيها وهذا اللغة وهى الضم الخالص قليلة موجودة فى كلام هذيل وتغرى اى تنسب لفقعس وبنى الحجر وهما من فضحاء بنى اسد قاله المرادى فى شرح التسهيل وقال الشاطبى حكيت عن بعض تميم وادعى ابن عذرة وطائفة من متاخرى المغاربة انها فى افعل كاختار وانفعل كانقاد بما زاد على الثلثة فلا يقال اخضور وانقود والمشهور الاول وهو قول ابن عصفور والابدى وبزيادة ونبطق بالهمزة فى نحو اختار وانقاد على حسب ما نطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما البين من كسر كخفت وضم كعنت مبنيات للمفعول والى ذلك اشار فى النظم بقوله وما بنى كلا خيف لبس يجتنب واصل المسئلة قبل بنائهن للمفعول خاف وباع وعنى لغزو وغاف وعنى عزو كذا فحذف الفاعل ثم بنيتهن للمفعول وابدلت من يا المتكلم تا فوقانية لاشتراكهما فى الدلالة على المتكلم فلو بنيت خفت وبعت بالكسر فى الخاء والباء وعقت بالضم فى اوله لتوهم انهن فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد فعين ان لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم فى خفت وبعت الاولين والكسر فى عقت الثالث وتعين ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر فى الاولين والضم فى الثالث وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا فقالوا ان العرب تختار الكسر فى الفا اذا كانت فيها شى فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر ولهذا لم يلتفت سيبويه فى ذلك للالتباس بل اجاز الاوجه الثلثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديرى لان الالتباس عند زوال المحصول فى الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب ثانيه الفا واكتفوا فيه بالفرق التقديرى فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البنا للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البنا للمفعول تكون مفتوحة فاذ الجمهور ضم فا الثلاثى المضعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شد ومد بضم الفا وتسند بدال فيهما والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر فى الفا جائز ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من المضاعف الثلاثى مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فقال رد كما قال نقله الموضح عنه فى الحواشى ومن خطه نقلت والكسر هو لغة بنى ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فنون تاء تانيث وهو ابن ادم بن مر قاله الدماميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسى ضبة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة كذا فى مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل واحد منهما واحدة ولغة بعض تميم

مضموم ويختار الضم فى الفا اذا كانت فيها شى فاعله

وفى اعلمه

باب الاشتغال

وقرأ علقمة ويحيى بن وثاب وزيد بن علي وطلحة بن مصرف وابو رجاء بكسر الهاء من غير اشمام ولا روم وابو رجاء بكسر الغين ايضا فالكسر في الهاء لمجانسة الياء والغين لالتقاء الساكنين والاشمام والروم في الهاء لتقدير الحركة المحذوفة للجزم والكسر في الغين لالتقاء الساكنين وقرأ الاعمش وابو بكر عن عاصم يحيى بن وثاب بكسر الهاء من غير اشمام ولا روم وابو رجاء بكسر الغين ايضا فالكسر في الهاء لمجانسة الياء والغين لالتقاء الساكنين والاشمام والروم في الهاء لتقدير الحركة المحذوفة للجزم والكسر في الغين لالتقاء الساكنين وقرأ الاعمش وابو بكر عن عاصم يحيى بن وثاب بكسر الهاء من غير اشمام ولا روم وابو رجاء بكسر الغين ايضا فالكسر في الهاء لمجانسة الياء والغين لالتقاء الساكنين والاشمام والروم في الهاء لتقدير الحركة المحذوفة للجزم والكسر في الغين لالتقاء الساكنين

باب الاشتغال

وهو ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف واسم يشبهه ناصب لضمير الاسم المتقدم بواسطة او بغيرها ويكون ذلك الفاعل بحيث لو فرغ من ذلك العامل وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فقولك اذا اشتغل فعل متاخر منصبه لضمير اسم متقدم عرضت به للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيدا ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله ان مضمرا سابق فعلا اشغل عنه بنصب لفظا او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب للفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصبه لفظه واذا وصل اليه بحرف جر نصبه محله والتحقيق ان نصب اللفظ والمحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ فالاصل جواب اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء وما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينئذ اي حين اذ اجعل الاسم المتقدم مبتدا الجملة اسمية لتصديرها بالاسم والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيما يلائمه ومحذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله نعم اخي رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فمؤكد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اي بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي يسميها في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اذ هي جملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعد حتى اي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف فجملة فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قال المرادي في تلخيص شرح الجمل تبعا للتسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضمر حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر والى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى كشيء واحد عبر عليهما اذ زيدا مررت به وزيدا هند ضربته قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوي فيه بين الرفع والنصب لم نذكر نحن من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم في النظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع لزيد ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد لان اشتغال السابق اول الباب اصد وعليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه فما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك في التنبيه الاول الا في بعد فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التخضيض بحا مهلا وضاهن معجمتين نحو هلا زيدا اكرمته واهملنه في الاد تناف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل انما بعدها اسم وفعل لم يخل تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رايت الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخصه بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر والا يجب النصب بل ترجح وما تقدم في صدد الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في خبرها فعل نحو هل زيدا لقيته فانها اذا لم يكن في خبرها فعل تستلزمه بخلاف ما اذا كان الفعل في خبرها فلا تدخل الا عليه ولم ير فرق الاسم بينهما قاله النفتازاني وغيره ومتى عمر والقيته فيجب النصب لما ذكر وتبعا الكلام على الهمزة في المسئلة الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب الا ان هذين النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليها الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام حيثما عمرو القيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا ان كانت اذا الشرطية اطلقا شرط كان الفعل الذي بعدها ماضيا لم الا او ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدهما في نثر الكلام نحو ان زيدا لقيته فاكرمه واذا تلقاه فاكرمه لان في ذلك نزلا لما مضى

اي والملا بن ضمير م

والنصب في زيدا احسن اخاه ح

ما اضمر عامله على شريطة التفسير

والمضارع مع زاد تقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا لقيته فاكرمه ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد انما لجازته لفعل التفسير لفظا نحو انما زيدا لقيته بحذف الالف فاكرمه لان انما جرت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما ان الحجازية لفظا امالمصنه وامالجرها بغير ما كما تقدم ويضعف طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر بعد ان الجازية لفعل التفسير نحو ان زيدا لقيته فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا لجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجواز الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة مخالفة وعبارة الناظم ناطقة بذلك وبضمها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما ويرجح النصب في مسائل احديها ان يكون الفعل المشتغل طلبا وهو الامر والدعا لجرا وشرط لو كان الدعا بصيغة الخبر المقابل للانشا فالامر نحو زيدا ابرره والدعا بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحم والدعا بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاول ومن معنى الثاني لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما يرجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع اخبارا بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن السجري ونوقش فيه وقال ابو علي لكنه استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملة الامر والنهي حتى مر في قوله ان الذين قتلهم امس عبيدهم لا تحسبوا ليلهم غير ليلكم نائما وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدا لا صلاح اللفظ فليس الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة عليه اي على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان القائلين بذلك من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فحذف المضاف الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزاني والزانية وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا وافصلت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني ولم يستقم عاملا من جملة مستأنفة في المبتدا مخبرا عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير ممتنع عند سيبويه وذلك لان القاء لا يدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة القاء في خبر المبتدا ما لو يكن المبتدا موصولا بفعل او ظرف وصلة الى غير ذلك ولذا ايضا ولاجل منع سيبويه زيادة القاء في خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا ان التقدير هذه خولان هذا مقول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستأنفة هذا من زيادة القاء خبر المبتدا غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن ابان في نسخة المطارحة ايضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وبعد الفراء الاغلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا وههنا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح الزفيج والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب فبتدا والحيين نثنية حي والمراد حي اليمن هما وحي مضر يعني ان كرمهما ناشئ من جهتي نسبهما والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر والجزوم بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدا محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه وقال المبرد القاء في فاجلدوا بمعنى الشرط لان الموصول فيه معنى الشرط فدخل القاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبههما مما هو منزل منزلة الشرط والجواب كما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الاية من الاشتغال فالرفع على الابتدا عندهما واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من جعل القاء زائدة اجاز النصب في زيدا فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى يا رب موقد ظلمي واظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه والمعنى اظلمنا وقرا عيسى بن عمر وبنو عنبة والسارق والسارقة بالنصب وقال ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد بكسر السين وسكون الياء الخرزوف وهو البطليوسي وابو الحسن ظاهر بن احمد بن باب شاذ بالتركيب كلمة اعجمية يتضمن معناها المزج الشرو بجاز الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم بالامر كالاية ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا الشبيه بالشرط في العموم والابهام وتجيء النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص بالامر كزيدا اضربه لعدم مشابهته للشرط المسئلة الثانية مما يرجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او لا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا اهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد مر ان العامل اما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيما سألت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا الذي لا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظ الخبر وهو زيد لا يعذبه الله برفع يعذبه لانه نفي بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره ويحك الله زيدا لا

علم الهدى

عدم التعذيب بحمزة وبجمع المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم واختير نصب بعد نحو الطب فان ذلك الفعل لصاحب الطلب اشبه
على شبه على الفعل الذي هو للطلب كالامر والدعاء والفعل على المقرون باداة الطلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة
ان يكون الاسم المشتغل عنه واقعا بعد شئ الغالب في ذلك الشئ ان يليه فعل وانما اشار الناظم بقوله وبعدها ايلاء الفعل غلب ولذلك
امثلة منها همزة الاستفهام نحو اشربن اما واحدا تتبعه فرجح نصب بشر بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على
الافعال وانما لم يجب حوطا على الافعال كما في اخواتها لانها ام الباب وهم توسعون في امهات الابواب ما لم توسعوا في غيرها فان
فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو ءانت زيدا تضربه لان الاستفهام حرف داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت
انت مبتدأ كما هو راي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو راي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في
التقدير على الفعل الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم بنصب كل كالفصل بحرف الاستفهام
داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام غير الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك
في المفعول فالاستفهام غير تعيينه وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب في قوله وهو جرير يمدح بغلة رياحا ويدعو طهية والخشاب لبغلته
الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب بغلة بفعل محذوف تقديره احفرت بغلة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء قاله
الموضح في الحواشي وبغلة بتاء مثلثة وعين مهملة وبا موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا لمعنى اهل القبيلة ورياحا مثناة تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء اخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قال الموضح
في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سئل عمرو ان الاخفش عن زيد اضربته ام عمرو افقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال
انما المستفهم عنه هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة
اجمعوا على اختيار النصب لما كان معرف الاستفهام الذي هو الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول القائل
ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب اشهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجح النصب كالهمزة في ذلك نحو هلا زيدا ضربته فهلا مبتدأ وزيد
منصوب بفعل محذوف يفسره ضربته والجملة خبرها والتقدير هلا ضرب زيدا ومن امة الله ضرب لطالمن بفتح الميم مبتدأ وامة الله منصوب بفعل
محذوف يفسره ضرب من والتقدير من ضرب امة الله ومنها الى من الاستفهامية نحو ما ازيدا رايته او ازيد رايته ولا زيدا
رايته فيترجح النصب لانهم اشبهوا احرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقبل ظاهر هذا سيبويه اختيار الرفع
في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله ابن الباذش بابا موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة وان حروف لا يترجح النصب
مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب يستويان معها لدخولها على الاسما والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم فلما وان فانها
مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب اذا اضطر الشاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث في نحو
لقاه فاكرمه قاله في الكافية وبعضهم ومن يرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا لقاه فاكرمه لانها شبيهة باداة الشرط
فلا يليها في الغالب الا فعل فان قرنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل انتهى وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما
يقبح بعد ابتدا الاسما واذا اوقعت الفعل على شئ من سببه نصبت في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ورفع
سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم يتنازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال وفيه نظر والعجب منه انه هو
الناظم في المغني فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله
فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة من ما الاجواب طنا عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها
فلا يكون راجحا المسئلة الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مسبوق بفعل ذلك العاطف من الاسم بالواو
المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف بفعل غير مسبب ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببنائه على ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك
الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر او لا ولا فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل
او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرو اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها لكم بعد قوله خلق الانسان من نطفة وانما يترجح
نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية وتشاكل الجملتين المعطوفة احداهما
على الاخرى احسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم بما نحو ضربت زيدا وامرو فاهنه
فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير حكم الاسم الواقع بعد ما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتدا الكلام لان ما تقطع ما
بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدا بها الكلام قاله الشاطبي وقرئ وامّا ثمود فهديناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون

موجبة ١ الناظم في شرح ٢

باب الاشتغال

قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيرهما التوبن باعبئا الجيش وغدرا باعبئا القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري والتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل المؤخر كما يقدر قبل زيدا في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال واما هذيبنا ثمود وهذيبنا هم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور في الاصل واما ثمود وهذيبنا هم هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفاء على مفسر فصار واما ثمود وهذيبنا هم فان قلت ما بعد الخبر لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل ويشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم وأو قاله الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايته وما اكرمت بكرا بل عمرا اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه **المسئلة الخامسة** ثم انه يرجح فيه النصب ان يتوهم في الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شئ خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خبرا كان او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة لشئ وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة بفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر وهو مذهب المعتزلة وانما يلزم ذلك مع النصب لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شئ لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم بفتح المثلثة اي ومن اجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل ان كان الفعل المضمر بالضمير صفة لكل شئ نحو كل شئ مفعول في الزبر اي الكتب ولا ينصب كل شئ لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد ولبس المعنى هنا انهم فعلوا كل شئ في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شئ وانما المعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدا والفعل المتاخر صفة له او لشئ وفي الزبر خبر كل او ان كان الفعل صلة الموصول نحو زيدا الذي ضربته وان كان الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم الجمعة ضربته فرفع زيد منهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول ومرانه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا وان وقع الاسم بعدها يختص بالابتدا كاذا الفجائية على الاصح متعلق بمحذوف وفي المسئلة ثلثة اقوال اصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الاصح يجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني لفقدان قد ولها اشار الناظم بقوله وان تلى السابق بها بالابتدا يختص فالرفع لزمه ابدا وان وقع الاسم قبل اما ير ما قبله معمولا لما بعده والبيت اشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل تلا اما لم ير ما قبله معمولا لما بعد وجد نحو زيدا ما احسنه وزيدا ان رايته فاكرمه وزيد هل رايته او زيد هلا رايته او فازيد الا يضربه عمرو ويجب رفع زيد في هذا الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر ادوات الصدر **تنبيهان** الاول ليس من اقسام مسائل باب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل يجب لو فرغ من الضمير النصب الاسم السابق وذلك يمتنع مع اذا الفجائية وما ذكره معها وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعلها من جملة اقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام الجائية الى ذلك التتبيه وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة لذكره الثاني ذكر سيبويه ابهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ابهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقولك نعم انا كل شئ خلقناه بقدر ثم علله باحضر مما قدمناه بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة مرجوحا مثله بزيدا ضربته فانه قال في اثنا الكلام فاما قولك نعم انا كل شئ خلقناه بقدر فانما جاء على حد قولك زيدا ضربته وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع لحسن من النصب قال ابن الشجري جمع البصريون في هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب قال الكوفيون النصب فيها اجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اصالتها انتهى **المسئلة السادسة** مما يترجح نصبه ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا للاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت ومن ضربته فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا للاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوزا الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرا اكرمته اجرى الجواب مجرى العطف وانما يجب سيبويه في ذلك النصب على حد في زيدا ضربته ويقال الهما ضربت

وفي على الثاني

زيدا افقد

باب الاشتغال

زيدا فمقول لا ولكن عبد الله لقيته فرق ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته او عمرو لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن حظه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير فصو باما مسبوق بفعل اذا بني الفعل السابق على اسم يناسب خبرا بالفعل عن غيرها التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوف عن على الجملة المبني فعلها على المبتدا بها ضميرا وكانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا اخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجله او وعمرو اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدائها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدائها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى او الفاء المناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان بانا على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان ابن الناسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء انما ذلك قول الجرمي والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب نحو رض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا اكرمته فان الامر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء الجامدة ولذلك صغروا عند الكوفيون اسمية فكانه ليس في الكلام فعل مبني على انه فيرجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول ولم تعطف بالفا فالافحش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على العطف على الصغرى وهو المختار كان المعطوف على الخبرية خبرا ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حذف زيدا اضرب ابنه او يكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص والفارسي في جماعة كثيرة من المتقدمين والمتاخرين وبه قال ابن مالك وابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا على ذلك باجماع القراء على نصب والشمس والقمر في يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان ولبس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين الواو وكالفا في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفا فيها معنى السببية بدليل هذا زيد وعمرو ذهبا اليوا انما يكون للجمع في المفردات وبهذا لا يجوز هذا يقوم ويقعد وقال ابن عصفور تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب ضرني الجوع في البلاد لعلني اسر صديقا او بنا حسود وخرج على ان التقدير او بنا بي حسود وهذه امور يمنعها ما تقدم وفي بعض النسخ تنبيهات احدها ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل الى ذلك اشار الناظم بقوله وهي سوى الباب بوصف اعمل بالفعل الخ يمتنع بذلك اسم الفاعل المعدول واسما المبالغة فالاول نحو زيدا انا ضاربه والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شاربه والنعلين انت محارمها والعبدان انت ضاربهما وضاربه والقدر انت حاذره الان او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا وانت معط الدرهم وانت شارب العسل وانت محارم النعلين وانت ضارب العبدين وانت حاذر القدر بخلاف زيد عليك وزيد ضربا اياه بالنيابة لحذف فلا يجوز نصب زيد فيهما لانهما ليسا عليك وضربا غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فرزيد في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبرهما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا يحل محل حرف مصدري كضربا النائب عن فعله الطلبي وهو البصري والسيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف زيدا انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو لكسائي وزيدا انا الضاربه ووجه لان بزيد حسنه فزيد في المثال الاول ووجه لان في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة هي الضاربه الصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما ولا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرا اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا نفسهما ولا ناخير الامر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة رابطة

فى اسم العامل

بين العامل والاسم السابق لان الاصل فى ذلك المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو وغيره كما تحصل العلقة الرابطة بضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيدا لها المتصلة بضربت كذلك تحصل العلقة بضمير المنفصل من العامل بحرف جر متعلق بمتصل نحو زيدا مررت به فالها المجرورة بالباء هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل عن العامل باسم مضاف نحو ضربت زيدا اخا فالها المجرورة باضافة الاخ اليها هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذى هو الاخ والى ذلك اشار الناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجرى ان المنفصل من العامل باسم اجنبى تابع بتابع مستند للتابع على ضمير الاسم السابق تبرز ان يكون التابع للاجنبى نعاله لان المعطوف كالشئ الواحد فالمعنى نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالها من يحبه هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالاجنبى وهو رجلا وجملة يحبه نعت رجلا وهو اجنبى من زيدا لانه ليس سببيا له ان يكون التابع عطفا على الاجنبى بالواو فاضربها من فيها من معنى الجمع فالاثنان معها والجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قاله الموضح فى الحرا نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبى لان عطف البيان كالنعت فى الايضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا واخا فالها هنا فى اخا فيهما هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل فان قدرنا الاخ فيها بدلا من عمرو بطلت هذه المسئلة بضمير الاسم السابق اورعت لان الاخ يصير من جملة ما لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم الا ان قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح لوجهان الرفع والنصب لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل فى الاخ خبرا فى الرفع ومفسرا فى النصب جملة ضربت عمرا واعرضت عنه بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره وانما هو مقدر معنوى والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بدل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وهى من التوابع لتوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على الموكد بدل فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبى الامر الثالث يجب كون المقدر فى نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور لفظا فقد ضربت زيدا ضربته وفى بقية الصور من معناه او لازمه دون لفظه فقد فى نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر فى نحو زيدا استشهلة خالفت زيدا استشهلة لان خالفت هو معنى استشهلة قاله ابو البقاء ويقدر فى نحو زيدا ضربت اخاها هنت زيدا ضربت اخاها ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازمها اهانة زيد لان من ضرب اخا شخص فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر فى هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متاخرا عنه الامر الرابع ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق او ملابسا لضمير يجرى اذا رفع فعل او وصف ضمير اسم سابق لفظا نحو زيدا قام او تقديرا نحو زيد ضرب عليه فالها المجرور بعلى فى محل رفع على النيابة عن الفاعل بعضب ورفع ملابسا لضمير نحو زيدا قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتدا كخرجت فاذا زيد قائم لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق ولينما عمرو معدا اذا قدرت ما كافة للبتة عن العمل فعمرو مبتدا ومعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعل المحذوف لانه لا يسمع لينما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جاز الهما فقد من انها اذا اتصل بها الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر او واجب الرفع بالفاعلية نحو ان احد من المشركين استجارك يدل هذا زيد قائم لان ادوات الشرط والتخصيص يختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور فى شرح الايضاح وقد يكون اسم السابق واجب الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عبد اهمنه ومنابعه فانه اجاز زوار رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسى فى التذكرة ونقله ابن الحاج عنه فى النقد على المقرب لابن عصفور مستقطا ما قبل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية وغيرهم من البصريين يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل من نفى واستفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل فى بابه وقد يكون الاسم السابق واجب الفاعلية على الابتدائية نحو زيد لقيهم لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجح هذا كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقدرون بلم الامر كفه وقاه قال فى باب التحذير من هذا الكتاب اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون اجتماعهم كونه شاذا ونحو قام زيد وعمر وقعد فترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو ابشر هيذ وشاوه انتم تخلقونه فترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب فى الهمزة وحوفها على الافعال وتقدم فى باب الفاعل ما ينبغى استحضاره هنا فتم الرفع على الفاعلية فى ابشر هيذ وانتم اترجح

من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابتدائية نا المعادلها الاسمية وهو امر على الخالقون صرح بذلك في المغني والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمر وقعد عنده ففي الفاعلية مراعاة الصغرى فضمير عطف بغلبة على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالمناسب حاصل على كلا التقديرين والله اعلم

هذا باب التعدي واللزوم في الافعال

الفعل ثلثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبرها على قول البصريين وحال او شبيه به على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب المبتدا والثاني المتعدي وله علامتان احديهما ان يصح ان يتصل به ها ضمير غير المصدر على وجه لا تكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المتعدي ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل العلامة الثانية ان يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية ذرا ذي التسهيل باطراد وذلك كضرب فتح الراء الا ترى انك تقول زيد ضرب عمرا فتتصل به ها ضمير غير المصدر وهو زيد خرج بقولنا غير ذي ان لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق عليه كان انا تصل بها ها ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما لم الا ترى انك تقول هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر ولنقرب بالاطراد من نحو ترغب الذبا فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الذباب مرغوبة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون مرغبا متعديا والمتعدي حكمان ينصب المفعول به كضربت زيدا ودبرت الكتب اي تاملتها الا ان نائب المفعول عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد ودبرت الكتب فرفعها وبنا الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله فانصب مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واخلف قول الكوفيين فقال هشام النائب للفاعل وقال الفراء كلاهما وقال الخلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه يرد مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد فلا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الاخر وحجة خلف ان المفعول به صفة قائمة بذلك المفعول ولفظ الفعل غير تام به واسند الحكم الى العلة القائمة بذلك الشيء الى من غيرها ورد البصريون هذا الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به ان بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدمتان وعشر وجودية وهي مطردة فالاولى والثانية ان لا يتصل بها ضمير غير المصدر وان يبنى منه اسم مفعول تام وذلك نحو خرج لانك لا تقول زيد خرجه عمرو فيتصل الخرج ضمير غير المصدر وهو زيد لانه هو خرج فيبنى منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به ها ضمير المصدر وهو الخروج وخروج به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقص لاحتياجه الى حرف الجر والثالث ان يدل على السجية بالسين المهملة وهي الطبيعة والسليقة وهي التي بالسجية ما ليس حركة جنس من وصف لازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وسجح من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصائد الها الاشارة بقوله وضم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على غريزة بفتح العين والزاي المعجمتين وهو اي الغرض ما ليس حركة جنس من وصف غير ثابت كمرض وكسل ونحوهما اذا شبع بكسر العين منه نحو اكل الخبز او لحم اذا صار اكولا فلان لا رفا واليها الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم العين فيهما ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كنزا وضما فيهما واليهما الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة او دنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد واليهما الاشارة بقوله او طاوع المتعدي لواحد كمد فامتد والمطاوعة قبول الاثر فما على فعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طاوع ما بعد فعله لاثنين تعدى المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب فتعلم ففاعل يتعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او يكون مواز نا لافعل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر وانما زيد بمجتمعين وهو بنا مقتضب قبل الحق باخر نجم واصلها اقشعرر واشمأز يشمئز بكسر العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابو البقاء وغرض بان حكم الملحوق الا يدغم لئلا يفوت الموازنة وهذا وجب الفك في افعنسس الاستناد الى اتحاد المصدر منه والتاسعة المذكورة في قوله او ان يكون مواز نا لما الحق بغير ما يفعلل وهو افعل بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد العاشرة المذكورة في قوله او ان يكون مواز نا لافعنلل بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زائدة بين حرفين فبقيتها وحرفين بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله او يكون مواز نا لما الحق بغير ما يفعلل باضافة اللاحق وهو ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان احدهما زائد بالتضعيف ومن حروف سألتمونيها فالاول افعنلل بزيادة اللامين وهل هي الاولى او الثانية قولان كافعنسس الحمل الاول على ان بقاء والثاني نحو افعنلل بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في اخره وهي من حروف سألتمونيها

في التعدي واللزوم

كاحمر بفتح الدال بسكون الحاء المهملة وفتح الزاء وسكون النون وفتح الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيد ان فعلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديته قول الراجز قد سعلت الطحان بفرهدني اي نفخه عني وبه رد بني قال ابو عبيدة المغرندي والمسرندي الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ والمعتمد الاطلاق سيبويه بانه غير متعد وافقه الناظم عفى الله عنا وعنه بقوله كذا انفعل والمفتعل اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان يتعدى بالجار وهو مستفاد من قول الناظم وعد لا ان فانجر وبخلف الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحالة شذوذا لان حق الجر لا يعمل محذوفا كقوله وهو الفرزدق واذا قيل له لم لا تقول اشارت كليب بالاكف الاصابع تحذف حرف الجر من كليب وتبقي عمله والاصل في كليب هو كليب بن يربوع ابو حفظه ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حالها والباء بمعنى مع اي اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار ويبقى العمل بفتحة او بنصب الجر وان كان في موضع نصب وهو ثلثة اقسام احدها سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وزنته وفي الاكثر ذكر اللام الجار نحو ونصحت لكم انا شكرت له ووزنت وقال الفراء ان في اللام زائدة لان بمعنى نصحت له مستويان وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني سماعي خاص بالشعر كقوله وهو ساعدة بن جؤية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة جزء مبتدأ محذوف اي هو لدن اي لين وبهز متعلق بيعسل بالغين والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف ومنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود الى الهزز في المصاحبة بقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك الهز على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح ايت حب العراق الدهر اطعمه والحب تاكله في القرية السوس ايت حلف بحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الجزء فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هجا ملك الجزء فبلغه ذلك فحلف للملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح واطعمه على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان يكون جحدا منفيا على شرط التفسير لان الثانية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والنونين بمنزلتين مثل القمح ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف الجار ونصب الطريق والاصل فكر في الطريق واسم مكان مختص كالبيت والدار اي في الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مزيد بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يعمل الا بشرط اقوى منهم لصلاحيته لكل موضع تنازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قائم في المعنى والشاهد في البيت الثاني حذف على ونصب حب اي على حب العراق والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان تحذف فالنصب للخبر نقلا الثاني قياسي وذلك في ان وان بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وفي لطولهن بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو اوعجتم ان جاءكم ونحوي لا يكون وذلة اي بانه لا اله الا هو ومن اجائكم ولكيلا وذلك انا قدرنا كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهمل النحويون هنا ذكر كي مع تحويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني فانت في المعنى واشترط ابن مالك في النظم وغيره في حذف الجار من ان وان امن اللبس وقال في النظم وفي ان وان يطرد مع امن لبس فمع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او رغبت ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف هل هو على معنى في او على معنى عن لان رغبت يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قولهم نعم وعن ان تنكحوهن من حذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود بدليل ان المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن وان استدل كل على ما ذهب اليه واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والآخر ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع عن ذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين معا وفي الكشاف يجتمل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول اوفق لقوله الموضح في المعنى وانما حذف الجار في ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعد ما اورد امثلة من الحذف وقوي قال فانما الموضع جر لكان قولا واولة ظاهر بحو قولهم لا ابولك ثم نقل عن الخليل نظير هذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقال على ان وان عنده ما لا يقال البرت لسكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر على ان سليمان البغدادي تلميذ ثعلب في المبرد شاذ بعد الاخفش الصغير الى الحسن بن عصفور تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر عنهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخفش الاحد عشر نحو ابو السبيو هيون ازبعة **فصل** لبعض الفاعل قبل الاضافة الى الضمير على بعض اخر واضافة المفعول ما يكون مبتدا في الاصل الاخر خبرا كما في باب ظن او يكون فاعلا في المعنى والاخر مفعولا في معنى كما في باب اعطى او يكون شرحا لمبهم لفظا كما لم ينقبا بجارا لفظا او تقديرا والاخير مجرور لفظا او تقديرا كما في باب خاف فقدم كل من المبتدا في الاصل والفاعل في معنى والشرح على غيره وذلك كزيد في ظننت زيدا قائما يقدم زيد اعلى قائما لان زيدا مبتدا في الاصل قائما خبره والمبتدا لقصد معنى الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيد اعلى درهما لان زيدا فاعل

باب التنازع في العمل

مفعول لفظام

يغني لانه الاخذ والقابل للدرهم ومن ثم اعطيت درهم زيدا وامنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضربني وضربت زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واخرت زيدا القوم او من القوم فيقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقته ما بعد اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما قد تتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخرت قومه عمرا ولا يقال اخرت احدهم القوم الا على لغة من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم في ذلك جائز والية يشير قول الناظم والاصل سبق فاعل معنوي وقد يجب الاصل يجب التقديم كما اشار الية الناظم بقوله ويلزم الاصل لو يوجب عرى كما اذا خيف اللبس كضربت زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخرت السجعا الجيد دنانيرا في مبحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج وكانا لثاني محصورا كما ضربت زيدا الا قائما وكما اعطيت زيدا الا درهما ما اخرت زيدا الا القوم وبقي في مبحث الخلاف المتقدم في باب الفاعل وكان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم مجتهد انا اعطيتنا الكثير والفريسا اخرهم القوم وبقي في مبحث ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في اخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع يجب التاخير والية اشار الناظم بقوله وترك ذا الاصل ختما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول ضمير المفعول الثاني كضربت زيدا غلامه وكاعطيت الحالما لكه واخرت قومه عمرا او كان الاول محصورا كما ضربت قائما الا عمرا وكما اعطيت لدرهم الا زيدا وما اخرت القوم الا بكرا او كان الثاني مضمرا والاول ظاهرا كالفاضل ضربته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخرتهم عمرا واما الامتناع في الاول فلئلا يعود ضمير على متاخر لفظا ورتبة واما في الثاني فلان المحصور فيه واجب تاخيره اما في الثالثة فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه **فصل** يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآي وذلك في نحو ما ودعك ربك وما قلى والاصل وما قلاك ونحو فاما اليتيم فلا تقهر والاصل فلا تقهره ومن ثم حذف المفعول لمناسبة يحيى والاسرى في وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي القرآن ويحتمل ان لا حذف فيه ومفعول يخشى هو قوله تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى والايجاز والاختصار وذلك في نحو فاما من اعطى واتقى فلم نقفوا او لن نقفوا والاصل فاما من اعطى واتقى فلم نقفوه ولن نقفوه اي الاتيان بسورة من مثله واما لغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين فحذف المفعول لاحتقاره او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة ما راى مني ولا رايت منه يعني رسول الله ثم حذف المفعول لاستقباح ذكره اي العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت لان المطلوب بعينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول الناظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر **فصل** وقد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد بالمهملة سهما الفرطاس لمن ناهب للمعجمة كذا ولمن قال من ضرب بالمضارع شر الناس فالقرطاس منصوب باضمار يصيب دل عليه المساق فتقديره منصوب باضمار ترمي ودل عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما تقدم في باب الاشتغال كزيدا اضربه لانه لا يجمع بين المفسر والمضمر في باب التنازع بما كايا عبد الله لا ان بنا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض في الامثال العربية وهي كالكلام مركب تام هو ورشبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بمورديها لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم في الصيف ضيعت اللبن يقال لكبير التاكل مخاطب او المراد بالبقر في المثل المتقدم بقر الوحش وبنا جرى مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطى حكمه في انه لا يغير نحو انتم اخير الكم فخبرا مفعول بفعل محذوف وجوبا اي وانقوا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خبرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتم وا ان كان خيرا لكم وهو يخرج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها وبقي خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين وفي التحذير باياك واخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو اياك والاسد فاياك منصوب بالحمل بفعل محذوف وجوبا وبقيته متاخر عن اياك اي اياك باعد على التقديرين الاتيين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا وبقيته متقدم تاخر عن الاسد اي باعد الاسد والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد والتحذير بغيرها اي بغير اياك واخواتها بالرفع عطفا وتكرارا فالعطف نحو راسد فراسد في السيف فراسد السيف منصوبا بفعل محذوف وجوبا اي باعد راسد واخذ السيف والتكرار نحو الاسد الاسد بتقدير اخذ ودونك في الامر بالرفع احدهما وهو العطف والتكرار فالعطف نحو الرفق والجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك **هذا باب التنازع في العمل** وهي انهم باب الاعمال اكثر للهمزة عند الكوفيين في حقيقته ان يتقدم فعلان متذكوران او متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتاخر عنهما اي عن المعمول

باب التنازع

معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الاعلى الاصح فيهما وهو بالمعمول المتنازع فيه العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثالا امثال المعنى بي طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالها في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقائم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيدا ضاربه وقاتل عمرا او مثال اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب ابوه وعكسه زيد ضاربه قائم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقائم وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيدا ضاربه ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقام ويضرب عمرا وعكسه ضربت واقام زيدا الناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيحسنان ويبتئسا نبأكما وقد نبغى واغتد يا عبد كالوعل اقتصر في الانواع الثلثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين اتوني وافرغ عليه قطرا فاتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعوله واعمال الثاني وهو افرغ في قطرا واعمال اتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل اتوني به ولو اعمل الاول لقيل افرغه ومثال الاسمين قوله عهدت مغنيا مغنيا مزاجه فلم اتخذ الا قائلا موتلا فمغنيا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمال الثاني في تقربه واعمال الاول في ضميره وحذفه والاصل مغنيه وعهدت مبنيا للمفعول مسندا الى تا المخاطب ومغنيا حالا من تاء الفاعل الجوار والقرب في الموتل الملجأ ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه فعل بمعنى خذ والميم حرف بدل على الجمع واقرؤا فعل امر نيابة عن كتابيه واعمال الثاني في ضميره وحذفه من الاول وضمير المفعول والاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكوا ابدلت من الكاف الواو ثم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح الجيبي عن عرصفوان بن عسال انا لنبيع ناداه رجل فقال هاؤم هاؤم فقال الرجل يجب لقوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن رواه الشافعي في مسنده ومالك في موطئه وشعبة بن الحجاج في الكمال ومعنى هاؤم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي فان صح انه يراد قاصرا امتنع تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية ويحرج على استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الآية ولكني لا استحضر الان احدا قاله غير هذا الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قال الحوفي في الآية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الحبا لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني قمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى وبقي من الكلام في الواقع بعدا الا واستفدنا من امثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للبعض في اصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد وقد يتنازع ثلثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلثا وثلثين متنازع ثلثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ونائب عضد وهو ثلثا فاعل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمال الاولين في ضميرهما وحذفهما لانهما فضلتان الا تسبحوا الله فيه اياه وتكبروا الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن حزوف في شرح كتاب سيبويه استقرئت كلام العرب فوجدتها عمال الثالث والغاما عدا قال ابن مالك هو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول الحالاسود كسا لؤمه وشمكته فاشكرن له اخ لك يعطيك الجزيل وناضر قال المرادي فدل على انه استقرائه غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين الا ممتنع الفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب معمولا ان واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بنحو تعالى فان لم تفعلوا وافقال متنازع ان وان في تفعلوا وردبان ان تطلب شيئا ولم تطلب نفيا وشرط في التنازع الاتحاد في المعنى وقال الشاذ غير الفارسي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله خنزلها وكان كان اعناقهما مشددات بقرن وضع لتوكيد للعطف بالواو انتهى وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وغيره كما فعله ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول وردبانه منصوب عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين بالناصرة انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين غلين او اسمين او مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الجنان في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وسرنا رتك عمرا وجب نصبه بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل واسم متصرف وغير المبرد في كتابه المدخل اجاز التنازع في فعلي تعجب مع جمودهما سواكانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثاني في الاسم الظاهر ويعمل الاول في ضميره ويحذفه لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو فيعمل الثاني في اللفظ المجرور ويعمل الاول في ضميره المجرور ولا يحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف

باب التنازع في العمل

عنده لانه تصرف ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل
الاول واما اذا لم يصح اعمال الاول تعين التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالثاني انه لا يقع التنازع في معمول سقط
نحو اياهم ضربت واكرمت واشتمته لان الثاني لم يناسب الا بعد ان اخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله او شتمته عديل ملا معمول لا استفهما
خلافا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم كما قاله بعض المغاربة مستدلا بقوله تم بالمومنين رؤوف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يحي حتى
استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه خلافا لبعض المغاربة قال بالرضى وعباراته وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما
اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وعمرا مررت وتعصبه البدا لدلالتها عليه فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما حقه التاخير في العطف
عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد يكتفون في نحو افلم يسيروا فجعلوا الضمير واقعا في الاصل بعد العاطف لكنها قد تعلقت لفظا
واجاب ان هذا الحكم ليس بمجمع له غير الظهرة بل هو مقصور عليها عندهم اشهى ولا يقع التنازع في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمني
لان الاول اشتغل به قبل مجيء الثاني خلافا للفارسي فانه اجاز في قوله متى تصب فقا من بارق تشم ان تكون من زائدة وبارق في موضع نصب بتشم
ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق وما للمرادي في شرح التسهيل الى جواز التنازع في التوسط والتقدم فقال واقول الذي يظهر
ان تاخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط كون المعمول يطلبه
كلا من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو قول جرير يهيهات هيهات العقيق ومن به فيهما خلافا للفراء
وللجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الثاني فلم يوجد به للاسم الا العقيق بل المجرد والتقوية
التوكيد يطلبهما الاول فلا فاعل له اصلا ولهذا قال الشاعر فان لي ابن العجاة بعلتي اذا ناك ناك للاحقوق احبس احبس فالاحقوق فاعل ناك
الاول وناك الثاني للمجرد والتقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال ناكا اتوك على اعمال الاول او اتوكا ناك على اعمال
الثاني وليس متعينا بجواز ان يضمر مفعولا في المهمل منهما ويستر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل
بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فهذه ثلثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره المرضي وعلم من تقييد المعمول
بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة تقضي كل ذي دين فوفى عزيمها وغرة يطول معنى عزيمها خلافا لجماعة لانه لو قصد فيه تنازع
لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رابع الضمير بالمبتدا لان لم يرفع ضميره ولا ما النيس بضميره قاله المرادي تبعا
لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيدا ضربت واكرمت خالا ان احد العاملين
يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد
ابن السيد البطليوسي من ان عزيمها ان رفع بمعنى يكون يطول قد جر على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بيطول فهو خطا لانه قد وصف
بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب زيد الشبيه وقول ما ذكره ابو محمد يكون بمثله فيما اذا كان
السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب ضاربت اخاه اذا كان الضارب لهما فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى
على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطا لانه قد وصف بمعنى والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فقول غرة مبتدا والنيس
يطول ومعنى جر يطول بغير مبتدا ان موخر عن جره ويطول ومعنى خبران لغير مبتدا خبر بعد خبر او يطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف
يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف وحال من ضمير المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد
الى غير مبتدا وخبر خبر غرة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غير وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيد
ضرب واكرم اخاه لان السببي وهو اخاه منصوب باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر والمضاف اليه السببي ومنع التنازع
في السببي المنصوب علله بانك ان اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف
لانه لو تقدم كان عوضا من اتصال مضاف بمضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه انتهى فلو جاء التنازع في السببي التنازع مطلقا ولا يقع التنازع في
الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح لقوله فما صاب قلبي واصناه وتيما الا كواعب من فهل بن شيبانا والمانع من كونه من التنازع انه لو كان
منه لزم اخلاء الفعل العامل المتسلط من الاضمار لزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعاده ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل
انتهى وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على ما ونبل عاما احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء
عليه وعلم من قولنا مذكورا انه لا تنازع بين محذوف ومذكور **مسئلة** اذا تنازع العاملان فجاز اعمال ايهما شئت
باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كلا منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم في المختار وهل هو الاول ام الثاني ذهب الى سواء قوال
اختار الكوفيون منها الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللذي اخر

منهما العمل والثاني وهو عند اهل البصرة واختاره عكساعيرهم وهذا اشرة وقيل هما سيان لان كلا منهما مرجح حكاه ابن الخباز في التسهيل واذا تنازع ثلثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكوته عن المتوسط وهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول كالتبعية الى الاول او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا فان تنازع اثنان واعملنا الاول في المتنازع فيه على احد الكوفيين اعملنا الاخر في ضمير هو عاكان او منصوبا او مجرورا نحو قام وقعد اخواك او قام ومر بهما اخواك وبعضهم كالمبرد يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل كقوله وهو الشخص المسمى بغاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم نمموا شعاعه فاعملت الاول وهو يغشى فرفعت شعاعه واعملت نمموا في ضميره وحذفته والتقدير نمموه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المثالثة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويغشى مضارع اغشى بالغين المعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضمير الضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه طمسا للعامل وهو نحو اللعمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه بيغشى فهو معارض قاله بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور واذا عملنا الثاني على اختيار البصريين فان احتاج الاول المرفوع فانه يضمر ويفسر ولا يحذف منه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور بنعم المرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة وجاء الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نادرا شعرا نحو قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالتصغير حكاه سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخير فاضمر الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلا انني بغيض جميل من خليلي مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلا واعمل الاول وضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد اضمر على الاخلا المنصوب على المفعولية والاخلا جمع خليل في الجميل الذي لا حسن فيه مهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك والكناني وقفا الضمير والسهيلي من الكوفيين يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر ومستندهم ظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطى لها وابل هطل هجان نبذت بلهم وكلبب لم يقبل تعفقوا على تقدير اعمال الثاني ولا ادر واعلى تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار ما ولية بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف اي استشر والارطى شجر فيه بالبا الموحدة والذال المعجمة المشددة اي غلبت بلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل نبذ وكلبب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ورعمل المهمل في ضميره واتفق مطلوبهما ام اختلف والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو كما في المغني فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عند بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع المؤثرين على اثر واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاء عند الفراء وجه اخر وهو ان ثانيهما فاعل الاول والضمير منفصلا لبعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو الفصل الصحيح عن الفراء انتهى وان خلقا الى العاملان في طلب المعمول فان كانا او لهما يطلبه مرفوعا اضمر به موخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو انهضت مقاتلة الفراء فهو فاعل ضربني وانما اخر الظاهر بابا الاضمار قبل الذكر ولم يحذف هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني واذا عملنا الثاني واحتاج الاول لمنصوب لفظا وهو ما يصل اليه الفاعل بنفسه نحو لا وهو ما يصل اليه الفاعل بواسطة حرف الجر فان وقع حذفه اي المنصوب في لبس ظاهر او لم يقع في لبس لكن كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول موخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلثة فالاول نحو استعنت واستعان علي زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء موخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك اننا لو اضمرناه مقدما قبل ان نتبعا لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفنا اوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به او علينه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضمير موخرا والثالثة نحو ظننني وظننت زيدا قائما اياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثانية وضمنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثاني موخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر فيهما وقيل في باب ظن

وكان يضمر مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظننني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل ابو حيان في النكت الحسان بالضمير
منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله بنحو ضنية على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابنه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند
الجميع مخالف لظاهر التسهيل والتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسئلة الاتية في نحو كانت صاحبة
الضمير ومفسره فقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه قال
ابن عصفور وهذا المذهب سد المذاهب لانا لا نضمر قبل الذكر والفضلة بان العامل المعمول لم تدع ضرورة الية وحذف الاخصر بالاطناب
ظن فقد تقدم الدليل على جوازه اشبهي وشرط الحذف ان يكون المحذوف فضلة مثبتا افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو
علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا يدان يقول اياهما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان وان كان العامل من غير
باب كان وظن ولم يلتبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضرب وضربني زيد
وسرت وسرت بزيد وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب حمار فكن للعتب احفظ للود فاعمل الثاني واضمر في الاول
ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار الناظم بقوله واعمل المهملا في
ضمير ما تنازعاه والتزما التزما ثم قال ولا يجئ محذول قد هملا بمضمر تبرد فعه وهلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن
هو الخبر **مسئلة** اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير كان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان
ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد والتذكير وغيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول من
الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهرن يكن ضمير خبرا لغيرها كيظن المفسر نحو اظن ويظنانني خالا الزيدين اخوين في
ذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فاظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين
فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين وهما الزيدين
اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظنانني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول وبقي
علينا المفعول الثاني ليظنانني يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد تحول يظن و
الياء مخالفة لاخوين الذي هو مفسر لضمير الذي ياتي به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فلذا لا بد من اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء
ويبقى اضماره مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما محذور لا محيص عنه فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو الياء
في الافراد ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اى اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقريرها قالوا وانما هذه المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على
سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجواب ان المتنازع فيه
مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قاله صاحب المتوسط تبعا وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم وغير الكوفيين انهم اجازوا
فيه وجهين حذفه واضماره مقدما على رفع المخبر عنه فمنوع على الحذف اظن ويظنني الزيدين اخوين ويحذفون اخا لدلالة اخوين عليه بقولهم
على لا ضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان لعل المقتضية لتاخيره وهو تاخير المضمر مفقودة هنا وان
اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ورفض اجرا الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر ويؤخر خلافا لما المرادي في شرح التسهيل
وفيه البحث السابق والله اعلم **هذا باب المفعول المطلق** الذي يصدق عليه قولنا مفعول لاجله فضلة صدقا منصوبا يفيد
غير مقيد صفة صدقا بابا الجار حرفا واسم متعلق يفيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول
له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول وقوله
الموضح في الحواشي والمفعول المطلق وهو اسم يؤكد عامله مفيدها افادة العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعا او يوفي العامل
مفيده زيادة على التوكيد او يبين عدده اى عدد العامل مفيدا عدد مرات العامل زيادة على التوكيد ليس هو خبرا عن مبتدا ولا حالا عن غيره نحو
ضربت ضربا او ضربته ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده
بخلاف نحو ضربك ضربتها وضربك ضرب اليم فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا
مطلقا وبخلاف وقى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله وهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق
يفيد المعاني الثلثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عددا واكثرها ان يكون المفعول المطلق مصدرا كما تقدم من الامثلة والمصدر كما
قال الناظم اسم فاسوى الزمان من مدلول الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس عليه ولا بد وايهم الزائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح
في باب استعمال المصدر خرج بهذا القيد وهو الدلالة على الزمان على الفعل نحو غسلا ووضوء ودهنا من قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوء وادهن ادهانا

المفعول المطلق

هذه الثلثة انما مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل تماس يصدق الجارى عليه الاغتسال وتوضأ قياس مصدق الجارى عليه التوضوء واعطى قياس مصدق الجارى عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للحمارة وقولنا ليس مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانها من انما المصادر والفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمى المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اى اخذ منه كصدر الابل للمكان الذى ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو قعدت جلوسا وكرهت جزاء موفورا او مخبرا مفعول مطلق وعامله جاز وكره وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو اعجبنى ما انك تصدق او قول الحرمى لا يعمل فى المصدر ورود بالآية ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجبى ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم موسى تكليما او خرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا او من وصف اسم الفاعل او مفعول او للمبالغة وهو اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ما كول اكلا او مثله المبالغ نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت البقل الاملهم لوما وابيضهم سربالا لصاح فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والناصب للمفعول المطلق استار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب فاذكره من الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخبه وزعم بعض البصريين كالفارسى واختاره الشيخ عبد القاهر انا لفعل اصل للوصف فيكون فرعه الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اى للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان ولبس احدهما مشتقا من الآخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين **فصل** ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق

ما يدل على المصدر من صفة له كسرنى احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفته الى مثله عليه وناب مناب و انتصب بانتصاب واشتمل الصمام والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف وناب صفته مناب و ضربته ضرب الامير اللص اى الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف اليه لتوغله فى الابهام وقيد ابو البقا المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا اضيف اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة هى الموصوف فى المعنى وانما قدرت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف فى الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك فى شرح التسهيل وخالف ذلك فى شرح لفظ فقال ولبس شئ من ذلك ينوب عن المصدر بصفته نحو فكلا انهما رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف وناب صفته مناب وانتصب بانتصاب ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه رد لتقدير كل احد ان كون الاكل رغدا وبدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على ان حال لا مصدر والا لجاز اقامته مقام الفاعل باتفاق انتهى او من ضمير اسم يضمر لمصدر نحو عبد الله اظنه جالسا فعبد الله مفعول اول لاظن وجالسا مفعوله الثانى والهاء فى اظنه ضمير المصدر نائبة عنه فى الانتصاب على المفعولية المطلقة وهى فى نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوع فيكون التقدير اظن ظنى كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيحث فان فى الحواشى الذى يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد حتما وذلك كقوله من كلها نالنى فقد ثلثه الا التحيه وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اى يدرس الدرس وذلك النيل لو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره واما نحو فانى اعذبه عذابا لا اعذب به احدا فلتقدره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعى فصار له حالتان انتهى كلامه فى الحواشى ومن حظه نقلته وينبغى ان يكون لفى النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر لفظا او لا كضربته ذلك الضرب بالنصب والثانى كضربته ذلك بالنصب بالمثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لا اسم اشارة المفضية ويذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشرون بالظن قاله المرادى فى التلخيص او من مرادف له معنى نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنأ فان الشنأ مصدر شنئ بكسر العين مرادف للبغض واجبته مقته ففقه مفعول مطلق نائب عن مقته فان المقت بكسر الميم مصدر ومرادف للمحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف متعلق بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم فى المسئلة المذكورة شنئته وبغضته فبغضا واجبته ومقته فمقتا وفرحته وجذلته جذلا او من مشارك له فى المصدر المحذوف فى مادته وحروفه وهو اقسام ثلثة اسم مصدر غير علم كما تقدم من نحو غسلته غسلا وتوضأ وضوءا واعطى عطاء وفى شرح التسهيل ان

بالنصب لان المصدر يقوم مقام الفاعل

المصدر العلم

المفعول المطلق

انا المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لا اسم اخر فاسم العين نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه ذكوة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جاء على غير الفعل فكانه نائب عن انبتا قاله الشاطبي على هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فتبتيلا نائب عن انبتا وتبتيلا نائب عن تبتلا والاصل في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبيات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل ان يقال تبتيلا لان لتبتيل مصدر تبتل بالتشديد ومن لفظ ذا على نوع منه اي من المصدر كقعد القرفصا بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر واينب عنه لفظ ذا على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقرى مصدران فكيف يقال نائبا عن المصدر قلت اجيب بانهما نائبا عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان تنصا النوع فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي ومن لفظ ذا على عدده اي المصدر كضربت عشر ضربات فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر واينب عنه عدده ومثله فاجلدهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدهم جلدا ثمانين فحذف المصدر واينب عنه ثمانين وضلا تميز او من لفظ ذا على آلته اي آلة المصدر كضربته سوطا او عصى والاصل ضربته ضربا بسوط او عصى ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقيمت الآلة مقامه واعطيت حكمه من اعراب افراد او تثنية او جمع تقول ضربته سوطين او اسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى ومن كل وفاء في معناها مضافة الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل لكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو قيس بن الملوح قد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب اي ضربا عامة الضرب ومن بعض وما معناها مضافة الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو نقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته بسير الضرب اي التنزيل لا تضربه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول النظم وقد ينوب عنه ما عليه دل

مسئلة المصدر المؤكد العامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس فيهم يحتمل القليل والكثير كما مر وعمل دقيق ولانه بمنزلة تكرير الفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق وكل ما كان بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم تبا المؤخر عن شيئين لا يثنى ولا يجمع باتفاق فيقال ضربت ضربتين وضربات لانه نوع من الجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي المشهور من الخلاف في تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت ضربين ضربا غريبا وضربا رقيقا وضربت ضربا بالمخلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره اي المنع الشلوبين واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعم وتظعون بالله الظعونا والاصل تظعنون ظعونا بزيادة تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد فوحدا بدا دون واجمع غيره واقرنا

فصل النحاة اتفقوا على انه يجوز للدليل مقاليا وحاليا حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او العدد الدليل المقالي ما مر جعه الى القول كان يقال لمن جلست فيقال لي جلوسا طويلا ولي جلستين جلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله جوازا لدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير لي جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير لي جلست جلستين والدليل الحالي ما مر جعه الى الحال من مشاهده او غيرها كقولك لمن قدم من سفره قدوما مباركا ولمن تكره منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي حذف عاملهما جوازا لدليل حالي وهو الحال المشاهدة المقتضية قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فرع ابن مالك في شرح الكافية انه لا يحذف لانه انما جيء به لتقويته وتقريره فحذفه واحذف مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المبين نوعا او عددا فانه زيد على معنى ما تضمنه الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى وكلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكدا منع ونحو سواك الدليل امنع وقد ينوب عنه في شرحه بانه ان زاد ان المصدر المؤكد يقصد به تقويته عامله وتقريره مغناه فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان زاد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد مجردا التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه انما جاز ان يقدر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلانه يجوز ان يقدر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى بانه قد حذف جوازا اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا

المفعول المطلق

حصر في نحو انت سيرا وجوبا مع تكرار او الحصر في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا نقع
مثل هذا اما التنبيه عن وروده واما للبناء على ان المنوع لحذف العامل فيه نيابة التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل لا يقتضيها نحو في
الكلام انتهى كلام ابن هشام في شرحه واجاب الشاطبي بان ما قال ابن الناظم غير لازم اذا اريد بتغير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر
يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذف مع هذا القصد نقض للغرض واما استدلاله فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد
اصلا وانما هي نصبت جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فوائدها اكتسابا عن افعالها واعطاء معانيها لا تاكيدها فلو كانت مؤكدة
لكانت مؤكدة لنفسها والشيء لا يؤكد نفسه اشتى لا لحصا مع عزة ان تاتي سيرا للتاكيد حيث قال في شرح قول الناظم كذا مكررا نحو في
المؤكد انت سيرا سيرا بظهر انتهى بمعنى العامل وبهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال
ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء وانما هي من المصادر النائبة عن افعالها انتهى
والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد هو بمعنى الا ستثنائي من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح في بعض حواشيه على
الخلاصة وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل والمهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان الا
فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد وويحه وويله الا كف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعد جلوسا بناء على قول الناظر
ان جلوسا منصوب بفعل محذوف في نحو ويل زيد وويحه وويله واحزن الله زيدا وويله واحزن الله زيدا وويحه كان لويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقا
وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر قبل ويح لانها كلمة رحم وقيل ويل بعد لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى
ان ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها واشتقوا ويلا وويحا وويسا من لفظها قال المرادي في شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى
ويقدر ويله الا كف له لان ويله الشيء بمعنى تركه والا كف جمع كف وقاله فعل مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو لزوما وردفا
بجر او نصبا فالاول كسقيا ورعيا والثاني كبكا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وكوا الله كبا وجدعه جدعا والجدع
قطع طرف الانف او الشفة او الاذن او غير ذلك او الوارد امرا وهنا نحو فيما لا يعقل معقولا ايهم فيما لا يعقد معقودا وكذلك النوعي نحو قصر
الرقاب اي فاضربوا اضرب الرقاب وفي نحو قوله وهو الاحوص على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب اي اندل يا زريق المال
ندل الثعالب اي اختطفه اختطاف الثعالب وزريق بزاء مصغرا علم رجل والمال مفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله و
الحذف حتم مع ت بدلا من فعله كندلا اللدك نحو لا اكذا الطلق ابن مالك لقول ابان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف
ولم يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو قطري بن فجاءة الخارجي صبرا في مجال الموت صبرا فما نيل
الخلود بمستطاع اي اصبر صبرا وجعله ابن جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الصائغ ويضعف ايضا ان يجري مجرى هذا
في التزام الاضمار والمصادر في الامر المشاة كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقولهم
هذا الى التحذير بغيرها وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلامهما مخالف كلام ابن مالك لقوله بانا المصدر الذي اقيم مقام عامله في الطلب يلتزم
معه الحذف انتهى كلام الموضح او انواع مقررة بالاستقراء ثم توبيخي وهو ثلثة اقسام توبيخ المتكلم لنفسه كقول عاتب بن الحصين يخاطب نفسه اعتد
كعدة البغير وهي تلك في بيت المراة سلولية وتوبيخ المخاطب نحو انوانيا وتجلدي اي اتتوانى في توانيا وتجلد وتوبيخ غيرهما نحو اخالد بن يزيد
الكندي اعبد اخا في شعبي غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا اي الؤم لؤما وتغرب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح
العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغائب في حكم حاضر كقولك لشخص غائب قد يبلغك انه يلاعب الصبيان لعبا وقد غلا لك الشيب اي تلاعب لعبا
ونوع واقع في الخبر وذلك في خمس مسائل احديها مصادر مسموع كثرة استعمالها ودلالة القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة و
شدة حمدا وشكرا لا كفرا ومحل من امثلة سيبويه وقدره احمد الله حمدا واشكره شكرا لا اكفره كذا يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن
عصفور ولا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال لحمدا وحده او شكرا الا ان يظهر على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع كفرا فهذه الامور تجري
مجرى المثل فينبغي ان يلتزم وبها ما الزمت العرب اياها في صبرا لا اجزع جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يجوز في كلام من الملك والنشر
المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اي اعجب عجبا وعند خطاب شخص نزهي عنه او مغضوب عليه افعله انا وكراهة وشنارا اي افعله انا بها
كراهة وشنارا ولا يستعمل شنارا الا بعد كراهة وكراهة اسم مصدر اكره ولا افعله ولا اكاد ولا اهم بها اي لا اكاد ولا اهم بها لتقذره
سيبويه واخافه في تقذره اكادا وقال الاعلم هي للمقاربة والمعنى لا مقاربة وقال ابن طاهر هي للنفي والمعنى لا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هيهات
الشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر فضلة
لعاقبة جملة من فعل وخبرها او نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء ذكر انه فضلة لعاقبة الامر بعد الوثاق والتقدير فاما

المفعول المطلق

ان تمنوا منا وامنا ان تفادوا فداء والثاني في كقوله لا تجهد فانما درؤا فقد تخشى وامنا بلوغ السؤل والامل فقد رأوا وبلوغ وذكر التفضيل لا القطع الجهد اما ادراوا منا ابلغ والى هذه الامثلة اشار الناظم بقوله وما لتفضيل كانما عامله يحذف حيث عنا المسئلة الثالثة ان يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبرا عن اسم عين في الانواع الثلثة وشرطها اربعة امور احدها التكرار او الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر المحال لا منقطعا عنه لا مستقبلا عنه بعض على ذلك سيبويه واما كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامها والمحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو انت اكلا وشربا اي تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار وضوا عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول المتعاطفين مختلفتان في المعنى فلا تنصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم عنه نحو انت سيرا والتقدير انت تسير سيرا ض عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المغني ان يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر وردّ نائب فعل لاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو انت سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يجز الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيري سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يومر معه احيانا الخبرية اذ المعنى لا يخبر عن العين الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قاله في شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه ومؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناها نحو له علي الف عرفا اي اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكان الذي قبله نفسه والثاني وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره وبقي منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد ابي حقا فجملة زيد ابي تحتمل الحقيقة والمجاز لكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متاثر والمؤثر غير المتاثر والثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكانك قلت احق ذلك الحق او حقا فان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق والثاني كلا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه البتة لقطع بقال لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قال في الصحاح وال في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب لا افعله بتة اي بتة البتة والبتة في اللباب لم يسمع في البتة الا قطع همزه والقياس وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه ما يروه مؤكد لنفسه وغيره فالمبتدا نحو له علي الف عرفا والثاني كاني انت حقا صار فا المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيها واقعا بعد جملة مشتملة عليه اي على الاسم معنى ومشتملة على صاحبه اي المصدر فهذا ربعة شروط وزاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون فاعل الجملة مما يصلح للعمل كرزت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكا بكاء ذات راهبة فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكا وتلك الجملة مشتملة على اسم معنى وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له والاصل صلاحية المصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري لا بد منه لان المعنى في ذلك لان المراد انك مرزت به في حال التصويت وبكا لانه احدث التصويت والبكا عندهرولا به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لانه معنى له صوت يصوت فانجح انتصابا بعد به لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال التصوت ولم تردان تجعل الآخر صفة للاول ولا بد لا منه ولكنك لما قلت له صوت علم ان ثم مصوت فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف ويمتنع لصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير هذا هذا الرفع والنصب متكافيان اولا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافيان لان في النصب تقديرا والاصل عدمه ويجب الرفع في نحو قولك له ذكاء ذكاء الحكما لانه اي الذكاء فعل معنوي لا علاجي

ومعنى الاستفهام

والمراد بالعلاجي ما يحتاج في اخذه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه فعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا تنصب يد بفعل يجب هذا الرفع ايضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدأ وصوت حمار خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الصفير المستقل الى الجار والمجرور المصدر لا صاحبه واما الثاني فلان الصفير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للموح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وانما نصب نحو هذين المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه

تنبيه مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير الهذلي المذكور واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا اما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوي لان ما قبله وهو ان يمس الارض الا منكب عبارة عنه تحكي وهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قاله سيبويه بمعناه وبعضه صراحة ان يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير الى حد لا يصل طي بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق واذا وطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان له نجافا كتجاف المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وهو غلافه السيف وامتنع في النظم على بعض شروط المسئلة واحال بقية الشروط على المثال فقال كذا في التسهيل بعد جملة كلها بكاء ذات عضلة **هذا باب المفعول له** ويسمى المفعول من اجله والمفعول لاجله وهو ما فعل لاجله فعل مثاله جئتك رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب بشرط وجميعها اشترطوا له خمسة امور الاول كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله الجمهور ولان النصب بتقدير باللعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا واجاز يونس بن حبيب ما البعير بالمنصب فلا وعبيد زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا ببعير وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير البعير فاول نصب البعير على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى انهما يذكران لاجل البعير فالمذكور وهو البعير علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة رديئة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد بعير بأعيانهم واوله الزجاج على تقدير لها تملك البعير كما مر ذكر شخص من اجل تملك البعير فذو بعير وهذا كله راجع للمصدر والشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس الباطنية كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء مقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله ابن الحباز وغيره كالزبيدي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب بكر اي لتضرب بكرا ويحذف منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن جزي وفيه كما ستراه والشرط الثالث كونه علة لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها محل الشرط ومحل الشرط لا يجعل شرطا وجوابه بان هذا الشرط لفضلة لا تحقق ماهيته عرضا كان بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس بجسم ولا صفة ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم منقطا فاعتل النهر بالعين المعجمة ما كان باعثا على الفعل وجوده متاخرا فلا يصلح لتمثيله بقوله كرغبة بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة او عبر عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعدت عن الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به فما بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا او يكونا في زمان واحد كذلك او يكون زمان الحدث متاخرا عن زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فراقك او بالعكس نحو جئتك اصلا لحالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب فلا يجوز ذاهبت اليوم السفر غدا لان زمن الذهاب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم يوسف الشنتمري والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الصائغ باعجام الصاد واهمال الغين لم يشترط سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك الان والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل فاعل المصدر واحدا كقولك تهيأ لك ليفعلوا صنائعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لفعل الاصابع في الاذان وفاعل الفعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب هذا الشرط قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن جزي فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعم هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الارائة قوله الله تعم وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال مفعولا يريكم محذوف

لون فاعل

ترون فاعل الرؤية على هذا فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اى ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع تجاوز
واقتصر في النظم على بعض الشروط وكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان بان تعليلا لكجد شكرا ودن وهو ما يعلل
فيه محدث وقتا وفاعلا ومعنى عليه شرط فاهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها
ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصح جعله جزاء لفعل العامل فيه كقولك ذرنك طمعا فيها في جزاء اى الذي حملني على ذاريتك الطمع ومبتدا
كقولك الطمع حملني على ذاريتك الثالث ان يصح تقديره بالام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان تجعل زيارته في قولك
ذرنك زيارته مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه ومتى فقد المعلل كسر اللام من شرط جواز الجر
شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجر بحرف التعليل وهو اربعة اللام والباء وفي ومن اقتصر في النظم على اللام لانها الاصل فقال
ان شرط فقد فاجرره باللام فقد فات الشرط الاول وهو المصدر نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس احدهما فعلا لك
جرها باللام وفات الشرط الثاني وهو القلبية ولا تقتلوا اولادكم من املاق فاملاق وهو الفقر علة للقتل وليس قتلا فلذلك خفض من
التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاز منصوبا وفات الشرط الثالث وهو كونه علة نحو وقلبية
صبرا فيمتنع جئت لان الجر يجر في التعليل بهذا العلة والغرض عدمها فلذلك سقطت وفات الشرط الرابع وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله تعالى
الفيل لكم تجت وقد نضت لنوم ثيابها لدى السرا الى نبذة المفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم
فلما اختلفا في الوقت جرا باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمفضل هو الذي
يبقي في ثوب واحد والمعنى حيث اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تنوشي به وفات الشرط الخامس وهو الاتحاد
في الفاعل قول الجوهري هذه ابيات لا اعرف لقائلها ولا اعرف لذكر الهمزة كما انقض المعضور بليلة لقطر فالذكر علة عر والهمزة وفاعلها مختلف فعل
العر والهمزة وفاعل الذكر وهو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فعل لك جرا باللام والهمزة بالكسر للنشاط والارتياح وقد انتفى الاتحاد ان وقتا
اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلوة لدلوك الشمس فاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وقتهما مختلف فرمن الاقامة متأخر
عن زمن الدلوك فلذلك جر باللام التعليل وقال في المغني اللام في الدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس
دلوكا اذا مالت للغروب وشرط السماوي يجوز جر المستوفي للشروط والى فلذلك يشير قول الناظم ولبس يمتنع مع شروط بكثرة ان تكن مقرونا بال او مقابلة ان كان
مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يجيئها المجرد والعكس في مصحوبال وشاهد القليل فيها اى في المقرون بال والمجرد منها قوله
لا اقعد الجبن عن الهيجا ولو توالت زمر الاعادي الجبن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجردا وقوله
من اكم لرغبة فينكم جبرد من تكونوا اناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجردا وفيه رد على الجرمي في منعه الجر والاكثر فيه
ان يكون منصوبا وانما كان حق المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه الحال النكرة لما فيه من الابهام وكونه نكرة وشاهد الكثير
قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا والنصب والجر يستويان في المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له و
هو مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط من خشية الله اى لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور ومثله في جر المضاف
له المضاف لا يلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهو متعلق بيعبدوا في فليعبدوا رب هذا البيت لا يلافهم الرحلتين
رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفا لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه
لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف للتين كانوا يحرمون فيهما لانهم كانوا خدمة بيت الله بخلاف غيرهم فانه يخاف عليهم
من القطاع والمتهبين والحرف الجار في هذه الآية واجب عند من شرط في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتأخرون لان
زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال قال الكسائي والاخفش اللام في
لايلاف متعلقة باجعلوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول فتكون السورتان سورة واحدة ورجحه بانهما
مصحف في سورة واحدة وبضعفه ان جعلهم كعصف ماكان لكفرهم وخذلانهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول لفعل
جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل يقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرامك اياها وقال الكوفيون ناصبه لفعل المقدر عليه لانه ملاقيه في المعنى وازالة لغة في الاشتقاق
مثل قعدت جلوسا **هذا باب المفعول فيه** وهو المسمى عند البصريين ظرفا وعند الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء
وهو مستعمل الاظهار كالجراب في العدل والذي يهمون ظرفا ان المكان لشركك وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمون الظرف صفة ولا
مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت ومن اسم مكان ومن اسم عرضت دلالته على احدهما او من اسم جنس

فاعل المفعول

منه المفعول

بجراه اى مجرى احدهما فالمكان والزمان كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسما المكان وازمنا جمع زمن من اسما الزمان و
الاسم الذى عرضت لاتته على احدهما اى الزمان والمكان اربعة احدها اسما العدد المميزة باحدهما بالزمان والمكان كسرت عشرين
يوما ثلاثين فرسخا عشرين مفعول فيه منصوب بنصب ظرف الزمان لانه لما ميز يوما وهو من اسما الزمان عرضت له اسمية الزمان و
ثلثين مفعول فيه منصوب بنصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من اسما المكان عرضت له اسمية المكان والثانى ما اضيف به كلية
احدهما اى الزمان والمكان وجزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ بجميع وكل مفعول فيهما منصوب بانصب ظرف
الزمان وظرف المكان لانهما اسمية الزمان والمكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ عرضت لهما اسمية الزمان والمكان
الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان بانصب ظرف
الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئية الزمان و
المكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض بدل على جزء مبهم ونصف بدل على جزء معين من جهة المقدار والثالث ما كان
لاحدهما اى الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شهرين فى الدار فطويلا وشهرين مفعول فيهما منصوبان بانصب ظرف الزمان والمكان
لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشهرين صفة للمكان و
ذكر الدار معين له والاصل جلست هنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان محفوضا باضافة احدهما اى الزمان والمكان ثم حذف المضاف
وانيب عنه المضاف اليه بعد حذفه اى المضاف والغالب فى هذا المضاف اليه النائب عن المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا
بد من كونه معينا لوقت او لمقدار فالمعين لوقت كخفوقك ضللوا العصر اى وقت صلوة العصر وقدم الحاج مضلوة وقدم مفعول فيهما منصوبان بانصب ظرف الزمان
لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصاب الاصل وقت صلوة العصر وقت قدم الحاج فحذف المضاف وهو
وقت المعين لوقت المجيئى وانيب عنه المضاف اليه وهو صلوة وقدم والمعين لمقدار نحو انتظرنا حلب ناقة او نحر جزور وحلب ونحر مفعول فيهما و
الاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم وقد يكون النائب عن الزمان اسم عين نحو قولهم فى المثل لا اكلمه لقارظين
بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة وانيب عنها غيبة وانيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظا المشالة و
هو الذى يجئ المرظ بفتح القاف والراء وهو شئ يدبغ به قال الجوهرى لا يثنى ولا يجمع لانه اسم للغروب فهما قارظان كما انهما من غرة خرجا فى
طلب المرظ فلم يرجعا وظالت غيبتهما وقد يكونا المنوب عنه مكانا نحو جلست مجلس زيد اى مكان قربه فحذف المضاف وهو مكان وانيب عنه
المضاف اليه وهو قرب والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر فذا لزم فى ظرفى الزمان كثيرا فى ظرف الزمان واما كان ذا لذا كثيرا فى ظرف المكان
وقليلا فى ظرف المكان لقرب ظرف الزمان من المصدر بعد ظرف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر فى دلالة الفعل عليهما لا الفعل
بدل على المصدر مجردا فرد على الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجى اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه
فلم يقو فى ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة والجارى مجرى احدهما اى
الزمان والمكان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمن معنى فى كقولهم احقا انك ذاهب فاحقا منصوبة على الظرفية متعلقة
بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب فى تاويل مصدر مرفوع بالابتدا عند سيبويه والجمهور على حد ومن اياته انك ترى الارض الاية
اى حقوذها بانك محذوف منى وانتصب حقا على الظرفية وقد نظموا بذلك الحرف الجارى فى قوله اى حقو هواساتى اخاكم وقال فابدا بلقا ابن مندة
القشيرى فى الحوالى فعزم بك هائم وانك لاخل هواك ولا خر مضرح نفى وشبه هوى من هو معزم بها فى كونه غير ثابت ولا مستقر على حاله
بدا لعب المرد بين الخلية والجرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو حر صرف حتى يستعمل حرا فكان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون
عزائم من اعزم بها حقا ولما كان قول الموضح والجارى مجرى احدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهى جارية مجرى الظرف الزمان فى
ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصدر كما تقدم فى احقا انك ذاهب من الجبث فلا بقا لاحقا زيد ذهب اخير من ان يتعبه بزمان لك ان احقا مبتدا
بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعمولها فى تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد اولم يكفهم انا انزلنا وردوه ابو حيان قائلا
اى مثل احقا انك ذاهب فى الانتصاب على الظرفية المجازية غير شك انك قائم او احقا انك قائم او ظنا منى انك قائم غير شك وجهد بى او
ظنا منى منصوبان على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط فى والاصل فى غير شك وفى جهد بى او فى ظن منى على انى زعمت احقا وخرج عن
المذكور فى النظم بقوله الظرف وقد ومكان ضمنا فى باطراد وبه الموضح ثلثة امور احدها ما ورد عينون من نحو من اذا قد نجى فانه يضاف
عليه انه اسم ضمن معنى فى انا المتقدم وترعينون فى كاحمن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا لانه ليس باسم زمان ولا مكان اما
اذا قد نجى فليس مما نحن فيه والامر الثانى نحو نجا فوز يوم من اسما الزمان ونحو الله علم حيث يجعل رسالته من اسما المكان فانهما وجب

فصل المفعول

وكانا من اسما الزمان والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى في اذ ليس المراد على ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان المسمى بوضع الرسالة فانتصابهما على المفعولية لان المفعول واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون وناصب محل حيث فعل مضارع مشتق من لفظ اعلم تقديره يعلم حال كونه محذوفا لدلالة اعلم عليه لا اعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال ابن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل الذي لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعم وهو اهدى سبيلا ليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس في اضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود المغربي افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعم ان ربك اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعله حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله لم تجئ حيث الا فعلا او لا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى قلت هذا الا ان يقال ان المراد بعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لو بعد وقبل اتفاقا حيث على ما عهد هناك في صلة والمعنى ان الله تعم لن يؤتيكم مثل ما اوتيه رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولكنه كذلك انتهى في الامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على التوسع باسقاط الخافض وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعولية كما تحذف الجار وينصب ما بعده كقوله تمرون الديار الا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد بل تعدى سائر الافعال الى البيت والدار على معنى في لا نقول ضربت الدار ولا سكنت البيت لان الدار والبيت من اسما المكان المختصة لان لهما صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من اسما المكان الا المبهم اوما اشتهر فادته وفائدة عامله كما سيجيء **فصل** والظرف الزمان والمكان حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه لان هذا اللفظ لا يخلو احد امرين ان يكون مذكورا وايه اشار الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي وذلك كقولك لمن قال متى سرت فرسخين ويوم الجمعة بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت او متى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ستة مسائل وهي ان تقع صفة كمررت بطائر فوق فوق عضن وفوق عضن صفة الطائر او صلة كرأيت الذي عندك فعندك صلة الذي او حالا كرأيت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر مستقر الا في الصلة فتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جاء الذي امام ولا رأيت هلالا امام ولا زيد امام لان المتبادر عليه ثلاثة اشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر ومثل للزمان بمثالين احدهما قياسي والآخر سماعي فقال او مشتغلا عنه العامل بنصبه او لمحل ضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا بفسر صمت المذكور والثاني صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجر في كما مثل به او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل من ذكر اقعد تقادم عهده حينئذ الآن فحين منصوب بلفظ فعل محذوف اضيفت اذ اضافة بنا او اضافة اعم الى الحض والآن منصوب محلا وفتحة فتحة بنا لانه مبني لتضمنه معنى ال والموجود فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك حينئذ واسمع لان فيها جملتان واصلها ان يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن اي كانا تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع لان ما اقول لك حينئذ تقطع من جملة والآن منقطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول لانه عرف لانه يرى ان قولهم لا غير لحن كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما وسيأتي مسئلتي الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان ذلك هو الجائز والواجب **فصل** واسما الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثلنا وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل بقوله صمت مدة ويوم الخميس او يومين ويبقى عليه ظرف الزمان المشتق نحو مقعد زيد الزمان كما تفعل ذلك اذا اردت المكان اذ لا فرق بينهما في

فصل المفعول فيه

تقديره في وضعه على الظرفية قاله الشاطبي والصالح لذلك النصب على الظرفية من اسمي المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورته مسمى كاسمي الجهتين الست فانها مفتقرة في بيان صورته مسماها الى غيرها وهو المضاف اليه وهذه العبارة اخذها من الشارح الاضافة فيها بيانية اي صورية فهي مسمى والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته ويحمل الى قولنا ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه المكان فلم لا يعرف حقيقته لا بذكر المضاف اليه قال ابو البقاء في شرح اللمع ان وجه ابهام الجهات يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسمى الا ترى ان خلفك قد لم تغيره وقد تحول عن تلك الجهة فصيرها كان خلفك من جهة اخرى لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فيجعل جهة له وليس لكل واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا التي هي الجهات الست تحوا مام وورا ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك فهذه الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانبه ونحو ذلك وكل هذه الاسماء عرض جانبا بنا مما يعين للتصرح معه بفي وكاسمي المقادير كميل وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل والحدث مادته وماده عامله كذهبت مذهب زيد وجلست مجلس عمرو ولا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمذهب فرعي في مقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها وماده عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وما يقبل المكان الا بهما واشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع فلو اختلف مادته ومادة عامله نحو ميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز في القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح بمعه بفي واما قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب مناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته لمادة عامله اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب في مناط الثريا فمادة عامله الاستقرار والمتعلق به مني لوقوع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الديران وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر فمني متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والديران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق ولو اعمل في المقعد مقعد في المزجر زجر في المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني في مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب في ناط مناط الثريا وانما استثنى اسما الزمان لصلاحية المبهم منهما والمختص للظرفية غيرهما المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بتضمنا وعلى المكان التزاما **فصل** الظروف الزمانية والمكانية على نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا شبهها كان يستعمل مبتدأ او خبرا او فاعلا او مفعولا او مضافا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدأ وخبرا تقول اليوم يوم مبارك فاعلا تقول عجبت اليوم ومفعولا به تقول اجبت يوم قدم ومضافا اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك متصرف في العرف وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعمل الا بعد ما فعلته نحو ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء اي قطعته فمعنى ما فعلته قطعا فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرف الابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقني الله تعالى الى الآن وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوضا لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه اخر فكان عوضا عنه وبني على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول الجار عليه وهو من خاصة قال في درة الغواص واختصت من بذلك لكونها ام الباب ولكل باب ام تمتاز بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسما الزمان ولدى وعند من اسما المكان يحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد اتيناه رحم من عندنا وعلمناه من لدنا غلما الا ان خروج عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها اي بالظرفية لان الظرف والجار والمجرور اخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صلة او صفة او خبرا او حالا فان خرج شيء من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن ايمين وعن شمائل غرين والفرق بين لكونها ام الباب كثر تبريزها فيها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد اخواتها زائدة والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وغير ذي لتصرف انتمى لزم ظرفية او شبهها من الكلم

هذا باب المفعول معه

وهو اسم فضلة تالي الواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او وصف اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع فذات الفعل كسرت والمثل فذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل فصد فعل المثل في

مَفْعُولٌ

المثالين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه قال لواو ولتالي لواو ومعنى مع والواو تالية بجملة ذات فضل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سار في المثال الثاني فان فيه معنى الفعل وهو سار وحروفه وهي السين والالف والراء والتاء سمي البناء مفعولا معه لانه فضل معه فضل وهو السير لصادر من الفاعل وخرج بالقيد الاول وهو قوله اسم نحو لا تاكل السمكة وتشرب اللبن بنصب تشرب كما بينه الموضح في شرح اللمحة ونحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح اللمحة الا انها داخلة في المثال الاول في الفعل على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه على ان الاول وان ذو الفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان وجملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المغني وخرج بالقيد الثاني وهو قوله فضلة نحو استوى زيد وعمر فانه عمدة وخرج بالقيد الثالث وهو قوله تالي الواو ونحو جئت مع زيد فانه تالي النفس مع لا الواو التي بمعناها وخرج بالقيد الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان التقييد بالقبلية او بعدية بناء في المعية ولو قال بدل جاء يجيء حتى يكون عمرو منصوبا لكان اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال اخرج بقيد وخرج بالقيد الخامس وهو قوله تالي الجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطف على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمري بفتح الميم فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز وخرج بالقيد السادس وهو قوله ذات فضل واسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك وانا لك بالموحدة فلا يتكلم به قال سيبويه واما هذا لك وانا لك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك ورد بالقبح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه خلافا لابي علي الفارسي في اجازته في هذا وذا مطويا وسريا لا الاشارة واجاز بعضهم اعمال الظرف وحرف الجر اشهى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال فقال نصبت تالي الواو ومفعولا معه في نحو سرت والطريق مسرعة فان قلت قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا نصبت زيدا فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه فلم كرهم يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير وهو انت فاعلا لمحذوف لا مبتدا واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الاول والاصل ما تكون وكيف تصنع فحذفت تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده وهو يكون وتصنع برز ضميره وانفصل لتعذر اتصاله وقدره سيبويه من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال والاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له او غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز ونعم ان ولا دانه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال ودليلك ان ما دخلها لمعنى التعجب والانكار وليست سوى الاعن مسئلة مجهولة ولو كانت للجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كاد المقلدة فضل الفارسي وغيره على انها الناقصة وعلى هذا فكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا يكون الا مبتدا وزعم بعضهم انها مخرجة عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصته وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي حالة تكون وكنت مع زيد وهو مذهب ابن حروف والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد ما استفهما او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين خلافا من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو وهمية للظرفية ونظروا في مسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا لان الناصب لها الواو خلافا للجرجاني عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضمير كما في نائب الحروف والناصبة والى هذين المذهبين اشار الناظم بقوله بما من الفعل شبهه سبق اذا النصب لا بالواو في القول الاحوط والناصب له الخلاف اي المخالفة خلافا للكوفيين اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول معه واو المخالفة نابت عن الفعل كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو فلمخالفته له في المعنى استحق النصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لكان قام زيد بل عمرا واستحق عمرو ذلك لا يجوز ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في سرت والنيل سرت ولا لبست النيل فكون مفعولا به خلافا للزجاج ورده السيرافي بما يطول ذكره واما قد وفعل الملابسة لاهنا اعم الاشغال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لاهتمال والنيل سرت لا بتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة فكما لا يجوز تقديم المعطوف لا بتوسط بين العامل والمعطوف عليه فكذا هذا والاولى ان يقال في الثانية طرحها خلافا لابي الفتح ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بقول جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثمانيا لست عنها بمرعوي وهذا الخبر على ان فحشا معطوف على غيبة قدم عليه للضرورة كقوله الا ايها ذا الزاجري احضر الوغى على ان ونحو الله لنسلام والاصل لهم

قال الرماني وهذا القول لا صلاح عل

معمول المفعول

عليك ورحمة الله **فصل** للاسم الواقع بعد الواو حتى حالان احديهما وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتأتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث وثانيهما رجحانه اي العطف على المفعول معه كجاء زيد وعمرو فيرجح العطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف والى هذا اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ويجوز النصب على المفعول معه وقالها وجوب المفعول معه وذلك نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو مالك وزيد جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في مالك الا بعد اعادة الجار نحو مررت به وعليها وعلى الفعل واجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه اقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الاسم العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع مالك وزيدا كما امتنع هذا لك وابالك على الاصح لعدم تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما استمال مالك وزيدا على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية فدروا عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل المقدر بها كان لك وزيدا وهو احد الوجهين في التمثيل والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب والامتناع العطف في الثاني وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم بالموت وثالثها رجحانه اي المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان بلحم القلب عند الحاصرين عليهما لحم يحيط بهما كالغلافين لهما والطحال بكسر الطاء ونحو مت وزيدا العطف لضعفه في الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم ان يكون زيد مأمورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قوله ان مالك لان المراد كونوا انتم وبني ابيكم فالمخاطبون هم المأمورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا انتم وليكونوا انتم وذلك خلاف المقصود انتهى وقال ابو البقا كان ينبغي ان ينصب اذ ليس المعنى ان تامر بني ابيهم بني بل امرهم موافقة بني ابيهم وبدأ على ذلك الدال الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمر الجاز هنا انتهى وبقوله اقول وضعف العطف في الثاني وهو مت وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او بأي فاصل كان والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى عطف لتشو فحاسمها امتناعهما اي العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يناط بالتبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل ازج وامرأة زجاء اذا كان حاجباها دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن في العلف وانتفاء الاعلام في بيت الثاني اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة للاعلام بذلك ويجب في ذلك نصب فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب والعيونا هذا قول الفراء والفارسي من بعدهما والى هذا اشار الناظم بقوله او عقفا اضمارا عامل نصب وذهب الجرمي بفتح الجيم نسبته الى بني جرم وبلقبه لياسم لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قال ابن درستويه والمازني بكسر الزاي نسبة الى بني مازن والمبرد بفتح الراء قال ابن خير وسبب تسميته بذلك ان المازني سأله عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال المبرد بكسر الراء انت المثبت الحق قال المبرد بفتح الكوهون اشبع فحذاوه بفتح الراء وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الميم نسبة الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي انه لا حذف وان ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبلها وذلك على تأويل العامل المذكور وقبلها بعامل يصح انتصابه عليهما معا انتصاب واحد هو فعل زججن بحسن بتشديد السين لان التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب باول علفتها بانها لان الاناة يصح تسليطها على التبن والماء فقال انا علفتها تبنا وماء وهو تزيين الضمين بما احق الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على الضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما سأغ علفتها تبنا وماء الا واو هو غير سائغ واجيب بانه ممنوع مسموع من العرب كقول طرفة لها شبه عجز المهاة وشرقي واختلف في الضمين هو فيها سواء سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه **هذا واب الاستثنا** وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو كلمت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب بالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبالاستثنا

قال الحسن العبيدي والعجب

في المستثنى

نحو فبرئوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور او متروك اشارة الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها يدخل جميع ادوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس الا زيدا وجاءني القوم الا حمارا فانه لا يفيد قاله السنباطي ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الامر بين انه لم يرد دخوله فيما تقدم وبين ذلك للسامع بدليل القرينة لا انه كان مرادا للمتكلم ثم اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يضح غيره انتهى وبه يتضح الحال ويزول الاشكال للاستثناء ادوات ثمان وهي اربعة اقسام الاول حرفان وهما الا عند الجميع من النحويين وخلا عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عبيدة والشيباني تستعمل كثيرا خافضا واقل فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها ذائما اصل وبقال فيها خالا بحذف الالف الاخيرة وحشى بحذف الالف الاولى واليهما اشار الناظم بقوله وقيل خاش وحشى فاحفظهما واعترض بان خاشا الحرفية الاستثنائية لا تنصرف فيها بالحذف وانما ذلك في خاشى التنزيهية نحو خاش لله وهذه عند المبرد وابن جني الكوفيين فعلا قالوا لانصرافها بالحذف ولادخالهم الها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني والثاني فعلان وبما ليس عند الجمهور وجود الفارسي وتبعه ابو بكر بن السقير الى حرفيتها فقط وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثنا تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بانها المدار كبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فصيرا الجميع فعلا والثالث مترددان بين الحرفية والفعلية فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين وبهما خلا عند الجميع من النحويين وعدا عند عنه سيبويه فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية والرابع اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال فيها سوى مكسر السين والقصر كرضى وسوى بضم السين والقصر كهدى وسوا بفتح السين والمد كسما وسوا بكسر السين والمد كبناء وهذه الاخيرة هي اعزها وقل من ذكرها ومن نص عليها الفارسي في المجمل وتبعه ابن الحجاز في النهاية ومنه اخذ ابن ناز والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني فاذا استثنى بالا وكان الكلام غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل الا بد ان يكون الحكم عند وجودها بالنسبة الى العمل مثله عند فقدها فان كان ما قبلها طلبا مرفوعا رفع ما بعدها وان كان طلبا منصوبا نصب وان كان طلبا مجرورا جر بحار يتعلق به نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد وسمي استثناء مفرغا لان ما قبل الا يفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره الاستثنا في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا انهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا وشرطه عندهم كون الكلام غير ايجاب وهو ان يتقدم عليه ما يخرجه عن الايجاب وهو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية والنهي نحو لا تقولوا على الله الا الحق فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر ما بعد الا وهي التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتاب لشيء الا بالتي هي احسن والاستفهام الانكاري لما فيه من معنى النفي نحو وهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو هل المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه وهل يهلك احد الا القوم الفاسقون ولا يأتي التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد الا تقول رايت الا زيدا لانه يلزم منه انك رايت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره فمحمول على ان في افادة النفي على الا يريد لانها ابى لان ما ابى ولا يريد معناهما النفي فهما بمعنى واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره ولا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ او في المعنى والى مسئلة التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا ما بعد يكن كما لو الا عدا وان كان الكلام تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا بفتح الجيم وهو الذي لم تتقدم نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم بقوله ما استثنت الا مع تمام نصبت بخو فثر يؤمنه الا قليلا فما قبل الا وهو ثر يؤمنه كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو لوا في ثر يؤمنه وجب نصبه لانه لو لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه ما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثنا ولا يجوز رفعه الا بتا ويل كما سيجئ واما قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله بالرفع فالا فيه ليست للاستثنا وانما هي بمعنى غير فهي صفة لالهة ولكن نقل الاعراب فيها لما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاظهر لبصريته منهم منزل خلوقا غير الا النوى والوتد برفع لنوى والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب لتغير في افادة النفي على لم يبق على حاله لانهما ابى لان تغير لم يبق معناها النفي فهما بمعنى واحد الصريمة بالصاد والراء المهملتين كل قطعة انصرمت من معظم الجبل وخلوق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته

قبلها

والمعنى كهلك الا القوم الفاسقون

باب المستثنى

البرج درسته بعده ولا يعده والنوى بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن فعل حفرة حول النخل يصنع لئلا يدخله المطر والوتد بكسر التاء الخاذوق بدق في الارض واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها وإليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب ما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا وإليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا وإليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثنى زيدا وإليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها ففعل يغلب حكم ان واذا لم ينتصب فحرف يغلب حكم لا لانها عاطفة واذا كان الكلام تاما غير موجب ففيه تفصيل فان كان الاستثناء متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير نزاع المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدما عليه فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه للمشاكلة بدلا بعض من كل عند البصريين وعطف بيان عند الكوفيين لان الاعم عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله ابو جعفر وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ما بعدها بخلافها قبلها قاله في المغني ومن تغلب كلا من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب متبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى وإيجاب الا بدل بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك تقول اذا اثبت القوم بعضهم فيكون قولهم او لا اثبت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك ان من اثبت منهم وكما جاء في النعت المخالفة لمخبوض في رجل لا كريم ولا بخيل جاء في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف تباشر العوامل قال في المغني وقد يجاب بانه ليس تباشرها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى والذي رجح الاتباع اشار الناظم بقوله وبعد نفي او كشبهه انتخب اتباع ما اتصل مثال المنفي فما فعلوه الا قليل منهم بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من واو فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل التقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من احد بدل بعض من كل ولم يصح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن ضمير غالبا ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجمع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤنث معه بضمير لما قلنا وانتصب عن في جيد وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله ما فعلوه الا قليل منهم وفي امرأتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ولا يتأتى الاتباع في الموجب فما قرئ بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع محمولة على ان شربوا في معنى لم يكرعوا منه بدليل من شربه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب جوابا على من قال قام القوم الا زيد اعتمادا للتطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال لعدم المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاء في احد حين كنت جالسا هنا الا زيد فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بعدم التقدم ما جاءني الا زيدا القوم فانه لا يجوز الا بدل كما سيجيء واذا تعذر البدل على اللفظ لما ينافي بدل على الموضع نحو ما له الا الله ونحو ما فيها من احد الا اتانه برفعهما وليس زيد شيئا الا شيء يليق بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل يعني الجلالة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتدا ولم تحمله على اللفظ فنصبه لان لا العاملة عمل ان مفردة ولا موجب يتبعه على ذلك ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسهيلي وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول الا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يوجب عليه نفي زيد خول لا على الجلالة والمختار عند ابي حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا او زيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتدا وشيء في المثال الثالث منصوب على البدلية في محل شيء لانه في موضع نصب على الخبرية للبس ولم يجز خفضها حملا على اللفظ لانها موجبا يدخول الا عليها ولان من والباء الزائدة بعد نفي او شبهه لا تعمل في موجب كذا قالوا فقد اقتضى قوله فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثناء في هذه الامثلة مرجوح قلت اما الاخير فواضح ذلك فيها ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابى لبني لستا بيدي ألية ليست طاعضد بالخفض واما الاول فقد قال ابو القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز في نحو له الا الله من نصب المستثنى ما جاء في نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يجز في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام قائم بنفسه جاز النصب ما جاز قبل دخول الناسخ واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريانا عنه بعين ما عدا حكم النفي وامتنع

في المستثنى

اعلم ان حكم الايجاب انه اذا قلت لا اله الا الله واحد فالرفع بتمام له واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا لجنسية لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتاخر صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل الا اخوك صالح خلافا للمازني فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فانه يجتار النصب فتقول ما فيها رجل الا اخاك صالح فرجل مبتدا تقدم خبره في الجر وصالح نعت رجل والمستثنى منه اخاك منصوب على الاستثناء تقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك وقال ابن الحباب في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه يترك التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف معرى عن الجانب فتداقعا والصواب ما نقله الموضح عنه وقد قال ابو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فيه مذهبا احدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه والثاني ان لا يكترث بتقديم الموصوف بل يعتد بالمستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه واجبا وهذا اختيار المبرد وعند ذلك يجب النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فيتكافيا اشمونى فلو وقعت المستثنى بغير صفة المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابيك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتامل قاله الموضح في الحواشي وان كان الاستثناء منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الا داخلا على ما يستثنى فيجوز قام القوم الا حمارا وتبعه قام القوم الا تعبانا وفي ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان امكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا انه ينقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيد الا ما يضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي وصرحا في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما نفع زيدا لكن الضر شانه وزعم السلوبين ان المصدر هنا مفعول له حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرعنه له وجعله مفصولا وردبانه لا تستبين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة والتقدير عن الواو وكما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو وانا نمكن تسليط اي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار فالجازيون يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه والنصب عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجح وتختار الاتباع ويقرؤنا الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرا بالخفض على الابدال منه باعتبار لفظ ما لتقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وانصب ان انقطع وعن تميم فيه ابدال رفع كقوله وهو جار الوعود غادر ما رن الحارث وبدل ليس لها انيس الا اليعافير الا العيس فابدل اليعافير والعيس من الانيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع اليعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر الغين جمع عيساء كالبيض جمع بيضا وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيبويه فيه ثلاثة اوجه الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالفائدة ما في الدار احد الا حمار المعنى فيه ما في الدار احد الا الحمار فصار ذكر احد توكيد المعنى انه ليس ثم ادمي ثم ابدل من احد ما كان مقصودا من ذكر الحمار والوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار الذي يقوم مقامه في الانس كقوله لحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب يختنهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اي على اتباع المنقطع الزمخشري في قوله تعم قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعوله والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثنا منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعم لا يجوز بها مكان وجوب السفاهتي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعم مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل او عطف البيان وكلاهما ضعيف وقال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الخ هي وفي الآية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعوله والغيب بدل اشتمال والله فاعل الاستثنا مفرغ اشمونى **فصل** واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب منهم مشعب الحق مذهب مشعب والاصل وما لي شيعة الا آل احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه اذ ابا احمد النبي هم وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المتصل وبالنسبة في فصوله اما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض

على المستثنى

باب المستثنى

العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه
ان العامل وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت فرغ لما بعد الا وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت وان المؤخر وهو
ناصر في المثال وشافع في البيت علم لوقوعه في سياق النفي ان يدبه خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض
ونظيره في ان المتبوع اخر من تقديم وصار تابعا بعدما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك
تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله الى صراط العزيز
الحميد الله في قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام يدبه خاص لم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضائع
الوجهان بل هو بدل من الاسم مع الا بمجموعهما فيكون بدل الشيء من الشيء لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد يأتي
ولكن نصبه اختر ان ورد **فصل** والا ذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واوا عاطفا او تلاها اسم مماثل لما قبلها
او بعضه او مشتمل عليه او مضرب اليه عنه الغيت جواب الشرط الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملها قول الناظم والغ الا ذات
توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو معطوف بالواو على ما قبلها عطف نسق والا الثانية
زائدة للتوكيد والاصل ما جاءني الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل كقوله اي الناظم
لا تمرر بهم الا الفتى الا العلى بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء والميم فالارجح في الفتى كونه تابعا في جره وعلامة جره
كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح كونه منصوبا على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى بدل
كل من كل لانهما المسمى واحد والا الثانية زائدة مؤكدة للا الاولى وبدل البعض من الكل نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى
من احد فالارجح فيه كونه تابعا ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شيء الا زيد
الا علمه فزيد مستثنى من شيء ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى
من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو وقد اجتمع العطف والبدل في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله
بفتح الراء وكسر السين المهملتين بدل من عمله بدل بعض من كل عند السيرافي ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه وذهب ابن خروف الى
ان رسيمه ورمله بدل تفصيل وهما كل العمل والا المقترنة بكل منهما زائدة مؤكدة والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم في السير الشعي والكثير
والرمل في الطواف الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التأسيس وذلك في غير باب العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الا
مفرغا فانه لم يستعمل المعمول قبل الا تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت وجوبا على الاستثناء
ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرو الا بكر فرفعت الاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له ونصبت
الباقي من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول للتأثير العامل فيه بل يترجح لقربه من العامل وتقول ما
رأيت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثناء ولا يتعين
المستثنى الاول للتأثير العامل بل يترجح عما كان منصوبا بالفعل لا بطريق الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء
بطريق الخلاف وتقول ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول بل
يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني
وان كان العامل غير مفرغ بل استعمل فيما يقتضيه قبل الا فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء
وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء
منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم
ان تأخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لما
مر من جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحد منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب
او اتباع ونصب ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من
المستثنيات النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان
دون زائد واجاز الابدي رفع الجميع على الابدال هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من
حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا
يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد

الامثلة

بالخليفة

في احكام المستثنى

المستثنى ٢

يدخل فيه غيره فيستثنى منه فخرج النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا في الحكم وذلك كان يكون مستثنى من غير موجب فما بعد من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثناء من نفي وعمرو وبكر خارجا كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض الخاء اختلفوا على ثلثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنا مستثنى من اصل العدد وهو قول الصيمري وتبعه القاضي ابو يوسف ويمكن ادراجه تحت قول النظم وحكمها في القصد حكم الاول وقال النضر بن والكسائي كل من الاعداد والمستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله وهكذا الى ان ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند الرد ودونه المذهبان المتقدمان محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من اصل العدد ويحتمل عود كل منهما الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الا ان الاظهر هنا ان يكون استثناء من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمغربة في المثال المذكور وهو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فهكذا الذي والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهي عشرة يبقى ثلثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلثة واذا استثنيت الثلثة الباقية من العشرة بقي سبعة ويحتملهما الى الثلثة والسبعة على القول الثالث وتوجيههم يعرف مما تقدم ولذلك في معرفة المحصل على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما ان تسقط المستثنى الاول وتجر الباقي بالمستثنى الثاني اجر به عليه وتسقط المستثنى الثالثة وان كان معك مستثنى رابع فانك تجر به الثالث وهكذا الفعل الى ان ينتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة يبقى ستة فاجرها بالمستثنى الثاني ثم باقيه مما يليه وهو اثنان بصير ما بقي فاسقط منها الثالث يصير واحد يبقى سبعة والطريق الثاني من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي الى الاول فما حصل هو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وهو اجرى على كل ترخارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع منهما هو الحاصل ففي المثال المتقدم اخرج اربعة واحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وانما حرعندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما من الوتر وادخل الثاني والرابع وما اشبههما من الشفعية فالباقي بعد الاستثنا بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذا وتر ادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهي اذا شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذا وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهي اذا شفع فصار الباقي اذا خمسة وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قاله ابن مالك في شرح التسهيل **فصل** واصل غير ان يوصف بها المفرد فيها من معنى اسم الفاعل الا ترى انك تقول زيد غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما ان يكون محصورا نحو صالح غير الذي كنا نعمل فغير وصف صالح ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تعرف بالاضافة او يوصف بها معرف لفظا كالذي في معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس فهم لا قوم باعيانهم وذهب الخبر اني الى ان غيرا تعرف بالاضافة اذا وقعت بين شبهين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الاثبين بدل لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثنا وتضمن معنى غير فتوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثنا فغير اعراب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه وتعرب هي اي غير نفسها بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثنا منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع في المتصلين والثالثة اذا كان الاستثنا منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويرجح نصبها في مسئلتين احديهما عند قوم من الكوفيين والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم في الاستثنا المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وحيث نصبها

والا فمثله مستثنى من الذي في ما له ٣

في المستثنى

فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه وإليه ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبها في مسئلة واحدة وهي ما إذا كان العامل مقرونا بلحوما قام غير زيد في الضحاج قال الفراء بعض بني أسد وقضاعة ينصبون غير إذا كانت بمعنى الا في الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءني غيرك انتهى بلفظه واذا كانا الفراء فقد ذكر العرب فكيف يمنع منعه قاله الموضح في الحواشي والقول لا شاهد في تمثيله لجواز ان يكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضافتها إلى المبني والى مسئلة غير اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير معربا بما المستثنى بالا نصبا وتفارق غير الا في خمس مسائل احديها ان الا يقع بعدها الجملة دون غير الثانية انه يجوز عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الا جيدا لثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد لا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو ويجر عمرو حملا على لفظ زيد ودون غير حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر هما جئتك لغير ابتغاء معروفك **فصل** والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى بغير في وجوب الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان قال ابو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار في النظم بقوله وليس سوى سوا الحقا على الاصح ما لغير جعلا وبوبهما حكاية الفراء في سواك وقوله سوا لك يعيا وانت المشترى وقال سيبويه والجمهور هي ظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف بدليل وصل الموصول بها كجا الذي سواك فليست هنا بمعنى غير لان غير لا تدخل هنا الا والضمير قبلها يقولون جا الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى غير ضمير دل على انها ظرف وانتفى ان يجا الذي استقر مكانك قالوا ولا يخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو سهل بن شيبان ولم ينو سوى العدوا دناهم كما دنوا فجعلها فاعلا في الشعر والعدا بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال الجانبناهم ودنوا اجانبوا ومنه كما دانوا تدان وقال الكوفيون يستعمل سوى اسما ظرفا فيجر وفي الشعر اتى في سواك قاله المطرزي وقال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب ذهبت لانه اخلص **فصل** والمستثنى بليس لا يكون واجب النصب لانه خبرها وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا مما ذكر اسم الله عليه ليس لسن والظفر بعضهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والا لاهار الاسالة شبه خروج الدم بجامع ما في النهر وتقول انوني لا يكون زيدا بالنصب فلسن في الحديث وزيدا في المثال خبران للبس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي او عائد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق عند جمهور البصريين او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين بمعنى مقدرا فالبس زيدا ليس هو اي القائم زيدا على القول الاول وزيدا غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك البس زيدا او ليس هو اي ليس بعضهم زيدا على القول الثاني وفيه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا وليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث وردا بما ردبه الاول وبان فيه تقليل بحذف وهم بلفظه فقط وعلى القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل او نظيره فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد شامل للمذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتي هي بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله نعم يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء خبرها فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء فائدة الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعد فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر النساء قلت فائدة التوطئة للوصف بعده وفائدة التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال وجملتها الاستثناء من ليس زيدا ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم حملة ليس بها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرا او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان نحتا او مستأنفا فلا موضع لها من الاعراب فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقعا لا زيد لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليها اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ما قال او يكون بعد لا **فصل** في المستثنى بخلا وعدا وحاشا احدها الجر على انها حروف والبها الاشارة بقول الناظم واجرر بها يكون نادرا وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله تركنا في منازلنا الخضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى النسور الجناجم تملأ واسراعدا السمط والطفل الصغير والقوا في مجروره فالسمط مجروره بعدا وهي بقي الاسقاط وهو الذي بخالط سواد شعره بياض وجم باليا المشاة تحت مفعول الجنا من الاباحة وقد اعتبر محمولا على المفعول وقول الاخر خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عبا لشعبة من عيا كابجر الجلالة وخلا وعدا موضعها جارين نصبا ثم اختلف فقيل هو نصب عن تمام الكلام فيكون الناصب لموضعها الجملة المتقدمة عليها التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في القمير الواقع بعد ما التعجبية ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما مستثنيان بالفعل او شبهه المذكور قبلها على قاعدة الجر فهما كونان في موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان بعضهما

نظم ان زيدا الموضع

عليهم

باب المستثنى

علی حمد السلب قاله الجرجانی قاله الموضح فی المغنی والصواب عند الاول علله بامرين ورد والوجه الثاني في النصب على انهما فعلان ناصبان جامدان لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة ولم يعني النصب ان صح في عدا لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شيء فقد جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وفي موضع الجملة منهما البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما المضمر اما عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكله السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا الا ان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود من الاستثناء بلا خلاف وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال او مستانفتان فلا موضع لهما وقد يدخل عليهما اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان لان ما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخولها عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية حينئذ واليه الاشارة بقوله وبعد ما انصب كقوله وهو لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب فانه اخذ من قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان يكون صفة للمضاف او للمضاف اليه وما زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ ظاهر وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع فعدا فعل ماض ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وعدا صلته وموضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول ومجاوزين زيدا على الثاني وبه قال السيرافي وعلى الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجران على تقدير ما زائدة وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني واليه اشار الناظم بقوله وانجرار قد يرد قال في المغني فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ان ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه شيء وهو مما لم يثبت هنا

فصل والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور ولا غير بانيا على الضم مع لا وفي المغني ان ذلك لحن وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك العلم النفرية ونقله عن العرب وانشد عليه لا غير اجمل وسمع غيره اي غير سيبويه النصب بها وغيره كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام العين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة من حسن لا يتنزه احد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال وسوء الصنع يتنزه المغفرة عنه لعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على المخاتنة به في خساسة القدر وقبح الفعل لغرض الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه الجرمي والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا والكلام في موضعها حالا لكونها جارة وناصبة في فاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم شرحها ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث فليس بمندرج ورد في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة من كلام الراوي ويؤيده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر قال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشا خلافا للكسائي في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها بغير معناها وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل

هذا باب الحال

والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وتصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها الحال نوعان مؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وستاتي ومؤسسة ويقال لها المبينة وهي التي لا

باب الحال

تستفاد معناها بعد من ذكرها وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل او للمفعول او لهما معا فالاول كجئت راكبا فراكبا لهيئة مبينة لهيئة الفاعل وهو التاء والثاني نحو زيد لضربته مكتوفا فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث نحو زيد لقيته راكبين فراكبين مبينان لهيئة الفاعل وهو التاء المتكلم فهيئة المفعول وهو الهاء الغائبة لا تكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك هو قولهما في نحو زيد في الدار جالسا جالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لان تمتد على الاصح وهذا يغني عن تخيل فشيخنا حال من يعلى وهو مفعول معنى بتقدير ابنه على يعلى او اشير الى يعلى قاله في المتوسط وخرج بذكر الوصف نحو الفقهي في صحبت الفقهي فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل وهو التاء المتكلم الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد صاحبك فان صاحبك وان كان مبينا للهيئة فهو العمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة لانها يستغنى عنه الكلام ليدخل نحو كسانى من قوله تعم فاموا كسانى حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالبناء في وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة المبهمة في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو جاءني رجل راكب فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر المبهم لبيان خلاف المتعجب منه وهو المفرد وشبهه وذكر النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيانا الهيئة بهما ضمنا لا قصدا وربما شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر

وقال الناظم في النظم الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كهر راكدا بزيادة كذا لبيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة فضل اول لخرج للخبر في نحو زيد صاحبك فانه عمدة ومنتصب فضل ثان مخرج لنعت المرفوع والمجرور كجاءني رجل راكب ومررت برجل راكب فانهما وان قيدا للمنعوت فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا فضل ثالث مخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه وان نصب فانما يأتي النعت انما سيق بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت لتقييد المنعوت به فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما افهم بطريق اللزوم لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المقصود من الحد تصور المحدود وهو لا يتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور لانه لا يحكم على شيء الا بعد تصوره والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها النصب وهو حكم فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ما يترتب عليه كتوقف اعلى ب وب على ج وج على اوالدور مبطل للحد واجيب بانا نختار ان الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقف على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه الحقيقة ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك **فصل** للحال من حيث هي اربعة اوصاف احدها ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله ابو البقاء لانها ثابتة دائما والمراد انها تنتقم باعتبار معناها لزوم المتقيدين منتقلة وذلك لان التنقل غالب فيها لانه لم يجئ في نحو زيد ضاحكا الا مرادا ان الضحك يزال عن زيد ويفارقه وقائمة وذلك قليل فلذلك قال وتقع وصفا ثابتا في ثلث مسائل احدها ان تكون مؤكدة لمضمون جملة مثلها نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث حيا او لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا فان الايمان من شانها العطف والبعث من الارض الحيوة والعموم من مقتضياتها لجمعيته

المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذوات صاحبها او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة يفتح الزاء افصح من خفها يديها الطوال رجليها فيدل على تجدد الزرافة بدل بعض من كل والطوال حال لازمة من يديها ومن رجليها متعلق بطوال لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقاء وبعضهم يقول يدلها الطوال بالرفع فيدلها مبتدا والطوال خبره والجملة حالية انتهى ولا يتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي نزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو احدها منزل به المحدث في قوله تعم ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة فجعله مما له ضابطة وسيأتي له ما يخالفه المسئلة الثالثة ان يكون مرجعها الى السماع نحو قائما بالقسط من قوله تعم شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط لان الزمن قائما حال من فاعل شهد وهو الله تعم واعتذر الزمخشري عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة اخبره عن المعطوفين قال الفناري اذا كانها للدلالة على علو مرتبتها ونحو انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينتفي التخليط والالباس والضابط لذلك هو الموقوف على السماع فلا يقاس عليه ووهم ابن الناظم في شرح النظم فمثل به فصلا في الآية المذكورة الحال التي تجدد صاحبها قال في المغني وهذا سهو منه فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والسهو انما هو منه اي من الموضح فالانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن هذا ان المنزل الذي هو عامل الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها

باب الحال

على ان الذى يمنع تجدده هو الكلام النفسى القايم بذاته لا العبارة الدالة عليه والمنصف بالرفل هو الثانى لا الاول اشهى الوصف الثانى
ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب لانه لكجاز يد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى ذلك اشار الناظم بقوله
وكونه منقلا مشتقا يقلب وقع جامدة مأولة بالمشتق فى ثلث مسائل احداها ان تدل على تشبيه نحو كرر يد اسدا ويد الجارية قمرا وثنيت
غضنا فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغضنا حال من فاعل ثنيت استعير فيه وهى اخوال جامدة ومؤولة بمشتق فاسد اول الشجاع
وقمرا مؤول بمضيئة وغضنا مؤول بمعتدلا اى شجاعا ومضيئة ومعتدلا والمعنى فيهن على التشبيه قالوا فى المثل وقع لمضطر عان عدى غير
معدى بالتشبيه حال جامدة من المضطر عان وغير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضاف اليه وعدى مأول بمضطجعين على
تقدير مضاف اى مضطجعين اصطحاب عدى حمارى حين سقوطهما وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مثنى والتقدير مثل اسد وقمر
قمر ومثل عضن وعدى غير اليه يرشد قوله فى النظم وكررت يدا اسدا اى كاسد اى مثل اسد صرح بذلك فى التسهيل فقال او
تقدير مضاف قبله وهو صريح فى الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفى فيها الدلالة على التشبيه المسئلة الثانية من الثلاث ان
تدل على مفاعلة من الجانبين نحو البرقعة زيد يدا بيد فيد حال من الفاعل والمفعول ويد بيانا لسيبويه كما كان لك فى سقيا لك
بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف استوفى الشرطين قاله فى المغنى وفيه معنى المفاعلة اى متقابضين وزيد كلمته فاه الى فى بالتشديد فيه حال
من الفاعل والمفعول والى فى بيان وفيه معنى المفاعلة اى متشافهين وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال الكونه واقعا
موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه فى التسهيل وزعم الفارسى ان فاه حال نائبة مناب حال ثم حذف وصار العامل
كلمته وذهب السيرافى الى انه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة
موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورد المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من فى
غيره واجاب ابو على بانه اراد بقوله من فيه كلمته وكلمته فيه من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى فيه فهو مفعول به ورده
السيرافى بامتناع كلمته وجهه الى وجهى وعليه الى على وهذا المثال لا يقاس عليه لان منه ايقاع جامد هو وضع مشتق ومعرفة موضع نكرة
ومركب موضع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة من الثلاث ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا وجلين جلين ورجالا
رجالا وضابطه ان يأتى للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزيه مكررا قاله الرضى وفى نصب جزء الثانى خلاف فذهب الزجاج الى انه توكيد وهو
ابن جنى الى انه صفة للاول وذهب الفارسى الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قاله المرادى فى المحتار انه وما قبله
منصوب بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونصر فى الخبر هذا محلوظا مضمرا ولو ذهب ذاهب الى انه نصب بالعطف على تقدير حذف الفا
والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطف على شئ من المكررات الا الفا خاصة قال الرضى
او ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة اى مترتبين وقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل وهى ان تكون موصوفة بمشتق وشبهه
فالاول نحو قرانا عربيا فقرانا حال من القرآن فى قوله تعالى ولقد صرفنا للناس فى هذا القرآن والاعتماد فيها على الصفة وهى عربيا فمثل
لها بامر اسوءا فشرا حال من فاعل عمل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهى سوءا والثانى قيها بفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قاله
ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة كثيرا لطالا لها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق وشبهه هذا مقتضى كلام فريق فى
المغنى فقال فائدة ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن هشام فى وهذا كتابى مصدقا لسانا عربيا لسانا حالا انه لما وقع اللسان عبارة
والوصف الموصوف كالشئ الواحد صار الحال بشبهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون
جامدا ولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة اللغة المهيئة او دالة على سعر بكسر السين
المهملة نحو هذا البر بقفيز مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا بيان المدا او دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فاربعين حال من
ميقات وليلة تمييز وقد دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اى حال قاله ابن الانبارى وواقع فيه تفضيلا بالفاء المعجمة هذا البر
بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن
والمعنى هذا بسرا حال كونه طيبا من نفسه فى حال كونه رطبا وتيسيرا باوسع من هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا
حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او وزنا له اى لصاحبها نحو هذا حديد خاتما فخاتما حال من حديد
وهو وزن له فان الخاتم وزن الحديد وتخون من الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت وزن للجبال وفى غالب النسخ من الجبال بيوتا و
هو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اى لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو صلة
فان الحديد اصل الخاتم وساجدا من خلفت ظهنا فظهنا حال اما من الضمير المحذوف العايد على الموصول بنا على جواز حذف صاحب الحال

باب الحال

او من الموصول المجرور باللام وعلى التقديرين فالطبن اضل المخاوى وهذا الحسن بن رجل ظبيا منصوبا بانزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير ان وان وكي وهذه المسائل العشر عن مسئلة العدد ناخوذة من التسهيل وبعضه ويغني عن اشفاقه وصفا او تقديم مضاف قبلها او دلالة على مفاعلة وسعر او ترتيب واصالة او تفريع او تنويع وطور وواقع فيه تفضيل تبينه كثرة هذه الانواع العشرة وقوعا مسئلة السعير والمسائل الثلث الاول جمع اولى وهي عادل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب والى ذلك يشير قوله في النظم ويكثر المجرور في سعر وفي مبدي تاول ان لا تكلف وبهم منه لطفا تقع جامدة مطلقة في مواضع اخر واضا لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في السعير وقد بينتها كلها بقولي الا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلث مسائل وبقولي انبا تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل الى قولي في التبيينة والى ذلك يشير في النظم وزعم بدر الدين بنبة اي ابن الناظم في شرح النظم ان لمسائل العشر الجميع ما قول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا الاكثر بهي بالتاويل في المسائل الثلاث الاول وهي عادلة على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب وقد تقدم كيفية وانما كينية تاويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى متواصلا او مصنوعا الوصف الثالث ان وصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم لان لغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة التزم تنكيرها محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجيء معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم الحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد وذلك ان العرب قالوا ورد جاوحده فوحده حال من فاعل جاء المسند اليه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فوجب تنكيره من لفظه ومن معناه اي منوحدا او منفردا وقالوا ارجع عوده على بدئه فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المسند اليه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فوجب تنكيره من لفظه او معناه اي عائدا او راجعا وعلى بدئه حال ومعنى رجع اجزه على اوله قاله الجرمي وقال ابو البقا معناه رجع عائدا اي في الحال وقال الشلوبين معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول المسند اليه حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفا وهما بلفظ المعرفة بالفا ولام لان منكرة اي غير معينين واحدا فواحدا وقالوا جاوا الجما الغفير فالجما حال من الواو في جاوا وهي بلفظ المعرفة بال فتوول منكرة اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفا من الغفر بمعنى الستر والتغطية والغفير فعيل بمعنى فاعل بمعنى تغفر الجما بالجيم والمد اي ينث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعم يجبون الما جبا جما وكانا القياس ان يقول في الجم الغفير والجما الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول اي الجما الغفيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها العراك فالعراك بكسر العين المهملة حال من الها اي في ارسالها وهي بلفظ المعرفة بال فتوول بنكرة اي معتركة قال لبيد وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخا المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا اي ازدحم ووصف ابلا وردها المائ مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور على ذاذة وفاهنا اولى ليكون التاويل في الجميع على نسق واحد الوصف الرابع نزر وصفا الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والمخبر عنه نفس المخبر عنه فلذلك لا يحتاج جاز نبد صاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع زيد جاز ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر مباين للذات وقد جاءت مصادر قليلة في المعارف كجاز زيد وحده وارسلها العراك وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيبويه ان الذي جوز تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصدرا مثلها وكانت غير الاول وغيرها هي له صفات اشتهى قال ابن الشجري في الاصل تعرا العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده وهذه واقعة موقع الاحوال لا الاحوال اشتهى وحكى الاصمعي وحد يحدو حدا بعد فعل هذا يقال وحد وحده مصدر الفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدر الوعد واجاز بعضهم والبغداديون ان تاتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه من المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لدلالتهما بالشرط والتقدير عبد الله ان احسن فهو احسن منه ان اساء فانه لم يقصد بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جا عبد الله المحسن لانه لا يتجه جا عبد الله ان حسن فجاء مصادر احوالا كثيرة في النكرات فيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكانا الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يجيزون بالمصادر غير الذي ذكرنا كثيرا واتساعا نحو زيد عدل فعلي امتد ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول الناظم ومجيء منكرها لا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة فبغتة حال لان فاعل طلع وجاز كضافر كضاحك حال من فاعل جاء وقتله صبرا مضبورا وهو ان يحبس حيا ثم يرمى حتى

باب الحال

تقبل حال من مفعول قلته وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف فتاول نعته بوصف مبالغ اي مباغتا وقدر ابن عصفور باغتا من بغت يقال بغته اي فجاته والبغت الفجاة قال الشاعر ولكنهم ماتوا ولم اذر بغته واعظم شئ حين يفجا البغت ويتاول ايضا بوصف الفاعل من ركض اي ذا كضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل وباول صبرا بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر المنكر حالا كثير او مع كثرة ذلك فقال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل لم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا خلافا لوصف المعنوي فاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه فاجاز قياسا جاءه بدرعة لان الدرعة نوع من المجيء ومنع جاءه ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل وهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل وهذا الخلاف مبني على الحال اهي حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامهم هنا ان عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف عند شخص بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكرها ووصفه من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال اما بعد الفا اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير الحال على هذا مؤكده فالتقدير مهما يكن من شئ فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفا لا يعمل في ما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما وهو وعلم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي اما مغربا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول اولى عندي بالصواب لحوجه ما اعتمد عليه في الجواب وقاسا ايضا بعد خبر شبه به مبتدا كزيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدا وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل لزوال التشبيه ويكون الكلام بليغ وشعرا حال في تقدير الصفة اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجتهد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر من ان الجامد اذا وصل بمشتق يحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما ابهم في مثل المحذوف وهي العامل فيه قاله الخضراوي والاول اظهر ابو حيان في الارتشاف والموضح في المغني او قرن هواي الخبر بالدالة على الكمال كخوانة الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخواطر باب لابن خروف انت الرجل فهما واديبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك انت الرجل معنى الفعل اي انت الكامل فهما واديبا والثاني ان يكون على معنى تفهم فهما وتاديب اديبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل اديبا اي به وهو محول عن الفاعل انتهى فحصل فيه ثلثة اوجه الحال مفعول مطلق تمييز ويختلف الخلاف في المصدر المنصوب اقوال فمذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقديره جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول الاول فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلث مسائل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدا وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال **فضل** واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ لقربه من المعرفة كان تتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كبير غرة لمنية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم بلوح كانه خلل وقد هكذا لمنية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مسبل فجالسا في المثال الاول حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو الوصف وما ذكر من انه حال من النكرة وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاخبار بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملها واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهرهما لاسمهما اولى من جعلها لاعمضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح ويزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء اذا تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم وهذا لا يوكد ولا تعطف عليه ولا يبتدا به وتعقب منع

واما علما الخ

باب الحال

العطف بقول ابن جنى فى عليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير فى الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى فاشخص بالذال المعجمة والموحش هو القفر الذى لا انيس فيه وطلل بكسر الطاء جمع حلة وهى تبطانة تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب وتكون صلبا مخصوصا اما بوصف كمرائة بعضهم وهو ابرهيم ابن ابى عبلة ولما جاء تميم كتابه من عند الله مصدقا لما حاء فى كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا الا دليل فيه لجواز كون مصدقا حالا من الضمير فى الجار والمجرور الذى انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح فى باب المبتدا وقول الشاعر يحبب ناربوحا واسجبت له فى فلك ماخر فى اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفها اخر بجعلها بكون حالا من الضمير المستتر فى ماخر وهو بالحاء المعجمة الذى يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء وليس صفة اى من المختص بالوصف وقوله نعم فيها يفير وكل امرء حليم امر من عندنا خلافا للناظم فى شرح التسهيل كما ابنه فى شرح النظم فانها اعربا امرء المضبوط حالا من امرء المجرور بالاضافة لكونه مخصوصا بالوصف بحليم مع قولهما انه لا يأتى الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا فى الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك فى شرح الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة وفى نصب امرء اوجه احدها انه على الاختصاص الثانى انه على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفير الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل فى انزلناه اى منزلا او من ضمير المفعول وهو الهاء فى انزلناه او من الضمير المستتر فى حليم الخامس انه مفعول منذرين او مخصوصا باضافة نحو فى اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى ايام او مخصوص بمجرور عز بصاحبه فى النسب نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل فى الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو فهو لا ناس عبيد الله منطلقين قاله الناظم فى شرح العمدة او مسبوقا بنفى نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة لها كتاب معلوم حال من قرية تكون مسبوقة بالنفى وزعم الزمخشرى انها صفة لقرية وانما توسطت لواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوى ورده ابن مالك من خمسة اوجه بطول ذكرها فان قلت فقد ذكر الزمخشرى ان من المسوغات كون الحال جملة مقرونة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك فى الايجاب نحو اوكالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها اما فى النفى فلا اوفى نحو قول النظم لا يبغ امرء على امرء مستحقا له مستهلا مستهلا حال من امرء الاول لكونه مسبوقا بالنفى والبغى التعدى والاستحقاق والمعنى لا يتعد امرء على امرء مستحقا له وقوله وهو قطرى ابن الفجاة الخارجى كما قاله ابن مالك فى شرح العمدة لا الظرماح خلافا لابن الناظم لا بركن احد الا بحجام يوم الوغا مخفوقا الحجام مخفوقا حال من احد لكونه مسبوقا بالنفى والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة والجيم النكوص والتاخر والوغا بالمعجمة الحرب والحجام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت واستهما كقوله وهو رجل من بنى سعد كما قال ابن قاسم الهاشمى هلم عليشا يا قفرى لنفسك العذر فى ابعادها الاملا فيا حال من عليش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وهم بضم الحاء المهملة بمعنى قد والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد الامل مفعوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكرها الا بعاذ والحال ان لم يتاخرا ويخصصا وبين من بعد نحا وفضاهبة وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا بغير الفظ الجمع الحاء من مائة خلافا لابى العباس لان غير المثال لا يكون جمعا مضبوطا ولا مجرودا وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة للمائة والمقابهة الموصوف فى الحديث صلى وسول الله صلى وراءه رجال قياما رواه مالك فى الموطا فقيام حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى المسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجىء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه ام لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع **فصل** واللحال الموسسة مع صاحبها ثلث حالات كما ان للخبر مع المبتدا ثلث حالات احديها وهى الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك فى ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع فى الاول وهو زيد وعلى المنصوب فى الثانى وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر وقيل غنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على ذى فاعل ومفعول قدمت على الفاعل المضبوط الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا الحالة الثانية ان يتاخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو ما ارسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمهما على المرسلين لكونهما محصورة والمحصور يجب تاخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائى السابق فيما اذا تقدم المحصور مع لا ويكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة جالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لانه قبل مررت جالسة بهند هذا هو مذهب الجمهور وعلل المانع ذلك بان تعلق الجار بالحال ان تعلقه بصاحبه مختصرا انعكس اضافة صاحبه بواسطة ان يعد اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاضافة التى هى الواسطة التزام تاخير الحال اليه الاشارة بقول النظم وستر حال ما بجر جر قد نووا وخالف فى هذه المسالة

باب الحال

الاخفش الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف قبل المنع قال الناظم في النظم لا امنعه هذا ورد قال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لورود ه في الفصيح كقوله تعم وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور بالام ونحو قول الشاعر يسليت طرا غنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حالا من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحق ان هذا البيت ونحو ضرورة واطراحال من غنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكور وان كافة في الآية حال من الكاف في ارسلناك وان لتا للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحال لتا للمبالغة مقصور على السماع ولا تاتي غالبا الا في ابنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل عليه وندر فهو محمل عليه شاذ نقل الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري الا رسلناك كافة مصدر كالفقل بن لدنها ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه وقول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس يلزم تقديم الحال المحصور بالا على صاحبها ويلزم تعدي ارسل بالى والاكثر تعديه باللام والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممنوع كما تقدم والثاني وهو تعدي ارسل باللام خلاف الاكثر وورد في الاكثر ورد بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل وأي فرق بين الحال والمفعول لا ان الا قد ترد بالا بد على المقصود دفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا يضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعم وارسلناك للناس رسولا وفضل الكوفيون تجاذ وا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت بها حكمة بل واسمها احدهما مجرور بحرف نحو مررت بمن عجبن بزيد وعمرو اوكان الحال فعلا نحو مررت بمن تضحك هند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واخر بقوله او لا بحرف غير زائد غير الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور اتفاقا كما يجوز التقدم على الفاعل والمفعول نحو ما جاء في راكبا من احد وما رايت راكبا من احد فاما مجرورا باضافة بمعنى مضاف من الا الاولى المصدر على اسم المفعول كاعجبني وجهها مسفرة وكقوله تعم ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا حال من لاخ المضاف اليه اللحم والميم بعض الاخ او كبعضه نحو فابعثوا حكما من اهله وابعثوا حكما من اهلها فحكما حال من اهلهم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل وياكل اخا واتبعوا ابراهيم لكان صحيحا وكان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب نحو اعجبني اطلاقك منفردا فمنفردا حال من الكاف والميم المضاف اليها الاطلاق واطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب والثاني نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه الى ذلك الاشارة بقول الناظم ولا يجر حاجز لا اذا اقتضى المضاف عمله الا اذا كان جزءا له اضيفا او مثل جزئه وانما اشترطوا احد هذه الشروط الثلثة لئلا تلزم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها او صاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولا ناشئ واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله وتنزيل مضاف المضاف كانه مضاف الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضرب غلام هند جالسة ونحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض الكوفيين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءا او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما مسا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح ونحوهما يحتمل ان يكون حالا من الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبعوا بمعناها انتهى الحالة الثالثة من الحالات الثلثة ان تتقدم الحال عليه اي على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا به نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه النحث السابق **فصل** والحال مع عاملها ثلاث حالات اتفاقية احديها وهي الاصل ان يجوز فيها ان

باب الحال

يتاخر عنه كجاء زيد راكبا وان يتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وتصرفه بكون بتنقله في الازمنة الثلاثة فيكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقاء فالماضي كجاء زيد راكبا والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الان او صفة تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وخروج وقبول علامات الفرعية وهي علامات التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل اسم المفعول والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلك في راكبا في جاء زيد راكبا في المثال الاول وفي مسرعا في زيد منطلق في المثال الثاني ان تقدمها على جاء وعلى منطلق فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق وزيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الاخفش فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل في راكبا جاء بعد هما على العامل وردّ جمهور البصريين على الاخفش بالسماع في الفصيح كما قال الله تعالى خاشعا ابصارهم يخرجون فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدمت على عامله الفعل اجيب بان هذا يتعين لجواز ان يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر فوصف خاشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف قالت العرب شتى توؤب الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وقد تقدمت على عاملها والحلبة جمع حالب وتوؤب بمعنى ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله وحكاه ثعلبا نظر في هذه المسئلة وانه ان قطع بقولهم شتى توؤب الحلب اي متفرقة ترجع الحلب الى تفرقا الكلمة ترجع الحلب وقال الشاعر وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بعلة عبد يغوث ما لعبا عليك اماره امنت هذا تحملين طليق فتحملين شتى موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه وعاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد تقدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه واما عملها في الحال فيما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في باب الاضافة من تمثيله انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا او جملة ومنع الفراء بعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت لا ينهض على اي الكوفيين لانهم قائلون بان هذا اسم موصول وتحلين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحلينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل الا حروف موجز الن بفعلا كتلك ليت وكان او يكون العامل عاملا آخر غيرها تقدم عرض له مانع تمنع ما بعد ان يعمل فيما قبله نحو لا ضربن محتسبا ضاحكا من فاعل اضربن المستتر فيه ولا عتكفن صائما صائما حال من فاعل عتكفن المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما فان ما في خبر لام الابتداء وهو محتسبا وما في خبر لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما اي على لام الابتداء

والقسم

مبحث الحال من أقسام

ولام القسم لانها من ادوات القسم وقولهم فضلت اللام جاز التقديم نحو لئن زيد مخلصا اضربن وتستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لانهما ان متحدتا المعنى او مختلفتاه وخفيتا مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة خوفا للبس فالاول كهذا البسر اطيب منه رطبا قال ابن جني وقد انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في الطيب وانتصب لها على الحال ايضا من الضمير المجرور من والعامل فيهما الطيب لما فيه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا ويدل ان تفضل البسر على الرطب قال فالطيب نائب عامل لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره الطيب من رطبه انتهى وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في احد قوليه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج وابن البرهان والفارسي في حلبياته ان الناصب كان محذوفا تاما صلته لازما وان قلت ذلك وهو يلزم عامل المقدر اذا اوهو تمر عامل المقدر واذا وصاحب الضمير ان في كان لا الضمير في اطيب والمجرور من وقدم الظرف على الطيب لانهم في الظرف وهذا جائز كما لو تاخر بالاتفاق ولم يجز زيدا جالسا في الدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز هند بكان ناقصة بدليل زيد الحسن ابوه منه المسئ فجاء معرفتين وانما تتعدد الحال مع فعل اذا كانا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسرا طيب منه رطبا قاله الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو قولك زيد مقرا افضح من عمرو معانا مقرا حال من الضمير المستتر في افضح الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين افضح وكان المحذوف على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما ها التنبيه او اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس جواز تاخر الحالين في المثالين على افعل كما في الحال الواحدة ولكن امتنع تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو تاخرا لالتبسا فان قيل جعلهما حالا ثانيا لافضل ولا البس قلنا يؤدي الى فصل افعل من من ومجروزها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بين الظرف وعديله والتمر قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحوز نحو مقرا انفع من عمرو معانا مستجازا بهن ويستثنى من المضمر معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا بهما مؤخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله بنفسي انت اعوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يقدم ولا اضمر افتوسط الحال وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل هو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقدنا الظرف والمجرور بالتاخر ليتاتى محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار او عندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل وحروفه وذلك ظاهر والخلاف المنقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور والافرق في المفرد بين المضاف كما تقدم في البيت وغير المضاف كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا فضب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور وفي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء تبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم بقوله وبدا نحو سعيد مستقرا في بحر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان لبيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون ولقبضته خالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والثاني في خالصة للمباينة بالوقف عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي والتافيها للمبالغة كما في ذوابة او مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظر لان تا المبالغة في غير اسم المبالغة والمصدر الا في على وزن فاعل موقوف على السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لتاويلها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يحمل الضمير لا السموات فتبتدا ويمينه خبره كما قال الاخفش بل ويمينه معمول الحال المتعلقة بها الاعامل فيها اي لا عامل الحال **فضل** وتشبه الحال بالخبر في المعنى واللفظ في التقييد جاز ان تتعدد لمفرد وغيره كما يتعدد الخبر واللفظ الى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان تتعدد لمفرد كقوله على اذا ما جئت ليلا فجفية زيارته بيت الله رجلان خافيا فرجلان خافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حالكونهما رجلان خافيا اي ناشيا غير مستقل ويحتمل ان يكونا حالين من تا المتكلم المجرورة بعلى ورجلان فعلون الجم وفي آخره نون وقد صحفه بعض الاعجمين رجلاي بالاضافة الى يا المتكلم واعربه فاعلا للزيارة وخافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي بنه عليه

مجيب الحال

الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة وجعلوا بزيد الى اخره وليس ضيرا من بعد للحال المفرد وان لله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالواو عطف عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد المتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد ان تحد لفظا ومعنى اثنى او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين فدائبين حال موسسة بمعنى دائمين والاصل دائبة وذابا فلما اتفقا لفظا اثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث واصل الدؤوب التردد في الشيء في العمل على عادة جاريا منه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فسخر الجمع موكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وقد في شرح النظم والاصل مسخرا او مسخرة ومسخرا او مسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى حمعت وان اختلف لفظه ومعنا فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر الحال الاول من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يفرق عنه الا بقرينة فان قلت ما الباعث على البناء جوز والبناء اللف والنشر جعل الاول من اوصافا النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوف والثاني للثاني وهو عندهم احسن من عدم الترتيب قلت اجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وانما يسامع هر دكل واحد من الامور المتعددة اليه واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك ومصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال ابن هشام سعادات هوى معنى فرقت وعاسلونا هواها فذلت هوى حالا من سعاد ومعنى حال من التاء هند وقرينة التذكير والتانيث رشدت الى ذلك والمعنى اني كنت اوما محاتبا فرقا انا ضربا الى ازدنا بالمحبة واما هي فعا هواها سلوانا وقد تاتي الحال المتعددة على الترتيب فيقدر الاول للاول والثاني للثاني كقوله وهو اسري لقيس خرجت بها امشي بجرد ذانا على اثرها ذبل مرطا مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء التي اخرجتها من خدرها حالا كونها في ماشيا وحالا كونها جادة على اثري قلتي وقد مها ذبل مرطها لتخفي الاثر على القافة فضد التشر المرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع لقاسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال المعرفة قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فقد روا في نحو قوله حاميا في البيت صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان فيكون حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل والمحد صاحب الحال نحو هذا ابسر اطيب منه رطبا بتقدم الكلام فيه تنبيه الحال بالنسبة الى الزمان ثلثة اقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا

فصل الحال الضرب الموسسة وتسمى مبينة انها لاهمة بين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفيد معناها بدونها لبقاء بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا وقد مضت والباب موكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ونهب الفراء والمبرد والشلوبين الى انكار الموكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والموكدة ثلثة اقسام اما موكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من الكاف وهي موكدة لعاملها وهو ارسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله اضح مصبحا من تبدي بضحته والزم نوبي في خلط الجد بالعب فضحا حال من فاعل اضح المستتر فيه وهي موكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى والخا المعجمة من الاخاء والخا المعجمة من الاخاء وهو لاصغاء والاستماع والمعنى اصغ حالكونك مصغيا لمن اظهر بضحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او موكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا حال من فاعل تبسم وهي موكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله والى مدبرا فان الاقبال نوع من التولي ويجمع هذين قول النظم وعامل الحال بها قد كذا واما موكدة لصاحبها نحو لا تعثوا في الارض مفسدين جميعا حال من فاعل عثى وهو من الموصولة موكدة لها وهذا القسم نزر استدراكا الموضح قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر الموكدة لصاحبها واما موكدة لمضمون جملة قبلها مغفوده ومولفة من اسمين معرفتين جامدتين فالتوكيد بها اما لابطال يقين كهو زيد معلوما او تخمينا كان فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا لها بها او تحقير كهو فلان ما خوذا مقهورا او بضاعة كانا عبدك فقيرا الينا وعبدكانا فلان ممكنا منك او لغير ذلك كزيد ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم وزاد ابو حيان في التسهيل جمودها محضا احترازا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ موكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيدا ابوك عطوفا من الموكدة لعاملها لانه لم يمكن ما وبينه الا بمشتق فالعامل الا بالمضاف من معنى الاستقرار وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح وهذا الحال الموكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التاخير عن الجملة المذكورة لانها الموكدة لها وحق الموكدة ان تاتي اخر غير الموكدة وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا مقدرة بعد الخبر تقديره احقه ونحو مكاء فرانكان المبتدا غيرا انا وان كان انا فالتقدير احقه او اعرفه وقال الزجاج العامل في الحال لها وله يسمى وقال ابن خروف هو المبتدا المتضمنة معنى نسبة وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني في جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا للتنزيل الجملة المذكورة

منزل البيت

باب الحال

منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة فمضمرا عاملها ولفظها مؤخر **فصل** تقع الحال اسما مفردا غير جملة وشبهها كما مضى من نحو جئت ذاكبا وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرايت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون واذا وقع الظرف وعديله خالا فانهما يتعلقان بمستقر ان قدرا في موضع الرفع او استقر ان قدرا في موضع الجملة وعليه الاكثرون وحال كون مستقرا او استقر محذوفين وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما قوله نعم فلما زاه مستقرا عنده فمحمول على عدم الزلل والانتقال لانه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال زيد اليوم ولا فيك قائما ابو حيان وتقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول الناظم وموضع الحال يحتمل جملة ولكن بشرائط احدها كونها خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط بالاجماع لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا في المعنى الا انها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيدت بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد لهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحدي وغلط من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت في قوله وهو بعض الموالين الطلب لا تضجر من مطلب فانه الطالب اذ يصح اما ترى الجمل بتكراره في صخرة الصما قد ترا ان لا ناهية وان الواو للحالي قال في المغني وهذا خطا والصواب ان الواو والهاء عاطفة اما مصدرا منسبكا من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعد ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب لانافية والعطف مثل قولك ايتغني ولا يحفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بنا للتركيب الاصل ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذف للضرورة ولا ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجملة السادسة فقال ثم ان الاصح يعني فتحة تضجر اعراب فيها لانافية ولا تاكل السمك وتشرب اللبن لانبنا لاجل نون توكيد محذوفة وقد اشرنا الى الشرط الثاني ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال الان الغرض من الحال تضمن وقوع مضمون عاملها بوقوع مضمون الحال وذلك ثبتا لا استقبالا واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلا من الامور الاربعة الثلاثة على السواء ولا تناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقع قيود المسالة اختصاصا جدا لاريبة فهم منها استقبالية زمانها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك لقيد لا بالنظر الى ذهن المتكلم كما في معانيها الحقيقية وح يظهر صحة كلامهم في اشتراط البحتري في علامة الاستقبال اذ لو صدر بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالنحوي في سيهدين من قوله ثم اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا مفعول اعرف وبنا غلط من جهة الصناعة ظاهرا واما من جهة المعنى فانه صار معنى الاية سانا هب الى ربي مستهديا فصرف الاستقبال الى الذهاب وهو في الاية للهداية واجيب بان مستهديا وقع بعد الذهاب لذلك فهو تنفيس فيلزم ايضا ان يكون فيه تنفيس كالقيد قاله الدماميني واما قولهم لا ضير بنه ان ذهب ان بكت فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبالها وهو ان المعنى لا ضير بنه في كل حال اذ لا يصح وجود اشراط الشيء وعدمه لشيء واحد قاله في المغني وقال المظهري طريق جعل الجملة الشرطية حالا ان تجعلها خبر المبتدا المحذوف تقول في جاءني زيد ان سئل بطل جاءني زيد وهو ان سئل بطل وتكون الحال هي الجملة الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فجملة هم الوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا اي متعادين بضلل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لادم وحواء بدليل اهبطا جميعا جمع ضميرهما لانهما اصلا البشر فكانهما جميع الخلق وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول ومرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة نحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا تدخل لنحن في الربط لانها لا تعود على صاحب الحال وانما جعلنا الواو في باب الحال رابطة لافادتها مع الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها وتجيء الواو في موضعين احدهما ان يفقد الضمير نحو جاء زيد والشمس طالعة الثاني قد قبل قد حالكونها داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقدرة للانكار فان قد تحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احديها ان تقع بعد عاطف حالا على حال كما قال المرادي نحو فجاءتها باسنا بيانا او هم قائلون فجملة هم قائلون من الضمير في جاءتها قال معطوفة على بيانا

باب الحال

وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاؤا عذابا حال كونهم بائبين او قائلين بضف النهار ولا يقال جاؤوهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فجملة لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو والتوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي الثاني الا الايجابية نحو وما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا يقترن بالواو وعند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيهما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله نعم امرأ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا الصورة الرابعة الماضي المنفيا او نحو لا نضرب به ذهبت مكة فجملة ذهبت حال من الهاء وهي منفية بما او فلا تقترن بالواو ولا الهاء في تقدير شرط اي ان ذهبت وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو ما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المقرون بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه عبر فاجر في مجراه في الاستغناء عن الواو الا ترى ان معناه عبر هو مهين فكما لا يقال ما لنا وعبر هو مهين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وحمل ابن الناظم ترك الواو وقل الا اكثريا واستشهد على مجيء الواو وقول مالك بن زمعة وكنت ولا ينهنهني لوعيد قول مسكين الدارمي كسبته الوزر والبغض اباه ولقد كان ولا يدعي لان الصورة السادسة المضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو فنيك شيبته فما لك بعد الشيب صبا منيا انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لا وصرت في حال الشيخوخة لا هيا كان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع المثبت المجرد من قد كقوله نعم ولا من حسكة فجملة تسكنه حال من فاعل نعم المستتر فيه ولم تقترن بالواو لا كشبه اسم الفاعل في الزمن والمعنى لا تدخل لاسم الفاعل وكما اشبهه اليه شارك الناصب وذات بدء مضارع مثبت حوت ضميرا ومن الواو وخلت وأما نحو قوله وهو عشرة العيس علقتها عرضا واقطع قوفها زعما النعمر ليس بزعم فاقطع قوفها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مأول بالماضي والتقدير وقطعت قوفها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها ان نعرضها كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب الى اللحياني انبأ للشيخ عبد القاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدا محذوف اي وانا اقطع قوفها والجملة من المبتدا والخبر هي الحال وعليه مضى في النظم وذات واو بعدها انو مبتدا المضارع اجعل مسندا او علقتها مبنيا للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وبعد الضاد المعجمة الف فزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحتين زعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمرعم المسمع

فصل وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلا جوازا كالدليل خلا لك كقولك لقاصد السفر رشدا وقولك للقادم من حج مأجورا ولدليل فقائما كان يقع في جواب استفهام كقولك لمن قال لك كيف جئت في جواب نفي نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو ان حفظت فرشدا او زكيا انا فهذه الاحوال منصوبة بعامل محذوف فجوازا فرشدا منصوب باضمار سافر ومأجورا منصوب باضمار رجعت في قادرين منصوب باضمار تجمعها ورجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل لمسافر رشدا ورجعت مأجورا وبجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القرائن سنة متبعة وجوبا قياسا في اربع صور احديها الساد مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربي به قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة منزلة البدل من اللفظ وهاتان الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدا والثانية فيها هنا والصورة الثالثة هي التي تبين هنا ازيد في المقدار او نقص فيه بتدريج بجمعها فالاول كصدقة بدينا فضاعدا والثاني نحو اشتره بدينا فرضا فلا فضاعدا وسافلا اخا لان والفاء الداخلة عليها عطفت عاملا قد حذف وتبعي معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينا فذهب المصدق بضاعدا واشتره بدينا فانحط المشتري بي سافلا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا ان يكون حالا من الضمير في العطف الا الثاني والصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو قائما وقد قعد الناس وان لا يثبت على الحال انهما مصدران وقيل اجرى فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا الى توجد وتمتثل وقيل حالان منصوبتان بفعل محذوف وجوبا اي تحول وتحذر سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك هنيئا حال محتملة للتاسيس والتوكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التاسيس وهناك ذلك هنيئا على التاكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر انه خبر اصابه اسناد ففلت هنيئا كما قلت ثبت لك هنيئا او هناك ذلك هنيئا انتهى فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنا تخفيف النون وبالهمزة يقال

هنيئي

باب التمييز

هنا هنا كعلم بغلا وهنا هنو كظرف بظرف والى حذف عامل الحال اشار الناظم بقوله والحال قد يحذف فانها عمل وبعض ما يحذف ذكره
خلل ﴿ **هذا باب التمييز** ﴾ وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم
في الاسم المميز بفتح ميز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء والتمييز في الاصطلاح اسم
نكرة بمعنى من مبين لاجمام اسم او ابهام نسبة الى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة فخرج بالفصل الاول وهو نكرة المشبه
بالمفعول به نحو زيد حسن وجها بالنصب فان فيه ما في حسن وجها الا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره وقد مضى في باب المعرفة والنكرة
فان قوله وهو رشيدا لشكري ابتك لما ان عرفت وجوها صددت وطبت النفس ما قلبس عرعم ومحمول على زيادة ال عند البصريين
كما زيدت في ياعلم الغمر وغراسبرها وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز مستدلين بنحو ما اولناه وخرج بالفصل
الثاني وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة
اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثانيه مفعول به استغفر الله ذنبا لست محصيه رب لعبا انه لوجه العمل فانهما اي الحالان وذنبا وان كانا
على معنى من بدليل صحة اقترانها بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنهما اي من ليست فيهما للبيان ولا يكونا مبينين بل هي في الاول
وهو لا رجل للاستغراق المحض ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء كانه لما اراد الاستغفار ابتدأ عنه
بالجانب المشاهد وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتدئا من اول الذنوب الى ما لا
يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان يكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول
والمبتدأ وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جيء به لتبيين المجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا ان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب لا بمن
الفضلات والناصب له مبين لا اسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في صحة اعماله مع تنه جامد فشبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى
كعشرين درهما فانه يشبه ضاربين زيدا ورطل زيتا فانه يشبه بضارب عمرا وفي الانتهاء والطلب المعنوي وجود ظاهر التمام وهو التنوين و
النون وقيل شبه بافعل من وذلك في خامس رتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا
وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وكلاهما يرفعه
الا في مسئلة واحدة وهو اصل المضاف لانه يجر الضمير وهي لا تجره وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه وفي الناصب للتمييز
النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد وما بعدهم المسندة من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو
هو طيب به ابوه منصوب بطيب هو صفة وعلم هذا التقرير والتفصيل بطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره
فانه يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الابهام اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة
الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فاندرج هذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل في تمييز
النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير
هذا الموضع وفي اخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على الذي اختاره ابن عصفور **فصل** والابهم المبهم اربعة انواع احدها
العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكناية كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة
لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر ظلا وشبرا وقفيزا ولا
يعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار
ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي
مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح لقطر والنوع الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء ينقسم ثلثة اقسام لانه اما مساحة كشبر
ارضا وذراع نسجا او كيل كقفيز براو وقع في شرح لمع ابن جني لابي البقاء ومن الممسوح عندك قفيزان شعيرا لان القفيز عباءة غرضرب نصبه
بعشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب انتهى ولم اره لغيره او وزن كمنوين عسلا ومنا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر
كعصا المثالة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنية منوا كما يقال في تثنية عصى عصوا ويقال فيه من بالتشديد
كصب وتثنيته منا بالتشديد كما يقال في تثنيته صب صبا والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الكيل والوزن والمساحة فالاول نحو
مثقال ذرة خيرا مثقالا الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به عرفا والثاني نحو نحي سمنا والنحي بكسر النون وانكار الحاء المهملة
وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة لانه يكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو لو جئنا بمثله مددا فمثل شبيه بما
يوزن به وليس مساحة حقيقة والمراد بالمماثلة من غير ضبط وحمل على هذا الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا

التمييز

غيرها البلاد وجه حمله عليه انه فضله وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه له لان الحاقه بالمقدار اولا بما على ما الحقوه وهو المثل والنوع الرابع فاكان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان [illegible] على انه من جهة انه مصنوع منه يكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه لهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص به انه اصله ويكون يصح اطلاقا لاسم عليه ومثله اى مثل خاتم حديد في ذلك باب ساج فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خز فان الجبة فرع من الخز والخز نوع من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب بعد الجبة انه حال ويبنى عليها الخلاف في الاتباع من خرج المنصوب على التمييز قال لان التابع عطف بيان او من خرجه على الحال قال لانه نعت في الاول ولان جامد جوز لمحضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الراس شيبا فان نسبة اشتعل الى الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام فهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الراس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة ونصبا على التمييز او نسبة للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجرجاني وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره السلويون وحجتهم ان سيبويه لم يمثل بالمنقول وتبعه تلميذه الاندلسي وابن ابي الربيع وتاول السلويين عيونا في الآية على انها حال مقدرة لانها حال التفجر لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اى عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثه الى ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اى بعيون وورد الموضح في شرح اللمحة وذلك في تمييز الاسم المفرد ان تجره باضافة الاسم اليه ان حذف فابقه تمام من تنوين ظاهر او مقدر او نون تثنية او جمع كثلاثة ارض بمن الممسوحة او فيفيز من المكيلات ومنوي عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي ونحوها اجره اذا اضفتها الا اذا كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سيأتي بخلاف ثلثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كحسنة اثواب وماية عاما فلا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب واجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب في اكاد كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشري رجل فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز ام لا ولم يعكس نعا الاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب ومضافا فالمحدود لو جيء بمثله مدودا وملوا الارض ذهبا فمدودا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثلا وملاء مضافان فامتنع اضافتها مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف جبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا **فصل** من تمييز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته الموضوعة لا فاعل نحو ابو بكر اكرم بابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا تمييز بان لحسن المتعجب منه في النسبة والدر بنصب الذال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر دره اللبن يدره ويدره بكسر الذال وضمها دارا ودرورا كثر وسيلي اللبن نفسه راو هو هنا كناية عن فضل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله الى الله ثم قصد الاظهار التعجب منه لانه نعم منشئ التعجب معنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اى ما اعجب هذا اللبن الذي نزل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع ما اذا كان مجهولا كان من تمييز الاسم لان من تمييز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي الى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كلا ما اقتضى تعجبا ميز ومن تمييز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكرم ابا او علاقة ذلك ان تجعل كان اسم التفضيل فعلا من لفظه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد اكرم ابا له والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلافها اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما اذا كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثرها له الجر على علاقة ذلك ان يجعل في موضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى الجمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى بفعل المعنى فلا يقال مال زيد اكثرها له لانه يؤدي الى ان المال له مال وانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ظاهر هو بعضه دون الاولى وانما جاء هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو اكرم رجل فخبر عن هو بقولك اكرم رجل اذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب لغلبة اضافة افعل من بين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممنوع لان المضاف اليه شيء يمتنع اضافة لغيره **فصل** ويجيء جر التمييز بمن كرطل من زيت لانه على معناها فجاز اظهارها واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا لا تتبعض

في التمييز

من المبهم الذي نطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه بمعنى البعض قال في الارتشاف وبدل على صحة انه عطف على موضعها نصبا قال الحظيئة ظاعت فاتمة بالركبان آونة ... احسن من قوام ما ومنقبا ويحتمل الموضح أنها بين الحلبين وهو ظاهر لان المشبه بنبل المنجوز ما عدا الاخفش ان مرادا لا بد غير الا يجاب ولا يمتنع جر التمييز بمن الا في ثلاث مسائل احدها تمييز العدد كعشرين درهما الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرسنا الارض شجرا ومنه ارى من المحول عن المفعول ما احسن زيدا ابا فانه محول عن المفعول واصله ما احسن ابا زيد بخلاف ما احسنه رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طاب نفس زيد او محولا عن مضاف غير كان يكون مبتدأ نحو زيد اكثر مالا فالمحول عن مبتدأ اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وحذف تمييزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتدائية بخلاف ما كان فاعلا معنى لم يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التاء خطابا للمؤنثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين حد الرحيل ابرحت جارا وابرحت جارا فانها اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما فتقول من فارس ومن جار كقوله ما بيدلها انت من بيدموطا الاكناف حب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود تجرده فلم يعدل سواه فنعم من رجل هما بفتح التاء تثنية امسلين وافضر في النظم على استثنا مسلين فقال واجزر بين ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من البيانية ان يفسرها او بعضوها اسم جنس ما يوصالح لحملها بعدها عليه نحو ساوره من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد الا على متعدد والتمييز مميز في المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع لشارح في جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا يميز جملة ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه منصوب على تمام الكلام وانه منقول من فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه بقيد وذهب بن حروف انه منصوب على تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع من ذلك في شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او مشبها بالمنقول وبعد عدد وقد قبل ذلك المشبه بالمنقول فقال نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى الضمير وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير انتهى فجعل محولا ومنع من دخول من عليه ومنها ان قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه ان يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيته وعظم جواره ثم يسند الفعل الى اصل التمييز اذ الى التمييز مقول عظم فارس وعظم جار **فصل** لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل دبسا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وقد تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من عنى طاب نفسا نطيب بنيل المنى وداعي المنو بنادى حميدا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو نطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي قال الناظم في شرح العمدة بقولهم اقول قبلا سائغا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل نذر التصرف نذرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره بقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالمفعول في الايضاح والمفعول لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والشلوبين ونحوه ضرورة كما قال في المغني ويحتمل ان يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير اتطيب نفسا تطيب واما اذا كان العامل وصفا فيجوز من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع نعم للتفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على العامل اذا كان العامل متصرفا نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضايع وهذا يرد قول الفارسي انا التمييز كالمفعول في النظم على استثنا مسلين قال ابن عصفور **هذا باب حروف الجر** وبينهما الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربطه بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها وهي عشرون حرفا كما في النظم ثلثة مضت في باب الاستثنا وهي خلا وعدا وحاشا الجارات فقط واحاشا لا عاديها وثلثة شاذة في عمل الجر احدها قد في لغة هذيل بالتصغير وبمن عندهم بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب في لدن عنهم وسمع بعضهم اخر جها قد كما اي من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذويب الهذلي في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ذرعن في لجح خضر لهن نئيج اي من لجج واللجح جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخر الحروف وبالجيم المراسيع مع الصوت يقال ان

باب حروف الجر

في ذكر حروف الجارة

الاستحالة في بعض المواضع بدلوا من البحر المالح فيتخذ منها حراطيم خراطيم عظيمة تشرف من مائة فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة في الجو فيلطف لك الماء ويعذبه باذن الله تعالى ثم يمطر حيث شاء الله تعالى والتاء في لغلى لغة عقيل بالتصغير قال الشاعر لعل الله فضلكم علينا بشيء أنامكم شريح بحر الجلالة وشر بفتح الشين المعجمة المرآة المفضاة ولهم في لامها الاوجه الاثبات كما مر والحذف كقوله لها صروف الدهر او دولاتها اشدد الفراء بحرف ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر واشدد عليها لعل الله يمكنني عليها جهادا من زهير واسند فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل والثالث كي ولا بحر تعجبا ولا اسما صار بحا وانما بحر ثلثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية يقولون اذا سألوا عن علة الشيء كيمه والاصل كيما فحذف الف ما وجوبا وجيء بها ساكنة مفاحظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا له باللام والمعنى لاي شيء كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانها في تاويل الاسم كقوله وهو لنا نفعة اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فكجارة مصدرها وان ما وصلتها وهي حرف يقلبل بمنزلة اللام اي انما يراد الفتى للضر والنفع اي لضر من يستحق الضرر ونفع من يستحق النفع وبرجح الفتى وكونها منه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما فيه كافة كاف عن عمل الجر فتلها في ربما وقول بعض الموضحين في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها هو الثالث ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرمني فحذف ان استغنا عنها بنية ها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله فقالت اكلا الناس اصبحت ماتحا لتسائلني كما ان تغر وتحدعا فتغر وتحدعا منبيا للقاعدة والمعنى اعطا متعدلا شيئين اولهما كلا الناس وثانيهما تسائلني على حذف مضاف والمعنى اصبحت ماتحا كلا الناس حلاوة لسائلك والغدر والخداع فهو عطف تفسير وهو زادة المكرة بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى ان يقال اذا لم يذكر ان بعد كي ان بعد كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فقدر اللام قبلها استغنا عن ذكرها بنية ها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تاسوا فهذه ستة احرف والاربعة عشر الباقية من العشرين قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى في والبا واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان البا واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلثة احرف وهو اثنان وهو الى وعلى بدا منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وعبره مثال جرها الضمير الظاهر منك ومن نوح ومثال الى الله مرجعكم والبه مرجعكم ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق وعى الله عنهم ومثال على وعليها وعلى الفلك تحملون ومثال في وفي الارض ايات وفيها ما تشتهي الانفس ومثال البا امنوا بالله وامنوا به ومثال اللام لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر وهي المشار اليها في النظم بقوله با لظا اخصص منذ ومذ وحتى والكاف والواو ورب فالبا وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلثة الكاف والواو والتا وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهي حتى خاصة وبقسميها بالنسبة الى عملها في الظاهر اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بغينه وهو ثلثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور وقد تدخل حتى والكاف في الضرورة على الضمير فالاول انت حتاك تقصد كل فج ترجى عندها لا تخيب في الكوهبون والفرا لا يخصون ذلك بالضرورة بل في المختار والثاني كقول الحجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كبشا وام اوعال نكها اوابرها فادخل الكاف على الها العائدة على الذكر والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف با موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف الابل وهي اسم موضع بعينه وام اوعال اسم عضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا اظرف وكبشا بفتح الكاف وآثنا المثلثة صفة ومعناه قربا واوحرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شمالة قريبا منه وترك ام اوعال الكائن ذنابات او هو قريب منها وقول الآخر وهو وتبصف حمارا وحشيا واتنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلائلكم ولا كهن الا حافظا فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاتان الوحشيا والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امرأته والحافظا بالجا المهملة والظا المشالة المانع من التزوج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا ما نعا وما يختص بالرفان وهو مذ ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ ما فاقولهم ما رايته مذان الله خلقه بفتح الميم على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بمذ بني في الصورة الظاهرة فقدير مذ زمن ان الله خلقه فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا فاضافا الى المصدر اي مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال الذي اورد على رواية من كسر الميم فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة فما يختص بالمنكرات وهو ورد ضم الواو اليه للاشارة بقول النظم ورب صنكرا نحو رب جل كرهم لقيته وقد تدخل في الكلام التي على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بمبهم يتبع مطابقا للمعنى من افراد وتذكير وفروعها كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه امراتين وربه نسا كذلك بافراد الضمير استغنا عن مطابقة التمييز للمعنى المراد وقال الشاعر وربه قبة دعوت الى ما يوجب الحمد ذايبا فاجابوا فاتى بالضمير مفردا مذكرا

فى الحروف الجر

بتمير مجموع مطابق للمغنى وهو قبيح هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو بها امرأة وبهما رجلين وبهم رجالا وبهن نساء واختلف فى الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسى وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشرى وابن عصفور لانه غائب على واحد الشكير وجعل الناظم دخول رب على الكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا لها ونحوه فى ومما يختص بالله ورب بفتح الراء لكونه مضافا للكعبة اولبنا المتكلم وهو الثانى فى القسم واليه شار الناظم بقوله والتا لله ورب نحو تالله لاكيدن اصنامكم ورب الكعبة وبر فى لاعلن حكاه الاخفش وند تا الرحمن وتحسبا لله حكاه سيبويه **فصل** فى ذكر معانى الحروف الجازة والصحيح عند البصريين ان الحروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا ينوب احرف الجزم واحرف النصب بعضها وهم ذلك نهو عندهم اما ما قال تا ونبا بعيسى فلفظ واما ما قد تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ تا نيابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قالمرادى فى المغنى لمن سبقه معا احدها التبعيض عند الفارسى والجمهور وصحح ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو كلوا من الخبز حتى تشبعوا ومنه اقرئ بعض ما تحبون ولهذا قرئ بعض ما تحبون فزاد لله ابن مسعود والمعنى الثانى بنا الحسن عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها ازا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذى هو الاوثان فان بينت نكرة فهى مجرورها فى موضع جملة نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن ذهب بيان لاساور اى هى ذهب ومن الاولى للابتدا عند الجمهور اوزائدة على راى الاخفش ومثله له قولك نعم وحوا اساور والمعنى الثالث ابتدا الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل ذكرها الغاية بعدها نحو سبحان الذى اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتدا الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه خلافا لاكثر البصريين فى منعهم ذلك وبدليل ما فى الكتاب العزيز وهو قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو قول ابن عمر فرضنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخارى من حديث شريك بن عبد الله بن ابى عن انس وقول بعض العرب من الان الى الغد حكاه الاخفش فى المعانى وقول الشاعر النابغة الذبيانى يصف اسيوفا تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب فمن ازمان لابتدا الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيا للمفعول والنون المتصلة بهما نائبا لفاعل وهى زائدة الى السيوف المحدث عنها فى بيت قبل وتخيرنا مصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب هو اليوم الذى شامه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغسانى وحليمة هى بنت الحارث بن ابى شمر وخرو التجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير فى الاية من تاسيس اول يوم وفى الحديث من صلوة الجمعة وفى البيت من استمرار زمان وكذلك ما شابهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتدا الغاية فى غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله صلعم الى هرقل علم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او لتوكيد التنصيص عليه وهى الزائدة فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفى نحو ما جانى من رجل فهى للتنصيص على العموم الازمى انه قبل دخول من يحتمل نفى الواحد ونفى الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا فى الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثانى الداخلة على نكرة مختصة بالنفى وشبهه نحو ما جانى من احد بل رجلان ولتاكيد التنصيص لان النكرة الملازمة للنفى تدل على العموم نصا وزيادة من انما افادت مجرد التوكيد لان ما جانى احد وما جانى من احد سيان فى افهام العموم من دون احتمال فان قلت اذا كانت من يفيد التنصيص فكيف تكون زائدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها اتى فى موضع يطلبه العامل بدونها فتفيد بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا فى الا انها زائدة فى قولهم حيث بلا زاد مع ان سقوطها مخل بالمعنى ومن الزائدة لها ثلثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفى باى اداة كانت او نهى بلا او استفهام هل خاصة وفى الحاق الهمزة بها نظر وفى الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل ومتى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل للطلب لتضمنها معنى التمنى والطلب نقيض النفى والثانى ان يكون مجرورها نكرة لما مر فى الثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما ياتيهم من نذير فذكر فاعل ياتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس ومبتدا نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدا وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم والغرض نفى كون خبر لا من هذا داخل على مبتدا يخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائى وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم فى التسهيل وعلله فى شرحه بثبوت السماع نثرا ونظما والخامس معنى البدل نحو رضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اى بدل الاخرة وانكر قوم مجيئ من للبدل وقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمهيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هى فللابتدا فقط فى المعنى واقره المعنى الاساس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاول نحو ما ذا خلقوا من الارض اى فى الارض والظاهر انها للبيان الجنس مثلها فى ما ننسخ من اية قاله فى المغنى والثانى نحو اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة اى فى يوم الجمعة المغنى السابع التعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا نارا اى اغرقوا لاجل خطيئاتهم فقدمت لعلة على المعلول للاختصاص قال الفرزدق يمدح زين

حرف الجر

العابدين علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب يغضي خفيا ويغضب من مهابته فلا يتكلم الاخير يبتسم اي يغضي منه لاجل مهابته والاغضاء بالعين والفا المجتمعتين ارخا الحفون وافضى في النظم على قوله يغض وبين وابتدا في الامكنة بين وقد تاتي لبدل الازمنة وزيد في نفي شبه بحجر نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتهاء كقولك ترتب منه فانه مسا لقولك ترتب اليه قال ابن طالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو وبضرها من القوم اي عليهم وخرجها المانعون على التضمين اي منعتا بالنصر من القوم وحاي عشر وهو الفصل ايضا المهملة وهي الداخلة على تالي المتضادين ونحوهما ونحو وابتغوا بين ذلك سبيلا وهو بالجيم قال الدماميني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون حاجا بمعنى فعل الاجابة واللام صلة له انتهى وانما رددت لكم فالظاهر انه اي ردف لكم ضمن معنى اقرب فاللام صلة له لا زائدة وبه جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقرب فهو مثل اقرب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاتحمت اللام تقوية للاختصاص وهل بجوار ما بعدها بها او بالمضاف قولان قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واخواته حروف بدليل صحة اسقاطها المغني الثامن تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول امثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معطي للدرهم ونحو ضراب لما يريد منع بن مالك زيادها مع عامل بعد المفعول بن ورد بقوله ولا الله يطفا للعصا منها واما تاخر المعمول مع صالحته في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وقدم معموله ضعف عمله فقوي باللام وليست اللام المقوية زائدة محضة لما تحتمل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم ولا معدية محضة لاصالة صحة اسقاطها بل هي بينهما فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة متعلقها بالعامل الذي هو تقوية عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في ان واحد وهو ممتنع لا دائرة الجمع بين المتنافيين المغني السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اي الى اجل المغني الثامن القسم ويختص بالجلالة لانها خلف عن الواو المنشاة نحو لله لا بؤخر الاجل اي والله المغني التاسع التعجب نحو لله درك اي ما اكثر دره المغني العاشر الصيرورة عند الاخفش وسيم لام العاقبة ولام المآل نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى ذهاب قال في المغني ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومن منع لصيرورة في اللام ردها في التعليل بتجوز في السبب واقامة المسبب مقامه المغني الحادي عشر التعدية بالباء الموحدة فتكون زائدة لمعد نحو اتم الصلوة لدلوك الشمس اي بعده وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم معنى الدلوك في المغني الثاني عشر الاستعلاء الحقيقة وهو رفق للاذقان اي صرع ذقن اي غلبها ومجازا نحو ان اساتم فلها اي عليها قاله في المغني وتاتي للتبيين نحو

لزيد عم

في بقية الحروف الجر

لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قل لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللمفاجأة نحو وخر موسى صعقا والفصل بين القسم ليومئذ يصدر الناس والمفعول نحو ليوم القيمة لا ريب فيه ومعنى عند كقراءة الحجدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح ومعنى من نحو نحن لكم يوم القيمة افضل لكم اي نحن افضل منكم يوم القيمة ومعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه عنا قاله ابن الحاجب والتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك وفي التسهيل وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النصر على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعديته ايضا وتعليل وفي وزيد للبيان التي تجيء بعد اسم تفضيل او ما في معناه او تعجب او نفي او نهي او شبه ذلك مما فيه معنى فعل نحو ما رأيت رجلا خيرا لعمرو منك يا زيد وما رأيت رجلا احسن في عين اخيها الكحل من زيد وما رأيت رجلا اكرم على اخيه منه على زيد وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد على عمرو وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره يوم الجمعة وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره يوم الجمعة ضربا وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره يوم الجمعة ضربا بالسوط وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره يوم الجمعة ضربا بالسوط ليوم القيمة اي هيئة ومعنى عند كقراءة الحجدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح ومعنى من نحو نحن لكم يوم القيمة افضل اي نحن افضل منكم يوم القيمة ومعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه عنا قاله ابن الحاجب والتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النصر على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعديته ايضا وتعليل وفي وزيد للبيان التي تجيء بعد اسم تفضيل او ما في معناه او تعجب او نفي او نهي او شبه ذلك مما فيه معنى فعل نحو ما رأيت رجلا خيرا لعمرو منك يا زيد وما رأيت رجلا احسن في عين اخيها الكحل من زيد وما رأيت رجلا اكرم على اخيه منه على زيد وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد على عمرو وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره يوم الجمعة وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره يوم الجمعة ضربا وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره يوم الجمعة ضربا بالسوط وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره يوم الجمعة ضربا بالسوط ليوم القيمة اي هيئة ومعنى عند كقراءة الحجدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح ومعنى من نحو نحن لكم يوم القيمة افضل اي نحن افضل منكم يوم القيمة ومعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه عنا قاله ابن الحاجب والتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النصر على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعديته ايضا وتعليل وفي وزيد للبيان التي تجيء بعد اسم تفضيل او ما في معناه او تعجب او نفي او نهي او شبه ذلك مما فيه معنى فعل نحو ما رأيت رجلا خيرا لعمرو منك يا زيد وما رأيت رجلا احسن في عين اخيها الكحل من زيد وما رأيت رجلا اكرم على اخيه منه على زيد وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد على عمرو وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره يوم الجمعة وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره يوم الجمعة ضربا وما رأيت رجلا اكرم على اخيه من زيد لعمرو على بكر في داره يوم الجمعة ضربا بالسوط

ما المعنى الخامس لبعض اثبته الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون جعلوا منه نحو عينا يشرب بها عبا الله اي منها فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الراس في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مضمونها الحال نحو وقد خلوا بالكفر اي معه وكقوله تعالى المعنى السابع المجاورة وهي التي يحسن في مكانها عن فعل او يختص بالسؤال نحو فاسئل به خبيرا اي عنه بدليل سيأتيكم من انبائنا لون عن انبائكم وهل لا يختص بالسؤال بدليل يوم تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن اصلا وتاولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي اي فيه والزمانية نحو يخشاهم بسجن اي فيه المعنى التاسع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج الصحابي ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها المعنى العاشر الاستعلاء وهي التي يصلح في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار اي على قنطار قاله الاخفش وبدليل قوله هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون اي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين الحادي عشر السببية وهي الداخلة على علة الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم اي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج احدهما في الآخر خلافا لابن مالك فانه ادرج باء الاستعانة في باء السببية وعد من ضمن زيادته المعنى الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع لفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدا نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتاتي للقسم وهي اصل الحروف واكثرها استعمالا في القسم الاستعطافي وهو الموكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسالك بالله مستحلفا وغير الاستعطافي وهو الموكد بجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو قد احسن بي اي وصل احسانه الي وصل ضمن احسن معنى لطف وللمنفعة نحو بابي انت وامي اي فداؤك ابي وامي واقتصر الناظم على قولها وللظرفية استبن بنيا وفي وقد بينتا السببية بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق وفي شبه تمكن احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية فالاولى نحو في الارض والثانية نحو في بضع سنين فاذني وبضع لكسبا الظرفية نزر المضا اليه فان نفي اتم نحو فضل من الله ونعمة وبضع اتم لما بين الثلاث الى التسع او مجازية اما كون الظرف والمظروف معينين نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة في بعض النسخ لقد كان في يوسف الاية والثاني للسببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اي خضتم فيه والثالث

١٠ أحرف الجر

للمصاحبة عند الكوفيين والقبيسي وهي التي يحسن موضعها بمع نحو قال ادخلوا في امم اي مع امم والرابع للاستعلاء عند الكوفيين والقبيسي وهي التي يحسن موضعها على نحو لأصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوعها وقيل ان في هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقير للمقبور والخامس للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول اما بوفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل اي بالقياس الى الاخرة والسادس بمعنى الباء عند الكوفيين والقبيسي كقوله وهزي يوم الروع منا فوارس بصيرن في طعن الاباهر والكلا اي بصيرن بطعن وهو بالباء الموحدة وذكر الصاغاني المهملة جمع بصير بمعنى فوارس الاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلا جمع كلوة وتاتي في بمعنى من نحو في ذمتي لاباك اي منها قاله الجوهري وللتعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك للمضروب فعن رغبت اضله ضربت من رغبت فيه جازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسي في الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها اي اركبوها واقتران الظرف بالظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبن بيانا في وقد يبينا السببا ولعلى اربعة معانيها الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو واحد على المنار هدى والثاني الظرفية كفي قاله الكوفيون نحو ودخل المدينة على حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو يخيب العامري اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله يعجبني رضاها اي اذا رضيت عني وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على بغيضه وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت الرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم وتاتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اي عندي ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم وموافقة الباء نحو حقيق علي ان لا اقول على الله الا الحق اي بان لا اقول وبدل لمقرباتي وزائدة للتعويض وغيره فالاول ان الكريم وابيك يعمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور الى الله ان سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق زاد على لان راق متعديا بنفسها نقول راقني حسن الجارية وبض سيبويه على ان على لا تزاد وفي حجة في البيت لاحتمال بضهن تروق تشرق وللاستدراك كقولك فلان لا ياخذ الجنة لسوء صنعه على انه لا ياس من رحمة الله اي لكنه وافتقر النائم على قوله على للاستعلاء ومعنى في وعن ولعل اربعة معان احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سئرن عن البلد ومنبت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس عن القوس حكاهما الفراء فيه ورد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كان القوس في الرمية وحكى ابن سيده رميت على القوس قاله في المغني الثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان يكون عن على بابها والتقدير طبقا مباعدا في الشدة عن طبق اخر ودونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث الاستعلاء كقوله تعم ومن يجل فانما يجل عن نفسه اي عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الحمز عن نفسه بالبجل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه الحدثان بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فخزيني اي علي لان المعروف ان يقال افضلت عليه ولا اصلة لله فحذف اللام الجارة والاخزى شد وذا والحسب بفتح السين الدين وما يعده الانسان من مفاخر اباءه والدنايا الملك وتخزيني حتوسني والمعنى لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت دناياك فتوسني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اي لاجله قاله في المغني ويجوز ان يكون خالا من ضمير تاركي اي ما تاركها صادرا عن قولك وهذا راي الزمخشري انتهى وتكون عن زائدة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم وزائدة ايضا نحو وما ينطق عن الهوى اي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي بها كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل امك والظرفية كقوله ولا تك في حمل الرباعة واهيا اي في حمل بدل ولا تنبا في وذكري وزائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله انجز عن نفسك انا ها جمنا فهلا اتى عن ين جنبتك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبتك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده وافتقر في النظم على قوله بعن تجاوز اعني من قد فظن وقد يجيء موضع بعد وعلى والكاف اربعة معان ايضا احدها التشبيه نحو قوله تعم فكانت وردة كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم نفاه الاكثرون نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما مصدرية اي لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر واهدائه يشتركان في امر وهو الاحسان وهذا في الاصل لجزالته واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصه المطلوب في الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو رويه كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير فلم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء في التشبيه اضيف مضاف اي كصاحب خير وجعل منه اي من الاستعلاء الاخفش قولهم كن كما انت علي ما انت

عليه فانك كن

في أول الحرف الجامد

علية فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدأ حذف خبره هذا احد الاعاريب لنا في ان ما موصولة وانت خبر حذف مبتدأ اي كالذي هو انت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جاره وانت ضمير مرفوع اتيت به عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لفلان فيما مضى الرابع ان ما كافة انت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان وانفصل الضمير وانت اساس ان ما زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالين المعنى الرابع من معنى الكاف التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدر هو كان المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما فيدت الكاف التوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما فيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما فيدت هنا لفصل الكاف من الضمير فان في المعنى والقول بزيادة الاسم لم يثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد فيهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثل بمعنى كالشبه والشبه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال المعنى ليس مثل كصفة كقول زاد في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل البيت وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الجبان في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف وبه التعليل فيه يعني وزائدا للتوكيد ورد ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية او زمانية مثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى رأسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى مطلع الفجر وقد تقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعهما الناظم بقوله للانتها حتى ولام والى انما يجر بحتى في الغالب اخر نحو حتى رأسها او متصل اجر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا به فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قالته المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده واعترض عليه بقوله عجبت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت بؤسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها اون كان المعنى عليه لكنه لم يصرح بانتهاء ما قبلها في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية النطق بها في ذلك ومعنى في التعليل نحو حبث بكاء اقرأ اي للقراءة ومعنى الواو والتا المثناة فوق القسم نحو والله وتالله ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية في الزمان وتكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين لمن الديار تقفت الحاقة فمذ حج ومذ دهر اي من حج ودهر والحج بكسر الحا جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان والديار ضبئذ انفتح حتى في الجار والمجرور وقبله وفيه بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر الحا المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى واقوين بسكون القاف وفتح الواو وعلو من سكانهن وقوله وهو اثري القفير لكنه قفا بنك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من ازمان وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد قفا نبك في جمعهم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجرا للوصل مجرى الوقف واصله قفن من عرفان بكسر العين مصدر عرف عرفة وعرفانا والربع المنزل عفت درست واتحت واثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يجرا في مضى فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن وتكونان بمعنى من والى معا فمذ لابتداء الغاية وانتهائها معا فمذ خلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها وربما جئت للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل يرد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله في المغني فالاول كقوله تعز ربما بوادي الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلوة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صيامنا لن تصوم وقائمه لن تقوم يا رب صيام وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فيا رب يوم قد لهون وليلة بات كالها خطتا ل ووجه الدليل ان الاية والحديث مسوقان للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب في احد منهما التقليل قاله في المغني والثاني وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الارب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة سود في حر وجهه محللة لا تنجلي لزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه وهرم في سبع معا ثمان وعن الفارسي ان عمر الخير سئل امرأ القيس عن زاد الشاعر فقال له ربما بدت علينا وادم عم والعمر وبلد بسكون اللام وفتح الدال وضمها واصله لبلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بابا كفخذ فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الثا آو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخالة وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف للون ما هي فيه وفي رواية شامة غرا وهو غير مناسب للشامة اذ الغرا البيضا والشامة سود او الحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومحللة اي ذات غرة وحلال قد وكي محلجة بتقديم الجيم على الحا المهملة اي صلبة وهرم اي شيب قاله الجلبي **فصل** من هذا الحرف ما لفظه مشترك

وانت مبتدأ حذف خبره اي عليه الكاف الخ اي ان ما كافة اه ح

اصله زيادة الاسم نبه عليه الشيخ

باب الحروف الجامدة

بن الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها في النثر والشعر معًا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مختصة بالشعر كقوله وهو العجاج يصف ذئبة بيض ثلث كفاخ جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسما وبيض جمع بيضا والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقرة الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش والجم بضم الجيم جمع جما وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بضمتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذاهب يعني ان الذئبة يضحكن عن اسنانها مثل البرد الذاهب لظافر ونظافر ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما من فيكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو فطري الخارجي فظل ان للرماح درية من عن يمينيه قره وامامي وعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسما ودرية بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي وقره مصدر قرء الثاني كقوله وهو زاحم بن الحارث العقيلي يصف الغيظ عذت من قلبه بعد ما تم ظمؤها نصل وغر قصير برزا مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى مرخها وغدت بالغين المعجمة من اخوان كان واسمها مستتر فيها يعود الى الغيظ وصل خبرها وهو بضم حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي يصوت من جوفها من شدة الغيظ قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال الغيظ والغيظ انما ذهب الى الماء لا فقال لم يرد العذق وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ويكون هنا كما قاله ابن السيد وتم بفتح الثاء المثناة فوق اي كمل وظمؤها بكسر الظاء المثالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني ما ابن المودين يستعمل في الابد ولكنه استعاره للغيظ وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب والاثنا في بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال ابن يعني اراد به الفرخ هنا وزيزا بزايين معجمتين مكسورا ولهما بينهما ثاء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض وروي يبيد بالمد المهملة والمجهل القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيزا اليه ولا يجوز ان يكون عنا لزيز اعند البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله وكداعن وعلى من اجل ذا علينا من وخلا وقد يكون على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علاوا وعلا يعلى علاء قاله ابن خالويه في الالف وقد يكون الى اسما واحدا لاء الله وهي بغير تقول الى الا قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس مما يستعمل اسما مذ ومنذ ذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسما ان جرا وليا الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة مقدرا او لا نحو ما رايته مذ يوما او مذ يوم الجمعة فيوم نكرة مقدرة بعد مذ ويوم الجمعة معرفة بعد منذ وهما حينئذ اي حين اذ رفع ما بعدهما مبتدأ ان وما بعدهما اخبر عنهما واجب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختار ابن الحاجب في معناها الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا او اول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني وقيل بالعكس فيكونا ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الاخفش وابي اسحق الزجاج وابي القاسم الزجاجي ومعناها بين وبين مضافين لمغنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير مذ الزمان ما الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان مذ مركبة من مذ الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وذكر ابن الحاجب في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذ يومان اربعة اقوال وللبصريين قولان قال الفارسي التقدير امد ذلك يومان فمذ مبتدا ويومان خبره وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمذ خبر ويومان مبتدا وخبر والجملة صلة محذوف الواو والمبتدا وضمن الهم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف واذ هي والجملة صلة محذوف الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فصما ذرى حبك الاثيث فانهدا فمذ دخل على الجملة الفعلية وهي عقدت وخبر زال ندى في البيت بعده ويسمو ارتفع واذرى لحق والمراد بحبك الاثيث ازارها قامته وموضع قره قاله الدماميني او اسمية كقوله وهو يمون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامرد فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة يقال يفع ويفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين والامرد الذي لم يبلغ من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي وهما حرفا جر في حين وخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل ضمن معنى مضى فالى الجملة بكون هو الخبر قاله في المغني

وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل منذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى الضم لذا لاعند
ملاقات الساكن نحو منذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيد
الميم وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهه وبرد تحقيقهم انه وكان قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما
فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه ومنه الورد السابق وقد تكسر ميمهما عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك
اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها لان الغريب والحض الغريب في المالوف خير من المنكور وضم ذال منذ لغة بني غني حي من غطفان
قاله في الصحاح وجه الضم انهم قدروا ان النون محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين **فصل** وتزاد كلمة
ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم نعق عن عمل
قد علما من نحو مما خطاياهم وقريب حطيئاتهم وهو اظهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو عما قليل واللام
نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى الى ملك خير ارباته فان لما كل شيء قرار به فان لكل شيء فاذا دخل شيء من هذه الاحرف المفردة بما على
فعل او جملة اسمية اولت ما بانها موصول حرفي والجملة صلتها وتزاد بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء الغساني ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصرى وطعنة نجلاء فجر بربها ضربة مع قرانه بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم المد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة
واضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وبصرى بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران وقوله وهو
عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقرونة بما الزائدة ومجروم
بالجيم من الجرم وهو مظلوم عليه وظالم والغالب فيهما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال
سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نهشل بن حري يرثي اخاه اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه
مضاربه فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة واراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل اخوه مالك هذا مع علي
واراد بعمرو عمرو بن معدي كرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء او مضرب السيف نحو شبر من طرفه
وجمع على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يقصدون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله
وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكف رب عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية وهو اوفيت اي نزلت وعلم اي
جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل ماض لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود
الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا
وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية ورده في المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله
ابو دواد الايادي بدالين مهملتين اولهما مضمومة بعد هاواو ثم الف ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة
بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له
من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون والف فجيمين بينهما مثناة تحتية
جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ورد
رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان يقدر ما اسما نكرة مجرورا برب بمعنى شيء ولقدر الجامل
خبر الضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوفة اي شيء هو الجامل كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضمير المحذوف ولم يجعل
على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف **فصل** تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله وهو امرؤ القيس
الكندي فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول فجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهيتها
شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين او السحر ومحول من احوال الصبي فهو محول اذا تم له حول
اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب الواو
بدلا من الواو والفاء لا شتراكهما في العطف كقوله وهو امرؤ القيس الكندي ايضا وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي فجر ليل
برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة امره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول
مثله بين البصر وادراك المبصر او على معنى بارخى والباء في بانواع للمصاحبة ويبتلي يختبر بقوله ارخى سدوله يليل لهذه الصفة ارخى على ستور ظلامه

باب الإضافة

مع انواع الاخران اتخبرني واصبر على الشدائد لم اجزع منها وبعد قليلا لبعدها من الواو كقوله وهو روبة او العجاج بل همة قطعت بعد همة مجرمة بعد نصب الحذف فمن بعد قليل والهمة المفازة البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد هذه الاحرف الثلثة اشار الناظم بقوله وحذف رب يجر بعد بل الفا وبعد الواو وشاع ذا العمل وبعد همة من قال كقوله وهو جميل بن معمر سم زار وقف في طلله كذا قضى الحقوه من جملة فرسم مجرور برب محذوفة ودرسم الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرقم ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار وقضى اموت ويروى بدل الحقوه الغداة وهما بمعنى صلوة الفجر وطلوع الشمس ومن جملة نفخ الجهم فقتل من اجله وقتل من عظم اثره في عيني الجليل العظيم وقد يحذف حرف الجر غير رب ويبقى عمله والية الاشارة بقول الناظم وقد يجر بسوى رب كذا بحذف وهو ضربان سماعي كقوله روبة بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن روبة خبر بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف اصبحت والاصل الجر او على خبر بحذف الجار واقيم عمله روبة هذا من فصحا العرب قال الزمخشري وهو من افصح العرب للشيخ والقصور بد لذلك بتحقيق انه بدوي لا حقيقة المضغ لان هذر النبيذ لا يمضغها الا دهنون ومن ثم انه ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة وقياسي اليه اشار الناظم بقوله وبعضهم بحر طردا كقولك نعم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي نعم من درهم خلافا للزجاج في تقدير الجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما انك لا تستفهم انه لا يصلح ان يعمل الجر لانها قائمة مقام عامل مركب والعامل المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم تشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف نكم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرور بجر محذوف اي في الحجرة عمرا ولو عطفت على المجرور بني لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذ قد العطف على معمولي عاملين محل الجر مع مطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولا لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بجر فجر محذوف تقديره ان الا امرأ صالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك وقد رد سيبويه بان لا اكن مررت بصالح فطالح مثل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه اذ قلت ان لا الا امرأ صالح فيما يستقبل وانما المرور واقع فلا بد من اضمار الكون فتقول ان لا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عند ما اذا كان واقعا

هذا باب الاضافة

وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل حارك حدنية مشطب بريدها دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رجل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور وتحذف ما ثبت من الاسم الذي تريد اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين ثوب او تنوين مقدر كتنوين ذراهم لان غير المصروف فيه تنوين مقدر ومنع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو هو احسن منهما ازا لا ينصب نحو هذا الاعراب الا الاسم بالتنوين كقولك في توب وذراهم ثوب يد وذراهم فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن ذراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الاعراب وهي اربعة الاول والثاني نونا التثنية وشبهها فالاول نحو ثبت ايدي الطعن فيا تثنية يد والاصل يدي فحذف نون التثنية للاضافة لانها علامة الاعراب وهي الالف والثاني نحو هذا ثنا زيد فاثنا تثنية بها تثنية في الاعراب بالحروف وليست بتثنية حقيقة اذ لا يقال في مفردها اثن والاصل اثنان فحذف النون للاضافة فان ذكر فالثالث والرابع نونا جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلوة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذف نون الجمع للاضافة وانما تلي علامة الاعراب هي الثاني والثالث نحو عشرو عمرو وعشر بشبه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليست بجمع حقيقة اذ لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين على علامة الاعراب في هذا لا تحذف النون التي يليها علامة الاعراب نحو ثبتا بين زيد وشباطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكرنا لان التنوين في هذين المثالين يليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب وقع بعد تمام الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا احد القولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقدر لان الجزء المعرب لا يعده والى حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله نونا تلي الاعراب وتنوينا مما تضيف احذف ويجر المضاف اليه بالمضاف فاما سيبويه وهو الاصح لانها الضمير والضمير لا يتصل الا بما لا يجر الا الجار خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابن خروف في الكلب الحساء ولا يجر مقدر ثابت عند الكوفيين خلافا لابن البادش

فصل وتكون الاضافة على معنى اللام بكثرة لانها الاصل لذلك قصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة

في الإضافة

ولهذا لم يذكر الا بن مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للمصاحبين والشهيد يكون في الليل وما يجاب في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار عنه اي عن المضاف كخاتم فضة اذ ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه لا يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فتخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرط فان انتفى شرط القسم الاول والشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب زيد وغلام زيد مما الاضافة فيه بمعنى اللام وحصير المسجد وقيد بلد مما الاضافة فيه بمعنى في لانتفاء الشرطين في هذه الامثلة الاربعة اذ ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان اليد وان كان بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان يكون الاضافة بمعنى من وفي فالاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلام زيد او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول الناظم والثاني اجرد وانو من او في اذا لم يصلح الا ذا والا فلام خذا لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو في مالك عند زيد مع عمرو وامتحان هذا بان تاتي في مكان المضاف بامرأة او بقارورة نحو صاحب او مكان او مصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا قائل بهما وما اوهم كونه بمعنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب ابو الحسن ابن الصائغ الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو صلة وذهب بوجيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته

فصل

والاضافة على ثلثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيص بعد ان كان شائعا في جنسه بالاضافة الى زيد وتخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة فغلام قبل الاضافة نكرة وخالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله في المغني والى ذلك يشير قول الناظم واخصص او اعطه التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو الغالب لذلك صدر به الكلام فكل من المضاف مؤثر في الجزء الاول ويؤثر في الثاني في الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف لكن يجب تنكيره وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقولك ابنا للون الذي لا يبدأ ملاق لا ابالك تحو مبنيا وبحوربا بجدا اخيه وكرنافة وصبيلها وجاوحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تنكيرها لان لا تعمل في المعارف وربك كرما يجز ان المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا في شديد الدخول في الابهام وغل في الشيء اذا دخل فيه وخولا بتها كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرف بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون واذا اريد بهما غير ذلك لم تعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضي للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال الشيرازي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبنيا الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا غيره وكذا ما صدق وصف بالمغايرة صدق عليه وصف بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا او اشتركا في وصف من الاوصاف ولا كذا وجهات المماثلة بحضرة وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان وهذا النوع مرجعه السماع وسيأتي لحدد نك وضربك وتربك وحولك وندك وحسبك وشرعك والهما مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا تتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك او غيرك والنكرة لا توصف الا بمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما ما يفيد تعريف المضاف وتخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا محضة اي خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك ونوع لا يفيد شيئا من ذلك التعريف والتخصيص وضابطه ان

نوع يفيد

تقسيم في الاضافة

يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان تشابه المضاف يفعل وضفا فعن
شكره لا يعزل فخرج بالصفة المصدر والمقدر بان والفعل فان اضافة محضة خلافا لابن طاهر وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله
ان وجدي بلا الشديد بداء ذي عاذر امن عهدك فيك غدرا وهو مصدر مضاف الى فاعله اي المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع
مفعولا له نحو جئت اكراهك فان اضافة محضة خلافا للرماني وخرج بتشبيه المضارع الى آخره اسم التفضيل نحو فضل القوم فان
اضافة محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء والكوفيين حماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن
عصفور ونسب الى سيبويه وقاله انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة
وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل انتهى كلام
ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول
سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافة محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة
التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عيالة فان اضافة محضة وهذه الصفة تشبهه المضارع في ارادة الحال والاستقبال ثلثة
انواع كما هو مأخوذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني نحو راجينا
الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كثراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان
او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو والمشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضاف لمعمولها مجردة كانت او لا فالاول كالحسن الوجه
الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضافا الى منصوبه معنى
واسم المفعول او الصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل
على هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة بها لوصف المضاف في نحو هند بالغ الكعبة فهند بالغ نكرة منصوبة
على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة ووقوعها حالا في نحو قوله في عظفة ثاني خال من الضمير المستتر في مجاك
قوله تهم وض الناس من يجادل في الله بغير علم والحال لجب التنكير والاصل عدم التاويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي في ممدح تابط
شرا وكان زوج امه فاتت برخوش الفؤاد مبطانا سهدا اذا نام ليل الهوجل نخوش بضم الخا المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة
مشبهة حال من الهاء المجرورة بلبا العائدة الى تابط شرا ومعنى احديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد
بضم السين المهملة والهاء فليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرهم المجول الخ اما رب غابرا لو كان يطلبكم
لا في قباعدة منكم وحرمانا فادخل رب على غابرنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من
غير ازادة زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها في هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها الا تفيد تخصيصا ان اصل
ضارب زيد الخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول قبل الاضافة موجود فلم تحدث الاضافة تخصيصا وبهذا رد على ابن مالك
حيث رد على ابن الحاجب في قوله لا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد اتم التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا يتجه
فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب فليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي بالاضافة انتهى وبما قاله
ابن مالك تبع فيه ايضا ابن الضايع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا التخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب زيد
فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محتصة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة
ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه لانه بنون معه ولا نون قاله في المغني او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من
المضاف كما في ضارب زيد وضاربات عمرو ومضروب العبد فحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف
التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي ضوارب حواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح
في الحواشي او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او نون الجمع السالم كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون حذف للاضافة
واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فانه في رفع الوجه على الفاعلية فخلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود الى الموصوف
لفظا كما قال في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجرا وصف لفعل لقاصر وهو حسن مجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدي
في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل ضميرها
عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود الى الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود
ضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجهه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز

عجلان

باب الاضافة

لما كان المعرفة وتحلى ان الصفة المفردة المقترنة بال لا تضاف الى ما خالى منها ومن الاضافة الى تاليها وتتم الاضافة في هذا النوع وهو اضافة الوصف المعمول لفظية لانها افادت اثرا لفظيا وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع قبح ومنعها الى اللفظية والى ذلك اشار الناظم بقوله وذى الاضافة اسمها لفظية وتتم ايضا غير محضة لانها في تقدير الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا **فصل** تختص الاضافة اللفظية لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احداها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذى المضاف معترفا ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد ثغره جعودة ضد سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وقوله وهو الفرد ذق اباء تاليها قتلى ومنابى دمائها شفا وهن الشافيات الحوائم بجر الحوائم باضافة الشافيات اليها بفتح الهمزة الاولى للوحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير فيها وهن للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف لبن في دمائها القتلى التي طرقها السيوف شفاء وانما السيوف هي الشافيات لانها آلة القتل المسئلة الثانية ان يكون مضافا اليه مضافا لما مقرونا بال واليه اشار الناظم بقوله او بالذى له اضيف الثاني كالضارب راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار قضة لغدا بما جاوز الآمال بهلا سر القتل فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضافة الى العدا المقرونة بال والآمال البدر جمع امل وهو الرجاء وبلا سر اصله من الاسر فحذف نون من على لغة زيد وبنى خشم من قبائل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير مضاف لكقوله الوارثا المستحقة صفوه بني وان لم اح منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ما يضاف اليه وهو الواو والنوال العطاء ومنع المبرد هذه الاخيرة لما سيأتي ولم يتعرض لها في النظم المسئلة الرابعة ان يكون المضاف مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فاني لست بوما غنهما يغني فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذف النون منها ويغنيا مضارع غنى بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فاني لست والمعنى ان يستغن عني المستوطنا عدن فاني لست غنيا غنهما يوما من الايام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد من تغير الحركات ونحو نون زائدة بعد الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمضيع مسامعهم الى لوشاة ولو كانوا ذوى رحم فالمضيع صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذف النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام نبه الاخلاء والرحم القرابة والى مسئلتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كافان وقع مثنى وجمعا سبيله اتبع فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فالها الاصل في ذلك والاصل في ذلك التخفيف فيها بحذف الضمير وحذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه فلما اضيف حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بعد ذلك ذا تنوين مع وجود ال وقرنا المضاف اليه بال عوضا عما فات من الضمير وبالتنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فوفى المضاف اليه كما يلي التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل المشابهة لها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشئ واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز نحو ابن اخت القوم واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير الغائب المضاف اليه منزلة الاسم المقرون بال الذي لا خلاف في جوازه على الجواز وللمبرد على المنع واما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذف من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو اعورة العشيرة في دوائر من ضبيعة عوره فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شئ مما تقدم قاله الشاطبي تمما وحكم التكبير وجمع المؤنث حكم المفرد وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى الى المعارف كلها سوى الكائن تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا والضارب الذي والضابك والضابن غلاما اجر المشابه المعارف مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو ضابن بخل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضابك وضابن بئس ما الوصف فيه مقرون بال او مجرد منها موضع لضمير خفض لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر محفوضا بالوصف فكذلك نائبه وقال الاخفش هشما موضع لضمير نصب لان موجب النصب المفعولية

وقولها ما حصل السفلة ٢

باب الإضافة

وهي مخفضة وموجب الخفض الاضافة وهي غير مخفضة ولا دليل عليها الا حذف التنوين ولحذفه سبب اخر غير الاضافة وهو صون الضمير
المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفا بزمالك قال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر وهو منصوب في الصاربك لان المقرون بال ايضا
عند الا لما فيه ال والى مضاف الى ضمير عاقبته ال والضمير لبس في احدهما محفوض في ضاربك لا نحذف التنوين ليدل الاضافة
ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز في الصاربك والصابوك الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف
التنوين للاضافة فيكون الضمير في محل الخفض وان يكون للتخفيف تقديرا لاصله فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني و
المبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل الخفض لا غير لان حذف التنوين للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه
مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب اخرج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث
قال واما الضمير في نحوجا الزائرك والمكرموك فجائز فيه الوجهان باجماع لانها جائزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى **مسئلة**
قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث فاينثه تارة بالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك
في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن التصوير الاول قولهم قطعت
بعض اصابعه فبعض تأنيث فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية
الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه بتعيين الجزء بالكل مجازا وقرأ بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة
بتانيث التقطه بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاعلب العجلي وهو من المعمرين طول الليل اسرعت في نقضي ونقضن كلي ونقضن بعضي
فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الليالي ونقضي ونقضن في الموضعين
بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكر للتوضيح ثلثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر و
الثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه فما كان كلا كقوله تعالى يوم يجادل كل نفس وفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم
اجمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه قد يكتسب كقوله فلما لزمت اناس زحل ثابت فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التا
من لام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن التصوير الثاني وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تانيثه
تذكيره قوله اذا قطع العقال كسوف بطوع هوى وعقل عاص الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوفا مع انه خبر عن مؤنث وهو اناة الا
انها اكتسب التذكير من اضافتها الى العقل ويحتمل ان رحمه الله قريب من المحسنين وبعيدة لعل الساعة قريب فذكر قريبا لاضافته
وذكر الفراء انهم انما ذكروا قريبا اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله في المغني ونقل غيره عن الفراء اذا كان القرب في النسب
التانيث واجبا بلا خلاف تقول هند قريبة منك ولا تقول هند قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير
في الآية على المعنى لان الرحمة بمعنى العفو والغفران واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واباك ان تظن ان التذكير لكون التا
مجازيا لان ذلك وهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة وانما يفرق في حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا الضميرين قاله في المغني وقد
على الجوهري لا يجوز قامت غلام هند بتانيث الفعل ولا قام امرأة هند بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف
اليه خلافا لقائل هذا اذا كان القائم غلامها ولا قائم زيد اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجماعي تصحيحه
ابي الفتح في توجيهه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا
لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول الذي رجع اليه المستتر المرفوع الذي ناب عن الفاعل ويلزم من ذلك تعلق فعل المضمر
المتصل الى الظاهر ويجوز بنحو ظلم زيد انه ظلم بفسقه ذلك لا يجوز واقصر الناظم على التصوير الاول فقال ويبنيا اكتسبا ان ولا تانيثا ان
كان لحذف هو هذا **مسئلة** ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لما يفهم كليته سدا ولا يضاف موصوف الى صفته
كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشذ ذلك قول النظم ولا يضاف اسم لما بمعناه لان الغرض من الاضافة
التعريف او التخصيص والشيء لا يعرف بنفسه ولا يختص بها فان سمع ما هو هم شيئا من ذلك يؤول وهذا معنى قول النظم وهذا معنى
قول النظم واقل هو بها اذا ورد فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز ترادفا لكونهما لمسمى
واحد اضيف احدهما للاخر وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف اليه الاسم اي وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي
جاءني مسمى هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لغرضه الى ما لا يلبق بمجرد
اللفظ من نحو اخبار واسناد فلزم ان نقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى
بكرز هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب ان يجعل الثاني هو المسمى والاول الاسم كما

الاضافة الى المضاف

التانيث من المضاف

اذا قلت

باب الاضافة

اذا قلت كتبت سعيد كرذ فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله قريب الموضح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف الى الصفة قولهم حبة الحمقا بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيرى السيل بها فيقطعها فطاها الاقدام قاله الرضي وقولهم صلوة الاولى وقولهم مسجد الجامع وتاويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة الحمقا وصلوة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتاويله ان يقدر موصوف ايضا وبقدر اضافة الصفة الى جنسها وبجر جنسها بمن لان من الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لانه موصوف به اذ الموصوف محدود فاي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف وجرد وسحق صفة والصفة فيهما مضاف الى جنسها معنى وصرح بمن معها البيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك واختلف اللفظ المضاف من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعم حق اليقين ولدار الاخرة بجانب الغربي ونحو ذلك

فصل الغالب على الاسماء ان تكون مضافا لحرف والافراد عنها كغلام من العقلاء وثوب من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه فاذا اضيفا لا يضافان فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمة التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول هما مضافان يضاف احدهما الى الاخر ويتبعه الناظم والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغيرها من الموصولات المختصة والمشتركة وكغيرها من اسماء الشرط وكغيرهن من اسماء الاستفهام وانما لم نضف هذا المذكور ان لشبههما بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي في الجمع لضعف الشبه بما عارضه من ملازمة اضافتها الى مفرد تضاف اليه ومنها ما هو واجب اضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فقط وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد ينال لفظا مفردا نحو كلا اذا لم ينو نعتا ولا توكيدا وبعض اي قال الله تعالى وكلا نبي قال وفضلنا بعضهم على بعض وهما والحالة هذه معرفتان وانكرتان فذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة وان ذلك ثابت في الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى انهما انكرتان والتزم تنكير ما يعربهما ان يقول ان نصفا وسدسا يأتي الحال منهما وثلثا ونحوها معاف لانها في المعنى مضافات ومن نكرات باجماع وردّ بان العرب تحذف المضاف اليه ونريده وقد لا نريده ومحل الحال بعد كل وبعض على ارادة تراثا ما تدعوا فاما اسم شرط مفعول مقدم وما اصلة والنوع الثاني مما يلزم الاضافة لفظا وهو المشار اليه بقوله بقي الظاهم وبعض الاسما يضاف ابدا وهو ثلثة انواع ما يضاف للظاهر فقط وللمضمر كغير نحو كلا الرجلين وكلا هما وكلتا المراتين وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب لديك وقضاي الامر وقضاك يضم لفاف في غاية وسوى زيد سواك والثاني ما يختص بالظاهر دون المضمر كاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولو قوة اي اصحاب قوة واولات الاحمال اي صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت وذات الهجرتين اي صاحبة الهجرة قال الثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله وبعض ما يضاف حتما امتنع بلا وفاء اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب غير ذكر كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحد وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فراضافته الى ضمير الغيبة نحو اذا دعى الله وحده ومن اضافته الى ضمير الخطاب نحو قوله وهو عبد الله زجر عبد القرشي الاعلى وكنت ذكنت اذ كنت انت وحدك كلام نبئ انا اليك قبلكا واليك الاول فتاي سقط منه حرف النداء الدالة الثاني عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو ابن منيع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطر اقال ذلك بكبر سنه وقد عاش ثلثمائة واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر تنوب لفظا ومعنا ما التكرار لما قصد بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف لعدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الباء الموحدة معنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد لها قال المبرد اراد سيبويه بقوله لبيك سعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح الحاء المهملة والنون معنى تحننا علينا بعد تحنن قال الطرمّاح بن الحكم حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه بفتح النون الاولى وهذا انسب من قول ابن الناظم ان النون بعد الالة الاولى عوض عن الالة الثانية يقال للمهم دلني على فلان وادفر في علته وهذا ذنب بذال معجمتين بمعنى سريعا بعد اسراع قال العجاج ضربا هذيذ بك وطعنا وخضا حتى تعطى الاجل المقضي والمعنى اضربهم ضربا هذيذا بعد هذيذ على التكرير واطعن طعنا خابيا والهذ السرعة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الخائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن عامله اي هذا ذنب وعامل لبيك من معناها على احد وقعدك جلوسا والتقدير اسرع واجب في عامل البواقي من الامثلة من لفظها والتقدير اسعدة

وعلل بعضهم عدم تنوين المضاف بالتضمن لما فيه من معنى اللام

والتحنن والتداول ويجوز سيبويه مبتدأ او مضاف اليه في هذاذيك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك من قوله وهو سحيم بن الحسحاس اذا
شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس الحالية مفعول يجوز بتقدير بفعله مبتدأ ولبن في هذين اي مصرعين ضعيف خبر يجوز
للتعريف بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت
فيه غير كونه مفعولا مطلقا لا حالا واجيب بان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه عشر سحيم بالتصغير بمهملتين والحسحاس بمهملات
اربع قال ابو عبيد كان الرجل اذا اراد تاكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه الى ان لا يبقى للمودة بينهما وتجويز
الاعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في هذاذيك في البيت السابق للعجاج او صفة لضربا
مردود خبر تجويز لذلك وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا توصف بمعرفة ولان المصدر للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا
والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم قوله
الى الاعلم مبتدأ او مضاف اليه قوله اي في هذاذيك وفي اخواته وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف المتصلة بها حرف
لمجرد الخطاب مثلها الكاف في ذلك قوله مردود خبر قوله ايضا لقولهم بلام التعليل متعلق بمردود حنانيه باضافته الى ضمير الغيبة ولبي زيد
باضافته الى الظاهر فتعين ان يكون الكاف في لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله ولحذفهم النون
لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وتلك فحذف النون دليل على انها اسم مضاف اليه وبانها اي الكاف الحرفية لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحروف
كما لا تشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلث علل للرد على الاعلم علتان
وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجوديتين اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدمية الباء تغايرا بينهما وتفننا في التعبير
والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبي زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد وقول ابي حيان في الارتشاف دعوى الشذوذ
فيهما باطلة ضعيف وعن الثاني ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في اثني وانما لم يحذف في ذانك
وتانك للالتباس بالمفرد وشذ ايضا اضافة لبي الى ضمير الغائب نحو قوله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني
فدوني زوراء بالزاي المعجمة حالية من يا المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من قولهم حوض مترع بفتح
التاء المثناة فوقها والراء اي ممتلي وبيون بفتح الموحدة وضم الياء المثناة تحت اي واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول
لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذ ايضا اضافة لبي الى الظاهر في قوله وهو اعرابي من بني اسد
دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور واليه اشار الناظم بقوله وشذ ايلاء يدي للبي وفي شرح المواقف ابن يكني في البيت انه دعا مسورا
علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وما بمعنى الذي صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة
دعوت والاصل فلباني اي قال لي لبيك فحذف المفعول والمعنى دعوت مسورا للامر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني واصل هذا
ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان اعطتاه المال حتى تخلص من تابعيه
وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء الذهبي عن [illegible] عن النبي صلعم انه قال اذا دعا احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقول لبي يديك
ليقل اجابك الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت فيه رد على يونس في زعمه انه اي لبي مفرد واصله لبي بالف بعد الموحدة
على وزن فعلى بسكون العين نقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما قلبت في لدى وعلى لاتصالهما بالضمير اذ يقال فيهما لديك وعليك ووجه
الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الفه كالف لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد بتبقية الالف
على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم نبه عليه اي غلط وانما هو خاص بلبيك ومنها ما هو
واجب الاضافة الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم بقوله
والزموا اضافة الى الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ الى الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة اذ الى
الجملة الفعلية واذ في هذين المثالين مفعول به لاذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل
واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا
كما مثل او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها الى الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى اذ
اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف ما اضيفت اليه من الجملة باسرها للعلم به فيجاء
بالتنوين عوضا منه اي من المضاف اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون اي يوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت
الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين وان بقيت على بنائها على الاصح واليه اشار الناظم بقوله وان ينون يحتمل اذ

اذ واحجز

باب الاضافة

اذ واما حيث نحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث وبينما الى الجملة الاسمية ولما كان
اضافتها الى الجملة الفعلية اكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا بعض على ذلك سيبويه وربما
اضيفت حيث الى المفرد كعند كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث اللمى فاضافة حيث الى وهو مفرد
مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه وقطعهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن
بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحا المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحا والمراد اوساطهم وبيض المواضي السيوف
القواطع والى الغمائم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل وهو لما الوجودية عند من قال بانميتها كابن السراج وبعده الفارسي
وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه في
المغني لانها مختصة بالماضي نحو لما جاءني اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجوب لوجود واستدل له الموضح في شرح القطر
بقولهم نعم فلما قضينا عليه الموت ما ادلهم على موته وجه الدليل منها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب
ذلك العامل اما قضينا او ادلهم اذ ليس معنى سواهما وكون العامل قضينا مردود بان الفائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما
يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل ادلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها
عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القائلين
باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وصرح في المغني بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال
لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما تقول الجمع فيها اذا جزمت انتهى واذا عند غير الاخفش والكوفيين فالها تختص بالجمل الفعلية
واليها اشار الناظم بقوله والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال وقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا ما غضبوا على الانسان
اعرض ومضارعين نحو واذا تتلى عليهم اياتنا تخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية واذا تتلى عليهم ايات الرحمن
خروا وماضيا وامرا نحو واذا طلقتم النساء فطلقوهن وما نحو واذا السما انشقت مستندا له الاخفش والكوفيون من جواز وجود
اذا على الجملة الاسمية مثل ان احد من المشركين استجارك في التوبة فالسما فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت
السما كما ان احدا فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور واستجارك والاصل وان استجارك احد لان السما مبتدا والفعل الذي بعدها خبرها
وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الجميع وليس هو كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا
على احد في الاية بتعين ان يكون فاعلا بفعل بل يحذف قبل المجرد من تبدا نية لان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح
وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية واما قوله وهو الفرد قد اذا بالها هلي تخته خظلية له ولذها فذلك
المدع مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضماره كان وبالها هلي مرفوع بها والجملة بعد خبرها والتقدير اذا كان بالها هلي تحته
خظلية فاعل بالستر محذوف وبالها هلي فاعل بفعل محذوف يفسره العامل في خظلية وزد بانه حذف الحصر والمفسر جميعا وبيانه ان الظرف
بدل على المفسر فكانه لم يحذف والبا هلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس وعيلان بالغين المهملة والخظلية منسوب الى الخظلة وهي
اكرة قبيلة من تميم والمدع الذي يكنى بليس يدع بالذال المهملة يعني انه اذا ولد للرجل ابنا هلي من امراة خظلية ولد فذلك المولود
يجيب الشجاع الذي يكنى بليس المدع لشرفا بوبه قال الدماميني والظاهر ان المدع بالذال المعجمة وهو الذكاء من شرف غرائبه وقد اشتهر
ان الخظلة اشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود كما اضمرت هي وضمير الشان في قوله وهو قبيل من الملوح والصمة القرشي
ابن الدمينة وبنت الهلا ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى الخبر مقدم وشفيعها مبتدا مؤخر على حد لكن هلوعين
جبينها والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدا على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير الشان و
التقدير فهلا كان هو اي الشان والتقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاصنام من جنس المذكور افنس وشفيعها على هذا خبر لمبتدا محذوف
وهي شفيعها فلت ويرجح من وجه اخر وهو ان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فانه
فصل وما كان من اسما الزمان بمنزلة اذ واذا في كونه اسم زمان مبهم لما مضى كما ان اذ كذلك وما يأتي كما ان اذا كذلك فانه ممن له تضاف
ايضا فان اليه فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف الى الجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم بقوله وما كاذ اضف جوازا فلذلك
تقول حينك زمن الحجاج هرا يرفع على الابتدا والخبر او زمن كان الحجاج هرا لانه اي لان الزمن بمنزلة ان في افادته معنى المضي والناصب له حيث
لانه بمعنى المضي فلا يعمل فيه الا ما ضي فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول اتيتك زمن قدم
الحاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له اتيتك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الا مستقبل وامتنع اتيتك زمن الحجاج قادم على

باب الاضافة

الابتداء والخبر لانه اى لان زمن بمنزلة اذ واذا لاتضاف الى الجملة الاسمية وكلاهما كان بمعناها هذا قول سيبويه في مشبه اذ واذا وافقه الناظم في مشبه اذ وافتقر عليه في النظم دون مشبه اذا حتجا بقوله تعم يومهم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا في الاستقبال الى الجملة واذا لاتضاف اليها وقوله وهو سوا بن قارب ولكن في شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سوا بن قارب فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لاتضاف اليها وهذا المذكور من الاية والبيت ونحوه عند سيبويه بمنزلة المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مشبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محققا كاسبوع ويومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة **فصل** ويجوز في الزمان المحمول على اذ واذا اذا اضيف الى الجملة الاعراب على الاصل في الاسما والبنا على الفتح حملا عليهما اى على اذ واذا لانهما بنيا لشبه الحرف في الافتقار المتاصل الى جملة وافتقر في النظم على مشبه اذ فقال

والبنا اذ رجح وقد استشار الناظم بقوله واخترنا مثلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون للتناسب قال ابن مالك بل لشبه الظرف رخ بحرف الشرط في حمل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى عجزه وذلك ان قمت من قولك حين قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار شبه حين واما له بان فالبنا الاصلي كقوله وهو النابغة الذبياني على حين عاتبت المشيب على الصبا قلت الما اصح والشيب وازع برفع على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البنا وهو الارجح لكونه مضافا الى مبنى اما له وعاتبت والبنا العاض نحو قوله لاحتذ بن منهن فلي محملا على حين تنتصبين كل خليم برفع بالخفض حين على الاعراب وفتحها على البنا لكونه مضافا الى مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيت فلا فاذا عدد تم صبانا اي جعلتم في عداد الصبا واذ كانما وليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البنا عند الكوفيين والاخفش وواجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب قراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البنا لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين ابرق واجاب جمهور البصريين بان الفتح فيه اعراب مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البنا لاجل ذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كونه شيئا ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكرها فاذكر ما فذكر منع على حين التواصل غير ان هرون بفتح حين على البنا والكسر رجح على الاعراب عند الكوفيين وما لا حد منهم ابو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم وقيل مع مغرب او مبنيا اعرب ومن بنى فلن يفندا اى لن يغلط **فصل** مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلثة شروط احدها التعريف فلا يضافان لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين محسنين فان رجلين قد اختصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اى تاركة الغزل له في المعنى وهو مقيد لما الحقه هنا والشرط الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص عليهما كان او مظهرا فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا التثنيتين وكلتا الجنيتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله كلا انا غنى عن اجبه حيانه ونحن اذا متنا اشد نغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وانما صح قوله ان للخير والشر مدى وكلا فلك وجه وقبل لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها استعملت في المعنى لانها مشابهة الى اثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله تعم لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اى بين الفارض والبكر فالاشارة بذا في الموضعين يعود الى ما ذكر اى كلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل الاسلام والمدا بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والبا الموحدة يطلق على امور منها الجهة الواضح ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما امر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح البا على انه جمع قبلة بمعنى ان كلا منهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي والشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين مفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرقا ضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا اخي وخليلي واجدك عضدا في التثنية بان والتمام الملمان باضافة كلا الى متفرق وهما اخي وخليلي من نوادر الضرورة والخليل من الخلة وهي كما قال ابو بكر بن دريد صفا المودة التي توجب الاختصاص تتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة الحاجة والعضد الساعد وهو معنوي من المرفق الى الكف وكني بهما عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وعمدتها تشد والتثنية المصاب في الالمام المزور والملمان جمع ملمة وهي نوائب الدهر وكلا مبتدا واحد مضاف الى مفعوله الاول وهو ايا المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثاني واجاز

ابن الانباري

باب الاضافة

ان الابتداء اضافتها الى المفرد بشرط تنكيرها نحو كلا وكلتا محذوفا وجوبا رعاية لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها وقد يراعى معناها وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي فالحق قلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد رابي مراعاة اللفظ ومنها اي بفتح الهمزة وتشديد الباء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة او مجموعة نحو اي رجل واي رجلين واي رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو فاي الفريقين احق او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا ولا تضاف الا الى المعرفة خلافا لمن اجاز اضافتها الى النكرة اذا كانت النكرة مفردة عدا التثنية والجمع الا ان كان بينهما اي بين اي والمعرفة المفردة جمع مفيد نحو اي رجل احسن اذ المعنى اي احسن رجل زيد احسن فبين اي وزيد لفظ مفيد دال على الجمع وهو احسن او عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن ايي وايك فارس الاحزاب فالمعنى اينا فارس الاحزاب وانما احترزت بقولي بشرط تنكيرها من اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرفا بها وان كررتها فاضف او تنوالا جرا والسر في ذلك كله ان اي الاستفهامية اسم عام يجمع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم اوصاف بعض الاجناس او تعميم اوصاف بعض ما هو متشخص باحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين واي رجال على معنى اي واحد من الرجال واي اثنين منهم واي جماعة منهم وان كان الثاني اضيفت الى معرف واستغنت بمطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى او مجموعا واما مكررا مع اي بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها المطلق الجمع واما على تقدير اضافتها الى الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا لمعرف نحو اياهم امتلأ نفسي اذ معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان يضاف الى نكرة لا يقال اضرب اي رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف اي المشغوب بها والواقعة حالا الا لنكرة فالاولى كمررت بفارس اي فارس تخفض اي نعتا لفارس والثانية كمررت بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اي في فارس كامن في الهوية واليهما اشار الناظم بقوله وتختصان بالمعرفة موصولة بها وبالعكس تصفه واما اي الاستفهامية والشرطية فتضاف اليهما اي الى المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن شرطا او استفهاما فلا كلاهما لان معنى الاستفهام والشرط يوفى بالمعرفة والنكرة ولهما اربعة امثلة فامثلة الاستفهامية المضافة الى معرفة نحو ايكم يا ابني تعرفها وامثلة الشرطية المضافة الى معرفة قولك ايا الاجلين قضيت فلا عدوان علي وامثلة الاستفهامية المضافة الى نكرة فبأي حديث وامثلة الشرطية المضافة الى النكرة قولك اي رجل جاءك فاكرمه والحاصل ان امثلة اي خمسة وهي ضربان فالاولى لا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو قلت ثم اي والثالثة ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والرابعة وهي التي بمعنى عند فتكون اسما لمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليها اشار الناظم بقوله والزموا اضافة لدن فجرا الا لها اي لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة لبدء الغاية الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازم للغايات فمن ثم اي من اجل ان لدن عند يكونان ملبدء الغايات دون اخلفا في اللزوم وعدمه شيئا فشيئا اي شيئا بعد شيء او لان على شيء واحد نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا في التنزيل قال الله تعالى في حق خضر واتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جئ بعند فيهما او بلدن لصح ذلك ولكن تراد ذلك منهما للتكرار نحو قام زيد من عند عمرو فقام من عند بكر فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا لان حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا والامر الثاني ان الغالب في لدن ان استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى انها لم تات في التنزيل منصوبة وجر عند بمن دون جر لدن في الكثرة والامر الثالث لها مبنية على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف الا في لغة قيس فانها معربة عندهم تشبيها بعند وبلغتهم قرئ لتلقى القرآن باسناد تلقى الى لدن باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل وهي قراءة ابي بكر عن عاصم وفي اما لي ابن الشجري قال ابو علي فاما ما روى عن عاصم من قرائته من لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال تمكن الياء من سبع وليست كسرة اعراب انتهى فظاهر هذا ان لدن مبنية دائما والامر الرابع جر اذا اضافها الى الجملة كقوله وهو القائل صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت اي استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه اي اعجبهن واعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر يقرن بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون على اضمار ان بدليل انها تظهر بعدها احيانا قال ابن الشجري ويؤيده قول سيبويه في لدن شولا ان كانت شولا وردبان جعله حذف الموصول الحرف وبقاء صلته والامر الخامس جر اذا اقرانها

دائما بخلاف عند فانها معربة دائما

باب الاضافة

عن الاضافة فصل غدوة كقوله ... الدهر نرجو الكلب فيهم لدن غدوة حتى تنت لغروب بنصب غدوة منصبها لدن على التمييز لان لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فاضافت لدن غدوة في اللفظ كراهة وخالفت غدوة على التمييز كنصب خلا لزيد وعدا على التشبيه بالمفعول به في نحو ضاب لبد الا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بذلك قال ابو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن السيرافي وبه يتضح تشبيهه لدن بضاب منونا حتى نصبت بعدها غدوة والذي يشهد قول النظم ونصب غدوة او تنصبها انت على اضمار كان واسمها وابقاء الاصل لدن كان لوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك قال هذا احسن لانه ابقى لدن على ما نبت لها من الاضافة ويؤيد من لدن شولا فانتصب على هذا البشر بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكى الكوفيون في غدوة رفعها بعدها اي بعد لدن على اضمار كان تامة اي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهه بالفاعل فرفع قال المرادي ظاهره انها مرفوعة بلدن والجر القياس كما يجر سائر الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكن غدوة بعد لدنا الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعندا لا ينصب شيء من المفردات بعدها والامر الساس لها اي لدن لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة تقول السفر من عند البصرة فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا يخالف تصحيحه في باب المبتدا ان الخبر متعلقها المحذوف الا ان يقال المانع مسده اعطى ما له من العمدية ولا تقول اسفر من لدنا البصرة لان ذلك يخرجها عما استقرها من ملازمة الفضلية ومنها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع وهذا يخرجها عن الذوات نحو زيد معك او زمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر وسار فلان عند فجر يوم كذا فيخرج بهذا ذكر من معي بكبرهم من وحكاية سيبويه ذهبت من فمه بالجر وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جاء امعا معربا لانه نائب في الاصل الا في لغة ربيعة بن فزارة بن معدن عدنان بو قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون بن تغلب بن وائل بوحي فيبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع لم يوضع قاله الشاطبي كقوله وهو الراعي كما قاله الشاطبي لوجرير كما قال العيني فرعيت منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتاخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك وحبث مع ابيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والرديء للبتات الفاجر والمال ونحوه ولما بكسر اللام وتخفيف ايم وقد تفتح وقد تبعد واذا التقى مع لساكنة ساكن اخر جاز كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استصحابا للاصل واتباعا نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فاقاد ما لم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك تكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم ومع معها قبل وبقبل فتح وكسر لسكون تصل وقد تقرد مع عن الاضافة فتنون وتصير بمعنى جميعا فتنصب على الحال من الاثنين نحو جاءا معا قال في تعذر فيا كلبي ومالكا لطول اشتياق لو بنت ليلة معا ومن الجماعة المذكرين والمؤنثات فالاول كقول الخنثى وامي رجالي فبادروا معا فاصبح قليبهم مستفزا بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقول متمم بن نويرة اناخت الاولى سجعن لها معا اي اذا صوت الحمامة الاولى هدرن جميعا لاجل تصويتها واختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة مثناة في لحاق الافراد كما كانت في لحاق الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة يا في لاهناك المال اوردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا في الاضافة تاما في الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل لالتقاء الساكنين لالف وتنوين كما حذفت الفتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فينونون في موضع رفع كما تقع الاسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كان بانيا على النقص لقيل الزيدون معي كما قيل هم يد على من سواهم واعترض بان معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقته فما بعده اما بالذات نحو زيد غير عمرو او بالصفات كقولك تشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا انتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة هي الحيوان الناطق المركب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المتصل انه جاز كره كهبت عشرة ليس غير ها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها وجاز حذف لفظا بنقيض غير بغير تنوين ثم اختلف في ضمته فقال المبرد والجرمي واكثر المتاخرين ضمة بناء لانها اي غير كقبل وبعد في الابهام والقطع عن الاضافة وتنوين

العين ة

المضاف اليه

فصل في الاضافة

المضاف اليه ويسمى به فهي اسم للاسم او خبرها والخبر الآخر محذوف وفعل تقديرا لا سيبويه فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة في محلها لا هذه الضمة الموجودة لانها اضمة بناء وعلى الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بنا غير على الضم اشار الناظم بقوله واضمم بنا غير اذا عدمتا له اضيف نا ويا ما عدلتا وقال الاخفش ضمة غير ضمة اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده لانها اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف للزمان كقبل وبعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا فهي اسم ليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان القولان في الضمة جوزهما ابن خروف فعلى البنا هي اسم وخبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر ويجوز قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى ودونه لنية لفظ المضاف اليه فهي خبر لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا او غيرا والحركة على هذا اعراب باتفاق واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيف الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البنا على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا نعم الفتح مع التنوين كالضم مع التنوين والحركة اعراب بالاتفاق لان التنوين انما للمكن وهو خاص بالمعرب وللتعويض وكان المضاف اليه مذكورا او قد حذف ما يضاف اليه غير بقوله بعد ليس بنا على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن وبالغ في الانكار على من ركبه في شرح الشذور وردبان بابا العباس كان يقول لا غير بالبنا على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك واستدل عليه في باب القسم من شرح التسهيل جوابا لمن يحتج عليه بقول عمرو بن العاص ما سبقت الا غير سنان وتبعهم صاحب القاموس ومنها قبل وبعد يجب عزلهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط في ثلث صور احديها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان وقد يكونان للمكان كقولك قبل ذات عرق او بعدها ولذلك سهل دخول من عليهما عند البصريين قال الدماميني الصورة الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ومن قبل نادى كل مؤذن فراتبه فما عطفت هوى عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اى ومن قبل ذلك فحذف ذلك اللفظ وقدره ثابتا وقرئ في الشذوذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اى من قبل الغلب من بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة الثالثة ان يحذف المضاف اليه ولا ينوى شئ لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور لحالة من النصب على الظرفية او الخفض بمن لكن برفع التنوين الذي كان حذف للاضافة لزوال ما يعاضه من الاضافة في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن معرب فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اعض بالماء الفرات بنصب قبل على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الجمم والذي دوا الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو الصحيح لان العذب والجمم الحاد ومنه اشفار الحمام وقبل الجمم الباردة وهو من الاضداد وقوله ويحق قولنا الاسد اسد خفية فما شرفوا بعدا على لذة حمر بنصب بعد على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه واضحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما شرفوا بعدا على لذة حمر ومختار الخليل واضحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا انتهى وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما ينون سائر الاسما النكرات تنوين التمكن وقال بعضهم معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن ومعرفتان في الوجهين قبلا بالاضافة لفظا في الاول وتقديرا في الثاني فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى المضاف اليه معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقا الساكنين وعلى الضم لمخالفة حركة البنا حركتي الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الخوبي وانما بنيا على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما معربان سواء نونت معنى او لا اشهى واذا بنيت الظرف على الضم سمي غايات لان الاصل فيهما ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضاف وغايتها اخر المضاف اليه لانه تمتد اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف اخر المضاف غايته قاله الدماميني ومنها اول مقابل الخر ودون واسما الجهات الست يمين وشمال وورا وامام وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد من الها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية وخفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور ودونت واذا حذف المضاف اليه فاذا نوى لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناها بنيت على الضم تقول جئنا القوم وانحوك خلفا وامامك بالضم فيهما تريد خلفهم وامامهم ولكن حذف المضاف اليه ونويت معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم لعن الله نعثلة بن مسافر لعنا ثبتن عليه من قدام بالضم والاصل من قدام فحذف المضاف اليه ونوى معنى فبناها على الضم ونعثلة بفتح الثا المثناة

الإضافة

وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل وتجر ابن مراجم وبش بضم الباء المشاة تحت وفتح الشين المعجمة بصيغة قال معن بن اوس
لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تغدو المنية اول بالضم والاصل اول لوقتين وذلك لان كلا منهما وقتا يموت فيه بقدر احدهما
سابقا ولا يعرف غد والمنية في اول الوقتين المقدرين لهما على اى الرجلين والمنية الموت وحكى ابو على الفارسى ابدا بذا من اول
بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على نية لفظ وبالفتح على نية ترکها ومنعه من الصرف للوزن والوصف
لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من حكايته ابى على ان اول له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل وبعد والثانى ان يكون
صفة كالاسبق قال اخرا انا لم او من علينا ولم يكن لقاؤنا الامن وتاوا بالضم وانشد سيبويه لا يحملنا الفارس الا الملبون المحض
من امامر ومن دون بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنيا على الضم لانه فى نية الاضافة قاله الشنتمرى و
تقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها حسب بسكون السين ولها فى العربية
استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كهى فتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف
بالاضافة حملا على ما جاء منها كمررت برجل حسبك من رجل اى كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك
على الحال من عبد الله اى كافيا لك عن غيره وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتدا نحو حسبهم درهم فحسبهم مبتدأ و
سوغ الابتدا به الاختصاص بالاضافة وهم جزء ويجوز العكس وهو اولى لان هما معرفة بالعلمية وحسبهم نكرة وتنصب اسما ان
نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول ويجر بالحرف نحو بحسبك زيد فحسبك مبتدأ وزيد
خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة وزيد عير مختص وبهذا الاستعمال الثانى يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفى
فان العوامل اللفظية نحو ان والبتة الى المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح و
الاستعمال الثانى من اصل التقسيم ان يكون حسب بمنزلة لا غير فى المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة فى اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه
وحسب هذه هى حسب المتقدمة فى الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على
النفى وتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتدا وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول فى الوصفية
رايت رجلا حسب فى الحالية رايت زيدا حسب فحذف المضاف اليه منهما ونوى معناه وبنيت على الضم قال الجوهرى كانك قلت حسبى
او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف فكانه قال فحذفت المضاف اليه منهما واضمرته فى نفسك ولم تنو
لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول فى الابتدا قبضت عشرة فحسب عشرة فحسب مبتدأ حذف خبره اى
فحسبى ذلك والمعنى رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفا فى الاخيرة تزيينا للفظ كما ندخل على قط
فى قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك فى هوله فى النظم قبل كغير بعد حسب اذا ولا دون والجهات ابهم وعل واغر بوا نصبا
اذا ما نكرا قبلا وما من بعد قد ذكرا انها اى حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه لنصبها الا هنا غير ظرف وقد
ذكرها مع الظروف الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة
لفظا اقتضى ان اسمعها هنا حينئذ اى حين اذ قطعت عن الاضافة منصوبة سابغ فى كلامهم واقتضى انها اذا كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة
وهذا ان الاقتضاء ان كلا هما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثانى فلانها نكرة دائما
اضيفت ام لم تضف واذا اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشراط التنكير حينئذ اى حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد فى
كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هى فى تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك فى شرح لغمة واتهم فلا وجه لتوقف
ابى حيان فى تجويز انتصابها على الحالية اى حين اذ كانت مضافة فانه راى فانصبها على الحال مشهور فى غالب الكتب حتى
انه مذكور فى كتاب الصحاح للجوهرى مع كثرة تداوله الايدى له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا حسبك من رجل
وتقول فى المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى ينصبه فحسبك فى الاول وقعت بعده نكرة فرفعت
على انها نعت لها وفى الثانى وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال لها وهى فى الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم
من ان اضافتها لا تفيد التعريف وانهم فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اى بنصبها على الحال اذا تأملنا وقلنا ان لها حالة تعرف
وحالة تنكر لانه اراد بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذى ذكره فى قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا
تنصب على الظرفية بحث يقال رايت زيدا حسبا او محسبا ولم يسمع ذلك لاطلاق التنكير كما توهم ابو حيان وما ذكره الموضح من ان
مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الاستفادة فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعد قد ذكر على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب

في حكم الإضافة

على الاثنية واما على فاهما فتوافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة فيما اذا اريد بها علو معين
كقولك اخذت الشيء الفلاني من اسفل الدار والشيء الفلاني من على اليها من فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سمدت
عليك كل ثنية واتيت نحو بني كليب من على اليها من فوقهم والثنية طريق العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا
اريد بها علو مجهول كقوله وهو اسير في القيد لكنك تصف فرسا مكرمة مقبلة فتدبرها كجلمود صخر حطه السيل من عل بكسر اللام اي من شيء
عال وتخالفها اليها وتخالف على فوقها بامرين احدهما انها لا تستعمل الا مجرورة بمن ذائما والثاني انها لا تستعمل مضافة بخلاف
فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح
الجوهري بذلك في الصحاح فقال تقول اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال وهو سهو قاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في
النظم واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعد قد ذكرا انها يجوز انتصابها على الظرفية او غيرها كالحالية وعما اظن شيئا من هذين
الامرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجود في كلامهم وانما بسطت القول قليلا في شرحها بتوضيح
اللفظتين وهما حسبك وعل اذ لم اراحدا من الشراح وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسير ذلك

فصل يجوز ان يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف المضاف الغالب ان يخلفه في اعراب المضاف اليه وهو
في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبدال القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمرو بن ابي ربيعة لا تلمني
عتيق حسبي الذي في ان بي عتيق وما قد كفاني اراد يا ابن ابي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك
او نائب عن الفاعل نحو ونزل الملئكة تنزيلا اي نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر او مبتدا نحو ولكن البر من امن بالله اي بر من امن بالله
قاله الشاطبي وفيه نظر او خبر عن مبتدا نحو شر المنيات ميت بين اهله اي منية ميت ومفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي
حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى يهمون ان لم تغمض عيناك ليلة ارمدا اي غماض ليلة ارمد او مفعول فيه نحو قوله اتينا طلوع
الشمس اي وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت بداء فضله اي ابتغاء فضله قاله ابن الحباب او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اي
وطلوع الشمس او حال نحو فرقوا انا دى سبا اي مثل ناد دى سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي
يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا يحول عليه الموت دون غطاء ثم تارة يكون المحذوف مظروفا وهو الاكثر
وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو واسئل القرية التي كنا فيها اي اهل القرية فاهل مطروح ولو
التفت اليه لقيل الذي كنا فيه والثاني نحو واكلمات في بحر لجي يغشيه موج كذي ظلمات بالافراد فحذف والتفت اليه فذكر
الضمير في يغشيه ولو كان مظروفا لقيل يغشاها ومثال ذلك قول النظم وما نابي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا ومن
غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف
مثله كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على
مثل المذكور اي ولا مثل اخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان
العامل فيها واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا يقول ذلك بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد وقوله وهو ابو اود حاتم الحجا
اكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا فابقى نار على جرها مع انه مضاف اليه كل محذوف معطوف على كل المذكورة اي وكل نار
وانما افدناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
لان امرئ المجرور معمول لكل وامرا المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان لتحسبين ومفعوله الاول وكل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا
نارا المجرور على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصوبة على امرا المنصوب لزم ان يعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين
وذلك ممنوع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان ينوب عنا عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد
وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير تحسبين كل امرئ امرا وكل نار نارا فالمحذوف المضاف
وابقى المضاف اليه على جره واخبر الحذف دون العطف لان حذف دل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه
كما قدمنا والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما جروا الذي انبو اكما قد كان قبل حذفا
ما نقلنا لكن بشرط ان يكون ما حذف مما نال ما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبي كما تقدم وغير الغالب قول ابن جمعان
بالجيم والراء يريد وما عرض الحطوا لدنيا والله يربد الاخرة على حذف مضاف اي عمل الاخرة فان المضاف المحذوف وهو عمل ليس
معطوفا على لفظ بل المعطوف جملة من مبتدا وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل

باب الاضافة

والله اعلم ترید دون عرض الدنیا والله یرید عمل الاجرة ومن قدر عرض الاجرة فقد یجوز وان کان المحذوف المضاف الیه وهو الجزء الثانی فهو علی ثلثة اقسام لانه اما ان یکون المضاف وهو الجزء الاول مما یستحقه من اعراب التنوین ویبنی علی الضم نحو قبض عشرة لیس غیر مما هو شبیه بالغایات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غایات کما مر فی الفصل قبله وناره یبقی علی اعرابه ویرد علیه تنوینه وهو لغا نحو وکلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاضافة ونحو ایا ما تدعو من اسماء الشرط وناره یبقی اعرابه ویرد تنوینه کما کان فی الاضافة وشرط ذلک فی الغالب ان یعطف علیه ای علی المضاف اسم عامل فی مثل المضاف الیه المحذوف وهذا العامل اما مضاف کقولهم خذ ربع ونصف ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذف ما حصل الاول المضاف الیه ربع لدلالة ما حصل الثانی المضاف الیه نصف وابقوا المضاف الاول وهو ربع علی حاله فلم ینون لان المضاف الیه منوی لفظ وعطف علیه نصف وهو اسم مضاف عامل فیما حصل الجر بالاضافة الیه وما حصل المذکور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنی وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف یتنازعان ما حصل فاعمل الثانی لقربه وحده معمول الاول لانه فضلة وذهب جمهور الی انهما من باب الفصل بین المضاف والمضاف الیه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم الخ ونصفه بین المضاف والمضاف الیه فضار ربع ونصفه ما حصل ثم حذف الهاء اصلاحا للفظ فضار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سیبویه والجمهور لا یجوز الا فی الشعر واخطأ الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثانی فلا فصل فیه عند جائزه قیاسا وسماعا وایاها اشار الناظم بقوله وبحذف الثانی فینجلی الاول کحاله اذا یتصل بشرط عطف واضافة الی مثل الذی له اضفت لاولا اوغیره بالرفع ای غیر مضاف وهو عامل فی مثل المحذوف کقوله علفتها تبنا وماء بارد فتبنا مفعول علفتها ممثل وانفع من وبل الدیم فمثل مضاف الی محذوف دل علیه المذکور والاصل مثل وبل الدیم او انفع من وبل الدیم فحذف وبل الدیم من الاول لدلالة الثانی علیه والعامل انفع وهو غیر مضاف وهو مجرور بالعطف علی مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلفتها والوبل تسکون الباء الموحدة المطر الشدید والدیم بکسر الدال جمع دیمة وهی المطر الذی لیس فیه رعد ولا برق ومن غیر الغالب قولهم ابدا بدا من اول بالخفض من غیر تنوین علی لفظ المضاف الیه ای من اول الامر وقرأ بعضهم وهو ابن محیص فلا خوف علیهم بالرفع من غیر تنوین علی الاهمال ای فلا خوف شیء علیهم واما قراءة یعقوب فلا خوف بالفتح من غیر تنوین فعلی الاعمال **فصل** زعم کثیر من النحویین انه لا یفصل بین المضاف بغیر الا فی الشعر خاصة لان المضاف الیه منزل من المضاف منزلة الجزء منه لانه واقع موقع تنوینه فکما لا یفصل بین الجزء والاسم لا یفصل بینه وبین ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصریین والحق عند الکوفیین ان مسائل الفصل سبع منها ثلث جائزة فی السعة بقبح السین وهی الشروط ضابطها ان یکون المضاف اما اسما یشبه الفعل وان الفاصل بینهما معمولا للمضاف وان یکون مضروبا او اسما لا یشبه الفعل والفاصل القسم احدیهما ان یکون المضاف مصدرا والمضاف الیه فاعله والفاصل اما مفعوله کقراءة ابن عامر وکذلک زین للمشرکین قتل اولادهم شرکائهم برفع قتل علی النیابة عن الفاعل وزین المبنی للمفعول ونصب اولادهم وجر شرکائهم فقتل مصدر مضاف وشرکائهم مضاف الیه من اضافة المصدر الی فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بین المضاف والمضاف الیه وحسن ذلک لثلثة امور کون الفاصل مفضلة فان ذلک مسوغ لعدا لاعتداد به وکونه غیر اجنبی لتعلقه بالمضاف وکونه مقدما التاخیر من اجل ان المضاف الیه مقدم التقدیم بمقتضی الفاعلیة المعنویة فسقط بذلک قول الزمخشری فی الکشاف واما قراءة ابن عامر فشیء لو کان فی مکان الضرورة لکان مستحقرا مردودا فکیف به فی الکلام المنثور فکیف به فی القرآن المعجز حسن نظمه وجزالته اشهی وقول الشاعر عتوا اذا جبناهم الی السلم راحوا فسقناهم سوق البغاث الاجادل مسوق مضاف واجادل مضاف الیه من اضافة المصدر الی فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بین المضاف والمضاف الیه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بکسر السین الصلح والبغاث بتثلیث الموحدة اوله وبثا مثلثة اخره فاوله مثلثا الضبط واخره مثلث اللفظ وبینهما عین معجمة طائر ضعیف نصا ولا بضطا والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر واما ظرف عطف علی قوله اما مفعوله ای والفاصل اما مفعوله المضاف کما تقدم او ظرف کقول بعضهم نزل یوما فنفسک وهوا فاسع لها ردافا فنزل مصدر مضاف ونفسک مضاف الیه من اضافة المصدر الی فاعله ومفعوله محذوف ویوما ظرف للمصدر بمعنی انه متعلق به وفصل به بین المضاف والمضاف الیه وهوا فاسع لها مفعول معه والتقدیر نزل نفسک شانها یوما مع هوا فاسع فی ردافها ویحتمل ان یکون الاصل نزلک نفسک فیکون من الاضافة الی المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة الثانیة من الثلثة ان یکون المضاف وصفا یعمل عمل الفعل والمضاف الیه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثانی کقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنین وهو مضاف وعده مضاف الیه من اضافة الوصف الی مفعوله الاول ورسله مفعوله الثانی وفصل به بین المضاف والمضاف الیه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر فزججتها بمزجة زج القلوص ابی مزاده من یومک الغد وسوآن نافع فصل بها

قوله

باب الاضافة

سواك مبتدأ وناسخ خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك نائب المحتاج فضله وظرفه عطف على مفعوله الاول اى والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك صاق بالجاء والمجرور كقوله عليه الصلوة والسلام هل انتم تاركوا لي صاحبي فتاركوا جمع تارك اسم فاعل مضاف الى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور ظرف تاركوا وفصل بين المضاف والمضاف اليه الاصل هل انتم تاركوا صاحبي لي وقول الشاعر فرشني بخير لا اكون ومدحتي كناحت يوما صخره بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف وصخره مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله وبوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشني امر من رشت السهم اذا الزقت عليه الريش والمعنى اصلح حالي بخير ومدحتي مفعول مغه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكسنة العطا التي يجمع لها العطر وهي كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصوله لتعبه لكد المسئلة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري هذا غلام انشأ الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو انشأ الله وزاد ابن مالك الفصل بإما كقولك نابط شرا هما خطئا اما اساءة واما دماثة والقول بالجر احد قولي الاخفش والاسانكسر الخمرة الاسر والمسائل الاربع لبقية من السبعة تختص بالشعر فقد التضائط المذكور احديها الفصل بالاجنبي ويعني به معمول غير المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو لابي عشي ميمون بن قيس انجب اما والدا به اذ نجلاه فعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالدا فاعله وبه متعلق بانجب وانام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالدا فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول لغيره اي انجب والدا به انام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم شكلا او مفعولا معطوفا على فاعلا اي فاعلا كان كما ذكرنا او مفعولا كقوله وهو جرير شفى نفسي قتل المسوك دقيقها كما تضمن ما المزنة الرصف فشفى مضاع مسند الى فاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت قبله ونفسي مفعوله الاول وهو مضاف ودقيقها مضاف اليه والمسوك مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي شفى نفسي قتل دقيقها المسوك والمسوك اجنبي من نفسي لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو شفى والاصل شفى نفسي قتل المسوك دقيقها كما تضمن ما المزنة الرصف بفتحتين جمع صفة وهي حجارة مرصوفة بعضها الى بعض وما الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبني للمفعول وكف متعلق به ويقارب او يزيل بمعنى ليهودي المسئلة الثانية من السبع الفصل بفاعل المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى طبا ولا علمنا قهر وجد صب فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا علمنا قهر صب وجد والصب العاشق ويحتمل ان يكون منادى من الفصل بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاخوص ليس كان النكاح حل شيء فان كانها مطرحرام في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالها وهي محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل انه يروى بنصب مطر ورفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطرا ياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطرها هو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الها المتصلة بالنكاح اما ان يكون مفعوله فتكون في تقدير الها او فاعله فتكون في تقدير هي فعلى الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثاني المراة فانه يقال نكحها ونكحت ما قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالها مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاخوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكان تحته امراة من اجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو ابى ذلك ففي المسئلة الثالثة الفصل بغير المضاف كقوله وهو معوية بن ابي سفيان لما اتفق ثلثة من الخوارج ان يقتل كل واحد منهم واحدا من علي بن ابي طالب وعمرو بن العاص ومعوية بن ابي سفيان فقتل علي وسلم عمرو ومعوية بجوث وقد يطلق المرادي ضربه من ابن ابي شيخ الاباطح لما قتل علي بن ابي طالب فصل بين المضاف بهما وهما ابي وطالب بغير المضاف وهو شيخ الاباطح اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح ويجوز في فعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وان هو المضاف والمضاف اليه معا والمرادي هو عبد الرحمن بن عمرو والشهر ابن مليح بضم الميم وفتح الجيم على صيغة المفعول كما في تهذيب الاسماء وهو قاتل علي بسيفه لا المصلوت والاباطح جمع بطحا والمراد مكة لانها باطحا بكان شيخ نكد ومن اعيانها اهلها واشرافها المسئلة الرابعة الفصل بالمنادى كقوله كانبرذونا اباعصاد زيد حمار دق باللجام فاضاف برذونا الى زيد وفصل بينهما بالمنادى لسافط حرفه وحمار خبر كان اي كانبرذون زيد حمارنا يا ابا عصاد وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل لمعنى كقوله باي نواهم الارضين حطوا ارادبا

باب في احكام المضاف

الارضين نزاهم وساسه وهي الفضل بالمفعول لاجله كقوله مغاورخراة وقد اهوازي اراد ومعاوقد اهوازي خراة والى هذا الفضل اشار الناظم بقوله فضل مضافا شبه فعل اما نصب مفعولا او لحرفا اجر ولم ينب فضل يمين واضطرارا وجبا باجنبي ونعت اوندا والله اعلم **فصل** في احكام المضاف لليا الدالة على التكلم يجب كسر اخره اي المضاف المناسبة لليا سواء كان صحيحا كغلامي وعبدي او شبيها بالصحيح كدلو وظبي ويجوز فتح اليا واسكانها واختلف في ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني واليا مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما يبنى وهو على حرف واحد على القولين الاسكان اكثر ويستثنى من هذين الحكمين وهما وجوب كسر اخر المضاف وجواز فتح اليا واسكانها اربع مسائل الابابي فيها ذلك وهي المقصور كفتى وقذى بذا المعجم والمنقوص كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين وعشرين فهذه الاربعة اخرها واجب لسكون لان اخر المقصور والمثنى المرفوع الف واخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في يا المتكلم وليس شئ من الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك واليا معها واجبة الفتح للخفة والتحرك لالتقا الساكنين والى هذا اشار الناظم بقوله اخرما اضيف لليا اكسرا الم يلب معتلا اكراما وذى او لب كابنين وزيدين ذكى جميعها اليا بعد فتحها احتذى وندر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ومحياى ومماتي في الوصل بسكون يا محياي واليا ان ذلك في الوصل عطف عليه ومماتي والا فلا حاجة لذكره وندر كسرها بعدها اي بعد الالف في قراءة الاعمش والحسن البصري قال هي عصاكم بكسر اليا على اصل التقا الساكنين وهو اي الكسر مطرد في جمع ينوب في اليا المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش ويحيى بن وثاب ما انتم بمصرخي بكسر اليا في الوصل وذلك عقب يا وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب واجاز ها ابو عمرو بن العلا قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قال المعري في رسالته اجمع صحاة العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخي بالكسر قاله الموضح في شرح الحواشي والمعري له قصد في الطعن على علما الاسلام ولعل الذين كسروا الغلهم سكان يا الاضافة فالتقى ساكنان ونظيره الكسر في شد في مع لقوم وان كان الكسر في اليا اثقل اشبه وندر عما يا المنقوص والمثنى في حالتي الجر والنصب ويا المجموع جمع السلامة في يا الاضافة لاجتماع المثلين كقاضي رفعا وقاضيا وجرا وراب ابني بفتح النون وزيد بكسر الدال ومررت بابني وزيدي وقلب واو الجمع السالم في حالة الرفع يا لان الواو واليا اذا اجتمعت وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو يا قدمت او تاخرت ثم تدغم اليا المنقلبة غازيد في يا المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذويب يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد او دى بني فاعقبوني حسرة عند الرقاد عبرة لا تقلع فاودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضافا الى يا المتكلم واصله بنوي عمل فيه ما تقدم وان كانا الواو قبلها ضمة قلب الضمة كسرة كما في اودى بني وجاما مسلمي وعشري وظاهر قيما انه يبدأ بقلب الواو يا على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول النظم وتدغم اليا فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسرنه واختار ابن جني ان يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما في اجر جمع جرو اصله اجرو افانهم قلبوا الضمة كسرة اولا لانها اضعف ثم ردوها الى قلب الواو يا لاجل ذلك فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان قدما على الاقوى من غير تدريج قلت لا يمكنهم العكس في اجر لانه يؤدي الى قلب الواو يا بغير موجب بخلاف مسلمي فان موجب قلب الواو اجتماع الواو واليا وسبق احديهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة في اجر والواو في مسلمي لان قلب الواو ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو يا اوكان قبل الواو فتحة بقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين كمصطفى بفتح الفا جمع مصطفى بالقصر واما مصطفى بكسر الفا فانه جمع مصطف بالنقص وتسلم الف المنتهية من القلب يا التقا ساكنين اذ لا موجب لقلبها يا واطلق الناظم فقال والفا سلم واجازت هذيل في الف المقصورة قلبها يا عوضا عن كسرة الحرف التي تستحقها اما قبل اليا والى ذلك اشار الناظم بقوله وعن هذيل انقلابها يا حسن كقوله وهو ابو ذويب ايضا هذي سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوي اصله هوى فقلبت الالف يا وادغمتها في يا المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه الخمسة في قوله اودى بني واعنقوا اتبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخا المعجمة والراء مبني للمفعول اي خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذول وهو المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير هذل وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة بن مدركة ايضا هند بنت عتبة بن ربيعة لحت كلبت وبرة ولا يخص قلب الف المقصورة يا بلغة هذيل بل كما هنا عنها ابن عمرو عن فزارة وحكاها الواحدي في البسيط عن طي في قول نعم من اتبع هكذا وبها قرا ابو غالب المحدث وابن اسحق وعلى بن عمرو

هكذا عمى

باب عمل المصدر

وهذا وهو عضد وروت عن النبي قاله الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو قلب الالف ياء مع يا المتكلم في على ولدى الغرائب كما بينه المرادي وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى يا المتكلم وعلى الحرفية لا نضاف وفي دعوى الاتفاق نظر فان بعض العرب لا يقلب فيقول لدى وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف ياء بيا المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه لديه وعليناه لدينا وكذلك الحكم في الى وظاهر كلام المرادي السابق ان من يقول لدى يقول الاى فانه قال بعد ان قال وكذلك الى الشهي وارد الى عن اخواتها لا لها الا ان تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما للواحد الا الاه وهي لغة **هذا باب عمل المصدر**

واعلم ان اسمه ومدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالة المصدر وتحقيق ماهيتهما ان يقال الاسم الدال على الحدث من غير تعرض لزمان ان كان علما موضوعا على معنى كفجار وتحما علمين للفجرة بسكون الجيم والمحمة بفتح الميم الاولى وكسر الثانية او كان مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح اولهما وثالثهما او كان متجاوز اعلة الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي كغسل وضوء بضم اولهما في قولك اغسل غسلا وتوضوء وضوءا فهما اي فان الغسل بزنة القرب والوضوء بزنة الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر بجوا الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله اولا الاسم والاجود في مثل هذا التركيب قاله الموضح في الحواشي حذف الفا وجعلها بعدها خبر المبتدا والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول الناظم والامر ان يك للنون محل فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح لشذور ابن مصدر وحيثما المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى ولا يكن كذلك مصدر ويعمل المصدر عمل فعله في التعدي واللزوم ان كان بحل محله فعل اما مع المصدرية والزمان ماض او مستقبل فالاول كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثلين بحل محل ان وفعل ماض في الاول اي ان ضربته امس وان وفعل مضارع في الثاني اي ان تضربه غدا واما مع ما المصدرية والزمان الحال فقط كيعجبني ضربك الان زيدا اي ما تضربه الان ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا من المصدر المؤكد لعامله كون زيد امنصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل مع ان ولا ما وانما هو منصوب بضربت لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا فيه خلاف فذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلته بان المصدر هنا انما يحل محله الفعل وحده نحو زيدا في المثال المضروب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر وعند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم بقوله بفعله المصدر الحق في العمل مضافا او مجردا او مع ال ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ويبقى من شروط اعمال المصدران لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن وهو عمرو افبح خلافا للكوفيين ولا محذوفا فلا يجوز اعجبني ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز اعجبني ضربا زيدا الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان با البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا للقوم ولا مفصولا من معموله بأجنبي فلا يقال ان هو مع بتلى السرائر معمول لمرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا متأخرا عن معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضرب قاله في شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا اكثر من عمله غير مضاف وهو منفوق عليه ومضافا الى الفاعل اكثر من مضافا الى والمفعول اجرى فالاول نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله الا ان ظلم نفسه المرء بين اذا لم ينهها عن هوى يغلب العقل وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو واطعام في مسغبة بينهما فاطعام مصدر وفاعله محذوف وبينهما مفعوله والتقدير واطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع وضع لكونين اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضاف وفعل وعمله معرفا بال قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعداءه فحال الفرزدق اجرى الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته اعداءه يظن ان الفرزدق الموت بناعد الاجل وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بال على اربعة اقوال منبوبنية بحمله والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوز الفارسي عمله قبح وابن طلحة ان كان ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيدا عمرو واوفقه ابو حيان وبرعليهما عجبت من الرزق المسيئ اليه وللزمك بعض الصالحين فقيرا اي عجبت من ان رزق المسيئ اليه ومن ان زمك بعض الصالحين فقيرا والى اعمال المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم بقوله مضافا او مجردا او مع ال واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا لتعريضه بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان بميما فكالمصدر في العمل اتفاقا لانه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومي وفي نسبة الموضح في المغني للفرزدق تبعا للخزرجي اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم

اعمال المصدر

مضافا مصدرا مضافا الى فاعله ورجلا مفعوله وخيله هذه السلام نعت رجلا ويجوز نصبه مفعولا مطلقا على حد قعد جلوسا وظلم خران وظلوم مناد بالهمز وان كان اسم المصدر عريا من العلم والتعريف وهو ما جاء وزن فعل الثلثة وهو زنة حمد الثلاثي لم يعمل عند البصريين لانه اصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعملا في الحدث ويعمل عند الكوفيين والبغداديين لانه لا زال على الحدث وعليه قوله وهو القطامي اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاع فعطاء اسم مصدر مضاف الى فاعله والتمام مفعوله الثاني وحذف الاول اي عطائك اياي المائة على حد حتى بعطوا الجزية عن يد اي يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهي الابل التي ترتع نعت مائة والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان من جزء ان القطامي اسر فخلصه زفر فرد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم و الاسم مصدر عمل لان ذلك صادق عليه وبكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله ثم ينوب مفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح ويقل عكسه وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم ينوب فاعله مرفوعا كقوله وهو الافلس الاسدي افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقر افواه الاباريق فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقر بقافين وزاي فجيم اقداح يشرب بها الخمر واحدتها قارورة واما قاورة بزايين معجمتين فجمعها قواوير كقواديم جمع قادوم وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك رد في الجمع والاباريق جمع ابريق وزن سفرجل فيكون من القسم الاول وتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة يقع على الضياع والعروض والاموال الثابتة التي لا يقدر الانسان ان ينزعها ومثل بمختص اضاف المصدر الى مفعوله باستغراق هذا البيت وورد بالحديث وهو قولهم وجج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر يحتمل ان الفعل هو مضاف الى مفعوله و هو البيت ومن الموصولة فاعله اي وان يحج البيت المستطيع للمانع ان يجب بان الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه و اما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ او بالعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ فكثر فيهما فالاول كقولك بنا وتقبل دعاؤك والثاني كقولك اعجبني اكرام الرجل فاكرام مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير محذوف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل ولو ذكر لقيل دعائي اياك ومن دعائه الخير وهو احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله وتابع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا يجر على اللفظ ويحمل على المحل ويرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامري يصف حمارا واتانا وحشيين حتى تجزع الرواجع ها جنها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب بالنصب مصدر ومفعوله مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه اتى عقب غريمه فحقه مفعول المصدر والمظلوم برفع نعت للمعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المجرور مفعولا كقوله وهو زياد العنبري لا ذعر السرب اطرقت ذابت بها خساتا مخافة الافلاس والليتانا فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اي مخافتي الافلاس والليتا بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله و جرما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل يحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر

هذا باب اعمال اسم الفاعل

عمل فعله في التعدي واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة الخبر يشمل جميع الاوصاف والافعال المخرج بذكر الحدث واسم التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانها لا تدل على الحدوث وانما تدل على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب في الفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وانما دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث وهو خلاف ان الفضل لا يتقدم على الخبر في اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا او غير معتمد تقول انا الضارب زيدا امس او الان او غدا وذلك لان ال هذه موصولة وضارب صلتها والمحل ظرف زمان يدل المضي او يصير ان يدل غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعمالا قد ارتضى وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر

باب اسم الفاعل

خلافا للكسائي فيهما والوجود ان احدهما كونه للحال والاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي
لا للماضي لانه لم يشبه لفظا الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة
واستدلوا بقوله تعم وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب قال الماتن
لاجعله ولهم في باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية فالمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو
في وكلبهم واو الحال ويحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سبحانه وتقلبهم بالمضارع الدال على
الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصب المفعول به اما رفع لو صفة الماضي الضمير المستتر فيجوز اتفاقا
والشرط الثاني اعتماده على استفهام او نفي او مخبر عنه او موصوف او ذي حال فالاستفهام والنفي نحو اضارب زيد عمرا او ما ضارب زيد
عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا ابوه فرسا والاعتماد
على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك نحو مهين زيدا عمرا وما مكرمة
مهينين رفع زيد ونصب عمرا اعتمادا على الاستفهام المقدر اي امهين ونحو مختلف الوانه فمختلف رفع لوانه اعتمادا على الموصوف
المقدر اي صنف مختلف الوانه وقوله وهو الاعشى ميمون كناصح ناصحة يوما بتوهينها فلم يضرها فاو هي قرنه الوعل فناطح نصب
صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر اي كوعل ناطح والوعل بفتح الواو ومع فتح العين المهملة او كسرها كفرس او كتف وقد يقال جبل
الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا نيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحين ويقال له الابل بفتح الهمزة وتشديد اللام
المشاة اخر الحروف المكسورة وبوهينها بغير عزمها ومنه ري ظن الاعتماد على الموصوف المقدر يا طالعا جبلا فاظا لعا نصب جبلا
اعتمادا على الموصوف المقدر اي يا رجلا طالعا وقول ابن مالك في الخلاصة او حرف ندا نص صريح منه انه اعتمد على حرف النداء وذلك
سهو لان المعتمد عليه ما يقدر بالوصف من الفعل وحرف النداء لا اصلة لذلك لانه مختص بالاسم لكونه من علاماته فكيف
يكون مقدرا من الفعل قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه
بمعزل والى استفهاما اشير في ندا او نفيا او جا صفة او مسندا واشار الى الاعتماد المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف
عرف فيستحق العمل الذي وصف وفي المغني ان شرط الاعتماد انما يكون وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما
للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليل احدهما ان بعضهم زعم ان قائم من قائم الزيدان يكون
الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو هب الجبت وتقدم
في باب المبتدا انه محمول على المقدم والتاخير **وفعل** ويحول صيغة فاعل المبالغة في الفعل والتكثير فيه الى خمسة وزان فعال
بفتح الفاء وتشديد العين كضراب وفعول بفتح الفاء كصبور وفعال ومفعال بكسر الميم كمطرف بكثرة واليها اشار الناظم بقوله فعالا او
مفعالا او فعول في كثرة عن فاعل ينوب كفعل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها باكضرب او وفعل بفتح الفاء وكسر العين من غير تا
كضرب بقلة واليهما اشار الناظم بقوله وفي فعيل قل وفعل وشبه هذا الخمسة مثله المبالغة فيعمل عمله بشروطه المتقدمة و
الى ذلك اشير بقول الناظم فيستحق ما له من عمل قال القلاخ بالقاف المضمومة والحاء المعجمة اخا الحرب لباسا اليها جلالها والبس
بولاج الخوالف اعقلا اضيف جلالها لتلبسا لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب لباسا حالا ان تقدم صاحباها في
البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة ولاج من الولوج وهو الدخول والخوالف
بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد واراد بها البيت نفسه اعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال للعقل ان جعل
اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال او الخبر للبس ان لم يمنع بعد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب بينه وبينها
مواخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويشتد فيه بل يظهر ويحارب قال ابو طالب عم النبي ﷺ في مرثية خنساء بنت المغيرة المحزني
ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اي هو
ضروب بنصل وانت ضروب بنصل السيف شفرتم ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعقر الابل لسمانها
لاضيافها عند عدم الزاد وحكى سيبويه تمنحا انه لمختار بوابكها فنصب بوابكها جمع بانكه وهي النفيسة الحسناء من النوق وتمنحا
بالحاء المهملة مبالغة في ناجر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن بيش الرقيات فتانا زانا منهما فشبهه هلالا
واخرى منهما تشبه لبدا فنصب هلالا بشبهه مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبهه
هلالا او قال لبد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله ﷺ لبد الخير بالرا المهملة اما الى

في اعمال اسم الفاعل

انهم مزقون عرضي حجاش الكرملين لها فذيذ نصب عرضي مزقون جمع مزق بالزاي المعجمة في فارق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لانائه وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه والحجاش بجيم ثم حاء المهملة وآخره شين معجمة جمع حجش وهو الصغير من الخمير خبر مبتدا محذوف اي هم حجاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم فاعل من كرمل بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة حجوش هذا الموضع الذي تصوت عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لفضل المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ورد عليهم قول العرب اما العسل فانا شاربٌ وما لم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال مفعل ومفعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وقطن

فصل تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها كمفرديهن في العمل والشرط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشرط حيثما عمل قال الله نعم والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بال وقال الله نعم هل هن كاشفات ضره كاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال الله نعم خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير في قراءة عبد الله بن عمر وخمرة والكسائي وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال غمرة العبسي اسنا عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة واذا دبهما اي غضم حصين وزاد بذبي قتلي والمعنى انهما ينذران على انفسهما في الخلاء انهما اذا لقياني قتلاه فاذا لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير البناء وفخرا بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون بشر فهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويرون فخرا بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسوق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل **فصل** يجوز في الاسم الفضلة الذي تلوا الوصف العامل ان ينصب على الوصف وان يخفض باضافة اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره قد جعل الله الخ وهل هن كاشفات ضره بالوصفين بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض على الاضافة فالاولى قراها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو يعقوب وابو عمرو وحده بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب بكل الاعمال تلوا او اخفض واما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي والى ذلك اشير بقول النظم وهو لنصب ما سواه مقتضى نحو خليقة من قوله تعالى جاعل في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من قوله جاعل الليل سكنا والضوابط هنا ان الوصف فيها غير عامل كما ياتي على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب بكر وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمرا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطائفة البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول النظم واجرا وانصب تابع الذي انخفض كمتبع جارا وما لامن نظم وتغيرت اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضي فيجب التنمين في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اي وفعل مناسب لمعنى الوصف لا غير اذ الفعل يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي الا ان قد جاء على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار مضي المضاف فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار مضي الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قال اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال او ان يكون منصوبا باضمار فعل ماض باعتبار عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يجوز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل **تنبيه** اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت وعومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول بان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجر به بالاضافة وهو في ذلك على ثلثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو آخذ من فعل تام صرف كظاهر القلب و

الذي ماعنت

باب اعمال المفعول

والثاني ما يمتنع فيه ذلك اقفا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش يجوز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتضارا جاز والا امتنع وهو الصحيح لانه يشهد به الاستعمال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كهو لك فلان ظالم العبد اى ان عبيد ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في حسن الوجه بالرفع على الوجه بالنصب وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن دواحة بتارك انى من عذابك خائف وانى اليك تائب النفس ناجع وشاهده من المتعدي لواحد قولا لاخرما الرحم القلب ظالما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما

هذا باب اعمال اسم المفعول

وهو ما دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدى اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء من الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا فان لم يشترط الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف او في الحال وشرط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلما قرب لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بالاتفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه تقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدأ ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول في المقرون بال المعطى كفا فايكفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى ان اردت الحال والاستقبال او اعطى ان اردت الماضي فالمعطى مبتدأ وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى الموصولة به وكفا مفعول ثان وجملة يكفي من الفعل والفاعل خبر المبتدأ وينفرد اسم المفعول المتعدي لواحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث ويجوز معاملته معاملة الصفة قال في التسهيل في اخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم المفعول المتعدي لواحد من هذا الباب اشهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مشبوه وقيل هذا الباب واما اسم المفعول اذا جرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع لشبهه على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت وعقبه بقوله وبسط هذا فيقال هذا قبل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى وبجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع لشبهه على الفاعلية وينصب لشبهه على التشبيه بالمفعول به ان كان مفرغا وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاء الشواهد فمن شواهد الرفع قوله ثوب ذنبا وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس ومن شواهد النصب قوله لو صفت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت بحاوه وخباتها ومن شواهد الجر تمنى لقا الجون مغرورد نفسه فلما راى تمنى عمرو اضافة الى ما هو مرفوع به في المعنى مشبوه بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه والجمع بالمفعول اذ لا فصيح اضافة الوصف لمرفوعه لا عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يتوصل الى اضافة المرفوع الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغنا الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فزاد من فتح الجر الوصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين والى ذلك اشار بقول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعود من ال المعتمد على المخبر عنه وهو مقاصده على راي الكوفيين فتنصبه وتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجرها وتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد اشتغال وقد تبين ان هذا الاوجه اصلها الرفع وهو دونها في المعنى وتفرع عنه النصب والجر والله اعلم بالصواب

هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد

اعلم ان للفعل الثلاثي المجرد ثلثة اوزان لا رابع لها فعل بالفتح في عينه ويكون متعديا لواحد كضربه فانه متعد الى الهاء المتصل به وقاصر كقعد وفعل بالكسر في عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء ولو مثل بهما كان اولى لما تبين وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفعل بالضم في عينه ولا يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمن او تحويل

باب المصادر الثلاثة

كضرب فضم الراء اما فعل المفتوح العين وفعل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفعل بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى لواحد من ذى ثلثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا الا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعل المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب فى المضاعف نحو الرد مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمى مصدر رمى والثانى وهو فعل المكسور العين المتعدى كذلك والصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس مصدر مس ومعتل الفاء كالوجل مصدر وجل ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الغنى حيث جاء فيما لزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وعدها ابن مالك فى التسهيل بان يفهم عملا بالضم نحو شرب شربا ولقم لقما واما فعل المكسور العين القاصر فقياس مصدره الفعل بفتح الفاء والعين والية اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل ويكون فى الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل مصدر شل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء كولى عليهم ولاية وعداه بعلى لتصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولى امرهم فلا لان الكلام فى القاصر لا فى المتعدى ولم تمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية فى معنى الحرفة لكنه لم يكيف بذلك فى المفتوح العين بل مثل لهما كما سيجىء وبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعل كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاج ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره المفعول نحو القدوم والاذوف والعسول والصعوم مصدر قدم من السفر واذق الشيء وعسل بالشيء اى لزمه ولصق به وصعد فى الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد عقل عنه اكثرهم واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول فى انفقياسه ثلثة مذاهب ثالثها انه يقاس فيما لم يسمع والصحيح والية يشير قول الناظم وفعل اللازم مثل وعدا له فعول باطراد وقال ابن الحاج يقل فى معتل العين كفار وثار وغاب وذاب واما يفرق من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والادب والجبن والخضر والغيم انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدر الفعالة بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابيت الشيء اذا كرهته والكلام فى اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفعلان بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغثيان مصدر على او دل على داء بالمد فقياسه الفعال بضم الفاء كالسعال بطنه مشاء او دل على سير فقياسه الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذهيل مصدر ذهل او دل على صوت فقياسه لفعال بضم الفاء الاول كصراخ مصدر صرخ والعواء بالمد مصدر عوى والثانى نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير مهموز الفاء مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات اشار الناظم بقوله ما لم يكن مسموعا فعالا لابيا ثالث الثلاثة او دل على حرفة او ولاية فقياسه لفعالة بكسر الفاء كالحرفة كتجر فى المال تجارة بالمثناة الفوقانية اوله وليس من نجر الخشب بالقدوم بنجاده بالنون وخاط الثوب بخياطة لانهما متعديان والكلام فى القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اى حكم وسفر بينهم سفارة اى اصلح وعرف على القوم عرافة اى تكلم عليهم وابل ابالة اى قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس فى الولايات والصنايع والحاصل ان فعل القاصر يطرد فى مصدره فعول الا فى هذه المعانى السبعة وهى الامتناع والتقلب والذل والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب فى الامتناع فعال وفى التقلب فعلان وفى الذل فعال وفى الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نغق نغاقا ونغيقا وقد ينفرد فعال نحو نغم نغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرد انفراد فعال فى الرغاء وفعيل فى السير واطرد فى الولايات والحرفة فعالة وانما فعل بالضم فى عينه فقياس مصدره الفعولة بضم الفاء كالصهوبة مصدر صهب الشعر اذا احمر حمرة ضافية والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة بمهملتين مصدر صرح والى ذلك اشير بقول الناظم فعولة وفعالة لفعلا وما جا مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع وهو معنى قول الناظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه يقل ولا يقاس عليه كقولهم فى فعل المفتوح العين المتعدى حمده حمودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس حمدا وشكرا وقالوا حمد على القياس وكقولهم فى فعل المفتوح العين القاصر ثبت موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ورمم رمة وذهبوا فيها بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم فى فعل المكسور العين المتعدى علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم فى فعل المكسور العين القاصر رغب رغبا بزيادة الواو

في ابنية مصدر غير الثلاثي

والقياس نعبا بفتحتين ورضى ضا بكسر الراء وبخل بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما في فعل المكسور العين والقياس فيهن فتح الاول والثاني واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرعب بفتح الراء والغين المعجمة وكقولهم في فعل بضم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة والفعالة وذكر الزجاج وابن عصفور ان الفعل بضم الفاء وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكرنا التسهيل انها تسعة وتسعين مصدرا منها الحد عشر وزن تلت كل ثلثة متوازنة فيما عدا حركة الفا وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل فليطلب منه والله اعلم

هذا باب مصدر غير الثلاثي

وهي مصدا الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد فيه من الثلاثي

اعلم انه لا بد لكل فعل ماض غير ثلاثي فمن مصدره مقيس قياس مصدر فعل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام الفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتبشير والتحوقل والتصبر والبه اشار الناظم بقوله وغير ذي ثلثة مقيس مصدره كقدس التقديس ومعتلها اي معتل اللام فمقاسه الفعيل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقدير ولكن يحذف ياء الفعيل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التاء الدالة على التانيث لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض وزان التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على اولاده والتسمية مصدر سمى والتزكية مصدر زكى مالد والبه الاشارة بقول الناظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن الفعيل بتفعلة فيما لا همز فيه نحو خطا تخطئة وهنا تهنئة وجزا تجزئة ووجوه بان تخطيا يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا لانها همزة محركة بعد ياء زائدة كخطية فلما اطرد ابدال المذكور صار اللام كانها وضعت يائيا فالتحق بباب التعزية ومن غير العرب تخطاوتهنا وتجزا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه بناءها وزعم ابو زيد ان الفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور وقياس فعل اذا كان صحيح العين الافعال كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والاتيان مصدر اتى وعدوا الاتيان فصدا في من زوجته والبه اشار الناظم بقوله واجعل لجعلا ومثله اي ومثل الفعين قياس الافعال كذلك اي كقياس صحيح العين ولكن ينقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها فتقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة واو الحمد لله ومذهب سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التاء كما قام اقامة واعان اعانة واصلهما اقوام واعوان فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض والبه الاشارة بقول الناظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد يجيء التا للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلوة وفي الحديث كاستناد البدو والاصل اقامة الصلوة واستنادة البدو بحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجابا واجابة وقياسهما اوله همزة وصل من الفعل الماضي الخماسي والسداسي ان تكررت ثالثة وتزيد قبل اخره الفا فيقلب مصدره نحو اقدارا واقتدارا واصطفى اصطفاء وهما من باب الافتعال وسلمت الثاني في الاول وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يلي الاخر مد وافتحا مع كسر ثاني مما افتتحا همز وصل ولا بد من بقيتها اوله همزة وصل ايا ان لا يكون اصله تفاعل كتظاهر فانه اذا ادغم الثاني في التاء واجتلب همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف الثالث الا جيء نظرا الى الاصل نحو تظاهر تظاهرا واطير يطير اطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية او سداسية فان كان استفعل فعل العين عمل فيه فاعمل في مصدر افعل المعل العين من نقل حركة العين الى الفا الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقا الساكنين وتعويض التاء عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعواذا ففعل فيهما ما قدمنا والبه اشار الناظم بقوله وجا بنيها على الاصل اعتبارا واستحواذ الشيطان استحواذا لتصحيح وقياس تفعل مما اوله التا وما كان كالعلى وزنه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير مصدره كالبه اشار الناظم بقوله وضم ثالث رباعي في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعلل وتفعيل وتمفعل وتفعلي وتفاعل وتفوعل وتفعول وتفعلل وتفعلل كتدحرج تدحرجا وتحمل تحملا وتشيطن تشيطنا وتمسك تمسكا وتقلس تقلسا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضم كسرة ان كانت اللام ياء نحو التوابي والتوالي والاصل التوابي والتوالي بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة

عبارة التلاتي
في ابنية المصدر

كره لتسلم الياء من قلبها واوا وفوات الى وقوع واو قبلها ضمة في اخر اسم معرب فلذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف الى المتكلم وبا المتكلم اذا اضيف اليها اسم في اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كمسلمي رفعا وقياس مصدر فعلل دعا الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بيطر بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلبابة وحمهر حمهرة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل سنبلة وشرنف الزرع طال وورم وعذبط ثابل وهرنا الحبة حضنها بالهرنا وهو الحنا وفعلال بالكسر للفعل ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد كزلزال ووسواس تشبيها بمتمتين ووشواش تشبيها بمجمجين وهو كلام فيه اختلاط وهو اي فعلا في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا يقال سرهف الصبي اذا احسن غذاءه ولم يتمخ وخرج دحراجا مرض على ذلك الصهر وغيره ولا في الملحق بفعلل الا حيقال مصدر حوقل وذلك بقول النظم وفعلالا وفعللة لفعلل واجعل مقيسا ثانيا الا اولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف والاكثر ان يبقى بالمفتوح وله اسم الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسوا س الخناس في الموسوس ولهذا وصف بالخناس وما بعده هما من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل لفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصاما والمخاصمة والقتال المقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل المشاركة كما تقدم او لا نحو ناديته ونادى ناداه والى ذلك الاشارة بقول النظم لفاعل لفعال المفاعلة والزمه عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفعاع وقد نطقوا بذلك فقالوا ضاربه ضرابا وقاتله قتالا ويمتنع لفعالا فيما فاؤه ياء نحو ياسر ياسرا فلا يقال ياسر ياسارا ولا يامنه يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه يوجد منه الا اليسا لغة في اليسار والا اليعار جمع يعر وهو الجدي وانما يقال ياسره ويامنه وشذ ياسار ويمان اما حكاه ابن السيد حكى ميامنة على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ والية الاشارة بقوله وغير ما لم السماع عاد له كقولهم كذب كذابا بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا وقوله وفي تزي دلوها تنزيا كما تزى شهلة صبيا والقياس تزيية ولكنه حمله على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح الشين المعجمة العجوز شبه بديها اذا خذفت الدلو بها لتخرجه من البئر بتكاءة رقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وكقولهم تحمل تحملا بكسر التا والحا وتشديد الميم والقياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر الرا والميم المشددة وبالبا المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهي الفتور عن الجماع للكبر واشذ منه حوقالا بالفتح لانه مختص بالمضاعف واقشعر جلده مقشعرا بضم الفاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتلها تبرية وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى تراميا وفي مصدر دفوعل حوقل حوقلة وفي مصدر افعل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب **فصل** ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة في الغالب كما في فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة وبين هذين المثالين فرق من جهة انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في المصدر زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح اوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة ولحقه ولحاقة بيانا واحدة حكاهما سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تبني فعلة من الباقي وتختمها بالتا فرقا بين الواحد الجنس لان زنة الجلسة من الجلوس زنة المرة من المرو والاصل في الجنس واحده ان يفرق بينهما بالتا الا ان كان بنا المصدر الغالب المطلق الصاق على القليل والكثير عليها اي على فعلة بالتا فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعل بالوصف بالوحدة وشبهها كرحم رحمة واحدة اي فردة ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الفا فرقا بينها وبين المرة كالجلسة والركبة والقعدة بكسرها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بنا المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفا فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كشدالضالة شدة عضبة او شدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان او غيره زيادة التا على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بنا المصدر العام اي المطلق على التا دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصهر والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدر قياسي وسمعي الحق القياسي دون السماعي فان كان له مصدر قياسي اوسماعيان لحق الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بنا الفعلة لا يبنى فيه اذ بذ من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغني عنه بنفس المصدر الاصلي الا ما شذ من قولهم اختمرت المرأة خمرة بالمعجمة والراعظت راسها بالخمار وانتقبت نقبة عظيمة وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة عظيمة راسه بالعمامة وتقمص قمصة عظيمة جسمه بالقميص

وكان للقوا

في بنية اسمي الفاعلين

وكان القياس عدم الحذف الا انهم حذفوا بنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البناء والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لجلسة لمرة و
فعلة لهيئة لجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المره وشذ فيه هيئة كالخرزة والله اعلم بالصواب **هذا باب كيفية**
ابنية اسمي الفاعلين تقدم ان هذا الجمع غير شايع والصفات المشبهة بها باقي وصف الفاعل من مضارع الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفا بعد اسقاط حرف المضارعة مكسورة في فعل الغير حالكونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل كذهبه فهو ذاهب وغدا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سار فهو غاذ يقال غدا المال اذا سار وغدا الغرق اذا سار دايما وغدا البول اذا انقطع وغدا الشيب اذا سرع ويستعمل متعديا بنفسه يقال غدا الطعام وغدوته انا بالدين فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر حالكونه متعديا الى المفعول كاسنه فهو امن وشربه فهو شارب وركبة فهو راكب ذلك مستفاد من قول الناظم كفاعل ضع سم فاعل اذا من ذي ثلثة يكون مثل الفاعل في فعل بالكسر القاصر غير الفاعل كسلم فهو سالم وفي فعل بالضم كفره بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعل وفعل غير متعد وانما قياس الوصف من فعل المكسور العين اللازم فعل بفتح الفا وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح الفا وكسر العين كفرح واشر بالشين فيهما والاشر الذي لا يمضغ الغم والغافية والاعراض في الالوان والخلق فالاول كاخضر واسود والحلق اي اسود العينين من غير الكحال والمبيض اي اسود حمرة الشفتين والخلقة كحواعور واعمى واحمر وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان بفتح الفا وسكون العين فيما دل على الامتلاء وخراب البطن فالاول كشبعان وريان والثاني كجوعطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك اشار الناظم بقوله بلا قياس فعل وافعل وفعلان كجوعان وكحمر وبياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف دون فعل بفتح الفا وسكون العين كسهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخا المعجمتين من ضخم الشيء اذا غلظ ودونهما اي دون فعيل وفعل وفعل كاخضب بالخا والضاد المعجمتين يقال اخضب اللون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل بفتحتين كحسن وفعلا بالفتح في الفا كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفا وسكون العين كعقم بالعين المهملة والقاف اي شجاع ماكرو في القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل وفعل وفعل كالضخم والجميل والفعل جمل وافعل فيه قليل وفعل وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيركون القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ وشاياب وطايب وعافا بالتشديد كما استغنوا بترك ودع وذر وودع وذارع والبيهسي قول الناظم وبسوى الفاعل قد يغنى فعل ومحل الاستغنا ما لم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغنا نحو ما ينبغي فهو مما يأبل وامثل قال الشاطبي **تنبيه** جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث في اي انها فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدي وقائم من اللازم فانه في الاصطلاح اسم فاعل الا اذا اضيف فاعل الى مرفوعه في المعنى وذلك يدل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحا والطا المهملتين اي بعيدها والاصل طاهر قلبه وشاحط داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى اخر الباب لما يوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الراي ومعتدل القامة مضطرد وباقي وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي المجرد بلفظ احرف مضارعه بشرط الاتيان بهم المضمومة مكان حرف المضارعة وتذكرها في مصغر من اعان ومغير من اغار ومبين من ابان وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ مشهب من اشهب ومحسن من احسن وملقح من الحح بفتح ما قبل الاخر فيهن مطلقا اي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكسرها لكونه اسم فاعل غير كسره لكونه مضارعا او مفتوحا في المضارع كمعتلم ومتدحرج واما نحو مختار ومفاد ومنجاب بالادغام فكسرها قبل الاخر فيهن مقدر اذ كان اسم فاعل والى بنا اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر ميم الاخر مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا واخترنا الميم للزيادة لعدد زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد اولا والياء والالف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى التباسه باسم الالة منه والله اعلم بالصواب **هذا باب كيفية**
ابنية اسمي المفعولين تقدم ان هذا الجمع غير شايع باقي وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد الدال المصرف على زنة مفعول من المتعدي كمضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم كمدخول عليه ومزور به وزيد الميم المسار في اسم الفاعل وفتحت المخففة وضم ما قبل الاخر خوفا من المكان ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم ومضى اي من اسم المفعول

في بنية اسمي الفاعلين

المهملة والرا

بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها

في بنية اسمي المفعولين

المشبهة باعمال الصفة

الثلاثي الآتي على زنة مفعول مبنيا ومقولا ومزهى ومدعوا الا الفاظا غير منحوتة من صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبنيا مبنوء نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وحصت بالحذف لزيادتها وطرفيتها من الطرف واصل مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وحصت بالحذف لزيادتها وطرفيتها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبنيا ومقولا وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة في مبنيا قلبت كسرة لقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي واصل مزهى مرهوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة واذغمت الياء في الياء واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والى بنا اسم المفعول من الثلاثي اشار الناظم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كذا من قصد وفي وصف المفعول من غير اي من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة لما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد من قول الناظم وان فتحت منه ما كان انكسر فضا اسم مفعول كمثل المنتظر وناب في المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد مغضوب عليه وقد ينوب فعيل من مفعول كمدهور بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك ومرجعه السماع وان كان كثيرا والتبس في النظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل وفعل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو قدير بفتح الدال ورحم بكسر الحاء كهولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد واعلة المرض فهو علنيل اي معقد ومعل

هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد وجه الشبه بينهما انها مؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمل اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانها قاصرة رجحا المتعدي وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادته نسبة الحدث الى موصوفها دون افادته الحدوث وخاصتها انها لا تستحسن فيها ان تضاف لما هو فاعل لها في المعنى سواء كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الاصفهاني عرض الحواجب وناتئ القرام ممكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي الشعر وطاهر العرض فان الحسن والنقاوة والطهارة مما توجد وتفقد فخرج بالحسن الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا يتوهم الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد ضارب ابا وخرج اسم الفاعل الفاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكاتب لا ينفع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف لفروعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اي عن فروعها الى ضميره وصوفها فيستتر في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قال ابن عصفور وفائدة التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد وهو مسند الى جملة تبعد ان كان مسندا الى وجهه ذلك لان حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا عن الاسناد الى الجزء منه وهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض وهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فحذفوه وجعلوا فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له حيث ارتفع ضميره فحسن ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه الا بتجاوز بعيد سري من المضاف وهو الاب في كاتب ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف وحينئذ فرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح للاول ان يقال ابوه وارادة الاخر بخلاف الاول لا يقال ابوه وابنه بمعنى واحد بهذين يتبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل التخصيص فاجاز ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافة الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على تعرفه كونها صفة مشبهة وحينئذ دون التعريف المذكور في النظم صفة استحسن جرها فاعل معنى بها مشبهة اسم فاعل كما توهم ابن الناظم حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا

في الصفة المشبهة وعملها

تصح التعريف الصفة المشبهة وتميزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو ممنوع وان تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فيجيء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت متوقفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على العلم بكونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو خول اسناها عنه الى ضميره لا يكون فيه حسن ولا قبح فحسن الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعمال اذا جريا من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما هنا الحد انها تصاغ من الفعل اللازم وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب لاب مضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب وهو اسم الفاعل المراد به الحدوث يصاغ منه ما يبنى من اللازم والمتعدي ومن اللازم كقائم ومن المتعدي نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المنقطع والحاضر الدائم كحسن الوجه وذا الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا وهو اي اسم الفاعل يكون لاحد ازمنة الثلاثة نحو حاسن امس والان وغدا والحاصل من هذه المادة انك اذا اردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا اردت الحدوث قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر الثالث انها تكون مجاورة للمضارع في حركته وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الحشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او غيره فالثلاثي كطاهر القلب وطاهر الثوب وغير الثلاثي كحسن وجه وحسن الوجه ومستقيم الراي ومعتدل القامة فانها مجاورة ليظهر ويصير ويستقيم ويعتدل وغير مجاورة له اي للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجمل وضخم وملان فانها ليست مجاورة ليحسن ويجمل ويضخم ويملا وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن الفخار وجماعة انها لا تكون الا غير مجاورة مردود باتفاقهم على ان منها قولهم من صدق وافى ومن خشن قتاد وعد وشاط اذا اشتد المعجمة والخاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجاوزة للبسيط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا انما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم لفاعل الا مجاوزا لاي المضارع كضارب وضخم وقائم وبقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وادخل وندخل لان توافق الحركات غير معتبر كما تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا تتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد حسن وجها حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديم منصوبه عليه تقول زيدا عمرو اضارب ومن ثم بنيت المسئلة اي ومن اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح انتصاب المخصص الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا ضاربه لانه انما يعمل في المتقدم عليه صح ان يفسر عاملا فيه وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بسببه بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد ابوه حسن وجها فلا يجوز نصب الاب لصفة مشبهة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بسببه وجها لان الصفة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا لوجوب رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال في الاب زيد حسنة بنصب الوجه الامر الخامس انه يلزم ان يكون معمولها سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجها فوجها معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اي الوجه منه اي من زيد هذا راي البصريين وقيل لا حذف وان الذي في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو زيد الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله ردي ظباء الخيف منها فانها حسن الندامى مضته المجرد وقول ابن الناظم في شرح لفظه ما معناه ان جواز نحو زيد يفرح بتقديم المعمول وهو باب مع انه غير سببي على الصفة وهي فرح مبطل لعمومه قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود بخبر قولين لان المراد بالمعمول في قول الناظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب فكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بخلاف اسبه باسم الفاعل كما انهم قولهم وعمل اسم الفاعل المعتمد لها على الحد الذي قدمناه واما عملها في الظرف وهو باب تاويها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجها طلعة في اي تمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات

النظم

في الصفة المشبهة

الى بعضها الفاصل المتعدد بخلاف اسم الفاعل فانه قوى الشبه بالفعل فيعمل في متقدم ومتاخر وسببي واجنبي ويخص ايضا بامور منها انه لا يرفع المعمول محمولا بالعطف وغيره ومنها انها لا تعمل مخففة ومنها انها تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصور ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تجدد كحسن الوجه او مع تجدد نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضميره موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها ظرف ونحوه عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بلا تفاق ومنها انها لا تعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او دليل الاستمرار ومنها ان موصوفها المعرفة مشبه بالمفعول به ومتصوف باسم الفاعل منها مفعول ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم الموصول على الاصح فيها

فصل

لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلث حالات الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل وبرره حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قوم الا نف ولم يجوز برجل مضروب الا با لرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اي باضافة الصفة اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز ان كان نكرة كوجها والصفة مع كل من الثلثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال وكل من هذه الستة الحاصلة من ضرب جوه الاعراب الثلثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ستة حالات لانه اما ان يكون المعمول اما بالكا لوجه او مضافا لما اضافة الكوجه اب ومضاف للمضمر كوجهها ومضاف للمضمر كوجه ابنه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضافا الى المجرد من ال والاضافة كوجه اب فالصور ست وتلثون صورة حاصلة من ضرب ست في مثلثها وهي ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان وتلثون صورة والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول بال مجردا منها ومن الاضافة الى تاليها وهواي المعمول مخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه ابنه او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفها كما في غلام زيد ولا تخصيصا كما في غلام رجل ولا تخفيفا كما في حسن الوجه ولا مخلصا من لبس حذف الرابط والتجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب وجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها منع جابرة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرفة بال والمضاف الى المعرف بها والمضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجرا القاصر وصف مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك ستصور وهي حسن الوجه وحسن وجه اب وحسن وجهه وحسن وجه ابنه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابنه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لورود في الحديث الذي رتب في قوله في وصف النبي عليه السلام اشثن اصابعه في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرفة بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرفة بال والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرفة بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرفة بال وحسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابنه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرفة بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابنه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابنه والحسن وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول الناظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال بوصوفها اتصل بها مضافا او مجردا ولا مجردا بها من ال سما مع ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يحل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتاخرين هذه الصور الحاصلة من ضرب الصفة ومعمولها الى اربع عشرة الف صورة ومائتين وستة وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا وهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضافا او مجردا والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابنه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميل اخلاقه من قولك مررت برجل جميل اخلاقها وحسن وجهها ونحو جميل اخلاقه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اجرى نحو جميل خلقها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خلقها والسابع

والمضاف الى المعرف بها

السابع مضافا الى موصول نحو الطيب كلما التاسع به الآذر من قوله فبخ لها قبل الاخيا منزله والطيبي كلما التاسع به الآذر والثامن مضافا
الى موصوف بجملة نحو رأيت رجلا احمد بن سنا رمح بطعن به والمجرد من الاضافة والالف تشتمل ثلثة انواع الموصول نحو قوله استبدلا بدان ذرة فوق جوزة
ها وتراث ما اللف علية المآذر والموصوف نحو جانوا الاعداء من قوله تزود واسر جانوا الاعداء لمن امر مستكبنا ارضة الدهر وغيرهما نحو
مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشر صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين
مضروبة في ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة وضم اليها صورتا ازا كان معمول الصفة ضميرا وهي تلك الاولى ان يكون
مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة
من ال نحو قولك مررت بهما الناس رديء وكرامهم هما الثالثة ان يتصل به لكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة والضمير في
هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموع جمع سلامة او جمع تكسير او
لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموع جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت بفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة
ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة المذكر ايضا من حيث خلو الضمير من مذكر ومثناه ومجموعه الى
مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت عشرة آلاف واضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربع عشرة الفا واربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور
الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا لمؤنث وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي في اربع عشرة الفا ومائتان وست وخمسون صورة
جائزة بعضها ممتنع فخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى والله اعلم بالصواب **هذا باب التعجب** وهو نوعان
زيادة في وصف الفاعل حتى يسبهما وخرج منها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول
فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد بخلاف سببها الامور الظاهرة الاسبتا فلا يتعجب في شيء منها لقولهم ظاهر
السبب بطل التعجب بقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة واردة في
الكتاب والسنة ولسان العرب من الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلعم لا بي هريرة سبحان
الله ان المؤمن لا يجس ومن كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوبوا لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب
له منها في النحو صيغتان موضوعتان لهاتين هما ما افعله نحو ما احسن زيدا والبهما اشار الناظم بقوله بافعل الخ وبعد
ما تعجبا والكلام فيها في شيئين في ما افعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود
الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدأ لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسماء واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من
الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها قال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة
بمعنى شيء وابتدئت لتضمنها معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر عجبت لسلمى قضية واقامتي فيكم على ان القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية خبر
فموضعه رفع وقال الاخفش هي اي معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب
او نكرة ناقصة اي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فلا محل لها وفي تبعا لمحل ما او عليهما اي على قول الاخفش
من التعريف والتنكير التقاقيين فالخبر اي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا اي شيء عظيم وورد بانه
يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما تقديم الابهام بالصدارة او الصفة وتاخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام
انها ما وابهما ما تقدما لابهما والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور
وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل بان الاستفهام
المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اضحاها اليمين والاصح مذهب سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية
ادركها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بانها
ولا شك ان الابهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا متعينا كون لبنائه وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل
بفتح العين كاحسن ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزومه معنا المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني
الى رحمة الله وما احسني ان اتقيت الله ففتحة التي في آخره بناء لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من
الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا وحرفا بحرف
وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم اي الرجل ما احسنه وما اميلحه بالتصغير وما يصغرها وغيرها والتصغير
من خصايص الاسماء ففتحته التي في آخره اعراب لا بناء كالفتحة في عندك من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدأ في

باب التعجب

المعنى تقتضي عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا او مشبها به نحو وازواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه لما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اقتضتها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك نصبت زيدا عندهم مشبه بالمفعول به لان ناصبه صفة قاصرة فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسماء عموما بالجمود وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله ابو البقاء واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا يأتي ذكرها وقد يحذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره ولما حذفوا همزة اخير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها وبحذف الفاء ويقول خيره وسمع الكسائي مجيئه الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن بزيد واليها الاشارة بقوله النظم او جيء بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعليته افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبح فنادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته فقال البصريون جمهورهم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فهذا لوله ومدلول احسن فيما احسن زيدا من حيث التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض صيغته صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد كاغد البعير اي صار ذا غدة واقبلت الارض اي صارت ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى الصيغة الامرية فصار احسن زيد فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح بخلافها اي بخلاف زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى بالله شهيدا فتجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سحيم بمهملتين عبد بني الحسحاس بمهملات عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فحذف الباء من فاعل كفى وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيره اي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس ان يقال في المؤنثة احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا واحسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لانه اي افعل في التعجب كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد في المعهود عكسه الثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل الثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه بانه باطل من اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره والثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما اي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى ان يكون قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بدون ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد **مسئلة** لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه اذا كان ضميرا كما في مثل ما احسنه ان دل عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يصح كقوله وهو علي بن ابي طالب جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها وما اكرمها وفي مثل افعل ان كان افعل بكسر العين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي واكف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه الجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا وزيد كفى كاتبا ورده ابن مالك بوجهين احدهما لزوم

بمعنى الخبر وما انشئ

باب التعجب

اما ان حق في التثنية والجمع والتانيث ان لا يقبل الاستثناء كما من اكرم بنانا فان لم يدل عليه لبل لم يجز حذفه اما في افعل فلعدم
اذ ذاك غرض الفائدة فانك لو قلت ما احسن فرسا الا جمل لم يكن كلاما لان مفاد ان شيا حسن فرسا فعل محمول لهذا اما الانكار وجوبا لا
بعد التحدث به واما نحوا افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله وهو عرقوب بن الورد فذلك ان تلوا المتبنى
بلقبها حميدا وان يستغن يوما واجد تحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدبه حميدا فشاذا او قليل مستثنى وكل من
الفعلين وهما ما افعله وافعل به ممنوع التصرف اتفاقا قاله ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قد لزما منع
تصرف بحكم ختما واجاز هشام ان يوتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس لو سمع فلا يقدح في الاجماع وليس افعل
امر امن افعل لاختلافهما دلالة الهمزة عند الجمهور لها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل فالاول وهو ما افعله نظير تبارك وعسى و
ليس في الجمود وفي ملازمة الماضي والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة الامر وعلة جمودهما
تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق ان يوضع ولم يوضع مستغنى بوضع مستحق وعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع
ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور لا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه
ولا تقول بزيدا احسن بتقديم معمول احسن اليه وان قبل ان يزيد مفعول به كما يقول به الفراء واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار
الناظم بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله وكذلك ما احسن يا عبد الله زيدا بالفضل بالمنادى بين احسن ومعموله بلا
خلاف كما يوخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصله به لزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علباء
السعدي يمادين ياسر فقولا اغر على ابا البيضان ان زاك صرعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك و
هذا صحيح للفصل بالمنادى ولا تقول احسن لولا انجله بزيد بالفضل بلولا الامتناعية ومصحوبها واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي
ولا حجة له على ذلك اجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز الجرمي
وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفصل بظرف ومجرور هما لكونهما متعلقين بالفعل
الدال على التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما واشار اليه الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر فقد
الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله اوس بن حجر اقم بدار الحزم ما دام حزمها واخر اذا حالت بان النحو افضل
باذا الظرفية بين اخر ومعموله وهو ان وصلها وليس لسيبويه في ذلك نص لو تعلق الظرف والمجرور بمجموع فعل التعجب لم يجز الفصل
به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد احسن بجالس عندك فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد
معتكفا واحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمجموع معمولة **فصل** واما بين هذا الفعلان تم اجتمعا
فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الخلف بالجيم وهو في الاصل الدنس الفاذع وفي القاموس
الخلف بالكسر الرجل الجافي وقد خلف كفرح خلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا فيبنى من فعله والحمار وهو الحمو المعروف
فلا يقال ما اخلفه اي ما اجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس ولا يقال ما احمره لاي بلده وشذ ما اذرع المراة اي ما اخفها
في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح اوله قاله في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل وبكر اقصر في الضبا
على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا الا شذوذ في قولهم ما اذرع
المراة ومثله في الشذوذ ما امنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم هو من بكذا والثاني من قولهم هو من بكذا و
الثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون لفعل ثلاثيا فلا يبنيان من
رباعي مجرد ولا من مزيد فيه ولا ثلاثي من مزيد حرفا او حرفين او ثلثة نحو دحرج وقد حرج وضارب فانطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك
يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه يودي الى حذف بعض الاصول والاحقا في اخلاله بالدلالة فاما المزيد
فلانه يودي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه وانطلقه و
اخرجه لفات الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناوهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه
للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ
ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو
ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع ان كان للنقل نحو ما اذهب زوره والبه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة

باب التعجب

لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوى وبكفيه فى الرد مخالفته للاجماع بنا على ان اخذات قول من قال بالاجماع ثم الحال فى الرد عليه وشد على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع فى احد شقى التفضيل فما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدى لواحد الى المتعدى لاثنين قبل التعجب فاذا تعجبت كان ذلك ثلثة اوجه احدها الافضا على الذى كان فاعلا فقولك فما اعطى زيدا وما اولاه والثانى ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول فما اعطا للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما المفعول الاخر منصوبا بمجدد فى عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول فما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم تكن للبس فتقول فما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم المعروف واختلف فى بنا فعلى التعجب من الثلاثى المزيد اذا جرى مجرى الثلاثى نحو اتقى واملا واقفر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثى المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم فى الوصف منه تقى وملى وقفر وغنى وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التى من اجلها استحق بناؤها من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجودة هنا وهى هذه البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك باشد واشد وبحو هما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه الله وما املاه للقربة لانهما من اتقى يتقى واملا يملا وما افقرنى الى عفو الله وما اغناك عن الناس اذ قطعا لانهما من افقر واستغنى وان كان قد سمع تقى يتقى حتما وملؤ يملؤ املا وفقر يفقر بضم القاف فى كسرها بمعنى افقر وغنى يغنى بمعنى استغنى لندوره وشذا احضره لانه من احضر وفيه شذوذ اخر سيأتى وهو انه مبنى للمفعول الشرط الثانى ان يكون الفعل متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بمجرد وجه الفعل عن عارضة الافضا من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثانى يكون بمجرد الاستغنا عن متصرف غيره وان كان بانيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كهيد وويدع حيث استغنى عن ماضيهما بما مضى ذكره وكلا القسمين نراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس وهيد ويدع فلا يقال ما انعمه وابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على معناهما من انشأ المدح والذم ولا انا اودعه شذا عما اوجبه الشرط الرابع ان يكون معنى قابلا للتفاضل فى الصفات الاضافية التى يختلف بها الحوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد فى حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله يوم الاربعا وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما يقبل التفاضل وبشتركان فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فنى وفات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل منبئا للمفعول نحو نبل او ناصه نبلا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذى وقع على زيد لئلا يلتبس المتعجب منه بالمتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبنا للمفعول وبعضهم يستثنى من الفعل المبنى للمفعول ما كان ثلاثيا لصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا بمعنى وجرى على ذلك ابن مالك وتوله بنا على ان علة المنع خوف الالتباس واما من جعل علة المنع تشبيها بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغى ان لا يستثنى شيئا وبأول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول فى معنى فعل فاعل لم تنطو به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وصار وظل وبات وكاد ولا من نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتعذر الفعل هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا الا خيلك ذو مال ما اكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا قائما وهى مبنى على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فهل الامر عليهم ولم يات بذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفى نحو ما كان مالئا للنفى نحو ما عاج بالدار اى ما انتفع به وصار غير بعيج ملازم للنفى ايضا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل واعترض بانه قد حكى فى الاثبات قال ابو على الثعالبى فى نوادره وانشدنا ثعلب عن ابن الاعرابى ولم ار شيأ بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فابعج اى انتفع به واما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا ام غير لازم للنفى كما قام زيد وما عاج اى مال فلا يقال ما اقوم وما اعوجه لئلا يلتبس المنفى بالمثبت الشرط الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فعلاء بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العوج وشهل فهو اشهل من الحاس وهو بالشين المعجمة وحضر الزرع فهو احضر من الالوان ولمى فهو المى من الحلى واختلف فى المنع من ذلك فقيل لان صيغة التعجب انما بنى من الثلاثى الحسن واكثر افعل الالوان والخلق انما يجىء على فعل بسكون الفا وبزيادة مثل اللام نحو احضر فلم يبن فعل التعجب فى الغالب مما كان فيها لشبا اجر للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب ظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص كالبدا لرجل وقد الحقنا

في نعم وبئس

في عدم التعجب منهما وقيل لان بنا الوصف من هذا النوع على افعل ولم يبن منه فعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما
مجرى واحد في امور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل
فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك سبيل فعلا فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي
ثلث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلث وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال
من القايلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغنا بقولهم ما اكثر قايلته ذكره سيبويه ونحو شكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا يقولون
ما اشكره واقعده واجلسه استغنا بقولهم ما اشد شكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام
وفي عد نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد **فصل** ويتوصل الى التعجب من الزوائد على الثلاثة
ومما وصفه على افعل فعلاء بما اشد ونحوه كما اقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن
وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرهما اي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء بعدا اي بعد اشد ونحوه او
باشدد ونحوه كاضعف واكثر واقلل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما بعد اي بعد اشدد ونحوه
بالبا لزوما فتقول على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه في الزوائد على الثلاث وحمرته او عرجه مما الوصف منه على افعل
فعلاء وتقول على الثاني اشدد او اعظم بها اي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول الناظم واشدد او اشد او
شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل
الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان مصدرهما اي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون مؤولا بان والفعل
المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبنا للمفعول واشدد بهما اي بان لا يقوم وبما
ضرب فيؤتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان يعلم ان الفعل الذي يتعجب بسببه انما
المبني للمفعول فلينبغي لفظ المنفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو امن اللبس جاز ايراد
المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قال الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح في النوع
الثاني فيؤتى له بمصدره فتقول على الاول ما اشد كونه جميلا او تقول على الثاني بما اكثر ما كان واشدد واكثر بذلك اي بكونه جميلا
وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم وبئس ويذر ويدع والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فلا يتعجب منهما البتة فلا يتوصل الى التعجب
منهما بشي اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان
اريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما افجع موته وافجع بموته كما يشهد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد بما
فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بنا فعلي التعجب من غير استيفا الشروط فنادر
لا يقاس عليه وتقدمت امثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها الناظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا
تقس على الذي منه اثر **هذا باب نعم وبئس وما جرى مجراهما** لانشا المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية
الخلاف في حقيقتهما طريقان احدهما انهما فعلان عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تا التانيث الساكنة بهما
عند جميع العرب وفي الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وتقول نعمت المراة حمالة الحطب واسمان عند
باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد نصرها بكا وبرها سرقة وقول
اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيه بئس العير
فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهي التي حررها
ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في انهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون
الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم
الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفرا الى ان الاصل في
نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي
الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لهما بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عنده رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم
عمرو ويرد قول الكسائي والفرا انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريقة الاولى هي المشهورة واصحهما
ان نعم وبئس فعلان جامدان وعلى ذلك جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشا المدح

باب نعم وبئس

فإن نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين

قائلين في نعم

والذم على سبيل المبالغة فقلنا عما وضعا له من الدلالة على المدح والذم انشائية فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب شيأ ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول وكسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم لا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوي في شرح الايضاح زافعان فاعلين عند البصريين والكسائي واما عند جمهور الكوفيين فاسمان قائلين باسميتهما فقال ابن الخباز في التسهيل ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وكانك قلت الممدوح الرجل زيد معرفتين بال الجنسية على احد القولين او العهدية على القول الاخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص ممدوح تحكما لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما نص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وسب الى سيبويه وردبا ذائر الى النكاز في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلت جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهني فهي كمثار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم وتريد الجنس ولا تريد معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجواليقي وضابطها نحو نعم العبد وبئس الشراب ومعرفين بالاضافة الى ما قارنها اي المحو لنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف لما قارنها كقوله وهو ابو طالب

نعم ابن اخت القوم غير مكذب ... زهير حساما مفردا من حمائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وحساما مفرد خبر ان لمبتدا محذوف والجملة هو حساما مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله زافعان اسمين مفاد ذي ال او مضافين لما قارنها او زافعان لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق لهما قبل ال مذكورا غالبا والى ذلك اشار الناظم بقوله وبرفعان مضمرا يفسره ... بميز نحو بئس للظالمين بدلا ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر للمضمر المقدر بئس هواي البدل وقوله في مدح هرمز بن سنان نعم امرأ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع لها وزرا ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والمضمر المقدر نحو نعم هواي امرأ هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور المضمر المقدر نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي التسهيل لا يجوز في التمييز لبئسا الا الابهام ولعل مفسر الضمير مرجح ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث الذي اراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم ان توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا يجوز ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا او غيرا او افعل من ولا كلما ماخلا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقولك الفتاة فتاة هند ولو بدلت الهند لظننا انها تجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي بكسر السين مطلقا سواء افاد معنى زائدا على الفاعل او لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بانه ورد الاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب

لقد علمت بان دين محمد ... من خير اديان البرية دينا

والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير لما عجوا الاخطل والتغلبيون بئس المحل محلهم محلا وما قاله سيبويه متعين وما اورده عليه في الوجه الاول لا تسلم التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا فلا يجوز وصحح ابن عصفور الاول كقوله وهو ابو بكر ابن الاشهر المعروف بابن شعوب بخيره فلم يعد ابواه فنعم المراء من رجل هما فالجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن قد افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه هما شيبا نسبة الى الهمة بكسر الشين وهي اسم لكل ما تزين به غير مخجب من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها الغناز هما بكسر الشين وهما بفتحها فاذا كثرت سندت ايا النسبة وان لم تكثر لم تشدد فهما والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة ولي ذلك اشار الناظم بقوله وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم اذا وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة اي موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به هو منقول عن الفارسي واذا وقع بعدها مفرد فهي معرفة تامة في نحو فنعما هي اي فنعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشيء ابداها الا ان الكلام في الابداء في الصلات ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه فانفصل واستتر وقيل هي مبتدأ فهي نكرة موصوفة بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهو نعما هي لعبد

وبئس وما جرى مجراهما

الجملة والى الخلاف في المنلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله وما يميز وقيل فاعل في نعم نحو ما يقول الفاضل وبسط القول في ذلك ان ما هذه على ثلثة اقسام مفردة اي غير منلوة بشئ ومنلوة بمفرد ومنلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته فانعما وفيها قولان معرفة تامة وفاعل نكرة تامة تميز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشئ الذي او نعم شيئا الدن والثانية المنلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئس ما تزوج ولا مهر وفيهما ثلثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تميز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حبذا لا موضع لهما وما بعدها فاعل على هو قول الفراء وموافقيه والثالثة المنلوة بجملة فعلية نحو فنعما يعظكم به بئس ما اشتروا وفيها عشرة اقوال مرجعها الى اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز المخصوص ما اخر عنه موصولة والفعل صلتها والموصول المحذوف وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال ابن خروف الثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها نكرة تامة والمخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها مسد الفاعل والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخر محذوف وفي التمييز هو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفراء واما القائل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن الفاعل كما كفت قل وطال عنه فصار ان تدخل على الجملة الفعلية **فصل** وبذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد المميز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققها سلكوا بهما في الامر العام طريق الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاوا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فرارا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من قوة الحكم ومزيد التقرير ما ليس لذلك الا بستبعا واختلف في رفع المخصوص فقيل هو مبتداء والجملة قبله خبره ولا يجوز عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدا واجب الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب هو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن الخشاب وغيرهم وقيل بتعين الثاني وقيل مبتداء حذف خبره والبه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل والبه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال وبذكر المخصوص بعد مبتداء وخبر اسم ليس بيد ابدا وغير الغالب انه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدءا على القول بفعليتها والجملة بعده خبر نحو نعم زيد الرجل وعمرو وبئس الرجل وبالعكس جوز واعلى القول باسميتها ان يكونا مبتدءين والمخصوص الخبر وقد يتقدم من الكلام ما اي شئ يشعر به اي بالمخصوص بالمدح والذم فيحذف المخصوص جوازا للعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب الى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كفى وليس منه اي من حذف المخصوص قول النظم العلم نعم المفتي والمفتي واما ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم بالابتداء اما اذا جعلناه خبر المبتداء محذوف تقديره هذا العلم على احد سوذه ازلنا ها اي هذه سوذه او مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكره الناظم **فصل** وكل فعل تلا ذا متصرف نام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس لوصف منه على افعل فعلاء صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون في الاصل مفتوح العين كضرب وقتل او مكسورها كعلم وفهم بضم العين فيهن فانها حولت للتحويل بالغا بها لقصد قاصره كنعم وحكم المضاعف ان يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سيجئ وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوى قلب الضمة كسرة فتقلب الواو والثانية ياء نحو قوى او من باب ثوبت قلب الياء واوا والضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل في قوى ويجوز فيهما الاسكان نحو قوى وشوى ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع ولنا قص المضموم العين نحو سر ويجوز تسكينه واما المفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز نحو بل علم وجهل وفهم الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسي والاكثرون يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل النائب والمستتر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز

وبئس وفي نعم

تقديمه يقول في المدح فهم الرجل زيدا وفهم رجلا زيدا وفي الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم وبئس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلثة كنعم مسجلا ومن امثلة سنا بالمد وهو المبنية على الفتح بقوله واجعل كبئس سنا فانه في الاصل سواء بالفتح من السوء بالضم ضد السرور من ساءه الامر يسوءه اذا اخزنه فهو متعد منصرف محول الى فعل بالضم فصار ساء ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له لفاعله بما ذكرنا في بئس يقول في الفاعل المقرون بال سا الرجل ابو جهل وفي المضاف الى المقرون بال سا غلام الرجل ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا وفي التنزيل ساء مرتفقا ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار ومرتفقا تمييز على حذف المضاف اي نار مرتفق لان التمييز لا بد ان يكون عين المميز في المعنى والمرتفق المتكأ وبما يحمل الفاعل والتمييز ساء ما يحكمون فيجري فيه ما الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة اي سا الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة اي ساء شيئا يحكمونه وعليها فالمخصوص بالذم محذوف قال الاخفش والمبرد يجري فعل المضمر العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعلا ان لا الاضمارا وهو الصحيح على هذا يجوز في فاعل المذكور ان يأتي بارزا ظاهرا مجردا من ال او ان يجر بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل في التعجب وان يأتي بارزا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد حملا على ما افهم زيدا والمجرد بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا على احسن بزيد وسمع من العرب مررت بابيان خاديهن ابيانا وجدين ابيانا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل اولا وتجرده منها ثانيا واصل جاد يجاد من ابيانا جدن ابيانا من جاد الشيء يجود جودة اذا صار جيدا واصل جاد يجود. بفتح العين فحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيد الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وابيانا تمييز وجدن ابيانا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك نصب ضمير الرفع وابيانا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز قال الطرماح حبب الزور الذي لا يرتجي منه لا صفحا ولما ما اصل حبب الزور بفتح الزاي بمعنى الزاير فزاد الباء في الفاعل حملا على احبب بالزور وضم الحالان الفعل المذكور يجوز فيه ان ينقل حركتها الى فائه ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الراء وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الراء وصفح كل شيء جانبه واللام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر جاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا ارفع بحب فجر بالباء ومثال الضمير المطابق ما قبله الزيدان كرما وجلبين الزيدون كرموا رجالا الاحمرين كرما رجلين وما اكرمهم رجالا

فصل ويقع في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر الا حبذا غادر ذي في الهواء ولا حبذا الجاهل الغادل فجمع بين المدح والذم ومثله قول الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت سمي فلا حبذا هنا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال ان ترد ذما فقل لا حبذا ودخول لا في الذم على حبذا لا يخرج من اشكال ان لا لا تدخل على فعل جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون غير مكرور الا مع المعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف ومذهب سيبويه ان حبذا فعل ماض وذا فاعل والى اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانهما بانيا على اصلهما من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولانضمارهم على حد ذا عطف على حبذا كقوله محبذا رباه وحب بنا اي وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل بحواد ما واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن خروف وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكايته عن الخليل ولكن زاوجين بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول للموتين خبثة انتهى والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل بالعكس وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل كما وغلبت الفعلية لتقدم الفعل نصا الجمع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل والجملة صفة وقيل كما وغلبت الاسمية لشرف الاسم نصا الجمع اسما مبتدأ وما بعده من المخصوص خبره والجملة اسمية اصل الخلاف قولان التركيب عدمه وبنشا عن التركيب قولان غلبة الجمع واسمية لكل دليل على حدة فاستدل مدعي التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفعل ثم استدل مدعي غلبة الفعلية وهو الاخفش وخطأ بتغليب خبر الاول فتغليب الاكثر حرفا وسلامة مدعيها مما لزم مدعي غلبة الاسمية من شذوذ ومخالف الخبر والمخبر عنه ومن تبرما ليس بهم وهو الممدوح وبقولهم لا تحبذه فجاء به مضارعا واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضب وابن السراج في اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان الاسم اشرف فيستقل بالكلام ويقع به التركيب كثيرا واما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا واختلف القائلون بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند وحبذا الزيدان في تثنية المذكر والهندان في تثنية المؤنث وحبذا الزيدون في جمع الذكور والهندات في جمع الاناث على ثلثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل السائر الذي لا يغير عن حالة الاستعمال الاول كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن فلكل احد مذكرا كان او مؤنثا مفردا

باب افعل التفضيل

او مثنى او مجموعا بكسر الثاء وافراد هنا لانه في الاصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت
الى زوجها الاول تستر فده فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهري والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده
وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف في المعنى الى المخصوص محذوف اى حبذا حسن هند وكذا البنا في وروده ابن العلج بانه لم ينطق به في
وقال الفارسي في البغداديات لان ذا جنس شامل شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر وهذا الجامع التمييز فيقال حبذا
زيد رجلا ولا يتقدم المخصوص على حبذا فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكر من انه كلام يجري مجرى المثل والى ذلك اشار
الناظم بقوله واولذا المخصوص اياكان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا وقال ابن بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا
يتوهم انه في حب ضمير امرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص وان ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون
المنع من اجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم **تنبيه** اذا قيل حب الرجل زيد بحب هذه من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكره في
الفصل قبله ويجوز في حائه الفتح مع التخفيف وعدمه والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان تسكن عينه وان ينقل حركته
الى فائه وان لم تكن الفا حلقية فما بالك بها اذا كانت حلقية والى هذا اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر وان قلت حبذا ففتح
الحا واجب للتركيب بجعلهما كالكلمة الواحدة والا في انه والله اعلم **هذا باب افعل التفضيل** وهو الوصف المبني على افعل
لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر في التفضيل فاصلهما اخير واشرر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي قلابة من الكذاب
الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش
لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما واما قوله وخير شيء الى الانسان ما نفعا
فضرورة وانما يصاغ افعل التفضيل مما يصاغ منه فعل التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس
الوصف منه على افعل فعلا فيقال من نحو ضرب يضرب هو اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل يفضل هو افضل كما يقال في التعجب منها
ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به واعلم به وافضل به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وابي
اللذ ابي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى اكلهما اي اشدهما اكلا او من وصف لا فعل له نحو
اقمن اى احق بنوه من قولهم هو قمن اى حقيق هو الص من شظاظ بنوه من قولهم لص بكسر اللام اى سارق وشظاظ بكسر الشين وبالظائين المعجمتين
اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا اخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ فيه وشذ بناؤه مما
زاد على ثلاثة نحو هذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر وفيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في
التعجب منه وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب منه فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل
يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في احد شقي التفصيل هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف
وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان اقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول نحو هو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح
ولا يتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زها يزهو اي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل
وسمع هو اشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبنا للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات
النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا مملوا فقال
لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الاخر وقال لها امسكيه فلما اشغل يديها حاولها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم وشهد بدرا
وسمع هو اعنى بحاجتك بنوه من عني بالبنا للمفعول فعلى هذا لا شذوذ فيه وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل
به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به الى تعجب وصل لمانع به الى التفضيل صل ويجاء بعد مصدر ذلك الفعل تمييزا
فيقال هو اشد استخراجا وحمرة ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد يأتي هناك ولا يأتي هنا ورد ذلك
مستفاد من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا الا ان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي
فصل ولاسم التفضيل ثلث حالات احداها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب حكمان احدهما في نفسه وهو ان يكون مفردا
مذكرا دائما ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من
عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول الله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان
اباؤكم الاية الى قوله احب اليكم فافرد في الاية الاولى مع الاثنين وفي الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم اي من اجل ان افعل التفضيل المجرد
من ال والاضافة لزمه الافراد والتذكير قيل في اخر بضم الهمزة جمع اخرى انثى اخر انه معدول عن آخر لان افعل التفضيل وليس من باب افعل

وسمع عجي كرضي بالبنا للفاعل

باب افعل التفضيل

التفضيل حقيقة لانه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب افعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو فعل لانه بالنسبة لانه اشبه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى الالحاق فهو ملحق بالفعل في ثلاثة امور احدها انه يطابق لو كان نكرة والثاني انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الا بقلة والثالث انه لا يضاف ومن ثم قيل في قول ابي نواس بن الحسن هنا في الحكم بصفة الخمرة كان صغرى وكبرى من فعائها حصباء در على ارض من الذهب انه لحن حيث اثبت صغرى وكبرى وكان حقه ان يقول الصغر والاكبر بالتذكير وجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العرب هن فاضلة صغرى وفاضلة كبرى وقول الفرزدق اذا غاب عنكم اسود الغين كنتم كراما وانتم ما اقام الاثم اى لئام والقفاقع بفتح القافين والفاء بعد الالف قاف مكسورة ثم عين مهملة الفقاقات التي تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه ابي نواس بنون مضمونة بعدها واو الا همزة انه كان له ذوابتان تنوءان على غاربه والحكم الثاني فيها بعد افضلان نوفي بمعنى الحاجة للمفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابد الارتفاع به افضل منه وابتدأ الاخطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لا تقع بعدها الا واخواتها للنجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت للنجاوزة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما يكون اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا مانع وهو لامتناع ان اسم التفضيل لا يضاف حيث من حروف الجر الا من خاصة وقد تحذف من مع مجرورها للعلم بها نحو والدار الاخرة خير واتقى اى من الحياة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك والى ذلك اشار الناظم بقوله وافعل التفضيل صله ابدا تقدرا او لفظا بمن اجرا واكثرها تحذف من مع المفضول اذ كان افعل خبرا في الحال او في الاصل فبشر خبر المبتدا وخبر كان وان وثانيا في مفعولي ظن وثالث ثلثهن عمل اعلم نحو زيد افضل وكان زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت زيدا عمرا افضل وقد يقل الحذف اذا كان افعل حالا كقوله دنوت وقد خلنا لك البدء اجملا فظل فؤادي في هواك مضللا فاجملا حال من تا المخاطبة في دنوت وكالبدء مفعول ثان لخلنا اى دنوت اجمل من البدء وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل او اذا كان افعل صفة كقوله وهو احيجة بن الجلاح يروح احيدان يقيلا عذا بخيبئ بارد ظليل فاجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على يروح اى يروح الى مكانا اجدر من غيره بان يقيلا منه عذا قاله ابن مالك في شرح الكافية وهنه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من الترويح بمعنى الرواح وقت العشاء واحيدا بالجيم اى احق وقيل من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبات اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن نموها وزهوها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد لذلك وبجنبي تثنية جنيب مضافا الى بارد وظليل وهما وصفا الموصوفين محذوفين والاصل بجنبي بارد وبمكان ظليل وحذف المعطوف وجب تقديم ما حذف من مجرورها عليه اى على افعل ان كان المجرور بمن مستفهما عنه لان الاستفهام له صدر الكلام نحو انت بمن افضل والاصل انت افضل بمن تقدم بمن على عامله وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن تلو من مستفهم فلها كان ابدا مقدما او تمثل الموضح احسن من تمثل الناظم بقوله لمثل من زانت خبرا فيه من الفضل بين العامل ومعموله بالجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وفيها انه لا يفضل افعل ومن المبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخيرها له صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا او كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل والاصل انت افضل من غلام من فضلت من ومجرورها على افضل لانها اضيفت الى ما له الصدر استحق التقدم والتصدير وفاحسن قول الامين المحلي في المصباح عليك بابناب الصدر تصدر او قد يتقدم من مع مجرورها على افعل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جرير اذا سارت لسمائها بوما ظعينة فاسمائها من تلك الظعينة املح والاصل فاسمائها املح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور وقاد عند الناظم حيث قال ولذا الخبا التقديم نزرا ورد وذلك لان افعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له ان يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية من الحالات الثلث ان يكون افعل مقرونا بال فله حكمان احدهما ان يكون مطابقا للموصوف في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليا والزيدون الافضلون والهندات الفضلى او الفضل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بافعل التعجب له لاقترانه بال ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي ما ملخصه ولا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفا والاظارف والظرفا كما قيل ذلك في الاطول والافضل وكذلك الاكرم والاجمل قيل فيهما الاكارم والاناجيد ولم يسمع فيهما الكرفا والمجدا انتهى والحكم الثاني ان يوفى معه بمن لان من وال يتعاقبان ولا يجتمعان كما لو اضافة فاما قول مهوس الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فخرج جمعه بين من وال على زيادة ال في الاكثر او على انها اسم من لبست متعلقة بالاكثر

التفضيل

المعرف بال انما هي متعلقة باكثر نكرة حالكونه محذوفا مبدلا من الاكثر المذكور بدل نكرة من معرفة والاصل الاكثر اكثرهم او على ان من بمعنى في اي فيهم او لبيان الجنس اي من بين هم او متعلقة بليس لما فيه من رايحة قولك انتفى واغتفر الفضل بين افعل وتمييزه للضرورة وحصوله تميز اي عدد او الكاثر بمعنى الكثير والحالة الثالثة ان يكون افعل مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه امران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد عن ال والاضافة لاشتراكهما في التنكير ولكونهما على معنى من والى لذلك اشار الناظم بقوله وان لمنكور يضف وجردا الزم تذكيرا ولزن يوحدا ويلزم المضاف ليلزن يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل او الزيدان افضل رجلين او الزيدون افضل رجال وهند افضل امراة او الهندان افضل امراتين او الهندات افضل نسا اذا قصد ثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه احدا واحدا او اثنين اثنين او جماعة او جماعة والمعنى زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا او الزيدان افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين او الزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند افضل من جميع النسا اذا فضلن امراة امراة والهندان افضل من جميع النسا اذا فضلن امراتين امراتين والهندات افضل من جميع النسا اذا فضلن نسا نسا فان ثلث النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن اين جا العموم اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا عدا رجلا رجلا وكذا البواقي ولذلك صحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا لما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب قاله المبرد انه على حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافر به قال الفرا انما وحد لانه في معنى الفعل اي اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع قال محمد بن مسعود بن الوكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو انت افضل رجل او انتما افضل رجل او انتم افضل رجل منه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة يتميز له وقد خصصت بالاضافة فاشبهت ثمانية رجل وقد اجاز قوم قياسا لا سماعا ان يثنى ويجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجالا انتهى والمشهور وما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة وان كانت الاضافة الى معرفة فهو على ثلثة اقسام قسم يقصد زيادته على ما اضيف اليه وقسم يقصد بها زيادته مطلقة وقسم يقال بها لا تفضيل فيه فاما الاول افعل فيما لا تفضيل فيه وقصد به زيادته مطلقة وجب المطابقة للموصوف به تشبيها بالمعرف بال في الاخلاء لفظ من ومعناها وقد يتوارد على قال احد كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان يحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه اي عادلا لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص رزق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لم تنو فهو لمبتغاه نابه فرن وان كان افعل على اصله من افادة المفاضلة على ما اضيف اليه جاز في المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقولهم تعم وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضافا اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر مجرميها وفي بعض النسخ اكابري مجرميها وان لم نجعل اكابر مفعولا اول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مفعولا اولا كما قال ابن عطية فلا شاهد فيه للمطابقة في المجرد عن ال والاضافة كما قال ابو حيان والى جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي معرفه هذا اذا نوي معنى من وذكرها صاحب الامثال السائرة ان افعل باني في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى اهم خير ام قوم تبع الى الاخر في الفريقين انتهى **مسئلة** يتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما الخفض به فيجوز اذا كان المخفوض كلا او افعل بعضه وممكنا واما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز اذا لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقي واما الرفع به فان رفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل فهي افضل ضمير مستتر رفع على الفاعلية بعود على ما عاد عليه ورفع والضمير المنفصل الاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه واشار اليها الناظم بقوله وقد يرى الظاهر مرفوع مذكر نحو رجل افضل منه ابوه او افضل منه ابوه بنصب افضل على انه صفة لرجل ورفع الاب او انث على الفاعلية بافضل على معنى فاقه في الفضل ابوه او انت وأكثر العرب يوجب في مثل ذلك على انه خبر مقدم وابوه وانت مبتدا مؤخر وفاعل افضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر في موضع خفض نعت لرجل والرابط بها الضمير المجرور وبعض يطرد ذلك الرفع للظاهر اذا عمل افعل التفضيل عمل الفعل مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذا ما حمل عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكمثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه اجنبيا وهو ما ليس ملتبسا بضمير الموصوف به مفضلا ذلك الاسم حقيقي

باب النعت

على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوع الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له حجما كالصلوة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل الاجنبي الظاهر في هذا المثال وغيره بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فينوى بالفعل وهو احسن مكان افعل التفضيل وهو احسن ولا يتغير المعنى قال ابن مالك وناقش ابو حيان في ذلك والاصل ان يتبع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافعل التفضيل ابن ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه وثانيهما للظاهر وهو الهاء في منه بمكون المفضول مقدرا وتدخل من الجارة للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا او تدخل على محله اى على محل الكحل وهو العين او تدخل على الكحل وهو زيد فتقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول من على محل الكحل وهو العين او ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على محل الكحل وهو زيد فتحذف وعضافا اذا دخلت من على محل الكحل وهو العين وعضافا اذا دخلت من على محل الكحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشئ اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع بمفضول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فتحذف في ضمير الكحل ومحله وعضافا محله اختصارا وربما ادخلوا من على عين المفضول لفظا وقالوا ما احد احسن بهر الجميل من زيد الاصل ما احد احسن بهر الجميل من حسن الجميل زيدا فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له في المعنى عضافا التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو الجميل واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقام عضافا من زيد ومثله قول الناظم لن ترى في الناس من رفيق ولي بر الفضل من الصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته له في المعنى عضافا التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقام عضافا من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق بنفي بلن مكتنف بضمير ين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل لن ترى في الناس من رفيق هو اولى ببر الفضل منه بالصديق هو والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الآخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا بين افعل التفضيل ومن دون ذلك لا يجوز وقد عد على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل والنحاة الاستفهام وتبعه الموضح في شرح المقصور ولم يرد سماعا فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب

فصل باب النعت

وتزاد فيه الصفة والوصف الاشتقاقي الذي يتبع ما قبله في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا لمتبوعه النعت والتوكيد عطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه نحو ما قام قام زيد لا ولا فانهما مشتملة على التوكيد ولا تبعية فيهما ودليل الحصر في خمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف او لا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة او لا الاول التأكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق او لا الاول النعت والثاني عطف البيان وهما اوجه اذا اجتمعت بيدا بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم باليد ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها للمتبوع وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فعامل محذوف وهو قول الجمهور وبدل الكل ظهوره بها الاجواز مع الظاهر ويجوز مع المضمر خوبزيد بر وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف وفي ايها اشار الناظم بقوله تتبع في الاعراب لانها الاول نعت وتوكيد وعطف ونسق فالنعت عند الناظم المشار اليه بقوله في النظم فالنعت تابع تم ما سبق بوسمه او وسم ما به علق هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ويجيئان للايضاح في بعض الصور عرضي فخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ما الاسمية هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشئ لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاءني زيد التاجر فان زيدا علم في اللغة الحقيقية او الناجر بوه في اللغة السببي والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقة وتاجر بوه في السببي واختلف في معنى

الاصل في الاتباع الفضل الصفة

ونعم نعم

الايضاح

باب النعت

الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظى الواقع فى المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجرى مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوى الواقع فى النكرات على سبيل الوضع فهو يجرى مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال فى المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات وهذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت فانه قد يكون للايضاح والتخصيص وقد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعريم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والقاضين او للتفضيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى او للاطناب نحو تصدق وصدقة قليلة وكثيرة او للترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين او للتوكيد نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة وبوابان الاصل فى النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا غلب استعمال الشئ فى غير ما وضع له **فصل** ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلثة الرفع والنصب والجر من التعريف والتنكير تقول فى التعريف جاءنى زيد الفاضل برفعهما ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول فى التنكير جاءنى رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما فى الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما فى التعريف والتنكير لان التعريف يقتضى كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضى كون المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفى والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازى والى ذلك اشار الناظم بقوله ويقطع فى التعريف والتنكير بالمتابعة واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقى او المجازى ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها ايضا ويغنى بالوصف الحقيقى ان يجرى على من هو له كجاءنى امراة كريمة ورجل كريم ورجلا كريمان ورجال كرام فى الوصف الجمع ضمير مستتر يعود على الموصوف باقسامه فى التذكير والتانيث والتثنية والجمع وكذلك تقول فى التعريف جاءنى المراة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ويغنى بالوصف المجازى ان يجرى على غير من هو له اذا حول الاسناد الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان مفردا ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءنى امراة كريم الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءنى رجلان كريما الاب بالاضافة او كريما ابا بالتمييز وجاءنى رجال كرام الاباء بالاضافة او كرام اباء بالتمييز موافقا النعت منعوته فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته له فى اوجه الاعراب الثلثة وفى التعريف والتنكير وبكمال الموافقة فى اربعة من عشرة لان الوصف فى ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او نحو بلا وتستثنى من ذلك شيئا احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق فى التانيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامراة افضل من زيد وبامراتين افضل من زيد وبنسا افضل من زيد وكذلك مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص والثانى الوصف عما يستوى فيه المذكر والمونث من الاوصاف الآتية على وزن مفعول او فعيل بمعنى فاعل او فعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوف نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل وان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطى الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف فى الافراد والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول فى الوصف مررت برجل قائمة امه برفع الظاهر بتانيث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا وبامراة قائم ابوها بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مونثا كما تقول فى الفعل قامت امه فى المثال الاول وقام ابوها فى المثال الثانى وتقول مررت برجلين قائم ابواهما بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى كما تقول فى الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب اكلونى البراغيث ورآنى الصالحون فاما ابواهما بالالف علامة التثنية والجمع فى الفعل المسند الى المثنى الظاهر فلان فى الوصف اذا اسند الى المثنى الظاهر قالوا بان ابواهما بتثنية الوصف وتقول فى جمع المذكر مررت برجال قائم اباؤهم بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا كما تقول فى الفعل قام اباؤهم بافراد الفعل من علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباؤهم بالالف علامة الجمع فى الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما فى اكلونى البراغيث قال فى الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قائمين اباؤهم بجمع الوصف جمع تسلمه ولكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فجاز فى التكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير فى الوصف افصح من الافراد كقيامات اباؤهم وقال الاخفش والسلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت متابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم فالتكسير فصيح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قائم غلماه وبرجلين قاعد غلماهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول فى الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءنى غلام امراة ضاربته هى وامر رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هى وضربها هو وجاءنى غلام رجلين ضاربهما كما تقول ضربهما وان قال ضربا هما قال ضاباه هما وتقول جاءنى غلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهم ومن قال ضربوهم قال ضابوهم وجمع التكسير كضوارب هم افصح من الافراد كما تقدم خرقا للحجف وذلك مستنقا من قول النظم وهو لدى التوحيد التذكير

اذا رفع الظاهر

النعت

فصل والاشياء التي ينعت بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه بمن قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسمي الفاعلين ومضروب من اسمي المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب في الصفة المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل وما هو بمعنى اسم الفاعل المفعول كفضيل بمعنى مفضول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو احسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او آلة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا الثاني مما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق في المعنى والية اشار الناظم بقوله وشبهه ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب وفروعها واسما النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنسوب فاسم الاشارة ينعت به المعارف نحو مررت بزيد هذا وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات نحو مررت برجل ذي مال واسما النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي فتح اليم وانما قلنا ان هذه الانواع افادت من المعنى ما يفيد المشتق لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي معناها منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيد المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فهذا ما يقاس على اسم الاشارة جمع الموصول الا من وما وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار ودثار وتمر مما هو منسوب الى التمر فهن وما اسما الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا او هناك او ثم فتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف ولبست صفات الثالث مما ينعت به اشار الناظم بقوله ونعتوا اليها اشار الناظم بقوله ونعتوا الجملة منكرا والنعت بها ثلثة شروط اشرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا او معنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون فيه الى الله نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور وفي ان نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بالجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الذي في الاصل الشيء النفيس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظا معرفة ومعنى نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك انتهى ويجوز ان تكون الجملة خالية من الضمير وتقع شرط النعت في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كما سيأتي وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف او ما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله او مقدرا اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن غدرا عليك وربّ قتل غادر الى هو غادرا او منصوب كقوله وقاتمي حيث يمتشاح اي حيث يمتشاح فيه او مجرور وفي ان كان المنعوت اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه او مجرور بمن غائبة على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مبارك نحو عند بكر بدرهم اي منه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف المجرور فقط فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف الاول وهو منصوبه والثاني وهو الاخير قولان والشرط الثاني ان يكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب والية اشار الناظم بقوله فاعطها ان اعطيتها خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه فاضرب والانشاء البيع بذلك لان الطلب والانشاء لا حاجة لهما بعرفة المخاطب فيتخصص به المنعوت الى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله فان اتت فالقول اضمر تصب لان القول كثير في الكلام كقوله وهو الحجاج على ما قيل يذكر ان قوما اضافوه واطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية بين لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رايت الذئب قط نعت لمذق فوجب تأويلها على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول اي جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رايت الذئب قط قال ابن عصفور الافضل في مذق مثل لون الذئب هل رايت الذئب قط بهو لون مررت برجل مثل كذا هل رايت كذا وفي الحديث كل ذئب مثل ثول السعدان هل رايتم ثول السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل ثول السعدان حذف مثل لون الذئب وبقي هل رايت الذئب قط وتأويله مقول عند رؤيته هذا الكلام فقول هو الضمير وجملة الاستفهام معمولة لما اشتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاؤا بلبن ممذوق لون الذئب الذي هي لون الذئب الذي لونه الورقة التي هي لون الورقة اليابسة وقيل لون الذئب الذي لونه بياض يضرب الى سواد والرابع مما ينعت به المصدر مما اشترط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدرا ثلاثيا والثالث ان لا يكون بهيما والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا فالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزا

او يؤنث مصدر ثلاثي

باب النعت

نظر بكسر الفاء والثلاثة الاول مصدر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله كرم وهو كثر ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت
كيف صح ان يكون اسم المغنى نعتا للذات قلت صح ذلك عند الكوفيين على المناولة بالمشتق اسم فاعل او مفعول به عادل اسم فاعل
عدل ومرضى اسم فاعل رضى وزاهرة اسم زاد ومفطر اسم فاعل افطر وبدلهم ناجا من ذلك مضافا اضافة غير محضة نحو زيد
رجل هدك وشرعك وحسبك وما على لفظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اليه ذو وكذا وهذا الترم افراده
تذكيره كما يلزمان لو صح بذ وفرعه فيقال هذا رجل عدل اعراء عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل
ذو عدل وامراة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تاويل ولا حذف فضاف بل هو على
العين نفس المعنى قيل لغة مجازا واد عاوا لزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث ناجرون على اصله واما قول العرب رجل ضيف ورجال اضياف وضيوف وضيفان وامراة ضيفة فقليل **فصل** واذا تعدد
النعوت
فتارة يكون لواحد تارة يكون لغيره وان كانت لواحد فتارة الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين
احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقها اما لكون التثنية والجمع لاثنين منهم او قوم
العطف مقامها واما لتعدد عامل المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق لاتحاد معنى النعت ولفظه استغنى
بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل
الكريم او لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق او معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها الضارب في الارض
السير فيها وجب التفريق بالعطف لان اصل التثنية والجمع بالواو وخاصته لانها الاصل في ذلك والى هذا اشار الناظم بقوله ونفت عن
واحد اذا اختلف فعاطفا فرقا اذا ائتلف كقوله بكيت وما بكى رجل حزين على رجعين مسلوب ومال مسلوب ومال فمسلوبا ان لم يعد
احدهما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا اثر والباجا هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من اثاره
يكي مفصوله وقوله مر بي رجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال الاول الشاعر هو الذي يأتي بالكلام
منظوما والكاتب هو الذي يأتي به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذي حاز الفقه بحيث له ويستفاد نعت الاشارة فلا يأتي فيها
التفريق لا يجوز مرت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه ونمر والزجاج والزيادي وهو مقتضى كلام الاربعة الاشارة
الا يكون الا طبقا لها اللفظ لانهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير في حمل المشتق عليه قال الزيادي ولن قد تبدل او يأتي جاءني
وقد الجاسيبويه هذا زيد وعمرو على ابتدا واليبا هنا خلاف النعت نقله الفوضي في الحواشي ولذا قد تنعت المعطوف مع تفريق المعطوف
فان كان العامل فيها واحدا لان الحد العامل كالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين مررت بشيخ وطفل عجوز بخلاف لان العطف يأبى التثنية
والجمع وان اختلف واختلف تبعية العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا والظريفين فالقطع واذا اتحد نحو ضاحكا مر بزيد وعمرا فالقطع عند البصريين
واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباع ايهما شئت عندنا سعدا وان كان العامل متعددا او اتحد لفظ النعت فان اتحد معنى
العامل وعمله لفظا وجب اتباع الاخير مطلقا سواء كان المتبوع عاما مرفوعين بفعلين او خبر مبتدأين او منصوبين او مخفوضين او مختلفا فالتقدير
عمله ومعنى ولفظا نحو ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو العاقلان ورايت زيدا ورايت عمرا والظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو
الكريمين ومثالها اتحد معنى وعملا وجنسه كجاءني زيد اتاني عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا يعنيه وانصر خالدا الشاعرين
وسقط النفع الى خالد وتبوبه لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني فالقطع وتاكيد الاول
هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجاءني زيد اتاني عمرو الظريفان او خبري مبتدأين كهذا زيد وذاك عمرو
العاقلان واختار كلام سيبويه فانما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في
القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك الحبيب زيد ووده عمرو العاقلين وقولك مررت بزيد ومعروفه عمرو العاقلين فاجاز
الاول واجاز هذا ان هي وجر به في النظم فقال او نعت معمولي حبيك معنى وعمل اتبع بغير استثنا او اختلف المعنى فقط كجاءني زيد ومضى عمرو العاقلان
او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر وموجع عمرو بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على انه مبتدا او بالنصب على اضمار فعل
ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت
وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فالمحذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فهو بمنزلة العامل الواحد عندهم هو
وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احداها ان يختلفا العاملان في المعنى والعمل كرايت زيدا
ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة

باب النعت

على جواز الاتباع فيهما للتابع دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع لثانيته فيهما والفراء يعكس ذلك الصورة الثالثة ان يختلف المنعوت فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحد المعنى والعمل وتحته صورتان ان يتحد اللفظ اولا فالاولى نحو جاء زيد وجاء عمرو والعاقلان فيجوز فيهما الاتباع وقبله ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد وراكبي عمرو والظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد العامل فان اختلفا فهذا زيد وجاء عمرو والظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو والظريفان وليست زيدا وان عمرو وانا الداقا نمان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه فضل اذا لم تذكر المنعوت وكان المنعوت معلوما مبدوا بالنعت تقيقة او ادعاء جاز اتباعه وقطعه مما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة وملازم الذكر نحو الجما الغفير وجاءا على فشا اليه نحو هذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها واذا تكررت المنعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما الى بين القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع وذلك كقول حريث بكسر الحاء المعجمة والنون بينهما ذا ساكنة بن محفاظا القيسية اخت ترقبان العبد لا مرتين زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قبله من بنيه وقومه لا يبعد قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر فقومي فاعل يبعدن بفتح الباء والعين وهو دعاء اخرج مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل ينبعد بعدا كفرح يفرح وقد اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها من استعمال هذا اللفظ في الدعاء وهم في ذلك غرضها احد هما انهم يريدون بذلك استمطار موت الرجل الجليل وكانهم لا يعتدون بموته والثاني انهم يريدون بالدعاء له بان يتبع ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكره الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعدا جمع عاد وهو العدد وبعيدة ولا يجوز ان يكون جمع عد لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تنحر للحم والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد الازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لاهليهم لانهم كانوا ينحرونها لاضيافهم والرفد في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب وهو ان يرفدوا غيرهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان يرفدوا عن خيلهم وبقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج وبيانها لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل ازادوا انه لا يأتي ما يدنسه ويلطخه بالعار وانهم لا يجرون ولا يسرون واذا وصفوه بطهارة الجيب ازادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي او على القطع بانهما مبتدآن تقديرهم هم ويجوز نصبهما على القطع بتقدير اعني او امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع بانه خبر هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع بانه مدح او ذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق ببعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية ولما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه ولما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع بالغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع اذا تبعت الجميع ويقطع اذا قطعت الجميع فان اتبعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لانا القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز الاتباع والقطع اشار الناظم بقوله واقطع واتبع ان يكن معينا بدونها واذا لم يعرف مسمى المنعوت الا بمجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتنزلها منه منزلة الشيء الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت كررت وقد تلت مقتضر الذكر هن اتبعت وذلك كقولك مررت بزيد الكاتب الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشارك في اسمه ثلثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد فاحدهم زيد الكاتب والاخر زيد الفقيه الكاتب والاخر زيد الفقيه كاتب فلا يتعين زيد الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلثة فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول الناظم وبعضها اقطع مغلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاء في البعض من نعوته القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعيته الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف ضائدا وناوى الى نوءة عطل وشعثاء اضبع مثل السكاكا تبع النعت الاول وهو عطل بضم الغين وتشديد اللام المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد قطع

باب النعت

الثانى وهو شغنان بضم الشين المعجمة وسكون الغين المهملة ونون فى آخره مثلثة جمع شغنا بالمد وهى المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره لخص شغنا ونحوه والمراضيع جمع مرضعة والسخاخ جمع سعلاة وهى الخبيث الغيلان فان لم يتقدم نعت لم يجز القطع الا فى الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر المبتدأ او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدأ ان رفعت النعت وقدرت هو والفعل ان نصبت النعت وقدرت فى المدح مدح وفى الذم اذم وفى الترحم ارحم وعلى ذلك يحمل قول النظم وارفع وانصب ان قطعت مضمرا مبتدأ او فاصبا النصب لهم فى المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدأ والحميد خبره وقوله تعم فى الذم وامرأته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبد لك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبى لا بد للصفة مع المقدر بتصيره جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا فى النداء اذ اظهروا العامل قالوا ادعو عبد الله مثلا لحفى معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اى ذكر العامل وهو المبتدأ او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبرية بمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف وذلك ان تظهر كلا من المبتدأ والفعل وتقول هو التاجر واعنى التاجر كائنا على تقدير رؤية سائل يقول من هو او من تعنى **فصل** ويجوز تنكيرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت نائبا مفرادا صالحا لمباشرة العامل اياها خلافا لمن خصص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا اى فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو والنار الحديد ان عمل ناعتا اى اعمال دوعا سابقا فحذف المنعوت المعلم به معلوم النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وحيث حذف الموصوف اقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فلم يصلح لمباشرة العامل اياها غالبا ومن غير الغالب ولقد جانك من نبا المرسلين اى نبا من نبا المرسلين نبأ على ان من لا تزاد فى الايجاب ولا تدخل على نكرة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسى فى كان بعض اسم تقدم مخفوض بمن او فى فالاول كقولهم مناظعن اى ناس او منا ظعن اى ناس ومنا اقام اى ناس ومنا ظعن واقام جملتان فى موضع رفع نعتا للمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتدا اى منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقد الكوفيون المحذوف فى موصولا اى الذى ظعن والذى اقام وفاقد البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصاف الموصوف بصفته لتلازمهما والثانى كقولهم ما فى الناس الا شكرا وكفر اى الا رجل شكر او رجل كفر فالمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفى وهو الناس كقوله وهو ابو الاسود الحمانى فى بصف انراة

لو قلت ما فى قومها لم تيثم يفضلها فى حسب وميسم ففيه حذف وتغيير وتقديم وتاخير واصله لو قلت ما فى قومها احد يفضلها لم تاثم فى مقالتك فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفى وهو قومها وكسر فى الضاعة من تاثم على لغة من يجر الجازمين وابدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف فقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها حالا لكون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم وهو فى قومها الذى هو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو احد المحذوف وانما قدم منا وأخر الا ان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملة ما يعده الانسان من مفاخر ابائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو فيا لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اى فريق دون ذلك وقولهم فى بنى تميم الا فوقها تريد اى الا رجل فوقها تريد وقولك ما منا الا على الهبة او ما فينا الا على الهبة اى الا رجل على الهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم محفوض بمن او فى لم يحذف الا فى الضرورة كقوله وبرمى بكفى كان من ارمى البشرى بكفى رجل كان ويجوز حذفا لنعت ان علم كقولك نعم يا خذكل سفينة عضبا تحذف النعت وتبقى المنعوت اى كل سفينة صالحة بدليل امر قرى كل فان يقعبها الا بحرجها عن كونها سفينة فلا فائدة مهمة قاله فى المغنى وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت فى الحرب ذا تدرء فلم اعط شيا ولم امنع تحذف النعت وابقى المنعوت اى شيا طائلا والذى احوج الى تقدير هذا النعت تحرى الضدين فان الواقع لما اعطى شيا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسى بها الكلام جلباب الضدية ويتخلى برتبة الحق وعلله فى المغنى بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبى ﷺ حين اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة اعطى اقرع فحظها وقال اتجعل نهبى ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت فى الحرب ذا تدرء فلم اعط شيا ولم امنع

باب التوكيد

وما كان حضن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن يضع ثوبه لا يرفع فقال النبي ﷺ اقطعوا لسانه عني فرادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني عيينة بن حصن والاقرع بن حابس والندر بضم النون المشاة الفوقانية وسكون الدال المهملة وفتح الراء السابقة على همزة القوة والغنة كقوله وهو الله فيمن الاكبر ورب اسئلة الحذين بكسر مهملة فهمزة فراء فوحدة فحذف الغنة منها وتعني المنعوت اي فرع فاحم وجعد طويل بدليل اذ انيبت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجعد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر والفاحم بالفاء والحاء الاسود والجعد بكسر الجيم واسكان العين المهملة فتحتية فعقد فكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز احد فكل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من للمنعوت والنعت يعقل يجوز حذف فرد في النعت يقل **فصل** ويجوز عطف بعض المنعوت على بعض بجميع حروف العطف الا ام وحتى قاله ابن جزي وفي صوبه الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا كالنعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة قاله ابن هشام والله اعلم بالصواب

هذا باب التوكيد

التاكيد لغة التقوية ولم ينفرد احدهما بتصرف فيجعل اصلا يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعمالا بالواو وعند النحاة والمراد التابع وهو ضربان لفظي وسياتي اخر الباب ومعنوي وهو الفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده ولم يستوعب الفاظه بحصره وغيرها كانت توابع لها اللفظ الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما الرفع المجازي عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين الاسم اكد تقول جاء الخليفة فيحتمل انه على تقدير قصصا واذ الجائي جنده او فعله بكسر الفاء المشددة وسكون القاف واحد الاقفال وبفتحها متاع المسافر وحشمه فاذا اكدت بالنفس فقط او بالعين فقط او بهما معا شرط تقدم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه او عينه او نفسه وعينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وضد الكلام قصصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبت الحقيقة ونصب عينه على ان التوكيد بهما يضعف احتمال المجاز ولا يرفعه لاحتماله البتة ويجب في النفس والعين ايضا ان لفظا بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف لبرتبط به ويجب ان يكون لفظها طبقه في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا تقول جاءني زيد بنفسه عينه وهند نفسها او عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد ولما في التثنية فالافصح في النفس والعين جمعهما جمع قلة على افعل بضم العين فيقال جاءني الزيدان انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند من يسمي اسناد الجاء ذلك الى ان اذ فتشرح المفصول تبعا لابن عصفور وموافقيه الرضي والمقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بافعل ان تبعا البشر واحدا وامتنع الاخفش في المثنى كراهة اجتماع مثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمع التصحيح ويجتنبان في المتضايفين لفظا او معنى المضمنهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ التثنية انتهى كلام الناظم وغيره يعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاءني الزيدان كلاهما والمرتان كلتاهما وكل جميع وعامة لغير المثنى وهو الجمع مطلقا او المفرد بشرط ان يجزي بنفسه وبعامله نحو جاءني القوم كلهم وجميعهم واغتنمهم الهندات كلهن واجمعهن واغتنهن واشتريت العبد كله وجميعه وعامته ويجب ايضا لهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا اجمعا بالضمير موصلا وليس منه اي من التوكيد خلق كم ماء في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عصفور فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا بخلق ولو كان كذلك لعقل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا قرينة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء والزمخشري في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان بل الصواب ان جميعا في الاية الاولى حال من ما الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في الكل ان تلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله في المغني وقال ابن مالك ويجوز كونه اي كلا حالا من ضمير الاسم المنفصل الى الظرف يعني فيها وفيه صنعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرف قاله في المغني وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة يؤكد بهن لرفع احتمال التقدير بعض مضاف الى مشبوع بهن ثم اي من اجل الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاءني الزيدان كلاهما والمرتان كلتاهما الجواز ان يكون

الاصل جا

باب التوكيد

الاصل جاء احد الزيدين واحد المرادين وانه اطلق المثنى وارتديد واحد كما قال الله تعم يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بقدير يخرج من
احدهما وهو الجر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره واستنع على الاصح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما
لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاءني كلا لعدم
الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والفراء والى على وذهب الجمهور الى جوازه وتبعهم ابن مالك في التسهيل واختج المجيزون بان العرب قد
تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشريت العبد كله لرفع
الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاءني كلا لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزء المفصل به بدون البعض الاخر و
التوكيد بجميع غريب منه قول امرأة من العرب ري ترقص ولدها قد لحى خولان جميعهم وهمدان وكل الخطان والاكرمون عدنانا
جميعهم توكيد لحى خولان وقد ذكر من التفدية بالدال المهملة ويجوز في الفا الكسر فيكون مبتدأ وحى خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا
ماضيا وحى فاعله وخولان بفتح الخا المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن والخطان
ابو اليمن وعدنانا ابو معد وهو عطف على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله فاتبنى
هيئك عرهدا وانت جميع وكذا التوكيد بعامة غريب ولذلك اغفله اكثر المصنفين والثاني انها لا ترد بمعنى تمام في اللزوم في
نافلة فضلا مع المؤنث والمذكر فتقول اشريت الامة عامتها والعبد عامته بالتا مع المذكر كما قال الله تعم ويعقوب نافلة بالتا
وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم واستعملوا ايضا كلا فاعله من عم في التوكيد مثل التا فلة على
الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فذاكرهم اغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكره فان من اجلهم يعقوب
ولم يغفله انتهى وفي الايضاح ان المبرد خالف سيبويه فذهب ان عامتهم بمعنى اكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد
فانه تخصيص والتوكيد تعميم **فصل** واذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كلا بأجمع وكلها بجمعا وكلهم باجمعين وكلهن بجمع
فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعا والقوم كلهم اجمعون والنسا كلهن جمع قال الله تعم فسجد الملئكة كلهم اجمعون و
الى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكد وبا جمعا جمعا اجمعون ثم جمعا وقد يؤكد بهن استقلالا وان تبقدم عليهن كل نحو
قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعا والقوم اجمعون والنسا جمع قال الله تعم لاغوينهم اجمعين وانهنم لموعدهم اجمعين و
اليه اشار الناظم بقوله ودون كل قد يجئ جمع جمعا اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعا عند جمهور البصريين منعا
بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعا والى ذلك اشار الناظم بقوله واعن بكلتا في مثنى وكلا اعن وزن فعلا ووزن افعلا كما
استغنوا غالبا بتثنية سوى بكبر السين المهملة وتشديد الياء عن تثنية سوا بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان الا نادرا وجاز
الاخفش والكوفيون ذلك اى تثنية اجمع وجمعا فتقول على رايهم جاء الزيدان اجمعان بتثنية اجمع والهندان جمعا وان تثنية
جمعا قال ابن خروف ومن منع تثنيتها فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنها نحو اكتع وكتعا واذا لم
يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين اجاز توكيد
النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنع جمهور
البصريين مطلقا واليه اشار الناظم بقوله وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفائدة بان
يكون المنكر المؤكد ممتدا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول فيكون التوكيد
من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله فصرن البكرة يوما اجمعا وكاعتكفت اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب
يا ليت عدة حول كله رجب فمن انشدكا لناظم وابنه شهر مكان حول فقد حرفه من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه
لان الشاعر تمنى ان يكون عدة الحول من اوله الى اخره رجبا لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب
لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت يوما كله لان النكرة
غير محدودة فان الزمان يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا بنفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك
ولا يجوز هذا اسد بنفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي دفع توهم استعمال اللفظ في
معناه المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاز بنفسه ففائدة ترفع المجاز العقلي لا
اللغوي بخلاف جاء اسد بنفسه فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي **فصل** واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او
بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان توكدا الضمير المتصل بالنفس والعين فمنعد

باب التوكيد

المنفصل عينك ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل حرجت عينها لتوهمت الباصرة او نفسها لتوهمت نفس الجوهرة وحملوا ما لا لبس فيه على ما اللبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اغراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى من الظاهر والاعرفية فيمتنع ان يكون مكملا لما هو اضعف منه ويخالف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فان التوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب اما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يدخل العوامل اللفظية في الاحيان والى ذلك اشار الناظم بقوله واكدوا بما سواهما والقيد لمن يلزمها واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر بعينه ما قبله من لفظة ذا في التسهيل او بتقويته بموافقه معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلثة مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم ووقفت وقفت والثاني كما كيد اسم ظاهر نحو حقق حقق جد جد وصه صه وسكت زيد واجل خبر وقعدت جلست وفعل ما يتم فعل نحو ازال لن ازال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما من التوكيد لفظ بحيي مكررا وان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون الاية ثم كلا سوف تعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ونحو اولى لك فاولى الاية اي ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الاية الى ان المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يرد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء وتأتي الجملة المؤكدة مبدوءة بواو العاطف نحو قوله عم والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا وكرها ثلث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس وامكان التعدد نحو ضرب زيد ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى وفرض انه لم يقع الضرب منك الا مرة واحدة وان كان المؤكد انما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح امره من انه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط نحو قوله ع ايما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل فكرر الاسم الظاهر ثلث مرات وفي قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر داع وللشر جالب فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراد بالكبير المنيم والمداجاة منصوب على التحذير ودعا بتشديد النون العين من امثلة المبالغة وان كان المؤكد ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل وان شاء اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل نحو قمت انت واكرمتك انت ضربت انت فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الوضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل اصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور لانا وان الحوال الاسم لا تبدأ او عامل الا تبالين لفظ فلم يكن بد من انفصالها ضميرا واما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه او يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل والاضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نا نحو ضربنا واكرمنا وعلمنا وهو القياس لان اصل الضمائر ان تأتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافي ويقع عليه ان يقول واستغير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل بما وصل به مؤكده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل نحو جعلت جعلت اكرمك اكرمك ومجيئ منك منك لان العادة مجراها وصل به يخرجه من الاتصال الى الانفصال والفرض انه متصل وان كان المؤكد فعلا او حرفا جوابيا يؤتى به في جواب نفي او اثبات فواضح امرهما هنا مكرر الفعل والحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثق وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح الراء وآخرها تاء التأنيث اسم محبوبته وبصغرها بثينة وبراشهر من مواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كصنايع حذفت ياؤه ضرورة وان كان المؤكد غير جواب وجب اقترانه ان يفصل بينهما بأحد الحرفين المؤكد والمؤكد وان يعامع لتوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كانا اتصل بالحرف المؤكد فضمير الكون مكان الجزء منه والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غيرها يحصل به جواب نحو قوله تعم ابعد كم انكم اذا تم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا لبعد فصل بينهما بالظرف وما بعد

عطف البيان

واعيد مع الثانية الضمير المتصل بان الاولى هو الكاف والميم ووجب ان يعاد ما وراى لفظ المتصل بالحرف المؤكد ذكان ما
اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل
بان الاولى وهو لفظ زيدا وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية ضمير الظاهر الذى اتصل
بان الاولى فى عود ضميره هو الاولى من اعادته بلفظه وبهذا التزيل قال الله تعالى فى رحمة الله هم فيها خالدون ففى الثانية
توكيد لفى الاولى واعيد مع فى الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر
لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مضمر لا يقولون قام زيد
هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله فى المغنى وكذا اذا اعيد ظاهر فضلا ظاهر فانه يختار اضافة التوكيد لضمير نحو
وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يجاء الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام
التسهيل ان الفصل قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وقد اقتضا الحرفين المؤكد والمؤكد من غير
فصل كقوله انا ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضمنا فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشرى خطا
قال ابن مالك فى شرح التسهيل وقوله يعنى الزمخشرى مردود لعدم اقدام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له فى هذا البيت
فانه من الضرورات واسهل منه ما ورد من هذا البيت فى اقتضا الحرفين قوله وهو خطا الجاشعى وقتل الاغلب العجلى حتى
تراها وكان وكانا عنا قهما مشدودات بقرن لان المؤكد حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره لانا لتوكيد
الاول وهو الواو والثانية مفصول بالمؤكد الثانى وهو كان الاول والتوكيد الثانى مفصول بالتوكيد الاول والمؤكد الثانى
قاله الموضح فى الحواشى وخفف كان الثانية للقافية وقال الفارسى فى التذكرة فى هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة
يعنى التوكيد لكان المتصل بالواو لان هذا العطف لم ير فى موضع نقله الشاطبى عنه فى باب التنازع واقره والضمير فى تراها
وعناقها يرجع الى المطى المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير وانشد منه اى من البيت الاول قوله وهو رجز
اسد فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا ذوا الكوز الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد فاتصل لفظه بمثله
وانشد من هذا البيت قوله وهو الاسود بن جعفر فما صح لا بنا له عن عبابة اصعد فى علوا نهما ام تصوبا لان المؤكد بفتح
الكاف وهو على حرفين والمؤكد وهو ابنا على حرف واحد والاختلاف اللفظين وهما غير وابنا وصح توكيد عبابنا لانهما
بمعناها فهو توكيد بالمرادف فلم يتصل المؤكد الا ان احدهما اذ غير على حرفين والثانى ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف
للمبانهم قاله فى شرح الكافية **هذا باب العطف** وهو فى الاصل يضاد عطف الشئ تثنيته وعطف الفارس
على قرنه اذا التفت اليه وهو فى الاصطلاح ضربان عطف نسق بحرف وسياتى فى باب على هذا وعطف بيان بغير حرف وقد اليهما
اشار الناظم بقوله العطف اتبع ذو بيان او نسق والكلام الان فى عطف البيان واليه اشار الناظم بقوله والغرض الان بان يتبع
ما سبقه وسمى بيانا لانه تكرار للاول او لبعضه او لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع المشبه للصفة فى توضيح
متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول الناظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفا
فخرج بالشبه للصفة البدل لانه المشبه للشئ غير ذلك الشئ كانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد
والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما سمها
من نقب ولا دبر وغير عطف بيانا على ابى حفص للايضاح وتقدم فى باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصته
قائله مع عمر بن الخطاب والثانى وهو تخصيص النكرة فشاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم
الفارسى وابن جنى وجماعة من المتاخرين منهم الزمخشرى وابن عصفور وابن مالك وولده واليه اشار فى النظم بقوله فقد
يكونان منكرين كما يكون معرفين وجوزوا ان يكون منه اى من عطف البيان للنكرة او كفاذه طعام مساكين فيمن يوذ
كفاره طعام مساكين عطف بيانا على كفاره ونحو من قاصد بن يضاد بن عطف بيانا على ما والبانون من البصريين
وغيرهم يوجبون فى ذلك البدلية بدل كل من كل وبخصوص عطف البيان فى المعارف محتجين بان البيان بيان كاشفة النكرة
مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان النكرات قد يكون احدهن بعض والاخر بعضا بعين غير الاخص وعطف البيان كما
يوافق متبوعه فى اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلثة وهى الرفع والنصب والجر والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن وفرع
الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف يقول جانى محمد ابو سهل فابو سهل مرفوع والرفع

عطف البيان

واحد من ثلثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من
اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين ايضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاوله من
وفاقا الاول ما من وفاق الاول اللغة فلى وقول الزمخشري ان مقام ابرهيم عطف بيانا على اية بيان مخالف لاجماعهم لان
البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد والمذكر ولا يجوز ان يكون بدلا
لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير وافيا لعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابرهيم
او بعضها مقام ابرهيم فهو مبتدا او خبر مبتدا وقوله اي الزمخشري وقول الجرجاني شرط في عطف البيان كونه اوضح واخص
من متبوعه مخالف لقول سيبويه في هذا الجمع عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف اليه في
الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص الاداة ومخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت
في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح ثم لو قيل يشترط في عطف
البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي بين الخفي وبصحة في عطف البيان اذا قصد به ما قصد بالبدل ان
يعرب بدل كل من كل مما فيه من البيان الا اذا امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها فانها
تتعين كونه عطف بيان على زيد ويمتنع ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا
لهند اذ الجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو اسقط
لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها
رابط او امتنع خلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع
خلاله محل الاول اذ لو قيل يا الجار لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله طالب اي طالبا يا اخونا عبد شمس ونوفلا انعتهما
بالله ان تحذنا خيرا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخونا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير
البدلية يحلان محل اخونا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالضم فذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من ال
وجب ان يعطى فانه يستحق لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب وقوله وهو المراد الاستدراك
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل
في نية حلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه ال كالبكري
ويجوز ابدالية في هذا البيت عند الفراء اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد وليس مذهبه
بمرضي عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وضاحا لبدلية يجري في غير نحو يا غلام بكرا ونحو شرا بع البكري وليس ان يبدل
بالمرضي ومن المستثنيات ان بضا فاسم التفضيل الى عام ويتبع بمتمم نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوي احلال
الرجال محل الناس لنوي احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم
التفضيل اذا اضيف لزيادة على اضيف اليه اشترط فيه ان يكون منهم ومن ثم خطئ من قال انا اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع
صفة اي مضافا نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب
واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع مجرورا الى بمنفصل نحو يا ابى الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوي احلال زيد مع عطف
عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفرقة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن
بمعنى اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو اي اي فارس الاحزاب منذ ان يتبع مجرورا كلا ممنفصل نحو كلا اخوينا يا
وعمرو عندي لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخوينا لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى
غير مفرق ومثل كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل الاستثنيات منبهة على ان البدل لا بد وان يكون صالحا
للاحلال محل الاول ومجمله نظر لانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرونه في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كوزان انت توكيدا
وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت قال ابو سعيد على ان مستعود في كتاب المستوفى واولى فانه قال في نعم الرجل زيدا ان زيدا بدل لان الرجل
ولا يلزم ان يجوز نعم زيدا انتهى وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المقرر وقد
سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قال في باب اخر كقولك مررت بزيد اخيك غلامه وصاحبه فاولوهت هذا لاوهم
لم يصح كلامك انتهى وبفرق البنا من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف

والتنكير

عطف النسق

والنكرة وبينها انه لا يقع جملة النسق ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل وبينها انه ليس في نيته احلال المحل الاول وليس بجملة
اخرى وليس منبوعة في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع **هذا باب عطف النسق** بفتح
السين بمعنى المنسوق ومن نسقت الشيء بسنقا بالتسكين اذا اتيت به منتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الاحرف الآتي ذكرها وهذا مغنى قول النظام تالي الحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور نحو هذا
المحاذي وبتقييد الحرف بالآتي ذكرها بعد كما التفسيرية من نحو قولك مررت بعضنفر اي اسد فان اسدا تابع لعضنفر بتوسط حرف
التفسير وهي اي وليس من الاحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس انما عطف بيان
بتوسط حرف الا هنا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي اي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي الشركة في اللفظ بوجوه
الاعراب في المعنى اما مطلقا من غير تقييد وهي اربعة الواو والفاء وثم وحتى نحو جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد
شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى
ان حتى ليست بعاطفة واما مقيدا بقيد وهو اثنان وواو فشركتها في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ان لا يقتضيا امرا ما الا لفظيا
ازيد في الدار واخاه عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد لم مسماة اللذي قبلها في الصلاحية للشركة
الاستقرار في الدار واتصافه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتها في المعنى كما شركتها في اللفظ وكذلك وشركة
ما بعدها لما قبلها فيما يجابها لاجله من شك او تحير او غيرهما فان اقتضيا امرا ما كانا مشتركين في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح
عند ابن مالك الاول والثاني في ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه ثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند
الجميع من نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن زيد سيبويه وهو افقه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هو والفاء فاثبتوا بالكن
من حروف العطف على ثلثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل قبلها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها
عاطفة ولا تستعمل الا بالواو زائدة قبلها الزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة
بنفسها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب هؤلاء الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما لكونه بالعكس فهو ان
بعدها ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاءني زيد لا عمرو وليس عند الفراء كما نقله ابن عصفور ونقله
ابو جعفر النحاس وابن باب شاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل كقوله وهو ليبد اذا فرضته فاجزه انما يجزى الفتى ليس
الجلد بزعم الجلد عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليس الجلد والى ذلك اشار الناظم بقوله وانعت
لفظا فحسب بل لا لكن **فصل** في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فالمطلق الجمع بين المتعاطفين
من غير دلالة على ترتيب ولا عدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها بفيد
الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مسامحة للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن فاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد
اطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى افرد بالتصنيف واذا ثبت انها لمطلق الاجتماع في الحكم فعطف متاخر في الحكم على
متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم فابراهيم معطوف على نوح عطف متاخر على متقدم وتعطف متقدما في الحكم
على متاخر نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله فالذين من قبلك معطوف على الكاف مع عادة الجار عطف متقدم على متاخر
وتعطف مصاحبا للمعطوف عليه في الحكم نحو فاجبناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى
ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو ولاصحا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا وهذه ثلث مراتب هي مختلفة في الكثرة والقلة
فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن المعينة بارجحية وللتاخير رجحت
وللتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق المواقع لا قول ثالث وتنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بانها تختص
باحد وعشرين حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام به الا بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد
وعمرو واصطف زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وسواء زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه
الامثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد الا اختصما
والتضارب والاصطفاف والمساواة من المعاني النسبية التي لا تقوم الا بين اثنين فصاعدا والواو اطلق الجمع فلذلك اختصت
بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك اشير بقول الناظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اتى من هذا المكان
وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي نفخ الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بانقاء احد الزوجين

عطف النسق

والصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة وهي المختار لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وحجة الجماعة السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب ابن السكيت انه على حذف مضاف اى ان التقدير بين اهل الدخول وحومل فقال الخطاب المبارك انه على اعتبار العدد حكما لان الدخول يمكن ان يتجزأ على امكنة متعددة كما تقول وقعت بين الكوفة وزبيد بين دورها واماكنها وان التقدير لها كان الدخول فاما كن حومل وهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون اذا كان لكل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندي واضح من ان يجعل شاذا اذا ثبت الرواية انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعا وسقط بكسر السين المهملة ما استطاف من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله نعم سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم قلت اجيب باهذا الكلام منظور فيه الى حالة الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قاله الموضح في الحواشي الثاني مما انفرد به الواو عطف سببي على اجنبي في الاشتغال نحو زيدا ضربت عمرا واخاه وزيدا مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ظاهرا نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها عن معطوفها بظرف او غيره نحو من خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله جمعت وحشا غيلة ونهمة خصائلنا لست عنها بمرعوي ومتى لا تخص الواو بذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك قاله الفناري الثامن جواز العطف على الموضع في الجر خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها اذا من اللبس كقوله كيف اصبح كيف امسيت العاشر انها لا وهما الا اذا عطفت مفردا بعد تمام نحو ولا الهدي ولا القلائد ونفي نحو فلا رفث ولا فسوق وعون نفي نحو ولا الضالين الحادي عشر انها لا وهما اذا سبقوا بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على المنيف نحو احد عشر الثالث عشر عطف المعرف المفرد مع اجتماع صنعوتها كقوله على ربعين مسلوف وبال الرابع عشر عطف احد التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الوزيتة لا درزيتة مثلها فقد ان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ومن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وانا عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فتشارك فيه حتى نحو فات الناس حتى الانبيا فانها عاطفة خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقرانها بل كنحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال وقد زيدا بالنصب حكاية لمن قال ادانت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعم من انعم بالله والهوا الاخر بالمال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقيها ونحو المروة والنجاءة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الاية الحادي والعشرون نحو ابي واباك فارس الاحزاب اما الفا للترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها الاحقا كقولك نعم خلق فسوى وقد يكون للترتيب الذكري والمراد بان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لان المعنى الثاني وقع بعد فان وقوع الاول واكثرها يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقدمنا لنوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والتعقيب هو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو امانه فاقبره وتعقيب كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما يقتضي الفا ايضا التسبيب وهو ان يكون المعطوف متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فيشاركون عليه من الجحيم واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب المعنوي بقوله تعم اهلكناها فجاءها باسنا فان الهلاك متاخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله الفراء اعترض بانه نحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه الحديث فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتاخر فلو كانت الفا للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها باسنا فمجيء البأس مرتب على الارادة وارادة الوضوء غسل وجهه الى اخره وغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء والوجه الثاني انا لا نسلم ان الفا فيها للترتيب الذكري لان المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الخبيصي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار لبيت ابن الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا

عطف النسق

اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله ثم الذي اخرج المرعى فجعله غثاء اشتر فان اعوجاج المرعى لا يعقبه جعله غثاء اخرى اجيب بان الفا نائب عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفا كقوله وهو الذي ذاود جرى في الانابيب ثم اضطرب اي فاضطرب ويشكل قرينا على ما افاده الزمخشري للتعقيب اشار الناظم بقوله والفا للترتيب باتصال وخص الفا بانها تعطف على الصلة فما لا يصلح كونه صلة فخلوه من العائد على الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله والخص بفا عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة نحو اللذان يقومان فيغضب يزيد اخواك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب يزيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها وقعت الخبر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفا تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكانك قلت اللذان ان يقوما فيغضب يزيد اخواك واخواك هو اللذان وعكسه هو ان الفا تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك فيغضب يزيد هو الذي مبتدأ ويقوم اخواك جملة فعلية صلته الذي وهو لا يصلح ان يكون صلة عن ضمير عائد على الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما امتنع ذلك لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له وقع ضمير او جب ابرازه وزيد خبر الذي ومثل ذلك جائز في الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه الاول نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض بالرفع جملة معطوفة على جملة انزل الواقعة خبرا ان وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما اقترنت بالفا سوغ ذلك والثاني نحو قوله وهو الذي ارسل الرياح بشرا بين يدي رحمته فاذا انشأت سحابا ثقالا سقناه لبلد ميت فانزلنا به الماء فاخرجنا به من كل الثمرات فاذا هنا زائدة فبشرا وارسل بضم فسكون فانشأ عنى منشأ وفصلنا الثمر وبخبر لما بالرفع خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفع الظاهر وهو لما ولكن سوغ ذلك عطف جملة واعلم انه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدأ التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفا التي للسببية نزلنا منزلة الشرط والجزاء كفى ضمير واحد في احداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء اذا قلت زيد جاء عمر فاكرمته فالاكرام وقع بالضمير الذي في الثانية وهو على الذي لابن ابي الربيع قال لانها نزلت لما نزلة زيد لما جاء عمر فاكرمته فالاخبار انما هو مجموعها والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل ان يكون اصله لخبر الما عنه اي ينكشف عنه وقال المكودي في باب الاضافة عن بعض النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية وانها حذفت وارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت انسان العين هو المثال الذي يجري في السواد وبحر بالجاء المهملة يعود من قولهم حسر البحر اذا غاد وبجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على بجم والمعنى ان الماء اذا غاد ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر ويعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد على الموصوف وعكسه الاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو ويعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه الاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطرب الذئاب والثاني نحو عهدت يطرب الذئاب يغضب هو هذا وقد قال في المغني ويجاب بان يدعى ان الفا في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية وخرجت عن العطف كما ان الفا كذلك في جواب الشرط انتهى وانا ثم فللترتيب والتراخي على الاصح فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وثم للترتيب باتصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب متمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تخلف عن التراخي بدليل وقولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لا ثم في ذلك للترتيب لاختلاف الاخبار لا للتراخي بين الاخبار ين وجعل منه ابن مالك ثم انتم تمترون وسيأتي الكلام عليها في المغني والظاهر ان ثم فيه وفي نظائره موضع لفا وقد توضع ثم موضع لفا كقوله وهو الذي ارسل الرياح بشرا وقوله وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وحائة بن المجاح كهر الردينى تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرا اذا ظهر انه جرى في الانابيب الرمح بعقبه الاضطراب ثم التراخي عنه قاله في المغني واعترضه بقوله فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات للطبقة والردينى صفة للرمح يقال رمح ردينى نسبة الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين لغتا والانابيب جمع انبوبة هي ما بين كل عقدتين من القصب وامتنع فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون يجيزونه مطلقا ويخالفون نحو جاء

عطف النسق

القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيها ابتدائية وان ما بعد حتى على اضمار عامل وهو العطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرهت زيدا حتى اكلها اقدر عليه حتى جعلت يقتل خادما ويجعل على رأسه بكل شئ حتى بنعنه وافقا واجازه ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام القوم حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياه وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او فردا من جمع نحو قدم الحاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او بعضا بالتأويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس سمعن هربذ من عمرو بن هند لما اراد قتله القي الصحيفة كي تخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب فعله فان قابلها وهي القى الصحيفة والزاد في تأويل القي ما يثقله ونعله بعض ما يثقله قال ابو البقا فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير واما من رفع فعله فعلى الابتدا والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامر فيها بقتلهما وختمها ولو علما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس صحيفة وفهم ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فاتى ان يفضها ودفعها الى العامل بقتله او شبهها بالبعض في مرتبة الاتصال كقولك اعجبني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها بها بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزء منها وضابط ذلك ان حسن الاستثنا المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان يقول اعجبني الجارية الا كلامها فتزيل الكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثنا المتصل ان يتناوله ما قبل الا تناولا بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يصح استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يعبد الله الكثير حتى الاكوف فانا لاكوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى المعنى نحو مات الناس حتى الانبيا والملوك فان الانبيا والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان والنساء فان الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو النقص بالصبي والانوثة والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر ترتيبا خارجيا فيجوز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته الاجزا الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبيا وفي زمن واحد نحو جائني القوم حتى زيدا جاؤك معا وزيدا ضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا او تأويلا او تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او كان غاية ولم يكن يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع لعطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرس حتى بنو فلان وهم من وسط الفرس لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الاطراف الغالبة او السافلة ولا جا القوم حتى زيدا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة او ضعة والى ذلك اشار الناظم بقوله بعضا يحق عطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلي وبقي عليها شرط آخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي واما ام فضربان منقطعة وتقدر ببل والف ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية سوا وجد لفظ سوا او لا والمسبوقة بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي الجملة المعطوفة عليها مغلبتين نحو سوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم اي سوا عليهم الانذار وعدمه اي التسويتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا امو في ثا ام هو الان واقع اي لست ابالي بعد هو في ام وقوعه الان ومختلفين بان يكونا للمعطوف عليها مغلبتها والمعطوف للمسبوقة بها نحو سوا عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سوا عليكم دعاؤكم اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قاعد ام قائم اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة بطلب بها وبام التعيين لاحد الشيئين لحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد وقيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا يستغنى عنه نحو ما انتم اخلقا ام الستما او متأخر عنهما ما لا يستغنى عنه نحو ان ادر ما قربك ام بعيد ما توعدون فالسؤال في الاية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسأل عن المسند

وعظ النسوة

وفي الثانية بالعكس فوسط ما سئل عنه في الاولى وهو اشد خلقا واخر في الثانية وهو ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة والمعادلة ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويليها المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشق المطلوب تعيينه فقولك اذا اردت التعيين بعد المبتدا دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت ازيد قائم عمرو قاعد فتوسط الخبر واخره لانه غير مسؤول عنه وتقول اذا اردت التعيين بعد الخبر دون المبتدا اقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتدا واخره لانه غير مسؤول عنه وتقع بين جملتين فعليتين كما مثلنا في تاويل المفرد كقوله وهو زياد بن حمل بفتح المهملة واسكم فعلت للطيف مرتاعا فارقني فطرت اهي سرت ام غادى حلم لان الارجح كون هي الواقعة بعد الهمزة وام المنقطعة بمعنى بل وحذف بعض سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها جامدة واما غير الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو زيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي يراه في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني والهمزة بعد الظهر وسرت سكان للبلا وغادى جاء في بعد الغداة بمعنى الحلم بضمتين رويا النوم قال ابن الحاجب يزيد الى قلة من اجل الطيف سنتها اذ عهدوا للقائم وارقني الحلم لتحصل الجماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام واسميتين كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما امري على بغمة نهاري ولا ليلي على بطؤ مدجج واخره ثامثلنا اسم مبتدا وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع نصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام الاصل شعث بالهمز غير منون ولا تنوين في اخره وحذف الهمزة والتنوين منها للضرورة بناء على انه مصروف نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن وبحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز ارعاية التذكير وضده باعتبار ان قال الاخفش لانه يجيء هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزونها الى منقر وبعضا يعزونها الى سهم انتهى والمغني لا ادري اي النسبين هو الصحيح نسب شعث بن سهم او نسب شعث بن منقر وسهم بفتح السين المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح فحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم وربما اسقطت الهمزة ان كان خفي المعنى بحذفها امن ومختلفين نحو اانتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون ام فاعلا بفعل محذوف بعد الهمزة المذكورة قاله في المغني والحاصل ان ام المتصلة تختص بنوعين لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمنزلة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى ما خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق طلبا لاتصال العمل انما هو باعتبار معاطيفها المتصلين لها فسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان نوع الثاني انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فترجح الاول لشموله النوعين وعلة قصر في المغني وتبعه البعض في النوعين معاملة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفرق النوع الثاني من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد الهمزة التسوية لا تقع الا بعد جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تاويل المفردين وليس تلك كذلك والى النوع الاول اشار الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همز التسوية او همز عن لفظ اي نفسه وام المنقطعة هي الخالية عن ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ولا يفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع ومعنى بل وفسان تك مما قلت به خلت وقد تقتضي مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب لها الابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع والشاء اسم جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله ابو عثمان وتاخير المبتدا المحذوف اي بل هي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها مبتدا لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف لا يبتدا لا تدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل عليه قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره ودونك تقديره مبتدا وانما قدرناه بعد لانه قد سمع ان هناك ابلا ام شاء بالنصب وهذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتاويل بل يمكن بان تكون متصلة وحذف الهمزة وانتصب شاء بفعل محذوف اي ارى شاء او استفهاما انكاريا كقوله تعم ام له البنات ولكم البنون اي بل له البنات اذ لو قدرتها الاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضيه اي لا تقتضي المنقطعة الاستفهام الا شبه لا حقيقيا ولا انكاريا نحو

او منقطعة

عطف النسق

يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور اى بل هل تستوى ولا بد بل اهل اذ لا بد من دخول ام على استفهام وقول الشاعر فلا بيت بل منزل فى المنام ضيقتنى هنا للتام فى جئنه وجهنم اى بل انى جهنم اذ لا معنى للاستفهام هنا لان المتكلم ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك انتهى وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما الها بمعنى الاستفهام خاصة فى قول الاخطل كذبتك عينك ام رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة ان المعنى هل رأيت وأما او فالها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها للاباحة كجالس العلما او الزهاد والفرق بينهما اى بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين فى التخيير فلا يجوز الجمع بين هندا واختها فى التزويج لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اى الجمع بين المتعاطفين فى الاباحة نحو جالس بجمع بين العلما والزهاد فى المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اى الكلام الخبرى الذى من شانه ان يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبرى واو للشك من القائلين ذلك وللابهام على المخاطب نحو انا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين فانا واياكم لعلى هدى كلام خبرى واو فى ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد فى الثانية وقال فى المغنى الشاهد فى الاولى وقال الدماميني الشاهد فى الاولى والثانية والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه فى ضلال مبين اخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو فى ضلال مبين انتهى وللتفصيل بعد الاجمال نحو قام اخوك او ابوك والتفصيل بعد الابهام نحو الكلمة اسم وفعل او حرف قاله ابن مالك فى الخلاصة واصلها وعدل عنه فى التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب كبل لهم عند الكوفيين فى ابى على الفارسى وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبتت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم حكى الفراء ذهب الى زيد او دع ذلك فلا ابرح اليوم نقله فى شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انها اثبت لا والاضراب بشرطين تقدم نفى او نهى وتكرير العامل نحو لست زيدا ولست عمرو او لا تضرب زيدا او لا تضرب عمرو او يكون او بمعنى الواو وعند الكوفيين والاخفش وجماعة وذلك عند عدم اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالى قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره او سافع اى وساقع لان البيتية من المعانى التى لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان يكون او لاحد الامرين على بابها والمراد بين فريق يلجم او سافع على حد اجلس بين العلما او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام فى محله من الفرس والسافع تابع المهملة هو الاخذ بناصية فرسه وهو لمسفعا بالناصية والمعنى او اشار الناظم بقوله اخرج حتم باو واتهم واشكك واضرب لها ايضا نحو ما عاقبت الواو اذا لم يلفظ والنطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية فى الطلب والخبر فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثانى جائنى اما زيد واما عمرو بمنزلة او فى العطف والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام وللتفصيل نحو اما شاكر واما كفور واستدلوا بها على هذا على الحال المقدرة والى هذا اشار الناظم بقوله وثل او فى القصد اما الثانية وقال ابو على واما كيتا وبرهان بفتح الباء والمنع من الصرف وهى فتحاتها فى المعنى فقط لا فى العطف وانما ذكروها فى باب العطف لصاحبتها الحرف قاله ابن عصفور وهو يؤيد قولهم انها مجامعة للواو العاطفة لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن مرة الاحوص خلافا للجوهرى انبئا امنا شالت نعامتها ايما الى الخبتين ايما الى نار فشاذ حذف الواو وكذلك فتح فمها وابدال مينها الاولى يا شاذا ان ايما على سبيل الادغام والاقفح هو فتح الغة تميمية وقيسية واسدية وشالت نعامتها كناية عن نهوضها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن ثم ارتفعت جلاه وانكمش واسفظهرت نعامة قدمه ولا خلاف فى ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد ولما عمرو ونحو رأيت اما زيدا واما عمرو واما لكن فعاطفة خلافا لابى على وتبعه ابن مالك فى التسهيل واما تعطف بشرط تلثة افراد معطوفها وان يستبن نفى او نهى عند البصريين والى هذا اشار الناظم بقوله واو للكن بقفا او نهيا وان لا تقترن بالواو عند الفارسى والاكثرين فالنفى نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر نعتا فقبل عطف على صالح وقبل بجار مقدر اى لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بمتقدم ذكره والنهى نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهى حرف ابتداء يجئ بعدها الجملة لا مفردا لافادة الاستدراك ولبست عاطفة ان تليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير ابى سلمى يقسم السنين ابن ورقا لا تخشى بوادره لكن وقائعه فى الحرب ننتظر فوقا بعد مبتدا وتنتظر جزمه ولكن لا داخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن

عطف النسق

ورفا بالمد هو الحادث الصعب الكبير ورفاء انبوه والبواد جمع بادرة وهي الحدقاء وتلت لكن واوا فهي حرف انبذا ايضا ولا يشترط لها من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو ونحو ما كان محمدا بل احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف انبذا ورسول الله خبر لكان المحذوفة اي ولكن كان رسول الله وليس رسول الله المنصوب معطوفا بالواو لدخولها على لكن على بل احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب سيبويه من كون لكن حرفا استدراك والعاطف الواو لا هي تعاطف الواو والمفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف هو جب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابي الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه وسبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو ولم يقم لكن حرفا ابتدا واستدراك وعمرو مبتدا ولم يقم خبره ولا يجوز ولكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي او النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس بممنوع والمانا يقطف لها شرطين افراد معطوفها ان سبق ايجاب او امر او نفي او نهي ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء ومعملها بعدها كقام زيد بل عمرو ولم يقم زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين والنفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك فاكنت في منزل ربيع بل ارض لا هضب بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل يبيها فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبتها الكون في ارض لا هضب بها ولا بقم زيد بل عمرو فتقرر نهي زيد عن القيام وامر عمرو بالقيام واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله وقول الكوفيين لو ارث ضارب زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل هو قاعد واستعمال العرب على خلافه فاجازاه وبلزمهم ان لا يعملوا ما في قائما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها بعد الايجاب والامر الى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للسابق الحكم في الخبر المثبت والامر كاخلي بحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا وقال المرادي تبعا للشارح ونفي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء ومعملها بعدها انتهى فالقائم عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله ووجهك البدر لا بل الشمس لو لم تغض للشمس كسفا او افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد نحو لا الى اجل ولما لا فعطف بثبوت او شرط مثلثة او زائد معطوفها وان تسبوها بالجاب وامر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو ما زيد سيبويه او زائد اخلافا لان معنا بفتح الشين في منعه ذلك وزعمه لبس من كلام العرب نحو ما ابن انثى لا ابن عمي وان لا يصدق واحد متعاطفيها على الاخر فرض عليه التنبيه في نتاج الفكر فقال وشرط لا ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بعمر نوع الخطاب نفي ما بعدها وفرض عليه لا بد فشرح الخبر وليته وزاد فيكون الاول لا يثنا والثاني وبعتهما ابو حيانا قال المرضي وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق عليه زيد ويجوز جاءني رجل لا امراة اذ لا يصدق واحد منهما على الاخر قال البدر الدماميني فاذكره السهيلي والا بدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فانا منع قام رجل وزيد بمعنى غاية البعد لانك انما اردت بالرجل منه زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه واذا قصد الاضراب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب فان كان معناها غير ممتنعين وللبحث فيه مجال انتهى وقال الرجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عندي جاءني زيد لا عمرو وقال لانا العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاءني عمرو الا على الدعاء ورده بانه لو توقف صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قال في المغني وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى البطلان الجزم بطلب هو الدعاء وذلك لا يتاتى في مسئلة الليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو وذهبت ابنة زيد وعمرو وان زيدا لا عمرو وما قاموا الا هند لا دعد ولا يقال ان التقدير ما قام الا هند لا دعد لانا نقول في تقديره ما فعلوا ذلك الا هند لا دعد والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك فيمن قدر فعلك جدك وقوله وهو امر والقبيل الكتيبة كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوخي لا عقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوخي وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثارا بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحد العقبان طائر معروف وتنوخ بفتح التاء المثناة فوق والفاء فالحاء المعجمة المفتوحة فواو فخاء معجمة مشددة قبيلة مشهورة وقوله القواعل قال الزجاجي في القاموس قال ابن المغني انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهب بابلة التي يرعاها عقبان من عقبان تنوخ في فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع دفعها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال لصغر العلم ارتفاعها واقتصر الناظم

عطف النسق

على قوله ولا ابنا او ابنا ان لا فندا او فما عطف على عليه مفعول مقدم تبلا وفندا خبر لا والتقدير ولا تلا ابنا او اسرا او ابنا ان لا ابنا لان تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي لم يتقرر هذا اذا لم تقترن بما عاطف ولم يكن ما بعدها مفردا صفة لموصوف مذكور او خبرا وحالا فان اقترنت بعاطف نحو ما زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا ردتنا قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وان كان ما بعدها مفردا صفة استبقا او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو لها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاءني لا ضاحكا ولا باكيا قاله في المغني **فصل** يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا بشرط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو انا لك والاسد وعلى الضمير المتصل المرفوع نحو جمعنا كم والاولين فالاولين معطوف على الكاف والميم ولا يجعل العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان ومستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظي نحو ما ظننت انه بان يكون بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم وابانا وكم ونحو ما سكنت انت وزوجك في احد الوجهين او بتوكيد معنوي كقوله دعوتم احمجون ومن بلينكم بروتينا وكنا الظافرينا او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الها او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكفي بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا ابانا وثنا فابانا وثنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو ابانا وثنا وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو فلم يعبأوا انتم ولا ابانا وكم فابانا وكم معطوف على الواو في يعبأوا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو وابانا وكم مقول ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصلا ما وضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سوء او العدما الرفع عطفا على الضمير المستتر في سوء لانه مؤول بمشتق اي مستوء والعدم وليس بينهما فصل وهو فاشبه في الشعر والبه اشار الناظم بقوله وبلا فصل رد في النظم فاشبا كقوله وهو جرير في هجو الاخطل ودجى الاخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن واب له لنا الا عطف ان على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما الا ما رواه البخاري في صحيحه من قوله ثم كنت انا وابو بكر وعمر وقد اشد وابو بكر وعمر واطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى ولا يلتفت العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض والبه اشار الناظم بقوله وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا وحكما ان الخافض او اسما سوى كان المحذوف الاسم مرفوع المحل كشاملا ومنصوبه كضربا زيدا وقد الكاف مفعولا به او كان لا محل له من رفع ونصب كعلا لك فاخبر نحو فقال لها وللارض فالارض معطوفة على الها المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف والاسم نحو فالوا نعبد الهك واله ابائك فابائك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض ونعبد الهك واله ابائك وانما اعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم تاله الخوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض لازما وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين ومتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا وقد ليل قرره ابن عباس والحسن البصري وغيرهما كحمزة قتادة لون ما الارحام بالخفض عطفا على الها المخفوضة بالبا وحكاية قطربا عن العرب بافيها وغيره وفسره بالخفض عطفا على الها المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضافا في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الها المخفوضة بالبا ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس العطف على سبيل المخفوض من غير خلاف للكوفيين لانه صلة للمصد وهو صد فانه متعلق به وقد عطف عليه اي على المصد وكفر والقاعدة انه لا يعطف على المصد حتى يكمل معمولا انه فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصد من جملة معمولاته ومتى كان للمصد معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الها من بر اذ ليس معنى سواهما وقد انتفى احدهما فانتفى الاخر لانه لا يقال الخضر نموه لجواز ان يكون معمولا لمصد محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام انا نقول المصد لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه وقال في المغني والصواب ان المسجد منصوب بمحذوف قدره الا انه قابلها عليها الا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على بر انتهى ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانهما في المضي والاستقبال سواء اتحد فاعلاهما في الفعلية كان يكونا ماضيين او مضارعين ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو ينجي به بلدة بلدنا

وسقيه فسقيه معطوف على يحيى بدليل ظهور النصب في لفظ ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسئلكم اموالكم بعطف
تتقوا على تؤمنوا ويسئلكم على يؤتكم من عطف الشرط على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما نحو قام وقعد الخوك
ام اختلفا نوعا فيعطف المضارع على الماضي وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم
وزمانها مستقبل والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الاية وزمانها لم يجر من تحتها الانهار ويجعل لك
قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك
الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل الماضي او المضارع على الاسم المشبه له لفظا او معنى نحو وما المغيرات صبحا فاثرن به نقعا ونحو صوابح
وهي خمص فعطف اثرن في الاولى وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل والذي اغارن وعطف في
الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قبل والذي حسن ذلك تاويل يقبضن بقابضات واثرن بمثرات
ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي والمضارع كقوله تاركا ربيضا من العواهج ام صبي قد دجى
او دارج فعطف تارك على جبى لتاويل دارج بداجج او جبى بجاب والعواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الصبي والنوق
والمراد بها هنا المراة التامة الخلق ويجوز في ام الجر على البدلية من البيضا والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف ولا يجوز نصبها الا
على القطع وقول العيني ام صبي بالنصب عطف بيانا لبيضا سهو لان بيضا مجرورة برب بلا منضوبة وفيها نائبة عن الكسرة لانها غير
منصرفة لالف التانيث الممدودة ومعنى جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج
الميت من الحي فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتاول مخرج بيخرج وقدر ان تحشري عطف تخرج على فاكون ممنوعا من عطف الاسم
على الاسم ولكل منهما مرجحان فمرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء مقابله ومرجح الثاني عدم التاويل
والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم او اعطف على اسم شبه فعلا وعكسا استعمل نحو سهلا **فصل**
يحذف الفا والواو بجوا زحذفهما مع معطوفهما للدليل ويشاركهما في ذلك ام المتصلة مثاله في الفا ان ضرب بعضا الحجر فانبجست
اي فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعم في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقيه
قومه اذ اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وسمي الفا العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله في الواو قوله وهو النابغة الذبياني
فما كان بين الخير لو جاسالما ابو حجر الا ليال قلائل فالواو محذوفا لواو ومعطوفها اي بين الخير وبقي وابو حجر بضم الحا المهملة والجيم
كنية النعمان بن الحرث الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدا وما عطف عليه في المقدر اي راكب الناقة والناقة
طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والافراد ويحتمل ان يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطا المهملة وكسر اللام واخره حا مهملة من قولهم
طلح البعير اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي ذؤيب ما ادري اشكلكم شكلي قال ابو الفتح اي فما ادري اطريقكم طريقي او غيره فحذف و
اقصر الموضح على ذكر الها والواو تبعا لقول الناظم والفا قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وتخص الواو بجواز عطفها
عامل ان حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف على اسكن اي وليسكن زوجك
فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا اي
والفوا الايمان فهو من عطف جملة على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضا شحمة فبيضا مجرور بالاضافة مقطوف
على كل اي ولا بيضا وانما لم يجعل العطف فيهن اي في الامثلة الثلثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن
انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك بيانا الملازمته لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه
لكان شريكه في عامله والامر لصيغته لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وردّ بانه
يصلح تبعا ولا يصلح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني
وفي التسهيل لا لشرط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فلاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر شذا
كما سياتي في باب الحذف فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوؤا الدار والايمان كونهما
متبوأين بيانا لملازمته انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله فهو فاعل

باب البدل

من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ لهم وانما يتبوأ المنزل اذ التبوأ الذهبي يقال بوأت له منزلا اي هيأته له وفي اعراب الحوفي في سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل اخر ولكنه يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بيانه ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا والعطف لاتصال المعطوف بالعاطف والفصل بالمعطوف بالعاطف كالفصل بالمثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع او المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر وخالد وان زيد في الدار وعمرو والحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الاضغاث المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل نزل قد تجي معموله دفعا لوهم انتفى ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء والمتصلة فالاولى حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا اجوابا لمن قال له مرحبا بك الواو والاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفا وهو غالبا بالحمل نحو اقتضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوف وقد اي اهملكم بتقديم الهاء على الميم فتضرب نحو افلم يروا الى ما بين ايديهم ومن خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوف وقد الى عموا فلم يروا وظاهره ان الفا عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تاخير تنبيها على اصالتها في التصدر ومحلها الاصلي بعد الفا والاصل فاضربوا فلم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو اما حسنتم ان تدخلوا الجنة اي عالمة ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف معطوف بدا هنا استبح

هذا باب البدل

هذه التسمية للبصريين واختلف عند الكوفيين في تسميته فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالاضراب عن الحكم الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يفد يده زيدا اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه بغيا او ايثارا بلا واسطة هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلثة توابع لغة والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودة بالحكم واما المنسوب فثلثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب في نحو جاء زيد لكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو لكن اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح امره لان الحكم السابق وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الاخران وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء بل المقصود به انما هو الاول دون الثاني في النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فصدق على كل منه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا او نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به الغلط والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل لكن بعد الاثبات نحو جاء زيد بل عمرو في بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وانما هو مبني على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للمبدل واذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد فما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره علمت انهم غلطوا بالغرض بمعزل واما البدل الذي بعد شارة الناظم بقوله اليها مطابقا او بعضا او مايشتمل عليه ملفوظ او كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل لوقوعه

باب البدل

في انعم الله نعم بخولي صراط العزيز الحميد بخ صراط الله فمن فر ابا بكر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل لانما
لم نفرد ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي فعند الاطلاق يدل على كل ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله نعم مفرد غير ذلك ولا
يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج الى الرابط
والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كل قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كاكلت
الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي
وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثه او اكثره بدل بعض عندهما
ولا بد في بدل البعض من ان يتصل به ضمير يرجع الى المبدل منه يربط البعض بكله مذكورا ذلك الضمير متصلا بالبدل او بغيره فالاول
كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعم عموا وصموا كثير منهم فكثير بدل من الواو الاولى وفقط
الواو والثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو جعلنا كثيرا بدلا
من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلنا كثيرا بدلا من احدهما وبدل الآخر محذوف وهو متوقف على اجازة
حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة بعده خبره فقال ابو البقاء انه
ضعيف لان تقديم الخبر في مثله يمتنع انتهى وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين احدهما
انه يخرج على لغة اكلوني البراغيث والثاني ان يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى الكثير وقد جوز استتار الضمير في فعل
الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر مبتدا محذوف والتقدير والله اعلم كثير منهم فهو تكلف او مقدر
كقوله تعم ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ان استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل
منه مقدر اي منهم قال ابن ابي اذناذ قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واجيب بان المراد بالناس المستطيع
فهو عام اريد به خاص لان الله نعم لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي وجماعة يقولون عام مخصوص والاصح ان
الكلام باخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان انتهى وقال الكسائي من شرطيه وجوابها
محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن سيده من فاعل حج والمصدر مضاف
الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يستطيعهم يحج وذلك باطل الثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل
بدل الاشتمال وقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلل الجرجاني بان الثاني اما صفة للاول كما عجبني الجارية حسنها
او مكتسب منه صفة نحو سلبت زيدا ماله فان الاول اكتسب الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجر ضمير بدل اعيد على الاشتمال
وهم قد منعوا ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدل اشتمال سرق زيد ثوبه وورد جرد زيد
فرسه وقيل الاشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاشتمال الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما
اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول افضح غلطا من الذي قبله والى العباس وهذا لا يجوز ضرب
زيد عبده على سبيل الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي يضره الاشتمال ابو اسحق ان يكون
وقال ان النحويين يعني اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الايضاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل
شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر به قال المبرد والسيرافي وابن جني
وابن الباذش وابن الارنبي وابن ابي الغافية وابن ملكون ونحوهم وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه وكلامه الا ترى ان الاعجاب مشتمل
على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه وفرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعم يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال تجاوز فاعامله الى الشهر والى القتال بطريقي الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها اشتهى ومع ذلك يرد عليه
زيد ما له الكثير اذا اعرب ما له بدل اشتمال الا ان يقول الاشتمال على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وافاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال
تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة
يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة
لا يكون كذلك كالفرس وبدا بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امر في الضمير الرابط له بالمبدل منه كمر بدل البعض ثم
تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الامثلة ومثال المنفصل غير البدل

باب البدل

وقوله تعم ويسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة ومنهم من جعل الضمير المقدر قبل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل أي النار فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل النار فيه ثم نابت ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض طوله اربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملؤه نارا وقالوا من لم يكفر والا القي فيه ومن كفر زج فيها قاله الكواشي وهذه الابدال الثلثة مسموعة وذهب السهيلي ان بدل النعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب تحذف المضاف فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذف الدليل عليها والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم لما تقدم في الحد ثم الاول وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل نفسه هو الغلط كما يتوهم من ظاهر اللفظ وان كانا الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فسخ قصده فبدل داء بدل شيء ذكرناه وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب والناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذا ان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا في بدل اضراب الا ان اشارة الناظم بقوله وذا للاضراب اغر ان قصد اصحى وسمي ايضا بدل بدا بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بدا وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الواو او بل لانه لا يثبت حذفها وقول الناظم في النظم اجعل بدا مدا يحتمل الثلثة وهي الغلط والنسيان والبدا وذلك بحسب التقادير بحسب الارادة وذلك لان البدل اسم جمع والمد بالقصر جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم بقوله خذ بدلا مدا امتنا ان اراد الامر باخذ المدا فسبق لسانه الى البدل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ البدل ابتداء من غير ان شعر بالارادة وان الصقوا الامر باخذ المدا فبدل نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ البدل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدا وجعل الاول وهو الامر باخذ البدل في حكم المتروك فبدل اضراب وبدا لا تضرب عن الامر الاول حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يؤتى بيل لئلا يتوهم ارادة الضفر اي بدا خاطره كما تقول رايت رجلا حمارا تريد جاهلا او بليدا **فصل** يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وقد ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل المضمر من المضمر وقوفا مع السماع ونحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رايتك اياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا يبدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت انت والمرفوع توكيد بالاجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر هو البصريون لما ثبت عن العرب انها اذا اردت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا اردت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك ومررت به هو فتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وفهموا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بان يقال لما كان نسبة المنفصل الى المتصل الخ فقال ابن مالك تقرر هذا ان في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر من مظهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا ويجوز غلطه وهو ابدال الناظم المضمر من مظهر وجميع انواع البدل سواء كان كلا او بعضا او اشتمالا او اضرابا ان كان الضمير المبدل منه لغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم والذين ظلموا بدل من الواو في اسروا بدل كل من كل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون المبدل بعض كل كقوله او عدني بالسجن والاذاهم جلي فرجلي شنئة المناسم فرجلي الاولى بدل من تا المتكلم بدل بعض من كل كما عجبتني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تا المخاطب بدل بعض من كل وقوله تم لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيد اللام مع البدل للفصل او يكون بدل اشتمال كما عجبتني كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السما مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهر امجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون بدل كل مفيد للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة

الى احد الامرين الثلثة وميل ابن مالك ظلموا مبتدأ موخر وواو ظلموا فاعل اسروا والنحوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم بل الف ما قبلها

من الشما

باب البدل

من الشما عتكون لنا عبدا الاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل والذلك اشار الناظم بقوله ومن ضمير الخاضر الظاهر لا تبدلا الا ما احاطة جلا او اقتضى بعضا او اشتما لا ويمتنع ابدال الظاهر من الضمير بدل كل ان لم يفيدها اى الاحاطة جلا فالاخفش فانه اجاز تبعا للكوفيين مررت بك زيد على ان زيدا بدل كل من الكاف ورايتني عمرو ابدل من الياء وسمع الكسائي الى ابي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام بهم الهدى من كان ضليلا فضل بدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كقول الشاطبي اذا افاد زيادة بيان المبدل منه او تاكيده كالكل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف بضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان معنى يلق العذاب هو لقي الاثام وبدل البعض نحو ان نفسا بدل من نفسا نتجد الله يرحمك نتجد بدل من نفسا بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او يجئ طائعا لان الاخذ كرها والمجئ طايعا من صفات المبايع وبدل الاضراب والغلط نحو ان نظم زيد تكسر كرها انتهى كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول الناظم وبدل الفعل من الفعل والجملة كل الاتي بدل الكل نحو تعدني جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى بما بعدها متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا تكن في السر والجهر مسلما فلا يقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم تجزيه في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولاغلط لعدم وقوعه في الفصيح وبدل الغلط كم اتعدو الفرق بين البدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كالثاني اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الانعام والجمل لتعدد عود الضمير عليها وقد يبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد اى الى الله اشكو هاتين الحاجتين بعد التقائهما بعد مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين قاله الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة بنيت عليها على سبب لشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين لتباعد الشام بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة باليمانية اولان ارضها شاما ات بيض وحمر وسود وعلى هذا الاقمر وقد تذكر كذا في القاموس **فصل** واذا ابدل اسم من اسم فقد من معنى حرف استفهام وهي الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل منه في تادية المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون من معرفة الكيان وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلثون عشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من رايت اذيدا ام عمرا فزيدا وما عطف عليه بدل من بدل تفصيل والثالث كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني وهو الشرط فيكون للعاقل ولغيره وللزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيدا ان عمرا يقم معه فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز بهما خيرا وشرا بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر ان غدا وان بعد غد سافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين المخرج وان ميسرة اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففي الكشاف ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء وهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال وبدل المضمن الهمزة يلي همزا وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا يخ عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيدا ان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ورده سواء قلنا البدل على نية التكرار العامل ام لا لزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جايز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية استغنت المسئلة لتخالف العامل ولا كان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه ان هذا انما جوز فيها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور والله اعلم بالصواب **هذا باب لندا** بالمد وبكر النون ويجوز ضمها

باب النداء

وهو الدعاء بحرف مخصوص فيه وصول اربعة الاول في ذكر الحرف الذي ينبه به المنادى اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها اي بفتح الهمزة وسكون الياء حالكون الهمزة اي مقصورتين وممدودتين تقول اذيد اي زيد بقصر الهمزة فيهما اي زيد بمد الهمزة فيهما وايا وهيا واوا اما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس شيء منها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب لا اي خلافا لجماعة من النحاة الا ان ينزل القريب منزلة البعيد كما سيأتي فله بقية الاحرف كما انها اي بقية الاحرف للبعيد الحقيقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالنا ياء واي واكذا ايا ثم هيا واهمز للداني وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب وايا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد الهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا او على منع العكس قال الشارح واعمها يا لانها ام الباب فلها ان تدخل في كل بدا خالص من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما ويتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين ايضا في باب الاستغاثة نحو يا الله للمسلمين وتتعين هي او وا دون غيرهما في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمن تدب ويا واو واكثر استعمالها منها في ذلك لبابها لانها الاصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فثبوت الف الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول الناظم وغيرها اذ اللبس اجتنب ويجوز حذف حرف المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جاريا مجراه او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايه الثقلان اي يا ايه الثقلان والثالث نحوان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الآتي في ثماني مسايل فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احدها المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثة المنادى البعيد نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يجز حذف حرف النداء في هذه المسايل الثلث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابع اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا ومتهيئا لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء والمضمر نداؤه شاذ وظاهر ذكر الناظم له في اعداد هذه الكلمات انه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا يتأتى البتة فالاقوال ثلثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب ويا في صيغة المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاخر وهو الاحوص يا بحر يا انت الذي طلقت عام جعثا قد احسن الله وقد اسأنا فيا بحر بكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه اتى بضمير الرفع عن ضمير النصب لانه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك في المثال من باب الاشتغال وانت الاول في البيت مبتدأ والثاني كذلك او توكيدا او بدلا او فصلا والموصول خبره اتفقوا على ان ضمير المتكلم والغايب لا يجوز ندائهما فلا يقال يا اياي ولا يا اياه ولا يا اياها ولا يا اياهما ولا يا اياهم واما قولهم يا الله اذا لم يعوض في آخره الميم المشددة عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه ليل والحذف انما يكون لدليل واجاز بعضهم وعليه قول امية بن ابي الصلت

لا يبعدن ربي الصلت الذي رضيت بك اللهم ربنا فلن ادى دين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وادى من الوان الامور وادين مضارع وان بالشيء اذا تخذه دينا ودينا اي عادة والاصل انا دين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي ولها مفعولا وراضيا منصوب على الحالية او المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما اي قيامها وعلى الوجهين فهو مؤكد لما بينهما لاعتراض ربنا بينهما لغرض ربنا مفعول رضيت والمعنى رضيت ربي بك ربا يا الله فلن ادى ان اتخذ الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس المعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فخفة ان لا يحذف كما لا يحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قاله الشارح خلافا للكوفيين فيهما احتجوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي يا هؤلاء وبقوله وهوذا الرسل اذا لهملت عيناها قال صاحب بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا لوعة مبتدأ تقدم خبره في البيت وقبله وقولهم اطرق كرى ان النعامة في القرى هو مثل يضرب لمن تكبر قد تواضع من هو شر منه اي طامك يا كروان راسك واخفض عنقك للصيد فان كبرهنك واطول عنقا وهي النعامة قد صيدت وحملت من البدو الى القرى وامتحنوني وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يخيل بامتدائه نفسه كالله

باب النداء

واصبح ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشئ واصله ان امراة وقع عليها امر القيس وكانت تكرهه فقالت لها اصبحت اسبح يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستطيل اى صر صبحا يا ليل كقوله يقولون نور صبح والليل غاتم والاصل فيها الطرف يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواوا والفا وافتديا مخنوق واصبح يا ليل ونوديا صبح وذلك عند البصريين ضرورة فى النظم وشذوذ فى النثر قال المراد فى شرح النظم والانضاف لقيامها على اسم الجنس اكثر نثرا ونظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا فى الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فتاول على انا نتم مبتدأ وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال او اقتصر فى النظم على قوله وغير مبتدا ومضمر وما جا مستغاثا به يعرى فاعلما وذاك فى اسم الجنس والمشار له قل من يمنعه فاضرعا زله الفضل لنا فى اقسام المنادى بفتح الدال ذكر احكام المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب بنيان ينبى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو زيد فى قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية وقبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسى وقد بنداء اسم الله واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير وكان التعريف عارضا فى النداء بسبب لقصد الاقبال نحو يا رجل يريد به معينا والية ذهب الناظم وقيل تعريفه بالحد وقد ثبت بما عنها والامر الثانى الافراد ويعنى به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل فى ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع على حده وغيره تنكيرا وقانيا فالمزجى نحو يا معدى كرب ومعناه بنما قال احمد بن يحيى عد الكرب اى تجاوز حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسى والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المنكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والمكسر فى التذكير نحو يا زيود وجمع السالم فى التانيث نحو يا هندان وجمع تكسيره نحو يا هنود ويا كان مبنيا قبل النداء سواء كان علم مذكر اجر علم مؤنث فالاول كسيبويه فى لغة بناه والثانى نحو هند فى لغة اهل الحجاز او علم نحو هؤلاء فى لغة الضم وهذا وان ضمنا كان معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع على حده اظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بنية على ما يرفع به الضمة وهو الالف فى المثنى والواو فى الجمع انفاقا وما كان معتلا كغوث وقاض او مبنيا قبل النداء قدرت فيه الضمة نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا انت ضمة مقدرة فى اخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير فى تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة فى اخره ونصبه مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية كما تفعل فى تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله والعلم المركب الاسنادى المحكى ما كان عليه قبل العلمية كالمبنى فى تقدير الضم فى اخره فتقول يا تابط شرا المقدام بالرفع مراعاة لتقدير الضم فى اخره والمقدام بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكى ليس مبنيا والمنقول انه مبنى وهذه النعوت مقصودة فان سيبويه مبنيا سبب العلم وزيدا سبب الفضل وتابط شرا سبب الاقدام ومعنا معجل الصلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكى من لغة من اعربها المضافين فانه ينصب الاول ويجر الثانى بالاضافة ويصير من قسم المضاف وبالرضى فى باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب تقول فى كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة مقدرة مجددة للنداء والى هذا القسم شار الناظم بقوله واين المعرف البيتين والقسم الثانى من اقسام المنادى ما يجب نصبه وهو ثلثة انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت ومشتقة نثرا وشعرا كقول لواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى وقول الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثى فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا الان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا احدا بعينه وانما كرر الشواهد لما نقل عن المازنى انه احال وجوه هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين فى ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اتيت العرض وهى مكة والمدينة وما حولها ونجران بلد باليمن النوع الثانى مما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهى الخالصة من شايبة الانفصال نحو ربنا اغفر لنا اى يا ربنا او غير محضة وهى اضافة الصفة المعمولها نحو يا حسن الوجه نقل عن ثعلب هو احمد بن يحيى اجازة الضم فى غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها فى تقدير الانفصال وعلتنا ان البنا ناشئ عن مشابهة الضمير وهى مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضى ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه فى قوة يا حسن فبا طل بل فى قوة يا احسنا الوجه وهذا التشبيه عرض لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه احسن من حسن النوع الثالث التشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما فى فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا احسنا وجها فوجها مرفوع

على الفاعلية بحسن والثانى نحو يا طالعا جبلا نجبلا منصوب على المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد متعلق برفيقا والمعطوف نحو يا ثلثة وثلثين نيف سميته بذلك اى بالمعطوف والمعطوف عليه معا نجب بضمهما للطول بلا خلاف اما نصب ثلثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثانى من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف فلما كان حرف العطف فى حيز معطوفا ومعطوفا عليه هو بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم عمل فى اخر فاشبه ضارب زيدا واما نصب ثلثين فبالعطف على ثلثة ويمتنع ادخال يا على ثلثين لانه الجزء الثانى من العلم فاشبه شمس من عبد شمس فى انه لا يدخل عليه خلافا لبعضهم فى اجازة ذلك لتخالف المشبه فى بعض الاحكام عن المشبه به وان نادينا جماعة هذه عدتها فالخ اما ان يكون معينة او لا فان كانت غير معينة نصبتها ايضا اما الاول فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال والثانى بالوجوب لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه هى الى نضيفه ودعنه بالعطف على المحل او اللفظ كما فى قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسى الا ان عدت معربا نجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال انما تدخل يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه ومنع ابن خروف مبتداء عادة يا وتجيزه فى الحالتين المردود بخبر منع وجهه رده ان الثانى ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغى ان ينتظم فى سلك التشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر ضمهما على ضم احكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه ان يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقى على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف فى التسمية والتعريف القصد لا يقدح فى هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب فى المعرفة الموصوفة نحو يا زيد العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل التشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف والصفة وعند ذلك لا بد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدد كان جائزا الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهى معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واخر سيبويه بذلك واجيب بانه يغتفر فى المعرفة الطارئة ما لا يغتفر فى الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا وجملا حال موطئة منه والتقدير يا زيد محمل اكرمنا اقبل واما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هى فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما فى يا طالعا جبلا ولك ان تخرج المضارعة الياء والتاء على حد يا تيم كلهم او كلكم انتهى وفى التشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصبه والقسم الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل مضاف الى علم اخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القاهر الجرجانى واما على اقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يدلى به حكاه البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثانى بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير اخر وابن وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد ليعلم ان فتحة الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو رؤبة عند الجوهرى او رجل من بنى الحرث عند ابى على وزعم ان الصواب ياحكم بن المنذر ابن الجارود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال ياحكم بالضم لكان اولى لانه الاصل ويتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعنى ونحوه ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما فى نحو يا رجل بن عمرو ويا زيد بن اخينا لانتفاء علمية المنادى وهو رجل فى الصورة الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه فى الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما فى نحو يا زيد لفاضل ابن عمرو لوجود الفصل بالفاضل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما فى نحو يا زيد لفاضل لان الصفة وهى الفاضل غير ابن وفى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد ضم وافتح البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة

اسم المنادى مفصولا وما الثانى فلازم

الفتح اكثر

باب المنادى

الفتح التركيب فدجاء في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما يجوز واذلك هنا وانشد اعليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فاكعب بن مامة وابن سعدة بجود منك يا عمر الجواد الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة وكعب مامة هو كعب الايادي الذي اثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدة هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدة امه وبه سمي وقيل المراد به عثمان بن عفان وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المتادى وهو نظير الحمد لله بضم الدال في تبديل حركة ما ثقل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب لمبنى والحمد لله بالعكس والوصف بابنة في جواز فتح المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند بنت عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التانيث في حكم الانفصال ولا اثر للوصف بابنة عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم وتمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلا سماعا بناء على الفتح للتركيب في مثله يا زيد بن عمرو وتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب شمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما نفى النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين بزيد بن حاكيا اعرابه قلت فمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدي بن عمرو على من ضم يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الذال المفتوحة او بعضهما انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذ كسرة ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى مريم لا يقدح فيه لا الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن بين العلمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول حارثة بن قيس بن شعلبة زوجت شيخا غليظ الرقبة وان كان الابن خبرا لعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت الف ابن خطا تقول زيد بن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني ابن اخينا بتنوين ابن واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور تعلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فوقوع العلمين شرطان عاد الاسم الى اصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع الثاني ان يكون المنادى مضافا لكونه مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فسعد الثاني من سعدين ولبيك لنصيك لوجهان وهما الضم والفتح جازيان في سعد الاول واما في ذلك اشار الناظم بقوله في نحو سعد الاوس سعد الاوس ينتصب ثالث ان وضم وافتح اولا تصب ان ضممته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول او بدل او توكيد منه او مضاف ثان واما اضافي او مفعول باضمار اعني او توكيد قاله ابن مالك واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم اي زيد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم ياباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد فكان يلزم ان يبنوا الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف المحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس في سعد الثاني اي بيان او بدل او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد او مضاف ثان وقول الفراء الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم ضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيدا ورد بانه تكلف تركيب ثلثة اشياء وسعد الاوس هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرء القيس بن زيد بن عبد بن الاشهل بن خزيمة بن الحارث بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج القسم الرابع من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اما اضطرارا الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البقاء والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا حل في شعبة غربة الوثما لا يا لك الا اغترابا بتنوين عبد مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة الغير المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها اخر وهو ان يكون حالا كانه قال ايفخر عبد في حال عبوديته ولا يليق الفخر بالعبد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو ابن العلا وعيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم المطرف في البيت الاول ووافق ابا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس كعبدا في البيت الثاني قال ابن مالك يمكن ان يقال الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير في الاختلاف في تنوين المضمر فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة والية ذهب ابن الحباز قال في المغني

باب المنادى

بقوله لان الاسم يبنى على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فضم او نصب ما اضطر اذ نونا مما لا استحقاق ضم نبيا د
تظم زايدتها في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب بنصبه لم يجز ضمه **مسئلة** ولا يجمع
نداء ما فيه ال الان نداء يفيد التعريف والغيد التعريف ولا يجمع بين معرفتين فلا يقال يا الرجل عند البصريين الا في اربع
صور احدها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله ويا الله بحذفهما معا ويا الله بحذف
الثانية فقط وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تفارقها وهي همزة الوصل عوض همزة المضارعة بذلك كما هنا من نفس
الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات الف الجلالة في النداء كما ان الفعل المبدوء بهمزة وصل اذا سمي به قطعت همزته تقول
جاءني اضرب واضرب بضم الهمزة في الاول وكسرها في الثانية ووجه حذفها في الوصل النظر الى اصلها ووجه حذف الف يا
ان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل من كلمتين
مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنها الميم المشددة فتقول اللهم بحذف حرف
النداء وزيادة الميم في آخره ولم يرد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم وال في الاول فخصت الميم بذلك لان الميم عهد
زيادتها في آخر الكلم قال سيبويه ومما ذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض
من اسم فيجوز يا اللهم في السعة ويطرد ذلك ان حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم
التكرار وقد يجتمع بينهما في الضرورة انادرة اي بين يا والميم المشددة كقوله وهو ابو خراش الهذلي انى اذا ما حدث الما
اقول يا اللهم يا اللهم فاشار الناظم بقوله والاكثر اللهم يا الى ذلك وبقوله بعوض شذ يا اللهم في قريض وقد يخرج اللهم عن النداء
فتستعمل على وجهين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك اذا قائم فتقول انت اللهم تعلم و
اللهم لا والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة ووقوع المذكور كقولك انا لا ارزق اللهم ان تدعوني لا ترى ان وقوع الزيادة
مقرونة بتقديم الدعا قليلا بالنهاية الصورة الثانية الجمل المحكية المبدوة بالخوا المنطوق زيد فيمن سمي بذلك نص
على ذلك سيبويه وقال لانه بمنزلة تابط شرا لانه لا يتغير عن حاله وقد عمل بعضه في بعض انتهى وهو مقتضى ما قدمناه في نص قطع
الهمزة والى هاتين الصورتين اشار الناظم بقوله الا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه وما سمي به من موصول مبدوء بال نحو يا الذي
ويا التي قامت وصوبه الناظم في شرح التسهيل ومع تصويبه لم يثبته في بقية كتبه فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمي الذي قام انه
لا يتأتى مع انه ايضا يحكى لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما ان الذي قام يحكى بحالة التي تثبت له قبل التسمية
وهو قبلها لا يتأتى لوجوب ان ذلك المانع بان نحو المنطوق زيد ليس المانع من ندائه وجود ال بل كونه جملة وذلك المانع قد
زال بالتسمية فان قلت المانع شيئان الجملة وال فاذا زال احدهما بقي الآخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز وانما
تثبت الجواز بتوجه المنادى وهو المجموع وال ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبدنا المنطوق
واما الذي وصلته فانما يحكى حكاية المفردات لان المنادى انما هو الذي دون صلته والاعراب يقدر في آخر الذي ولهذا اذا
سميت بايهم ضربته وايّ موصولة تحل اعراب لونين في اي بل تعربها بحسب العوامل فتقول رايت ايهم ضربته كما انك اذا سميت
باسم مفرد عاملت بما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رايت ضاربا زيدا ومررت بضاربي زيد لما كانت الصلة
لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة
اسم الجنس المشبه كقولك يا الخليفة هيبته نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك
حسن دخول يا عليه لانها داخلة على غير ال قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل مزيل لقبح الجمع بين يا وال لما الاجاز يا القوي
لانه في تقدير يا اهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعند ان تقدير ابن مالك
صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضة ولا ابا حسن لها فان تقديره ولا مثل ابي حسن فلولا ان تقدير مثل مزيل لقبح دخول لا
على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزوم عمل لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف الصورة الرابعة ضرورة ورد لها
اشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وال كقول عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت لعلاعدنان فجمع بين يا وال في
الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع فقد جاز يا
الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا بجامع ان كلا منهما فيه ال ليست من اصل الكلمة واما السماع فقد انشد ابو علي الفارسي
اللذان فرا اياكما ان تكسبان شرا وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائل ان يقول ابو علي انما انشد اللذان فرا واجاب المانعون عن القياس

اقسام المنادى

بالفرق لكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ الفصل الثالث في اقسام تابع المنادى المبني واحكامه اقسامه اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى فان محله نصب وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع نعتا او بيانا او تاكيدا والامر الثاني ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد باعبد الله والتوكيد نحو يا تيم كلهم وكلكم بنصب صاحب باو كل وجوبا وحكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء وابو عبد الله الطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دلالة على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تيم كلهم او على الحضور باعتبار الحال نحو يا تيم كلكم وقد اجتمعا في قوله فيا ايها المهدي الخنا من كلامه كانك تضغو في ازل حزن وتضغو بضا وغين معجمتين تصوت وحزن بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب فيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال اما قولهم يا تيم كلكم فاكد رفعوا نعته مبتدا وجيء بخبره محذوفا اي كلكم مدعوون ونصبوا على نية فعل محذوف اي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف اشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون ال لزمه نصبا القسم الثاني ما يجب نصبه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اي في التذكير وغايته في التانيث ونعت اسم الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لنداء اي لنداء نعته نحو يا ايها الناس ويا ايتها النفس فاي وغايته مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وهاء التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اي وغايته عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن اسم الاشارة على لغة بني مالك من بني اسد وقرئ بهما والناس والنفس مرفوعا على التبعية وجوبا مراعاة اللفظ اي وغايته وانما جاز الرفع مراعاة اللفظ مع ان المتبوع مبني لانه شبيه المعرب في خروجه بسبب الداخل عليه وكذا القول في امثاله والى ذلك اشار الناظم بقوله وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع ونحو تولك يا هذا الرجل ويا هذه المراة ان كان المراد نداء الرجل والمراة وانما اتيت باسم الاشارة وصلة لنداء نعتهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب الا في تلك اشار الناظم بقوله دون اشارة كاي في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونها جاز فيهما الرفع والنصب على ما سياتي ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب في غير الايماء فيه الا نحو مررت بهذا الرجل وجوز فيه ان يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان البيان يشترط ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون كون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه انما قدر بيانا اذا قدرت ال في نية التعريف المحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدرت نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فالمراد لا الرجل في نية الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا مقتضى كلام سيبويه ولا يوصف اي وغايته في هذا الباب المقصود للنداء الا بما فيه ال من معرف بها او موصول فيقال يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايتها التي قامت ولا يقال يا ايها الحارث والصعق مما هو في نية الاصلية او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذي ورد وصف اي به هذا يرد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة الحركة الاعرابية بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فالرافع والقول بان الرافع للتبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والخلاص من دقة هذا الاشكال ان يجعل المنادى المضموم ان يكون نائبا فاعلا في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان احدهما النعت المقترن بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررنا والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت وبيان وتوكيد او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب والتوكيد نحو يا تيم اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع وانصب والمعطوف المقرون بال كما قال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير قراءة السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والثقفي ويونس الجرمي وقرئ في غير السبعة بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقد دل النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد اتينا داود منا فضلا والتقدير واتيناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كان ال في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف ولغيره وهي لو ائد مثلها في اليسع فالمختار النصب في المعطوف ولغيره وهي لو ائد مثلها في اليسع فالمختار الرفع وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة الاعرابية لحركة البناء وحكاه سيبويه

انه الاكثر وجاز اختيار النصب ان ما ينه ال لم يجز ان يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه لذلك قرء جميع القراء غير الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في اليسع لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد واليسع ال في نحو الطير موثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن معجوب ال ما انتفا ففيه وجهان ورفع ينتفي والقسم الرابع ما يعطى حالكونه تابعا ما يستحق اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال فيضم نكان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تقول في البدل المفرد يا زيد بشرا بضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال يا زيد وبشرا بضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد يا عبد الله بالنصب كما تقول يا اباعبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال يا زيد واباعبد الله بالنصب كما تقول يا اباعبد الله وهكذا حكمهما اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المضموم فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر يا عبد الله بشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله واخا زيد بنصب اخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرو او قال في شرح التسهيل اجروا المنسوق العاري من ال مجرى المفردين بها قال وهو ما وغير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد انتهى الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالالف والياء فان ياؤه المضاف لها واجبة بالثبوت والفتح نحو يا فتاي ويا قاضي فلا يجوز حذفها للالتباس لا سكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم والكسر لئلا تلتبس على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان ياؤه ثابتة لا غير فانها في حكم الافضال فلم تمانع ما اتصلت به فليست كياء قاض وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا مكرمي وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم ولعتزى بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الستة الاتية والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين وليس ابا ولا اما نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجري المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو والليل اذا يسر ثم بثوتها ساكنة على الاصل في البناء نحو يا عباد لا خوف عليكم او بثوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادا الذين اسرفوا انما كان السكون والفتح قولان تقدما في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في اصل وضعها كما تقدم ثم قلبت الكسرة فتحة وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف اخف من الياء نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتي بفتحهما ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف لمقابلتها عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني فالباء في قوله بلهف متعلقة براجع مجرورها قول محذوف اصله بقولي ولهف منادى مضاف حذف حرف النداء والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست براجعا ما فات مني بقولي يا لهفي ولا بقولي ليتني ولا بقولي لواني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف الياء ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم لاسم المضاف للياء كما يضم المفردات في غير الاضافة وانما يفعل ذلك لضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراءة اخر رب السجن احب الي بضم رب لان اللام والرب الاكثر فيهما ان لا ينادى الا مضافين للياء والاصل يا امي ويا ربي فحذفت لياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عبد فلا يجوز يا عبد بحذف الياء وضم الواو قاله شارح اللباب لان نداءه مضافا لليا لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد الاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال لعل معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه كقولي يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف لياكعبد عبدي عبد عبدا ويا لا الظهر تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام فيهما مع اللغات الست المتقدمة اربع اخر باتي ذكرها واصحها لست حذف الياء وابقاء الكسرة نحو يا اب ويا ام بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واتباعها الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما الاربع الباقية ان تعوض انت تاء التانيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه

المنادى

ما قبل ياء المتكلم اذا جيء بتاء التأنيث اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه للفراء بان الياء في المنقوص رده الزجاج بانه لا يقال يا ابنتي او بفتحها وهو لا قيس لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح بتحريك لمجرد حركة اصلها هو لا اصل في القياس وقيل لان الاصل يا ابنا وبرده ما ورد قول الفراء او بضمها على التشبيه بحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امت بالضم ولبعض الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن بنا لكسرة قرء الجمع لابن عامر وبالفتح قرء ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وقد يجمع بين التاء والالف فيقال يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض عنه فهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر ودعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل بها الخر المندوب والمنادى البعيد المستغاث وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جني وقد يجمع بين الياء والتاء فيقال يا ابتي ويا امتي وعليه قوله يا ابتي لا ذلت فينا فانما انا امل في العيش ما دمت عايشا وهو ضرورة فحلا فا للكثير من الكوفيين والاول اسهل من هذا الذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وقد يقال يا ابات وعليه قوله كانك فينا يا ابات غريب فيقال يا ابة ثم اشبع فيقال يا ابتا ثم قلب فيقال يا ابا على لغة القصر ثم قد تلحق الفا وابدل منها التاء واقتضى النظم على قوله وفي النداء يا ابتا مع عرض واكسر وافتح ومن الفا التاء عوض ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء خاصة فلا يجوز جاءني ابتك ولا رايت بنتك ولا مررت بابتك والدليل على ان التاء في يا ابت ويا امة عوض عن الفا انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطايفة من الكوفيين والدليل على انها للتانيث انها يجوز ابدالها هاء في الوقف هاء عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء قال ابو حيان كذا نقل اصحابنا وحجة المعتبرين انها اشبه تاء صيا قلة وحجة الفرا انه عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتاء وهو راس البصريين انتهى وقد سمع في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء فصل واذا كان المنادى مضافا الى مضاف لياء نحو يا غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير وقد يجوز حذفها لبعد ما عن المنادى وهو اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابن خالي ويا ابنة خالي ويا بنت خالي الا اذا كان المنادى ابن عم وابن ام وابنة عم وابنة ام او بنت عم او بنت ام والاكثر حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عن الياء كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاج لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابنا انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد فلهم حذفوا الياء حذفهم من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فليس لاضافة واحدة انتهوا وان يفتحا ثم قيل للتركيب لم يجب لقولك يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما وامّا بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وابو عبيدة وحكي عن الاخفش وقد قرئ في السبع قال يا ابن ام بالوجهين الكسر والفتح واليهما اشار الناظم بقوله والفتح والكسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفردا لعرب لا يكادون يثبتون الياء والالف فيهما الا في الضرورة كقوله وهو ابو زيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية اخيه يا ابن ما دي يا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدام يا ابن عما لا تلومي واهجعي وانمى كما ينمى خطاب الاشجع ويروى لا تجزعي النوم حجاب مسمع فصل في ذكر اسماء لازمة للنداء فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافة اليها وهي كثيرة منها فل بضمتين وفلة بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان فقل بمعنى رجل وفلة بمعنى امراة وقال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل نقل بمعنى زيد وفلة بمعنى هند ونحوهما من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك في ذلك صريحا وانما لزم من قوله ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمراة بمعنى يا فلان ويا فلانة وظاهره ان فل كناية عن علم من يعقل لانه جعلها بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي وما قاله ابن مالك هو الجماعة وهم بفتح الفاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة لا فل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وتدصرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة فزكيدة ما تعرف لي في تصغيره فلي اذا سميت به ومذهب الكوفيين ان لامه نون واصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون وما تعرف لهذه في تصغيره فلين وردبانه لو كان اصله فلان لقيل في ترخيمه فلا وانما قيل في التانيث فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك واما قوله وهو النجم العجلي يصل منه ابلي بالهوجل في لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل في غير النداء مجرورا بعن للضرورة وصرح بذلك في النظم ايضا فقال الرجز في الشعر فل ليس كذلك والصواب ان اصل فل هذا المجرور بعن فلان وانه حذف منه الالف والنون والتقدير امسك فلانا عن فلان اي عن ذكره في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو

باب الاستغاثة

لبيد درس المتابع نابان فتقادمت بالحبس فالسوبان اى درس المنازل فحذف الواو والالف حذرا من التقاء ساكنين ودرس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكلا بان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفى اخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى اخره نون اسماء مواضع ومنها لؤمان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم والجشء ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم وقل بعض ما يخص بالنداء لؤمان نومان كذا ومنها فعل بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل كعدد بالغين المعجمة وفسق سبا للمذكر بمعنى يا غادرا ويا فاسق واخشاب ابن عصفور كونه قياسا فيقاس عليه ما اشبهه واخشاب ابن مالك كونه سماعا والى ذلك اشار فى النظم بقوله وشاع فى سب لمذكور فعل ولا تقس ومنها فعال بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعلة او فعيلة كعناك وخباث سبا للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الخطيئة يجوز مرتا طوفا ثم اوى الى بيت عتيدته لكاع فقيدته مبتدأ ولكاع خبرا فاستعمله فى غير النداء ضرورة وقيل لا ضرورة والجر قول لحذف مضاف والتقدير وقيدته يقال لها يا لكاع فحذف الجار وحرف النداء وقيدة الرجل امراته سميت بذلك لملزومها البيت ومعنى لكاع عنيسة ينقاس فعال هذا الذى هو سب للمؤنث وفعال بفتح الاول كرزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك من كل فعل ثلثى مجرد تام متصرف تصرفا كاملا فخرج نحو درج لانه رباعى وشذ داك من داك وخرج نحو كان لانه ناقص وخرج نحو نعم بئس لانهما جامدان وخرج نحو يدع ويذر لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فى البابين فقال لا يقاس منهما الا ما سمع ولا يقيس فيهما والاول اصح واليه اشار الناظم بقوله واطرد فى سب لانثى ودن بالجبان والامر هكذا من الثلاثى هذا باب الاستغاثة وهى نداء من يخلص من شدة او يعين على مشقة اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذى ينادى به المستغيث يا لانها ام حروف النداء ووجب كونها مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف منافٍ لذلك وغلب فى المنادى المستغاث به بلام مفتوحة وجوبا الفتح لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا استغيث اسم منادى حفضا باللام مفتوحا كقول عمر يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لقومى لا مثال قومى يا لاناس عتوهم فى اندياد الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لى او معطوفا على مستغاث لم تعد معه يا فتكسر اللام نحو يا لزيد لعمرو للمسلمين فان اعدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو وللمسلمين وعليه لبيت السابق والى ذلك اشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفى سوى ذلك ما بالكسر اتيا ولا المستغاث به مكسور دائما على الاصل كقوله وهو عمر يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام العجب الا ان يكون المستغاث به ولد ضمير من تقول يا لك لمستغيث المخاطب لنفسك قاله فى النهاية ويجوز ان لا يبتدأ المستغاث باللام فالاكثر ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان والى ذلك اشار الناظم بقوله ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لآمل ينال عزه وفى بعد غافة وهوان فى يزيدا مستغاثا والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل امل وينال بفتح النون مصدر نال مفعول امل والغر مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل وقد يخلو المستغاث منهما اى من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقولك يا قوم للعجب العجيب والغفلات تعرض للاديب لا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوف اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات معطوف عليه والاديب لعالم بالامور ويجوز نداء المتعجب منه بغير ما عاملة المستغاث من غير فرق والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثله اسم ذى تعجب الف وعلى قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادى جنسه كقولهم يا للماء وللدواهى اذا تعجبوا من كثرتهما والثانى ان يرى امرا يستعظمه فينادى من له نسبة اليه ممكنة فينحو بالنداء للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن الفوباء الا ريقة وهذا البيت لاعرابى اصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك وعدها بذلك فانها ستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجبا هذا باب الندبة بضم النون حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يبكى عمر بن عبد العزيز وقت موته يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب وا عمراه لعمر والمتوجع منه لكونه محل الم كقول قيس الغامرى فواكبدى من حب من لا يحبنى ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب له كقول قيس الرقيات بنيكم اهدما معولة وتقول سلمى دار زينب وكقول القائل وا مصيبتا لان الرزية سبب الالم الذى حصل له وصوت المندوب صوت المنادى المخاطب ليس منادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا نداء النداء يا غلام

باب الندبة والاستغاثة

لان خطاب احد المسميين ينافض خطاب الاخر ولا يجمع بين الخطابين واجازوا في الندبة واغلاماه فلذلك قال حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم بالمنادى لجعل المندوب فيضم ان كان مفردا كما في نحو وازيد وينصب ان كان مضافا كما في نحو وا امير المؤمنين او مطولا كما في نحو وا صاحبا رباعمرو واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقسا وابن مسنى ففقس الا انه يكون نكرة كرجل فلا يقع واجلاه حلافا للرياشي مدعيا انه جاء في الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر ولا معرفا بهما كاي والمضمر واسم الاشارة والموصول فلا يقع وايها ولا اياه ولا واهذا ولا واهذا ولا واهن ذهبا لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة الناقلة من الابهام والى هذا اشار الناظم بقوله وما انكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موسولا وغير مبدد بال صلته مشهودة فيندب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه في شهرته بمنزلة واعبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدد بال وان اشتهرت صلته فلا يقال واالذي حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة والد بذلك يقيد قول الناظم ويندب الموصول بالذي اشتهر وتقدم الخلاف في ندائه واصل زمزم زمزم ابدلت الميم الثانية زايا قاله في الفريد وسل الا ان الغالب انه يختم بالالف طالة للصوت كقوله وموجر يرقمت فيه يا مر الله يا عمرا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف وما الحاقها تابع المندوب فقال ابن الجنان في النهاية انه لا خلاف في جواز الحاقها اخر الصفة اذا كانت بنا بين العلمين نحو وازيد بن عمرا واما البدل والبيان والتوكيد فيتاس قول سيبويه الخليل انه لا يلحق البيان والتوكيد عندي انها تدخل اخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلاماه زيداه وتدخل لعطف النسق نحو وازيد وعمراه انتهى وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قولك عمراه عمراه وتحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموسا والى ذلك اشار الناظم بقوله ما ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا واموسيا او من تنوين ظاهر او مقدر في اخر صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على الغلبة وان اعتبر انه علم على البئر فهو غير منصرف وبنيه تنوين مقدر كما صرح به في اول باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في علم محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء الف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدينه على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلبا الالف ياء فيقول واغلام زيدي وهو لا يجيزه البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة بنائية نحو وازيداه وواضداه فيمن اسمه ضدنا وكسرة اعرابية نحو واعبد الملكاه او بنائية نحو واحذاما لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان وقع حذف الكسرة والضمة في لبس بقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي اذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر ردوا بعد الضمة نحو واغلاموا واغلامكموا اذ لو قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح يوهم لا بسا ذلك في الوقف بزيادة هاء السكت بعد حرف المد لئلا تؤول صلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه ولذلك اشار الناظم بقوله ووا قفا ندباه هاء سكت ان ترد فان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المبتني ولحرقلباه ممن قلبه شيم وذلك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين فصل وانا ندبة المضاف لليا الجائز فيها اللغات الست فعلى لغة من قال ياعبدا بالكسر او ياعبدا بالضم او ياعبدا بالفتح مع حذف الياء فيهن او ياعبدا بالالف المنقلبة عن الياء او ياعبدٍ بالاسكان في الياء يبقى في هذه اللغات الخمس واعبدو على لغة من قال ياعبدٍ بالفتح في الياء او ياعبدٍ بالاسكان في الياء يبقى واعبديا بابقاء الفتح على الاول وهو ياعبدٍ بالفتح واجتلابه على الثاني وهو ياعبدٍ بالاسكان وقد تبين من جواز واعبدا وواعبديا في ياعبدٍ بالاسكان ان لمن اسكن الياء ان يحذفها في الندبة ويقول واعبدا او يفتحها ويقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقايل واعبديا واعبدا من في النداء اليا ذا سكون ابدا وهو اي سيبويه وهو اقيس واقل عملا والحذف اي المبرد والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة على حالها واتى بالالف لندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الضمة والكسرة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذفت الالف المبدلة وزيد الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من اثبت الياء فقس زيدت الالف ولم يجئ الى عمل ثان لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء الساكنة جاز حذف الياء لالتقاء وابقاؤها مفتوحة واذا قيل ياغلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام والثاني غير مضاف لانه مضاف

باب الترخيم

المنادى والمضاف ليس المنادى غير المنادى وحكم المنادى حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة هذا باب الترخيم وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم اى سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه وهو ثلاثة انواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتي في باب التصغير يجوز ترخيم المنادى اى حذف اخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المعارف كثر زيادتها فاندفعها التخفيف بحذف اخرها وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث مجرورا باللام ولا مندوبا ولا ذا اضافة ولا ذا اسناد فلا يرخم نحو يا لا عمى يا ابنانا خذ بيد لانه نكرة ولا نحو يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله فكان غير منادى اذ لم تعمل اداة النداء في لفظه وانما عملت في نوعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه واقره عليه شراحه كالصفاقسي وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب في غير المجرور والمفرد مبني شاهد ترخيمه قوله اعام لك بن صعصعة بن سعد قال ابن الصانع وهذا ضرورة وقد ناداه بغيرا. وذلك ممنوع وسمع ترخيمه مع اللام كقوله كلما ناديت منهم يا ثيم الله قلنا يا لمالك هو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو يا لجعفر لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كان صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا يرخم نحو يا امير المؤمنين لان المضاف اليه منزل منزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم نحو تابط شرا علما لان اصله الجملة وجزءاها الثاني ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله يا عرو لا تبعد نكل ابن حرة سيدعو داعي ميتة فيجيب اي يا ابا عرو فحذف حرفا لندا وخمه بحذف التاء واجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت واندر من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكر ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم لرجل زعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاضافة وان عمرو انقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تابط شرا يا تابط وترتب على ترخيمه النسب اليه قال الاخفش في النسب اليه انتهى والاشهار المنع في المسئلة عن سيبويه اعني ما ذكرنا وبنيه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب الذي نقل عن سيبويه وقعه له في باب الاضافة الى الحكاية قال اذا اضفت الى الحكاية حذفت وتركت المضاف بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك كقولك في تابط شرا تابطي قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا فانك تفرده في الاضافة يعني في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تابط شرا قال لو رخمت هذا لرخمت جلاسي يا يا رعيلة بالجواء تكلفني انتهى وان كان للمجتهد في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه يصدر تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يمكن هنالك تاريخ وقول النظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه رايحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وبه الرايحة والتقدير رايحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كلما بكى يلقاه يشم منه رايحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشوبا بالحمرة كان خده لون التفاح وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا اطلق لم يصرف الا اليه وان كان لقب لسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصفهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المعروف بمم فان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه العلمية ام بالقصد والاقبال وسواء كان على اربعة احرف ام اقل وفي ذلك شاذ الناظم بقوله وجوز نه مطلقا في كل ما انث بالها تقول في هبة علما يا هب بحذف التاء وفي جارية لمعنة يا جاري بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شاة ارحني بالجيم المضمومة وبالنون اى يا شاة اقيمي ولا تستوحشي يقال شاة راجن اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت وقال العجاج جاذرا لا تشتكي عقيرة سيري واشفاني على بعيرة اذا يا مادية فحذف حرف الندا وخمه بحذف الهاء وتقدم حذف ان حرف الندا لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والنعت بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاول الانسان

عما يعز عليه

باب الأسماء الستة

باب الترخيم

عما بعده عليه وسيره واشفائه بدل تفصيل من غدير وان كان المنادى مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على أحرف ثلثة
والى ذلك يشير قول الناظم واخطا الترخيم ما من هذه التاء قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امراة
ففالفيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا
على قولهم اطرقكرا وياصاح وهو قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل
ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زايدين على ثلثة احرف فحذف احدهما اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم
في تحرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حكم ويا حسن دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء اذ بحركة الوسط مجرى الحرف
قياسا على اجزائهم نحو سقر لحركة وسطه مجرى ذئب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز
الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين لتحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياس على نحو زيد في غير الترخيم فان اصلها
بدى بسكون الدال ودخلها الحذف جوازا فدخلها جوازا اولى فصل المحذوف للترخيم اما حرف واحد هو الغالب نحو يا جعف
ويا سعا وقرأ بعضهم وهو ابن مسعود وناد وا يا مال والذي حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غشية
عن الترخيم واما حرفان فذلك اذا كان الحرف الذي قبل الاخر من احرف اللين وهو الالف والواو والياء حالكون حرف اللين ساكنا
بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول
مختص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو صحيح لان الاصل في القيد التخصيص وانما الاصل مكملا اربعة
فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لبنا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه
على الاصح لفظا كمروان ومسكين منصوبا وتقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الاخر زائدا ام اصليا
وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زائدتان واسما بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة
واصلها اسما وابدلت الواو همزة لنظيرها التي الفرد منه نوزنه افعال منصوبا علما ومسكين علما منقولين من وصفي المفعول
الفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصليتان وما قبلها زائد فتحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون فتقول يا مرو
ومن اسما الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصوبا الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الباء والنون وتقول يا مسك ومن
مصطفون ومصطفين الواو والياء والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سيأتي قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك
يا مرو ان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة
والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللحياني او لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب يا اسم صبرا
على ما كان من حدثان الحوادث ملقى ومنظرا اراد يا اسما فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبر على الحوادث فان بعضها
ملقى وبعضها منتظر بخلاف نحو شمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شما بحذف اللام
فقط دون الهمزة لان ازايده وهو الهمزة غير حرفين قال في النهاية واختلف في نحو معد هل الزايد الاول او الثاني فمن قال الزايد
الاول حذف الاخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظ كلفظه ومن قال الزايد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها
سيبويه في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلي
وفنور بفتح القاف والنون والواو والمشدده بعدها راء مهملة الصعب البؤس من كل شئ حالكون هبيخ وفنور علمين فتقول
في ترخيمهما يا هبي ويا فنو بحذف اخرهما فقط ولا يحذف اخرهما لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في فنور وبخلاف
نحو مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف اخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لاصالة الالفين فيهما فانهما
منقلبان عن اصل فاصل مختار ومنقاد ومخيبر ومنقود بفتح الباء والواو وكسرهما انما تحركا وانفتح ما قبلهما فانقلب الفين والمنقلب
عن اصل اصل واجاز الاخفش ان يبقى في ترخيمهما يا مختا ويا منقو بحذف الالف من كل منهما مع الاخر نظرا الى الحالة الراهنة اي
الثانية وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها
من الياء والواو والالف ان كان كل منها حرف لين زايد لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلثة وهذا محترز قوله مكملا
اربعة واجاز الفراء حذف الالف والياء مع الاخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الاخر في نحو ثمود في لغة من يجعله
اسما بارا سره لا ينظر المحذوف فتقول يا سع ويا عم ويا ثم واما على لغة من ينظر في نحو ثمود فوجب حذف الواو والدال كما لا يجوز
يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظر اذ ليس في العربية اسم متمكن في اخره واو لازمة قبلها ضمة ورد

باب ما يلزم الترخيم

بانه يلزم بقا الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس قالوا وح لا يحكم لها بحكم الاخر بل يحكم الحشو فانه يلزم ما قاله وخلاف
نحو فرعون وغسلين بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق يكون بارض مصر قولنا ترخيمها
يا فرعو ويا غسلي بحذف اخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما الجري والفراء لا يشترطان المجانسة ويجوز
حذف اللين وان كان قبله فتحة فتقول ان يا فرع ويا غسل لبقا الاسم المتمكن على ثلثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف
في واو ويا بهما ففتح قفى والاخلاف في جواز حذف الواو والياء مع الاخر من نحو مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما
يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الاول
وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين والحركة المجانسة وهي
الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ
كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة
او مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد او حرفان كما تقدم واما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي واليه اشار الناظم
بقوله والعجز احذف من مركب تقول في ترخيم معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيبو ويا
خمسة ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع الكوفيون ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم
ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف وذلك في اثني عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف
وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فنزلت هي والالف منزلة الزيادتين
في اثنان علما ولذلك اعرب وقد يحذف المضاف اليه واخر المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري
وابن برى وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس فصل الاكثر في لسان العرب ان ينوى المحذوف فلا يغير ما
بقي عن حاله من حركة او سكون بل يبقى على ما كان ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسر ان كان مكسورا
تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور يا منص بذلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى
سكونه ان كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علا ويا كرو
بابقاء الواو على صورتها في الامثلة الثلث من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية
الملفوظ به لتسمى لغة من ينتظر واليها اشار الناظم بقوله وان تنو بعد حذف فاحذفا الباقي واشكل بما فيه الف وبجوز ان لا تنوي
المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه يجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه اخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا
يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله واجعلن ان لم تنو محذوف كما لو كان بالاخر وضعا
تما فتقول يا جعفر ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبنا غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم
بدليل ان هذه يجوز ابتناعها وتلك لا يجوز ابتناعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو ثلثي
الجيم ولو على فعل بضم العين لاجرو والاصل والادلى لاجرو والاد لو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم
منه عدم النظير لانه ليس في العربية اسم اخره واو ولا زمة مضموم ما قبلها وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب فخرج بالاسم الفعل
نحو يدعو وجعله علما عارض وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسما البلدان نحو سنبو ويهو في الاقليم الصعيد فالظاهر
انهما غير عربيتين كهند وخرج بنكرة نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك الضم فان الواو فيه ليست
بلازمة فانها تقلب الفا في النصب تاء في الجر وتقول يا علاء بابدال الواو همزة لنظرها بعد الف انية كما في كساء فان اصله كساو
لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن
كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل
العنق وهو ذكر الحبارى فصل يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف
فيه كاف ولو بالقصد والزيادة على ثلثة احرف كما مر في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول
في هبة علما يا هبة في جارية لغة يا جاري ومنها انه اذا حذف منه التا وفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف
قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وقر
بعد فتقول في ترخيم عفنباة بفتح العين المهملة والفاء وسكون النون بعدها موحدة فالف فتاء تانيث صفة للعفا

باب المنصوب المضاف

يقال اعقب عقبنا بالالف ولا يحذف الا مع ومنها انه لا يرخم الا على لغة الحذف خوف الالتباس بالمذكر يقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم يا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بندا مذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمة فان لم تخف لبسا جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المغناب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامراة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علم لرجل ولبنت الثاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتها على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة ومنها ان ندائه من ندائه ما اكثر من ندائه ما عامر غير ترخيم كقوله وهو امرئ القيس الكندي

افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي

اراد يا فاطمة والتعجب نراه معجبا وعين مهملة اي احمكت عن فلك الصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تا التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة الاستعمال فاترخا

فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للنداء اي لمباشرة حرف النداء وليهما اشار الناظم بقوله ولاضطرار دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من رخم الضرورة قول العجاج او الفاكه من ورق الحمى بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذف الميم الثانية وقلبت الالف الفا للقافية وقبل حذف الالف قلبت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذف منه الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسر الميم الاولى للقافية والثا اشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في الضرورة اما زائدا على الثلاثة وذلك ماخوذ من قول النظم نحو احمد او محتوما تا التانيث فالاول كقوله وهو امرئ القيس الكندي لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والحصر اراد ابن مالك فرخم في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كانه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر ويعشو يسير في العشاء وهو الظلام والحصر بفتح الحاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر وهذا رداء في عنده ليستعير ليسلبني حتى اقال ابن حظل اراد ابن حظلة فرخم في غير النداء ضرورة ولا يمنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ورد لبلنا القتاس على النداء والسماع ومنه قول اوس المميمي اراد ابن حارث ان اشتر فرسا او امتدح فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخما

كعهدك يا امامة

بحذف التا على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امراة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل النشز بكسر الراء وما عهد قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف تقتضي تقرير الروايتين ولا يرفع احدهما بالاخرى انتهى وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجيء في النداء كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد

هذا باب المنصوب على الاختصاص

الاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم على ضمير ما تا خر عنه من اسم ظ معرف بال باعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو على ايها العبد الفقير الى عفو الله والثاني نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما اني ايها العبد الفقير الى عفو الله والثالث نحو انا العبد افعل كذا ايها الرجل فانا افعل مبتدا وخبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اي على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص العصابة نعت بها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع النصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة وما ذكرناه من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب لفعل الاختصاص

محذوفا وهو مذهب الجمهور وذهب الأخفش الى ان كلا منهما منادى قال لانه كما ان نفسه لا ترى الى قولهم كما انت
افقه منك وذهب السيرافي الى ان اناً في الاختصاص معرفة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان يكون خبر المبتدأ والتقدير انا افعل كذا وهو
انها الرجل المخصوص به والثاني ان يكون مبتداء والخبر محذوف والتقدير انها الرجل المخصوص انا المذكور وان كان المنصوب
على الاختصاص غيرهما اي غير انا وايها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف
والثاني نحو قوله ص انا معاشر الانبياء لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب
واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص كبدءا البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلثة احكام لاجلها
افادته الاختصاص بالمتكلم كما ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب الثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا لظاهر والثالث ان
الاختصاص واقع في معرض التأكيد لانه قد يكون ذلك كقولك لمن هو مضع لبك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادى في
احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور احدها انه ليس معه حرف ندا لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى فانه
لا يخلو عن ذلك الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه او في وسطه كالواقع بعد نحن في المثال وبعدا في الحديث المتقدم
وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا في الحديث
المتقدم او بعد تمام اي الكلام كالواقع بعدا وفي المثالين قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة
فالمخصوص هو ايتها في المثال الاول وايتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا
كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث انه يشترط ان يكون المتقدم عليه اسما بمعنا في التكلم
والخطاب والغالب كونه اي المتقدم على المخصوص ضمير متكلم بخصه او يشارك فيه فالاول انا افعل كذا ايها الرجل والثاني اللهم
اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المتقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك متعلق بنرجو والله منصوب
على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قالوا والشذوذ ولا يكون المتقدم
ضمير غايب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز نحن معشر العرب خصنا المكارم ولا يزيد العالم يقتدى الناس والرابع والخامس انه يقل كونه
وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في هذا المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه
علما ويضم مع كونه مفردا والسادس ان يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف والمنادى لا يكون كذلك والسابع
والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا فالاول في الارتشاف والمنادى يكون كثيرا
الحادي عشر ان اياها هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة اي هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في
الارتشاف وفي النداء طريقتها خلاف جاز المازني في نصبها الثالث عشر ان اياها هنا اختلف في ضميمتها هل هي اعراب او بناء وفي النداء انها على
خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء وهو الخامس عشر ان العامل هنا المحذوف فعل الاختصاص
وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تابعا لحرف النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا
يجوز فيه الترخيم التاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب واما الاحكام المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص
خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما ناسب الشيء والثالث انه مفيد للفخر او التواضع وزيادة بيان
بخلاف النداء فيهما **هذا باب التحذير** وهو في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه
ويكون بثلثة اشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد
فاذن ذكر المحذر بلفظ اياك فالعامل في محلها النصب فعل محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ اياك جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل
والتزموا معه اضمار الفاعل سواء عطف عليه المحذر منه نحو اياك واللئام كررته نحو اياك اياك المراء ام لم تعطف ولم يكرر نحو
اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه نصب بمحذر ربما استشاره وجب دون عطف الا اياك انت تقول
اذا عطفت عليه المحذر منه اياك والاسد فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قبل يجيء تقديره بعد اياك و
الاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فيصل احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المنفصل وذلك خاص بافعال
القلوب فما الحقوها بها وقبل الاصل احذر نفسك الاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه
فصار اياك نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو نفس وانيب عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد
ثم حذف المضاف الثاني وهو نفس وانيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة وانفصل المتصل

انصالة نصار اياك واختلف في اعراب اياك بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الأسد والأسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثير من منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذور والأسد يحذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع ان يكون احدهما خائفا والآخر مخوفا قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر الى ان اياك بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الأول بل على تقدير ايقاظ نفسك والأسد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا اشك في ان هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته وتقول اذا لم تعطف ولم تكرر اياك من الأسد واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد والاصل باعد نفسك من الأسد ثم حذف باعد فاعله المستتر فيه فصار نفسك من الأسد محذوف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الأسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الأسد متعلق بذلك المحذوف قيل عامله فعل متعد لاثنين والتقدير احذرك من الأسد قاله ابن الناظم تبعا لأبي البقا فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله فصار اياك الأسد فحذف من ونصب الأسد ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم وجائز على التقدير الثاني وهو راي ابن الناظم وابي البقا لان اخذ يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه والكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناظم خبري ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل على التقديرين بجوازه على الأول لصلاحيته تقديرا من اي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان بابا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون اياك في هذا الباب لمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قول عمر لتذ من التذكية لكم الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره لام وهو هنا ما رق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الصباح الاصل شجر الرماح ويقال للكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي ان يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي باعد وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور اصله اياي باعد واعن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الأول المحذور وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذف اربعة اشياء واصله اياي باعد واعن حذف الارنب وحذف الارنب عني فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيئان فقط واصله باعد نفسي وحذف الارنب والا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف ياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الأول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من ضبيعة في اياك والاسد انهما جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم له عن حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان باعد وفي ليس امرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف الارنب انما هي عنه فرجح القولين الاخيرين الى قول واحد وان ظن الشارحون انهما غيران ولا يكون اياك في هذا الباب لغائب لأختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمعه من اعراب او الشواب بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شابة وبروى السوات بالسين المهملة جمع سواة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا ينبغي لشابة او لا يفعل سواة والكلام جملة واحدة والتقدير فليجتنب تلك في نفسه انفس الشواب فحذف الفعل وفاعله المضاف الأول واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب وانفصل وابدل انفس اياها لانها تلائمها في المعنى وفيه شذوذان اخوان احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الأمر وحذف حرف الأمر وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقم محمد تفد نفسك كل نفس اذا خفت من امر تبالا اي لتقد نفسك فحذفها مع مجرورها اشذ والشذوذ الثاني اقامة الضمير وهو اياها الثابتة مقام الظاهر وهو الانفس واضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة اتفاقا الى المضمر ان على الأصح انما هو المظهر لا المضمر لان الأضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير ان اضيف احدهما الى الاخر والى الشذوذ اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشذ وان ذكر

باب الإغراء

الحذر بفتح الذال بغير لفظ ايا واقتصر على لفظ المحذر منه فانما يجب الحذف للعامل ان كرر وأ وعطف فالأول هو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك ونفسك والثاني وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الأربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الأظهار للعامل كقوله وهو جرير رحل الطريق ثم إني المنابها وابرز بريزة جثل ضطرك القدد فاظهر العامل وهو رحل لان المحذر منه هو الطريق حال من التكرار والعطف والمنا بفتح الميم تخفيف النون حدود الأرض والبرزة الارض الواسعة والبا للظرفية والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى استعمله ان يلزما الا مع العطف او التكرار

باب الإغراء

هذا باب الاغراء بالمد وهو في الاصل مصدر اغريته والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار ولما تقدم كقولك في العطف المروة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدار مي اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والأكثر فيه المد وكالعطف في التحذير والاغراء الابالواو خاصة لأن المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلوة جامعة بنصبهما فتنصب الصلوة بتقدير احضروا جامعة على الحال من الصلوة وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلوة لجاز لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتدا او الخبر ورفع الاول على الابتدا وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف والى حكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا

باب أسماء الأفعال

هذا باب اسماء الافعال وهي اسما لألفاظ الأفعال ولمعانيها من الأحداث والأزمنة واسما للمصادر النائبة عن الأفعال او هي افعال اقوال فالاول جمهور البصريين والثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظ قول سيبويه الجماعة والثالث جماعة من البصريين والرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسما لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الاعراب عند الأخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسما لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتدا او غني مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسما للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من الاعراب واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل وهو افترق وصه فانه ناب عن فعل امر وهو اسكت وآوه فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية نحو جاء الحروف نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة وخرج بالصادر الصفات النائبة عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه نائب عن اضرب وقائم الزيدان فانه نائب عن يقوم فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء واسم الفعل ورد بمعنى الامر كثير كصه ومه وامين فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في شرح الشذور ورد بان ذلك غير مطرد فان امين لا يتعدى واستجب يتعدى امين بالمد وبالقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى استجب وزال البوك والزاي والبنا على الكسر بمعنى انزل بابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ دراك من ادرك ويدار من بادر قال بدارها من ابل بدارها والجاز ابن طلحة بناؤه من افعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعلى التعجب وشذ قرار بمعنى اي صوت من قر قربطنه واجاز الأخفش ان يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرار ولا يجوز من هب ودع وهاب وداع للجمود لا كون قائما للنقص ويجوز من النادر شيئا من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الأسما ورد بانه باب واسع كثر استعماله على منهاج واحد كان حقيقا بالاتباع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الأصل وبنو اسد تفتحه اتباعا وتخفيفا وورود بمعنى الماضي والمضارع لمبدإ بالهمزة قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفي فصيح تغلب ان الفراء كان يكسرها بمعنى افترق وكذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس

العقد عن افترقا

افرا عنه وهيهات حكى الصغاني فيها ستا وثلثين لغة هيهات وايهات وهيهاة وايهاة وهيهان وايهان كل واحدة من هذه الست
مضمومة الاخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلثون وحكى غيره هيهاتا وايهاتا بكاف
الخطاب وايهاتا وايهاة وهيهاة وهذه احدى واربعون لغة وكلها بمعنى بعد وهو افعال وهو بمعنى التوجع وانما فيها اربعون لغة
ذكرتها في صدر الكتاب وكلها بمعنى انضجر واوه واوه واوها الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقولك نعم وبئس لا يفلح الكافرون هو
اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة اى اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه
وقال ابو الحسن ري بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فيهما كلتاهما وقال الكسائي ودع مخففة
من ويلك قال عنترة ولقد شفى نفسي وابرا سقمها قول الفوارس ويلك عنتر اقدم فيهما كلمة واحدة وقول الشاعر وابا بي انت
وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل وهو عندك اطيب فوا اسم فعل بمعنى اعجب قال الجوهري اذا تعجبت من
طيب شئ قلت واها لها اى اطيبه والى ذلك اشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل التبيين **فصل** اسم الفعل ضربان احدهما
مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اى اسما لفعل كشتان وسرعان وسمي مرتجلا لانها موضوعة من اول الامر اسما لتلك الافعال والثاني
منقول وهو ما وضع من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره اليه وهو اى المنقول بالنسبة الى المنقول عنه نوعان احدهما
منقول من ظرف للمكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيدا فانه نقل عن موضوعه الاصلي و
استعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعوبه على حذف مضاف
اى الزموا شان انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك
بمعنى تاخر ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف الجار والمجرور على
حده والقاصر منهما على حده وذكر اربعة ظروف احدها متعد وهو دونك وثلثة قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي منقسمة
لما انت فيه ولما تقدمك ولما تاخر عنك وذكر جار ومجرور احدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون
ان اليك ناقي بمعنى امسك متعد بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا نزلت عليك
امور وفيه بحث لاحتمال ان يكون الباء زائدة وشذ مجيئي على اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل البلزم والباب كلمة سماعي
عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخواتها فقال
ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال
الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل بناء على ما كان قبل افا منه مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر
بالاضافة بناء على اسمية المصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال على مثل اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزمه فالكاف في موضع
خفض ورفع انتهى واستفيد من ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه ذلك خلاف ما صرح به هنا والنوع الثاني منقول
من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيدا فانهم قالوا رويده اراد بمعنى
امهله امهالا ثم صغر الاراد الذي هو مصدر رود ونصغير الترخيم فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله
فقالوا رويد وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف وانما موه مقام فعله الدال على الامر واستعملوا زيدا مضافا الى المفعول
فقالوا رويد زيدا فزيدا منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويد زيدا فرويد فيهما بمعنى اورد وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه ناب عن
فعل امر وزيد مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا بازيد وقد لا يقيمونه مقام
فعله فيستعملونه منصوبا اما لا عند سيبويه نحو سارويدا اى مرورين او حال كون السير يسيرا او نعتا لمصدر محذوف او مقدر
فالاول نحو سار رويدا والثاني نحو سار رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد بزيد
بفتح الدال من رويد ونصبها من زيدا والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا كان معربا
والدليل على بنائه كونه غير منون ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلب بعد ثالثه والدليل على
انه تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود اى على
مهل كما قال الفراء كان قاصرا والنوع الثاني للمهمل فعله قولهم بله زيدا اى دعه فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع
ودع لا مصدر له من لفظه واتى له مصدر من معناه وهو الترك بقي بله زيد بالاضافة الى المفعول كما بقي ترك زيد بالاضافة الى المفعول
واما ما جاء في الحديث من دعهم الحبشة ما دعتكم فيحتمل بعد ان نقلوه وسموا به فعله بله زيدا ان نصب المفعول او بنوا بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر

وجوبًا لانه نائب عن فعل امر وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيًا والدليل على بنائه كونه غير منون سكت الموضح عن
التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المراد فيه كيف اشار كهلّ في البناء وعدم التنوين يقال بله زيدا برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم عليه
اى كيف زيد وبعد ذلك تتم لبله ثلثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف كيف وقد روى بالاوجه الثلثة قول الشاعر يصف السوق
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وقد مضى لغير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من اسمائه عليكا و
هكذا دونك مع اليكا كذا ودونك بدله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين **فصل** تعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدى واللزوم عالمًا
فان كان مسماه لازمًا كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل نحو هيهات بخد كما تقول بعدت بخد فالجر في هيهات هيهات العقيق ومن
وهيهات خل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثاني لا فاعل له لانه لم يؤت به للاستدلال
لمجرد التقوية والتوكيد للاول واذا كان مسماه لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد عمرو كما تقول افترق زيد وعمرو
كان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدًا وان كان مسماه متعديًا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا
بنصب المفعول كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك
وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب امين وبابه فانهم لم يحفظ لهما مفعولا مسماهما بعد نحو وراسجد دعاء وزدني علمًا والى ذلك
اشار الناظم بقوله وما لما ينوب عنه من عملهما وقد يكون اسم الفعل مشتركًا بين افعال سمّيت به فيستعمل على اوجه باعتبارها
فيعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا جهل لزيد بالنصب بمعنى تبّ
لزيد وهو خبر مغمور بمرّ واللحم وقالوا جهّل على الخبز فعدوه بعلى اى اقبل على الخبز وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فجهلا
بعمر فعدوه بالباء خذوا مصاصا اى اسرعوا بذكره والمراد به عمر بن الخطاب كما قال الحربي في المقامة التاسعة قال وهو اثر يروى عن ابن
مسعود ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور رتبته
عن الفعل لكونه فرعه في العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واخرما الذي غيّر العمل خلافًا للكسائي في اجازة تقديم معموله عليه الحاقًا
للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله نعم كتاب الله عليكم وقوله اى الشخص وهي جاريتي من بني ماذن يا ايها المائح دلوي دونكا
اني رايت الناس يحمدونكا فمؤول لان ونا ويل لا يتزان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير
كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله نعم حرمت عليكم لان
التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوي مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الجزء المحض
حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجواز ان مالك ان يكون منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندًا القول
سيبويه في زيدا عليك كانك قلت علّك زيدًا وبما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما
ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل
عليه المذكور اى تناول دلوي وسكن عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملوا الدلو اذا قل ماؤها **فصل**
وما نون من هذه الاسماء النائبة عن الافعال تنون تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها ووها كما التزم تنكير نحو احد و
عرب بفتح العين المهملة وكسر الراء وتشديد الباء كلاهما مرادف لاحد واطلق احد وله استعمالان احدهما مرادف للاول
وهو المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادف للواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من
المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما عامًا في جميع ما يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا ملازم للنكرة غالبًا وقد
تعرف قوله وليس يظلمني في جنابته الا لئيم ومالئ عمرو من الاحد قاله في الحواشي وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف
في نزال بالنون وتراك بالتاء والراء وباتهما وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كما التزم التعريف في المضمرات والاشارات والموصولات الا المبهمة
اما اذا اريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح
في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب قولان قالتها ان رجع الى واجب التنكير كربّ رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف نحو كم رجل فاكرمت
فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقًا وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه فعلى معنيين التنكير والتعريف وقد
جاء على ذلك صه ومه ايه والفاظا اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير في نحو
كتاب رجل وفرس فمع التنوين نكرات وبدونه مع ال والاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذي نون منها
منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف فما نون منها وما لم ينون وانتها اعلام لاجناس معنوية

باب اسماء الاصوات

البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف في الجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح
في الحواشي وقال ينبغي ان يقول به فيما كان مصدرا نحو رويدك وبله انتهى هذا باب اسماء الاصوات والدليل على اسميتها
وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها لم تدل على معنى مفرد لان
المخاطب بها من لا يعقل وهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه
وهذا كاف اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا احرف له بل لفظ
قاله الموضح في حواشيه من خطه نقلت وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل
مركب لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء كقولهم
في دعاء الابل للشرب جيء جيء بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالامر من جاء قاله السمين وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى
يقال جاجات الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جيء جيء نقله الجوهري عن الاموي وافره والاسم الجئ على مثل الجيع والاصل جاجا
بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت الهمزة الاولى ياء ويقال في الابل اذا دعيت للعلف هاء هاء والاسم الهيء قال ابو عمرو والهيء الطعام
والجيء الشراب قال وما كان على الجيء ولا الهيء امتداحيكا وكقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول
بالعين المهملة في الثاني حالكونهما غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك
حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا يعني على فعللت ولست فاعلت قال والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر اولهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت الياء
همزة لتطرفها اثر الف زائدة قال والذي يدلك على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما انتهى قال الراجز وقد نطق
بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعني العيعاء والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وبالسين
المهملة قال يزيد بن مضرع الحميري يهجو عباد بن زياد بن ابي سفيان عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس صوت
يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية يا عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وقولنا مما يشبه اسم الفعل
احتراز من نحو قوله وهو النابغة الذبياني يا دارمية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الابد فان قوله يا دار مية خطاب لما لا
يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وخاطب الدار توجعا منه لما راى من تغيرها وذهب
الكوفيون الى ان قوله يا دار مية مبتدأ اسم موصول في بالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه
حيث يسند فيه اي يصعد والقافية يعني الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والابد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس الكندي
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل فانها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير
مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره فالاول كغاق بالغين
المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة والقاف حكاية
لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية
لصوت وقع السيف على الضريبة وهي المدق والنوعان من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلا في الابتداء في
انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الافعال مبنية لشبهها بالحروف المهملة كليت في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في اول
هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فتعين حمل قول الناظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على نوعي اسماء
الاصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدي حكاية كقب وربما اعرب
بعض اسماء الاصوات لتركيبه فقط او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته او للمصوت به فيكون حينئذ مرادا فالاسم
متمكن فالاول كقوله كما رعت بالجوب الظماء الصواديا يروى الجوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما دعت بهذا اللفظ
الذي يصوت به وهو جوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل واما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة
لدعاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله اذ لمتي مثل جناح غاق فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله وقد قعت
في عدس كابي لما ازل قال الموضح في حواشيه هذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يبنى وفيهما الا الاعراب انتهى هذا باب
نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما اصلان عند
البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو ليكونا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة
قال سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه نفسه في ان المفتوحة انها فرع المكسورة

ولها اذا خففت احكام نحصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة انتهى وبدل له ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كيدنه صاغرا وتؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قوم من والامر باللام نحو ليقم زيد بكسر اللام والدعاء نحو فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى قط لانهما لخلصان مدخولهما للاستقبال فدخولهما في ذلك بناء في الماضي واما قوله فاما تركن احدهم الدجال فقول الشاعر اما من عدل لو رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلا المعنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالان احداهما ان يكون توكيده بهما واجبا اي لابد منه وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا واجبا القسم غير مفصول من لامه اي لام القسم بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل واجب القسم هو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم والثاني نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفؤ منفي بلا المحذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذفت لان في جواب القسم مطردا وكان المضارع حالا كقراءة ابن كثير لا اقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم في الاية وابغض في البيت معناها الحال لدخول اللام عليهما واتيا لم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك بناء في الحال او كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله او بحرف التنفيس فالاول مثل قوله تعم ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرون الى الله والثاني نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير لانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالفا في ذلك الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فاذا حصل بينهما امتنعت النون وبقيت لام القسم وحدها كقوله فوربي لسوف يجري الذي لسلفه المراسيا او جميلا اشده ابن مالك شاهدا على ذلك والحالة الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا من الوجوب وذلك اذا كان المضارع شرطا لان المؤكدة بما الزائدة نحو واما تخافن من الاجوف واما ذهبتين من الناقص فما تارتين من السالم فاما تركن توكيده قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي فحذف المضاف اليه واخر المضاف معا قاله ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط وترك توكيد تجدني فخفف النون وهو قليل في النثر وقيل مختص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده بهما كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب او دعاء او عرض او تمن او استفهام فالاول كقوله تعم ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقول حرقوص لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر فاكدت بعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امراة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض واصله تمنين حذف نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات في نحو لتبلين الا لتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بناء التانيث مضافا اليها وذي سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الاخر يخاطب امراة ايضا فلبتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي في امرك بيتا بتشديد النون الاولى على حد فما تارتين بعد حرف التنفيس الخامس نحو قوله افبعد كندة تمدحن قبيلا فاكد تمدحن بعد حرف الاستفهام وكسره الكاف وسكون النون قبيلة في كهلا وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد ما الزائدة التي لم يسبق بان الشرطية فالاول كقوله تعم واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف يكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل نظما اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما يبتين شكيرها فاكد بنتين بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان اصله انفرع منه ما يشبهه والمعنى هيهنا اذا مات الاب سرق الولد يخص والده فبصير كانه هو قاله العيني واقتصر الموضح في الحواشي على عجزه فقال هذا مثل لمن اظهر خلاف ما ابطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغا

ورقها يغذان كبار الورق انما ثبت من صغارها اى ما ظهر من الصغائر يدل على الكبار وقولهم بالم ما تحدثنه بقال لمن لم يفعل فعلا بتالم به ولا بد له منه وهو خطاب لامراة فى الاصل والها للتانث وقولهم بجهد ما تبلغن بقال لمن حلف فعلا فاباه اى لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما ارينك تقوله لمن يخفى عنك امرا انت بصير به اى انى اراك بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائى قليلا ان ما يجدنك وارث اذا نال تما كنت مغنما وما زاده فى الامالى الخمسة وهى على معنى النفى اى ما يجدنك وكذا البانى ولا يقاس عليهن ولا يحذف منهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد ما وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو حنش الفقعسى

نذر عمه الخصب وحفه البنا بحسبه انما هل عالما شيخا على كرسيه معما اراد ما لم يعلم بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف الفا والثانى كقوله من تثقفن منهم فليس بايب ابدا وقتله ينبه قتيبة شاذ فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية وثقف بغير جد والايب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى الخمس واجب واكثر وكثير وقليل واقل لان اخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لمسيس الحاجة اليه اما فى الحالة الاولى المشار اليها فى النظم بقوله او مثبتا فى قسم مستقبلا فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو اشد احتياجا الى التوكيد واما الحالة الثانية وهى المشار اليها فى النظم بقوله او شرطا اما بانما فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة اشبهت القسم فى توكيده باللام واما الحالة الثالثة وهى المشار اليها فى النظم بقوله توكدان فعل ويفعل لا الناهية صورة وما الزائدة اشبهت ما النافية لكن و

اما الخامسة وهى المشار اليها فى النظم بقوله ولم وغيرها من طوالب الخبر فلان لم للنفى والنفى اشبه النهى معنى وغيرا من اداة الشرط اشبهت لم فى الجزم ولا يؤكد بهما فى غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما اوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات والذى سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة تناسب النفى والعدم والنفى شبيه بالنهى كذا علل النفتازانى وقد يؤكدان جواب الشرط كقوله ومهما تشا منه فزارة تمنعا اى تمنعن وهو قليل فى الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهى حيث كان مجزوما غير واجب فصل فى حكم اخر الفعل المؤكد بالنونين اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة الاصل الاول ان اخر الفعل المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله واخر المؤكد افتح تقول فى المضارع لبضربن زيدا وفى الامر اضربن يا زيد واختلف فى هذه الفتحة فقال ابن السراج والبرد والفارسى بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافى والزجاج عارضة لالتقاء الساكنين وهما اخر الفعل والنون الاولى يستثنى من ذلك الاصل الاول ان يكون المضارع مسندا الى ضمير بالتنوين ذى لين الف او واو او يا فانه يحرك اخره بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما شرحه قريبا واليه اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحركه قد علما والاصل الثانى ان ذلك الضمير اللين يحذف ان كان يا او واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمضمر احذفه الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فى الاول والباء والنون المدغمة فى الثانى ثم حذفت الواو فى الاول والثانى لالتقاء الساكنين اما على قول من اشترط فى حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم فى كلة واحدة فواضح لانه فى كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما ثقلت واستطالت كانت الضمة والكسرة بدلا من على الواو والياء حذفتا هذا مع التثقيل واما مع التخفيف فالتقاء الساكنين على غير حده التقاء ويستثنى من ذلك الاصل الثانى ان يكون اخر الفعل المضارع الفا كيخشى فانك تحذف اخر الفعل وهو الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لرفع التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف من ذا رفع ها ابن ذى واو ويا شكل مجانس تفى فتقول يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر الياء والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو فى الاول والياء الثانى وان شئت قلت تحركت الياء بعد فتحها وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة فى الاول وبين الياء والنون المدغمة فى الثانى فلم يحذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركة الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين فان اسندت هذا الفعل الذى اخره الف الى غير الواو والياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون لم يحذف اخره وهو الالف بل يقلب ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن فى اخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير البا والواو وبا فتقول اذا اسندته الى الظاهر يخشيان زيد والى الضمير المستتر تخشيان يا زيدان والى الالف تخشيا يا زيدان والى النون تخشيان يا هندات **فصل** تنفرد النون الخفيفة بعشرة احكام

احدها انها لا يقع بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قوما ان واقعدا ان لئلا يلتقى ساكنان على

غير حدّها ونقل عن يونس والكوفيين اجازته وجهم كما قال الخضراوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو انذرتهم ونحو هولاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام رأوكافها وعين صاثم صرح الفارسي في تذكرة الحجة ان يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع ومحياي بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدر انهم تدبر اعلى انه امر للأثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون المكسورة بناء على كون الواو للعطف لا للتثنية والنون علامة الرفع واما الشديدة فتقع بعدها اي بعد الالف نقلا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف كقراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد الالف زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها حرف ان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون ابن هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان تؤتى بعده فاعله بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون التاكيد قصدا للتخفيف والى ذلك يشير قول الناظم والفاء قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا فيقال اضربنا يا نسوة وقد مضى قريبا ان الخفيفة لا تقع بعد الالف وعدل في التعليل عن تعليل تصريفها الغرض للفصل بين التوءمات يعني الثلاث نون جماعة الاناث والمدغم والمدغم فيها الزيب عليه قوله ومن اجاز ذلك وهو يونس والكوفيون فيما تقدم اجازه هنا بشرط كسر النون فرارا من التقاء الساكنين على غير حدّه اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها انما هو جها عن وضعها فالوجه منع الالف واشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها واذا دخلت الالف مع الثقيلة فلزم مع الخفيفة وان لم يجتمع النونات ليلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه القنازعي بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام انتهى ولك ان تقول نصرة لابن الحاجب لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والجرجاني فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جرى على اصلهم الحكم الثالث من احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن والى ذلك يشير قول الناظم واحذف خفيفة لساكن يرد فكقوله وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها واصله تهينن من الاهانة وكني بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى ذلك يشير قول الناظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله لنسفعا ولنكونا وقول الشاعر وهو الاعشى ميمون واباك والمبتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن ولنكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف الفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت زيدا ومن ثم كتبت بالالف كما كتبت رايت زيدا بالالف وقياس من قال رايت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت بوجب ان يرد ما حذف في الاصل من واو او ياء لاجلها والى ذلك يشير قول الناظم وبعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عد ما تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني والاصل اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون تشبيها بالتنوين الواقع بعد ضمة او كسرة في نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح الخضراوي وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاء في زيد ومررت بزيد بالاشباع على لغة ازد السراة ان تقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فيبدل من النون واوا وياء ثم يحذف كما يحذف مع المبدل منه ولا ترد نون الاعراب فتقول في المعتل على هذا للرجال اخشوا وللمراة اخشى كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم تستثقل واوان اولهما مضموم فتحذف الضمة ثم تحذف الواو لالتقاء الساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجعل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وتخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لم يجعل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت على اضربان اضربنان عند من جوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي

الفتاح

باب ما لا ينصرف

الفان فتبدل الثانية همزة كما في حمراء فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم وصرح بقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان مد الحرف انتهى **هذا باب ما لا ينصرف** واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللين او المنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الاخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب اقبل على شبه الفعل فمنع مما منع منه وضرب انصرف عنه او من الانصراف الى احد الحركات او من الصرف الذي هو القلب اقول الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال نبي كما مر في بحث المعرب والمبني وبتي غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا يشبه الحرف اعرب ثم المعرب ان اشبه الفعل في فرعيتين من فروعه امنع احديهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد منع الصرف كما شبابيانه وبتي غير امكن لعدم امكنيته والا يشبه الفعل صرف وبتي امكن لتمكنه في باب الاسمية واسم امكن تفضيل بنائه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غير فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى مبينا مغرب به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهة اي الاسم للحرف والفعل كما يذكر من المعارف في فرس من النكرات وقد علم من هذا التقرير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار ولبنى تصغير اعمى ويستثنى من ذلك نحو مسلمات جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف وقال ابن مغرور واضع كتاب اغلاط الزمخشري ما عد التنوين الذي حوكيف اوقع لان وجود الف التانيث في الجملة علة لزومها بمنزلة تانيثتان فهو بمنزلة علة تانيث وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد يمنع صرف مصوبها كيف اوقع اي سواء وقع نكرة كذكرى بالقصر مصدر ذكر وصحراء بالمد ام معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة وذكرى بالمد علم بنى ام مفرد كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحى بالقصر جمع جريح واصدقاء بالمد جمع صديق ام اسما كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه حمري بالقصر يوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال فحذف احديهما بنا على الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة على التانيث فحذف الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث فعل ومؤنث فعلاء وضعف بانه يقتضي الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين والشيء الثاني الجمع الموازن لمفاعل او مفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا غير عوض بليها اكثر اصلي ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد الالف ولا فرق في الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومدارٍ بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلها دوابب ومدارٍ بالكسر فيهما او ثالثه او وسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ الخارجة عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلثة الا اوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد او الالف عوض من احدى يائي النسب تحقيقا كيماني وشامي واصلهما يمني وشامي او تقديرا كتهامي فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى فعل شام بسكون العين او فعل كيمن بفتح العين او ما بالى الالفين كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال الفتى عليه عبالة اي ثقله او مفتوح

كبرا كابفتح الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب او مضموم كتدارك مصدر تدارك او عارض الكسر لاجل اعتلال الآخر كتوان
تدان واصلها توانى وتدانى بفتح النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض وتالى الثلاثة محركة كطواغية وكراهية
مصدرين او الثانى والثالث عارضتان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبق الألف في الوجود سوآ كان مسبوقين
بالألف كظفارى وبارى نسبة الى ظفار وبار قبيلتين او غير مسبوقين عن الالف كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو الحيا
بخلاف نحو قمارى وكراسى فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمرى وكرسى فلبست الياء ان عارضتين في الجمع
فضارى ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كان
مفاعل معتلا منقوصا فقد يتبدل كسرته فتحة فتقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجرى مجرى الصحيح فلا ينون بحال
انفاقا وبقدر اعرابه في الألف كعذارى جمع عذراء بالمد وهى البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة
تحك به المراة راسها وهذا الاستعمال اغلب الغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالهما فاذا خلا من ال والاضافة اجرى
في حالة الرفع والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هو لاجوار ومررت
بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال فغواش مرفوع على الابتدا وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك
اشار الناظم بقوله وذا العتلال منه كالجوارى نفا وجر الجره كسار واجرى في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة اخره
وظهور فتحه من غير تنوين نحو رايت جوارى قال الله تعم سيروا فيها ليالى وسبب ذلك ان في اخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء
في اخر اسم لا ينصرف فاذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض
فحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة
والفتحة النائبة عن الكسرة عن الياء المكسورة ما قبلها ولم يخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الألف واللام والاضافة لعدم التمكن
من التعويض لان التنوين لا يجامع مع الألف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ
كسلام وكلام وذا التصيغة منتهى الجمع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان اخر ما بقي حرف
اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة عن الياء وان الياء محذوفة لالتقاء
الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى اولى لانها الاظهر
بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكمه الرفع في جوار
ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الخ وهو بعيد
لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله الشاذلي وقال المرادي المشهور
عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقلناه في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف في سبب
منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي كدانق وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع
سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليها على اللوم سروالة فلبس رق المستعطف فلم يسمع البيت مصنوع
فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروالة وقيل
سراويل جمع سروالة كمتاليل جمع شملال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك
عليه وورد بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل هذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان
سمي شخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل او مفاعيل وبماوازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل بمعجمة ومهملتين او من
لفظ نزال للعلمية مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظ سبقه انه بفتح الكاف في القاموس زيادة على الصحاح
كشاجم كعلابط اسم انتهى ولا خلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله او ان
سمي او بما حوته لا انصراف منعه نحو وعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكير انصرف
على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو
مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على صحيح النوع
الثاني فيما يمنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمنع صرفه حالة كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في اخره
الف ونون او موازن للفعل وهو وزن فعل في الكبر وافعل في الصغر او معدول عن لفظ اخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان فتح

الفا بشرط ان لا يقبل التاء الدالة على التانيث اما الان مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان
مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا كلحيانى لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه ضعف غا
على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه ليتحقق الفرعيتين فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه
الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى الموصوف بخلاف معناها البتة والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ
فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالف التانيث فى نحو حمراء انهما فى بنائهما يخصان المذكر كما ان الفى التانيث فى حمراء فى بنائهما يخص
المؤنث وانهما لا يلحقهما التانيث فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمرائة والمزيد فرع المجرد فلما اجتمع فى فعلان المذكور الفرعيتان
امتنع من الصرف فلما ما نقل عن بنى اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدى ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف رد
وقال ابو حاتم لبنى اسد مناكير لا يؤخذ بها والثانى وهو ما لا مؤنث له كلحيانى مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له
فعلى تقديرا لا انا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب سكرانة والمقدر فى حكم الموجود
بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرف لحيانا حملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان
بالتاء بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للئيم همزة بعد اللام وسبقا بسين مهملة فباء مثناة تحتانية ففاء للطويل
الممشوق الضامر البطن والبان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالباء المثناة التحتانية لكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة
وهى المكالمة لا من الندم على ما فات فان مؤنثاتها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا
يقبل التاء اما الان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفا كافضل او لكونه لا مؤنث له كاكمر لعظيم الكمرة وهى الحشفة ويدل
لكبير الاشيين بهذه الانواع الثلثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلى ووزن الفعل فان افعل اولى بالفعل لان اولة زيادة تدل
على معنى فى الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا فى الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا يلحقه
تا التانيث لان ما يلحقه من الصفات كارمل وهو فقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تا التانيث لا يلحقه والى ذلك اشار
الناظم بقوله وصف اصلى ووزن فعلا ممنوع تانيث بنا كاشهلا وانما صرف اربع فى نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة
لنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ عليه من كونه صفة وايضا فانه قابل للتاء فى نحو مررت برجال
اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعين عارض لوصفيته كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المنبطح من الوادى
واجرع وهو المكان المستوى وابرق وهو المكان الذى فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السوداء وارقم للحية التى فيها
نقط سود وبيض كالرقم مع انها اسما لاجناسها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية وفى الايضاح ان سيبويه
ذكر ان جميع العرب تمنع صرف شتى ادهم للقيد اسود سايخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار
الناظم بقوله وعارض الاسمية اى الغلبة ربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة فصرفها وصرح ابن جنى بان هذه الاسما
كلها تنصرف وبفرق باب ابطح صفات خاصة بالامكنة الموجودة معها فهم ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة وبفرق هذان البابان
بابا جدل فى الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا منعا من الصرف وما اجدل
للصقر واخيل لطائر ذى خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو
الشقراق وسمى اخيل لانه يتخيل فى لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف فى اشتقاقها فقال ابو على مشتقة من
يافع فاصلها يفع وقال ابن جنى من فوعة السم حرارته فاصلها افوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثانى الى موطن
لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا التفات لقولهم ارض مفعاة اى كثيرة الافاعى فانها اسم فى الاصل وفى الحال فلهذا
صرف فى لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك يشير قول الناظم واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينال المنع اللبيب معنى
الصفة فيها وهى القوة فى اجدل والتلون فى اخيل والايذاء فى افعى لكن المنع فى افعى ابعد منه فى اخيل واجدل لانهما من المخبول
وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها بها دون تصور ابدائها فاشبهت
المشتق فالله المرادى تبعا للشاذلى قال القطامى كان العصلبين يوم لقيتهم فراخ القطا الافعين اجدل بازيا فمنع صرف
اجدل وهو مفعول الافعين وبازيا يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف
هو من بزى اذا تطاول وقال حسان بن ثابت الانصارى ذرينى وعلى بالامور وشيمتى فما طائرى يوما عليك باخيلا فمنع صرف
اخيل والعرب تشائم باخيل يقول هو اشام من اخيل ويجمع على اخايل ومن غير الغالب افعل نحو اجمر وافضل من الصفر فانه لا ينصرف للوصف

وجوب افعل على

وباب ادهم من جميع
كون باب ابطح

ووزن الفعل

باب في أسباب منع الصرف

ووزن الفعل فاسمعي وزن بسيطر قاله المرادي تبعًا للشارح وأما الوصف والعدل فنوعان لعدلهما موازنة فعال بضم الفاء وفعل بفتح الميم والعين دهما مسموعان من الواحد الى الأربعة باتفاق وفي البناء من العشرة على الأصح وقيل في العشرة والخمسة فقدرهما سماعًا وما بينهما قياسًا عند الكوفيين والزجاج وقيل بقياس على فعال خاصة لأنه أكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي ان البنائين مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تجاوز الأربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمع ونقل السخاوي انه يعدل بفعل على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا وبمعدولة عن الفاظ العدد الاصول حالكونها مكررة فاصل جاء القوم احاد جاؤا واحد واحد فعدل عن واحد واحدا الى احاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء او اخبارا نحو صلوة الليل مثنى مثنى فمثنى الأول خبر صلوة ومثنى الثانية تكرير له وانما كرر لقصد التوكيد لا للافادة التكرير الثاني سيبويه لانه لو قيل صلوة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف بنية الالف واللام فعلى هذا فهي في الأبنية بدل كما قال الحوفي اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا يجيء الحال معرفة الا بتأويل ومنهم من يذهب بها الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في البتة كقوله وجبل كفاها ولم يكفها ثنتا الرجال تدوحدانها النوع الثاني اخر بضم الهمزة وفتح الخاء نحو مررت بنسوة اخر والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير واخر بالفتح من باب اسم التفضيل فان اصله اءخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسا ان يكون في حال تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند احب الى من عمرو فكان القياس ان يقال مررت بامراة اخر وبرجال اخر وبرجلين اخر بفتح الهمزة الممدودة فيهن ولكنهم في التانيث قالوا اخرى وفي جمع المؤنث المكسر قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفي المثنى قالوا اخران وبذلك جاء التنزيل قال الله تعالى فتذكر احديهما الاخرى فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا اخران يقومان وانما خص النحويون اخر بضم الهمزة بالذكر دون ما عدا الان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من العدل في منع الصرف واما اخرون واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لان اعرابه بالحركات واما اخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن وفي جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا بد لعلى المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مشابه لافضل من جهات ثلاث احديها الوصف الثانية الزيادة والثالثة انه لا يقوم معنا الا باثنين مغاير ومغاير له كما ان افضل انما يقوم معنا باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تعاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة للمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمد ولا نقول عن الاخر لانه نكرة يجر على نكرة نعتا ولا عن اخر من لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثر غلط في المسئلة انتهى وان كانت اخرى بمعنى اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم جمع على اخرة مصروفا لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء اولان مذكرها اخر بالكسر مقابل اول بدليل وان عليه النشاة الاخرى اي الاخرة بدليل ثم الله ينشئ النشاة الاخرة والقضية واحدة فليست اخرى بمعنى اخرة من باب اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انثيها كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عند رجل واخر واخر وعند امراة واخرى واخرى وانثى المكسور تدل على الانثيها فلا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل

وضع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وأخر

الاحاد

باب منع الصرف

على حاله وقال الاخفش في المعاني وابو العباس انه لو سمي بمثنى او احد اخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور وردا بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد شيء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف لا يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه منع الصرف واما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح

النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع ضرورة كباء كبيت بمزج كبعلبك وحضرموت علمين لبلدين وسيبويه في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب وقد يضاف اول جزئيه الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمتنع صرفه كما لو سمي هو منع من الصرف والا صرف لحضور وان كان اخر الجزء الاول ما يلي المعدي كرب فانه يفتح فيه الحركات الثلث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلا دغم في التركيب لزيادة الثقل فلا كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره يفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر كما ضبط القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسرة وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه محل الوسط ورد بانه قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند اخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد ينبنيان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره ففتح اخر الجزئين الاولى معتلا بالالف كمعدي كرب ففتح اخر الثاني فقط وفي البسيط ليس الباب مطردا عند عامة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلث وهي اعراب اعراب ما لا ينصرف واضافة اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان اخر الجزء الاول معتلا بالالف كمعدي كرب فقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم المزيد فيه الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله كذاك حاوي زائدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحا ام مضموما ام مكسورا ام مضموما كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو عظفان بفتح المعجمة واللام المهملة وبالفا اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو عظفان بن سعد بن قيس بن عيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان بن قلوج بن لطي بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف تقافا لان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء في اخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ردهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت اصالتها من الرم والحسن والدهق والشيطنة لم تصرفها وان اعتقدت زيادتها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا محضت بجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن او تبنان من التبن او دينار من التمن ونحو ذلك واختلف في ابان بتخفيف الباء علما فمن صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلان مسمى باصيلان تصغير اصل على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى باصله حنا ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث ويمنع من الصرف ان كان بالتا واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنثا بها مطلقا سواء كان علم مذكر ام مؤنث كفاطمة وطلحة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجيء منها وتارة مفترن بها او زائدا على احرف ثلثة كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة التانيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى او مقدرا تحريك الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا

ما لا ينصرف

كذا ورد نادر علم امرأة فيلحق بباب هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجود ضم الجيم علمي بلد بن لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع لثلاثي لانها لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت بحتمه وقيل هود وجهين كهند او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه يحصل بنقله الى التانيث ثقل فاما خفة اللفظ فهذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك مأخوذ من قول النظم وشرط منع العاد كونه ازيد حتى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امرأة لا سم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد وحمل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا مذكرا اصل الصرف وتركه من صرفه نظر الى خفة اللفظ والها فقد اوجد احد السببين ومن لم يصرفه وهو اولى نظر الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم لذكر اسجور وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجب اي المنع وعلة بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين ممنعان الصرف فانت هي قال عيسى بن عمر والثقفي وابو عمرو الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امرأة انزه كهند في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب وتقدير الكجل مخففا جبل الثاني ان لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كزينب اسم علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر صرف او تقدير الكجوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث ان لا يكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رايتها فاذا سمي به مذكر صرف لغلبة استعماله قبل التعليق في المذكر كقولهم انت ذراع وعضدي بمعنى انت ناصري ومجدي الشرط الرابع ان لا يكون التانيث هو قوفا على تاويل غير لازم وذلك كاسماء الجموع كرجال فان تانيثها مبني على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تاول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف الرابع العلم الاعجمي فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف وان كانت علميته في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر سيبويه مذهب وزعم السلوبين وابن عصفور انه لا شرط ويظهر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاقل لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزاد على احرف ثلاثة كابراهيم واسمعيل فلو كان ثلاثيا ضعف فرعية اللفظ لعجمته على اصل يبتنى عليه الاحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التانيث قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالاعجمية ما نقل عن لسان غير العرب باي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث ان يعرى عن حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل كحنوج وجوق والصاد والجيم كالصولجان والكاف والجيم كاسكرجة والرابعة النون او كلمة كخورنق والزاي بعد الدال كمهندز والية اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفا امتنع واذا سمي بحوجا بالجيم وهو الة تعجل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال ازان بفتح الهمزة وتشديد الراي اقليم باذربيجان مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن جروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين لصرف وعدمه كهند والمحركة اي الوسط كشتر يمتنع المنع كزينب قام لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر والثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع ثلثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي او ندور فالعلم كحمدان بالخاء وتشديد الصاد المعجمتين علما لمكان وقال الجوهري اسم لغنز بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة قال ولا الا له فامكنا ضمنا اتى بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس الاعجمي كينع لصبغ وندر بالنون والدال والراء ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسما لقبيلة فلا يمنع وجلذ لهذه الامثلة

اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق والذي لا يوجد
في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق واستخرج ونحو تقاتل وتضالح حال
كونها اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد ما عدم اصله فالتحقق بنظائره من الاسماء الحكم
فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن
اصله فلم يستحق الخروج عما هو له الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذين اقتصر الناظم كذلك
ذو وزن يخص الفعل او غالب فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل
واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة
من ضرب ثلاثة احوال الهمزة في ثلاثة احوال الباء والعاشر اصبوع واتلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما حال
كون الثلاثة اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب
فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل
على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة تقول
اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى
وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة على المتكلم فكان المفتتح باحدهما من
الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة
الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرئ علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم
وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع
فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها
الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في
قيل وبالنقل فقط في بيع ثم صارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك بكسر
الدال وسكون الياء اخر الحروف وبالكاف فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء مخففا لكونه مخففا
من ضرب بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية
هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك كما لو سميت بضم اوله وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين ما قبل اخره فاذا فعلت ذلك
انصرف عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك وخالفه المبرد والمازني ومن وافقهما فمنعوه من الصرف
لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بضم الباء الموحدة
فيهما وانما الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر ان يجمع على الباب وبوب
بنات البب عروق في القلب يكون منها الرقة والبكاء لكونه علما منصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله ابو الحسن الاخفش وخ
خولف فعن سيبويه منع الصرف لوجود الموازن كاكتب ولان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من
اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به في التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وسلك نا
كصنبب للبلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل نحو كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امرا من ضارب الا
انه في الاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين فيهما وفعلل نحو سجر وضرب
وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر والثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران نا الاول
كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في المشترك
دون ما خالف في ذلك عيسى وكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف واذا كان
نادرا من فاعله واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وجه
الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعله وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون
سمي بجلا من قولك زيد جلا اي هو ففيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب المحكيات فهو وفاعله جملة محكية كقوله
نبئت اخوالي بني يزيد بغير يد سمي به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على انه لا يد فيه على الحكاية لا ولو كان مجردا

نقالة

عن الضمير لجبر بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون ليس بعلم بل هو وفاعله جملة
في موضع خفض صفة لحذوفا اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان
الاصل عدم اضمار الضمير واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم متقدم مخفوض
بمن او في كما تقدم في باب البدل هذا وقد قال سيبويه ان قول العرب بمعناهم يهرون الرجل
ليهمي يكبب وهو فعل امر من الكعبرة وهو العدو والشد بدبه مع تقارب الخطا السادس العلم المختوم بالف الالحاق
المقصورة كعلقى باتفاق وارطى على الاصح حالكونهما علمين فالهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية
وشبه الف الالحاق بالف التانيث في الزيادة والموافقة لمثالها منه فانهما على وزن سكرى في شبه الشيء
كثيرا ما يلحقه به كحانيم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه لهابيل في الوزن والامتلاء من الالف
واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت الالحاق
فليس بمنصرف وقيل ان ارطى افعل فما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما لم يمنع
الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهه بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق
لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الالحاق منقلبة عن ياء وهمزة التانيث منقلبة عن الف لا عن ياء فافترقا
فالحكم لاجل افتراقهما في التقدير بهذا علل ابن ابي الربيع وايضاحه ان الحرف اذا كان منقلبا عن ما نع منع كالهمزة
في صحراء فانها بدل من الف التانيث وان كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كعلباء وعلقى بنت والارطى شجر وفي
عليه الف التكثير كهبتغرى ومن ادخلها في الف الالحاق فقد سهى اذ ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق به الخماسي
المعرفة المعدولة عن اصلها وهي خمسة انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين في التوكيد وهي جمع وكنع من كنع الجلد
اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق و
المانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فالها على الصحيح معارف نية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت
بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان
السعدي من اصحاب ابن البادش لها معارف بالغلبة وهي اغلام على الاحاطة لما تتبعه واحد بعضهم بجمعها بالواو و
النون مع انها ليست بصفات وردوه في شرح الكافية فقال وليس بعتي جمع بعلم لان العلم اما شخصي او جنسي فالشخصي مخصوص
ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بغلبته
باطل انتهى قلت علم الاحاطة من قبيل الجنسي المعنوي كسجاح للتسبيح وفي ازكابر نوفيه بالقاعدة وهي انه لا يغير في منع
الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم التنوين وجره بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل
فالها معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعا وكتعا وبتعا وبصعا وانما يمنع فعلا اذا كان اسما كصحراء ان يجمع على
فعلاوات كصحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعا مؤنث اجمع فكما جمع المذكر بالواو و
النون كذلك كان حق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاء ابر على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات
وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء افعل كحمراء
احمر فانهما يجمعان على حمر وقال المرزوقي معدولة عن فعلاء من جهة ان مفردها اسم على فعلاء كصحراء او بصحيح قائلا
لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه العلمية او الوصفية وكلاهما ممنوع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعا
بها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما
فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتاء ولان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء لا على فعالى الا
اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع واخواتها ليس كذلك والها اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفا ان علا كهفل
التوكيد الثاني من المعدول سحرا اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة فحينئذ يوم الجمعة سحر فانه
ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالغلبة لانه جعل علما لهذا الوقت صرح
به في التسهيل وقيل لشبه العلمية لانه يعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور في كلام الموضح ايما اليه واما
العدل فان صيغته معدولة عن السحر المقرون بال لانه لما اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل

عن اللفظ

باب ما لا ينصرف

عن اللفظ بال وقصد به التعريف منع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرفة مصروف واختلفا في منع تنوينه وقال السهيلي هو على نيته الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان بغير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت في بعد وقبل ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز حين في قوله على حين غابت المشيب على الصبا لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع صرفه لشبهه من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاشبه الحق من دعوى غير الاشبه واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف والفرق بين التضمن والعدل ان التضمن استعمال الكلمة في معناها الاصلي مرتبطا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير مرتبطا عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المنهم فانه منصرف اتفاقا نحو بجيناهم بسحر اي بسحر من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة للدلالة على التعيين نحو ذاب السحر سحر ايلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة فانه ينصرف اتفاقا نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره واليه اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف بنا معا سحر اذا به التعيين قصدا بغير الثالث المعدول فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كفعلا نحو عمر مما ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وخضم وجشم وحجر وقرخ وعصم وحجاوذلف وهذل وبلع وثعل فانهم قدروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف واما كون العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فضمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت في احشاء النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل التحقيقي كعدل وقسط فانهما معدولان عن عادل وقاسط وجمع وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكعاوات وكاخر فانها معدولة عن اخر بفتح الهمزة والخاء والمد وفائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن افعل نحو ثعل فان ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدله كاذد واما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه اي العدل قد امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلف اي العدل ويؤيده ابى اعتبار التانيث امراي طوى بصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان ولغز بقوله علما من فعل الوارد جمعا كعرف وقرب واسم جنس كصرد وثغر او صفة كحطم ولبد او مصدر كهدى وتقى فالها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف غما سمع مصروفا كاذد وغالم لم يسمع فيه صرف ولا علمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس ببعيد قاله الخضراوي وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية غير مثل طوى وتقدم سرحر الرابع من المعدول فعال بفتح الفاء علما للمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن طابخة ابن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف في علة ذلك فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة ورجح ان الغالب في الاعلام ان يكون منقولا وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب ورجح انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما تقدم فان ختم فعال علما للمؤنث بالراكسفا اسما لما من مثا العرب ملحوظا فيه معنى التانيث وهذا قال سيبويه لثمامة وقال الجوهري اسم لبر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والثامن مذكر وكونا راسما لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم من يميم قال الفرزدق على حين ردت بهما اديهم بري المسيخ المعوز وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الاصلي فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لما امتنع قاله الخليل وقد احتجت اللغتان الاعراب بالتانيث في قوله وهو لاء عشتي مهيون الم تروا ارماعا واودى بها الليل النهار ومر هر على وبار فهلكت جهرة وبار مبني وبارا الاولى على الكسر اعربت وبارا الثانية رفعا على الفاعلية لهلكت ويحتمل ان يكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير لا حرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت جهارا وقال ولا هلكت عبد القبيلة وثانيا وبارا على اصلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا تكتب بارا بالواو والالف

واما هو معدول عما فيه حرف التعريف

باب كلا وما ينصرف

كما يكتب سار وادار اسم قبيلة عاد وادى لها اى اهلكها واهل الحجاز ينونون الباب كله على الكسر تشبيها للمبنى بالمعرب فى التعريف والعدل والوزن والتانيث كقوله وهو سحيم بن صعب فى امراته ان قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام فبناها على الكسر مع الها فاعل قالت فى الموضعين واذا سمى بها حذام مذكرا اوجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الان مؤنثا معدولا فيغرب غير منصرف ومن العرب من يعربه قال سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكرنا تام على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن فعله مؤنث وبنى لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدل عن نفس الفعل فيكون التشبيه فى العدل والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير حثما عند تميم الخامس من المعدول عن اذكر انه يراد به اليوم الذى يليه يوما ولم يضف ولم يقترن بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بنى تميم يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذى يليه يوما معدولا عن الامس المعرف بال فيقولون مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدنا امس وما رايت زيدا مذ امس بالفتح فيهما كقوله ابت عجبا مذ انسا عجبا ارسل السكاحسا فامس مجرورا بالفتحة والالف فيه للالحاق وليس فى تحته هنا فتحة بناء خلافا للزجاج ووهمه الموضح فى ذلك فى شرحى القطر والشذور وزعم بعضهم ان امسا هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه اى مذ امسا هو اى المساء فيه بعد وهذا الاهلان للقليل من بنى تميم وجمهورهم يخص ذلك الاعراب الممنوع الصرف بحالة الرفع خاصة دون حالتى النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجا ان عن بانوسا تناس الذى تضمن امس فرفع امس على الفاعلية تضمن ولم ينونه وعن بالنون نص عن بعن اذا عرض وهر بكسر الزاى بعنى غلب وتناسا من الناسى وهو الذى يرى من نفسه انه نسيه والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا فى الرفع والنصب والجر على تقدير ه مضمنا معنى اللام المعرفة قال السفة بجران وتبع بالاقرن منع لبقا تقلب الثمن وطلوعها من حيث لا تجبى وطلوعها احمر اصافيه وغروبها اصفر كالورس اليوم اعلم ما يجىء به ومضى بفصل قضائه امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كحذارى والقوافى مجرورة ومكسورة كما انشدها ولا يعارض هذا رفع امس متضمنا فى البيت السابق لان احد اللغتين لا تضام الاخرى فان اردت بامس يوما من الايام الماضية منها اى اضافا من الاضافة او عرفته بالاضافة نحو امس يوم الجمعة او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو مبيس او كسرته نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف وان استعملت المجرد من الاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبنى اجماعا لتضمنه معنى الحرف فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد اربعة اسباب الاول ان يكون احد سببى المانعين له من الصرف العلمية ثم تنكر فزال منه العلمية وبقى السبب الثانى وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او التجمة او التركيب والالف الالحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمران وعمر وزيد وابرهيم ومعدكرب وارطى لقيتهم بالجر والتنوين فى هذه الانواع التسعة لذهاب احد موجبى منع صرفها وهو العلمية والبقية اشار الناظم بقوله واصرف ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثر واستثنى من ذلك المصروف فانه كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا سيبويه بقيته غير منصرف للوزن والزيادة وعود الوصف الاصلى بناء على ان الزائل العائد كالذى لم يزل وخالفه الاخفش فى الحواشى على كتاب سيبويه فقال انصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود وردبان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك فى شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه فى كتابه الاوسط وان اكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى السبب الثانى التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير فى تصغير احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فصرفا لزوال احد السببين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح فى الحواشى ان نحو عمر قد حكوا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيد شيئا مما ثبت اذا لم يكن معنى اله فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجواب ان ذلك فى العدل التحقيقى اما العدل التقديرى فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم المارة وهو غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف مكبرا فلا ينصرف مصغرا نحو تحلى تكبر الثنا المثناة فوق وسكون الحا المهملة وكسر اللام وبالهمزة لجزه وهو القشر الذى على وجه الادم مما يلى منبت الشعر الكونه علما فانه منصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال فى تصغيره تحيلى بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه فهو على نعت يدحرج وتبيطر السبب الثانى اراده الثناسب المنصرف كفرانة نافع والكنانى سلاسلا بالصرف لمناسبة غلاوقواريرا قوارير بصرفهما وضلا لمناسبة الاول الخرسابرا بالصرف والثانى

وان غير المنصرف بصرف رابعه اسبابا

في ما لا ينصرف

الاول عند صرفه قاله الخبيصي وتحو قراءة الاعمش ولا نحوثا وبعوقا بصرفهما لتناسب ودا ولا سواعا ونصرا وافادها بن القراءتين انه لا فرق فيما يمنع صرفه بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرفها لا ينصرف جائز حملا على لغة السبب الرابع الصرف وتره اما بالكسرة كقوله اذا ما غزى في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب او بالتنوين كقوله وهو مرتدي اللقيس ويوم ذي غلة الحذ خدد عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي فضرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة فنون فيما تصغير قراي فتاة بنت اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدد بكسر الخا المهملة وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي الصحاح الخدد السرير ومعنى انك مرجلي بالجيم انك تصيرني ذا قبلة اي ناشئة لعمر الظهر يعني قال الدماميني ينبغي ان يحمل في امثال ذلك على انه يجوز في المضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما فاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش وقال كالها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واجاز الكوفيون الا ما موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو اصح لكثرة ما ورد منه وهو تشبيه الاصول بالفروع واباه سائر البصريين اي باقيهم واحتج عليهم بحو قوله وهو الاظهل طلب الازارق بالكتائب هوت بشيبان علة النفوس غدر وضع صرف شيبان للضرورة وهو علم مصروف وهو شيبان بن زيد رأس الخوارج الازارقة وبالغ في امرهم حتى ادعى الخلافة وسمى امير المؤمنين وكانت زوجته غزالة انهم خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخافهم والازارق جمع ازرق جرا مفعول طلب والاصل الازارقة بالها فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر اطمعه وغره والغائلة الشر وغدر وفعول من الغدر بالعين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت وعن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطر وفضل بعض المتاخرين بان مانعة العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم في ان الاسم المتمكن المنصرف اصله الصرف والمصدر فرعه الاشتقاق وما تبعه الا فرعية الا فقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعيته واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله ولاضطرار وتناسب صرفوا ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

فصل المفوص وهو الذي في اجره ياساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم خلف ياؤه رفعا وجرا ونونا بقفا سؤاكان جمعا لا نظير له في الاحاد ام مصغرا فالاول كجواف ان ما نعه من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني كاعيم تصغير اعيم فان ما نعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو بطريقا على ان وزن فعل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كفاض علم امرأة فان ما نعه من الصرف العلمية والتانيث وكذا ان كان علما كفاض علم رجل فان ما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جائني جواري واعيم وقاض وبرم ومررت بجواري واعيم قاض وبرم بالتنوين وحذف الياء في الجمع في حالتي الرفع والجر والى هذا اشار الناظم بقوله وقد يكون صرف منقوصا ففي اعز ابرهج جواز يقتفى هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي والى زيد والبغداديين فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جائني جواري واعيمي وقاضي وبرمي باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي وقاضي وبرمي بفتح الياء فيهن كما يفتح في المضاف حجاجا بقوله وهو الفرزدق قد عجبت مني ومن يعيليا ما راني خلفا مقلوليا ففتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبطر والالف للاطلاق وخلفا بفتح الخاء المعجمة واللام ونبي اجره قاف العقوحبا والمراد هنا ذو الهيئة والمقلولي بفتح الميم المعجمة والمكسر وقال عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق لحظ في فتح الياء من يعيليا وردها زمن اجرا المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور وضرورة كقوله وهو الفرزدق في فتح غير العلم لما بلغه مقالة عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى لحجوته ولكن عبد الله مولى موالي ليا فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولي موالي فحذف الياء الاخيرة لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها

هذا باب اعراب الفعل المضارع اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب

اعراب الفعل المضارع

والجازم وسلم ان نونى التوكيد والاثبات كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا فى تحقيق الرافع له فما هو على اقوال اصحها انه رافع لمضارع مجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه اشار الناظم بقوله ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم لانعقده حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا ادخل عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم لايقع بعدهما فلين حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعة حروفا لمضارعة خلافا للكسائى ولا مضارعة للاسم خلافا للغلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد امر عدمى والعدم لايكون سببا لوجود غيره واجيب بان التجرد امر عدمى وجودى وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لاعدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس كل منهما محل الاسم لان الاسم لايقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس واجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرف التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اثر العامل لايغيره الا عامل اخر واعترض قول الكسائى بان جزء الشئ لايعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارع انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم بحثنا كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه واجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه وناصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها لن وهى لنفى سيفعل الى لنفى الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهى اليها نحو لن يبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفى البراح مستمر الى رجوع موسى واما الا الى غاية نحو لن يخلعوا ذبابا ولو اجتمعوا فان نفى خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال موبد قطعا والا لكان ممكنا لامحالا ولا يقتضى لن تابيد النفى خلافا للزمخشرى فى انموذجه لانها لو كانت للتابيد لزم التناقض بذكر التوقيت فى قوله تعم فان اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا فى قوله تعم ولن يتمنوه ابدا ولم يجتمع معها ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعم لن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى وتابيد النفى فى لن يخلقوا ذبابا بالامر حاجى لامن مقتضيات لن ولا يقتضى تاكيد النفى خلافا للزمخشرى فى كشافه فى تفسير لن تراني بل قولك لن افعل محتمل لان تريد به انك لاتفعل ابدا وانك لاتفعل فى بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لاافعل فى عدم افادة التاكيد والتابيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور والجوزين مستدلين بقوله تعم فلن اكون ظهيرا للمجرمين بمعنى ان معناه فلا يكونن لا اكون ولا حجة لهم فيها لانه كان حملها على النفى المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعم ان لا يظاهر مجرما جزاء للك النعمة التى انعم الله عليه قاله الموضح فى شرح القطر واختاره فى المغنى غيره فقال وقيل لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا للجماعة والحجة فى قوله لن نبرح عليه عاكفين ثم لا زلت لكم خالدا لخلو الجملة الاولى وهى لن نبرح عليه عاكفين عن الطلب وهى شرط على وضعها الاصلى عند سيبويه والجمهور وليس اصلها الا النافية فابدلت الالف نونا خلافا للفراء وحجته انهما حرفان نافيان شابتا ولا اكثر استعمالا ورده ان الابدال لاغير الحكم المهمل فيجعله معملا وانما هو ابدال النون الفا لتسفعا لا العكس لان اصلها الان فتكون مركبة من لا النافية نظرا الى معناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها بحذف الهمزة تخفيفا كما فى ويلمه والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائى فى احد قوليهما وقرب لفظها منها ومعناهما من النفى والتخليص للاستقبال الحاصل فيهما وجاءت على الاصل فى الصلة ورده انشاد بعضهم للجابر الانصارى فان مسك فان الغنى حلوالى كانه عسل شيب برجح المرها الا ان بلالا فى وبعض دون بعده الحظوب اى لن بلالا فى ورد عليهم بادبعة امور اقواها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر احدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب الثانى كى المصدرية وهى الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا تاسوا او تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرت بانا الاصل لكى وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كى تعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك واما التعليلية فبمجاره والناصب بعدها ان مضمرة لزوما فى النثر وقد يظهر فى الشعر كقوله كيما ان تغرو تخدعا وتثأبا وما ذكره من ان كى مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك كى اتعلم وقولهم كيمه وغر الاخفش ان كى حاله ذا ما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله تعم لكيلا تاسوا فان زعم ان كى تاكيد للام كقولهم لا للملمات ابلدوا ورد بان الفصيح الفقيه لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كى ناصبة دائما ورده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كى تفعل هذا ابلغ لهم كثرة الحذف فاخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب كل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت فى صحيح البخارى فى تفسير جزء يونس ناضره كيما يغوروا ى كيما يجد قلنا ان ثبت حذف يجد

لغور بن

فى ان كى واذن ناصبتان بانفسهما او باضمار ان بعدهما او بعد احدهما تحقيقا او تقديرا

القول فى ان كى المصدرية ناصبة بنفسها

المضارع من أعراب الفعل

وهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ ابن حجر قال لم اقف على خلاف في وجوب تعين المصدرية ان سبقها اللام نحو لكيلا تاسوا لئلا يدخل الجار على الجار ويتعين التعليلية ان تاخر عنها اللام او ان فالاول نحو قوله وعبيد الله بن قيس الرقيات لكي يقضيني رقية فاوعدني غير مختاس فكي هنا تعليلية لتاخر اللام من ليقضيني عنها وتقضي منصوب بان مضمرة وانما حكمنا بالاختصاص لكي بما اضرب بالرفع فخرجه على جعل ما موصولة وكي جارة موكدة للام كما اكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل بالكاف في لعصف ماكول والثاني في نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لاحسانا خلا فالزمخشري فقال لتاكل الناس صحتها لسانك كيما ان تغرد تحذقا فكي هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لما نحا ولسانك مفعوله الثاني وتغريضهم الغنج المتجهم وبالرفع على الاستئناف ويجوز الامران المصدرية والتعليلية ان فقد ستوا للام وتاخرا ورجحا فالاول كما في نحو كيلا يكون عليك حرج فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الاول منصوبة بنفسها وكي وعلى الثاني منصوبة بان مضمرة بعدها والاولى ان يكون مصدرية كما ذكر الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتركتها تشنا يبيذ يلبقع فكي تحتمل ان يكون مصدرية كذا قبل اللام قبلها ويحتمل ان تكون مصدرية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية فان موكدة لها المعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام موكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بجاره اسهل من تاكيد حرف مصدري بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي وشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول تغرد والبيذ بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي لا شيء فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها

الناصب الثاني المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتدا فتكون في موضع رفع على الابتدا في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت ان اعينها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي صلة في ان يغفر لي محذوف في منصب ما بعدها او بمنى على حرف واكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اي المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنى في والبيت الشاهد بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث تحققت عمل اكثر ما بن محض لمن زاد ان تميم الرضاعة برفع تيم والقول بان صلة يكون وهو منصوب محذوف النون حذف الواو للساكنين واستصحب ذلك حذفا والجمع باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقران على اسما وتحكماني السلام ولد لا تشعر احدا فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اعملها المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب فيما ذكره الموضح تبعا للشاهد من ان ان هذه مصدرية مهملة قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ نصبها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصلها بقد او احد اخواتها وتاتي ان مفسرة بمعنى اي وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة من ان المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخرة عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا اي امشوا فليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاقهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي الذهاب بل الاستمرار على الشيء فخرج واخرد عوهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت لزيان افعل كذا لان الجملة السابقة فيها معنى القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكر عسجد ان ذهبا لعدم تاخر الجملة بل يجب الاتيان باي او تراد حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار عليها الموضح في القواعد الصغرى وغلط الكوفيين في انكارهم ان التفسيرية البتة وقال في المغني وهو صحيح لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب وهذا الوجب بما مكان ولم اجده مقبولا في الطبع نعم عرضة الذهاب فيه ورد الشمني بما يطول ذكره والزائدة هي الثالثة التوقيتية نحو فلما ان نجانا البشير القاه على وجهه فارتد بصيرا قاله الموضح في الحواشي وشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول تغرد والبيذ بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي لا شيء فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها

الناصب الثالث المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتدا فتكون في موضع رفع على الابتدا في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت ان اعينها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي صلة في ان يغفر لي محذوف في منصب ما بعدها او بمنى على حرف واكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اي المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنى في والبيت الشاهد بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث تحققت عمل اكثر ما بن محض لمن زاد ان تميم الرضاعة برفع تيم والقول بان صلة يكون وهو منصوب محذوف النون حذف الواو للساكنين واستصحب ذلك حذفا والجمع باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقران على اسما وتحكماني السلام ولد لا تشعر احدا فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اعملها المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب فيما ذكره الموضح تبعا للشاهد من ان ان هذه مصدرية مهملة قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ نصبها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصلها بقد او احد اخواتها وتاتي ان مفسرة بمعنى اي وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة من ان المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخرة عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا اي امشوا فليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاقهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي الذهاب بل الاستمرار على الشيء فخرج واخرد عوهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت لزيان افعل كذا لان الجملة السابقة فيها معنى القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكر عسجد ان ذهبا لعدم تاخر الجملة بل يجب الاتيان باي او تراد حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار عليها الموضح في القواعد الصغرى وغلط الكوفيين في انكارهم ان التفسيرية البتة وقال في المغني وهو صحيح لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب وهذا الوجب بما مكان ولم اجده مقبولا في الطبع نعم عرضة الذهاب فيه ورد الشمني بما يطول ذكره والزائدة هي الثالثة التوقيتية نحو فلما ان نجانا البشير القاه على وجهه فارتد بصيرا قاله الموضح في الحواشي وشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول تغرد والبيذ بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي لا شيء فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها

الناصب الرابع لما المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتدا فتكون في موضع رفع على الابتدا في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت ان اعينها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي صلة في ان يغفر لي محذوف في منصب ما بعدها او بمنى على حرف واكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اي المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنى في والبيت الشاهد بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث تحققت عمل اكثر ما بن محض لمن زاد ان تميم الرضاعة برفع تيم والقول بان صلة يكون وهو منصوب محذوف النون حذف الواو للساكنين واستصحب ذلك حذفا والجمع باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقران على اسما وتحكماني السلام ولد لا تشعر احدا فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اعملها المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب فيما ذكره الموضح تبعا للشاهد من ان ان هذه مصدرية مهملة قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ نصبها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصلها بقد او احد اخواتها وتاتي ان مفسرة بمعنى اي وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة من ان المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخرة عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا اي امشوا فليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاقهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي الذهاب بل الاستمرار على الشيء فخرج واخرد عوهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت لزيان افعل كذا لان الجملة السابقة فيها معنى القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكر عسجد ان ذهبا لعدم تاخر الجملة بل يجب الاتيان باي او تراد حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار عليها الموضح في القواعد الصغرى وغلط الكوفيين في انكارهم ان التفسيرية البتة وقال في المغني وهو صحيح لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب وهذا الوجب بما مكان ولم اجده مقبولا في الطبع نعم عرضة الذهاب فيه ورد الشمني بما يطول ذكره والزائدة هي الثالثة التوقيتية نحو فلما ان نجانا البشير القاه على وجهه فارتد بصيرا قاله الموضح في الحواشي وشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول تغرد والبيذ بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي لا شيء فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها

الناصب الرابع لما المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتدا فتكون في موضع رفع على الابتدا في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت ان اعينها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي صلة في ان يغفر لي محذوف في منصب ما بعدها او بمنى على حرف واكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اي المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنى في والبيت الشاهد بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث تحققت عمل اكثر ما بن محض لمن زاد ان تميم الرضاعة برفع تيم والقول بان صلة يكون وهو منصوب محذوف النون حذف الواو للساكنين واستصحب ذلك حذفا والجمع باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقران على اسما وتحكماني السلام ولد لا تشعر احدا فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اعملها المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب فيما ذكره الموضح تبعا للشاهد من ان ان هذه مصدرية مهملة قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ نصبها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصلها بقد او احد اخواتها وتاتي ان مفسرة بمعنى اي وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة من ان المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخرة عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا اي امشوا فليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاقهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي الذهاب بل الاستمرار على الشيء فخرج واخرد عوهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت لزيان افعل كذا لان الجملة السابقة فيها معنى القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكر عسجد ان ذهبا لعدم تاخر الجملة بل يجب الاتيان باي او تراد حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار عليها الموضح في القواعد الصغرى وغلط الكوفيين في انكارهم ان التفسيرية البتة وقال في المغني وهو صحيح لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب وهذا الوجب بما مكان ولم اجده مقبولا في الطبع نعم عرضة الذهاب فيه ورد الشمني بما يطول ذكره والزائدة هي الثالثة التوقيتية نحو فلما ان نجانا البشير القاه على وجهه فارتد بصيرا قاله الموضح في الحواشي وشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول تغرد والبيذ بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي لا شيء فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها

باب اعراب الفعل

وانما تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدة ان الاسم جعل منه وما لنا الا نتوكل على الله واجيب بان مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا في ان لا نتوكل على الله وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصتا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من ان المشددة هي الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م او لا كالاول نحو علم ان سيكون والثاني نحو اظن الا يرجع ويقيدت بالعلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع بالنصب في بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا الا تكون فتنة في قراءة الرفع ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تاويل والنصب هو الارجح لان التاويل على خلاف الاصل ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اي على النصب في الم لحسب الناس ان يتركوا بحذف النون واختلفوا في وحسبوا الا ان تكون فتنة غير في عمرو والاخوين حمزة والكسائي بالنصب وقراءة ابي عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرأ بالرفع في يتركوا لعدم الفصل بعلم ان التعويل في كون ان ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع في رايت ان لا يقوم زيدا نا اردنا اليقين مثل افلا يرون الا يرجع وتنصب اذا اردت الظن مثل وحسبوا ان تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز لجراء العلم مجرى خالصه فتنصب ان الواقعة بعد الفعل والجراء غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعد ما العلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جايزان والفراء وابن الانباري ينصبان بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاثة اشار الناظم بقوله وبان ناصبة كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصبها والرفع صح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ومن غير الغالب اخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع اذن واصلها بسيطة لا مركبة من اذ وان واذا وان فعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول بالمركبة حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الناظمون هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال لجبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان شرط الجزاء ما في الاستقبال وفي الماضي لا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا ومقدرا سواء وقعت في صدر او في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي في صدره جزاء لمضمون كلام اخر وكان الفعل الواقع بعدها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا وشرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر في اول الجواب لا هناك في اثر من محالها فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت وذلك في ثلاث مسائل احديها ان يكون ما بعدها جزاء ما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان يكون جوابا لشرط قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالثة ان تكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزه لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكن منها اذن لا اقبلها برفع ما قبلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لتوسطها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عايد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجبها فقال له تمن علي اعطك فتمنى ان يكون كاتبا فلم يجبه الى ذلك واعطاه مجازة والمعنى ان عاد الامير لتمنيتي وامكنني منها لم اترك مقالتي الاولى واتمنى عليه ان اكون كاتبا عنده كما تمنيت اولا وعبد العزيز هذا هو ابو ليلى عمر بن عبد العزيز واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك واطيرا بنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والجزاء اي خبر ان محذوف اي اني لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم استوفى باذن منصب في جملة اني على هذا معترضة بين اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن وكما هي اهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير لبيتين معجمة الغريب وقال الاصمعي البعيد هو مفعول ثان لتتركني لا حال والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها اي على اذن واوا وفاء جاز النصب والرفع باعتبار الرفع باعتبار كون ما بعدها لعاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعدها لعاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ واذا لا يلبثوا فاذا لا ياتوا بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب الرفع وبه قراء السبعة فيهما والى ذلك اشار

الناظم

باب اعراب الفعل

الناظم بقوله او نصب رفعا اذا ازن من بعد عطف وتعاقبا في المعنى والحقيقي انه اذا قيل ان تزرنا فنكرمك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف ولان العطف على الاول اولى انتهى الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا فيما يظهر على بقية النواصب اليه اشار الناظم بقوله ونصبوا باذن المستقبلا فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احبك بدا لانه حال ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم انفا الامر الثالث ان يتصلا اي يكون المضارع متصلا اي يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه اشار الناظم بقوله في النظم والفعل بعد هو وصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه بقول الناظم او قبله اليمين كقوله اذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجزم في قولهم ان تاتنا لتجزنا فتسمع صوتا والله بها حكاه ابو عبيدة واشتريته بوالله الفحكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه جزء من الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين جزيئها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع **فصل** ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفي لا ولم بما والثاني بعلم دون غيرها من ادوات النفي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبا بان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام خلافا للكوفيين ينهن ذلك في قد صرح بالخبر الذي زعم الكوفيون من قال سموش ولم تكن اهلا لان تسموا ولكن المضيع تدين فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل او مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله لقد عز لتنى ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا الا سمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بنحو قولك في ضربان زيدا انك ضربت زيدا اجلادا والجواب في احد وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهارها ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعم وما كان هذا القران ان يفتري من دون الله وبان يفتري في تاويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقران المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مرادا ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في نظائرها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتقدم هذه لام الجحود سميت لتميزها العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه واراد بعضهم الثاني والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمر الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا صلح في موضعها حتى المراد فالى نحو لا لزمنك او تقضيني حقي او حتى تقضيني وقوله لاستهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الآمال الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلنه اي لكافرا ويسلم اي الا ان يسلم وقوله وهون ياد الاعجم وكسا ذا غمرت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان يستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمرت بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب للنواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالعناد فلا يكف عن المواد التي ينتاعنها مناديهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسرها ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان يستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكون مني لزوم او قضاء منك لحقي وليكون استهال مني للصعاب ادراك للمنى وليكون قتل مني او اسلام منه وليكون كسر مني لكعوبها او استقامة منها واليه اشار الناظم بقوله كذا بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي الموضع الثالث بعد

باب آخر الفعل

حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار من التكلم بما قبلها نحو نفقا لوا لتي بنغي حتى تفئ مستقبل باعتبار من التكلم بالامر بالقتال والقائل الى المخاطب بها ومستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار تكلم نحو زلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وعضضنا عليها الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان احدهما ان تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وثانيهما ان تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معا ويحتمل ان يكون المعنى كي تفئ او الى ان تفئ والمثال الثاني لحتى فيه بمعنى الى خاصة اى الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة ثم الكلام قبلها نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو لا ان لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم بتلة بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع لانه مؤول بالحال اى حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك وللحال المؤول تفسير اخر وهو ان يفرض ما كان ذا قعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تاويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يوذن الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط بمعنى ذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان قدر شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن ينرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد حتى ادخلها واسرن حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن اما الاولى فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا له وذلك لا يصح لان ما قبلها لغير سبب فيلزم وقوع المسبب بغير سبب والشك في ذلك المراد بحلافهم سرت حتى ادخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما الشك في عين الفاعل في الاولى وفي عين الزمان في الثاني واجازوا الخفض والرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري بفتح السين حتى ادخلها لعدم الفضلية فيه لان ابتداء وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر وكذلك يجب النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان تامة وحتى ادخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو امس خبر الكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلقا باستقر المحذوف على انه خبر كان رفع لان ما بعد حتى حينئذ مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى واليه اشار الناظم بقوله او تلو حتى حالا او مؤولا به اد رفع وانصب لمستقبلا الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد الممتنعة حالكونهما مسببتين ينفي او طلب محضين واليهما اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين والواو كالفا ان تقد مفهوم مع فالنفي نحو ما كان بحرها وندخل الدار وما كان قليلا مر بها الا قليلا فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو لا تين زيدا حاضرا فيكلمك والثالث نحو ما تاتينا فتحدثنا والرابع نحو لما تاتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس الباقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه ستة مع النفي صارت ثمانية وذا الفاء الترجي مثال الفاء بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال الواو يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلي لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وشرط النهي عدم النفي بل او نفي لنهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه ومثال الفاء بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلي ناد سيري عنفا فيحا الى سليمان فتستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفيح الواسع ومثال الواو بعده قوله وهو لاعشى

باب نواصب الفعل

والخليفة فيما زعم ابن يعيش ابو بيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري او دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن برّي فقلت ادعو وا ان
الصوت ان يتأدّ بلعيان فاعلم مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو واتأدّ فعل من التأدّ بفتحتين وهو البطء
والصوت بكسر اللام متعلق بهروان يتأدّ بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية داع فاعل يتأدّ والمعنى فقلت لها ينبغي
ان يجتمع دعائي ودعائك فان ارفع صوت وابعد دعاء داعيين معا وقد اجمع النصب في جواب الطلب والنفي في قوله تعالى
ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية وتمامها بالغدوة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك
عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين لان تطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء وتكون جواب
النهي وهو لا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الآية ظاهرها ان تكون جواب تطردهم
او هما جوابان للطلب والنفي والجواب لا يجاب النفي لواحد لا يكون لجوابان كما نص عليه النحاة ومثال الغاء بعد الدعاء
قول رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض نحو يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما
كمن سمعا وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا ان في
التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لي ناتيا فاوجوان تقضي فترتد بعض
الروح في الجسد وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم اضربه فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر
مستقبل منه والترجي يأتي وقال في شرح الشذور لم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد احد من اربعة وهي النفي والنهي
والامر والتمني لذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال ابو حيان ولا احفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي
ان لا يقدم على ذلك بلا سماع انتهى واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي المتأتي تقريرا بالهمزة ومن النفي
المتلو بنفي اخر ومن النفي المنتقض بالا فالاول نحو الم نأتك فاحسن اليك بالرفع اذ المراد الاستفهام الحقيقي وانما اردت
ان تحمل المخاطب على الاقرار والاعتراف بأتيانه اليك واحسانه اليك قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة
للتقرير انك المجال المخاطب له الاقرار بامر قد كان نحو أزيدا ضربت زيدا ولا يكون غرضك ان يعلمك بامر لم تكن تعلمه ولكن ان
تقرره اي تحمله على ان يقر بفعل قد فعله انتهى والمعنى انك اثبتني فاحسنت اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف عبده
اي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة ههنا للتقرير اي ما دخلت النفي لا بالنفي
انتهى فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تضمن النفي وما ورد منه
منصوبا فلم اعاث صور النفي وان كان تقريرا والا نحو جواب الاستفهام والثالث نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا والثالث
نحو ما تأتينا الا تحدثنا فان معناها الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدها اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها
النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا ولك في نحو ما تأتيني فاكرمك اربعة اوجه احدها ان يقدر الفاء المجرد
عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون له شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك
المعطوف عليه وكانك قلت ما تأتيني فما اكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني ان تقدر الفاء المجردة السببية وتقدر
الفعل الذي بعدها مستأنفا ومعنى استئنافه ان تقدر خبر المبتدأ محذوفا فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم
والمعنى ما تأتيني فانا اكرمك لكونك لم تأتيني وذلك اذا كنت كارها الاتيان والفرق بين هذا الوجه الذي قبله في النفي ان
النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها في هذا الوجه ينصب النفي الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء للعطف
مصدرا الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدير النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب النصب في
المعنى ما يكون ايتان يعقبه مني اكرام بل يكون منك ايتان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفاء ايضا لعطف مصدر
الفعل الذي بعدها المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه وينتفي المعطوف لانه مسبب عنه
وقد انتفى والمعنى ما يكون منك ايتان فكيف يكون مني اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب
باسم الفعل والطلب بما لفظه الخبر وسيأتي الكلام عليهما بعد سطر واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو والمعية
من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل اذا لم يقع السببية ولا معية ومن الاستينافيتين فالفاء العاطفة على
صريح الفعل نحو لا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف فعطف لفظ يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له في دفعه
وفي النفي الداخل عليه وكانه قيل لا يؤذن فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على ان جواب النفي لم يتبع والمعنى لو اذن لهم لاعتذروا

باب نواصب الفعل

مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوتر الرفع لتناسب رؤس الاى قاله الفراء وقرئ بن عصفورا بان الاذن والاعتداد منفيان بالقصد وانتفاء الموت لازم عرفا فنفيا القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتداد وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا وليس الاذن سببا للاعتداد والقاء الاستينافية نحو قوله وهو جميل صاحب ثنيه الم تسئل الربع القواء فينطق وهل يجزنك اليوم بيداء سملق فينطق مرفوع وهو مبنى على مبتدا محذوف اى فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء فانها فيه للاستيناف لا للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضى الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو تسائل والسببية يقتضى النصب له لكونه فى جواب الاستفهام ونوقض فى اقتضاء السببية النصب فانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية فى لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب صحيح على قول الاكثر قال فى المغنى والتحقيق ان الفاء للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والقواء بفتح القاف ومد اكثر من قفره الخالى الذى لا انيس به والسيد الذئب والسملق القفر البعيد من سلك يعنى اى يهلكه والسملق بفتح السين القاع الاملس الصفصف وتقول مع لتواو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستيناف اذا لم تنو التقدم ولم تقصد ان تجعل الثانى بسبب الاول وكانك قلت لا تاكل السمك وانت شارب اللبن فان قدرت النهى عن الجمع بينهما نصبت على ارادة المعية وكانك قلت لا تاكل السمك مع شرب اللبن او قدرت النهى عن كل منهما على حدته جررت على العطف فكانك قلت لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم فى حالة العطف انه فى النصب من عطف مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفى الجزم من عطف الفعل على الفعل واذا سقطت الفاء من المضارع الموقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذى سقطت منه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم الفعل المراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب لتقدمه كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف فى تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا للشرط مقدرا لينكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم لينكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافى والفارسى ثم اختلفوا فى علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى الشرط كما ان اسما الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسى والسيرافى النيابة مناب الجازم الذى هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا فى قولك ضربا زيدا انما ناب عن اضرب لتضمنه معنا خلافا لزاعمى ذلك ومذهب الجمهور اوجه لان الحذف والتضمن وان اشتركا فى انهما خلاف الاصل لكن فى التضمن تغيير بعض الاصل ولا كذلك الحذف ولان نايب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط ولان الاوجه فى ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر احدم حلوله محل فعل مقدر من بحرف مصدر وذلك نحو لك يعالوا الك تقدم الطلب هو يعالوا وانما اخر المضارع المجرد من الفاء وهو انك تقدر الجزم فى مجرد شرط مقدر والتقدير يعالوا ان تاتونى اتك علينا فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله ذرنى اليك يجدع الحلة لتسقط فانه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسببا عن الطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تاخذ منهم تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس وبخلاف نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى فى قراءة الرفع فانه قد وقع ناعلة جملة فى موضع نصب صفة لوليا جوابا للهب كما قدره من جزم وترتب على ذلك بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النهى جزما اعتمد ان تسقط الفاء والجزاء قد تقصد اما النهى فلا يجزم الفعل فى جوابه فلا يقال لما ناتينا نحدثنا نجدث نحدثنا خلافا للزجاج والكوفيين ولا سماع معهم ولانه لا يتاتى ان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث وشرط غير الكسائى من النحويين لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع ان فى موضعه فان تضع موضع النهى شرطا مقدرا بلا النافية مع صحة المعنى قاله الموضح فى شرح الفطر والمراد فى شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهى ان تضع ان قبلا دون لا وهو تخالف يقع انك تضع ان قبل لاء النافية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبى فمن ثم بفتح التاء المثلثة اى من اجل هذا الشرط جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو فقد وقع فى نحو لا تدن من الاسد ياكلك لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد ياكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو انما يتسبب عن الدنو فقد لهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعم ولا تمنن تستكثر واما قوله من اكل هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فالجزم فى يؤذنا بحذف الياء على الابدال من يقربنا لشمالها على الجواب للنهى لعدم صحة ان لا يقربنا يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائى قبلا والكوفيون فاطبة هذا الشرط

باب النواصب للفعل

واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد يأكلك بالنصب في التنزيل لا تتخذوا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول ابي طالحة للنبي لا تشرق يصبك السهم ويرد بالانتقال يصبك والحد مشترك لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب بيصبك بدل من تشرق او تنظاهروا عليه يقرب مدغم وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم والحق الكسائي بجواز النصب بالامر بالفعل يدل على معناه اي الامر من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل ام لا نحو تراك منكرا لك وصه فحدثنا واوقفه ابن الجني وابن عصفور بعد تراك ونحوهما مما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه او دل على الامر من خبر ثابت نحو حسبك حديث ينام الناس بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى الكف وعبر الموضح بنحو دون كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس ولا خلاف في اعرابه فقال المرادي مبتدأ وخبره محذوف اي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم وتراك حسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا اسقطت الفاء لعدم مقتضى النسبك والى ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير فعل فلا تنصب جوابه وجزما اقبل كقوله وهو عمر بن الخطاب لا تمنا الانصار دوتي كما جشائث وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي بجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي ودوتي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشان بالجيم والشين المعجمة والهمزة او تفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان وقولهم اي العرب اتقى الله امرء وفعل خير اثيب عليه بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين بظاهرهما الجزم لان المراد بهما الطلب كليتق وليفعل فلذلك جزم في جوابهما والحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عز عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب الى ان ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا انصب كنصبك الى التمني ينتسب وذهب البصريون ان الترجي ليس له جواب منصوب تاولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى ليست لكثرة استعمالها في توقع المرجو ملازم للتمني وفي الاستشهاد وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين **فصل** وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احرف خمسة ايضا مصدرية اذا غاير احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو لما اشار اليه بقوله الناظم وان عدم لان فان اعمل فظهرا او مضمرا نحو وامرت لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت في لنسلم واظهرت في اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان مذهب جمهور البصريين ومذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوز اظهارها ان بعدها توكيدا وقال الثعلبي الناصب اللام كما قالوا ولكن ليناب عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسهيلي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا يتعين ان لذلك دليلهم صحة اظهارها بعدها فحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخلت تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد هي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ان سبقت اللام ما يكون المذكور وجب اضمار ان كما مر حكمه وتعليله وان قرن الفعل بلا ناقية او زايدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو كيت في الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في لاء النافية لتقارب مخرجيهما لئلا يعلم اهل الكتاب بادغام النون في لاء المؤكدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من الحروف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا واو والفاء وثم اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره وغير المصدر كقول حصين بن حمام المري ولولا رجال من ذرام اعزة واسوءك علقما فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل وذراع حي من غير والمصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب باضمار ان بعد او اي الا بتقدير او ان يرسل وان يوسل في تاويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير الا وحيا او ارسالا او وحيا مصدر ليس في تاويل الفعل وقوله وهو الشخص المتمي ميسون الكلابية زوج معوية بن ابي سفيان وام ابنه يزيد للبس عباءة وتقر عيني احب الي

ونوفي المرجو

من لبس الثقوف وخرق من بنى على تخبها حب الى من على عنيف تقر منصوب بان مضمرة جوازا وهى والفعل فى تاويل مصدر
مرفوع بالعطف على لبن بالتقدير ولبس عباءة وقرة عينى ولبس بالواو العاطفة على توطها قبله لبيت تخفق الارواح فيه ا
الى من تصريف فى بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف بنه عليه الموضح فى شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معترفا رضيه ما كنت
اوثرها با على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان ارضى فى تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا
توقع معترفا رضاى اياه وتوقع ليس فى تاويل الفعل والمعترفا بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراجع
ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الزاء وترب الرجل من يولد فى الوقت الذى ولد فيه فيساويه فى سنه والمعنى لولا توقع من
يصرفنى عن نعل المعروف فارضاه ما اثر الشاعر المساوك لغيره فى لبس على المساوك له فى سنه وقوله وهو ان من مدركه الشخص
الى وقتلى سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان اعقله فى
تاويل مصدر معطوف على قتلى والتقدير وقتلى ليس فى تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل
مفعول قتلى وكالثور خبر ان والمراد بالثور ثور البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء لتتبعه قيل المراد
بالثور ثور الطحلب وهو الذى يعلو على وجه الماء فيصد البقر عنه فيضرب به صاحب البقر ليخض عن الماء فتشربه والمناسب للتشبيه
الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره واحترز الموضح بقوله ليس فى تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف
واللام فانه فى تاويل الفعل تقول الطائر ينقض بيد الوثاب بالرفع فى ينقض وجوبا لان الاسم وهو طائر فى تاويل الفعل والجملة
الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتدا نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وينقض بيد جملة معطوفة على
صلة ال لعطفها بالفاء ثم تحتاج لرابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا فى تاويل الفعل لكونه
صلة الموصول اى الذى يطير فينقض بيد الذباب فحصل من كلامه اولا واخرا ان للفاء والواو واو احالتين حالة يجب فيها
اضمار ان بعدهن وحالة يجوز فيها اضمارها ان كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد نفى او طلب محضين او ما يعطى الى او الا ويجوز
ان عطف على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركهن فى الجواز دون الوجوب فى النظم العاطف فقال وان
على اسم خالص فعل عطف تنصبه ثابتا او محذوفا لا ينصب لفعل المضارع بان مضمرة فى غير هذه المواضع العشرة والخمسة
المذكورة فى وجوب اضمار ان الخمسة المذكورة فى جواز الاثنا عشر وهى فى ذلك على قسمين قارة يكون فى الكلام مثلها فيحسن
حذفها وقارة لا يكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار ان والاحسن حذفها من
تسمع حذفها فى ان تراه قاله الموضح فى شرح الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجرى احضر الوغى وان اشهد اللذات هل
انت مخلدى بنصب احضر باضمار ان مضمرة ويؤيده وان اشهد والثانى كقول عامر الهذلى وهفهفت بفتى بعد ما كدت افعله بالنصب وقول
اخر خذ اللص قبل يأخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل يقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامرونى
اعبد بالنصب بحذف ان منهن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ والية اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب
سوى ما مر فاقبل منه ما عدل وقد اشار الى انه لا يقاس عليه ونهب لكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه
واجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تامرونى اعبد وتسمع بالمعيدى فى رواية الرفع فيهما وذهب
بعض المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها الا فى الاماكن العشرة المذكورة ونصبت **فصل** وجازم الفعل نوعان جازم
فعل واحد وهو احرف اربعة احدها لا الطلبية هنا نحو كانت لا تشرك بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا او التماسا نحو لا تفعل
فالنهى من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوى وجزمها فعلى المتكلم المبدوء بالهمزة وبالنون حالكونهما مبنيين للمفعول
فاندكقوله وهو التابعة الذبيانى لا اعرفن ربربا جورا مدامعها مرفوقات على اعقابها كوار فلا ناهية واعرفن مجزوم بها وهو مؤكد
بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب اى لا يكن ربرب فاعرفه والربربا ئين
مهملتين وبا ئين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة
بياض العين فى شدة سوادها ومدامعها مرفوع بجوزاء واراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال واراد بالمحل
ومرفوقات حال من ربربا لوصفه بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شئ اخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل
باداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا القريعة اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعدها ابدا ما دام فينا الجراضم فلا ناهية واعدها ئية كما
فى المغنى وقد مجزوم بها وهو مسند الى تاء المتكلم المعظم نفسه وهو على التعوف اى لان المتكلم لا يعدى نفسه لا على المجاز تنزيلا

باب نواصب الفعل

لمزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وقد تكسر في القاموس وبالشين المعجمة بضبطة الشام والجرلهم بضم الجيم والضاد المعجمة
الاكول الواسع البطن وعني به معوية ويكثر جرهما فعلى المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا اخرج لان المتولي غير المتكلم وهو الفاعل
المحذوف النايب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجني احد ولا يخرجني احد فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدو
بياء الغيبة الى المبدو بالهمزة والنون ليتمكن من الانتقال الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل
بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتصحب فعل المخاطب والغايب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فتسوي
بين المخاطب والغايب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس
1 صلا الطلبية لام الامر بل هي عليها الالف فتحت حملا فالبعضهم وليست لام الغاية والجر فيه بعدها بلام الامر مضمرة قبلها
وحذفت كراهة اجتماع لامين حملا فالكسائي والثاني اللام الطلبية امر اكانت نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك
او التماسا نحو ليقم فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدو بالهمزة والمبدو بالنون
حالكونهما مبنيين للفاعل قليل لان المتكلم لا يامر نفسه نحو قوله قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفاء زايدة وقوله ثم وليحملوا
خطاياكم فاصل وليحمل مجزوم بثم بلام الامر وعلامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون واقل منه جزمها فعل الفاعل
المخاطب نحو قوله ثم فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قرائة نافع وابي الثلاثة وزيد نحو قوله لتاخذوا مصافكم وقول
الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوايج المسلمينا ودعم الزجاجي لها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها لفعل المخاطب اقل من جزمها
لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقوموا واصل لام الطلب
السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند لهيم
فاذا دخل عليها الواو والفاء وثم رجعت الى سكونها الاصلي غالبا والثالث والرابع لهما واختها وكثر كان في امور في الحرفية
والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه
وينفي معناه ويقلبه الى المضي وفاقا للمبرد لانه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ونسب الى سيبويه تقرر
لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما فعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد
ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفي والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه
وتقربه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقليلا الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل
على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر تبعا
لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قيل هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك
الحين لا مطلقا انتهى بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم اي ومن اجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه جاز ان يقال
لم يكن الانسان شيئا مذكورا ثم كان شيئا مذكورا وامتنع في لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان استمداد
النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل
صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقارب المدينة ولما يحذ ف المجزوم اي
ولما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد وامأ قوله وهو ابراهيم بن علي بن محمد الهروي
لحفظ ودينك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لوى وان لم يصل فضرهدة والاعازب بريري بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والواي المهملة التباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع بثوتها بثوت منفيها نحو بل لما يذوقوا عذاب
اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى الان ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي
ذلك والعلة فيه ان لما لنفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب
لا لازم كما ان التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب بل لم ابليس ولما ينفعه لندمه ومن ثم اي ومن اجل ان لما يغلب عليها التوقع امتنع ان
يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتقارض ان المصدرية ولم فيجزمان وينصب بلم
وقد تعمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء اصل لم لا فابدلت الالف
ميما كما قال في لن اصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم
لفعلين وهو احد عشرة كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في تحقيقها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون

أدوات الجوازم

النون وهي آخر الباب وحرف على الاصح وهو اذ ما فقال سيبويه انها ظرف زمان وحرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم بمعناه ان تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد يتحقق بدليل كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى الماضي مع بقاء على اصلها واسم بات وهو من بفتح الميم وما ومتى واي وابن وانى وحيثما واسم على الاصح وهو منها فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في قوله تعم منهما ما تثابر من اثبه للتحرز وزعم السهيلي وابن عصفور انهما مركبتان انها حرف وهذه الانواع الاربعة عشر انواع اقسام احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو اذ وان واذ ما نحو ان تعود اذ ما تقم اقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من يعمل سوء يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومنها نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومنها ما تثابر من اثبه للتحرز بها الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان نحو متى اضع لغاتها تعرفوني ونحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس وهو اين وانى وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو انى تاتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان والسادس ما هو متردد بين انواع الاسم لا يعدوها فالمتردد بحسب ما تضاف اليه فهو في ايهم يقم اقم معه من باب من ومتى اي الذي تركب تركب زيدا ومتى اي يوم تصم اصم من باب متى ومتى اي مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا لانه مرتب على الشرط كما يرتب الجواب على السؤال وجزم المضمون الشرط والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلين يقتضين شرطا فتلوه الجزا وجوابا وسما وفهم من قوله وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور وعن البصريين واختاره ابن عصفور والابذي واعترض بانا الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا وتختلف كرفع ونصب وجر بالحرف بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان بعد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب مجزومان بما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش قبل الاداة والشرط جزما الجواب كما قبل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفعا الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بانا العامل المركب لا يتعدد فاحد جزئيه ويبقى الاخر وقعل الشرط وبان العامل المركب لا ينفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو ان احدن المشركين استجارك واجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسره وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا يجاور وقد يشترط في الشرط والخبر ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو ان تعتد اعتد وتارة يكونان ماضيين نحو ان عدتم عدنا وتارة يكونا مختلفين ومضارعا ومضارعا نحو من كان يرجو لقاء الاخرة نزد له في حرثه وفي الخاطر شيء لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان الاعتماد في المعنى على جزء كاد وهو مضارع فكانه قال من يرد يزد وليس مثل قولك ان اتيتني اتيك قال الموضح فتبعت ما ورد به التنزيل من ذلك اذا فعل الشرط فيه كلمة كان وتارة يكونا عكسه مضارعا ماضيا وهو قليل حتى حضه الجمهور بالشعر وهو مذهب الفراء ومن تبعه وجوازه في الاختيار نحو قوله ثم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري ومنه ان تشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا الا ان تابع الجواب جواب ورده الناظم في شرح التسهيل بهذين الحديث والاية ونحوهما على الاكثرين اذ ضعوا هذا النوع بالضرورة وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز والاكثرون ان يجيء عن الحديث بانه نحو زيد وانتبا المعنى فليس ضابطا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويحصل من قولنا النظم وماضيين او مضارعين تلتهما او تخالفين تسع صور لانا الشرط له ثلثة احوال فانه يكون ماضيا للفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلثة في ثلثة بلغت تسعة منها ثنتان يجوز في الاجنبيا اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا عاريا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والاية ورفع الجواب المسبوق بماض او بمضارع منفي بلم قوي كقوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول الى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن والذي حسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط

وقال المبرد والزجاج والفاسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم

ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط

لان مضمون جزاء

أحكام الشرط والجزاء

لكونه ماضيا مع ترتبه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالحامل هنا الفعل المحمل الحال وليس المراد به الصدق والمسئلة مصدر سأله يقال سأله سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة بكان مسئلة وعلى هذا استشهد الجوهري في المسغبة المجاعة والجزء بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ أحد فجزء أي لا غائب عنا ولا عاجز فان على أحد الاحتمالات ويجوز أن لم تقم أقوم بزيد أقوم لأن مجزوم لم لا عمل للأداة فيه وهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف لهذا أشار الناظم بقوله وربما بعد مضارع وهن كقوله وهو ابن زيد ربيب الهدى فقلت لحمل فوق طوقها اهنا مطبقة من بانها لا يضيرها برفع لا يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب فخرج عند سيبويه على نية التقديم والتأخير وإضمار الفاء والأول عند الفراء أن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع أخوا صرع والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان ما لا يحل محلا لا يمكن أن يكون لا بنوي مع غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب وهو نوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة وفصل الشرط في الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلا غير ماض المعنى فلا يجوز ان قام زيد اقم وقت وأما قوله تعم ان كنت ثلته فقد عملته فالمعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى وكان ليس الرابع ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف تقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام زيد ان قد يقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان ما يقم ولا ان لن يقوم اذ لم يقدر لك فضول كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا من قده غيرها أو منفيا بلم ولما لا كأن خلوه من الفاء يجوز اقترانها بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جانا كالشبه فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح فالعبرة اذا برفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف وكل جواب يصح جعله شرطا الخلو عما ذكر فان الفاء يجب فيه لترتبط شرطه لان الجزم الحاصل بالربط مفقود وليس على تقدير الظهور وحصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها الجزاء معنى وذلك من حيث ان معناها التعقيب بالافضل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شئ متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد مضى في بابها ان عملها في الظرف وعلى تقديره من الجملة الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجملة الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه بقية انواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا تطيل بامثلتها فالذكي يأتي بالمثال الواحد فالاتيان بالف يغني بالف يشاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية نحو ان والد وقد اجتمعا في قولك نعم وان تجد لكم فمن ذا الذي يضركم فجملة من ذا الذي يضركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له أو بيان ويحتمل ان يكون ذا ملغاة والذي الموصولة والجملة جواب الشرط والتي فعلها ماض المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل صدقت قاله الموضح بشرح التسهيل وقال الشاطبي هو على اضمار قد أي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان رأتنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك ومقرونا بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل أو تنفيس نحو وان تعاشروهم فسترضعه لك اخرى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله أو لن نحو وما تفعلوا من خير فلن يكفروه أو ما نحو وما تأخرون ان توليتم فما سألتكم عليه من اجر أو ان نحو ان تقم فانا نقوم والحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها أو لما اقترن بها من نفي أو اثبات فالاول ثلثة انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية التي فعلها جامد والثاني ثلثة انواع ايضا ولن وان النافيات والثالث ثلثة انواع ايضا قد لفظا أو تقديرا أو السين وسوف وقد تحذف الفاء في الندرة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان أراد فالله يشكرها وعن المبرد منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ورد بالحديث المتقدم ونحو قوله ومن لا يزل يشقى على طول السلامة نادما أراد فسيلقى بالفا أسبوجد من الفي بعض وجد والخامس ربط بالفا أشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان أو غيرها لم يجعل ويجوز ان تعني اذا الفجائية غير الفاء في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع لا بعد ما هو متعقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها اشبهت ان في كونها أم باب الشرط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة

باب الشرط والجزا

بان التوكيد بها نحو وان نصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة اذا هم يقنطون جواب ان والرابط اذ الفجائية ونحو وادعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبة باذ الفجائية وقد يجمع بين الفا واذ الفجائية تاكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعم فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في الجزاء نادرة مسد الفا فاذا جاءت الفا معها تعاقبا وتناوبا على وصل الجزاء بها تاكيد لوقوعه اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف ذا الفجائية للفا اشار الناظم بقوله وتخلف الفا اذا المفاجات **فصل** واذا انفصلت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب ثم حيث عصبت مقرون بالفا او بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة ورفعه على الاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزا لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعد الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرا عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشا بالرفع على الاستيناف وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم وقرا ابن عباس وابو حيوة والاعرج في غير السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفا وقرى بهن اي بالرفع والنصب والجزا بضعف في قوله تعم من يضلل الله فلا هادي له ونذرهم فالرفع على الاستيناف وبرفرا ابو عمرو وعاصم مع لبا والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرا بهما والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث فمن واذا توسط المصاحب المقرون بالفا او الواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فلوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد الفا او الواو والبه اشار الناظم بقوله وجزم او نصبا اثر فا او واو بالجملتين اكتفوا وامتنع الرفع اذ لا يصح الاستيناف مع الجواب قال سيبويه سالت الخليل عن قوله ان ياتني فيحدثني او ويحدثني احدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم اوضح ونصبا النصب مصرحا به كقوله ومن يقترب منا ويخضع نوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بجزم يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم لحقا اذا لم ينصفه ويوفه حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعم فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة امثل به في مسئلة الناخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم جزموا بالفا والواو ويقولون ان ثانتني لم تحدثني اكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة وقد قرا بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابرهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءة ان لم تثبت لبصريين حجة لما ذكروها **فصل** يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة انما لكونها مقرونة بلا النافية كقوله وهو الاخوص يخاطب مطرا وكان مطرهم الخلقة وتحتلئ قراة جملة فظلقها فلتلها بكفوو الابعل مفرقك الحسا فحذف الشرط لدلالة فظلقها عليه وانجى جوابا اي والا تظلقها تبعل وقد يتخلف احد من ان والا فقد ان بلا وقد يتخلفان معا فالاول حكاه ابن الانباري في الاضداد عن بعض العرب من سلم علينا سلم عليه ومن لا فلا تعنا به قال الشاطبي وهذا ناض في الجواز والثاني نحو وان امراة خاف من بعلها نشوزا فحذف الشرط مع قران انشوزا ان بلا والثالث كقوله متى تو خذوا قرا بظهر غارم لم ينج الا بالصفا بزهاي متى تشقوا تو خذوا فحذف الشرط مع نفي الامرين والقرا لقهر الظنة بكسر الشين اللهجة والصفاد بكسر الهملة ما يشد به الاسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب شرط ما من نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا الاية وتمامها في الارض او سلما في السما فاتهم باية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما تصعد به الى السما فتنزل منها باية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزا معا وابقا الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها فسوف تصادفه انما اي انما يذهب نصادفه وقد اجتمع حذف جواب شرط في قوله تم فان تجاصاحبها والا استمتع بها في من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان تجاصاحبها فقد ازدهاه الينه وان لم يجز فلا ستمتع بها ويجب حذف الجواب اذا كان الدال عليه متقدما نحو انا ان قمت قمت في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعيا انما لكونه جملة انشائية مجردة من الفا نحو انت ظالم ان فعلت اي ان ظالما انت ان فعلت وانما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفا نحو قوله فلم ارعان يجز منها واما لكونه مضارعا مقرونا بلا او بما نحو اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام التقدم كون الفعل المتاخر للاداة ماضيا كما يلزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح لكونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفا واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفا فلان الجواب

اي ومن كبر عليك اعراضهم فافعل نفقا بابه ح

أحكام الشرط الجزاء

المنفي لا يدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه بنا في خبله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمنفي هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لانشاء الصدر ولانها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم اجازه الاخفش في فلم تقتلوهم الآية ان يكون التقدير اذا فخر بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل موخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كما لو تحصص بعد التعميم بخلاف نزع كلام من اداة الامر على الشرط فان الجواب المعنوي متاخر في كلام فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب نفا الشرط وعكسه سار الناظم بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى او كان الدال على جواب الشرط فاتا خر من جواب قسم سابق عليه اي على الشرط نحو والله ان اجتمعت الامة لاجمن لا يتردد منها على ان يابوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله مجتمعة لا يابون بمثله جواب قسم سابق على الشرط وهو ان بدل على تقدير تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف استغنى عنه بجواب القسم كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تاخر عنه ان تقدم والله اقم فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاغناء بالمتقدم والى ذلك الاشاره بقول الناظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت وهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فان تقدم جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم وقال وان توالیا وقبل ذو خبر فالشرط رجح ملتزما حذف نبر يحوز بيد والله ان يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لاقوم من والاول راجح مراعاة الشرط بتقدم او تاخر كما ذكر ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو فيها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبرا ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اقم خلافا لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفراء في اجازته ذلك واما استدلاله بقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في هذا القبض للشعر ثابديا وارك هجانا ابن سرحة وفرقه واعرض من الخانا صعترى شمالیا فهو عند البصريين ضرورة واللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذا البيت ان قالتها امراة عقيلية وحيث حذف الجواب جوازا او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان لم يقتل ولا والله ان تقم لاقومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء واجازه بقيه الكوفيين قياسا واخرج بقوله في غير الضرورة غالجاء في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف فالمطلق ابن مالك ان الجواب للاول لانها لتستبد وفضل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو لاحد الشيئين نحو ان جاءني زيد وان جاءت فاكرمهما وفاكرمهما وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب للاول والشرط الثاني مقيد للاول كقيده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا نجد لها معاقل عزها كرم فنجد اجواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين نجد واذا دخل لا استفهما على الشرط فمن يوثر ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط بناء على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد يقوم **فصل و** في اوجه لو للوثلثة اوجه وضعفها فتكون ستة احدها ان تكون مصدرية فترادف ان المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ود نحو ود لو تندهن اي الادهان او بعد بود نحو بود احدهم لو يعمر اي التعمير ومن القليل قول قبيلة مصغرا قليل بالفاف في التا المثناة فوق بنت الضرز الحارثا لا سدي تخاطب النبي ﷺ حين قتل ابا ها النضر صبرا بالصفراء بعد ان اسر في غزوة بدر فما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق اي فما كان ضرك منك وسبق قتل النبي اياها ان كان نفرا انجبا اليجم ويقول محمد يا بيكم باجبا عاد وثمود وانا ابيكم باجبا الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك اذى النبي ﷺ فلما سمع النبي ﷺ هذا البيت وهو من جملة ابيات انشدها ابن بذيه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا تقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظا المعجمتين في القاموس الغيظ الغضب او شدته او سورته اوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه بالحا المهملة اذا اغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها ومن ذهب الى مصدريتها لو الفراء وابو علي الفارسي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك و

ابو البقاء والتبريزي وغيرهما
الحاكم بانها لا تكون مصدرية
فانها تكون لها مصدرية

الشرح في لو وصية

وذهب الاكثرون الى المنع وبه عون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر الف سنة لم ذلك قال في المغني ولا حقا في ذلك من التكلف وينبغي للمشبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فينا منوا بحذف النون عطف بدهنوا بالنصب على يدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو والتقدير لو ثبت ان بينها الخ هي قيل المصدرية اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه والفعل المضارع تخلص للاستقبال كما ان المصدرية كذلك والوجه الثاني من اوجه لو ان تكون للتعليق اي تعليق الجواب على الشرط في المستقبل فزاد ذان الشرطية لا لفا لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنونا ليلى ولو تلقى اصداقنا مجدونا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو تلتقي شرط ولظل جوابه والاصداء المد جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر وتراب والاول عن الفاموس والثاني عن الصحاح فان بمنهلتين وموحدتين للفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية يهش يرتاح من هششت بكسر الغين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر هشاشة اذا ارتحت له انتهى والطرب خفة بسرور ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مما تعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له واذا كانت او للتعليق في المستقبل وليها فعل ماض لفظا او لبا لفعل المستقبل معنى كما ان ذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي ان شارفوا ان تركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء انما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده موات قال في المغني وانكر ابن الحاج في نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج وهذا لا يقول لو يقوم زيد يقم عمرو مطلق كما يقول ذلك معن وقال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما امتنع جوابه من نحو قوله تعم ولينخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد عليه الموضح في المغني بايات ومثال وشاهد فليطرح منه اوله الها مضارع تخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجون الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما كما ان الشرطية كذلك الوجه الثالث ان تكون للتعليق اي لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا القسم هو اغلب اقسام لو والباعث الناظم بقوله لو حرف شرط في مضي وقبل ابلاؤه مستقبلا لكن قبل هي مع الماضي مختصة لثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وهذا الوجه وما بذكر بعده فارقت ان فان ان تعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك وفي الاربعة من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازي والحق قول الزجاج ان المعدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها اياه على ثلثة اقوال احدها انها لا تفيد شيئا وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وردهما في المغني والثالث انها تقتضي امتناع شرطها اذا ما مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا تقتضي امتناع جوابها خلافا للمغربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه ايضا لملازمة لشرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله نعم في بلجرين باعوذا ولو شئنا لوقيناه لها فلو اذا تعلق ان مشيئة الله نعم لرفع هذا المنتفي منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنتفي منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فتكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت المسبب كذلك لما بينهما التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لانتفاء السبب المذكور لاستلزام انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض بفسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لعدد الالهة للزوم العلم على وفق العادة عند تعدد الحاكم من المانع في الشيء عدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو فنظر الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي المتعدد فوجب ان يقال ان معناها لما انتفى التعدد لانتفاء الفساد المناسب بينهما من التلازم العادي والا بان كان لجواب لو سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته

في لوالشرطية

نادرة يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة فكان الضوء موجودا فانه يلزم انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال
ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى وضعه الاثر الروى عن عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا
يلزم من انتفاء لم يخف الله انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان لسببين احدهما خوف العقاب وهو وظيفة
العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا من فتم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم
يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم
المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانها اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف فلانه
واذا تعارض هذا المفهوم ما تقدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي ﷺ فقد وهم وانما الوارد ما رواه
ابو نعيم في الحلية ان النبي ﷺ قال في سالم مولى ابي حذيفة انه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله لم يعصه فاعضاء وتاره يكون بالسالم
كقوله ﷺ في دره بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له علية الصلوة و
السلام منتف من وجهين كونها ربيبة وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتاره يكون بالاول دون كقولك
لي من عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب
الا ان حرمة الرضاع اقوى من حرمة النسب فاذا كانت لو للمتعلق في الماضي وقلها مضارع اول بالماضي والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان مضارع تلاها صرفا نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو اطاعكم لعنتم وتختص لو بقطع شرطية كانت او مصدرية
بالفعل على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها قليلا اسم مرفوع
معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذا وخبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ اما بعد الاول
فالاول كقول عمر لا بي عبيدة لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله وهو العظيم الطيبي احلامكم لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن
ما على الدهر معتب فغير فاعل لفعل محذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو كبيرها الموت وعتبت خبر المبتدا
ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب في قولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني اخذا من قول حاتم الطائي في حين لطمته زوجته
وهو ما سور في بعض اجنبا العرب بسبب اللطمة ان صاحبة المنزل مرتان بضدها تتبين الاشياء فقبل له في
ذلك فقال هذا قصد فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف يفسره على شريطة التفسير والتقدير لو
لطمتني ذات سوار وذات سوار الخ لان الاما عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لاهان على ذلك والثاني
لو زند اكرهته والثالث نحو الخمس لو خاتما من حديد اي ولو كان خاتما والرابع كقوله لو غير الما خلقي شرقت كالعضب
بالما اعتصاكا فلو اسم هو في الظ مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال
الفارسي حلقي فاعل بفعل محذوف وشرق خبر هو مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق بحذف الفعل اولا والمبتدأ اخرا وجوز
غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسميه خبر كان ويجوز ان تلي لو كثيرا ان المشددة الموصولة وصلتها نحو
لو انهم صبروا وهو موضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبر له لاشتمال
صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل بعده مقدما على المبتدأ اي ولو ثابت صبرهم على حداثتهم انا حملنا
وقال ابن عصفور بقدر هو خبرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري ناصل ثبت مقدرا
اي ولو ثبت صبرهم والدال عليه ان فاهنا تعطي معنى الثبوت كما قال النحاة الجمع في ان الواقعة بعد ما الموصولة من كونها
في موضع رفع على الفاعلية يثبت مقدرا اي لا اكلمها ان في السما نجما ورجح هذا بان هنا بقيا لو على اختصاصها بالفعل و
بعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والقرون بلا بعد ان قاله الموضح في شرح
بانت سعاد واليها اشار الناظم بقوله لكن لو اتى بها قد تقرن واختصاص من بين سائر ما يليها الاسم المرفوع بالوقوع بعد لو
كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعص او ماض لفظا ومعنى وهو اي الماضي لفظا
اما مثبت فاقرانه باللام نحو لو شئنا لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو شئنا جعلناه اجاجا وقال عبد اللطيف في باب اللامات
هذه اللام تسمى لام التشويف لانها تدل على تاخر وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان سقاطها يدل على التعجيل اي ان
الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو شئنا لجعلناه حطاما وحذفت في لو شئنا جعلناه اجاجا اي لو قته في الزمن
من غير تاخير والفائدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا تشديد العقوبة اي اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به

أو ما الشرطية

الاجماع جعلنا محطا ما كما قال الله تعم حتى اذا اخذت الارض زخرفها الآية انتهى وما مبنية بما عطف على نشبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده من اللام وقيل اقترانها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والثاني نحو ولو يعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الباء ودخول اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ان غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قبل وقد تجاب لو بجملة اسمية مقترنة باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال انا اللام في لمثوبة في جواب لو وان بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستأنفة صرح بذلك ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم محذوف صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا ولتها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاه في المغني فقال الاولى ان يكون لام مثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية والمعنى القول بانها لام جواب لو واذا الاسمية استعيرت مكان الفعلية فهي بقسم انتهى وان تلو في هذين الوجهين الاخيرين وبما الاستثنائية وجواب القسم للتمني فالجواب لها على الاصح للاتي الوجه الرابع من اوجه لو ان تكون للتمني نحو لو ثابتني فحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الصانع وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل نحو تصدق ولو بظلف محرق قاله ابن هشام اللخمي وغيره **فصل في ما** بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط ابهم فمن معنى الشرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا يدل على المعنى الاول وهو الشرط يجيء الفا بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفا للعطف لدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدائه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدائه تعين انها فاء الخبر وان اما للشرط ويدل على المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بالذين سودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الآيات الثلاث وتقدير ك تكرارها استغنا بذكر احد القسمين عن الآخر بكلام مذكر بعدها فالاول نحو فاما ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل ويهديهم اليه صراطا مستقيما والثاني نحو فاما الذين كفروا فاقطع دابر هؤلاء مقطوع مبتدا خبره والثالث نحو فاما منه هو الذي انزل عليك الكتاب ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية وفيه في المعنى قولان تم والراسخون في العلم يقولون الآية فالوقف قبل ذلك وهو وقف تام فيقف القارئ هنا على قوله تم الا الله ويبتدئ بما بعده والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من القرآن ما استأثر الله تم بعلمه اي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق لمخلوق الى معرفة الا بتوقيف منه سبحانه وتعم وهذا النقيض الذي قدره الموضح في هذه الآية هو احد قولي الخشوبة على جواز الخطاب بالمهمل وتقدير الدليل فيه انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ لو لم يقف عليه لكان قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدئ بقوله يقولون امنا به كان المراد به قائلين امنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله او عن الراسخين في العلم حتى كان الله تم والراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك حق الله تم محال او يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وح يختص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو ايضا تم غير جائز لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت ان الوقف على قوله تم الا الله واجب اذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله تم بما لا نفهم وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تم وهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العبري ومن تخلف لتفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال الظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع بعد ذكر شخصين نسبا احدهما الى ذلك وهو على هذا التفصيل اي واما عمرو فهو ليس كذلك واما المعنى الثاني وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطى الكلام فضل تاكيد بالمجيء اي زائدة يؤكد بقولك زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه يصدد الذهاب انه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب وزعم ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسرها بمهما يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير يدل بفائدتين بيان كونه توكيدا انتهى

بَابُ لَوْلَا وَلَوْمَا وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةِ

معنى الشرط انتهى وقال الطيبي ما معناه ويجوز هنا قدر من الموانع والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه يصدق الذهاب لا محالة ان تم وهي نائبة عن اداة الشرط وجملته وموضعها صالح لهما وهي قائمة مقامها لتضمنها معنى الشرط وليست ما يجيء بينهما وشرطها لانها حرف والحرف لا يصلح ان يكون بمعنى اسم وفعل فانه المراد وهذا المذكور من نيابة قولنا بمنها يكن من شئ كما يؤخذ من تقرير يبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشئ في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى بهما يوجد شئ من موانع يصدق وجوابها لجوابها ثابت للمسند اليه فما ظنك اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حد شخاص لانه لو فسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع موادها ويتخلص لها فتقيد ثلثة امور احدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني في معنى الشرط اذ المراد منها قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهو لا تشعر به منها ولهذا لا يكاد يعثر عليها الا مردفة باخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا بدليل قولهم اما العسل فانا شارب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه انتهى وكون اما مفيدة بمنها هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت اما مناب ذلك وعلى القولين لا بد لها من جملة ولا بد لها من ثانية لتسابقها اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما زيد منطلق فجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غيرها من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فراعي فيها كونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه فصلوا بين اما والفا بجزء من الجواب هو واحد من ستة احدها المبتدا كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جواب نحو ان كان من المفرحين فزيد والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفا نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كما بان من شئ وقال لتلوها وجوبا الفا الا ان دخلت الفا على قول قد طرح اي حذف استغنى عنه اي عن القول بالمقول فجيء بعد فيها معه للاستغناء عنها بالمقول كقوله تعم فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول لقول محذوف وقد القول ومقوله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا يحذف الفاء في غير ذلك الا ضرورة كقوله فاما الفتال لا فتال لديكم ولكن سيرى عراض المواكب والاصل فلا فتال فحذف الفا فاضرورة قال ابو الفرج هذا البيت مما هجي به قديما بنو اسد بن خزيمة بن عبد شمس وعراض البعير المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية جمع عرضة بهما لمتين وهي المساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل وفي نذور نحو قوله تم اما بعد فما بال رجال يشرطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث اخرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية مبتدا وبال بمعنى شان خبرها والجملة الفا اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر الا مع قول مع قد تبدا **فصل** في ذكر حمي لوما ولوما على ما في النظم للولا ولوما وحمي احدهما ان يدل على امتناع جوابها لوجود تاليهما فيختصا بالجملة الاسمية واليه اشار الناظم بقوله ولولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا مثل لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصابة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رجاك رصاد هذا رد على المالقي حيث زعم ان لوما لا تاتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لو مبتدا هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلو لا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يقم دليله والا فالحذف والذكر في هذه الآية يحتملان ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا دليل الخ صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولو بعد بحثه والوجه الثاني ان يدل على التحضيض بمهملة ومعجمتين والية اشار الناظم بقوله وبهما التحضيض من فيختصا بالجملة الفعلية لان التحضيض طلب بحث واز عاج ومضمون الجملة الفعلية حادث يتجدد فيعقل الطلبية بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم التجدد نحو لولا انزل عليها الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملئكة وبنائهما في افادة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا ولا ولا ابقيت اولها وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا ولا اهنته ولا اشتمته فيتادب الى ذلك اشار الناظم بقوله وهلا ولا الا واولاها الفعلا ولما قوله فهلا لنفر ليتفقهوا ما تقديره فهلا كان هواي اشان وقد يلي حرف التحضيض اسم مشغول بفعل محذوف على شرط كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل اما مضمر نحو قوله ثم لجار حين جره بانه تزوج بثينة ابكرا

باب الاخبار بالذى

تلاعبها ولا عبنك فكر متعلق بفعل محذوف اى فهلا ترفحت فكرا او مظهر مؤخر عن حرف التحضيض نحو قوله تعم ولولا اذ سمعتموه قلتم ولولا بمعنى هلا وفى المغنى انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه اى هلا قلتم اذ سمعتموه واليها اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق وبظاهر مؤخر **هذا باب الاخبار بالذى** وفروعه والتى والذين والتين واللذين واللاتى بالالف واللام كما وكثيرا ما يضاف الاخبار لقصد الاختصار او تقوى الحكم او تشويق السامع او اجابة المنحن او قوة ملكة فى التصرف فى الكلام ولذلك سميته بعضهم فى الصدر الاول باب لسبك اى سبك النحوى وهى تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوا على ابواب النحو كتاب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك لتحصل المطالب بالامتحان فيه ملكة تقوى بها على التصرف وهو باب اتسع وضع النحويون للتدرب فى الاحكام النحوية كما وضع لتمرين يضع مسائل التمرين الآتية وهى كيت وكيت مثل كذا فى القواعد التعريفية والكلام فيه فى الفصل بين احدهما فى بيان حقيقته وثانيهما فى بيان شروط ما يخبر عنه الفصل الاول فى بيان حقيقته وهى ان تدخل الموصول على اول الكلام الذى فيه الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض عن ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه فى الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير غائبا على ذلك الموصول ويكون الموصول انتهم مطابقا للضمير فى ما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذى اردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وتاتى بالجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدا من قولنا زيد منطلق بالذى متعلق بتخبر فاعمل الى ذلك الكلام الذى فيه زيد فانه اذا تبعد اعمال احدها ان تبتدا بموصول يكون فى موضع رفع بالابتدا مطابق ذلك الموصول لزيد فى افراده وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذى الواقع فى الابتدا العمل الثانى ان تورد زيدا الى اخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث ان ترفعه اى زيدا على انه خبر للذى العمل الرابع ان تجعل فى مكانه اى مكان زيد الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا له فى معناه وهو اعنى ابه فقولك الذى هو منطلق زيدا الموصول هو الذى مبتدا فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدا يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدا وخبر على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة الذى والعائد بينهما الى الموصول الضمير المرفوع على الابتدا الذى حقه ان يتاخر عن زيد فى اعراب الذى هو الان وهو زيد كمال الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله فما قبل اخبر عنه بالذى خبر عن الذى فى مبتدا قبل استقر وما سواهما فوسطه صله عائدها خلف مغط التكملة وقد بين بما شرحناه ان زيدا فى المثال المذكور مخبر عنه لا عنه وان الذى بالعكس اى مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السوال الذى هو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذى فظاهر هذا السوال ان زيدا مخبر عنه وان الذى مخبر به فوجب تاويل كلامهم على احد امرين احدهما ان يضمروا ذا ويقولوا الاخبار بالذى ان تخبر عن المسمى بالذى ويكون الاسم المخبر عنه فى وقتنا الاخبار الذى فيغير المسمى بالذى فاذا قيل اخبر عن زيد بالذى كان على معنى اخبر عن مسمى زيد فى حال تغيير المخبر عنه بالذى وثانيهما لابن الضايع بمجمة فهملة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه فى الحقيقة وان كان فى اللفظ اخبارا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثهما انه على القلب وان عن بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا فى المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حده او مونثا جيئ بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالذين والتى اخبر اعيانا وفى المثبت يقول فى نحو بلغت من اخوتك الى العمرين بكر الرا رسالة اذا اخبرت عن التا من بلغت بالذى اذ بلغ من اخوتك الى العمرين رسالة انا فالذى مبتدا وانا خبره وما بينهما صلته وعائدها ضمير مستتر فى بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله وانا خبرت عن اخوتك بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبره وما بينهما صلته وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن واخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخوتك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدا والعمرون خبره وما بينهما صلته وعائدها ضمير الجمع المجرور بالى واخبرت عن الرسالة قلت التى بلغتها من اخوتك الى العمرين رسالة بالرفع فالتى مبتدا ورسالة خبره وما بينهما صلته وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا او يكون التقدير التى بلغت من اخوتك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث تمكن الاتصال فتقدم الضمير ويتصله بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الى الفصل الا فى الضرورة وحق اى حين اردت عنه وصلته فيجوز لك حذفه واثباته لانه عايد متصل منصوب بالفعل وتقدم فى باب الموصول ان العايد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه

نحو

باب الاخبار بالذي

نحو وما عملت ابيهم وشرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر واجاز ابو موسى الحشني المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تاء الخطاب الذي ضربتك وبلزم اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطاء والخبر في هذا الباب واجب التاخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي ومبتدا الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه يجب استحضارها عند ارادة الاخبار اعلم انا الاخبار بالذي احد فروعها من اثنا عشر والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابلا للتاخير لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن انهم في الاستفهام من قولك انهم في الدار لانك تقول ايخ الذي هو في الدار انهم فتزيل الاستفهام عن صدر بته واخبار ذلك ابن عصفور بشرط تقدم نحو انهم الذي هو في الدار فانهم خبر مقدم والذي مبتدا موخر وقال ابن الصائغ بل انهم مبتدا والذي خبره والاوفق قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول في جميع ما الاستفهام واسما الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على القول بان له صدر الكلام لا يخبر عن شئ لما ذكرنا من ازالة ما له صدر الكلام عن صدر بته وبذلك لك ان تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرمه انهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي اناه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا وعن ضمير الشان من قولنا الذي هو زيد قائم هو زيد قائم فتزيل ما له صدر الكلام عن صدر بته وتم ما مانع لخروه وان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فلان ضمير الشان لا يتقدم على الجملة التي هو واقعة صلة للموصول وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم او خلفه التاخير وذلك لان الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع ها الاشتغال ولكن يتاخر خلفها وهو الضمير المنفصل فتقول انا اخبرت عن التاء من قمت الذي قام انا فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غائبا العودة على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم للتنكير لانك لو قلت في جاءني ضاحكا وفي ملكت سبعين بيضة الذي جاءني اياه ضاحك والتي ملكت سبعين اياها بيضة لكنت نصبت الضمير في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كلتيهما واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا القيد هو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله قبول تاخير وتعريف لما اخبر عنه هيهنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل لهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منوبا عنه بضمير قال شراحه ابو حيان ومتابعوه والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منوبا عنه بضمير اي ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتجرده ذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسماء الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب اخر فتقول ضربت عمرا والخلا فالهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها الفوات العائد الى المبتدا فلا يخبر عنها من نحو زيد ضربته لانها لا تستغني عنها بالاجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو اخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو هو المتاخر في اخر التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الان وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل ففصلته واخرته ثم هذا الضمير المتصل وهو الهاء من ضربته ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذي هو زيد نحو الموصول وهو الذي بالغائد وان قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الاخبار لان الخبر لا زيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهب ذاهب انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرد نحو زيد وعبد وعند لانهن لا يجرون الا الظروف والاخبار يبتدا ما قام ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم في اول الباب فلا يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها بالجر فلا تقل الذي اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته منذ ومنذ يومين فلا تقل اللذان ما رايته منذهما او منذ هما يومان لان حتى ومنذ ومنذ لا يجرون ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغنى عنه بما

هو زيد قائم

الاخبار بالذي

او بضمير شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوف فاما قولهم هذا اذا مثل سرابا زيد قريب من عمرو الكريم فجاز الاخبار عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير لا يخالف زيدا ولا يختلفهن تقول في الاخبار عن زيد الذي سراباه قريب من عمرو الكريم زيد ولا تقول في الاخبار عن الاب خذه الذي سرابا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سرابا زيد قريب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سرابا زيد قريب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال المحلة لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال المحلة لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمول عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يقبل عمل المصدر واما عمرو الكريم فلان الضمير الحال المحل عمرو ولا يوصف والضمير الحال المحل الكريم لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وبما اباد زيدا وعن العامل ومعموله معا وبما قريب من عمرو وعن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخرت ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المضاف فقط وبما اباد زيدا الذي سره قريب من عمرو الكريم ابو زيد وكذا البواقي فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سرابا زيد قريب من عمرو الكريم ففي ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاضمار الجأت الى تقديمه واضمار العامل فاستتر فيه تقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذي سرابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز ورود في الاثبات فلا يخبر عن احد في نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع احد في الايجاب لانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد وضمير في التسهيل في باب العدد على ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله اذا احد ام بعنه شان طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على احد قلت احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب بنفس المبتدا الشرط السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل طلب كالواقع في مثل اضرب زيدا فلا تقول في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما مر في بناء الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين لفظا في الاخرى منهما ضمير ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد ان قولك قام زيد وقعد عمرو فلا تقل الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان تكون معطوفة على جملة الصلة بخلاف ما اذا كانت من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميرا وكانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار بحصول الرابط بين الجملتين بالضمير وبالفاء فالاول كالمثال المتقدم من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كما حال المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيدا تقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيدا الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيدا هو يكفي بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان الفاء في الفاء من معنى السببية تنزلهما منزلة الشرط والجزاء فجاز ذلك جواز قولك الذي يطير فيغضب زيدا الذباب وان كانا اخبارا بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه الستة وثلثة اخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا بالصناعة منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير منسوب ولا منفي وفي بعض النسخ مثبتا فلا تخبر بالعين في نحو قولك زيد اخوك لانه من جملة اسمية لا بصناعة منها صلة لال ولا من قولك عسى زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد قائما لان الفعل غير متقدم بل النفي متقدم عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها نفي ولا غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا بال هنا عن بعضها يكون فيه الفعل قد تقدما اي صح وقوع صلة منه لال فتخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد وتخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وفى الله البطل فتقول اذا اخبرت عن الفاعل الوافي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الوافيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف الهاء من الوافيه خلافا للشاذ لان قائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولا اتج له صفوا بلا كدر اي المستفزه **فصل** واذا رفعت عللا اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا تكلم فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت من نحو بلغت الى العمرين رسالتي في المثال المتقدم المبلغ من نحو بلغ الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لا لانه

قرب عمرو الكريم ولا عن قرب الذي سرابا زيد منه

الآجرومية

الى الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا ال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم وهو ضمير المتكلم والمبتدا في
هذا الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان رفع صلة
ضمير راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى
ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن تا رفع صلته ال ضمير غيرها ابن وانفصل كما اذا اخبر عن تثبته عن شئ سما المثال المتقدم
تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخوبك لهما والعمرون
العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخوبك الى العمرين رسالة بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير
منفصل لانه لغير ال وذلك لان المبلغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي
اخبر به وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار
بال عن المتنازع فيه من نحو ضرب وضربني زيد الضارباني والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل الاول لان ال الاولى كال التي
في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار عن غير المتنازع فيه على راي الاخفش فيه بغير الترتيب
بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التا من ضربت في المثال المذكور الضاربا
زيدا والضاربه هوانا قدمت زيدا وجعلته معمولا الاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا
غائبا عائدا على العوض عن التا المخبر عنها ليصح ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان ال نفس انا
لان الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال لا تفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف لفظا وصفا على
وصف هو صلة لال وابيت مكان يا المتكلم هنا الغيبة لتعود الى ال فصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير
صاحبها لان ال نفس انا والذي فعل الضرب انا بل انا هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما
ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلي بان يوتى لكل من الموصولين بمجرور يخصه غير مجرور الاخر لفظا ومعنى على هذا تقول
في الاخبار عن انا المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربا زيدا انا هو والضاربه زيدا انا وجهان اخبرنا اولا عن الفاعل هو انا
الفوقانية بفصلك واخرناه وادغمنا الالف في على المضروب كما ادغمنا الثانية على الصاد ثم وصلنا صلة ضمير المفعول
العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريانه الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول مخبرا عن الموصول الاول ثم جئنا
لها الغلب مكان يا المتكلم لتعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم نقال الزمخشري
بموافقة المازني في شرح كلامه بما تقدم عليك موافقة من ثلثة اوجه احدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول
في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى الجملة الاخرى
بعدها والوجه الثالث ان تقول هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والفرق لها متاخرة واخذ الموضح
في الحواشي ان نقال الضاربا انا والضاربه زيدا انا فانا في الوصف الاول يعود على زيد وهو لها وبفصل الفاعل وهو
انا ويجعله خبرا ويجعل مكان التاء التي فصلها ضمير مثلها في المعنى والاعراب لكن يجعل غائبا ليعود على الموصول ويجعل مبتدا
لان ال هي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم لجريان الصفة على صاحبها ويا تي للوصف الثاني بالها مكان يا المتكلم والى
المفعول والعائد زيد والفاعل انا الخبر انتهى

هذا باب العدد

وهو اسم يدل على وصف مجموع ما شيئه لاقل من تسعة ابين او
البعد بين على السواكا الاشين فما شيئه السفلى واحد والعليا ثلثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب
ومن ثم قبل الواحد ليس بعدد لانه لا شيئه له سفلى حتى تضم مع عليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ
الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد
واثنان وبوتنان مع المونث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وتنتان على لغة بني تميم وشاركهما في ذلك فاوزن
فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركب فتقول الحادي الثالث والثالث عشر والثالثة عشرة والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك
فتونث مع المذكر وتذكر مع المونث فتقول ثلثة رجال وثلث نساء قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام
قال ابن مالك انما حذفت التا من عدد المونث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسما جمع اعاد
كرهوا تانيث وفرقوا بالاصل ان تكون بالتا لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المونث فرقا لتاخر
رتبته انتهى والحكم الثاني من حكمي واحد واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود به تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان في ذلك

باب العدد

رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما قوله ثنتا خظل فقليل
واما البوائق وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد
بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فالها كلها بالتاء نحو ثلثة نصف
ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا اريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون بالتاء
للمذكر ويحذف منها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة ترييدا ثلاثا وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر
كالحديث ثم اتبعه ستا من شوال واما اذا قصد بها معدود مذكر فلا تستفاد العدد الخبس الا من العدد المعدود جميعا
وذلك لان قولك ثلثة يفيد العدة دون الخبس وقولك رجال يفيد الخبس دون العدة فاذا قصدت الافادتين وبنا العدة و
الخبس جمعت بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال وثلاث اما بالتاء مع المذكر وبعدها مع المؤنث والى ذلك
اشار الناظم بقوله ثلثة بالتا قابل للعشرة في عدها اعاده مذكرة في الصد تجرد **فصل** الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال
اربعة انواع مفرد وهو عشرة الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو اربع عشرة الفاظ ماة والف
وثلثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة
وتسعون وما بينهما غير العشرين والتسعين وما بينهما والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب وغير الماة والالف مفرد
مجرور بالاضافة وغير الثلثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم خنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتا غالبا كتمر وتمرة او
اسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه كقوم ورهط وود خفض بمن نحو ثلثة من الشجر عزتها وخمسة من الثمر اكلتها
وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى وطير محشورة كل له اوابه من الطير وعلى الاخفش لم تلتزم الاضافة الى
اسم الخنس لانه قد يقع على الواحد والاثنين هذا الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم
الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد والدليل على انه بمعامل لفظا معاملة الواحد
انه يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سار انتهى وقد يخفض غير اسم الجمع والخنس باضافة العدد اليه فاسم
الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الارض ومن شواذ الخنس قوله ثلثة اثفس وقوله خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلثة انفس و
ثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي والذود من الابل ما بين الثلثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في
الصحاح وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما انث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا
بها الانسان قاله المرادي واسم الخنس كقول حميد بن ثور الهلالي كان حضيبه من الدلال خزانة مجوزة فيه ثنتا خظل فخظل اسم
خنس مخصوص بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح والاكثر الجمع على الخفض بمن واما بالاضافة فيقبح مذاهب احدها
الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل
في اسم الجمع فان كان مما يستعمل في القليل فقط كنفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوله تسوة
لم يجبر حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة واما ثلثة فرفيع
انتهى وان كان ميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلثة رجال وثلث اما وبعتبر التذكير والتانيث مع اسم الجمع والخنس بحسب
حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فعطف العدد عليهما فيسحقه ضميرهما فان كان ضميرهما مذكرا ثبت العدد
وان كان مؤنثا ذكرو تقول في اسم الخنس ثلثة من الغنم عندي بالتا في ثلثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في
كثير وثلث من الابل بترك التا من ثلث لانك تقول بل كثير بالتانيث للضمير المستتر في كثيره وتقول ثلثة من البقر بالتا
او ثلث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى
ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بتانيثه وحاصل ما ذكره من امثلة اسم الخنس ثلثة انواع ما فيه لغة التذكير
فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو الابل وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل
بعضهم فقال ان كان من يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر
التذكير والتانيث باعتبار مع الجمع لجمال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلاثة
اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلثة حمامات جمع حمام بالتشديد بالتانيث فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما
مذكران ولا تقل ثلث تبرعا اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك

والاحد عشر الى التسعة عشر
وما بينهما والواحد
والعشرين الخ

باب العدد

وتقول ثلث سحابات بترك التا اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا تعتبر من حال الواحد حال لفظة في التانيث والتذكير حتى تقال ثلث طلحات بترك التا نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا تعتبر حال معناه تذكيرا وتانيثا حتى يقال ثلث اشخص بترك ها التانيث نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص ترد نسوة لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار صفته مع كل حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلثة طلحات وثلثة اشخص بالتانيث فيهما فاما قوله وهو عمرو بن ابي ربيعة وكان مخنوثا ومن كسا تحي ثلث شخوص كاعبا ومعصر فضرورة وكان القياس فيه ثلثة شخوص بالتانيث لكنه كنى بالشخوص عن النساء والذي سهل ذلك قوله كاعبا ومعصرا اي من كاعبا ومعصرا فاتصل اللفظ ما يعضد المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال ان افرد في اللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين يبدو ثدياها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية تراول فاذا ادركت وسمت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان المعدود صفة منوبا عن موصوفها فالمعتبر في التذكير والتانيث حال الموصوف والمنوي لا حالها فان كانت الموصوف مذكرا اتت العدد وان كانه مؤنثا ذكرت قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التا لان الموصوف مؤنث اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك لاعتبرت لفظ عشرة بالتا لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلثة ربعات بالتا في ثلثة ان قدرت الموصوف جالا واعتبرتها ان قدرت الموصوف نسا لان ربعات بفتح الباء في الاصل نعم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها هو صفة بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامراة ربعة وهي المربوع لا الطويل ولا القصير واعتبارهم الموصوف كاعتبار نيته وهذا ترى العرب يقولون ثلثة ذود بالتا ان قصدوا ذكور الابل لان الذود وهي لغة كل ما يذب على الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلثة احمرة جمع حمار وذاب وسمع من كلامهم ثلث ذوات ذكور بترك التا لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا الذابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى الحال فلا يجرونها على موصوف قاله ابن مالك اخذا من قول ابن عصفور واما ثلث ذواب فعلى جعل الذابة اسما

فصل

الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي وعان احدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا يطابق العدد المعدود لفظا من ابنية القلة لبطابق لفظا معنى والى ذلك اشار الناظم بقوله والميز اجرد جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من المشتقات الجارية مجرى الجوامد وسبعة احرز من المانعة وثمانية الجال المهد وسبعة ضبية وعشرة ازغفة وقد تخلف كل واحد من هذه الامور الاربعة الثلثة وهي الجمع والتكسير والقلة فيضاف للمفرد في مسئلتين احديهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو سبعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ واحد وذلك اذا كان مائة نحو ثلثمائة وسبعة مائة لان المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشرة عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق ثلث مئين للملوك وفي ابائها رزاي حلبت عن وجوه الاهاتم ووجه شذوذه ان المائة اذا جمعت كان اقل مفهوم مائتها ثلثمائة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب فيضاف لجمع القلة في مسئلتين اخديهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع تمرات فان سما وصلوة وتمرة لم يسمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير اضيف الى ما هو جمع بتصحيح لانها بقيد القلة عند سيبويه وابن عصفور والثانية ان يجاور بالمرا المهملة ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات فانه تكسر على سنابل ولكنه في التنزيل مجاور لسبع تمرات لم يهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل وبقي مسئلتان احديهما ان تكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلثة سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلافا للقياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعالا من اسماء الاجناس يفرق بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجاز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو بيدع نات قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسيرته على آبيع جائز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك اهمل تكسيره قال وفيه نظر ويضاف في بنا الكثرة في مسئلتين احديهما ان يهمل بنا القلة نحو ثلث جوار وازيد رجال وخمس دراهم فان جاء نحو رجال وذرهم لم يستعملا جمع قلة واما ارجل مجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم والثانية ان يكون لها بنا قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل منه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلثة قروء جمع قرء بالفتح على اقرائها كما سيأتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل قرء وجمعا القرا بالضم كان قياسا والقرا بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلثة شسوع بجمعها مهملة فان اشتاعا وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر

في حكاية العدد

اول وسكون ثانيه احد سبور الغل واقال فيه ان فيه كحمد ولحمال باحاد المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من النوعين المائة والالف وحقهما ان يضافا لمفرد نحو فاجلد كل واحد منهما مائة جلدة ونحو فلبثوا فيهم الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع بينهما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانهما مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض من عشر مائة وهي تميز بمفرد مخفوض وقولهم الالف معاملة فاعوضت عنه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة قبل وجر تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعتبر للعشرات والعشرة بعشر الاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن وقف قبل هو عطف بيان او بدل من ثلثمائة وردد بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى وليثوا في كهفهم سنين مفوت التنضيض على كمية العدد ويجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقاموا ثلثمائة وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله مائة والالف للمفرد اضف ومائة بالجمع نز اقدر وف وقد يميز المائة بمفرد مضاف كقوله وهو الربيع بن الضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء فعاما تميز مضاف بعد مائتين قاله ابن مالك وذلك يقوى ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب بوبده قول الحنفية ونحو قولهم السبعمائة بالنصب فاجروا في تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروي بخفض مائة على زيادته او تقدير مضاف مماثل المحذوف بالواو وابدال مائة من المخفوض على نيابة المفرد عن الجمع مثل في حبات وبهر والحوان البيت ضروره والرواية بشاة

فصل في احاد وتاء العشرة حيث ركبتا مع الاولى البيف بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين واصله الواو من ناف ينوف اذا زاد وقال ابو زيد وهو التسعة وما دونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات البيف من العدد ما جاوز العقد الى ثلثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو بيف حتى يبلغ العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئات او الالوف وحكمتها اي للكلمة الاولى وهي البيف في التذكير والتانيث عما ركبت هي معه قبل ذلك التركيب فاجزء الثلثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس واجريت ما دون ذلك وهو الواحد الاثنان على القياس الا انك تاتي باحد واحدى بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لان غالبا والثاني مطرد على الاصح كما شاء والكاف في قولهم هذا بيف على الاصل في احد فقالوا احد عشر اي بينهما واعلت في احدى فقالوا احد واحدى مع تركيب مكان واحد واحدة مع الافراد حوف الالتباس بالصفة وبني الجميع من البيف والعقد بعد التركيب على الفتح لتعادل خفته ثقل التركيب اما بنا الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من مخرجها واما الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف وقبل لوقوعها موقع النون الاثنين وهو الاثنين فغرهما بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون ولينا مضافين للعقد وقيل مضافان لليه وعللها فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف وذهب كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسابر اخواتهما وردا بانهما لو كانا مبنيين لزما البنا لانهما نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا بد من لها لك الا ثمانية فلك فتح البنا لانها مفتوحة في ثمانية قال السهيلي في الروض ولك اسكانها كما في معدكرب وقبل حذفها مع تفاكر النون لانها بازائه فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت ثلاثة اثقون وقبل حذفها مع فتحها الى النون لانها لما كانت تضم في الاخر اذا كان الاخر النون كقوله لها شاتا اربع حسا واربع فغرها عثانا جعلت فتحة بنا على التركيب والثانية من الكلمتين العشرة ترجع فيها الى البيان في التذكير مع المذكر والتانيث مع المونث فتجردها من التا مع المذكر وتونثها مع المونث رجوعا الى الاصل الا ثلاثة بجمع بين علامتي تانيث وتنبيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالفت في البنا لحكم ما وقعت موقعه تنبيها على الغرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة مخصوصة بالتا سكتت تنبيها في لغة الحجازيين فانهم يقفون لها ساكنة كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكرهها في لغة اكثر بني عمهم تشبيها بتا التانيث وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها اتباعا لما قبلها على اصلها من الفتح وقد لك قراءة بعضهم فانفجرت منه اثنتي عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر اجراء لها مجرى كلمات قاله في المفصل وقد بين مما ذكرانك تقول عندي احد عشر عبدا واثنى عشر جارية بتذكير هما اي البيف والعقد من المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول وهو ثلثة وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي البيف والعقد من المثالين و

أحباب العرب

انما جعلوا بين ثانيتين في احد عشر لاختلاف لفظ العلامتين وفي اثنا عشر اما لان الثاني بدل من الاول وليست الثانية اولانها زائدة للكلمة باصلها واما لان اثنان واثنتان معربان وعشر مبنية والمبني غير المعرب فكانهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عند من اصله لبين بالقوى لانهم قالوا لهم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فانشوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في البواقي ودل على انهم اعربوا حال الكلمتين قبل التركيب انهم تقول عندك ثلث عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله واحدا ذكر اه وصلته بعشر الابنية الستة فاذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التانيث سوى لفظ المذكر والمؤنث تقول عندك عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون عبدا وثلثون امة والمذاري المذكر والتانيث على التمييز ويميز ذلك كله مفرد منصوب بخواحد احد عشر كوكبا ان غرة الشهور عندالله اثنا عشر شهرا وعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا وزعيما سبعون ذراعا فجلدوهم ثمانين عشرة جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعم وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا انما فاسباطا للبين تمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتقدير مخذوف اي اثنتي عشرة فرقة فالهاء للثلثين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة لذكر بتسديد الكاف العدد ولقيل اثني عشر تبعا لهما ولتجردهما عن علامة التانيث لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب ان يجرد الثامن عدده وذكر الناظم في شرح الكافية انه لا حذف وان اسباط تمييز وان ذكر انما درج حكم التانيث في اسباط لكونه وصف بما جمع انه كما درجه اي التانيث في شخوص ذكر كاعبا ومعصرا في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبا ومعصر فكان القياس ثلثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان درج تانيثه وما ذكره الناظم في الآية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا لا تميز انثى والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفاتت فائدة كثرة العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن يحرج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباط جمع وقال الكوفيون يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وانما نعت الاسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلثة انفس يغنين رجالا اشهى فارنكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد ايضا ما روى من قول ابن مسعود وقضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض فيجيء على ان بني مخاض حال من عشرين وبنت لها والتمييز محذوف خلافا لاصل والى تميز المركب اشار الناظم بقوله وميز امركبا بمثل ما بعشر وذ وسنونيهما **فصل** ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذا احد عشر يدا فهذه مبتدا واحد عشر جزء وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع نون كما ان الاضافة تمنع مع النون فكذلك تمنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك البناء ويجيء عند البصريين بقاء البناء في الجزءين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه الاعراب في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك فتقول هذه احد عشر يد وان احد عشر يد ومررت باحد عشر يد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتح في الجميع على هذه اللغة غير الفتح في اللغة الاولى لان ذلك فتح بناء وهذا فتح اعراب قال سيبويه في هذه اللغة هذه لغة ردية وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصيحة ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كوكب دجل عندك اشهى وقد يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادني ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضف عدا مركبا يبق كما بنوا عجز قد يعرب حكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فتعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويلحق الجزء الثاني بالاضافة كما في عبد الله نحو ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من ابي فقعس الاسدي ولي الهشيم العفتي فاغفلت خمسة عشر ابرح خمسة وعشرين واجازوا ايضا هذا الوجه وهو اعراب المتضايفين دون اضافة الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر يدا ثابت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلثة واعراب خمسة بحسب العوامل استدلالا بقوله وهو يقبع ابن طوق على ما قيل كلفني عنابة وشقوة بنت ثماني عشرة من جمنة فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قام مقاما

أحكام العدد

الفاعل وثمانى مضاف اليها وعشرة بالتنوين مجردة باضافة ثمانية اليها ولم يضف الى المستحق العدد وهو العقد بفتح العين المهملة
العقب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك فى التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا فى الشعر مردود
بان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا فى الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح **فصل** ويجوز ان تصوغ اى تشق
من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل على وزن فاعل كما تصوغ من فعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله
وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعل فلا فقول ثانى ثالث ورابع الى العاشر كما تقول من فعل المتعدى ضارب ومن
اللازم قاعد الا ان الاشتقاق من اسما العدد سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من اسما الاجناس كرجل بدال من الرجل الطين
من الحجر على ما هو مبين فى علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اربعة مغنى فاعل فانه فعلا كما صرح به فى التسهيل فيكون
مصوغا من المصدر قال فى شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفى الحقيقة انه مصوغ من الثلاثة الى العشرة
وهى مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت التسعة اثلاثى وفى الصحاح عشرت القوم اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه
ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه من اسما الفاعلين فاما ماذون لا تشتهر
فانه وضع على ذلك الحكم من اول الامر فقيل فى المذكر واحد وفى المؤنث واحدة وبهما من بعد يجد ولك فى اسم الفاعل الذى
وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب العدد الذى ترتبه على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا غير اضافة كفعيل ايضا
بمعناه مجردا غير الاضافة بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومفتاح واحد موصوف بهذه الصفة وهى كونه ثالثا ورابعا قال الشاعر
الذبيانى توهمت آيات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى وقع فى وهمى اتى ذهنى علامات للمراة فعرفت العلامات
بعد ستة اعوام وهذا العام الذى انا فيه سابع الوجه الثانى ان تستعمله مع اصله الذى صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض
تلك العدة المعينة لا غير والية اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذى منه بنى تضف اليه مثل بعض من فقول خامس خمسة اى بعض
جماعة محصورة فى خمسة اى واحد من خمسة لا زايد عليها ويجب اضافته الى اصله كما مثل كما يجب اضافة البعض الى كله كما
قال الله تعالى اذا خرجه الذين كفروا ثانى اثنين فثانى حال من الهاء فى اخرجه اثنين مضافا اليهما وقال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا
ان الله ثالث ثلثة فثالث خبر ان وثلثة مضاف اليهم وزعم الاخفش وقطرب من البصريين والكسائى وثعلب من الكوفيين انه
يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى الثانى وهو الاصل وتصبه بافعل هذا يجوز ثالث ثلثة بجر ثلثة ونصبها كما يجوز فى
ضارب زيد جر زيد ونصبه وزعم الناظم فى التسهيل ان ذلك جائز فى ثان فقط دون غيره وعلله فى شرح التسهيل بان العرب
تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما يعنى ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم قال الفارسى قال ثانى اثنين هذا المعنى
عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلثة لا عذر له لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجل نحو الفه لنقل النحاة ثم هو
ليس بصحيح فى ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتابه
الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فى ذلك الا ظاهرى جامد انتهى الوجه الثالث ان تستعمله
مع ما دون اصله الذى صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير والتحويل والية اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل مثلا
فوق محكم جاعل له احكما تقول هذا رابع ثلثة بتنوين رابع ونصب ثلثة اى جاعل الثلثة بفعله ربعة قال الله تعالى ما يكون من
نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اى الا مصيرهم ربعة ومصيرهم ستة ويجوز خ اى حين اذ كان بمعنى مصيرا فتعدى
الى ما دون ذلك واعماله شرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعماده على نفى او استفهام او ذى خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان
وهما الاضافة والاعمال فى جاعل ومصير ونحوهما من افعال التحويل والانتقال ولا تستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى
واحد ولا ثانى واحد اضف عبارتك سلبونيه واجازه بعضهم وهو الكسائى وحكاه عن العرب فقال يقال ثان واحد وحكى الجوهرى
ثانى واحد وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اى مصيرهم ثلثين
اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم اى مصيرهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الى ان المضارع من بعتهم
وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذا نحوت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فانا تاسعهم على افعلهم وكذلك لو
تسعاة وتسعا وتسعين فالفتهم فانا تاسعهم ومؤلف ومن العرب تاسع قال فى شرح مؤخر ابن الحاجب لابى الحسن بن الضائع ان القوم
عشرة فحذفتهم الى تسعتهم وهم محدعشون وانا احد عش ومتعشر قال وكذا العقود يقال عشرون ومحدثلثون ومن المائة
والالف مئ ومؤلف لان فعلها افعال انتهى الوجه الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاضافة بمعناه حالا كونه مقيدا بعضا بتلك

العشرة

باب العدد

العشرة وهو اسم واحد موضوع لهذه الصفة فتقول حادى عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتانيثهما على القياس ايضا وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث تقول الخمس عشر بتذكيرهما والثمانية عشر بتانيثهما وجب استعمال الواحد والواحدة مع العشرة او مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب واوها ويا الواو الموطن لانها وهو الذي تقول حاد وحادوه وتصيرها الى الواو ويا لان الواو اذا انفتحت اثر الكسر قلبت ياء وتا التانيث في حكم الانفصال الا انك تعلها اعلال قاض فتحذفها لبا لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء فتقول حادة فتحذف الياء وتزيد تاء عالف وحادية وفوقها تاء لانها من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كذلك العرب الوجه الخامس ان تستعمله معها اي مع العشرة ليفيد معنى ثانيا اثنين وهو ايضا العدد فيما ذكر ولك في هذه الحالة ثلثة اوجه احدها وهو الاصل ان تاتي باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حالكونه لكونه مركبا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حالكونه اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضافا اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان تجيء بالتركيب الاول واستغناء به في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول من التركيبين كزوال التركيب منه وتضيفه الى جملة التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلثة عشر رايت ثالث ثلثة عشر ومررت بثالث ثلثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا وجاز اتفاقا واعراب اسم الفاعل منه لعدم التركيب وقيل من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه هنا انتهى الوجه الثالث من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف التسعة وهو الثلاثة في ثالثنا من التركيب الثاني ولك في هذا الوجه المشتمل على الحذف بين المذكورين وجهان احدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء وهو التركيب فيهما مجرى الاول وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل في الرفع والنصب والجر والجزء الثاني وهو العقد بالاضافة دائما فتقول جاءني ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الاستعمال لما فيه من الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان تعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب وقد رما حذف من الثاني فبقي البناء لحالة لنبه الاضافة الصدر ونظيره لا حول ولا قوة الا بالله فمن فتح قوة فانه بنى مع كلمة اخرى ثم حذف منها وبقي البناء لحالة قاله ابن مالك قال ابو حيان ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاءني ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بفتح الجزئين على الفتح في الاحوال الثلث وهذا مردود لانه لا دليل لخ اي حين اذ بنيتهما على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول والتسعة من الثاني بل ذكر امكانه في الكتابين المذكورين انك تقتصر على التركيب الاول فتبنيه على صدره وذكر ابن الناظم وابنه ان بعض العرب يعربه زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح والتحرير ما قدمته من الاستعمال الثالث هو ظاهر وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والتسعة من الثاني لانهما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب احد والا فقد قال ابو حيان انه باطل لانه يلتبس الاصل بالفرع اصلة تركيبين ورده الموضح في الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه لبس وانه يقال حادي عشر وليس في كلامهما ما يقتضي انه منتزع من تركيبين انتهى وعبارة الناظم قاطعة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغنا بحادي عشر معناه استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول والاثنان باربعة الفاظ والبقية بشر قول النظم فجيء بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني ان تحذف عقد الاول والبقية بشر قول النظم وفاعل الحالة الثانية اضف المركب الثالث حذف هذا وبقي الثاني وبنا ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبنا عشر مع حذف بقية الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله معها اي مع العشرة لافادة معنى رابع ثلثة فتقول هو يكون بمعنى جاعل والمبين مجموع فتاتي باسم باربعة الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول

الكتاب الثاني

رابع عشر ثلثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين فيما سماع منعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقفوا على السماع وعلى الجواز فتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب لانا لو نصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف فيما بعده اما مع تنوينه او اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم اجاز بعض النحويين هذا ثان احد عشر وثالث اثنى عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعد لعدة تركيب الوصف مع العشرة ولذا اذا ابيت بتركيبين ان تحذف العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلثة عشر ولبيس لك مع ذلك الحذف للعشرة من الاول ان تحذف السين من التركيب الثاني وتقول رابع عشر بفتحهما للالتباس بما ليس صلة بتركيبين ومقتضى البناء في الجزئين البناء حلولا لكل منهما محل المحذوف فمن صاحبه ونزول الالتباس باعراب الاول كما ذكرته في الوجه الخامس فلم ار من مسطورا الوجه الرابع ان تستعمله مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو خاصة فتقول احاد وعشرين وحاد بته وعشرون وكذا البناقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكر او نائبه الفاعل من لفظ العقد تحالية قبل واو بعينها وهذا لا يختص بايم الفاعل بل للعشرين واخواتها مع السين ثلثة احكام وجوب تاخيرها عنه لان الاقل اتبع للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه بالواو ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع

هذا باب كنايات العدد

وهو ثلثة كم وكاين وكذا ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة امرها اما كم ففيها مسئلتان احداهما معناها وهي بمعنى عدد قليل لا كان او كثيرا وبستعملها من يسئل عن كمية الشيء والمخبر به بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونهما مبنيتين وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستعمل للوضع وفي الوضع على حرفين والثالث كونهما لبنائهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم التصدر لكل منهما لصدر الكلام والخامس لاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول يفترقان في خمسة امور احدها ان كم الاستفهامية يميز بمنصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم كمثل ما ميزت عشرين لكم عبدا ملكت بفتحا لكما. اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه كحكم شهود الك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كانا لسؤال عن الجماعات كحكم علمانا لك اذا ازدت اضافا من العلمان واما مضبه ففيه ثم ثلثة مذاهب احدها انه لا يدم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه لبس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية والبه ذهب الفراء والزجاج والفارسي والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت بمن كم الخبرية والى ذلك اشار الناظم بقوله واجر ان تجره من مضمرا ان ولبث كم جر جر مظهرا لحونكم درهم شريت نوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا عن اللفظ بمن المحذوفة وذهب الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه مجرورة بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في تمييزه فكذلك ما كان بمنزلته قال ابن خروف وتمييز الخبرية مجرور باضافتها اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له وقال الفراء على اضمار من لان من كثيرا ما تجيء مع كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل مفردا او مجموعا لان كم بمنزلة عدد مفرد بعضا فالى عشرة تاتي مع الجمع كالعشرة فما دونها وتاتيه الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمال ابي جعفر اجل المجري للضربين نحو كم رجال جاؤك كما تقول كم رجل جاؤك وكم امراة جاءت كما تقول كم امراة جاءت تلك والافراد اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية مفرد الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملها مخبرا كعشرة ومائة والامر الثاني ان الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب بجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان سائلكم كما لا يجوز كم غلمان سائلكم لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف جنسه والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا شريته لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر الثالث مما يختص به الخبرية ان المتكلم بها لا يستدعي منه ان يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية توجه اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما يختص الخبرية ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام فتقول كم رجال في الدار عشرون بلا ثلثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى

الاستفهام

باب الكنايات

الاستفهام وكذا يقال كم مال اعشرون ام ثلثون فكم في موضع رفع بالابتداء وما للخبر عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس و
اعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام وفتحت معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون **تنبيه** بقي قول
الفرزدق وهو همام ابن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بجرير عمه وخالة على ان كم خبرية
ونصبها مفعول ان تميما نصب بخبرية ممزا اي كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدي ومثل على الاستفهام الهمكي اي اخبرني
بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن لجدتي فقد نسبه وعليها ابي الجر والنصب وهي اي كم مبتدا وجملة قد حلبت خبر وافراد الضمير حملا
على لفظ كم والتاء في حلبت للجماعة لانها في المعنى عمات وخالات وروي برفعهما على الابتداء التخصيص المعطوف وعليه بوصفه بلك
وبقد عا محذوفة مدلول عليها بالمذكور اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حدث لك مع خالة اسند الاعلى بها بلك
الاولى قد حلبت خبر العمة والخالة وخبر الاخر محذوف والا لقيل قد حلبتا لان المخبر عنه في هذا الوجه معدد لفظا ومعنى ونظيره
زينب وهند نامت والتاء في حلبت على هذا للوحدة لانهما عمة واحدة وخالة واحدة كم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية
او على الظرفية الزمانية والتمييز محذوف اي كم حلبته على المصدرية او كم وقتا على الظرفية والفدع انسكوز الذال للمهملة من الفدع
بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى تنقلب الكف والقدم الى انسيتها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة
والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الاسير على راي ابي زيد والانمر على راي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي
اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى على على ذكره منه لان على تستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحوها ما
كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فمميزه كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي
انجرار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم كما قال الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد نصب تمييز كاين كقوله اطرا اليا
بالرجا فكاين الماحم بشر بعد عشر فالما بعد الهمزة على وزن فاعل من الم بالم اذا توجع منصوب على التمييز لكاين واطرا مرخم طرد بطرد اقتل
بقتل والياس بالبناء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للمضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول
الفرج بعد الشدة فكم من عديم قد رزقه الله غناه بعد فقره وكاين تخالفكم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم
بسيطة على الاصح وقيل تركيبه من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفا الفها للدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب
ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة
خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانها اجاز ابكاين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع الا ممزا واما كذا فيكنى بها
عن العدد القليل والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها تركيبه من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء الا انها
والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفها في ثلثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان
مجرها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف
بها لكذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل
ذا واتى بالتاء لانها ليس لها الصدر فلذلك تقول لقبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوف عليها كقوله
عدا الفس يعني بعد بوسالى ذاكرا كذا وكذا لطفا بنبي الجهمة الى كاين وكذا اشار الناظم بقوله لكم كاين وكذا ينتصب تمييزهن
وبه صل من نصب **هذا باب الحكاية** وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية
الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بابي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة
بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بانواعهما نحو قولهم انا قلنا المسيح قال اني عبد الله ام يقولون ان ابرهيم الابرق
ان ربي يقدف بالحق والفائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكي الجمل عن ترتيب اللفظ ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية
زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة بعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن
لئلا يتوهم ان اللحن نشأ من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاءني زيد بالجر وارد حكايته كلامه قلت قال فلان جاءني زيد بالرفع ولكنه
خفض زيد لبنيته بالاستدراك على لحنه والا لتوهم انه نطق به على الصواب على القول الثاني تقول قال فلان جاءني زيد بالجر
مراعاة للفظ وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشي ذا على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذي
الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح ننتجعي لا انه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع
فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قال الزجاج في جملة قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتبوا في خط الضحا

الحروف

فلان بن ابو فلان القول فيه ابو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقر بالبنا وان كان مكتوبا بالواو كما يقر الصلوة والزكوة بالالف
ان كان مكتوبتين بالواو وتنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندي انه يقر بالواو ولو جهين احدهما ان العرض انه يحكى
ويقرأ بنه بالياء تفوف ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو ومنكون من
استعمال الاسم بالواو لغة ذو لك لا يغير واما حكاية حال المقر في الاستفهام فان كان المسئول عنه نكرة مذكورة والسؤال
ومن حكى في لفظ اي ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد وتثنية حقيقية او
صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رايت رجلا وامراة وغلامين وجاريتين ونبتين في با
ايا في حكاية رجلا وآية في حكاية امراة وآيتين بالتثنية في حكاية غلامين وآيتين في حكاية جاريتين وآيين بالجمع في حكاية
نبتين وآيات في حكاية نبات وقولنا في التثنية او صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رايت شاة او كاتبا فانك تقول في حكايتهما
آيين مع انهما ليسا مثنيتين صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية والجمع فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه به ليشمل
مثل رايت رجالا او نسا فانك تقول في حكاية الاول آيين وفي حكاية الثاني آيات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع
السلامة فتقول رايت رجالا صالحين ونساصالحات ومن على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرد واختلف في الحركات اللاتي
اي فقيل حركات حكاية واي بمنزلة من في موضع رفع بالابتدا والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع
بالفاعلية نحو قام رجل فقيل له اي فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لان الاستفهام تزيل الصدر فكانك اعدت قاله
السائل فكانك انما ذكرتها بالضبط ويجوز ان تصرح بالفعل موخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين
كونها مبتدا والخبر محذوف وتقديره اي قام لان الفعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيين يجوز عندهما ان سئلت عن
منصوب او مجرور فقياس قول البصريين انه مبتدا والخبر محذوف والحركة للحكاية او مفعوله المحذوف وما خر وللان تصرح به توكيدا
مع التاخر فتقول اياما رايت وعند الكوفيين متعينها وعلى القول بجواز تقديم العامل هو اولى للمطابقة وكذلك تقول في من اذا
حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدها تذكيرا وتانيثا كما تقدم من الامثلة الا ان بينهما فرقا
من ازيعة اوجه احدها ان با عامة في السؤال فيسال بها عن العاقل كما مثلنا من قولنا رايت رجلا الى الجزء وعن غيره كقولك اي
رايت حمارا او جمادين واثانا او اثانين او حمرا او اثنا ومن خاصة بالسؤال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في
الوقف والوصل يقول لجاءني رجلان فتقول ايان بالوقف والامكان او ايان بالهذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف
تقول لمن قال لجاءني رجلان منان بالوقف والامكان في النون وان وصلت قلت من بالهذا بالسكون وبطلت الحكاية لما
سياتي انك تقول وحكاية المذكر منو ومنا ومني وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله وهو شر بالحبك
الضبي او نابط شرا قوانا دى فقلت منون انتم فقالوا لو الين قلت عمو ظلاما فاما در في الشعر والقياس من انتم وحمله سيبويه على
لغة من قال ضرب منو منا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كاي مجموع بالواو والنون وقال الكتاب في الحاكي
الشاعر فزاد هذه الزوائد في الوصل قال ابن جزوف في توجيه سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى الكوفيون ان منهم
من يقول منوانت ومنا نا اثنان ومنو انتم فيكون البيت على هذا ولا يقاس عليه خلافا لهم ونحجتهم انه سمع بعض العرب يقول
ضرب منا ومنو منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه انه زال الاستفهام عن صدر بتيه واعرب بامدهما فاعلا
والاخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في البابين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذ وذا خر ان احدهما
حكى الضمير في انوا وهو نعزفه ولين في خيشذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها السكون وعموا
بكسر الغين المهملة اي انعموا ظلاما وجوز فيه ابن السيد كونه ظرفا الى انعموا في ظلامكم وكونه تمييزا الى من جهة ظلامكم انتهى وهو
الاول اولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشا صحيح وقع في قصيدة حانية منسوبة الى الخدع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في
الامالي على انه لا يحسن ان يكون ظرفا اذ ليس المراد انهم ينعموا في ظلام او في صباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم وضباحهم انتهى الفرق
الثالث ان با يحكى فيها حركات الاعراب غير متبعة فتقول في حكاية المرفوع اي وفي حكاية المنصوب ايا وفي حكاية المجرور اي وهي
من الاتباع للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى فتقول لمن قال لجاءني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا و
لمن قال مررت برجل مني ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسئول عنه فقط ولم يزد علامة التانيث والتثنية والجمع فتقول لمن قال قام
رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نسا منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو والالف والتا انت

فى الحكاية

من حركات الاتباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافى فى زعم ان الحركات حكاية وانهم اتبعوا بناء الحركة فى الوقف الا بوقف على الحركة
ورد بان الحركات انما تبين بها السكنة بالالف فانا وجهلا خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة هنا وقال المبرد الفارسى الحكاية
مشبهة بالاعراب فى الحروف اجتلبت ولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصحح ابو حيان وقال بعضهم الحرف عوض عن
التنوين فاذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل للتنوين وكذا منا ومنى ورده ابو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم
بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس المنكر اذا اعيد ان تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها الفول
الرابع ان ما قبل تاء التانيث فى واجب الفتح تقول ايته وايتان كما تقول ايته وايتان ويجوز الفتح والاسكان فى من اذا اتصل بها
تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب الفها هاء ومنت بسكون النون وسلامة التاء من القلب بحالها وانما قلبت مع فتحة ما قبلها وابقلبه
مع سكون ما قبلها لمجانبة الواقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح الفتح فى المفرد والاسكان فى التثنية
وانما عبرنا بتاء الحكاية دون تا التانيث لان تا التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح فى الحواشى وهو الحق وظاهر كلامهم هنا
انها للتانيث والقول بالهاء فى ايه للتانيث وفى منه للحكاية مجردة عنايه وانما كان الارجح الفتح بالمفرد لان التاء فيه منطرفة وهى
ساكنة للوقف تحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان ولا كذلك فى التثنية وتقول فى حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان
التاء للوقف هذا حكم غير العطف واما العطف فاذا قال لجانى امراة ورجل فانك تقول من منو واذا قال لجاء فى رجل وامراة فانك
تقول من ومنو واذا قال لجانى رجل وامراة فانك تقول من ومنه تلحق العلامة لخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه فى حكم الوصل
وكذا اذا قال لجانى رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بمنق ورجل منزنى فاذا خلطت ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السواء كما
لا يعقل باى ومن يعقل بمن فاذا قال مررت رجلا وحمارا قلت من واياه واذا قال مررت بحمار ورجل قلت اى ومنو واذا قال لست منوا
وعلما قلت اياه ومناه كذا اشتهر كره الزجاجى ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله فيما لقوله اولا فان كان
المسئول عنه نكرة فقال وان كان المسئول عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة واذاة السؤال غير مقرونة بعاطف
فالمجازيون يجرون حكاية اعرابه فيقولون من زيد لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد بالفتحة والكسرة للحكاية
والرفع فى موضعها مقدر لان الواقع بعد من مبتدا خبره من عند الجمهور وخبر مبتدا من عند سيبويه وان كان المحكى مرفوعا كقولك
من زيد لمن قال لجاء فى زيد برفع ما بعد من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال
اخر المحكى بحركة الحكاية فالرفع فى اللفظ هو الرفع فى التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظ وتبطل الحكاية فى نحو اى زيد لان اداة السؤال
غير بنى وفى نحو ومن زيد لاجل العاطف الداخل عليه وفى نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا لليونس فى اجازته حكاية جميع
المعارف وفى نحو من شد فم لانتفاء العقل وفى نحو من زيد الفاضل لوجود التابع وهو الفاضل ويستثنى من ذلك ان يكون التابع
ابنا متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو علما معطوفا بالواو خاصة كرايت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف فى الثانية
فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو بنصب زيد فى الاول وخفضه فى
الثانى وتقول لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس
وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الاخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم قط وهو الحق وظاهر كلامهم هنا
ان الاعلام كثرت فى كلامهم فاجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط احد الكلامين بالاخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون اى لتوهم
احدهما كثرة استعمالهم لها دون اى قال سيبويه والثانى ان من مبنية لا يظهر معها تبع الحكاية فتكونها على كل حال بخلاف اى فانه
لو حكى لجانى اى زيد برفع اى فيهما ونصب زيد فى الاول دون الثانى لظهر الفتح فى اختلاف اعراب المبتدا والخبر قال ابن الناظم
والاول اولى وعليه اعتماد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين واما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا
باطالة غير الحكاية واما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسئول عنه هو المتقدم فى الذكر لا غير
فاذا عطف جملة السؤال على الكلام المسئول عنه فى ذلك بيان ان المسئول عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية والى ذلك اشار الناظم
بقوله والعلم احكه من بعد من اذ غير ما من عاطفها اقترن هذا **باب التانيث** اعلم ان من المعانى المدلول
عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر وهى على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير لان
الاصل فى جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه المؤنث لعلامة تميزه عن المذكر وهى اما تاء متحركة بوجوه الاعراب فى الخمس الاسماء
كقائمة وهاهنه وتبدل فى الوقف هاء فلذلك رسمت بالها او تاء ساكنة وتختص بالافعال الماضية كقامت وقعدت واما الف

بناء علامة التانيث

مفردة عن الف قبلها الحنبل وسكرى او الف قبلها الفة زائدة فقلبت همزة اى الف التانيث همزة كحمرا هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث وليست بدلا من الف التانيث والالف المقصورة والممدودة يختصان بالاسما الظاهرة والى التا والالفا شار الناظم بقوله علامة التانيث تا والف وكلا يجمع بينهما فلا يقال حبلاه واما علقاه فالالف مع وجود التانيث للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث والعرب قد انثوا اسما كثيرة بتا مقدرة ويستدل على ذلك التذكير بالضمير العايد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثة بدليل عود الضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الايات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه ويثبوتها اي التا في تصغيره نحو عيينة واذينة مصغر عين واذن من الاعضا المزدوجة فان التصغير يرد الاشيا الى اصولها وغير المزدوج مذكر كالراس والقلب ويثبوتها في فعله نحو فلما فصلت العير قال ابوهم بدليل تانيث فعلها وسقوطها من عدده كقوله وهو حميد الارقط بصف قوما عربية اوحى غيلها وهي فرع اجمع وهي ثلث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التا من عددها وهو ثلث الى ذلك اشار الناظم بقوله وفي ثلاثة قروء والتا كالكف ويعرف التذكير بالضمير نحو كالردينيات تضمر

فصل الغالب في التا ان تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقايم ومن غير الغالب في الاسما غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تختص على مقصودين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحايض وطامث فان قصدتها الحدوث في احد الازمنة لحقتها التا فقيل حايضة وطامثة وان لم يقصد فيها ذلك لم تلحقها فقيل حايض وطامث بمعنى ذات اهلية للحيض والطمث ولا تدخل هذه التا الفاصلة صفة المؤنث من صفة للمذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفا بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر وامرة صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخل التا لعدم جريان على الفعل ودخول التا على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي ومنها اي من فعول بمعنى فاعل وما كانت لمذكر فيها اصلة بفعولا اجتمعت فيه الواو والتا وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو يا ثم ادغمت الياء في الياء الا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التا وسئل الدماني في جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الاية بحضرة الواثق بالله فلم يا توا بوجه الثواب فسالة الواثق عنها فاجابه بما قاله الموضح ولما قولهم امراة ملولة من الملل بمعنى ملالة وقد لحقته التا فالتا فيه ليست للفصل وانما هي للمبالغة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل ملولة وانما امراة عدوة اصله عدو بواوين ثم ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صديق كما في عكسه وهو حمل صديق على عدو في قولهم الخل وانت صديقي والقياس صديقه وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التا الفاصلة جوازا نحو حمل ركوب وناقة ركوبة وانما لحقته وان لم تجر على الفعل فرقا بين المقصورين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم وشذ ملحقة حديدة بالتا فالها بمعنى محدودة ولحقتها التا، فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التا الفاصلة نحو امراة رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لانا لوصف من رحم وظرف بل بنى على فعيل اطرادا فضا كفاعل من فعل بخلاف مفعول فانه قلما ورد بغير تلك الحقت التا خشية الالتباس بالمذكر لانه لم تذكر الموصوف ولما مون معه الالتباس والوزن الثالث مفعال كبرهم لمحار يقال رجل محار وطراة محار اي كثير التحرز بالجا المهملة وشذ مبقانة بالقاف والنون من البقين وهو عدم الرد بنى رجل مبقان لا يتهم شبها الا يقينه وامراة مبقانة وانما لم يدخل التا الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على فعل ولانه يشبه المختص والمبنية بزيادة الميم في اوله قاله ابن الاباري والوزن الرابع مفعيل بكبر الميم كمعطير من العطر وشذ امراة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانهم محمول على فقير وسمع امراة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس مفعل بكبر الميم وفتح العين كمعشم بالعين والسين المعجمتين وهو الذي لا ينبغي عما يريده وهواه من شجاعة ومدعس بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس به وعلة عدم الحاق التا في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله ولم يلف فارقة فعولا الابيات الثلثة وتا في التا الفضل الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق كنمرة وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم وكعكسه اي الفضل الجنس من واحدة في جنسه بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة مضمومة كجمات احمر وكماة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسنوة وقول الموضح خاصة مخرج لسباية ومبنية

فانها

باب التاء

فانها جمعا سبتا ومبتا لان اسما الاجناس لغلبة التانيث عليها قال الله تعالى وجعلنا نومكم سباتا وعلى تقدير كونها من اسما الاجناس
فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مستقان وتا بي التا لفضل الواحد من الجنس الذي بصنعة المخلوق قليلا نحو لبن
لبنة وقد تكون التا لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمونث كربعة والمعتدلة المعتدل من الرجال والنسا لا بالهوبدلا بالفاضل
وتا بي التا عوضا من فا كعدة واصلها وعد كبرلوا وفكروها ابتدا الكلمة بواو مكسورة فقلوا كسرة الواو الى الغين ثم حذفوا
الواو وعوضوا منها التا بي غير محل المعوض منه لان تا التانيث لا تقع صدرا فتا بي عوضا من فا كما قالوا ومن لام كسنة
واصلها سنوا ومنه بدليل قولهم بي الجمع بالالف والتا ستوات وسنهات فكروها تعاقب حركات الاعراب على الواو لا عتلا
وعلى الها لخفائها فحذفوا الواو والها وعوضوا منها التا بي محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زائد لمعنى وهو
بالنسب كاشغر واشاعثة وازارقة ومهالبة ومهلبي ومهالبة نسبة الى اشعث وازرق ومهلب فالتا فيهن عوض من يا النسب
الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثون والاشاعثة وكذا البا بي او عوضا من حرف زائد لغير معنى وهو با مفاعيل كزرافة
وزنادقة فالتا عوض من با زنادقة وفاذا جيئ بالبا يقال زناد وقوفا لتا والتا متعاقبتان هنا قال بي شرح الكافية
والزنديق هو الذي لا ينحد دينا قبل وهو الذي لا يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتا بي التا للتعريب بالغين المهملة اي تعريب
الاسما الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزا المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج
فدخلت التا بي جمعه لتدل على ان اصله اعجمي وعرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي فان خالفت بي الفاظه
فقد عربته والا فلا وتا بي التا للمبالغة بي الوصف كراوية لكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا به غاية بي ذلك الوصف
والغاية مونثة ولتاكيدها بي المبالغة الحاصلة بغير التا كنسابة وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التا
افاد تاكيد المبالغة لان التا للمبالغة وتا بي التا لتاكيد التانيث كنجمة لانا نفرد المونث باسم غير المذكر يفيد التانيث بكجون
واتان فكان ينكفي ان يقال بنج لانه يفيد التانيث بنفسه دخول التا فيه لتاكيد التانيث **فصل** لكل واحدة من الفي التا
المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا نتعرض لها بي هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزانه مشهورة بي الاستعمال
ونقدم بي باب الانصرف ان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمتها مشهورا اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى
بضم الاول وفتح الثاني كاربي بالرا المهملة والبا الموحدة اسما للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واغلبها المونث وادي
وشعبي بمعجمة مهملة اسمين لموضعين قال جرير اعبد الحل بي شعبي غريبا الوما الا ابالك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها
بي لسان العرب ويرد عليه ارطى بالنون اسما لحب من البقل يجبن به اللبن وخيفا بالخيم والنون والفا اسما لموضع وجبى بالجيم
وعين المهملة والبا الموحدة اسما لعظام النمل جمع عظيم لاعظم والمراد به كبار النمل الا بي بعض ولحزفواه واسعة قاله الفا
ودجى بالدال والحا المهملتين والبا الموحدة لموضع وحلكى بالحا المهملة لدويبة قال ابو علي الفارسي هي مقصورة حكاه عنه
جنبي في العدة وقد تبين من علم اشتهارها ما ذكر ان عد الناظم لفعلى بي الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة
بدليل الخطاب لما ذكر انها نادرة الوزن التا بي فعلى بضم الاول وسكون التا بي اسما كان كنيهي بالبا الموحدة اسما لبنت قائمة
الجوهري بنيا لابهمت الارض كثرة بها او صفة لا مذكر لها كحبلى وما لها مذكر نحو الطولى بي انثى الاطول ومصدرا كرجعى ومصدر
رجع الوزن التا لث فعلى بفتحتين اسما كان كبرى بالموحدة لنهر بدمشق ومصدرا كرطى بالطا المهملة لمشية او صفة كحبلى بالحا
والدال المهملتين بينهما بامشناة تحتانية بقال احما وحبلى بجند عن ظلما اذا تحبل منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه
بشرط ان يكون اسما جامعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح ومصدرا كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وسيئ مونثي سكران
وسيفان للطويل فان كان فعلى اسم كارطى وعلقى ففي الفه وجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرفه قدر الالف للالحاق
ومن منع قدرها للتانيث والارطى سجر الرمل يدبغ به الادم قال ادم فاروط اني مدبوغ وقد يكون ارطى فعلا لانه يقال
ادم مرطى حكاه بي الصحاح والعلقى بنبت الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف الثاني كحباري بالحا المهملة والبا الموحدة
والرا المهملة وسماني بالسين المهملة والنون لطائر بين ذكرين انثيين وبي الصحاح ان الفه جبلي ليست للتانيث وهو موهم
بفتح الهاء من صاحب الصحاح فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه للتانيث الوزن السادس فعلى بضم
اوله وتشديد ثانيه فعلى مقصورا كسمي بالمهملة للبا طل والكذب للهوا بين السما والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثا

باب النون فصل الثاء

وسكون ثالثه كسبطر بمهملات وموحدة ودفق بالدال والفاء والقاف لضربين من المشى فالاول مشبه فيها بتخر والثانى مشبه فيها بدفق واشراع الوزن الثانى من فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اسم مصدر كذكرى مصدر ذكر ذكرا وذكرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا الفا الثانيا بيث وجعا وذلك شبان مجلى بالجا المهملة والجيم جمعا للمحل بفتحتين اسم الظاهر خزابى بالخا المعجمة والزاى والبا الموحدة جمعا لظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا تا لثلثها فى الجموع وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تاكيدا الوزن التاسع فعلى بكسر اوله وثانيه مشددا نحو خيثى بخا مهملة وثاء مثلثة بينهما يا مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا حض عليه وخلفى بالخا المعجمة والسفا الخلافة وبى الاثر من عمرو لولا الخلفى لاذنبت وحكى الكسائى هو من حضيضا فوقه بالمد وهو شاذ وقياسه القصر كما مثل به فى التسهيل الوزن الثانى عشر فعلى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه كفرى بالفا والراو وبى الفا وتوهم ان مثلث الكاف والفا والكفرى بالكاف ورلوعا الطلع اى طلع النخل سمى بذلك لانه يكفر اى يستر ويغطيه والشبى بجعله للطلع نفسه والفرا يجعله للطلع حين يتشقق قال الفارابى والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته وخدرى وبدرى بدالين معجمتين وزايين معجمتين ونجا مهملة بى الاول وبا موحدة بى الثانى وهما من الحدور والبدور وقالا بن ولا البدرى بالدال المعجمة الباطل الوزن الحادى عشر فعلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددا الخلط بالخا المعجمة والطا المهملة اسما للاختلاط يقال وقعوا فى خلط اذا اختلط عليهم امرهم وقسط بالقاف فبا الموحدة والطا المهملة اسما للتاطف الوزن الثانى عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه سفارى بالسين المعجمة والفا فالراء المهملة وخبازى بالخا المعجمة والبا الموحدة والزاى اسمين لنبتين وقضاى بالخا المعجمة والضا المعجمة والراء المهملة اسما الطائر يتبنيه نحو جيفة مما كان على وزن فعلى بضم الفا وفتح العين ونحو خلفى مما كان على وزن فعلى بكسر الفا وتشديد العين المكسورة ونحو خلفى مما كان على وزن فعلى بضم الفا وتشديد العين المفتوحة ليست من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل وجودها فى اوزان الممدودة فالاول كما فى غرواء بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة للحمى ومنها فى اول عدتها كما فى القاموس زنادة على الضحاح والثانى كما فى فخرا بكسر القاف وتشديد الخا المعجمة من الفخر والفخرا الرجل الفخر والثالث كما فى دخيلا بضم الدال المهملة وتشديد الخا المعجمة ولم يحفظ بالمذعورة يقال هو عالم بدخيلا امورك اى ببواطنها ومشهورا وزان الممدودة سبعة عشر فى احدها فعلا بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان كصحرا اذ مصدر اكر عنبا مصدر عنبا بالراء المهملة والعين المعجمة اوصفة كحمرا ودينه هطلا والدعة بكسر الدال المهملة وسكون البا المثناة تحت قال ابو زيد هو المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث الليل والهطل تابع المطر او جمعا فى المغنى كطرفا بالظا والراء المهملتين وبالفا وبضاف للغاية يقال طرفا الغاية وهو بخرو منها اتخذ منبرا وفى القاموس لها اربعة اصناف ومنها الاثل الواحد طرفاة وطرفة وفى الصحاح قال ابو عبيدة واحد وجمع الوزن الثانى والثالث والرابع فعلا بفتح العين وافعل اكثرها وافعلا بضمها كقولهم فى يوم الاربعا بفتح الباء وضمها وكسرها سمع فيه الاوزان الثلاثة وهو يوم المعروف فى تحشية التسهيل بخط مولفه اسم اليوم اربعا بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء ممدودا والجمعة وبضمها موضع والوزن الخامس وظلا بضم اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقربا اسما لمكان والوزن السادس فعالا بكسر الفا كقضاضا بقاف فضادين معجمتين اسما للقضاض والوزن السابع فعلا بضم الاول والثالث كرضا بقاف فزاى معجمتين اسما لنوع من القعود ويقال قعد القرفضا اذا قعد على قدميه وامس الارض البتة الوزن الثامن فاعولا بضم الثالث كعاشور العاشر المحرم وحكى ابو عمر الشيبانى فيه القصر الوزن التاسع فاعلا بكسر الثالث كقاصعا بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لاحد جحرة اليربوع وهو جوان فوق القاصعاء بالمد اقصر من جليه عكس الوزام ومن اسمائه جحرتاه غالبا ونافقا الوزن العاشر فعلبا بكسر الاول وسكون الثانى بمعنى التكبر الوزن الحادى عشر مفعولا مشوخا بالشين والخا المعجمتين المشوخ وضبطه ابن مالك بالحا المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثانى عشر فعالا بفتح اوله وثانيه نحو براها بالبا الموحدة والزا والسين المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادرى اى البرها هو اى الناس هو وبركا بالموحدة والزا المهملة بمعنى الزلق وهو ان يزكوا ابلهم وينزلوا عن خيلهم ويقال نزلوا خالة وبركا كل شئ معظمه وشدته يقال وقع فى بركا الامر فى بزكا الفا اى فى معظمه وشدته قال بشر بن ابى خازم

لا بزكا القتال ولا بخى من العمرات لا بزكا القتال والفرا فالوزن الثالث عشر فعلا بفتح اوله وكسر ثانيه نحو رقبة وكرشا عمثلثتين وراين مهملتين فيهما وبالقاف فى الاول نوعان من البر بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائى بر قرشيا ممدود وهو الحب القمح وقال ابو الجراح تمر قرشيا غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولا بفتح اوله وضم ثانيه نحو دبوقا بالدال المهملة وبالبا الموحدة والقاف لعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعلا بفتحتين مخففا بالخاء

باب المقصور والممدود

بالخاء المعجمة والفاء والفاء اسم الموضع قاله ابن الناظم في بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والفا كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم وضبط وفعل بكسر الفا اسم مكان ولا نظير له الا اثنان بفتح الدال المهملة والهمزة والثا المثلثة اسما للامة وقرنها بالفاف والرا اسم الموضع ذكره في الصحاح في مادة الفا ولم يذكره في مادة الفاف قال في القاموس في فصل الفا وهو قول الجوهري فرنها موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل الفاف وقرنها كجبرى وعبد موضع باليمامة بنجد امرؤ القيس وموضع بين مكة والمدينة وعلى هذا التقدير فعد الناظم لذلك في المشهور من اوزان الممدودة مشكل لانه وزن نادر جدا في المحكم لابن سيده ان حنفا بالجيم والنون والفا والقصر موضع وان الممدود انهم موضع فذكره فيها يختص بالمد مشكل الوزن الثاني عشر فعلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سرابا لسين المهملة والبا المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر وابيض بنبت وابيض الذهب الوزن السابع عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه كحنفاء بالحا المعجمة والفا المثناة التحتانية الكبر والعجب **هذا باب المقصور والممدود**

المقصور هو الممدود الذي حرف اخره الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف اذا وأيتاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي اخره همزة بعد الف زائدة ككساء ورداء بخلاف اولاء وشبهه فلا يسمى ممدودا والمقصور منها ومدها ضربان قياسي وهو في لغة النحوي سماعي وهو في لغة اللغوي وقد اعتنى اللغويون بهما حتى وضعوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين ان يرجع فيه الى ان الاسم المعتل بالالف ثلثة اقسام احدها ما له نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل اخره قياسا هذا النوع مقصور يقياس وهو الى ذلك اشار الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظير المعل الاخر ثبوت قصر يقياس ظاهر وله امثلة منها كونه مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو حوى حوى بالجيم وهو هوى وعمى عمى فان نظيرها من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا وفتح ما قبل اخرها واجب عطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره بنعا لسيبويه والفراء وشذ القرا بالغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر غرى بكسر الرا وهو غرو في الصحاح في فصل الغين المعجمة والنزاعري بالشيء بالكسر اي اولع به والاسم الغرا بالفتح والمد وانشد الكسائي فلست همالا غارت العين بالبكا غراء ملتها مدامع تهمال هذا قول ابن عصفور وموافقيه وفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم غاريت بين الشيئين غرا اي والبت بينهما ثم انشد اي بيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة وهذا المد فيما ينبغي كما سيأتي ان غاريت غرا بالكسر له نظائر من الصحيح يجب قبل اخره الف كما تقدم فالاتم قال ابو عبيدة وغاريت فاعلت من غرزت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيد والجوهري اسلو بدل فهلا وفاصت بدل فغارت وحفل بدل فهل بضم النون وتشديد اللام الى كثيرة شائعة دل عليه رواية حفل بضم الحا وتشديد الفا الى ممتلئة ولا بعد عندي ان يقال الغرا بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغرا بالفتح والمد مصدر غرى والغرا بالكسر والمد مصدر غاريت الشوق واختلفوا في الغرا في بيت كثير فابن عصفور يجيزه بالفتح والمد وابو عبيدة يجيزه بالكسر والمد تابعه على ذلك فلم يتوارد على محل واحد منهما فعل بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو غرفة وغرى بالفا والرا الكذب وبمرة وبمرى بالرا الجدال فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر الفا فيهما ومنها فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو خوخة وخوخى بالخا المعجمة والخا المهملة الصور المنقوشة في الحائط وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة الساكن وذبية وذبى بالزا المضمومة وسكون الموحدة المخففة تحفر للاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة فان نظيرها من الصحيح حجة وحجج وقربة وقرب بضم الحا والفا فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جمع فا كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول لما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي ومقتضى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني من اقسام المعتل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف وهذا النوع ممدود يقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما استحق قبل اخر الف المد فنظيره خماعرف وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدرا لافعل لسكون الفا وفتح العين او لفعل بكسر الفا وسكون العين او له همزة وفعل كاعطا واعطاء وثنا يثنو ثناء اي مدحه قال الجوهري ثنا اصله من الواو والتدليل على ذلك انه يقال اثنيت عليه خيرا وهذا ثناء حسن وثنيت الشيء اثنيه ثنيا اذا عطفته فالف اخرها واو وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى الامر فيه تصريفا من تتبعه والى ذلك اشار الناظم بقوله لمصدر الفعل الذي قد بدا بهمز وصل كارعوى كارعواء فان نظيره ذلك اي نظير ما كان مصدرا لافعل من الصحيح اكرم اكراما وما نظيره ما كان مصدر الفعل اوله همزة وصل من الصحيح كتسبب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل وقد تنبهنا ان يكون مفرد الافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو او ياء كالاول نحو كساء وكسية والثاني نحو رداء وارديه والاصل كساو ورداي فان نظيره

في المقصور والممدود

من الصحيح جاز واحمره وسلاح واسلح ومن ثم اى من اجل ان اصله حمر ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارجيه جمع رجى من البناء والفية جمع فى من الوادى من كلام المولدين لان رجى وفى مقصوران ارجى الطاء خونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث واما قوله وهو مزة بن محكان التميمى بى ليلة من جمادى ذات ندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا فالمفرد ندى بالقصر فضرورته وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع بالبناء للمفعول ندى بالقصر على ندا بالمد كجمل وجمال بالجيم ثم جمع ندا الممدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا القول بعيد انه لم يسمع ندا جمعا ولو سمع لقيل والا لازم منتف والملزوم كذلك ومنها ان يكون مصدر الفعل بالتخفيف والفتح حالكونه دالا على صوت كالرغا والثغا بضم المهملة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما واعجامها والرغا صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضان والمغز فان نظيره من الصحيح لضراط وذا الاعلى ذا نحو المشابهة مشى بطنه مشافان نظيره من الصحيح الدوار بضم الدال وفى آخره المهملة زاى فى القاموس من فتح الدال قال وهو شبيه الدوران يأخذ فى الرأس والزكام بضم الزاى القتم الثالث ان يكون لا نظير له من الصحيح وهذا اما يندر قصره ومده السماع من المقصور منه اعا الفتى والحدا الفتيان والسنى الضوء والثرى بالمثلثة الزاب والحجى بكسر الحاء المهملة وبالجيم العقل وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سناء الفتا الحدائة السنن والسنا الشرف بالشين المعجمة والثراء بالمثلثة لكثرة المال والحذاء بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير اقصر وامدد بقل كالحجى وكالحذا **مسئلة** اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر وان يحثى كل عود ودبر بقصر صنعا للضرورة جواب الشرط محذوف فاى لا بد منه ويحثى من حثى ظهره اذا حدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو والمسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من ببر البعير بالكسر يدبر بفتحه ودبورا اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس الذى يعرفونه واهل الوفا من حاف وقد يم بقصر للضرورة وهو ممدود وازدان هؤلاء الذين ملحهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون لهم مثلا فى كل نوع من انواع الخير وانهم مع هذا اهل الوفا بالعهود من حادث بمجده وقديم ماض ومنع القراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب ذلك نحو فعلا افعل لان فعلا تانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عندهم ان يقصر للضرورة وزعم بعضهم ان فعلت لو اكرت مسموعة صحيحة لكون الفرس الاشقر يقصر للضرورة وهى فعلاء انثى افعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم واختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون بمسكين بقوله سبغنينى الذى اغناك عنى فلا افقر يدوم ولا عدمنا فقد عنا للضرورة مع انه مقصور ورد فى الاخبار كقراءة طلحة بن مصرف بكاد سنا برقه يذهب وافقهم ابن كيسان وابن خروف ومنعه البصريون وقال الفراء شاذ وقد وا الغين فى هذا البيت مصدر الغاب لانه يقال غابت عنا كذا ثلث فتا لا مصدر الغيب بمعنى كرضيت رضى وهو يعتسف فى الخلاف فى ذلك اشار الناظم بقوله والعكس يخلف يقع

هذا باب كيفية التثنية

وهى جعل الاسم القابل لتاء التانيث دالا على اثنين بزيادة فى آخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح وهو ما لا يدين فى آخره حرف علة كرجل وفرة والثانى المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان آخره واوا او ياء قبلها ساكن كدلو وظبى والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضى والقاضية وهذه الانواع الثلاثة يجب ان لا تغير عما لها فى التثنية تقول رجلان طرتان مدلوان وظبيان وقاضيان وقاضيتان وشذ فى تثنية البنة بفتح الهمزة وحضيه بضم الحاء المعجمة البان وحضيان بحذف التاء والقياس البان وحضيتان قال عمرو بن ملقط الطائى

فرد بن رجب روائف عبلا ... بالواو والنون والفا طراف الالية وقيل البان وحضيا لنسبتا تثنية البنة وحضيته المؤنثين وانما هما تثنية الى وحضى المذكرين النوع الرابع المعتل المقصور وهو ما آخره الف لازمة من العرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء فى التثنية وذلك فى ثلث مسائل احداها ان يتجاوز ثلثة احرف بان تكون الفه رابعة كحبلى وخليفان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به من ضاحك ومعطيان اوساسة لمسند غمى وشذ قولهم فى تثنية رهمزى وهو الرجوع الى الخلف حوزلى بفتح الحاء وسكون الواو وفتح الزاى وهو مشبه رهمزا قال وقبل تجمر رهمزان وحوزلان بالحذف للالف وقبلها ياء المسئلة الثانية ان يكون الالف ثالثة مبدلة من يا كفتى قال الله تع ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف ياء وشذ فى تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان بالواو حكاه الفراء فى الف مبدلة من واو تقول حمى المكان حماية والقياس فيان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شئ وهو المجهولة الاصل وقد مثل لمسمى لو سمى

التثنية في القرآن

ها قلت في تثنيتها مثنيان اما قلب الالف في الجمع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما اخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذفها لان الالف لا تلتبس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فلحمل على الفعل لان الضرب في الاسم محمول عليه في الفعل واما لو ثنيت فعلا ما زاد على الثلثة لقلبت الالف الى ايا سواء كان اصلها الواو او الياء في المسئلة الثانية ففي من الرجوع الى الاصل واما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بجنح الالف الى الياء فردت اليها في التثنية والى هذه المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله اخر مقصور تثنى اجعله يا ان كان عن ثلثة مرتقيا كذا الذي ايا اصله نحو الفتى والجامد الذي امثل كمنى والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسئلتين احديهما ان تكون منقلبة من واو ولم تجاوز ثلثة احرف كعصا وقفى وقفوان مثنى التخفيف ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن به قال الشاعر وقد عدت للعذال عند عصاتها منوا حديدا في شد قولهم في تثنية رضى رضيا بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه الكسائي واجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة الثانية من المسئلتين ان يكون الالف غير منقلبة من شيء ولم تمل كحولدى ويقولان اذا سميت بهما ثم ثنيتهما الدان واذوان وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله وغيرذا تقلب واوا الالف واوها ما كان قبل ذا لف النوع الخامس المهموز وهو كل اخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب بدلالة همزته وهو همزة اصلية كقرا بضم القاف وتشديد الراء وضما بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة يقولون في تثنيتهما قراان ووضاءان تصحح الهمزة وسلا منهما من القلب واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها انكر صحيح والقرا الناسك والوضا الوضيء الوجه ما خوذان من قرا ووضوء واما لم يقلب الهمزة بينهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بدلا من الف التانيث كحمرا عند الجمهور وحمراوان وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يودي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كوقوع ثلث الفات وانما قلبت واوا لبعد شبهها بالالف لانها تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بظبا وارطوبان بقلبا انما قلب واوا حملا على الذكر لان التثنية وجمع التصحيح والنسب يجري مجرى واحد قاله الشاطبي والى هذا اشار الناظم بقوله وما كصحرا بواو وثنيا وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الهمزة واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الف تقول في عشوا بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا عشوا ان بالهمزة وجواز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واوا وشذ عند الفريقين خبرا بان بقلب الهمزة يا وشذ قرفصان في تثنية قرفصا بضم القاف وسكون الراء وضم الفا بعدها مهملة ضرب من القعود وخنفسا تثنية خنفسا بضم الخا المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفا ومقتضى الضبا ضمها وهو من جوازها وسينها مهملة دويبة سوداء وعاشوراان تثنية عاشوراء اليوم العاشر او التاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الالف والهمزة معا والى ذلك اشار الناظم بحاشد على فعل مصر النوع الثالث ما يرجح فيه التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كساء وخبا بالحا المهملة والبا الموحدة التحتانية اصلهما كساو وخبا قلبت الواو والبا فيهما همزة لطرفهما اثر الف زائدة وانما يرجح التصحيح لان فيه اقرار اللحن على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ عمل الوجهين كسايان بابدال الواو يا النوع الرابع ما يرجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام والبا الموحدة عصب عنق الفرس وقيل هو في الحلق عند علبائه وقوباء بضم القاف وسكون الواو وبالبا الموحدة داء معروف ينتشر ويتسع يعالج بالزيوت اصلهما علباى وقوباى بيا زائدة فيهما لتلحقهما بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه او يرمى اليه وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون ممنوعين من الصرف شبه الانف بتقدم الجبل ثم ابدلت البا فيهما همزة لطرفها اثر الف زائدة فغلبا ملحق بقرطاس وقوبا ملحق بقرناس وانما يترجح الاعلال على التصحيح فيهما لشبههما الهمز لهما بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى الجزولي ان الارجح في هذا الباب هو التصحيح على الاعلال وان سيبويه انما قال ان القلب في علبا اكثر منه في كساء اشار اليه في الافعال فلذلك قال الناظم وتحو علبا وكسا وخبا تو الواو همزه من غير ترجيح

هذا باب كيفية جمع المذكر السالم

وسمي الجمع الذي على حد المثنى اي على طريقه لانه اعرب فيهما بالواو والنون رفعا والبا والنون نصبا وجرا وسمي ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على طريق المثنى لانه اعرب فيهما بالواو والبا

جمع لا سم م

دسم

في بنية جمع المذكر السالم

وسلم فيه بنا الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والنا وسلم فيه بنا الواحد وختم بنون تحذف للاضافة اعلم انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم يا المقصور وكسرتها قبلها فتقول في جمع الفتى في حالتي رفعه ونصبه وجره الفتاون والفتاين ومنقلبة عن واو لانها من الفتوة والداعون والداعين والاصل الفتيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذف الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ويحذف لهذا الجمع الف المقصور ونون فتحتها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما الموسون والاصل الموسان حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم بقوله واحذف من المقصور من جمع على حد المثنى تما كملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى ان الفتحة ضمة فيها الف زائدة فاجازوا في جمع موسى موسون وموسوس بفتح النون وضمها فالفتح بنا على انه وزن مفعل والف اصلية ممن اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى والضم بنا على انه وزن فعل والف زائدة من فاس راسه موسا واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيها الفة منقلبة عن اصل بالواو وتقول في المقصور والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واصلها الاعلوين والمصطفيين تحركت الواو والياء المبدلتان من واو وفي الاصل لانهما من العلو والصفو وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليهما وبعضهم الممدود في جمع جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب اثبات التصحيح فيها همزة اصلية ومن وجوب قلب الواو فيها همزة بدلا من الف التانيث ومن جواز الامرين فيها همزة بدلا من الف الالحاق وبدلا من اصل فتقول في جمع وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاؤن وقراؤن بالتصحيح لسلامة الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمراء علما لمذكر عاقل حمراؤن بالواو ولا ان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما لان حمراء صفة لا يجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء وكساء علمين مذكرين عاقلين فتقول علباؤن وكساؤن بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانه في علباء للالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من اصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف لسابويه وجهة التقييل بالعلمية شرط صحة الجمع

ذكر نائب وكيفية جمع السلامة جمع المؤنث السالم من التغيير

ويسلم في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند علما لمؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة الف من غير حذف شيء منها الا ان ختم بنا التانيث فان تاءه تحذف في الجمع بالالف لئلا يجمع بين علامتي تانيث وسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة فتقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول في مسلمة علما وتقول في تثنيتها مسلمان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للالتباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود يغير فيه ما يتغير في التثنية فتقول في جمع المؤنث بالف التانيث المقصور حبلى بالياء حبليات بالياء لمشاكلة التثنية وبالممدود صحراء بالواو وكما تقول في تثنيتها صحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف معتد لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء تؤنث بها كقومين وانما قلبوا الممدودة واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلث الفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب الى الواو لقربه من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلث الفات واذا كان ما قبل التا الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجري عليه في حرف العلة بعد حذف التا ما يستحقه من تصحيح واعلال كما لو كان آخرا في اصل الوضع قبل مجيء التا التانيث فتقول في جمع نحو ظبية وغزية ظبيات وغزيات لسلامة حرف العلة الواو والياء من القلب الفا لسكون ما بعدهما وتقول في جمع نحو مصطفاة وفتاة بالفا والتا المثناة فوق مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء منهما رجوعا الى الاصل في فتاة ولزيادتها على الثلث في مصطفيات لانها من الصفو قال الله تعالى ولانكم هو فتيانا على البغاء وتقول في جمع نحو قناة بالفا والنون وهي الرمح والحفرة قنوات بالواو رد الى اصلها لانها ثالثة وتقول في جمع نحو بنات بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري في النبوة والنباوة فالارتفاع من الارض وضبطها الشيخ الفاسي المكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتا التانيث الصوت الخفي انتهى وفيه نظر لانا ان قرأنا الهمزة واوا ان يقلبها واوا والمانع من انها همزة بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو بنة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بنا بناءات وبنايات لان الهمزة فيه بدل من الف لانه من بنى يبني وتقول في جمع نحو قراءة بضم القاف وتشديد الراء وبالتاء قراءات بالهمزة لانها همزة الاصلية يجب لانها والى ذلك اشار الناظم بقوله وان جمعته بتا والفا فالفا قلبها في

باب تثنية جمع المؤنث السالم

التثنية والنا ذى الفا الزمن تحتيه **فصل** ان كان المجموع بالالف والتا اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغما فان كانت
تا ه مفتوحة لم تفتح عينه اتباعا لفتح فائه سواء فى ذلك العاقل وغيره وصحح الفاء وغيره اللام او لحقيقة تا مؤنث بالتا او المعنى نحو جمدة
ودعد علم امراة تقول فى جمعهما بالالف والتا سجدات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين
جمع حسرة بسكونها وقال عبد الرحمن بن عمر والعرجى ثانية يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر بفتح الباء الموحدة جمع
بشرة بسكونها والقاع المستوى من الارض وليلاى بالاضافة الى يا المتكلم مبتدا سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلها بام ومنكن
خبر المبتدا وعدل من الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ واما قوله وهو اعرابى من بنى غذارة وحملت زفرات الضحى فاطمتها ومن
زفرات العشى بدا بسكون الفا من زفرات فى الموضعين ضرورة حسنة لان العين فى الاسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقولهم
يا عمرو يا ابن الاكرهين نسبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك فى الافراد ففى الجمع اولى والزفرات من زفر زفرا اذا خرج نفسه بانين واعتماد
اضاف الزفرات الى الضحى والعشى لان من عادة المتيم ان يعرى همه فيهما فى هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفى للشروط الخمسة
مضموم الفا نحو حلوة وجعل بالجيم علم امراة او مكسورها نحو كسرة هند جاز ذلك فى عينه الفتح والاسكان مطرح القيد الاول والاتباع
لحركة الفا ان لم تكن الفا مضمومة واللام باكد منها بالدال المهملة والباء المثناة تحت وهى الصورة من العاج وزينة بالزاى والباء الموحدة
والباء المثناة تحت وهى حفرة للاسد يتوقى فى جمعهما ذيبات وزيبات بفتح عينهما واسكانهما واذا فتحت لم تقلب الباء الفا لئلا يلتبس بكلمات
وامتناع الاتباع فيهما لثقل الباء بعد الضمة ولا مكسورة واللام واوكذروة بكسر الذال المعجمة وقد يضم وسكنوا الواو اعلى الاستاروشوة
بكسر الراء على احدى اللغات الثلث وسكون الشين المعجمة وهى الرشوة فلا يقال فى جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما بالفعل
الواو وبعد الكسرة وتدجروات بالكسر فى الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع
والصغيرة من الضان والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثى الابتا الاربعة ويمنع لتغيير فى العين فى خمسة انواع لم تستوف
الشروط الخمسة احدها فاقد الثلاثى نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيا الا ثلاثيان النوع الثانى فاقد الاسمية المقابلة للوصف
نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهى الغليظ وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهى الناقة الخلق لانهما
وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح فى الجامع كهلة وهى التى جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا بفاس فتحة
خلافا لقطرب النوع الثالث فاقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم وتمرات بكسر الميم لاطن محركات الوسط وصعرة
شجرة وسمرة وتمرة بالتوا نثى الثمر ثم يجوز الاسكان تخفيفا فى نحو سمرات مما كان عينه مضمومة وتمرات مما كان عينه مكسورة كما
كان الاسكان جائزا تخفيفا فى المفرد نحو سمرة وتمرة بالاسكان الميم فاستصحب مع الجمع لان ذلك الاسكان حكم تجدد له حالة الجمع
حتى يقال ان التغير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات من الواوى وبيضات من اليائى مما قبل حرف العلة فيه صحة
فلا تغير لاعتلال العين قال الله تعالى فى رفضا تحبان بسكون الواو وهذا يدل لحركة ذلك بالفتح ولم تستثقل فتحة غير المعتل لعروضها
عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلى فى وصف جملة احوى بيضات رايح مقاب رقوق منسج
المنكبين سبوح بفتح الباء من بيضات يقول جملى فى مزعة بيضات يبرين لانها اصلها واو رايح من الرواح وهو
الذهاب المتاوب من تاوب اذا جاء اول الليل والرقوب بين المنكبين هو العالم بتحريكهما فى السير والسبوح حسن الجرى ونقى من العثل
ضرب اخر وهو ما كان حرف العلة ساكنا قبل حركته بنحو اسة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذا يفتحة فى جميع ابوابه الا فى
المصباح وانفوا جمع انف فى غيرين جمع غير بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء وهى الابل التى تحمل المير بكسر الميم وسكون
الياء المثناة تحت الطعام وهو شاذ فى القياس لانه مؤنث بدليل فلما فضلت العير وهو كبيعة وبيعات مخفف الاسكان واختلف النحاة فى
عيرات احتمالا كثيرا وحاصله هل هى بكسره ففتحة او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا فى المفرد فقال الاكثر هى عين بكسره
اصلية اسم جمع للابل تحمل المير لانها تعيرا اى تذهب وتجئ وقيل عير بكسره فنقلت غرضتها جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقفات ثم
نقل بها فعل بيض من قلب الضمة كسرة قالوا واصل القافلة الجير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثانى اختلف القائلون
به اتفق على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثانى لتلميذه ابى اسحق وهو انه جمع عيرة وهو الذى فى الكف او القلم فضيل
لان ذلك مؤنث قال نعم فان هو لم قال لكل شئ منفضلين فى الانسان ومؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس فاقد علم الادغام نحو
حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء للهيئة من الحج وحجات جمع حجة بضم الحاء للذليل فلا تغير العين عن سكونها
لادغام عليها فلو حركنا لفك ادغامه فكان ثقيلا مفوتا فائدة الادغام **هذا باب جمع التكسير** وهو فى جمع

١٠ في جمع القلة والكثرة

الثلاثة على اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث وبؤنث مع التكسير لفظا هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادته ليست عوضا من شيء من غير بتبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان للجمع قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف بدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين وبنقص من غير بتبديل شكل كتخمة بضم التاء وفتح الثالث الخالي المغير للمفرد وتخم الجمعة او بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون العين لجمعه او بزيادة وتبديل شكل كرجال ورجل او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول او بجمع اي بالنقص في الزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام فان غلمانا زيد في اخره الف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل شكله بكسر فانه ولو كان مفتوحا عند هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا تحرير فيه لان صنوانا من باب الزيادة وتبدل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير التغير كما يؤخذ من كلام الاندلسي والمشهور تقسيم التغير الى متمحض لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك وهو واحد وهو جمع ونذهب سيبويه ان فلكا واحد وقوله جموع تكسير لتعدد في فلك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعر بالجمع فعلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبذل وكذا القول في اخوانه والباعث لهم على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد والجمع غير حتى قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغيره وما لا يقدر تغيره وجدانا التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع والمستهل والاصح كونه بمعنى باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغير والتغير اللفظ له ستة وعشرون بناء منها اربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة يدخلون العشرة على القول بدخول الغاية في المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهي افعل بضم العين كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعل بكسر العين كاحمر جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي وحصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واخيرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير الجمع بدل على القلة وانما اشار الناظم بقوله افعلة افعال ثم فعلة ثم افعال جموع قلة وليس من جموع القلة وفعل بضم الفاء وفتح العين كعرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كسدر ولا افعلة بكسر الفاء وفتح العين كعرفة خلافا للفراء وثلثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسميا بذلك لارتباط وقد يستغنى ببعض ابنية القلة عن ابنية الكثرة وضعا واستعمالا انكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان يكون العربي صنع احد البناءين استغنى عنه بالآخر والاستعمال ان يكون وضعهما معا ولكنها استعملت في بعض المواضع عوض احدهما بالآخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وافئدتهم هوا فاستغني فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم تستعمل الا بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام والمقام مقام بناء لغة وتكثيرا وقطعا وقد استعمل هنا وزنا القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن ابنية القلة وضعا واستعمالا انكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسما للطير تقول خمسة رجال لخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعلم وضعه والمعنى فيه اي من هذا القسم وهو ما لم يضع العرب له بناء قلة مما مثل به الناظم وابنيه من قولهم في صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء قولهم في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقولهم بترضين بافنهن ثلثة قروء وفي ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقولهم دعي الصلوة ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي بكثرة بعضا ينفي كارجل العكس حاكاه الصنعي والثاني الاول من ابنيته جمع القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين كل منهما لجمعه شروط احدها فعل بفتح العين حالا كونها اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سواء صح لام فعله بالتمام بالواو ليست فاء ولا عينا ولا لاما مماثلة لعينه كرق وذلك نحو كلب وكلبي اطلب وجرو واجرو اصلها اظبي واجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتها كسرة والواو ياء في اجرو وحذفت الياء الاصلية في اظبي والمنقلبة في اجرو وعلى احد الحدين في قاض وغاز بخلاف نحو صنم فلا يجمع على افعل فانه صفة وانما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله الرضي قال وبخلاف

نحو

المبنية في جمع القلة

سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول والياء في الثاني وشذ فيها سماعا اعين جمع عين قال الله تفيض واعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا وسماعا اثواب جمع ثوب واسبف جمع سيف قاله المعروف بن عبد الرحمن او حميد بن ثور على خلف لكل منهما وقد لبسنا ثوبا حتى اكتسع الراس قناعا اسبنا والقياس اثوابا او ثيابا وقال اخوكاهم اسبف يبض ثيابه عضب مضاربها باق بها الاثر والقياس سيوف واسياف والبيض بكسر الباء جمع بيضة وثيابه لبسته الى انسان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف حيث يضرب من حده والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجراح يبقى بعد البرء قاله العيني وشذ اوجه جمع وجه لان فاوه واو وشذ اكف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه ويحفظ افعل في ثيابه اوزان فعل كذئب اسما وحلف صفة وفعل بكسر الفا اسما كنمر وصفة كسندة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجمل وفعله بضمتين كاكم وفعل بفتحة فضمة كصبع ثلثة امثلة مفتوحة الفا وثلثة في مكسورها واثنان في مضمومها والجميع مما يقع في الاسما الافعلا بكسر اوله وسكون ثانيه ومؤنثه ينفع فيها وفي الصفات النوع الثاني مما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل اخره مدة الف او ياء سواء كان اوله او كسر او ضم فالمفتوح كفناة وناقة الحدب والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طاهر معروف والبا نحو اعين في مؤنثه جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ افعل في نحو مكان وشهاب في غراب وجنين من المذكر وخرج بالرباعي نحو ذار وناز فانه وان لم يطرد عنه سيبويه وخرج بالبا نحو حمار وعمود وعنيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبابة قبل الاخر نحو زينب والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضم يجعلان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاخر فيها البا الثاني من ابنية القلة افعال هو جمع لاسم ثلاثي لا يستحق فعل السابق فالاول نحو على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه معتل العين بالبا او الواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب ولانه على غير فعل بفتح الفا وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفا نحو جمل وعمر وعضد وثلثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع ضمها نحو قفل وعنق فقوله في جمعها الجمال والانمار واعضادا واحمال بالمهملة واعناب بالباء بدل الهمزة الثانية الفا وافعال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال ورد ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني ان يجمع جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد والزاي المهملتين وهو طائر ضخم الراس يصطاد الصافر وقتل وهو اول طائر صاد الله تعالى وجرذ بالجيم والزاي والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفار وتغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالصافر حمر المناقر خزز بخاء معجمة وزايين معجمتين قال الجوهري ذكر الاراب فيقال في جمعها خزران وجرذان وتغران وخزران والبه اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم صرذان وشذ نحو ارطاب جمع رطب كما شذ في فعل المفتوح الفا الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحا المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفا والراء والخا المعجمة واحبا جمع حبر بالحا المهملة والبا الموحدة وارنا وجمع زند بالزا المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين يحمل النخل قاله الفراء وقال الله تعالى ومن الخذا احبارهم قال الحطيئة بضم الخا وفتح الظا المهملتين وفي اخره همزة تصغير حظاءة بفتح الخا وسكون الظا وهي الصرمة من الغنم يقال حظا الرجل اذا صار عنده بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قومه فقيل له ما اذا نفسا لحظيئة وقيل لانه كان يحط الرجل والرجل المحطوءة هي التي لا حمض لها واسم جروان بن اوس ويكنى ابا ملكة قال ابن السيد ما اذا نقول لافراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب كان قد سيخه لهجوه اياه واراد بالافراخ بالخا المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ افرخ او فراخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخا المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو شعرات الصغير على اول الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما قولك في اولاد صغار جدا لا ما عندهم ولا شجر اذ اشكوا اليك حالهم وقال الخر وهو الاعشى وجدا اذا اصطحوا خيرهم وزندك انضب زنادها فجمع زند على ازناد وقياسه ازند وسمع بضم فعل وافعال في شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل وراى وزاد وهو صل اللحيين وسطا وحضن ولحن ولحد وفرد وجلد والف وانف وثلج وليس منها انفان في قولهم ذوا افنان انما هو جمع فنن والمعنى وانما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البنا الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي عبدة الفا واوا او يا قبل الحرف الاخر سواء كان مفتوح الفا ام مكسورها ام مضمومها فالالف مع فتح الفا نحو طعام وطعمة وشراب وشربة وغراب وغربة وكسرها نحو حمار وحمرة ومع ضمها نحو غراب الياء نحو عنيف وقوله واو نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة اعمدة واطعمة وحمر وشعر وغرب

في ابنية القلة

اغرمه ورعيف وارغفه وعمود واعماده وشذ كتاب وكتب والصاحبي اكتبة ولم يقولوه قال الهمداني وقع في الصحاح فلك اذا جمعت انهما قلت في كثيره لهمز في قليله الهمز الصواب الهمز كما في المحكم لانا النهاد ومذكر وانى ذلك اشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي مهل ثالث افعله عنهم اطرد والزموا انبا افعله في فعال الفتح وفعال بالكسر حالا لكونهما مضعفي اللام او معتلها فالاول وهو مضاعف اللام وارادوا بمضعفها مماثلتها للعين ومضاعف المثلثة ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبناف بفتح الموحدة وتاءين مثناتين فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز وقال ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البنات وزمام قال الجوهري هو الخيط الذي يشد في البرة او في الخشاش ثم يشد في طرف المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما تدخله الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من الخشب والبرة من صفر فتقول في جمع زمام ازمة وفي جمع بناف اسبة وازمة فالتقى مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الاخر والثاني وهو معتل اللام فما كان لاما واوا كقنا بفتح القاف والباء الموحدة وانا مكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعها على افعلة اقنية بالف بعد الهمزة والاصل انية بهمزتين مفتوحة فساكنة ثم ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها واليه اشار الناظم بقوله والزم في فعال وفعال مصاحبي تضعيف او اعلال ويحفظ افعلة في سمح ونحي ونجد وهو ما ارتفع من الارض وهي مصدر وهي السفا اذا خرق وسد وسد بالسين المهملة فحاوضها كل بما سد به موضع وتد وقن وخال وناب وقفا وجاز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت وواو ناجز وظنين ما تظا المسألة بمعنى المتهم وغضنه بنون وضاد بن معجمتين للمطر القليل وعير بفتح العين المهملة وتشديد الياء الثانية وجره بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين المهملة وتشديد الياء الشاة تحت وعقاب ومعان وخوان لربيع الاول فاما سمح ونحي وظنين وعير فقالوا فيها اسمحة وانحية وظنينة واعيرة مع انها صفات واما عقاب فقالوا فيه اعقبة مع انه مؤنث واما نجد وهي السنة مدح وقن وخال وقفا وناب وجاز فقالوا فيها انجدة واوهية بالتاء وقد حدقنة واخوله وابونه واتقنه واجره مع انها ثلاثية والعار مضاعف وغاز وغضنه فقالوا فيها ارمضه واخونه واتضسه مع انها زائدة على اربعة احرف واما عنبا فقالوا فيه اعنوه مع خلوه عن مدة قبل الحرف واما جاز فقالوا فيها اجوزة وانجزة مع ان المدة فيهما البتة قبل الاخر البتا الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفي فعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وبوب وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو ثني بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كهدى وحكاه الفارسي الامر الذي يقال مرتين وفي الحديث ثنى في الصدقة اي لا تؤخذ في السنة مرتين والثنا بضم الثاني في الشعاره وهي الثنيا بضم المثلثة وهو الذي يكون وزنا سمي للرتبة قاله ابن مالك وفعال بفتح اوله نحو غزال وفعال بضم اوله نحو غدام وفعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو صبي وخصي وجمل يقول في جمعها على فعلة ولده وفتيه وشجه وشبره وثنيه وغزله وغلمه وصبيته وخصيه وجملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بقل يركى ولعدم المرادة قال ابو بكر بن السراج هو اسم الجمع لا جمع والبنا الاول من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخف الوزان الكثرة لكونه ثلاثيا ساكن الوسط وهو جمع لثلاثة احدهما افعل مقابل فعلاء بالمد كاحمر وابيض وعمشة مقابلة لها اي لفعلاء المانع خلق كالكبر بفتح الكاف وهي حشفة الذكر والاذر بفتح الهمزة الممدودة والذال المهملة لعظيم الاذرة بضم الهمزة وسكون الذال هي الخصية المستخرجة بالجاز تحولي بالهمزة لكبر الالية والاصل الى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلب الساكنة الفا كادم فان المانع من الياء بفتح الهمزة وسكون اللام وفي اجوء همزة قبلها الف مسبوقة بيا مشناة بثانية تخلف الاستعمال قالوا في المذكر اجى على وزن افعل علم يقولوا في المؤنث ايا على وزن فعلاء والثاني مما يجمع على فعل فعلاء بفتح الفا وسكون العين مقابلة افعل كحمرا وبيضا او ممنعة مقابلتها له اي لافعل المانع خلقي كرتقاء بالراء المهملة والتا المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم وعفلاء بالعين المهملة والفا من العفل بفتح العين والفا وهو شيء يجتمع في قبل المرأة شبه الاذرة للرجل بخلاف نحو عجزا بالجيم والزاي الكبيرة العجز فان المانع من عجز تخلف الاستعمال فانك تعرب بالواو في المؤنث عجزا ولم يقولوا في المذكر اعجز فلا يقال رجال عجز الا اذا سمع بحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلام سيبويه وهو في ذلك تابع للمبرد نقل المرادي ابن عقيل في شرحيهما على التسهيل غير ما للناظم ذكر في غير التسهيل ان فعلاء يطرد في هذا النوع كالطراده في احمر وحمرا وما ذكره من انهم لا يقولون امرأة البنا ولا رجل اعجز هو على اشهر اللغات وقد حكى امرأة البنا ورجل اعجز فعلى هذا يقال رجال عجز ونسا عجز ويقول في جمع نحو لبن بضم بكر الاول وفتحها للغين لتلا يثقل الجمع ووزنه بفعل بالضم على الاصل لافعل بالكسر والى فعل اشار الناظم بقوله فعل لنحو احمر وحمرا والبنا الثاني من ابنية الكثرة فعل بضمتين وهو قليل حسن لانه لما فرع من فعل بالاسكان اعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لم يختلفا الا بالحركة والسكون وهو مطرد في مثنيين احدهما

في الجمع

في وصف على فعول بفتح الفا بمعنى فاعل كصبور وصبر وعفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول والثاني في اسم رباعي في العدة بهذه الفا واو وياء قبل لام صحيحة غير معتلة مطلقا من غير تقييد بحرف معين من احرف العلة او غير مضاعفة ان كانت المدة الفا لا غير وما مدة الف ثلثة او ثان مفتوح الاول نحو قذال للمذكر وهو بمجتمع مؤخر الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية واثان بالمثناة الفوقانية للمؤنث من الحمير ومكسور الفا نحو حمار للمذكر وذراع للمؤنث ومصفوم الفا نحو قراد للمذكر وكراع للمؤنث وما مدة يا نحو قضيب للمذكر وكثيب للمؤنث وما مدة واو عمود للمذكر وتلوص للمؤنث وهي الشابة من النوق وما مدة يا او واو مع تضعيف نحو سرير للمذكر وذلول للمؤنث وخرج بقوله لام غير معتلة نحو كساء وقباء فلا يجمعان على فعل لاجل اعتلال اللام لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتسلم الياء وكسائا وقبائا وليسلم الياء مضبرا على وزن فعل بضم الفا وكسر العين وهو ثقيل مستقذر فضموا لما فيه من ثقل الخروج من الضمة الى الكسرة والحوان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثني مثل وانما اصل ثني بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لتسلم الياء واوا كما فعلوا ذلك في اجر واذل وخرج بقوله غير مضاعفة ان كانت المدة الفا نحو هلال وسنان فلا يجمعان على فعل لاجل تضعيفها اياه اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيهما من ثقل التضعيف مع لضم وشذ عنان لكبر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها للمطر وهو تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل وعنن وحجاج بحاء مهملة مكسورة وجيم بن العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب وحجج وطواط بفتح الواو ومهملتين الضعيف وطط ويحفظ فعل بضمتين في فعل بفتح الفا وكسر العين اسما نحو عنق وصفة نحو حسن وفي فعيل صفة نحو نذير وفي فعيلة مطلقا اسما نحو صحيفة وصفة نحو نجيبة وفي فعل بفتحتين اوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل شارف وفي فعل بفتحتين نحو بضع وفي فعال بكسر الفا وفتحها صفة نحو كنان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد اي حاذقة وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو فرهة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو سترة والى فعل بضمتين اشار الناظم وفعل اسم بناعي عمد قد تقدم قبل لام اعلا لا فقد ما لم يضاعف في الاعم ذوالالف الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو قدمه على فعل بضمتين لكان اولى لانه اخف منه وهو مصرح في شيئين احدهما في اسم على فعلة بضم اوله وسكون ثانيه وثنوى في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح كقربة وقرب وغرفة وغرف والمعتل اللام نحو مدية ومدى وذنبة وذنب والمضاعف اللام نحو محجة ومحج ومدة ومدد والثاني في الفعلاء بضم الفا انثى افعل صفة كالكبرى انثى الاكبر والوسطى انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى فعلاء لانه صفة لا مذكرها فلا يجمع على حبل وشذ فعل في فعلة صفة نحو ظبية بضم الباء الموحدة وسكون الظاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرك من اين يؤتى لشدة باسه والجمع بهم قاله في الصحاح وفعلى مصدرا نحو ورثا بورثى في مثام رثيا على فعلى من غير تنوين وجمع لرثيا اي بالتنوين مثل دعوى قاله الجوهري وفي فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو فوتة بفتح الفاء والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو فرية وذرى وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة الاف درهم وجمعها فلة بضم اوله وفتح ثانيه ولم اقف على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه فذكره ههنا نظرا وفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمة بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة والى فعل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفعل جما لفعلة عرف ونحو كربة في الباء الرابع فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على وزن فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه غير واحد كحجة وحجج وفي التنزيل ثمانية حجج وكسرة وفرية بالفا والباء المثناة تحت وهي الكذبة وفري خرج بذكر الاسم الصفة نحو صفرة وكذرة وعجزة وبالتاء نحو عدة وزنة فانهما نقصا الفا وعوضنا منها التا والى ذلك اشار الناظم بقوله لفعلة فعل ويحفظ فعل بانقات في فعلة واحد فعل بكسر الفا وسكون العين نحو ندرة ومدد ولا يقال في بتنة واحدة البتن بن حملا على مدد وفي المعوض عن لامها تا التانيث كمرة وعزي في فعلة الاجوف بفتح اوله وسكون ثانيه نحو حاجة وحوج وقامة وقوم وفي فعلا مصدرا نحو ذكرى وذكر وفي فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعة وقصع وجفنة وجفن وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والضبارصمة بكسر الضاد المهملة يقال في جمعها ذرب بضمتين والذربة المراة البذيئة اللسان والضمة الرجل الشجاع وفعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن السيد وفي فعلة بضم اوله كصورة وصور بكسر الصاد لغة في الصورة بضمها بجمع صورة قاله في الصحاح الباء الخامس فعلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لغاقل مذكر على فنة فاعل معتل اللام بالباء او الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة الاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقبلها فعلة بفتح الفا وان لضمة تحولت ضمة للفاء من

في الجمع

معتل اللام وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله في نحو ذام ذواطراد وفعلة مخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو غاز ونبه وبالعقل نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل انثى نحو نازر وبزاة وفاد وودة وشذ في فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به والبنا السادس فعلة بفتحتين وهو شايع في وصف المذكر غاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال الله تعالى وجا السحرة بالتي سفرة كرام برررة وفي التسهيل يرد جمع بر على غير القياس واليه اشار الناظم بقوله وشاع نحو كامل وكملة مخرج بالوصف الاسم نحو واد وبانر وبالتذكير نحو لها لوث وحايض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وصحيح اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وساده فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن ساده فعالة وهو سهو وقول شايع بتبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من اشتياع الاطراد البنا السابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على افة من هالك ودوجع ونقص ما من فعيل كان وصفا للمفعول نحو جريح وجرحى وأسير واسرى وهالك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل عليه شذوذا وان تما دل على افة من ذلك احدها فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى والثاني فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى وهذان الوصفان تما يدلان على الوجع والثالث فاعل كهالك وهلكى والرابع فعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كبكت اصله بوث اجتمع فيه الواو والبا وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو با وادغمت البا في البا لاجتماع المثلين وهل هو فعل بكسر العين وفتحها وابدال الفتحة كسرة او فعل كطريق اقوال محكيه في سبد اشهرها اولها والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران وسكرى وهذان الوصفان تما يدلان على نقص ما وتدرك كبين كبسى وذرب وذربى وجلد وجلدى والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف كفضل وزمن وهالك وميت

ومن البنا الثامن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل صحيح اللام وسكون العين ويكون اسما بضم الفا وسكون العين نحو قرط وقرطة وقرطة بالقاف والزاي والطا المهملتين مما يعلق من شحمة الاذن ودرج بالجيم ودرجة ومضاعفا نحو ثوب ودبيبة وقليل في اسم على ثلثة فعل بفتح الفا وسكون العين نحو غرز بالغين المعجمة والزاي نوع من الكماة وهو عند الفرا بفتح الفا وعند غيره بكسرها وظ الصحاح ان غرزه جمع لمكسور الفا او بكسرها نحو قرد وقردة بالقاف والراو قدامة في نحو ذكر بفتحتين ضد الانثى وكتف وهادر وعلى ووقعة وحظوة والبنا استاذ الناظم بقوله لفعل اسما صح لاما فعله والوضع في فعل وفعل قلله وخرج بقوله صحيح اللام نحو نامي ونحو هالك فلا يجمع شئ منها على فعلة البنا التاسع فعل بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف على فعيل او فاعلة حال كونه صحيحي اللام سواصح عينها او اعتلت كصايم وصوئم كصادرة وصايمة فتقول في جمعهما صوم وبشمل نحو حايض وحيض وخرج بقيد الوصفية الاسم نحو حاجب العين وحاجبة البيت فلا يجمعان على فعل واليه اشار الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعلة وصفين وندر نحو غاز وغزى وغاف بالغين المهملة والفا لي ساتر وعفى لاعتلال لامهما كما ندر فعل في نحو امراة حزيقة بفتح الحا المعجمة وكسر الزا المهملة وسكون الياء آخر الحروف اي امراة ذات خبا بالحا المهملة وبا المثناة التحتانية وقيل العذا وجمعها خرد وقالوا خرائد على القياس ونفس ونفس ورجل اعزل ورجال العزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصفهاني ان الفعل لا يجمع على فعل وردبا السماع كقوله وابيض خالاسادة عبر عزل مضاليت امثال الاسود الضراغم وفارق باب احمر لانه وصف عبر لازم بدليل انه لو تاول عضا او سفها او وخما زال عنه هذه الصفة البنا العاشر فعال بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف ندر على فاعل صحيح اللام سواكان لانه مؤنث ام لا كصوار وصواء وقائم وقوام وقارى وقراء ومثل ندر فعال في فاعلة جمع كقوله وهو القطامي ايضا هن الى الشبان مائلة وقد راهن عني عزضدا قال الموضح في نحو شيخ لا اعلم احدا ذكر مجيئه في فاعلة للمؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاضمع وابن الاعرابي والظاهر ان الضمير المؤنث للابصار لا للنساء لانه يقال بصر ضار كما يقال بصر ضاء فهو جمع ضار لا جمع ضادة لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه وندر فعال في فاعل المعتل بالواو والبا كغوار جمع غاز وسوار جمع ساو والاصل غواز وسواو قلبت الواو والبا همزة لتطرفها اثر الف زائدة الحادي عشر فعال بكسر اوله وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فعل وفعلة بفتح الفا وسكون العين منهما حال كونهما اسمين او وصفين غير يائي الفا والعين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وضعة وضعاع والصفة منهما نحو صعب وصعبة ومهلتين نحو ذلة وذلال بالحا المعجمة والدال المهملة مثلثة الساقين والذراعين وندر فعل في جمع فعال يائي الفا نحو بير وبيار بالبا المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجديد يحفر في الرتبة للماء ليقع فيها وفي المثل اتعلم بئرا بالعين نحو صيف وصياف وضيعة بالضاد المعجمة وضياع

﴿في جمع الكثرة﴾

اليه اشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعالها وقل فيهما عينه الثامنها الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتحهما وقابنهما حالكونهما
اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفيها كجمل وجبال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة ورقاب وثمرة وثمار مخرج نحو فلس وعضد لاعتلال اللام
ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذ ظلال لوحشا واليه اشار الناظم بقوله وفعل ايضا له فعال ما لم يكن ذا لام اعتلال او
بان مضعفا ومثل فعل فعلة والثا الوزن الخامس الساس فعل بكسر اوله وسكون ثانيه كذئب وذئاب وبرد وبراد وفعل بضم الفاء وسكون العين كالذي
وذهان ودمح ورماح وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو خلف وخلود وشرط ثانيهما ان لا يكون واوي العين نحو ثوب
الا بايي اللام كهند فانه المراد اخذا من التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل مع فعل قابل الوزن السابع والثامن فعيل بمعنى
فاعل او مفعول صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثها كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف
غدولي ومؤنثها لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرا الكسائي في مجعلهم جلد اذا بكر الجيم قاله الفراء والزجاج فهو
جمع جلد بمثل قفل وقفال والجلد بمعنى الجلود وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذان فعيلا الوصف قد يجمع
على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذا في انشاه ايضا
اطرد والحقه البانيه من الثلاثة عشر وذنا ما يجمع على فعال فعلان بفتح الفاء ومؤنثاه فعلا بالالف وفعلانة بالتا وفعلا بالتا
وفعلان بضم الفا صفة وانثاه فعلانة بالتا الاخيرة وفتوح الفا كقضبان وعضا وعضية وغضبا وغضبانة وندمان وندمانة ومضموم الفا نحو
حصان وخماص وحمصانة وخماص وفي الحديث بعد واخمصا وا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في وصف عمل وفعلانا وانثيه وفي
على فعلانا ومثله فعلانة والعرب الزمتوا في فعيل وانثاه اذا كان واوي العين صحيحي اللامين كطويل وطويلة ان لا يجمعا الا على فعالى
بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره نحو كريم وكرما وكرام وظريف وظرفا وظراف وشريف وشرفا وشراف وانما الزموا
نحو طويل في ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جني لم ياب فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان الا في تلك كلمات طويل وقويم و
موئب من قولهم ثنهم صوب ثاب والفا العرض فانه وان كان صفة الا انه صار اسما انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله والزمه في
نحو طويل وطويلة نفي وبحفظ فعال في وصف على فاعله نحو رباع ورغاو في النزيل حتى يصيد الرغا رقائم وقيام وفي النزيل واتم قيام ام
بهمزة ممدودة وميم مشددة عزام بمعنى قصد واصله عزم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجعلها مام بكسر الهمزة كهنام قبل وقعنبة
اجعلا للملقين اما ما اتى فاصد بن لهم ومؤنثاهن كراعي ورغاو وقائمة وقيام ويحفظ في وصف على افعل نحو اعجل هرير وعجما وعجماء
عجفا وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده نقرة عجفاء وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب جرباء وابو حاتم ابطح وبطاح قاله ابن سيده في شرح
اصلاح المنطق فسقطها قبل ان عجفا ثابت في لغة وصف على فعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل
جواد قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة قال وحتى الجيادا ما يقدن بارسان وفي وصف على فعل نحو جزر بفتح الخاء وتشديد الباء المشالة نحو
المكسور وختار وفي وصف على فعال نحو نطحاء وبطاح وفي وصف على فعلاء بضم الفا نحو انثى واناث وفي اسم على فعول بفتح الفا
نحو قلوص وفلاص وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو رخل ورخال وهو ولد الظبية والفا المتحتيين الاثر من ولد الضان وفي فعلة بفتح اوله
وكسر ثانيه نحو غرة وثمار وفي فعالة نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو بهمة وبهام ونطفة ونطاف وفي فعل بضم
اوله وسكون وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمل وجمال وفي فعيل نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح اوله وضم ثانيه كسبع و
سباع وفي فعلان بفتح الفا وسكون العين كصنعا وصنباع البنا الثاني عشر فما بنيته لكثرة وفعول بضمتين وبصرام في الفاظ الاربعة
احدها اسم على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود وعل وعلول وهو الذي فعول فيه راي في فعل كما للازم والتعدي يشير بقوله للفعل
وفعول فعل كبد نحو غالبا وما من غير الغالب نحو غرز وغروز على القياس وقد يضمتين على غير القياس قال الحكيم بن معوان
الربعي فيها عنا بيل اسود وعر انشده سيبويه فقال ابن الضايع اراد عرز بكون الميم ثم نقل واتبع وقال غيره قد يكون مقصورا الى
مختصر امن نحو وقد حذف الواو للضرورة وقالوا ايضا في جمعه انمار على غير القياس فحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي وهو عمور وثلاثة
على غير القياس فحصل في جمعه وهي عماد وانماد وعمر وانمار بنا على جمع عبل واحد العبال قاله الصنعاني والثلاثة الباقية من الاربعة المطردة
فيها فعول الاسم المثل الثاني ساكن العين حالكونه مفتوح الفا الثقيل عينه واو نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وحرج عنه حوض فانه ينقاس
فيه فعول وشذ في فوج فووج وهو الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بالمهملة وحمول وضرس ومضروس ومضمومها نحو جندب وجنادب
وبرد وبرود والى هذا اشار الناظم بقوله كذا بصرام في فعل اسما مطلق الفا الا في ثلثة من مضموم الفا لم يرد بينها فعول احدها
معتل العين نحو ثوب فان جمعه ثيبان والثاني معتل اللام كمدى فان جمعه امداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم للذي من

وندمانة وندام

وام واعمام

في جمع الكثرة

المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال بضم لاهل الشام واهل مصر والجمع مداد وقال الجوهري وهو الفقير الشامي وهو غير المد وشذ في جمع نوى بنون مضمونة بعدها همزة ساكنة نؤى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء قال الشاعر خلت الا اناصر اونؤيا محا فرها كانه نزة الارضين فالاحرف استثنا واناصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والضاد المهملة جمع بصر حبل يقصر يشد في اسفل الخبا وتد والنؤى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نوى وهو حفيرة يجعل حول الخبا لئلا يدخله ما المطر واصل الجمع نؤوى على وزن فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم ازعمت احدى الياءين في الاخرى لما تماثلتا صارتا نؤيا ويقال فيه بضم النون وكسر الهمزة وانا وبعد هون الهمزة ثم يقولون انا على القلب مثل اباروار والاصل بكسر الهمزة جمع اضا وهو الغدير والمستثنى الثالث من فعل بضم الفا المضاعف فانه لا يجمع على فعول كمد بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حص بالحا المهملة المضمومة والصاد المهملة وهو الورس قال الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان ثفاتها الحصن اذا الماء حاطها سحقا حصوصر فاعل شذ ويحفظ فعول في فعل بفتحتين كاسد واسود وسجن بالشين والجيم الحاجة حيث كانت والجمع سجون والسجن ايضا الحزن والجمع شجان والندب بفتح النون والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بعضهم مقابلا انثى والجمع ذكور وطلل وطلول الباء الثالث عشر فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد بضم في الفاظ اربعة اسم على فعال بضم الفا كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطائر ومزران وجرد بالجيم والزاي والدال نوع من الفيران والجمع جرذان او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حالكونه واوي العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاء او على فعل بضم اوله وسكون ثانيه حالكونه يائي العين كناج بالجيم وتيجان وساج وسيجان وحال وحيلان وهي الفطنة المخالفة لبقية لون البدن وجار وجيران وفار وفيران وقاع وقيعان والالف في الجمع منقلبة عن ياء والحال احوالام الفه منقلبة عن واو وجمعه احوال وقل بفعلان في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه كحسل وحسلان وحرص وحرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان ودرهم ودرهمان وشقد وشقدان وضبح وشبحان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني في نظمها ابن مالك في بيتين فقال للمحل الحرص في النكير فعلان وهكذا قل خشفان وخيطان ودرهم وشقد وشبح هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان الحسل والمحل الصبر والحرص شدة الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والدرهم المثل والبيض فرخ الشجرة وقيل ما لا من اغصانها والشقد الحرباء والشبح بنت والصنو والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين كخوخ بفتح الخاء المعجمة والزاء ذكر الجبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الصحاح وله في فعال بفتحها وله كغراب وغربان وفي فعال بكسر اوله كحوار وبكسرها ايضا المهملة وحكى ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي فاعل كخوخ وخيطان وفي فعل كحوت وظليم بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول كخوخ وقد خرفان وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه كحوت وسوط وسنوان وفي وصف على فعل كخوص خميص وخمصا او على فعال كخوص شجاع وشجعان الثنا الرابع عشر فعلان بضم اوله وسكون ثانيه وبكثرة في الفاظ ثلثة في اسم على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او على فعل بفتحتين حالكونه صحيح اللام غير مضعف كذكر وذكران وجذع المشنى من المعز جذعان قال الموضح في الحواشي هذا مقال ابي حيان وهو خطا لان جذعا صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي لا بالغلبة غلبة الاسمية او على فعل كقضيب وقضبان ورعيف ورعفان وقل فعلان بضم الفا في فاعل كحوار كركبان وراجل ورجلان وجمع راجل على رجل كصحب وركاب ورجال وفي افعل كحوا سود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر وهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا يجمع على فعلان وفي فعال بضم الفا كحوار وبالحا المهملة وحواران والكثير جران وزقا قبزى فاقبين وهو المسكة وزقاق بادغام عينه في لامه لزوال المانع من الفا المثلين وبعرز المقبين بالكثير وغير المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بنا على ان صفة البنا الخامس عشر فعلان بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل او بمعنى مفعل او مفاعل حالكونه غير مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد حصلا واستثنى من ذلك صغير وصبي وسمين فقط فانهم استغنوا بهم عن فعلا قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبيا ولا سمنا والثاني كسميع بمعنى مسمع واليم بمعنى مولم فانه يقال في جمعها سمعا والما قاله ابن مالك وسوح فيها والثالث كخوجل وبخيط بمعنى مخالس ومخالط فانه يقال في جمعها حلسا وخلطا وشذ شبر اوشبر او قبل و

وكتب يكنبان

في بقية جمع الكثرة

وفعلاء لانها بمعنى مفعول وكثر فعلاء في فاعل الا على معنى غير مكتسب كالغريزة بالغين المعجمة والزاي والزاي هي الطبيعة التي طبع الانسان
عليها كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف المشبهة بالاوصاف الغريزة كالكرم
والبخل من حيث ان كلا منها غير مكتسب وشذ فعلان في نحو جبان وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء في المعنى محمول
على خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسير قال ابو علي جمع خليفة خلائف على حد كراهم اموالهم جمع كريمة وسمع بنين
بنهلة مفتوحة ونهم ساكنة وفي اجزها المنهلة الكريم وجمعه سمحاء الا بالحاء المعجمة خلافا للاخفش وودود وذاود وسؤول وشلا
لها لتنسه على فعيل ولا فاعل النبا السادس عشر فعلاء بكسر الفا وهو نائب عن فعلان في الصفة من فعيل بمعنى فاعل كشديد و
اشداء وعزيز واعزاء وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل كولي واولياء وغني واغنياء وانما ناب فعلاء عن فعلان في المعتل اللام وامتنع
لانهم لو قالوا في غني غنيان لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فيقلب الفا فيلتقي الفان فحذف احدهما لالتقاء الساكنين فتحذف الكلمة كذا قالوا
وفيه نظر لان حرف العلة بعد الالف فكان يجب اعلالها ولو قالوا لاشتد ذا التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان
فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقي وتقواء وسخي وسخواء وشذ فعلاء في غير المضاعف والمعتل نحو صديق واصدقاء وهين واهوناء وامناظنين والظنا شاذ وان كان مضاعفا لانه بالظا المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول
لا بمعنى فاعل بالظا المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله ونابا عن فعلان في المعتل لاما ومضعف وغير النقل النبا السابع
عشر فواعل وفعاول في الفاظ سبعة ثانيها الف زائدة او واو او غير ملحقة بحما شبه ذلك في فاعلة ايما كانت او صفة كناصية كاذبة خاطئة
فناصبة اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواصب وكواذب وخواطئ وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر وفي
اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وشوذبة وشذابع والصومعة بيت النصارى قال في القاموس هي الزوبعة بالزاي والباء الموحدة
المفتوحتين وتبنى من دون نشا الجن ومنه سمي الاعصار الزوبعة وهو ريح تثير الغبار ترفع الى السما كانه عمود قال في الصحاح واسم على
فاعل بالفتح في الفاعل كخاتم على احد اللغتين وحوائم وقالب على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع او اسم على فاعلا بالكسر
عينه وبالمد نحو قاصعا وقواصع وذاهظا وذواهظ ونافقا ونوافق والثلاثة اسما لجحرة اليربوع فالذاهظا بالذا والظا المعجمتين
هي التي يخرج منها الترابة بجمعه والقاصعا بالقاف والصاد والعين المهملتين حفره يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي اخرجه من الذاهظا
فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقا بالنون والفا والقاف حفره نكبتها وبظهر غيرها وهو مؤخر بعيد فاذا اوتي من قبل القاصعا
ضرب النافقا براسه فخرج وهو اسم على فاعل لكبر العين كجاهر وجواهر وهو بالجيم والزا المعجمة الخشبة المعترضة الحائطين وسمه جاهرة
الحائطين وقيل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت وكاهل وهو مجمع الكتفين وكواهل وفي وصف على فاعل لكبر العين لمؤنث لا
تدخله تا الفرق كحائض وحوائض وطالق وطوالق وصف على فاعل لغير عاقل من لم يذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة
مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ قواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل من ذلك قولهم فوارس في جمع فارس وفواكر في
جمع ناكر قال الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد ابيتهم ... خضع الرقاب نواكر الابصار وفي جمع سابق صفة لمذكر سوابق وفي جمع هالك
هوالك قال وابقشاني عند ذلك فاز هذاة اذ واهالك بالهوالك وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكانه قيل
طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا البناني نقله الموضح في الحواشي ولقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فواعل فالذي حسن
اشفا التركيبه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما هوالك فجاء في مثلها لك في الهوالك والامثال كثيرا ما يخرج على
القياس واما نواكر نضرة وخرج بقولنا ثانيها الف زائدة نحو دارم فان الفه غير زائدة فيقال في جمعه اداريم بزيادة الفاعل لا فواعل و
بقولنا او واو غير ملحقة نحو ابي نحو وسبرجل فيقال في جمعه فدا كرين بزيادة الفاعل لا فواعل والى ذلك اشار الناظم بقوله
فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وجحابيء نحو قدكر بنا مع نحو سبرجل وخاتم وصاهل وقاعلة وشذ في القاموس
مع ما قابله النبا الثامن عشر فعابل وفعاريل في كل ثلاثي عوضت تا لثه منه سواء كانت المدة الفا او واوا او ياء وسواء كان اسما او صفة و
سواء كان ثانيه بالفا كسحابة وسحائب وصحفة وصحائف وحلوبة وحلائب ورسولة ورسائل وذؤابة وذوائب وظرابة وظرائف
كان ثانيه بالمعنى كما قال بكر العين مفاريد بعين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل
وهي اللحيان في جماعة الرجل شمالا وشمايل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امراة وسعائد وشذ دليل ودلائل وان كان
ثانيه بالالف المقصورة كحباري وحصيلا ردبلمة ودبة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن و
ظئر وظآئر وبجرة وحرائر لانهن ثلاثيات والى هذا اشار الناظم بقوله وبفعاليل احجز فعالة وشبهه ذا تا او فزائد النبا التاسع عشر فعالا

ابنية الكثرة

بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها مواء قاله صاحب الصحاح والثاني فعلاء بكسر اوله وسكون ثانيه كسغلاء بالسين والعين المهملتين اخبث العيلان وجمعها سغاء قال عجاج امثل السغاء خمسا والثالث فعيلة بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبيرة بالباء الموحدة والراء والياء المثناة من تحت مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل فاظنا ثمر من ذقا القطن وجمعها هبار والرابع فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرفوة بالعين والراء المهملتين والفاء وهي الحشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراق والخامس فاحدة اول زائديه من نحو حنبط بفتح الحاء والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيدت فيه النون والالف ليلحق بسفرجل فاذا حذفا اول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط وقلسنوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو وما يلبس على الراس وزيد فيه النون والواو ويلحق بقحدوة فاذا حذف اول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاس ولخرز بحذف اول زائديه من حذف ثانيهما فانه يقال في جمعهما حباظر وقلانس على فعالل والسابع سلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء وصفة لا مذكرها كغذاء وهي المكر وعذاء وهي الانثى والسابع ذو الالف المقصورة للتانيث كحبلى وحبال والحاق كذفرى بكبرى لذات المجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن والالف للالحاق بدرهم هجرع والجمع ذفار وعلق وعلاق تمام العشرين من ابنية الكثرة وفعالى بفتح الفاء اولى رابعه كشارى الفعالى بالكسر في اربعة اسماء صحراء وما ذكر بعده من نحو عذراء وحبلى ذفرى فتقول في جمعها صحار وعذارى وعذار وذفارى وذفار وعلالى وعلال بالفتح والكسر في الجميع والى للشار الناظم بقوله وبالفعالى والفعال جمعا صحراء العذراء والقفر تبعا وشفرفعالى الكبر عن فعلى بالفتح بما ذكر قبل صحراء وليس لفعالى بالفتح ما يفرد به عن الفعالى بالكسر الا وصف على فعلان او فعلى بفتح اوله نحو سكران وسكرى سكارى وغضبان وغضبى فتقول في جمعها سكارى وغضابا بالفتح ولا يقول سكار وغضاب بالكسر ويرجح في هذين ان الوصف بفعلان يعني بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحها ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط حباظ ويتم ويتامى وايم وايامى وظاهر ظواهر بني عوف وظهاري ومهري ومهاري وشاة ذئبى اذا اصاب اسنانها وزامنى ويحفظ فعالى بالضم في نحو فدم وقدامى واسر واساري والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلثة اقسام احدها ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيئان فعلان وفعلى صفتين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قدير واسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وايم وظاهر ومهري وذئبى يعني نزوس الحادي والعشرين فعالى بالفتح في الفاء المشددة نحو في الثالث ما فعالى في كل ثلاثي صاكن العين اجوف يا مشددة زائدة على الثلثة غير مجددة للنسب كبخي بضم الموحدة وسكون الحاء المعجمة وبخاني وكرسي وكراسي وقمري بضم القاف وقماري كجلاف وجلافي نحو عربي وعجمي لانهما حركا العين ونحو مصري وبصري لان يائهما مجددة للنسب والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعالى لغير ذي يا جددا شد قبط وقباط نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي القبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح القرضاب النجيب من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات هجل الجمل والنون تسفي لبن الجحش في قصاع الخليج الواحد نجيبي والانثى نجيبة والجمع نجائب عبر مصرف لانه بزنة جمع جمع الجمع وذلك تخفيفا لبنائي قال الموضح فالبناء في نجائبي مجددة للنسب ليس نجيبي ونجائبي كقمري وقماري الا ترى ان البناء في قمري ليست للنسب الى قمر ولكنها في النجيبي للنسب الى نجيب ونجائب كركب وتركي فكما لا يقال في تركي كان القياس في نجيبي انتهى وقد تكون البناء في الاصل للنسب الحقيقي ثم نكثر استعمالها فيه حتى يصير المنسوب منسيا وكالمنسي فعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري وبهاري والمهري بعير منسوب الى قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعمالهم حتى صار اسما للبعيب من الابل قاله المرادي وبه يندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالى في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسي وظرابي ولما كان اناسي يتبادر الى الفهم انه جمع انسي حتى قال به بعضهم اشار الى جوابه بقوله وما اناسي فجمع انسان لا جمع انسي لان انسيا اجروا البناء للنسب تقدم ان حاتم بنا النسب لا يجمع الفعالى فاناسي اصله اناسين فابدلوا النون ياء وادغموا الياء المبدلة من الف انسان فيهما كما قالوا ظربان وظرابي واصله ظرابين فابدلوا النون ياء وادغموا الياء المبدلة من الف انسان فيهما كما قالوا ظربان وظرابي واصله ظرابين فابدلوا النون ياء وادغموا الياء المبدلة من الف انسان فيهما [illegible] ابدال في العرب نطقت بذلك على الاصل فقالت اناسين وظرابين وهذا يبين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به احد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهري ودويبة كالهرة منتنة الريح زعم العرب انها تقتل بولد احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحة حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب اصلم الاذنين طويل الخرطوم اسود الراس ابيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى الباء الثاني والعشرون فعالل ويطرد

في ابنية جمع الكثرة

انواع اربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالاول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ساكنها ومضمومهما
فالمفتوح كجعفر وهو للنمر الصغير وجمعه جعافر والمكسور نحو زبرج بالزاء والباء الموحدة والراء والجيم وهو فراش الذهب والسحاب الرقيق
الذي يشبه الجراد وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة فوق وهو مخالب السبع كالاصابع للانسان
وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة
والمرأة السيئة الخلق ويجيء في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لان الثقل حصل به نحو قولك في جمع سفرجل سفارج بحذف اللام وفي جحمرش
جحاريش بحذف الشين وانت بالخيار في حذف الرابع والخامس ان كان الحرف الرابع من الخماسي مشبها للحرف العشرة التي تزاد في الكلمة وهي
شبهها اما لكونه بلفظ احدها كحذرف بفتح الحاء المعجمة والذال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها فاء وهي العنكبوت قال
الليث مواضع قوائمها زوائد عندها اذا وقعت فيه كبيت الحذرنق ورابعه النون وهي حرف اضل لانها لا تحكم بزيادتها متى نظرت
الا بشرط ثان وليكنها من لفظ الحرف الذي تزاد او يكون من مخرجه اي من مخرج الحرف الزائد كهمرش وجمع وزيدق وهي لقطعة من العجين
لهمام بن غالب بن صعصعة لشاعر فان الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهي
طرف اللسان واصول الثنايا بين الطبقتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسي فان لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وان
كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فيقول خذارف وفراند وان
شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خذارف وفراند وهو الاجود والمذهب قال المبرد لا تحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم
يكن الخامس شبيه لفظ الزائد فان اشبهه تعين حذفه فولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم الثالث الرباعي المزيد نحو مدحرج
ومدحرج والرابع الخماسي المزيد نحو قرطبوس قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح
الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية ثم ياء مهملة بحرف النون بين
الاخيرين وهي الرباعي المزيد فيه والخماسي المزيد ففي مزيد الرباعي تقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومدحرج بحذف الميم
والتاء فقط وفي مزيد الخماسي تحذف زائديه خامسة فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء
والسين الا اذا كان زائد الرباعي لينا وقبل الاخر فتثبت ويجمع فاهو فيه على فعالل ثم ان كان الزائد ياء صحيح نحو قنديل صار قناديل
او كان واوا والفا قلبا ياءين لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرادح بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال المهملة والحاء
المهملة بين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم قال المرار العظيمة وجمعه سراديح البناء الشاس والعشرون شبه فعالل وهو ما ثالثه حرف
وهيئة وان خالفه نحو كفاعل وفياعل وفواعل يطرد في مزيد الثلاثي غيرها تقدم من نحو اخرم وسكران وضيغم وارم وناب كبرى
وسكرى فانها تقدمها جموع تكسير فلا يجمع على فعالل الا بحذف زيادته ان كانت احدى سواكانت اولا او وسطا او اخرا الا الحاق
او غيره وسواء كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلف وعلالف وعلابق فالزيادة في الاولين
لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق ويحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان
من نحو مستخرج ومتدحرج بشرط بقاء الكاف وتعين بقاء الزائد الفاضل على غيره ويجعل الفضل لواحد من سبعة امور التقدم
التجرد الدلالة على المعنى في مقابلة الاصلي وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سالتموها او ان لا يؤدي الى مثال غير موجود او
ان لا يؤدي حذفه الى حذف لاخر الذي يساواه في جواز الحذف ورد هاتي التسهيل الى ثلاثة امور المزية من جهة اللفظ وازالة اللبس
حذف عين حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقا سواكان معها حرف مما تقدم للاصالة ام لا وسواكان ثاني الزائدين ملحقا ام لا ولا
فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي فتقول في جمع منطلق ومطالق بحذف النون وابقاء الميم لانطالق بحذف الميم وابقاء النون لان الميم
بفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصديرها ووجوب حركتها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدعى ومداعى بحذف السين
والتاء معا لان بقاءهما يخل بنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما كما تقدم ولا سباع ولا تداع بحذف الميم والتاء من الاول لانه
بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتاصب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا
للمبرد في نحو مفعنسهما احتمل زيادته للالحاق فانه يقول في جمعه قعانس بحذف الميم والنون وتبقى السين ترجيحا لما تقدم لان الاصل
لان السين زيدت للالحاق باخرنج وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك وكالهمزة والباء التحتانية المصدرتين
في اول الكلمة كالندد وبلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الدد هو الشديد الخصومة بض على الجوهري
وصاحب الضباء وسنه خصم الدد وفي التنزيل الد الخصام فتقول في جمعهما الادد وبلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والباء التصدرتين

في أبنية التصغير وعلله

وتحريكهما ولكونهما في موضع يقعان فيه ذانك على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا فالاصل الاول وبالزيادة في احد المثلين في الاخر والمزية من جهة اللفظ كما انا من سفرج نقول في جمعه سفارج بحذف النون وابقاء الالف لان له نظيرا وهو عنادل ولا نقول سفارج بحذف الالف وابقاء النون لان سفاعل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره وهي فاذكره بقوله واذا كان حذف احد الزيادتين معنى عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف ما يغني حذفها باخر تنبيه بفتح الخاء المهملة وسكون الباء المشاة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلث زوائد الباء والواو والنون فتقول في جمعه خرابين بحذف الباء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو ياء لبقاء الان الباء اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو لبقاء ثلاثة بعد الالف فيفعلها ما فعل بواو عضفور من قلبها ياء ولا تقل خرابين بحذف الواو وسكون الهاء قبل النون لان ذلك وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الباء بل هو محوج الى ان تحذف الباء ايضا وتقول خرابين بصيرورته على مفاعل لان الالف لا يقع بعد الف التكسير ثالثا حرفا وسطها ساكنا الا وهو حرف معتل كما مر بك وقد يقال فان تكافأت الزيادتان في الترجيح فالحاذف مخير لان لا مزية لاحدهما على الاخرى نحو نون سرندى بفتح السين المهملة والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجري على الامور وتارة الجوهري الشديد وقيل القوي وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال المهملة وقيل بضمها وقيل بنبت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري وفيهما المقصور ومن الممدود فان النون وجبت بالتقديم على الالف والالف وجبت بتقدير الحركة لالحاقها سفرجلا فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قال الشاطبي فتقول في جمع سرندى سرادٍ بحذف الالف وابقاء النون وسرادى بحذف النون وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاندٍ بحذف الالف وابقاء النون وعلادى بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقي سرند وعلند فينقل الى سرند وعلند كجعفر فتقول في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقي سرندى وعلندى فينقل الى سرندى وعلندى كارطى فيقال في جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعا وجرا وتعوض عنها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخير في زائدي سرندى وكلما ضاهاه كانغلندى

هذا باب التصغير

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي في بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وابنية اما فوائده فست تقليل ذات الشيء نحو كلب وتحقيره نحو كليب وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريبه زمانا نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحت البريد وتقريب رتبته نحو صديق وزيد الكوفيون مغايرا وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لان ذلك اذا عظمت قلت مدلولاتها وزاد بعضهم معنى خروهو التحبب نحو بنية واما علاماته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة فان تاسع رابعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل والحرف وشذ ما احسنه عند المبرد بن الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا يصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا تصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير لا مطلقا بل على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع ان يكون قابلا للصيغة فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله تعالى وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع لكثرة وكل وبعض ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير سوى والبارحة والغد والاسماء الغالبة واما ابنية الموضوعة له فهي ثلثة ابنية لا زايد عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول للتصغير الثلاثي كفليس والثاني للتصغير الرباعي نحو دريهم والثالث للتصغير الخماسي نحو بنيقر وهذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لانه وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دينار لشبهها بالمكبر قلت اصل دينار دنار فابدلت النون ياء لان النون ابدل الياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ووزن المصغر لهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن جعفر ومكرم وسفرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي افعل ومفعل وفعلل واصل هذه الابنية الثلاثة فعيعل وذلك لانه لا بد لكل تصغير رباعي او خماسي ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة ونعني بالتصغير ان كان الاسم المصغر ثلثيا اقتصر على ذلك العمل وهي تفعيل كفليس تصغير فلس ورجيل تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كجعفر فيقدر ان في مصغره كمرزبة والفتح والضم غيرها في المكبر كما في الفعل مفردا وجمعا جزم بذلك ابن ناظر الجيش وهو خلاف ما نقله الصبان عن الرضي من ان المكبر على هيئة المصغر كمبيطر فانه بصيغته بفتح الحركات كفليس وبه صرح ابن هشام اللخمي في الوضح فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الالف فعال ثم تحقر فيجيء اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغر على لفظه مكبرا ولا فائدة في التصغير فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطرا المكبر على مباطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذف ياؤه لانه خماسي ثالثة زائدة

في التصغير

نزول علم التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم اوله وفتح ثانيه لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم
اي من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة لم يكن نحو زمن بضم الزاء وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وغير
بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي تصغيرا لان حرف المد الثاني منهما وهو الميم في الاول
والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الياء غير رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الاخر والزمن مثل
الجبان الضعيف والمغزى من الغزو في كلام ازاد عمى زاده والاسم الغزو ان كانا لمصغر فجاوز الثلاثة احتج الى عمل رابع وهو كسر
ما بعد الياء المصغرة بشرط ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الفا وواوا وياء قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعل كقولك في
تصغير جعفر جعيفر وان كان بعده اي بعد الحرف المكسور حرف لين قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعل لان ذلك الحرف اللين الموجود
قبل اخر المكبر ان كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها كقنديل وقنيديل وان كان حرف اللين واوا او الفا قلبتا ياءين
لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب الواو ياء ومصباح ومصيبيح بقلب الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيعلا
اجعل لثلاثي بيتين وتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له الى مثال فعيعل مما زاد على اربعة احرف بما توصل به في التكسير
في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثال فعالل وفعاليل والحاق هنا من وجوب تجنبها له في التكسير فتقول في تصغير
سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه والفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج مما لحذف فيه زيادتان وهما السين
والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والمندديل مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو
الهمزة والياء وخرزبون مما يحذف منه الياء وتبقى الواو وسفرجل بحذف خامسه هو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش سمعت من
يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفرزدق بحذف خامسه هو القاف وفريزق بحذف رابعه وهو الدال ومستخرج بحذف السين والتاء
الميم لفضلها عليهما والمندديل بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وخرزبون بحذف الياء وقلب الواو ياء وتقول في تصغير
سرهند وعلندى مما تكافأت فيه الزيادتان ويخير الحاذق فيهما في احدهما سريهند وعليند بحذف الالف وابقاء النون وسريهد
وعليد بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح وبقيتا قبلها الا هنا للالحاق بسفرجل كما ستعلم والف الالحاق لا يبقى في
التصغير كما ستعلم اعلك كبا فاض والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل ويجوز ذلك في باب
التكسير والتصغير ان تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الاخر ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل بينهما بخلاف تعويض الزائد فانه يخل به
فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجائز تعويض ياء قبل الطرف ان كان
بعض الاسم فيها الحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حريجيم وحريجم ولا يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال
محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم وما جاء في البابين التكسير والتصغير مخالفا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس المطرد وشاذ
في جمع التكسير جمعهم اي العرب هكذا على لكن وفيه شذوذان احدهما انه مذكر وحقه على ان يأتي على مثال افعله والثاني انه شبه فيه
الاصلي بالزائد لمخالفة والزائد للاصلي فثبت فقالوا امكن والقياس في بنائه مكان على افعل ان يقال اكون بحذف الميم الزائدة
ابقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على ارهط واكارع والقياس كرع
واكرع ورهوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل واحدثة وما ذكره من ان
هذه الجموع للمنطوق به عمل غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل وذهب
انا للفظ غير الى هيئة اخرى به ثم جمع فكان اصله مكن جمع مكن كقفل وكان ارهط جمع ارهط وكان اباطيل واباطيل وكان احاديث جمع
احدثة وقال ابن دريد ان احدثة انما يستعمل في المصائب الدواهي لا في ضد القديم الذي يحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع
على غير المفرد كنساء جمع المرأة ومثاله في التصغير مصغيرهم اي العرب مغربا وعشا على مغربان وعشيان بزيادة الالف والنون وقياسهما مغيرب
وعشيش وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان وليليلة بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسيا وليليلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين
الى ان انسانا اصله انيسان من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو وقياسه رجيل وتصغير
صبية وعلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وبنون جمع ابن على اصيبية واعيلمة وابينون بزيادة الهمزة في اولها
قياسها صبية وعلمة وبنون وتصغير عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وبدل هذه الالفاظ مما استغني
فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل مغربان وعشيان كانها تصغير امغربان وعشيان وانيسيان وليليلة كانها تصغير ابيسان وليلة
ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية واعيلمة كانها تصغير اصبية واعلمة وابينون كانه تصغير ابنون واختاره في التسهيل وقال في

فعيعل

جمع ابطل

باب في وزن المصغر

النظم وما يدعى القياس كلما خالف في البابين حكما منها **فصل** واعلم انه يستثنى من قولنا بكسر ما بعد يا التصغير فيما يجاوز الثلاثة اربع مسائل احدها ما قبل علامة التانيث وهي وعثمان تاكيده والف كحبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل الف الجمع المسئلة الثالثة ما قبل الف فعال كالجمال وافراس المسئلة الرابعة ما قبل فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفا او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ان يتبع ما بعد يا التصغير مفتوحا بانيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تاء التانيث فللخفة واما فتح ما قبل الف التانيث فلبنائها على حالهما واما فتح ما قبل الف فعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلمشابهتهما بالف التانيث فتقول في تصغير جحيل وجنبلى وحمير واجمال واجمال وسكران وعمران وعثمان لانهم لم يجمعوها على فعالين فتقول في تصغير رجل كبير الرجلين وهو الذئب وسلطان بما هو على خمسة اخرف اخره الف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى سرحين وسلطين بقلب الالف فيهما ياء لانهم جمعوها على فعالين فقالوا سراحين وسلاطين والتكبير التصغير اخوان واما لم يقولوا سكادين وعثامين لان الالف والنون بنيتها على الف التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يتغير الفا التانيث لا يتغيران شبههما واما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تشبيه الالف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلباء لا يتبع فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما ارطى وعليبى فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل على ان الفهما للالحاق كالتانيث تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس الى ذلك اشار الناظم بقوله لتلوا يا التصغير البيتين **فصل** ويستثنى ايضا من قولنا يوصل الى مثال مفعل وفعيل بما يوصل به من الحذف الى مثال مفاعل ومفاعيل لمجاورتي في الطاء على غير ذلك لكونها محذوفة ثم قدر انفصالها غير البتة وقدر التصغير وارد على ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصاله فاوقع بعد اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا ام لا من الف تانيث بها ممدودة نحو كفرفصا النوع من العقود وشبهها حكم المقصورة او تانيه الى التانيث بخطلة واحدة الخطل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر زعم العرب انه اسم بلد الجن وينسبون اليه كل شيء عجيب او الف ونون زائدتين كرعفران وجلجلان بجيمين او علامة تثنية وهي الالف والنون او الياء والنون كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح للمذكر وهي الواو والنون او الياء والنون كمجعفرين بكسرها او علامة جمع تصحيح للمؤنث وهي الالف والتاء كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها تانيث في التصغير لفقدها منفصلة عما قبلها وتقدير التصغير واقعا على ما قبلها فتقول في مفصا وخنطلة وعبقري وزعفران وجلجلان ومسلمين وجعفرين ومسلمات وامرئ القيس وبعلبك وانما لم تحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغيرها بتصغير ما هي مجردة عنها واما في جمع التكسير فانك تحذف كل واحدة منها فيما امكن تكسيره ازالا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سيأتي تقول في قرافصة بحذف الالف وحنطلة بحذف التاء وعباقرة بحذف الالف والنون وزعافر بحذف الالف والنون منهما ولو ساغ تكسير الجواني وهي التثنية والجمعان المصحح والمضاف وصدر المركب لوجب الحذف لان المضاف يكسر بالحذف كما في التصغير تقول في تكسير امارئ القيس كما تقول في تصغيره امرئ القيس بلا فرق لانهما كلمتان كل منهما ذات اعراب بخصها فكان ينبغي للناظم ان لا يستثنيها في النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث مد الا بيا الاربعة **فصل** وتثبت في تصغير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة لخفة الاسم كحبيلى فتقول حبيلى وتحذف ان كانت سادسة للاستثقال كالغرزي فتقول لغيزى بحذف الالف جوازا وتعويض الهاء جوازا او سابعة كبرديرا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها ياء الف فهامشاة تحتانية اسم موضع فوزن فعليا قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره بريديرة وذلك لحذف الف التانيث وبقي بريدير فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت في الياء الاخيرة عند حذف الف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى فغيزى وبدل بريديا حويلا بالجاء الهاء ومشاة تحتانية اسم مكان ولبنى بصواب اما فغيزى فالف ليست للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس واما حويلا فان الف سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس وكذا تحذف الخامسة ان لم تبق منها مدة زائدة كفرفرى فقافر وذا تزيد منها اسم موضع فتقول فريفر لان بقا الالف الخامسة وضاعد الخرج البناء مثالي فعيعل وضعيعل فان قبل جحيلى فعيلى وليست من ابنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا في عدة الكسرة التي منع منها مانع الالفان ومدتها مدة زائدة حذفت لتكافئهما وعدم مزية احديهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة وبالموحدة والراء وفيها بفتح الفاء وكسر الراء وبالمشاة التحتانية والحاء المهملة تقول في تصغيرها حبيرى بحذف المدة الزائدة قبل الراء وجبر بحذف الف التانيث وقلب المدة بالوقوع بها في موضع يجب تحركها فيه

في احكام المصغر

بالكسرة وادغامها في ياء التصغير وابو عمرو يعوض عن الف التانيث هاء فيقول جبيرة وتقول في تصغير قرثاء قريثاء بحذف المدة وبي الباء او قريث بحذف الف التانيث وادغام الثاني في الثاني فذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث اثبتن **فصل** وان كان ثاني المصغر بنا الفا او واوا او ياء منقلبا عن اين رددته الى اصله اي الى ما انقلب عنه فرد ثاني نحو قيمة وديمة وبيان وبابة وحدتين الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموازنة من الوزن وبوب قلبت الواو في الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي الرابع فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة وميزان وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها وترد ثاني نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو السن الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه والاصل مبقن من اليقين وميسر من اليسر وينيب الينيب قلبت الثاني في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فاذا صغرتها قلت مبيقن ومييسر وينيب برد الياء الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله وارددن كلا اصل ثانيا لينا قلب بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين لانه تاء مشتاة فوق مبدلة عن واو واصله موتعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا موتعد خلافا للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب قلبها وهو الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعلله بانه اذا قيل فيه موتعد وهم انه مكبر موعد وموعد متيعد لابهام فيه مع انه سيبويه لم يلتفت للالتباس في مواضع كثيرة وبخلاف ثاني نحو ادم فانه منقلب عن همزة لان منقلب عن همزة تلي همزة والاصل ادم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلب الساكنة الفا فانقلب الالف واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كتابا لصا المهملة والباء الموحدة اسم نبت فنقول في تصغيرها اويدم وصويبر وفي ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجعل وان كان ثاني المصغر بنا مبدلا من حرف صحيح غير همزة او همزة لاتلي همزة فانه يرد اليه نحو قيراط في قراط الى النون والى الراء فنقول في تصغيرهما نبيهر وقريرط كما نقول في تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنانر وقراط والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ورد ثاني نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة والباء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذويئب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما ابدل لعلة كالنزول بالتصغير يرد الى اصله وما ابدل لعلة تزول بالتصغير يرد الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود كما قالوا في تكسيرا عيادا فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يغير بنيته الاول كموازين وابواب واثياب واعياد بخلاف ما لا يغير بنيته الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عييد وحتم للمجموع من ذا ما لمصغير علم **فصل** واذا صغرنا محذوف احد اصوله فاما وعين او لام او اثنان منها وجب رد المحذوف ان كان بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفا نحو كل وخذ وعدا علما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسر وهو الدبر والمحذوف الفا واللام يد ودم وحر بكسر الحا المهملة وهو الفرج والمحذوف الفا واللام نحو قر وشر وله اعلاما والمحذوف العين واللام نحو رة علما تقول في تصغيرها اكيل واخيذ وعييد وعيد برد الفاء وميذ وقويل وبييع وستير برد العين وبديء ودمي وجريح برد اللام وروي وولي وشيي برد الفاء واللام ورأي برد العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكملا المنقوص الى اخره وانما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بنا فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها اعرابا وهي لا تكون الا ساكنة واذا سميت بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يرد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف ويزاد عليه ياء وهو الاولى فيقال في تصغير هل هليل بالتضعيف وهلي بزيادة ياء وقبل ان شئت الحقته بالامر ياء وقلت في هل هلي او بالامر واو وقلت هيليو ثم اعلاله اعلال سيد وفيه زيادة عمل فيصغر بتعيين الاول وقد جزم به الابذي واقتضاه كلام التسهيل وحجته ان ما حذف لامرا واكثر ما حذف لامرا بالغ الموضح في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين اخره حرف لين محركا وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسما المعربة يد ودم فيقال في لو وكي لوية وكيية اعلالا لوري بالتشديد فيهما وذلك لانك رددت على واو لو واوا وعلى ياء كي ياء ثم ادغمت احد المثلين في الاخر وتاء بالمد وذلك لانك رددت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعهما مع الالف الاولى والتقاءهما ساكنين على حد الابدال في خمر وقيل ذيبت الهمزة من اول الامر فاذا صغرن بعد التضعيف اعطين حكم دو وحي بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والدا بادير والحي القبيلة و

فى اوزان المصغر

ثابا لمد وهو الذى يشرب فتقول فى تصغير لوبا التشديد لوى كما تقول فى تصغير دود دوى واصلها قبل الادغام لويود وهو جمع بين الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وتقول فى تصغير كى بالتشديد كيى بثلاث ياءات اولها اصلية وثانيها ثالثها المزيدة للتصغير كما تقول فى تصغير حبى حبيى بثلاث ياءات واولها والحرفها اصليتان ووسطها ياء التصغير وتقول فى تصغير ها بامد وهو بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال العلة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التصغير ضمة مجهولة الاصل كما تقول فى تصغير الما المشروق مويه بقلب الالف واوا ورد الى اصلها الا ان هذا الما المشروق لا مرها يرد اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس **فصل** وتصغير الرخيم حقيقتان تجعل المزيدة فيه مجرى ما عطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثيا فى الاصول او فعيعل ان كان رباعى الاصول سمى بذلك لانه لما فيه من الحذف المفضى الى الضعف بقاء صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقتان تعملان فى الاسم ذى الزيادة الصالحة للبقاء فى تصغير غير الرخيم ولعدم اخلالها بالزنة تحذفان فيها ثم توقع التصغير على اصوله ومن ثم ابى من اجل انه مختص بالمزيد ومن لا بقاء فى تصغير الرخيم فى نحو جعفر الرس بقاء الاصول سفرجل الخماسى الاصول لتجردها من الزوائد ولا بقاء فى مستخرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما فى تصغير غير الرخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لانه حذف زوائدهما والجئ فى غير تصغير الرخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الرخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما لا يصغران اطعما وفاكها واسودا وغلاما على فعيل ولا فعيعل ذلك فيهن صفات لم يكن له الا صيغتان فقط وهما فعيل كحميد فى تصغير احمد وحامد ومحمود وحمدان وحماد ولم يلتف للالباس ثقة بالقرائن وفى زوائدها الا بخل بقاؤها فى تصغير غير رخيم لقيل صحة قولك احيمد ومحيمد وحميدان وحميمد وفعيعل كقرطبس تصغير قرطاس واما تصغير قرطبوس فهذا مما حذف فيه مع زوائده خامسه فليس تصغير ترخيم لا فعيعل لانه ذو زيادة فى الياء فلن يحذف لهذا التصغير اصل لشبه الزوائد بحروف المد ويسمى مصغر ترخيم واسما عبل فان الميم واللام بلفظ الزائد وان كانا اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا فى الهمزة فقال سيبويه زائدة وورده المبرد بحذف اللام والميم مع صالتهما وبان همزتها كهمزة اصطبل وابنى على الخلاف فى الهمزة اختلافا فى كيفية تصغيرها فعلى رخيم فيقول سيبويه برهيم ويسمعل وبقول المبرد برهيم واسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى ابو زيد برهيم وسيبويه يقول يحذف الاخير لانه يشبه الزائد قاله المرادى وضح فى الحواشى والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن ترخيم المصغر اكتفى بالاصل **فصل** ويلحق تا التانيث تصغير ما لا يلتبس من مؤنث عار منها لفظا نحو ثريا فى الاصل وفى الحال الزائدة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتذكير يحذف ما غلبنه واو ومن ما لضعف عين بما عينه يا واذن بما فاؤه همزة فيقال فى تصغير هما وزيرة وسنينة وعينة واذينة وهذا الحكم مستمر بغير التسمية فزيد اسم رجل واذينة وعينة بن حصين وثلاثى فى الاصل وفى الحال كعوين وبديه وكذا عرضت ثلاثية بسبب التصغير كما قطع شواصغره تصغير الرخيم لا فتقول فى تصغير سمينة والاصل سميى بثلاث ياءات اولها التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة محذف احدى الياءين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثية بسبب التصغير لحقته التا كما تلحق مع الثلاثى المجرد ولو سميت بما مذكر لقلت فى تصغيره سمى بغير تا لتذكيره مسمى وجبلى وحمراء لكونهما مصغرين تصغير الرخيم فتقول فى تصغيرهما حميرة وجبيلة بالتا عوضا عن الف التانيث وتقول فى تصغيرهما غير تصغير الرخيم حميراء وجبيلاء لانك بالتا ذا لا تجمع بين علامتى تانيث والى ذلك اشار الناظم واختم بتا التانيث ما صغر من مؤنث عار ثلاثى كمن بخلاف نحو شجر وبقر من انها الاجناس فلا يلحقهما فيمن انثهما فلا يقال فى تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا بالمفرد المصغر فاما مذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وستة من اسماء العدد المؤنث فلا يقال فى تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر المصغر وبخلاف نحو نبت وسعاد فلا يقال فى تصغيرهما نبيتة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف الرابع قائم مقام التا فلا يجمع بينهما والى ذلك من الاستغناء اشار الناظم بقوله ما لم تكن بالتا يرى فى اللبس شذ ترك التا فى تصغير حرب بفتح الحا المهملة وسكون الرا المهملة وبالموحدة وعرب بفتح العين المهملة والرا المهملة ودرع بكسر الدال وبغل بفتح النون ونحو هن كذود وعرس وقوس وتابوت مع ثلاثيتهن لانتفاء اللبس وعدم الالتباس وجمع المتاجزون من ذلك عشرين لفظا وهى اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وتابوت المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر الغين وغرس بضمها وذود وضحى وطست ودلمس وشول وقدر ونصف بفتحتين وحرف وعرب وبغل سمع فى بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك التا ذو اللبس شذ اجتلابها فى التا فى تصغير ذراع وامام وقدام مع بادخين

على الثانى

باب المصغر

على الثلاثة نقيا لواو ويثبت بضم الواو وفتح الرابعة بها الحنانية مكسوة مشددة فميم مفتوحة فالثا الاولى يا التصغير والثانية
المبدلة من الهمزة التي قبل الهمزة وايمه بضم الهمزة وفتح الميم وبا مشددة مكسورة فيم مفتوحة فالثا الاولى يا التصغير والثانية بدل من
الف اسام وقد يدبه بضم الفاف وفتح الدال وبيا ساكنة وذال مكسورة بعدها يا مثناة تحتانية وميم مفتوحة الثا الاولى
يا التصغير والثانية بدل من الف قدام ووصله الحاق الثالثها ان جميع الظروف غيرها مذكره فلو لم يظهر والثانية لكنها مذكرة ادلا
يعلم ثانيتها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقد يلحاق ثانيها ثالثا كثر **فصل** التصغير من خاصة الصفات يقتضي الاسم فيصغر المتمكن كمامر ولا يصغر من غير المتمكن
الا اربعة افعل بفتح العين في التعجب والثاني المركب عما كان اوعدما فانه يعرب بكعلبك وسيبويه في لغة بنائها على الفتح في بعلبك
على الكسر في سيبويه فانها من اعرب بهما اعراب ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرها لانها خرج من اقسام المتمكن والعدد الى خمسة عشر وافعل في
التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولها وفتح ثانيهما واجتلابيا التصغير ثالثه نحو ما احيسنه وبعلبك وسيبويه و
خمسة عشرها افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما يعنون الشيء الذي يصغر بالملح كانهم قالوا زيد مليح وطعا المركب المزجي
فلان الجزء الثاني في عبرلة تا التانيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة دنيله وتميمة نزلوها بها تيك المنزلة فلذلك صغروا الصدر والثاني
اسم الاشارة وسمع لهذا ذلك منه في حمير كلمات وهي ذا في المذكر وتا في التانيث وذان في تثنية المذكر وتان في تثنية المونث والاتي في
جمعهما والرابع الاسم الموصول وذلك منه ايضا في حمير كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث وتثنيتهما اللذان واللتا
وجمع الذي اللذين والاولى وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن يوافقن تصغير المتمكن في ثلثة امور احدها اجتلاب يا الساكنة
والثاني لزوم كون ما قبلها يا مفتوحا والثالث لزوم تكميلها ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة بوجه لفرق المصغر المتمكن في
امور ثلثة ايضا احدها بقاؤها اولية على حركاتها الاصلية التي كانت قبل التصغير من فتح او ضم تبينها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني
زيادة الف في الاجزاء امكن عوضا من ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية او زيادة جمع والثالث انا يا التي للتصغير قد
تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا وتيا فيبقى الحرف الاول على فتحه وقد يبنى التصغير ها كنة مدغمة في يا التصغير المنقلبة عن
الالف ذا وتا وقد يبدل الفا في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذيا وتيا ثلاث يايات اولاها غير الكلمة وثانيتها يا التصغير وثالثتها
لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف في اخره فحذفت اليا الاولى لان يا التصغير جيء بها لمعنى فلا تحذف لانه يحذف الثالثة لان
ذلك يقتضي وقوع يا التصغير اخرا اذا كانت الالف في زنة حركة وهي الضمة ووقوع يا التصغير طرفا ممتنع ولانها ان ابقيت ساكنة لم يمكن بقاء
الالف بل كانت تقلب يا وفي ذلك وقوع فيما فروا منه اذ الالف المجعولة عوضا ووقوع يا التصغير طرفا وان حركت فيا التصغير كالف
التكسير فلا تحذف وتبقى الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا تلاثي الوضع وان الهاء في ذا وغيرها محذوفة واما
على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقا اولهما على فتحه و
ادغام يا التصغير فيما بعدها ولم يوت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولا التي ايضا بابقا اولها على فتحه
وهنه في حال التكسير وبالقصر في لغة من قصر وهم التميميون وبالمد في لغة من مدهم الحجازيون اما لغة القصر فلا اشكال واما على
لغة المد فقال الفارسي الحقنا يا التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها يا وزيدت الالف قبل الاخر ولم ترد بعد الاخر اذ ليس لنا
تصغير خامس الا وقبل اخره مدة وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير اخرا لاعلى القاعدة في المبهمات لالتبست لغة المد بلغة القصر وبنا
من وجهين احدهما ان يا التصغير يقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الهمزة يا كما في غطا فيجتمع ثلاث يايات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف
التصغير والوجه الثاني ان اولاء فعال فاذا ثنيت الالف اخرا صار الاء اعلى فعلا كحباى فيجب حذفها لانها طرف مستثقل واما اذا قلبت فانها
تصير رابعة وما كان خمسة رابعة لين فانها يسقط ثالثها خافوا التحذير المذكور ادخلوا الالف بعد يا بين وقال الزجاج همزة
اولاء منقلبة عن الالف المدة فاذا قلبت الف المد يا لوقوعها بعد يا التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم يا الف التصغير فتنقلب همزة
لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي واللتي اللذيان واللتيان بابقا اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين يا التصغير و
الالف وادغام يا التصغير فتح يا المكبر لاجل الالف وتقول في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وزيادة
ثالثهما ولم يوت بالف بعد النون لطول بعلامة التثنية قال الموضح في النحو البوهذا الذي اراه من اقوال وهم يقولون ان التثنية
ترد على المفرد المصغر فيختلف سيبويه والاخفش يحذفه الاخفش اعتباطا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية
فلا يبدلها البتة والاخفش يحذفها لانها الكتبي يفتدها واصل الخلاف بينهما اذا ثنى المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير

الالف في هذا وتا ثانية في المصغر ولكنها تنقلب

باب النسب

اجتمعت مع الف التثنية ثم حذف الساكنين ولم تقلب الفا بين تثنية الممكن وغيره او تعتقد انها حذفت قبل مجئ الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كما في الاعلون وتقول في تصغير المذنبين المذنبون رفعا والمذنبين جرا ونصبا يضم ما قبل الواو وكسرها وقبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها في الخارج والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يعتد بالحذف للساكنين والدال على المحذوفين مفتوحة وفي شرح الشافية للخارزنجي واما المذنبون فقد زادوا في المذنبين قبل الياء واو قبل النون الفا فصار المذنبان ثم ابدلوا الفتحة منه والالف واوا والتقى ساكنان بالتثنية اشبهي واذا اردت تصغير اللاتي لجمع المؤنث صغرت التي لمفرده فقلبت الفها كما تقدم ثم جمعت بالالف والتاء فقلت اللتيات كما تقدم وقولنا بدلا لجمع لمصغر مفرده غير تصغير اللاتي واللذان على الاصح عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللذين لا يحقر اذا استغنى بجمع التي المحقر بالالف والتاء كما في دريهمات ودنينيرات بل المؤنث اولى مما لا يعقل بهذا الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا حين حقرا بمنزلة ضارب اذا اجري عليهما حكمه وتحذف الياء التي هي لامها لان الالف المصغر ازيد منها على الاسم على حسه سوى بالمصغر وانما كانت الياء المحذوفة لامها طرفا والمانع في تصغيرهما ولكن تحذف الالف لانها زائدة والياء اصلية فصار اللاتي اللأيا واللاتي اللتيا وهذا لا يلتبس بتصغير الواحد ولا بتصغير ذي من اسما الاشارة اتفاقا عند الجمع للناس بتصغيرذا وتكمل عليه تصغيرهم عمرو وعمر اعلم عمر مع الالتباس ولا تصغير في الاشارة للاستغناء عن تصغيرها بتصغير ذا خلافا لابن مالك في قوله في النظم منها ذا وفي فالمراد في ذلك بوهم ان في صغر كما صغر ذا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المؤنث الا ما خاصة وهو المفهوم من الشهيل فانه قال ولا تصغر من غير الممكن الا ذا والذي وفروعها اللاتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المؤنث الا ما خاصة انتهى والجواز تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله وصغروا ذا ذه الذا التي وذا مع الفروع وانما سوغ تصغيرهما لانهما بوصفا وبوصف بهما والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قال ابو الحسن بن الباذش وحكى ابن العلج تصغيره على ابيه وتبعه المنادي المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال يا زييد **هذا باب النسب** وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب بالنسبة والغرض منها ان يجعل المنسوب من المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العرض فوضع زيادتها هو الاخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير لاعراب تقديرا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على بنية الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلث تغيرات اولها لفظي وهو ثلثة اشياء الحاق الياء مشددة اخر المنسوب اليه او كسر ما قبلها وقلب اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما للما لم يكن له وثانيها حكمي وهو قبوله علامة الصفة المشتقة في المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسب الى نبي من بلد او قبيلة او غيرها فلا بد لك من عملين في اخره احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تصير بذلك ياء حرف اعرابه فتدل عليها حركات الاعراب فعا ونصبا وجر الصير بها بمنزلة الاجر والعمل الثاني ان تكسره بما قبل الاجر لمناسبة الياء كما في يا المتكلم والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله اكسر سوى ذا واللي النسب وكلما يليه كسرة وجب بحذف لهذا الياء المزيدة للنسب مؤذنة بالاجر وامور متصلة بالاخر لما الامور التي في الاخر فستة احدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كانت احداهما زائدة والاخرى اصلية فالاول وهو ما اجره ياء ان زائدتان سواء كانتا للنسب او لا نحو كرسي مما اجره ياء ان لينتا للنسب ومما اجره ياء ان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب فيجتمع لفظ المنسوب لفظ المنسوب اليه ولكن يختلفان لتقدير فتحهما مع الياء المجددة للنسب عند سيبويه وتظهر هذا الاختلاف التقديري اثره في الضناعة وذلك انه اذا كان نجاي جمع نجي بالياء الموحدة فخاف نجمه فثناه فوقانيه علما لرجل فانه يكون غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد نجي والجمع النجاي غير منصرف لانه يرتجع جمع الجمع اشبه مفرد جمع فاذا نسبت اليه انصرف لزوال اشبه الجموع لان ياء النسب تحصل الصيغة ذلك وخلفها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تكن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب فعاعيل وبعده مفاعي ووزنه بقوله علما اشرت عليه بقوله فاذا انسبت اليه لان جمع لتكسيره اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظ بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فتقول في رجال رجلي وفي

لامفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل اخر ازاحما كان لامرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي لاصيغة منتهى الجموع
وهو ما احد يائيه زائدة والاخرى اصلية نحو مرمي بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله مرموي كمضروب اجتمع فيه الواو والياء وسبق
احدهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الاصلية
لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب فلت مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب
يحذف الياء الاولى لزيادتها وتبقى الثانية لاصالتها وتقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لوجوب كسرما
قبل ياء النسب الالف لانقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسرة والياء اث فتقول مرموي واطلق في النظم قوله ومثله
مما حواه حذف هو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت لاوقط فرارا من
الاجحاف وتعينت للحذف لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كراهة اجتماع الياءات مع
في امية اموي وحيا اميي باربع ياءات اذ لبس قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد لم تحذف واحدة منها بل تفتح الياء
الاولى كما في نمر وترد ها الى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت على صورتها وتقلب ايا الثانية واوا لئلا يجتمع الياءات
فتقول في طي وحي طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر الثاني مما يحذف لبا النسب تاء التانيث تقول في مكة مكي بحذف
التاء لان بقاءها يوقع في اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امراة مكنة وانما
تانيث حشو او قول المتكلمين في علم الاصول الذاتية في النسبة الى الذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات تاء التانيث
فيهما لحن اي خطا اخر وجه عن القاعدة بقي للمحظ لاحسن ثم بعد ل بالكلام عن الصواب في صوابهما ذو وي وخلفي بحذف التاء
منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لايقولون ذلك قال الكافيجي في شرح ايساغوجي في المنطق لايقال الذاتي منسوب
الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية لنسب بلغوية حتى
يلزم ذلك وانما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال الذات مرادا بها الحقيقة لااصل له في
اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد الالف
المحذوفة واذا اردت عادة العين الى الصحة فصير على تقدير رد واثم تقلب الالف واوا تقول في ذوي الامر الثالث مما يحذف لبا النسب
ان كان مجاوزه للاربعة لو كان رابعة متحركا ثانيا في كلتيهما فالاولى تقع في ثلاثة في الفا التانيث كحباري بالحاء المهملة والباء الموحدة
والراء بعده اطائر وفي الف الالحاق كجحمرش بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهري الفراد قال الزبيدي الطويل
الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل وفي الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حباري وجحمرش ومصطفى
بحذف الالف فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما الفه رابعة وثاني كلتيهما متحرك لاتقع الا في الف التانيث كجمزى بفتح الجيم
والميم والزاء صفة بمعنى جمازة اي سريعة من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة
الحرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلتيهما فيجوز فيها القلب واو تشبيها بالف ملهى والحذف
تشبيها بيا التانيث لزيادتها والادرج في التي للتانيث كجلى الحذف لان شبهها بالف التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل
الادرج في التي للالحاق كعلقى الحذف فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فان الفه منقلبة عن واو القلب خير الادرج انما
كان الادرج فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني والقلب في ملهى مما الفه منقلبة عن اصل خير منه في
نحو علقى مما الفه زائدة للالحاق والحذف بالعكس اللغوي فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصلي
الامر الرابع مما يحذف لبا النسب ياء المنقوص المجاوز اربعة خامسة او سادسة كمعند ومستعل فتقول في النسب اليهما معندي ومستعلي
بحذف يا المنقوص وجوبا للطول واما الثالث رابعة كقاض فكالف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثانيتي ما هي فيه ساكن والفه منقلبة عن
ياء او واو فيجوز فيهما القلب واوا والحذف لكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغير ان النسب
حتى قيل لم يسمع الا في قولهم فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دواهم عند الحانوي والا فقد جعل اسم الموضع حانوتي وفي الثالث
من الف المقصور المنقلبة عن ياء او واو كفتى وعصى ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس وعلى
القلب اي جاهل وشج بالشين المعجمة والجيم من شجي اي حزن الا القلب وانما تقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قلبها في فتى واو
كان اصلها الياء فلئلا يجتمع الكسرة والياءات واما في عصى فرجوع الى اصلها واما في عم وشج فلانا لما اردنا النسب اليهما فحذفنا عينهما
كما في نمر قلبنا الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت الفتى حكما وتغليبا وحيث قلبنا الياء واوا فلابد

من تقديم فتح ما قبلها على قلبها الما تقرر ان قبلها واوا مسبوق بقلبها الفا فان قلت ما وجه فتح العين في قاض عند من قال قاضون قلت
واوا ونظيره من الصحاح لانفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تقلب عند بعض العرب نقله المرادي عن بعض النحويين ويجب قبل الفتحة كسرة
في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفا او مضمومها او مكسورها فالمفتوح الفا نحو فعل كنمر بالنون والمضموم الفا نحو فعل
كدئل والمكسور الفا نحو فعل كابل فتقول في النسب اليهما نمري ودئلي والبي بفتح العين فيهن كراهة توالي الياءين والكسرتين وذهب بعضهم
الى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كابلي بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة بعمل في جهة واحدة فلا تثقل والامر
الخامس والسادس مما يحذف ابدا التنسب علامة التثنية وعلامة الجمع تصحيح المذكر فتقول في النسب الى زيدان وزيدون حالكونهما علمين
معربين بالحروف في يد تحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات في ياء النسب
وحذف النون تبعا لما قبلها لانهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا فما قبل التثنية بهما فانما ينسب الى مفردهما لا اليهما ومن اجرى
زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف الاعراب على النون اعرابها لانصرف للعلمية والزيادة وقال وهو تميم ابن ابي مقبل
لاحلفا ابن لاحر خلافا للوضح الا باذ نار الحي ياسبعان امل عليها بالبلى الملوان قال في النسب يدا في باثبات الالف
النون كما بقال سلماني والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدون علما مجرى غسلين في
لزوم الياء والاعراب على النون منونة قال في النسب يدبني باثبات الياء والنون كما تقول عيسى ومن اجراه اي زيدون مجرى
هرون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب
على النون منونة او الزمه الواو وفتح النون كالماطرون قال في النسب على اللغات الثلاث يدوني باثبات الواو والنون كما تقول
هرون وعربون وماطرون واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو تمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع
ان كان باقيا على جمعيته ولم ينقل الى العلمية فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تانيثان حين ينسب مؤنثا قاله ابو حيان فيقال تمري
بالاسكان في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع وان كان علما فمن حكى اعرابه حالة الجمع حذف الالف والتاء معا نسب اليه
على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منعه صرفه للتانيث والعلمية نزل الهاء منزلة تاء مكة ونزل الفه منزلة جزء لكون ثانيه
فيه متحركا فحذفهما على الترخيم بحذف الالف كما في جزء فقال تمري بالفتح في حكاية الاعراب ومنع الصرف
وانما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وفتحت في حالة نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا والنسب اليه علما لان علامة
الجمع تحذف في كلا الحالين واما نحو ضحكات بما هو جمع صفة فقال الموضح بحثا ففي الفه وجهان القلب واوا والحذف لانهما
كالف حبلى بجامع ان كلا منهما صفة ساكن ثاني ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف الياء فتقول ضحوي وضحي كما تقول حبلوي وحبلى ولبس
نحو مسلمات من الجموع القياسية ونحو سراد فات من الجموع الشاذة الا الحذف لكونها خامسة فتقول مسلمي وسرادي بحذف الالف
والياء والسراد ق قال في القاموس الذي يعدو فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والدخان المرتفع البحط
المتصلة بالارض فسحة ابيض لحدها الياء المشاة تحت المكسورة المدغمة فيها ياء اخرى سواء كان ما هي فيه بدل العين كطيب او مبدلا منها كميت
فيقال في النسب الى طيب وميت طيبي وميتي بحذف الياء الثانية المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين
واربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل او لم يقلب الفا ويلزم زيادة
التغيير مع اللبس او انقلبت بخلاف نحو هيج بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام
الناعم فيقال في النسب اليه هيجي باثبات الياء الثانية لانفتاح الياء المدغم فيها بخلاف نحو مهيم تصغير مهام مفعال من هام على وجهه
اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا فتر راسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمة
الجمل اذا جعله هائما فتقول في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء اخرى لانقلابها المكسورة من الاخر بالياء
الساكنة التي هي عوض من الف مهيم او من الواو والثانية من مهوم او من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام ابي حيان وتبعه
الشهاب الحلبي السمين وكان القياس ان يقال في النسب الى طيئ يشد الياء وبالهمزة طيئي بحذف الياء الثانية فقط ولكنهم بعد الحذف
قلبوا الياء الباقية وهي الاولى الفا على غير القياس لانها ساكنة فقالوا الطائي ولو قيل حذف الياء الاولى الساكنة وقلبت الياء
الثانية المتحركة الفا كان القلب على القياس الامر الثاني تحذف لياء النسب ياء فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين
وانفكاك تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف منه تاء التانيث اولا ثم تحذف لياء ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم
تقلب الكسرة فتحة كما في تمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب الى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب الى عمر كلب اسليمي

باب النسب

عبرى وسلمى والقياس فيهن سلفى وعمرى وسلمى بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عمرة غير كلاب وسلمة غير انهم فرقوا بينهما
نحو والتسليف من يتكلم بسليقته اى طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال سيبويه ولست بنحوى يلوك لسانه ولكن سليقة اقول
فاعرب ولا يجوز حذف الياء في طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر
التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردى ولا يجوز الحذف في نحو جيلة لان العين مضعفة فلو حذف مثلا لانفك ادغامه ولزم زيادة التغيير مع اللبس الامر الثالث تحذف لياء النسب ياء فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين مضعفة كجهينة وقريظة بالمثالة تحذف تاء التانيث ولا تحذف الياء لما مر فتقول جهنى وقرظى وشذ قولهم في النسب الى ردينة مع ردينى باثبات الياء وتقول في النسب الى عنيزة وقويمة عنيزى وقوىمى ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب الفا فلا يلزم الحذف لكنه ثابت ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان العين مضعفة وحذف الياء يؤدى الى الثقل لوجوب ادغام احد المثلين في الاخر وزيادة التغيير مع اللبس لوادغم الامر الرابع تحذف لياء النسب فاء فعولة بفتح الفا بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حتى من العين تحذف تاء التانيث ولا تحذف الواو ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التانيث وهى حرف صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعده ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنائى واما قولهم شنوى فعلى لغة من قال ازدشنوه بتشديد الواو وقالوا ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف لياء الاولى فيهما وقلب الكسرة فتحة في الاولى فلا نعلم فيه خلافا واما فعولة فذهب سيبويه والمبرد الى وجوب حذف الواو والضمة بعدها واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمى والمبرد الى وجوب بقائهما معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز ذلك الحذف في قولهم بفتح القاف لاعتلال العين لما مر في طويلة ولا يجوز ذلك في نحو ملولة لاجل التضعيف في العين وحذف الواو يؤدى الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعلا بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ به الامر الخامس مما يحذف لياء النسب ياء فعيل بفتح اوله وكسر ثانيه المعتل اللام ياء كانت واوا نحو غنى وعلى تحذف لياء الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين فتقول غنوى وعلوى الامر السادس مما يحذف لياء النسب ياء فعيل بضم اوله وفتح ثانيه المعتل اللام نحو قصى تحذف لياء الاولى ثم تقلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لما مر فتقول قصوى وهذيل ثقيف وقريش وهذلى ثقفى وقرشى وهذلى **فصل** حكم همزة الممدود كحكمها في التثنية فهى اما للتانيث او اصلية او منقلبة عن حرف اصلى او عن حرف الالحاق فان كانت للتانيث قلبت واوا كصحراوى لكون الهمزة اثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة وشذ صنعائى في النسبة الى صنعاء اليمن وبهرانى في النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشابهان الف التانيث من العرب من يقول صنعاوى وبهراوى على القياس وكانت اصلا سلمت من القلب غالبا لقوتها بالحركة نحو قرائنى في قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاجود التصحيح قاله في التسهيل وكانت بدلا من حرف زائد للالحاق نحو علبا او كانت بدلا من اصل نحو كساء اصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها اثر الف زائدة فالوجهان التسليم والقلب واوا فيهما فتقول كساوى بالقلب واوا ورجوعا الى الاصل وعلباوى بالقلب واوا وتشبيها بالف التانيث وعلبائى بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء يديت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الاصلية من النشر على خلاف الترتيب **فصل** ينسب الى صدر العلم المركب بحذف العجز لاستثقال النسبة الى الكلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التانيث ان كان التركيب اسناديا كتابط شرا وبرق نحره او مزجيا سواء كان صدره صحيحا ام معتلا كبعلى ومعدى او معدى وفي النسبة الى بعلبك ومعدكرب وانما اخروا في البابين ابقاءها على حالها وقبلها واوا لانك اذا حذفت الجزء الثاني صار الجزء الاول منقوصا واويا والمنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضى وقاضوى والارجح التصحيح كما تقدم وفي النسبة الى المزجي خمسة اوجه احدها ما ذكره الموضح تبعا للناظم من الاقتصار في النسبة على الصدر وهو مقيس اتفاقا والثاني ان تنسب الى عجزه فتقول بكرى ومعدكربى واختاره الجرمى الثالث ان تنسب اليهما معا من الاول تركيبها فتقول بعلبكى ومعدكربى واختاره ابو حاتم واخرون وانشد

عليه الطير في وكناتها ... طيور ابابيل تبغى الوظيفا

الرابع ان ينسب الى جميع المركب تقول بعلبكى ومعدكربى الخامس ان تبنى من جزئى المركب اسما على فعلل وتنسب اليه قالوا في التنب

حضرى اذا اضافا كامرئ بكسر الراء تبعا لكسرة الهمزة ومرئ بحذف الهمزة الأولى وفتح الميم والرأى النسب الى امرئ القيس قبل وامرى شاذ
عند سيبويه والمطرد عند مرئ بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرء القيس اذا المرئ شب له بنا عقد
براسه اثر وعار او استثنى محمد بن حبيب امرئ القيس الكندى فانه ينسب اليه مرئ الا ان كان المركب الأصلى فى كنية كابى بكر وام كلثوم
او كان معرفا صدره بحرف كابن عمر وبن الزبير فانك تحذف صدره وتنسب الى عجزه لأنه المقصود بدلوله فتقول بكرى وكلثومى وعمرى
وزبيرى وربما الحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم فى النسب الى عبد الأشهل وفى النسب الى عبد مناف منافى فحذفوا صدرهما و
نسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدى لالتبس بالنسبة الى عبد غير مضاف والاشهل صفة الرجل
ومناف اسم لصنم والحاصل ان المركب الأصلى ينسب الى عجزه فى ثلثة مواضع احدها ما كان كنيته الثانى ما يعرف صدره بحرف الثالث ما
يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بنا فعلل من جزئى المضاف منسوبا اليه والمحفوظ
من ذلك يتملى وعبدرى ومرقشى وعقعقى وعبشمى فى النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرء القيس حجر الكندى وعبد القيس وعبد
شمس فصل اذا نسبت الى ما حذف عجزه وصحح لامه رددتها وجوبا فى مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف الباء واصلها التشديد فخفف بحذف
عينه الساكنة متبوعة به فاذا نسبت اليه قلت ربى برد العين الساكنة ولا تحركها لثقل الفك اجماعا واذا نسبت الى ما حذف لامه رددتها
وجوبا فى مسئلتين احديهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة بسكون الواو وصحفة ثم لما القيتا الواو والهاء الزمتا السكون
فانقلبتا الفا وحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها التاء بدليل قولهم فى تكسيرها شياه بالهاء وقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها
والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها الفا ثم اختلف فى عينها هل يبقى على فتحها العارض فتتم
الفا او ترد الى سكونها الأصلى فتسلم من القلب الفا ذهب سيبويه الى الأول وابو الحسن الأخفش الى الثانى فتقول شاهى على مذهب
سيبويه لأنه لا يرد الكلمة بعد حذفها الى سكونها الاصلى بل يبقى العين مفتوحة فيقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وابو الحسن يقول شوهى بسكون الواو ولا يقلبها الفا لأنه يرد الكلمة بعد حذفها الى سكونها الاصلى فيمتنع القلب والصحيح
مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى النسب الى قد قدى وحكى عن ابى الحسن انه رجع فى كتابه الأوسط الى مذهب سيبويه المسئلة الثانية
تما يجب رده لامه ان يكون اللام قد ردت فى تثنية كاب وابوان او فى جمع تصحيح لمؤنث كسنة وسنوات فى لغة غير اهل الحجاز او سنها
فى لغة اهل الحجاز فتقول فى النسب الى اب وسنة ابوى وسنوى وسنهى برد اللام كما رددت فى التثنية والجمع بالألف والتاء لان
النسب اقوى على الرد لأنه احمل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده فى غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده فى غيره اظهارا للتمرن
فى الرد وتقول فى النسب الى ذو وذات ذوى وبانقاق سيبويه فى الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك لأنها باء لان طوبى اكثر من قوة وذهبت
الى انها فعل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت الفا وقلبت الألف واوا فى النسب
وذات هى ذو بزيادة التاء وانما قيل فى النسب اليهما ذوى لما مر من اعتلال العين ورد اللام فى تثنية ذات نحو ذواتا افنان بالواو على الاصل
وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال الأغر والالف الأولى من ذاتا عين منقلبة عن واو والألف الثانية علامة رفع وتثنية
التأنيث كما فى مسلمتا واتما صحت العين حالة التكميل واعلت حالة النقص لئلا يجتمع اعلالان فى حال التمام والسلامة من ذلك
حالة النقص وتقول فى النسب الى اخت اخوى كما تقول فى النسب الى اخ اخوى وتقول فى النسب الى بنت بنوى كما تقول فى النسب الى
ابن بنوى اذا رددت محذوفة لقولهم فى الجمع بالالف والتا اخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان
ما وجب رده فى الجمع يجب رده فى النسب سواء حكم رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر ان الصيغة اى صيغة اخت وبنت كلها
للتانيث وان التاء ان كانت بدلا من واو محذوفة فهى للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائى بالثلاثى فوجب ردها اى رد صيغة اخت و
بنت الى صيغة المذكر فوجب حذف التاء من كل منهما كما وجب حذف التاء فى النسب الى نحو مكة وبصرة وفى الجمع بالألف والتاء
نحو مسلمات لئلا تقع تا التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل واجرى التاء فيه وان كانت للالحاق مجرى تا التانيث لاختصاصها بالمؤنث
وفتح اولهما فى النسب كفتح فى الجمع بالألف التاء ويونس توافق على حذف التاء فى الجمع فيجريها مجرى تا التانيث فى حذفها ويخالف فى
النسب فلا يحذف التاء يجمع بينها وبين تا النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقى اولهما على حركته ويقول فيهما اختى وبنتى محتجا بان التاء
لعين التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا تسكن الا اذا كان
معتلا نحو فتاة وقناة ولانها لا تبدل فى الوقف هاء نحو رحمة ونعمة وذلك المذكور من كونها للتانيث مسلم ولكنهم عاملوا
صيغتها مع تاء الالحاق معاملة غيرها مع تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتا وذلك لانهم ردوا المحذوف من

ردوا

ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بالف وتاء مزيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير
ردّ ولا حذف لقالوا الخات وبنتات والزم الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء مع انه غير مجموع على انه اتما يقال في
ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسبة لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب فانه حذف التاء فيه يلبس المنسوب
الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت ان التاء فيهما ليست كالتاء في اخت وبنت لان التاء في هنت في الوصل خاصة
تبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء اخت وبنت فانها تثبتان وصلا و
وقفا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فقول اخوي وبنوي
بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابني او بنوي كما يأتي في ابن ويجوز
رد اللام وتركها في ما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها
شيء وشفة مما لامه صحيح محذوفة وعوض عنها تاء التانيث تقول يدوي برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياء
او يدي بغير رد المحذوف ودموي بالرد والقلب او دمي بغير رد وشفي بغير رد وشفهي بحذف التاء ورد الها المحذوفة وما ذكره
في شفي وشفهي بالرد وعدمه قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين
ان سلمنا ان المسئلة التي نحن فيها سمعي جواز رد اللام وتركه فيما يشبه الاسماعية حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال في شفة ان لامها واو
فانه يقول اذا رد اللام شفوي بالواو والصواب ما قدمناه من انه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء بدليل رجوعها في قولك شافهت
الشفاء بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى اصولها واصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين ما يدل الخلاف فيها
وما دام فعلى الصحيح عند سيبويه الاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجار برد واما شفة فمن صرف الضباع على انها
بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلي عند
وتقول في ابن واسم تما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابني واسمي بعد رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت بنوي وسموي
باسقاط الهمزة ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة ورد اللام لئلا يجتمع بين العوض والمعوض وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد الى السكون
ثم حذف الواو وهي فاؤها وعوض منها تاء التانيث فتقول في النسب الى برى علما برئي بفتحتين على الباء والراء فكسرة ما قبل الياء ورد
العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد برأي بفتح الباء والراء والهمزة ثم نون
جرى بالجيم والزاي فيجيء حذف الالف لانها رابعة متحركة ثانية في كلمتها وقياس قول الخليل برئي بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف
او برأوي بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهوي بحذف الالف وقلبها واوا والا نزاد رد المحذوف فيرد الساكن الاصلي
فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفا لسكونها الاصلي فيصير براءي بوزن جرحي والمقصورة اذا كانت الف رابعة ثانية فما هي فيه
كحبلى يجوز في الف رجحان حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب الى شبه على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وشوي بكسر الواو
وفتح الشين وذلك لانك لما رددت الواو الاولى المحذوفة وحذفت الثانية الوسطى بكسرتين متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين
كابل بكسرة الهمزة والباء قلبت الكسرة الثانية فتحة كراهة توالي الكسرتين والياءين كما تفعل في ابل اذا نسبت اليها فتقلب الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الف المقصور الثالثة يجب قلبها واوا وتقول على قول الخليل شوي بكسر الواو
الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا اذ لا مقتضي له ويمتنع الرد
في غير ذلك المذكور من الوجوب وتقول في النسب الى سنة بفتح السين المهملة وبالهاء وهي ابدا مما حذفت عينه وعدة بكسر العين مصدر وعد
تما حذف فاؤه واصلهما سنو ووعد بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهو النون ومن الثاني فاؤه وهو الواو وعوض منهما تاء
التانيث بدليل رجوعه الى الاصل في اشتاجمع سنة والوعد بفتح الواو وبغير تا سمي بذلك لاشتماله على رد العين وعدة بذلك رد لاوعد رد
الفا لان لامها صحيحة وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين او انما لم يعكس لان اللام
اولى بالرد وجاء عدي في النسبة الى عدة وليس هذا رد الفا المحذوفة والا لوجب ان يقال وعدي بالواو كالعوض عن المحذوف فاذا

بالعشا الاصل
وهو شفهة

بزيادة اللام

محل التعبير فيها

سمّيتَ بثنائي الوضع حالكونه معتل الثاني ضعفته اي الثاني قبل التسمية فرددت عليه من جنسه مثله فتقول في لوز كعلبس لوزكي
بالتشديد فيهما وذلك انك زدت على الواو واوًا وعلى الياء ياءً ثم ادغمت احديهما في الاخرى فتقول في لاعلا الاء بالمد ذلك انك ردت
على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة همها من تجاور ساكنين وقبل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت البيت
قلت لبوي بتشديد الواو وكبوي لما تقرران حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان بائه ردت الياء الاولى الى اصلها وفتح
كما مرّ وقلبت الثانية واوًا لئلا يجتمع الياءات ان كان واوًا بقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الاربع
ولاءي ولاوي لما تقرران الهمزة اذا كانت بدلًا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوًا وهذا اذا قلنا زدنا على الالف الفاظ الذي
هاهمزة واما من قال زدنا همزة من اول الامر فانه يقول لاءٍ لا اخبره لا يجوز لاوي الا على حد قول بعضهم قراوي قال ابن الحباك كما تقول
في النسب الى الدرّ وبفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية والحي بفتح الحاء المهملة وهي القبيلة والكسا بالمد وي بتشديد الواو
وحيّ بفتح الحاء وكسائي بالتصحيح وكسيّ بقلب الهمزة واوًا ولا يخفى ما في كلامه من التطير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنصوب
البنية المحذوف احد اصوله ثلثة انواع محذوف الفا ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول
ما لامه معتلة بخمسة يرى عملًا والثاني ما لامه صحيح نحو عدة وسنة والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلثة انواع ما ترجع لامه
في التثنية كاب واخ وما ترجع بالالف والتاء كاخت في بنت سنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة
والنسبة الى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك والله اعلم **فصل** ينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد لكونها
اسم جمع او مفرد من لفظه او لا فالاول كصحبي وركبي والثاني كفوري ورهطي ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرد
في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد او لكونها اسم جنس كشجري لا يقال يحتمل ان يكون منسوبًا الى مفرده وهو شجرة وحدت
التاء كما في مكي لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب الى الشعر شعيري باثبات الياء بعد العين ولو
كان منسوبًا الى الشعرة لقيل شعري بحذف الياء الثانية تحت لان شعيرة فعيلة وياس فعيلة فعلى كفرضي في فريضة قال الخطاب المارديني
في الترشيح او لكونها جمع تكسير حالكونه لا واحد له من لفظه كابابيلي وعباديد والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه اولا
واحد ولكنه شاذ كما سنى جمع حسن حكاه ابو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم او حالكونه جاريًا مجرى العلم لاختصاصه بطائفة بأعيانهم
كانصاري نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصولي نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى
صار كالعلم عليه اما نحو كلابي انمار علمين لقبيلتين وضبا ومذاني معاوية علمًا فليس بما نحن فيه لانه واحد بالشخص والنسخ
عنه الجمعية بواسطة العلمية فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة ولا رد ففال كلابي وانماري وضبابي ومذاني ومعاوي
وتقدير الجمع المنتمي به الى الواحد ان امن اللبس قالت التنهيل وممثلوه بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين علمًا على بطن من الازد
والبه ينسب الخليل بن احمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسب الى واحدة لامن اللبس اذ لنا ان نقول فرهودي
وفيه نظر فانّ في التصاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حي من بجد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذا قيل فرهودي فانه
يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والكاري مجرى العلم
الجمع المكسر الى مفرده ثم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مستمى به هذا تعليل سيبويه
علة غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين
النسب اليه جمعًا وبينه مستمى به فتقول في النسب الى فرائض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالتسكين جمع احمر وحمراء فرضي وقبلي
بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك ردتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت الياء المشاة تحتية تا التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما في
تمر واحمري وحمراوي وذلك لان حمرا جمع احمر او جمع حمراء ان كان جمع احمر رددته اليه وقلت احمري وان كان جمع حمراء رددته
اليها وقلت حمراوي لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوًا في النسب كما قال ابن مالك والمكسر الى مفرده ولم يقل رد الجمع الى
مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو تمرات وتمار فان نسبت الى تمرات قلت تمري بفتح
الميم وان نسبت الى تمار قلت تمري بالتسكون **فصل** وقد يستغنى عن ما التنسب مجموع المنسوب اليه على فعال بفتح اوله مشددًا ثانيه رد
غالب في الحرف جمع حرفة كرانب رائين معجمتين لبياع البر وبجار بالنون والجيم لمن حرفته التجارة وعواج لبياع العاج وعطار لبياع العطر
من غير الغالب ما اشار اليه بقوله وشذ قوله وهو امرئ القيس الكندي ولبس بدي مجمع مطعنتي به ولبس بدي سيف لبس بمال اي بذي بل
بدليل ما قبله فاستعمل فعالا في غير الحرف بمعنى ذي كذا حمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك ومارتك بظلام للعبيد اي بذي ظلم و

الذى حملهم على ذلك ان النفى منصب على المبالغة فيثبت اصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وامثلة فعال كثيرة ومع ذلك فقال غير مقيسة فلا يقال الصاحب الدقيق ولا لصاحب الفاكهة فكاموا ولا لصاحب الشعير شعار انتهى والمراد بقياس هذا او يصوغ للمنسوب اليه على فاعل او على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه ذى يعنى كذا قالا اول كما مر اى ذى تمر ولابن اى ذى لبن وطاعم اى ذى طعم وكاس اى ذى كسا العلة والثانى كطعم اى ذى طعما ولبن اى ذى لبن وظهرى ذى ظهار قال الرضى ليست يائيه ليائى ولكنى تمرلا ادرج الليل ولكن ابتكرا نشده سيبويه فى كابرا ى ولكنى نهارى اى عامل بالنهار والله اعلم **فصل** وما خرج فى النسب عما قررناه فى هذا الباب شاذ وذلك تسعة اشياء احدها بالتخريف فقط كقولهم اموى بالفتح فى الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصرى بالكسر فى الباء نسبة الى البصرة بفتح الباء ودهرى للشيخ الكبير بالضم فى الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثانى بالزيادة فقط كقولهم مروزى بزيادة الزاى كنسبة الى مرو وبرمانى وفوقانى وتحتانى وسفلانى نسبة الى الرمان فوق وسفل وتحت قاله الطاهر بن احمد القزوينى والثالث بالنقص فقط كقولهم بدوى بحذف الالف نسبة الى البادية وخراسى بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وجلولى بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمدينة بناحية فارس وحرورى بحذف الالف والهمزة نسبة الى حرورا ممالان والسلفرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوى وشنوى وحنيفى وحرورى بفتح فسكون وخزنى بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو خوافى وانافى والسادس بالزيادة والحذف نحو ازى نسبة الى الرى والسابع بالقلب فقط نحو طائى وصنعانى وظهرانى ودوحانى نسبة الى طى وصنعاء وظهران ودوحا والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب حارى نسبة الى الحجر بالحاء المهملة فاما الانسان فجرى والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو اميى نسبة الى امية وبحرانى نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسباب اقصر الموضع منها على اربعة احدها الاستغناء بشئ عن شئ ومثل له بمثالين اموى وبصرى فالاول كانه منسوب الى المكر وهو امة والثانى كانه منسوب الى البصرة وهى حجارة بيض توجد فى البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهرى ومروزى فالاول للفرق بينه وبين الدهرى بفتح الدال وهو القابل بالدهر من المذاهب والثانى للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة ومثل له بمثال واحد وهو بدوى ورابعها تشبيه الشئ بالشئ ومثل له بمثالين جلولى وحرورى بحذف الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور **هذا باب الوقف** وهو قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختبارى بالياء التحتانية لا الاختبارى بالموحدة ولا الانكارى ولا التذكرى ولا الترنمى ويقابله الابتدا والابتداء فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل وينفرع عن قصد الاستراحة فى الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم فى الشعر ولتمام السجع فى النثر وهو احد عشر نوعا الاسكان المجرد والروم والاشمام وابدال الالف هاء ابدال تاء التانيث هاء وزيادة الالف الحاقها السكت واثبات الواو والياء او حذفهما وابدال الهمزة ياء التضعيف بانقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم فى بيت فقال نقل حذف اسكان يتبعها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاقها السكت فليبان الحركة ثم الموقوف عليه ان زيدت هاء يكون منونا وان لم تزد يكون غير منون فاما اذا وقفت على منون غير مؤنث بالتا فالمعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهى لغة الازد والمفضل بين المفتوح وغير فارجح اللغات الثلاث واكثرها ان تحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة وتسكن ما قبل التنوين كهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال فى الثالثين وان تبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة كرايت زيدا او بنائية كاين بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف وبها بفتح الواو بمعنى اعجب والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر فتح اجعل وقفا ولو غير فتح احذفا وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث كان اللين فى الالف يقاربه الغنة فى التنوين فابدلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم تبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء فى انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن فى الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث بالتا فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التا هاء ومن وقف بالتا فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول قائما على احد اللغتين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف فى الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة اقوال احدها اعتباره بالصحيح فالالف فى النصب بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت من فتى مررت بفتى ووقفت عليه بالالف فالالف هى الاصلية نظير الدال من زيد اذا قلت رايت فتى فالالف هى المبدلة من التنوين نظير الالف فى رايت زيدا وحذف الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم قيل ومعظم النحويين على هذا والقول الثانى ان الالف بدل من التنوين فى الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب ابى

الحسن والفراء والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الأحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عاد الالف وهو مروي عن عمر في والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل في الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة فزاره وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة بعض طي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا وليس لغتهم التخفيف بل تحمل القلب تين ان يكون من الالف الأصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا اذن بالنون فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور في شرح الجمل ونبى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر واجماع القراء السبعة على خلافه فانهم اجمعوا على الوقف في نحو ولن تفلحوا ذابا الالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عيسى الناس يقفون على اذن بالالف والمازني بخلافهم ويقول هي حرف بمنزلة لن وهي بان اشبه منها بالاسم قال هذا قول حسن وهو قول المبرد في الكفاية وهذا اجتزء وذهب ابو سعيد على ما حكاه مسعود في المستوفى الى ان اصل اذن اذا المستقبل ثم الحق التنوين عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجوب الوقف عليها بالالف واذا وقف على هاء الضمير الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان كانت الهاء مفتوحة تثبت صلتها وهي الالف لحقتها كراهية مررت بها باثبات الالف بعدها وان كانت الهاء مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها صحيحا حذف صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة كراهية بحذف الواو بعد الهاء ومررت به بحذف الياء بعد الهاء الاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي او زائدان للاشباع رجح ابن الضائع الأول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الأول والمازني نسب اليه الثاني فان قلنا بالأول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصبها بالحركة عن الحذف كما يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابت او محذوف للجزم او للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فقول منه منهو او عليه هي لم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادرعه وارمه وارمهي قاله الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في الضرورة فيجوز تشبيها كقوله وهو دويه وتيهاء مغبرة اوجاؤه كان لون ارضه سماؤه باثبات الواو وفيهما لفظا لا خطا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لهما في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهيع المفازة والادرجا التواحي والتشبيه فيه مغلوب والاصل كان لون سماوه لغيرها لون ارضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله فجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى ملك اعشو الى ضوئاره باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاصح وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغائبة منقوصا فتحة الى ما قبلها اختيارا كقوله لست في لحم اخا فراد اخانها فنقل حركة الهاء الفا بعد سلب حركتها وحذف الالف اشد شكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل واذا وقف على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث مسائل احداها ان يكون المنقوص محذوف الفا اذا سميت بمضارع وفي بالفاء والقاف او بمضارع وعى بالعين المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي وهذا يعي وفي الجر مررت بيفي وبيعي بالاثبات للياء فيهما رفعا وجرا لان اصلها يوفي ويوعي حذفت فاؤهما لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فلو حذفت لالتقى ساكنان في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يتوال من اصولها غير حرف في احد المسئلة الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين نحو مرحا لكونه اسم فاعل من ارى واصله مرئ بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه بوزن مرعى فنقلت الكسرة وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الى الراء قبلها وهي ساكن صحيح ثم استقطت الهمزة للتخفيف اعلال اعلال قاض ولم يجز حذف الياء وهي لام في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف به من حذف عينه ولامه ابقاء على اصل واحد ساكن والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي نحو مرلزوم رد الياء افتى المسئلة الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو رأيت اثنا سمعنا منادبا او غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات الياء فيهما وقفا لانها حصنت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بالفا فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الأصل ولم يحدث ما يوجب حذفها وجاز حذفها فرقا بين الوصل والوقف ولكن الادرج من الوجهين مختلف فالادرج في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات الياء وجمهور بني تميم ذلك قرا ابن كثير لكل قوم هاد وما عند الله باق وما لهم من دونه من والي باثبات الياء فيهن والادرج في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات للياء كهذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذفها المنقوص وي التنوين

ما لم ينصب ولى من بنون فاعلما وغير ذى التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاضى ومررت بالقاضى وبذلك وقف الجمهور على المثال الثالث من قوله وهو الكبير المتعال لندعو يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح حجة من اثبت فى النون حالة الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين فى الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها فى غير المنون انه قد الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم ادخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الأول اقوى واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة انواع احدها ما يسقط تنوينه بدخول الـ قد تقدم والثانى ما يسقط تنوينه للنداء نحو يا قاضى فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار فيه الحذف لان النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا تقف عليه بإثبات الياء كما تقدم فى المنسوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان فى المنون فالوقف لما زال الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز فى المنون **فصل** ولك فى الوقف على الحرف الذى ليس هاء التانيث خمسة اوجه احدها ان تقف بالسكون المجرد عن الروم والاشمام سواء فى ذلك المنون وغيره والمعرب والمبنى هذا هو الاكثر والأغلب وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ فى تحصيل غرض الاشارة قال ابو حيان وعلامته حافوفى الحرف هكذا فجعلها سوى الحاء والمراد خف خفيف ناقشه الموضح فقال انما هو راس جيم او راس ميم وكلاهما مختصر من اجرم انتهى والظاهر انها راس عامتها مختصرة من استرح لما مر من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفر وهو الذى لا شئ فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانهم لما رادوها بغير تعريف نطقوا بها دالا وتعيين ذلك السكون فى الوقف على تا التانيث انه لا ياتى فيها الاوجه الباقية والوجه الثانى ان تقف بالروم وهو احفاها الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تشبيها على حركة الأصل قاله الجاربردى ولا تختص بحركة بعينها بل يجوز فى الحركات كلها ويحتاج فى الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها يسرعة خلافا للفراء فى منعه اياه اى الروم فى الفتحة واكثر القراء السبعة على اختيار قوله ووافقهم ابو حاتم على المنع لانه يشبه التنوين فيفضى الى تشويه صورة الضم وعلامة الروم خط بين يدى الحرف وهذه صورته الوجه الثالث ان يقف بالاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون فى المفتوح والمكسور لان فى الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الضم وروى الاشمام عن بعض القراء فى الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الاتى والاشمام حقيقته الاشارة الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت يسمع والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس فيراهما الناظر مضمومتين فيعلم انك اردت ضمها الحركة فهو شئ يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمى الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صوت بكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانه يدركه البصير دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدى الحرف وهذه صورته واشتقاقه من الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيات العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك فى الوصل واسكن فى الوقف وما هو ساكن على كل حال والوجه الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه فى اسم وفعل نحو هذا خالد وهو يجعل واللام من يجعل وعلامته راس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل يجئ التضعيف فى محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن احد من القراء الا عن عاصم فى مستطرف فى صورة الفمر وهى لغة سعدية وشرطه خمسة امور قل بشر وهى ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردى وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة كخطاء وشاء لان الهمزة لا تدغم ولا تدغم فيها فى موضع اللام ولا ياء كالقاضى ولا واو كيدعو ولا الفا كيخشى لاستثقال حرف العلة ولا تا التانيث لسكون كزيد عمرو لئلا يجتمع ثلثة سواكن الذى قبل الاخر والمدغم والموقوف عليه قبل وان لا يكون منصوبا وشذ لقد خشيت ان اراى جندبا بالجيم والموحدة وردت الموقوف عليه الالف الحرف الذى كان محركا وصلا والوجه الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم ونوصوا بالصبر بنقل الكسرة الى الباء وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر وجاءت الخيل اثاب زيد بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر سكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف فى قائل هذا البيت فقال الصغانى قائله فدكى ابن عبد المنفرى وقال ابن سيده اظنه لعبد الله بن ماوية الطائى وجزم بذلك الجوهرى وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم امه وذكر الموضح انه وجد حاشية بخط شيخها الدين ابن النحاس اذ جد النقر بالقاف المضمومة يريد النقر باسكانها والعامل فى اذ ما فى ابن ماوية من معنى شجاع او بطل او مقدام او مشهور انتهى ونقل غير المهموز شرطه خمسة امور ايضا بل ستة وهى ان يكون ما قبل الاخر ساكنا لتقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يعتد بتحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه فان المستثقل تحريكه كالواو

والبا لانقل اليه للاستثقال وان لا يكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل اليه حذف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادي وان لا يؤدي النقل الى بنا لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو اسد لان ما قبل الاخر متعدد التحريك ومعنى هذا احترز بقوله ان يكون ذلك الساكن لا يتعدد تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل لتحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان الالف في انا والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لان الالف والمدغم واجبا السكون لان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي والواو والضمة ما قبلها في يقول والبا المكسور ما قبلها في يبيع يستثقل الحركة عليهما لانهما ثقيلتان في انفسهما فلو نقل اليهما حركة ازداد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمع العلم لان الحركة فتحة لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لثقلهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وان لا يكون الحركة فتحة واجاز ذلك النقل في الفتحة الكوفيون والاخفش طردا للباب ولا يجوز النقل في نحو هذا اعلم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بنا لا نظير له لانه ليس في العربية فعل بكسر اوله وضم ثانيه وعنه احترز بقوله وان لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو وظبي لان المنقول منه غير صحيح ويختص الشرطان الاخيران في كلامهما ان لا يكون الحركة فتحة وان لا يؤدي النقل الى بنا لا نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله الذي يخرج الخبا فتقول الخبا وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبا بالاسكان من غير نقل وجد استثقالا واضحا ولوابدل الجلالة بالذي لوافق التلاوة ويجوز النقل في نحو هذا ردء بكسر الزاي وضم الذال وان ادى النقل الى صيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه لثقل الهمزة واذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها اصعب ومن لم يثبت في اوزان الاسم فعل بضمة في اوله فكسر في ثانيه فزعم ان الدليل منقول عن الفعل لم يجر في نحو بقفل في قولك مررت بقفل النقل لانه بعد النقل يصير مررت بقفل بضم القاف وكسر الفاء ويجر في بسط من قولك مررت ببسط لانه مهموز وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعض ثم فيقرون منه الى تحريك الساكن بحركة القا ابتاعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببسط بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالجازيون يخففون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما يوقف عليه مبتدأ بها فيقولون هذا الخبء بالنقل والحذف فيسكنون البا اويرومون او يشمون او يضعفون وغير الجازيين اذا نقل لا يحذف الهمزة لانه انما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطؤ ورايت البطأ ومررت بالبطئ بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطي والخبء بالخا المعجمة والبا الموحدة ما اختبئ في غيره والرد المعين والبط ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم واشد الجوهري لبعض الرجاز ما زال شيبان شديدا رهطه حتى انا فرنه فوقصه الراد فوقصه فلما وقف على الها نقل ضمتها الى الصاد قبلها فحركها وفي النهاية تقول في ضربه ضربه في الشعر وقد استعملته العامة في النثر والى ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها التا اثبت الابيات المخمسة

فصل واذا وقف على تاء التانيث التزمت التا وسلمت من القلب ها ان كانت متصلة بحرف كثمت وربت ولعلت والامات فوقف عليها الكسائي وحده بالها على غير القياس وقول الجواليقي حبارى وامارت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات شايع فيوقف عليهن بالوجهين ورود ولان الخارج عن القياس لا يقاس عليه وفعل كفامت وقعدت وانما التزمت التا في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قوله ربه وضربه وحملها الا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت رجلا ضربت ثم حقرته لقلت ضريبته فوقف عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم قبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان التا فيهما لما سكن ما قبلها صارت كانها لتثبت للتانيث وانما جيء بها لتلحق بنات الاربعة بنات الثلاثة فهي للالحاق بقفل وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها وابدالها ها ان كان قبلها حركة ولا تكون الا فتحة نحو ثمرة وشجرة فرقا بينها وبين التا الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها ساكن معتل ولا يكون الا الفا نحو صلوة وزكوة وذات ومسلمات واولات لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لانه في موضعه منقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك لذلك يلتقي معها الساكن نحو دواب بخلافها اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تانيث الاسم ها جعل ان لم يكن بساكن صح وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كسلمات وهندات وفيما اشبهه هو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع تحقيقا او تقديرا فالاول هو اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات والثاني وهو سمي به من الجمع تحقيقا كعرفات اذ رعاة فانها جمع عرفة واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثالث

وهو ما سمي به من الجمع تقديرا لكهيهات فانها في التقدير جمع هيهية واصلها هيهيات حذفت لامها وهي الياء وزنها فعلات والاصل فعلات
ثم سمي بها الفعل فصار معناها بعد بمثل هيهات مفرد واصله هيهية على وزن فعلله من المضاعف كالقلقلة الارج خبر الارج
بالتاء متعلق بالوقف انما كان الارج الوقف بالتاء لانهم لما اراد وا ان يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم ان يزيد وا
الواو والياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانها تصير بدلا من الواو كما تجيء فصارت علامة التانيث
واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمتان فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت عن علامة التانيث الملحقة بالواحد بقيت في
الوقف لم يبدلها وعاملوا الملحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال
هاقوطم كيفا لاخوة والاخوات وقولهم دفن البناء من المكرمات حكاه قطرب عن طي بابدال التاء الجمع هاء تشبيها بتاء التانيث الخالصة
وقرا الكسائي والزهري هيهما بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف عليها بالتاء
والهاء وفي الجاربردي ان من قدر هيهات جمعا وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم
للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء التانيث لفظا دون افراد وجمع والارجح في غيرهما اي غير جمع التصحيح وغيرها
اشبهه الوقف بالابدال هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقفت وموهذا تعليل بسيبويه وقبل فرقا بينها وبين تاء التانيث الحاقة
للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا لضربه في ضربت لالتبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مفتصرا على من الوقف بالتاء
اي بترك الابدال هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان تجرت بالتاء وقال ابو النجم الشاعر والله انجاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد
كادت نفوس القوم عند الغلصمه وكادت الحرة ان تدعى امه فلم يبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعد ما فابدل في التقدير من الالف
هاء ثم ابدل الهاء تاء لبوانيء بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم ابدل الالف تاء تشبيها
لها بتاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكره انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الثاني في الحلقوم
واختلف في ذال من نحو علم بدال الصدر وضال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة ابدا
قال الكسائي والجرمي يوقف بالهاء لانها تانيث فتقول ذاه قال الكوفي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ذا في جميع تصحيح وما ضاهى
وغيرذين بالعكس انتمى **فصل** ومن خصائص الوقف اجتلابها السكت للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل
للتوصل الى النطق بالسكون في الابتداء وسميتها السكت لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة وهاتان موضعان احدهما الفعل المعتل الاخر
اعلم ان الكلام في الوقف على الفعل المعتل الاخر ينحصر في ثلاثة اقسام احدها ان يكون الفعل ماضيا والثاني ان يكون مضارعا
والثالث ان يكون امرا فالماضي يوقف على الفعل المعتل الاخر منه بالالف سواء كان ثلاثيا نحو رمى وسعى او رباعيا نحو استعلى
وتدحرج او خماسيا نحو تدحرج او سداسيا نحو استخرج وسواء كان متعديا نحو رمى او لازما نحو سعى وسواء كان مجردا نحو رمى
او مزيدا فيه نحو استعلى وسواء كان صحيح الاخر نحو رمى او معتل الاخر نحو سعى وسواء كان معتل الاخر بالالف نحو رمى او بالياء
نحو سعى وسواء كان معتل الاخر بالالف او بالياء نحو رمى وسعى او اجوف نحو قال وباع وسواء كان مهموز الاول نحو اوى او
مهموز الوسط نحو سال او مهموز الاخر نحو قرا او مضعفا نحو مد وسواء كان مبنيا للفاعل نحو رمى او مبنيا للمفعول نحو رمي
وسواء كان مسندا الى ضمير الواحد نحو رمى او الى ضمير التثنية نحو رميا او الى ضمير الجمع نحو رموا او الى ضمير المؤنث نحو رمت
او الى ضمير التثنية نحو رمتا او الى ضمير الجمع نحو رمين وسواء كان مسندا الى ضمير الغائب نحو رمى او الى ضمير المخاطب نحو رميت
او الى ضمير المتكلم نحو رميت وسواء كان مسندا الى ظاهر نحو رمى زيد او الى مضمر نحو رمى هو فهذه ثلاثة وستون قسما
وحكمها في الوقف ان يوقف عليها بالالف سواء كانت منقلبة عن واو نحو رمى او عن ياء نحو سعى او اصلية نحو قفا
واما المضارع فيوقف على الفعل المعتل الاخر منه بحذف حرف العلة سواء كان ثلاثيا نحو يرمي او رباعيا نحو يستعلي او خماسيا نحو
يتدحرج او سداسيا نحو يستخرج وسواء كان متعديا نحو يرمي او لازما نحو يسعى وسواء كان مجردا نحو يرمي او مزيدا فيه نحو يستعلي
وسواء كان صحيح الاخر نحو يرمي او معتل الاخر نحو يسعى وسواء كان معتل الاخر بالالف نحو يرمي او بالياء نحو يسعى وسواء كان
معتل الاخر بالالف او بالياء نحو يرمي ويسعى او اجوف نحو يقول وسواء كان مهموز الاول نحو يوى او مهموز الوسط نحو يسال او
مهموز الاخر نحو يقرا او مضعفا نحو يمد وسواء كان مبنيا للفاعل نحو يرمي او مبنيا للمفعول نحو يرمى وسواء كان مسندا الى ضمير
الواحد نحو يرمي او الى ضمير التثنية نحو يرميان او الى ضمير الجمع نحو يرمون او الى ضمير المؤنث نحو ترمي او الى ضمير التثنية
نحو ترميان او الى ضمير الجمع نحو يرمين وسواء كان مسندا الى ضمير الغائب نحو يرمي او الى ضمير المخاطب نحو ترمي او الى ضمير
المتكلم نحو ارمي وسواء كان مسندا الى ظاهر نحو يرمي زيد او الى مضمر نحو يرمي هو فهذه ثلاثة وستون قسما ايضا
وحكمها في الوقف ان يوقف عليها بحذف حرف العلة سواء كانت منقلبة عن واو نحو يرمي او عن ياء نحو يسعى او اصلية نحو يقفا
واما الامر فيوقف على الفعل المعتل الاخر منه بحذف حرف العلة سواء كان ثلاثيا نحو ارم او رباعيا نحو استعل او خماسيا نحو
تدحرج او سداسيا نحو استخرج وسواء كان متعديا نحو ارم او لازما نحو اسع وسواء كان مجردا نحو ارم او مزيدا فيه نحو استعل
وسواء كان صحيح الاخر نحو ارم او معتل الاخر نحو اسع وسواء كان معتل الاخر بالالف نحو ارم او بالياء نحو اسع وسواء كان
معتل الاخر بالالف او بالياء نحو ارم واسع او اجوف نحو قل وسواء كان مهموز الاول نحو اوى او مهموز الوسط نحو اسال او
مهموز الاخر نحو اقرا او مضعفا نحو امد وسواء كان مسندا الى ضمير الواحد نحو ارم او الى ضمير التثنية نحو ارميا او الى ضمير
الجمع نحو ارموا او الى ضمير المؤنث نحو ارمي او الى ضمير التثنية نحو ارميا او الى ضمير الجمع نحو ارمين فهذه ثلاثة وستون قسما
ايضا وحكمها في الوقف ان يوقف عليها بحذف حرف العلة فهذه احكام الفعل المعتل الاخر في الوقف وقد اجتلبت السكت في
الوقف على الماضي والمضارع والامر للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى النطق بالسكون في الابتداء
وسميتها السكت لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة وهاتان موضعان احدهما الفعل المعتل الاخر

جئت وفيه تقديم وتاخير والاصل جئت مجيء من وهو سؤال عن صفة المجيء اى على اى صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام
ولم يمكن تاخير المضاف وانما حذفت الفها اذا جر ت بحرف مضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهى الموصولة والشرطية فى مثل سالت
عما سئلت عنه او عن مثل ما سالت عنه فما فيهما موصولة ونحو بما تفرح افرح وكلما جئتنى اكرمتك فما فيهما شرطية ولم يعكسوا
فيحذفوا فى الخبرية ويثبتوا فى الاستفهامية لان الف الاستفهامية مبنية مطرد حذفها بخلاف الف الخبرية فانها لما ثبت مطردا
تقديرا لانها فى حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف الف الموصولة مع شئت لغة نحو سل عم شئت فاذا حذفت الف ما
الاستفهامية المجرورة وقف عليها الحقتها الها حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ووجبت لها ان كان الحافض لها انتهى
اسما كقولك فى مجيء جئت اقتضاء اقتضى مجيء ما اقتضاءه وترجح لها ان كان الحافض لها حرفا نحو عم يتساءلون وبها
اى بها السكت قرأ البزى بخلاف عنه فى الفرقان المجرورة متصلة به وحرف الجر لاستقلاله بمعنى فكانه معه كالجزء فلذلك جازت
الها واما المضاف فيستقل بفائدته فى مدلوله الافرادى فالاسم معه كالمنفصل هو على حرف واحد لذلك وجبت معه الها وما
ذكره الموضح من وجوب حذف الف الاستفهامية اذا جرت فسلم فى المجرورة بالحرف واما قول حسان على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير
يمرغ فى رماد فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرورة بالاسم فقال الشاطبى ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان يقال
مجيء ما جئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما فى الاستفهام اليائين الموضع
الثالث كل مبنى على حركة بناء اتما ولم يشبه المعرب فهذه ثلثة وجود فخرج بالاول المعرب بالثانى ما بناؤه غير دائم وبالثالث
ما اشبه المعرب سيتضح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز الحاقها السكت وذلك المستوفى لها كاف المتكلم وهى وهو
فيمن فتحهن فى الوصل وكاف الخطاب فانك تقول فى الوقف غلامه وغلامهو هو بالحاقها السكت محافظة على الفتحة وفى التنزيل
ما هيه وما ليه وسلطانيه والاصل ما لى وسلطانى وقال حسان الشاعر الصحابى رضى الله اذا ما مات مرعرع فينا الغلام فما
ان يقال له من هوه ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بها السكت لعدم فائدتها قال الجاربردى وضربنى مثل غلامى فى جواز
الوجهين وكذا بقال الحال الوقف اكرمتك بالاسكان واكرمتكه فمن الحقها اثر ان لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع
انه فى تقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلاجراء الفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى ولا تدخلها السكت فى نحو
جاءنى زيد لانه معرب بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيانها السكت وشذ اعطنى انبضه حكاه سيبويه
وقال ارادا ابيض وضعف والحق لها ولحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف فليست حركة النون
باعراب قال ابن الضايع وغلط ابن خروف فى لا تدخلها السكت فى نحو اضرب فلم يضرب لانه ساكن وفيها السكت انما تدخل لبيان
الحركة ولا فى نحو لا رجل بالفتح وبا زيد ومن قبل ومن بعد بالضم فيهن لان بناءهن عارض غير دائم فالحركة فيهن شبيهة بحركة
الاعراب لعروضها بسبب مبنى يشبه المعرب فلا تدخلها السكت وشذ قوله وهو ابو عمرو ان يا رب يوم لى لا اظلله ارمض من بعض
بناء عارضا فان علة من بنى قبل وبعد قالها الفارسى والناظم وفيه بحث مذكور فى باب الاضافة فليراجع واظلله ارمض واضحى منيئة
للمجهول وقبل الها فى علة بدل من الواو والاصل علوه ولا تدخلها السكت فى الفعل الماضى كضرب فى ركب من التعدد وقعد وقام من
اللازم لانه بنى على حركة لمشابهته المضارع فى وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب صلته نحو جاءنى الذى ضرب فى خبر انحو زيد ضرب فى جاءنى
جاءنى زيد وقد ضرب فى شرطا نحو ان ضرب فى يدع ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون
فى اربعة انواع فى اسم لا والمنادى المفرد والظرف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضى وفيه ثلثة مذاهب المبنى مطلقا وهو مذهب سيبويه
والجواز مطلقا لان حركته لازمة والثالث انها تلحقه اذا لم يحجف لبس نحو قعد ويمنع ان حصل لبس نحو ضربه لانه لتناسب المفعول الى ذلك
اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بنا البت مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجردا ومع الروم والاشمام ومن
تضعيف نقل ومن اجتلاب ها السكت وذلك قليل فى الكلام المنثور بالنسبة الى حذفه كثير فى الشعر لانه محل الخروج عن القياس قال الاول
وهو الشر قرأ بعضهم فيهم جننك من سبا نبا باسكان همزة سبا فى الوصل وقرأ نبغ غير همزة والكسائى لم يتسنه انظر فيهم فهذه قل اتبا
ها السكت فى الدرج فيهما وانى بانظر فى الاول وقل فى الثانى ليسين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلثة اربعة باقاتله ثلثة على اجرائها ونقل حمزة
اربعة الهاء ومن الثلثة وهو الشعر قوله وهو رؤبة كما فى الكتاب او ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون لقد خشيت ان ارى جدبا مثل
الحريق وافى القصبا جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا اصله القصب تخفيف الباء الموحدة فقد الوقف عليها
فشددها على حد قوطم فى الوقف هذا خالدبا التشديد ثم اجرى الاطلاق وهو الالف وبقى تضعيف الباء بالحالة فى الوصل لشبهها

باب الامالة

لم الوقف في التضعيف والبيت شاذ والناظم بقوله وربما اعطى لفظ الوصل ما للوقف نثر وفشا منتظما والله اعلم هذا باب الامالة

وهي مصدر املت الشيء اماله اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فتشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها اي الفتحة الف هبت بالالف الى جهة الياء فصير الالف بينها وبين الياء كالفتى بامالة الفتحة والالف والا يكن بعد الفتحة الف فالممال الفتحة وحدها سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث ام لا كغمة وسحر والامالة فائدة وحكم ومحل واصحاب واسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع هذه الموانع تحول بينها وبين المنع اما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظ الفتحة والالف تصعدا واستعلاء فاذا اعدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون في النطق بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من الياء والتزجت بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف فتصير الاصوات من نمط واحد فتردد الامالة للتنبيه على اصل غيره تماسيأتي واما حكمها فانها وجه جايز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لان الاصل في الالف اذا لم تمل كانت حقيقته فاذا املت تردد بين الالف والياء والاصل في الحرف ان لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردي واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا وبالتنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع قليلة واما الاسباب التي تمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف منقلبة عن ياء مطرفة في الاسماء والافعال مثالها في الاسماء الهدى والفتى ومثالها في الافعال هدى واشترى فالالف فيهما منقلبة عن ياء بدليل الهديان والفتيان في هدى واشترى اخذا من قول الشاطبي للقرء وتثنية الاسماء تكشفها وان ردت الى الفعل اضفت ولا يمال نحو ناب بالنون وهو السن مع ان الفه منقلبة عن ياء بدليل قولهم في تكسيره انياب لعدم التطرف لانه ان يكون مجردا فان من العرب من يميله نحو نظر الى ناب وبسبب الامالة هنا كسرة الاعراب وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي وانما امبل نحو فتاة مؤنث فتى ونحو وان لم يكن الالف طرفا في اللفظ لان التانيث في تقدير الانفصال فالالف فيهما منقلبة عن ياء فهي وان لم تطرف لفظا فهي مطرفة حكما والسبب الثاني كون الياء تخلفها اي الالف في بعض التصاريف كالف فعلى مما كان بدلا من واو والف ارطى مما كان زائدا للالحاق والف جبلى مما كان زائدا للتانيث والف غزى مما كان بدلا من واو في الافعال نحو هذه الامثلة وشبهها تمال لان الياء تخلف الالف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسماء والبناء للمفعول في الافعال كقولهم في التثنية ملهيان وارطيان وجبليان وفي الجمع ملهيات وارطيات وجبليات وفي البناء للمفعول غزي وعلى هذا الاخير فيشكل قول الناظم في النظم وغيره ان امالة الف نحو فتى والفرا اذا تليها لمناسبة امالة الف جبلها وقوله في شرح الكافية وقول ابنه في شرح النظم ان امالة الف سجى لمناسبة الف فتى بل امالتها لقولك اذا بنيتها للمفعول فتى وسجي بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذ الممكن غيره واجاب المراد عن ذلك لما ذكر التناسب فقال لان السبب المقتضي لامالة نحو دعا تماما الفه عن واو ولم يعبر القراء بغير بالقاف لذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع انما اماله ما جاء من الممال اما لوائلها او نحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو التناسب قال هنا بجواز الامالة في نحو دعا وغزا لانه يؤول الى الياء اذا بني للمفعول انتهى وعندان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون الياء تخلف الالف في بعض التصاريف ما رجوعه الى الياء مختص بلغة شاذة او رجوعه الى الياء بسبب ما زجه الالف الحرف في ايد فلا يمال شيء من ذلك لان الاول وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة كرجوع الف عصا وقفا المنقلبة عن الواو الى الثاني قوله هذيل اذا اضافوها الى ياء المتكلم حيث يقولون عصي وقفي بتشديد الياء منهما والاصل عصو وقفو اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني وهو رجوع الالف الى الياء وبسبب ما زجه الالف الحرف ما ذكر رجوعها اي الفي عصى وقفا اليها اي الى الياء اذا صغر اعني الجميع فقيل حصية وقفي بتشديد الياء منهما والاصل عصيوة وقفيو ففعل به ما تقدم وقلبت ياء لما زجتها الياء التصغير وهو حرف زايد لما زجه الخاطرة والجاورة او جمعا اي عصا وقفا على فعول بضم الفا فقيل عصي وقفي بتشديد الياء منهما والاصل عصوو قفوو قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واو بين فصاعدا عصوو وقفوو فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واو ثم كثرت فاؤها ابتاعا للكسرة عنها او قرا لحسن فاذا ضاهاهم وعصبهم بضم العين حيث وقع ردا الى الاصل فالياء الثانية المدغم فيها الف عصى وقفا قلبت ياء لما زجتها الياء المنقلبة عن واو نحو وهو حرف زايد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤل عند اسناده الى التاء المتناه فوقا الى قولك قلت بكسر القاف وحذف العين سواء كانت تلك الالف المبدلة من عين الفعل منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو

منهلا ٣م

باب ٢ ع

هاب اما عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا اسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وهبت فخفت وكدت بكسر الفاء
في لغة الجميع ومتى في لغة من قال متّ بالكسر في الميم بحذف عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن قلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة
كما في هبت وخفت وكدت منّ واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل
الكسرة في الجمع الى فاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء الساكنين ومثل في باء العين لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركة الفاء بكسر مخالفة
للدلالة على ان العين بالفتح هذه وما اشبهها تمال لما ذكرنا بخلاف المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال عن قاو ومضمومة نحو طال في لغة
الجميع ومات في لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا اسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت ومتّ بضم الفاء فيهن اما في قلت فما
لتحويل واما طلت ومتّ فعلى الاصل وتبين ان مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف قبل
الياء المفتوحة متصلة كما يعد وساير ترى ذكره ابن الدهان ومثل بابر وقد اهمله الناظم في النظم وسيبويه والاكثرون في ذكره
في التسهيل فقال او متقدمة على ياء تليها السبب الخامس وقوعها قبل الالف بعد الياء الكونها متصلة بها من غير حاجز بينهما
كبان بتخفيف الباء وكيال وبياع بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب او منفصلة عنها بحرف واحد كشبان علما
الشيب وجارية بدا والاقوى لان انخفاض الصوت بالساكنة اظهر منه في المتحرك لقربها من مخرج المد او منفصلة عنها بحرفين احدهما
التشهيل ثانيهما الهاء نحو رخلت هنديتها وشرطهن ان لا يفصل بين الياء والهاء حرف مضموم نحو هذا تمع بتيها قاله الموضح في كلام له
السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكالسبب السابع وقوعها اي الالف بعدها اي الكسرة منفصلة منها اما
بحرف واحد نحو كتاب وسراج فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول الناء وفي الثاني الراء او منفصلة بحرفين كلاهما متحرك واحدهما والثاني
غير مضمومة فيما لا نحو بريدان بضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيما لا نحو شملل بكسر الشين المعجمة وهي الناقة
الخفيفة ومرداح بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رايت عباءا الا على وجه شاذ او منفصلة بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك وبالها
نحو درهمان وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة احرف ساكن وها وغيرها وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذ
وهو ظاهر لان اقل درجة الساكن والها ان ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح
ان امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا
للكاف تبعا لقول النظم فدرهماك من بملة لم يصد السبب الثامن ارادة التناسب اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار
الناظم بقوله وقد اماله والتناسب بلا داع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها او وقعت في كلمة اخرى قد قارنتها قد امیلتا
اي الالفان بسبب الاسباب المتقدمة فالاول وهو الذي وقعت فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد امیلت الالف الاولى بسبب كرايت
عماد او قرات كابا فان الالف الاولى فيهما قد امیلت بسبب هو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد هو الميم في المثال
الاول والثاء في المثال الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما امیلت فيه الالف
لكونها واقعة بعد الف في كلمة اخرى وقد امیلت بسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو او
لمناسبة سجى وقلى وما بعدهما فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة بسبب
اما ان تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها او تابعة بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما في عماد فيمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية
المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت تابعة بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل فتمال لمناسب الفواصل فالتسحي بما المناسبة
ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا تمال ولذلك اذا اماله الواقف ذال بجاذر لكسرة رايه لا يجيزون امالة الفرمع انهما في كلمة واحدة
مكيف ذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين او المقدرتين فثمانية ايضا كعدد الاسباب وهي
الراء غير المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والظاء والطاء والقاف وانما منعت المستعلية الامالة
طلبا لتجانس الصوت كما امیل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الى الحنك فلو امیلت الالف في صاعد لانحدرت بعد الصعود
ولو املتها في هابط لصعدت بعد انحدار كلاهما شاق لكن الثاني اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجيء لها الراء
وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل قيل هو اشد فمانعا وشرط المنع بالراء احدها كونها
غير مكسورة والثاني ان تليها بالالف اما بعدها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد فالراء منعت السبب المتقدم في الاول المتأخر في
الثاني او بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمارك ورايت حمارك وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء وبعضهم يجعل الموجود
بحرف واحد نحو هذا كافرا كالمتصلة في منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها اي بالالف نحو صالح

او الالفان وقع في الفواصل

ضاعن

ضام وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف واحد نحو غنام لان الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان حرف الاستعلاء
مكسورا نحو طلاب وغلاب من المتصل وخاف وصاد من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلونه لان حروف الاستعلاء المكسورة لا تمنع الامالة
لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فناسب صوت الالف المكسرة او في بعض الاحوال اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوي الاستعلاء من حيث كان الفتح
معه يمنع الامالة وكذلك حروف الاستعلاء الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصطاح ومطواع ومقلات بالقاف والتاء الفوقانية
وهي التي لا يعيش عيالها ولدها فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة لما جاوزته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فزال لذلك قوة
المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله حائلا من الامالة وشرط حروف الاستعلاء الساكن بعد الكسرة المؤخر عنها
اي عن الالف كونه اما منفصلا بالالف كساخر بالخاء المعجمة وحاطب بالحاء المهملة فيهما وقافه منفصلا من الالف بحرف واحد كناطق
ناطق وناعق وبالغ او متصلا من الالف بحرفين كمواشق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين من نحو اخي الاستعلاء والمنع بالمتصل
اقوى من المنع بالمنفصل ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرفين واطلق في المتاخر وسبب ذلك ان التصعد
التسفل اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها
كسرة مقدرة كخاف فان الفاء منقلبة عن واو ومكسورة ولا يا مقدرة كطاب فان الفاء منقلبة عن يا فسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب
عنها الالف وسبب امالة الف طاب الياء المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف ويا طاب مقدرة في الفهما فان السبب مقدر هنا وهو الكسرة
او الياء الكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن الياء اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما
لانه اي السبب الظاهر اما متقدم عليها اي على الالف نحو كاب وبان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والكائن في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها
والمتاخر عنها فمن ثم امال نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وخاز وزاغ مع تاخره لان السبب المقدر في نفس الالف نحو خاف اذا
مقدر بعد الالف كما في نحو جاء من جذ الامر وجواد جمع جاد واصلهما جاود وجواد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظ بها
فلا تجوز الامالة على الاصح وبعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع يكفه لان السبب المقدر
متاخر عن الالف مستقل وبؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا في كلمة اخرى مستقلة بنفسها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة
يكون متصلا بالالف مع غير جائز نحو منا قاسم فلاتصال الاستعلاء في اللفظ اذا ادرج فيه مثل مررت بفاضل وتارة بفصل بينهما
بحرف واحد نحو منا فضل وبما قاسم فهذا مثل قولك بناعق وتارة بفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك فتاشيط
قاله الشاطبي ولا يؤثر سببها اي الامالة الا متصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلما نحو انا في قاسم لو جاز الفاء
المستعلية وان كان منفصلة عن الالف في كلمة اخرى ولا بما لنحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخرى
هذا ملخص كلام الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح النظم وعليهما اعتراض من وجهين احدهما في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك
انهما مثلا بانا في قاسم مع اعترافهما بان الباء المقدرة في انا المنقلبة عنها الالف لا يؤثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها
المانع ان لا يكون سببها يا مقدرة والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر فيها بالك مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن كباب
قاسم فان سبب امالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والاعتراض الثاني ان نصوص النحويين كابن عصفور وغيره
مخالفة لما ذكر اما من الحكمين المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقدمه
بعد ان ذكر اسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كانت اقوى وقال
ايضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة عارضة نحو بما قاسم او فيما اميل من الالفات
التي هي صلات الضمائر نحو زادان بضربها قبل انتهى يعني لان مال الالف لان الفاء بعدها من قبل ما تغير من الامالة وان انفصل هذا
الضرب وفي الحكمين وضع في شرح الجزولية لابي عبد الله المنفري بالنون والفاء والزاي ولا مانع في شرح الكافية من قوله وان سبب المنع قد يؤثر
منفصلا فيما لا في احد بالامالة واني قاسم بترك الامالة تحملت في له في النظم للخلاصة والكافية والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين
الصورتين المذكورتين في كلام ابن عصفور والمنفري وهما ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر
لاشعاره وقد يفهم من قول النظم والكف قد يوجبها ينفصل في عرف المصنفين بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا
لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب بخلاف عنه الا بسبب محقق واما مانع للامالة فهو الراء المكسورة مجاورة للالف فانها
تمنع الحرف المستعلي وتمنع الراء ان يمنعا الامالة لان الراء من شانها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في
كسرتين فيكون احد الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة وهذا امثل وعلى ابطالهم غشاوة واذهما في الغار مع جودة الصادر في

كانت الكسرة ٣

تقدير ٣

الاول والغين في الثاني واميل ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة قبل الالف واميل دار القرار مع وجودهما اي الغاء والراء المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كله منفصلة وبعضهم اي العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها تمنع مانع الامالة وسمع سيبويه الامالة في قوله وهو سماعة النعاي هجو رجلا من بني عمير بن قادر عسى الله يغني عن بلادين قادر بمنهمرجون الرباب سكون با مالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالدال **فصل** تمال الفتحة بثلاث حرف من ثلاثة احدها الالف قد مضت شرطها ان لا يكون الفتحة في حرف ولا في اسم شبهه لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما اشبهه الا ما يشتهي فلا يمال الا بكسرة الهمزة والتشديد لاجل الكسرة التي هي من اسباب الامالة ولا يمال نحو على للرجوع الى الياء في نحو عليك وعلته وهو من اسباب الامالة ولا يمال الى لاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع الى الياء فيهما في نحو التلد والبيد وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا فلو سميت شيء منها فان كانت الفة رابعة كالاصلها لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى والى لم يجز امالتها لان التثنية تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردي ويستثنى من ذلك اي من المشبه للحرف هنا للغائبة وانا للمتكلم المعظم نفسه ومعه غيره خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما اذا كان قبلهما كسرة او ياء فقالوا مر بنا وبها ونظر الينا واليها بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة والياء مفصولة بحرف فلذلك كرهوا مرتين واما اماليتهم اتى ومتى من الاسماء المبنية وبلى من حروف الجواب لا الثانية في قولهم افعل هذا اما لا فشاذة من وجهين عدم التمكن لكونها مبنية وانتفاء السبب المجوز ذلك الامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن ان يكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الياء ولا منقلبة كسرة والذي سهل اماليتها ابنيتها عن الجمل فصلتها بذلك همزة على غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء مشاة تحتانية وكونها اي الفتحة والراء منفصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان يكون الفتحة في حرف مستعل نحو من المطر او في حرف لشر او في غيرهما نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير ياء مشاة تحتانية نحو من عمرو وزاد المرادي وبمكسور نحو اشر بجلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قبح السير لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه وبخلاف من غيرك لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة وبشرط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلا نحو من المشرف فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلا لان الراء المكسورة تقلب المستعلي اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر قال المرادي والجزولي يقال تمال الكلمة الفتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها او مفصولة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم في النظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالتهم فتحة الطاء من قولك خيط رباط بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العرد والراعد وذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء في الوقف خاصة كرحمة ونعمة وانما اميلت الفتحة قبل هاء التانيث وان لم يكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا هاء التانيث بالف فراي بالف التانيث المقصورة لانفاقهما في الخرج وهو اقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والطرف في اخر الكلمة والاختصاص باسم الجامدة والمشتقة ولا فرق في ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل هاء السكت ايضا تشبيها لها بهاء التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه الصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانباري فانهما صححا جواز الامالة فيها قبلها وسمع ابراهيم الخافاني في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما بيناه والله اعلم **هذا باب التصريف** وهو في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى الزيدان في زيدون وتغيير المصدر الى الفعل والوصف في ذلك كتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل وضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني في اللفظ كتغيير قول من الاجوف وغزو من الناقص قال او غزا بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله او الابدال في اقمت والحذف في قل والادغام في رد وكشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكر معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف وهو اولى او لهذين التغيرين للغرضين المذكورين احكام كالتصحة وهي اقرار الحرف على وضعه الاصلي كالبناء من ابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو

باب التصريف

تغيير الحرف عن حرف وصيغة الاصل كقلب الباء في باب وايا ن وموقن في بايع وقلب الواو في قام وقيام وشبه ذلك كقلب احد الاصول من محلة
الى كانبق جمع ناقة وحصاى وسمى معرفة تلك الاحكام علم التصريف فلما سمى هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب قال صرفت الرجل في امره
اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصرف الدهر تقلباته وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه بالفعل
الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين وهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال
المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية كابراهيم واسمعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف
من خصائص لغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات كالفاظ الباقا والغين في اللام
لعلة معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاظها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها الى اشبه الحروف
وهي الاسماء الموغلة في البنا كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة
وهي التي لم تختلف بنيتها لاختلاف الازمنة كنعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف فانما
اشبهها وهو شاذ يوقف عندما سمع منه من ذلك نحي الحذف في سوف والابدال في خاتم عبنا وهمزة ارنى والحذف والابدال في
العل والتصغير في ذا والذي وفروعها والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عندا ضمنا انفاعل فلذلك لاجل ان التصريف
لا يدخل الحروف فما اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل فيما كان من الاسماء موضوعا على حرف واحد او على حرفين ازلا يكون ثانيه في
الوضع على حرف او على حرفين الا الحرف كبا الجر واللام فانهما موضوعان على حرف واحد وما من فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم
معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف
بعضه لغارض فيدخله التصريف نظرا الى الاصل وصيغه نحو يد ودم يحذف لامهما في الاسماء ونحو مذ يحذف فاؤه ولامه وقم وبع يحذف
عينهما في الافعال وقس غير ذلك **فصل** ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد وقد الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف
عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما اثنا فيا في الصفة
كره وا مقارنتهما فصلوا بينهما فان قبل المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم الثنائي مع احدهما الجيء بما
لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق الثنائي وغاية الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي والخماسي
الرباعي كجعفر ولم يجوز واسداسيا لثلا يتوهم انه كالسان والى مزيد فيه واقله اربعة كقتال وغايته سبعة كاستخراج وبينهما ذو الخمسة
كاكرام وذو السته كانطلاق والمثلثة كثيرة ملغبة في قول سيبويه فثلاثة امثلة وزاد الزيادي عليه بفاوثمانية امثلة وزاد ابن مالا
وذكرها لا يليق بهذا المختصر ولا نشتغل بها ولما للاختصار بل بذكرها لكن الزيادة حفظا للضبط وقليلا للانتشار فقول الزيادة
تكون واحدة وثنتين وثلثا وازيد او مواضعها اربعة فاقبل الفا وفا بين الفا والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا
يخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفا نحو اجدل وما بين الفا والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو
غزال وما بعد اللام نحو ملق والزيادتان المتفرقتان بينهما الفا نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصبر وبينهما
الفا والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو جحرش وبينهما الفا واللام نحو اجفل والمجتمعتان قبل الفا نحو منطلق وبين
الفا والعين نحو جواحر وبين العين واللام نحو غطاف وبعد اللام نحو غلبا والثلاث المتفرقات نحو مثل والمجتمعة قبل الفا نحو
مستخرج وبعد العين واللام نحو سلالم وبعد اللام نحو صنفون واجتماع ستين وانفراد واحدة نحو اغوا زوالاربعة نحو ستهنا
مصدر اشهاب وابنية الثلاثي المجرد احد عشر بنا والقسمة العقلية تقتضي ان يكون ثنا عشر بنا وذلك لان الحرف الاول واجب
الحركة لانه مبتدأ به والابتدا للساكن متعذر فاحواله ثلثة والحركات الخالصة ثلث الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون متحركا
وساكنا فاحوال الاربعة اذا ضربت ثلثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك ثنى عشر بنا واما الحرف الاخير فلا
عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها واما لها في الاسم والصفة فلس بهل بفتح اوله وسكون ثانيه فرس بطل بفتحتين كتف صلدم
بفتحة فضمة فكسرة عضد طمع بفتحة فضمة حبرنكس بكسرة فسكون عنب ابلم بفتحتين بكسرة ففتحة ابل بكسرتين وقفل صلو بضم فسكون
فرهم بضمة ففتحة دئل بضمة فكسرة عنق جنب بضمتين مذ بمفتوح الفا مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع
الاربعة والمهمل منها فعل بكسر اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضم لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها واما فرانية
في السما بفتح السين المهملة وتشديد الميم ونون في اخره لام والسما ذات الحبك بكسر الحا وضم الباء وبينهما ابو الفتح برجبي في المحتسب لابن
خالويه الغفاري فقيل لم تبث هذه القرائة وعلى تقدير ثبوتها فقيل اتبع الحا من الحبك الثا من ذات في الكسر والاصل حبك بضمتين فكسر الحا

اتباعا لكسرة الثاء قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين كما تبع من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الذال قبلها وقيل لا اتباع وانما الكسر على التقاء الساكنين في حرف في الكلمة اذ ليقال لحبك بضمتين وحبك بكسرتين فركب هذا القارئ منهما هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان الداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجه الجارودي بانه لما لفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى عفل عنها ولفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرا بكسر الحاء والباء فعند نطقه بالحاء المكسورة ذهل الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح وزعم قوم انها فعل بضم الفاء وكسر العين بضم لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن قبل اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة ودئيم بضم الدال وكسر الهمزة اسم خبيث للاسد بانها لبنيا من اصول الاسماء وانما هما صفة لان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئيل لانه علم قبيلة لا في الدئيم لانه اسم خبيث والنقل لا يكون الا في الاعلام ورد بانها الاجناس والاجناس كالاعلام واجيب بان الشيرازي ذهب الى ان النقل قد يجيء في اسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه واحتج المثبتون لفعل في اصول الاسماء بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت هذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل وعلى القول بانها اسماء اهمل او قل في عند العرب لقصدهم تخصيص بفعل المفعول اسما على الاول وغالبا على الثاني والرباعي المجرد خمسة ابنية بفتح الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كهجف للرجل الطويل ومكسورهما اسما كالزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراي وبالجيم للذهب وصفة كحمل للمراة الحمقاء ومضمومهما اسما كدملج بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثاني اسما كقضحل بالقاف والضاد والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن جزوج نوح عم من السفينة وصفة كشنظر للطويل ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه على نية الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصبغ ولا ثالث لهما وزاد صفدع وصندد هيلع للاكول وقيل الهاء زائدة وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الذال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالخندب وقيل ذكر الجراد والجمع السمهن من الابل والمختار عند جمهور البصريين والمشهور في التسهيل انه فرع عن مضمومهما استثقالا لضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين لانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء وجرشع بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل ولم يسمع في برثن بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثلثة احد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان وبرجد بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر ابادته الا الصمم بالرفع على النيابة عن فاعل السمع والخماسي اربعة امثلتها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما كسفرجل وصفة كسنمدل للطويل وسحطل للطويل وسحطل للنبيل الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما وهو قبلس لحشفة الذكر وصفة كجحرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الا في العظيمة وقيل لم تات هذا الوزن الا صفة وهو قبلس للمراة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما قرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة والموحدة الشيء الدائم الحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة جرحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني ومكسور الرابع اسما فعفر للاسد وصفة قذعمل بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم الفا مكسور العين متفقا عليه اما لضعف القول بانها اصول ولذا قال زعم قوم انها فعل واما للتغليب وما ذكره من اصالة جميع الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلثة ففيه زيادة وهلم الحرف الاخير وما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع وهو ممنوع عنها اما بزيادة في اوله كمنطلق او في وسطه كطريفة وفيهما نحو مخيريج او في اخره نحو مخيلي او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمو او بنقص حرف زائد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم اصله علابط بدليل انهم نظموا به على اصله والدليل على وجود الالف بعد اللام انهم لا يوالون اربع محركات في كلمة واحدة الا ان عرض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجره او بتغيير شكل اي حركة كتغيير ضمة الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو مخدب بضم الجيم وسكون الخاء المهملة المعجمة وفتح الدال وكبرثن نحو خرفع بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد وكتغيير سكونهما اي الاول والثالث بضم ثالثه في نحو منبج بكسر الراء وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر هو ما يغلو الثوب الجديد به واما سرحس بفتح السين المهملة والراء وسكون الحاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة ونحو جخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة

فان كانت على اربعة احرف ففيه زيادة

نفع مرزوق الواعظ

نوع من الجواهر فاعجبان لاعربيان اذ ليس في امثلة الرباعي المفتوح الاول والثاني فضل وينقسم الفعل المجرد من الزوائد واقله ثلثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج ودربخ اجي ذل والى مزيده واقله اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي واقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومزيد الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وتمكرر رباعيه وهو افعلل نحو اخرمط وزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم وظرف لان الفاء لا تكون الا مفتوحة لوقوعها بعد الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف والدال مفتوح ابدا كراهة التحفة والعين لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضرب والحركات مخصوصة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فنزال عن الاصل لضرب من التخفيف والاصل فيهما بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل برأسه والبه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل والبه ذهب الجرميون والبصريين ونقل عن سيبويه من قال انه وزن اصلي مستدلا بان نحو حسن ولهث طلق ومرا واهد دمه واوجع بكذا وعنى بحاجتي بمعنى اعلمني لها وزهي علينا بمعنى تكبر وهم زيد وزكم وعلك وفلج وسقط في يده ودرهصت الدابة وفصت المراة ونخبت الناقة وغم الهلال واعمى على زيد واخواتها مما تستعمل الا مبنية للمفعول اجيب حنيفة اول بان عدة اوزانا بعا وتقرير الدليل اصنا ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده ووجود ذلك الغير فرضا وتسلسل ووجوده ووجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله ببيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوصف فرع بفرعية اصل ولنحو ضرب افعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعبابيد واباابيل والجمع فرع الافراد قطعا فلو كان ما ذكرتموه صحيحا لزم كون الجمع اصلا برأسه ثم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بانه لا دغام نحو سور وبرز لان الاصل ادغام في نحو وري لم بعده وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعت واسبقت احدهما بالسكون قلبتا واوا وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل الادغام ولا الابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير وقاري كما لا تدغم الالف من ساير ولا تبدل الواو من واري فكذلك ما غيرت عنهما واجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا انما ترك الادغام فلئلا يلتبس مجهول فعل الذي مزيد افعل بمجهول فعل الذي لم يسم فاعله ولم يعلم انه مجهول ساير وسير انما ترك الابدال فلان الواو والثانية ههنا في حكم المنفصلة لانها منقلبة عن الف واري وزن الرباعي وزن حدرد كدحرج وزلزل وباقي وزن دحرج بالضم في اوله والكسر في ما قبل الاخر والخلاف السابق في فعل المفعول مضى في كيفية الوزن وبقي التمثيل لما ثلاثة احرف فالميزان نحو فعل والموزون في تعداد الحروف وهيئتها وفائدة الوزن بيان احوال ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل تقابل الاصول بالفاء والعين واللام على الترتيب المستقيم الفاظا لكون حروف الميزان معطاة ما الموزون لها من تحرك وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسماء فعل بسكون العين وفي وزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من الاجوف وشذ من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قول بالقلب والادغام قوم وشذ بفتح العين فيهما فقلبت الواو والفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول واذ عمت الذال لاجتماع المثلين في الثاني وبقي في وزن علم فعل بكسر العين وكذلك يقال في وزن هاب من الاجوف ومل من المضاعف بكسر العين فيهما ففعل فيهما ما تقدم من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين وكذلك يقال في وزن طال وجب فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول وجب بضم العين فيهما ففعل فيهما ما تقدم من القلب والادغام محصل بذلك بيانا الحركات الاصلية والسكنات فان بقي من حروف الاصلية اصول الكلمة زدت في الميزان لاما ثانية في وزن جعفر فعلل او زدت لاما ثالثة في وزن الخماسي فقلت في وزن جحمرش فعللل وما ذكر كلوح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني بان ما زاد على الثلاثة زائد قالوا لكونه بنا على قولهم ان منتهى الاصول ثلثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل باخره بلفظ الثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل اخره بلفظ وهو مبني على ان الزائد هل هو الاخر وما قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فهل جعفر وفعلل كما يقول البصريون او فعلوا بزيادة و او فعفل بزيادة الفا او لا يدرى ما هو اربعة اقوال ويقابل الحرف الزائد بلفظه ليتميز عن الاصل الا فيما استثني فيقال في وزن افعلل بزيادة الهمزة ويتبع همزة بزيادة الياء وجمهور بزيادة الواو وافعل وفيعل وفعول على طريق اللف والنشر على الترتيب ويقال في وزن افدد بزيادة الهمزة والثاء افعل وكذا يقال في وزن اضطرب ما فاء صاد فقلبت تا الافتعال فيها طاء واذكر ما فاء ذال معجمة وقلبت

فعل بكسر العين فيها لان اصلها فعل بضم العين

تا الافعال فيه ذا الامهلة افعل لان الاصل فيهما اصتبر واذا تكررت بلت تا الافتعال في الاول ظا وفي الثاني ذالا لما سيجيء ويقال في
وزن استخرج مما تتاوى فيه عدد الزيادة والاصول استفعل الا ان الزائد اذا كان تكرار الاصل سواء كان للالحاق ام لا فانه يقابل
عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول
فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلما بان هذا تكرار لما سبق كقولك في وزن حلببت بكسر الحا المهملة وهو
صمغ الانجدان بفتح الهمزة وضم الجيم واهجام الذال انبات بعد لوضع المفاصل وفي وزن سحنون بضم السين المهملة وسكون الحا المهملة
بينهن وهو اول السمار والريح وفي وزن اغدودن بالغين المعجمة وبالدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبات اذا
اخضر فعليل وفعلول وافعوعل الفاوشاهد بتا فالتا في خلببت للالحاق بقندبل والنون في سحنون للالحاق بضفرون والدال في
اغدودن للالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال في وزن خلببت خلببت وفي وزن سحنون فعلون
وفي وزن اغدودن افعوعل واذا كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان ويسمى القلب المكاني او حذف لبعض الاصول اثبتت مقابلة في
الميزان فتقول في وزن ناء بالمد انى بناء فلع لانه من الناي والاصل نائي تحول اللام وهو الياء الى موضع العين وهو الهمزة فصار نايا فقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نائا بالمد وتقول في وزن الحادي وهو مبدل العين عالف لانه من الوحدة والاصل الواحد فحول
الفا وهي الواو الى موضع اللام وهو الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحا عليه فصار الحاد فقلبت الواو ياء لوقوعها مطرفة اثر كسرة
فصار الحادي وتقول في وزن يهب مما حذف فاؤه يعل الاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل
بالكسر ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله الفشتالي في بظا واخواته وتقول في وزن يبع من باع فعل والاصل بيع حذفت
عينه لالتقاء الساكنين وتقول في وزن قاض مما حذف لامه قاع والاصل قاضي حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد تعتقد وزن بعض
الكلمات كاسطاع وامراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون باصلها والفا في ذلك اصلها السكون والسين والهاء ان كان فيلزم في
الميزان التقاء الساكنين فالصواب ان يقال في وزنها افعل لان اصلها اطوع وارتوى والسين والهاء زائدتان **فصل** فيما يعرف به الاصول
والزوائد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل الذي لا يلزم الزائد صلتا احتذ كمعرف الحرف الاصلي بانه يلزم الذي في جميع التصاريف
وعرف الزائد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثله بتا احتذى فانها زائدة لانها تحذف في بعض التصاريف تقول احتذى حاذ
والاحتذاء الاقتداء والمثل المقال وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل
زائدتان كما ستعرفه وتبا مع انهما لا يسقطان في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو تعريف الزائد فلان اللام من علد والغين من
قال واللام من غزا اصول مع سقوطهن في بعد وقل ولم يعرف تعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل
اذا سقط لعلة مقدر الوجود بخلاف الزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع
تحقيقا او تقديرا والتحرير المقبول فيما يعرف به الزائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية اصول الحروف الكلمة عند التجرد
منها على اصلين ثم الزائد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص بحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف الا الالف
فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف اللين ام لا والزائد لتكرار الاصل شرطان يماثل اللام كجلبب بزيادة الباء الثانية
للالحاق بدحرج وجلبابا بمصدره ويطلق على الملحفة او يماثل العين اما مع الاتصال كقتدا بالتشديد بزيادة احد التاءين على الخلاف في
التا الاولى او الثانية او مع الانفصال بينهما كعفنفل بفتح العين المهملة والفاءين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل
او يماثل الفا والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفي آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهي الداهية
وهو مرتث للبقر ولا تالثطها او يماثل العين واللام كصمحمح بمعنى الاسد الشديد وقال ابو حيان في الغليظ الصفير وقال ثعلب صمحمح اسم لاضلع
غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة وظها اصل تميز هما حكم بزيادة احد المضعفين وفي تعيين الزائد خلاف وذكر في التسهيل
انه يحكم بزيادة ثاني المتماثلين وثالثهما في نحو صمحمح يعني الحا الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس يعني الميم الثانية و
الواو التي يليها واستدل بعضهم على زيادة الحا الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميحم ومريرس وقيل
عن الكوفيين في صمحمح ان وزنه فعلل واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما واما الذي يماثل الفا وحدها كمرمريس بفاءين مفتوحين بينهما
راء ساكنة وهو الحمر وسندرس وهو ثوب الديباج او يماثل العين المفصولة باصل كحدرد بمعنى الاسد الرجل ولم يجيء على فعلل بتكرير العين
غير فاصلة جوابا لما واذا بنى الربا عي من حرفين فانه يضطر لسقاط ثالثه فالجمع اصل كمسلم بكسر السين المهملتين ووزنه فعلل لان اصالة
الاشين محققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس احد البابين باولى من الاخر فحكم باصالتهما وحكى عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل

باب الالف

تكرير فاء وهو بعيد وان صح استفاظ ثالثة كلمله فانه يصح سفاط ثالثة ويقال له وهو ازمن الملث بمعنى لمث فقال الكوفيون ذلك
الثالث الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف مماثل للثاني في فاصل اللام على قولهم فاستقل يوالي ثلثة امثال فابدلوا من احدها حرفا
بمماثل الفاء وردبانهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء على تفعيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الصالح
للسقوط زائد غير مبدل من شئ وقال بقية البصريين اصل واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه اولى من جعله بناء مكررا لموافقته في
المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في امثاله كقصقصت وكبكبت انتهى وكفكفت والنوع الثاني من نوعي الزوائد هو
ما زيد لغير تكرار مختص باحرف عشرة جمعت في كلمات مرادوي هم يتسائلون يا هوى استسلم وتاء هو بت السمانى اهو يسلم ان
سالتموني فانا نوبت للمستها فانت وسهيل اسالته ان تسومها وجمعها الناظم في بيت واحد اربع مرار فقال
هنا وتسلم هنا يوم اسنه فانا تسومنا امان وتسهيل وينبغي ان يعد السين المجتمعة في نحو اكرمتكش في خطاب المؤنث فان قالوا انه
مختصة بالوقف قلنا وهذا التسكين كذلك وحصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولها زيد في حروف المد واللين لانها اخف
الحروف وغيرها من الاحرف العشرة ترجع اليها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة
للالف في المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمتد في الخيشوم امتداد الالف في الحاق والتاء حرف مهموس مبدل
من الواو في نجاه والسين حرف مهموس فيه صفير مقرب مخرجه من مخرج التاء واللام وان كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون وفي تبر من مخرجها
اسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة وامكان النطق كهمزة الوصل وهذا السكت في قوله وبيان الحركة كاشباع
والمد كتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قاله ابن عصفور وله شرط فزيادة الالف بشرطان تصحب اكثر من اصلين ولا يكون في الاول
لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية كضارب او ثالثة نحو غمادر او رابعة نحو عضيد وحامت وسنامى بضم السين المهملة عظام صغار
في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو مرد رايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف الثلاثي نحو
ضوضى فانها فيه بدل من الاصل لا زائدة بخلاف قال وغيرا ان الالف فيها ليست زائدة لكونها لم تصحب اكثر من اصلين وتزاد الواو والتا
اذنها بشرط واحد منهما ما ذكر في الالف وهو ان تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب يمنم من اوي في
المضاعف والثالث ان لا تسبقا الواو ميم سواء كانت قبل اربعة اصول ام لا ولا تسبقا التا قبل اربعة اصول في غير مضارع وذلك نحو
صهرج وجوهر في زيادتهما ثانيتين وقضيب وعجوز في زيادتهما ثالثتين وخدرنج وعرقوة في زيادتهما رابعتين والخدرنج بكسر الخا المهملة
وسكون الدال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة المعترضة على راس الراو
بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو والتا فيهما لم يصحبا اكثر من اصلين بخلاف بوبؤ ودوعوعة فانها من باب يمنم والبوبؤ بضم الباءين
الاخيرتين بعدهما واو مهموز اسم طائر زعم الخليل انه شبه الباشق والدوعوعة مصدر دوعوع السبع بعينين مهملتين اذا صوت ودرنقل
يستعمل لمصدر الواو ميم والتا قبل اربعة اصول في غير مضارع والدرنقل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح القاف المشاة فوق
الساكنة زعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف في لامه فقيل انها
واليه ذهب الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين وزنه فعلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية واما
يستعور بمشاة تحتانية مسبوقة بمهملة فواو ومهملة فوزنه فعلول كحضروط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في شئ
الا في المضارع نحو يدحرج وهو شجر يشوك بعيدا نها قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير
واسم من اسماء الدواهي يقال ذهب الفعشوى في الباطل قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلثة شروط ايضا وهو ان تصدر وبتاخر عنها ثلثة اصول فقط
وان لا يلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد لمكان السجود ومنجح بفتح الميم وسكون النون وكسر الجيم الموحدة وبالميم قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو ضرغام
لعدم تصدر الميم فيه لانه لم يتاخر عنها ثلثة اصول والضرغام الاسد والمهدمهد الصبي ومرزجوش لانها لم يتاخر عنها ثلثة اصول فقط
بل ازيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الزاي وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة المرقوش بالميم والزاي والدال المهملة والقاف وفي اخره
شين معجمة بقلة طيبة الريح ومرعزى بكسر الميم والعين المهملة وفي اخره زاي وهو ما لان من الصوف فانهم قالوا تومرعزا تبتوها بالميم
لزومها في الاشتقاق وهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا يكون كلمتها رباعية موضوعة من
حروف مكررة وهي زيادة الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تصدر وان يتاخر عنها ثلثة اصول فقط ولو قال بالشرط الثاني
لكفى لانه فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرطه بصدرة الصدر نحو اكلل بفتح الهمزة والكاف وسكون اللام بينهما وهي الرعدة بقال اخذته
الاكلال اخذته الرعدة وافضل التمم تفضيل بخلاف همزة نحو كنانة بل بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فنون موحدة فالف مثناة

الا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه همزته في الاعراب وابنه هي ابن بزيادة الهاء فلا حاجة الى الاعادة
وامرأ اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرء اعلوه لذلك ولكثرة
الاستعمال وامرأة هي امرء بزيادة الهاء واثنتان واثنتان اصلها اثنيان وثنيتان كحملان وسخرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتح نون
محذوف اللام واسكان الثاء وجيء لهمزة الوصل وابن المحذوف بالضم وهو اسم مفرد مشتق من البين وهو البركة وهمزته همزة وصل
عند البصريين وعند الكوفيين جمع بين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن واسته
وابنم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف متوهم وذلك في
امرء وامرأة وبعضها من حذف واقع حيثما وذلك في ابن وينبغي ان يزيدوا الموصولة بالصفة كالنصاب والمضروب وايم لغة في لبن
فان قالوا في ايم هي ابن محذوف اللام قلنا وابنم هو ابن مزيد آخره ميم فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم ان يتخلصوا بالفرق بان ابنما حدث
له بزيادة الميم اتباع النون الميم في حركاتها بحسب العوامل قضاء كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من كاين مخالفا وايم
لغة في ايمن فانه لم يصر لهذه المثابرة لاحضوصيته للمعارضة بذكر ابنم فان هذه الاسماء هي مذكر لها بزيادة الهاء وحيث نظر الى
لغات الكلمة فكان ينبغي ان يقول ولم في لغة ال عند طيء فانهم يبدلون لام التعريف منها فيقولون في الرجل لم رجل وانما المرجع الى الضابط
وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة وصل وتركوا ال الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها ما ال للعهد
صورة مسئلة اختلف في اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب الفارسي وقد اختاره لشلوبين والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف ينبدأ به بخلاف الابتداء على هذا فاصل حركة الهمزة القطع اكسر كما في اضرب وانما ذهب وانما
صمت في نحو اخرج كراهية للخروج من كسر الى ضم وعلى الاول اجريت بحركتها قبل الاخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع الفتح
في اذهب للالتباس بالمضارعة حالة الوقف فكسرت لانه اخف من الضم وتحصل لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها في الاسم والفعل و
الحرف سبع حالات الاولى وجوب الفتح في المبدوء بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم نحو انطلق واستخرج حالة
كونها مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل واكتب كراهة للخروج من الكسر الى الضم لان الخارج الساكن
غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل لما تلقوا الكسرة والضمة لفصل
الساكن بينهما او الوجهان مرجحهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا واقضوا فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينها
في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا استكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين
وضمت العين لمناسبة الواو لتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما
قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول بحسبه وعلى الثاني مفعولة والثالثة وجبان الضم على الكسر فيها عرض
حصل ضمة عين نحو اغزي بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا قاله ابن الناظم في شرح سبعة ابن ابي الكافية وشرحها رضه فان
زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بناء المؤنثة نحو اغزي جاز في الهمزة وجهان اجودهما الضم لان الاصل اغزي وانتهى
فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظر الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر
كالموجود والكسر نظر الى الحالة الراهنة ويرجح الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان
كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر والعارض لمعارضة اصلين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض ذاع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد
بردد الضم في امشوا وفي تكملة ابي علي الفارسي انه يجب اتمام ما قبل تاء المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي واخلاص ضم الهمزة من غير
اشمام وفي التسهيل لابن مالك ان همزة الوصل يعني في اختير وانقيد ثم قبل الضمة المشمة يعني اذا اشممت الثالث اشممت الهمزة و
الا فلا ففيه مخالفة لكلام ابي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة والرابعة وجبان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل
الخروج من كسر الهمزة الى ياء الضم الميم ثم ضم النون والخامسة وجبان الكسرة على الضم في كلمة ايم لان الكسر خفيف الضم لانه اعم
عضلة والضم اعم عضلتين والسادسة جواز الضم والكسر والاشمام في اختار وانقاد حالة كونهما مبنيين للمفعول
فالضم في اختور وانقود والكسر والاشمام في اختير وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال و
الكسر هو الاصل مسئلة لا يختلف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما
حذفت همزة الوصل المكسورة فنحو سخر في قراءة غير الجمع عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت في قراءة الجميع والاصل ائتخذتم
واستغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام و

كملت من

كما حذفت المضمومة في نحو اصطر الرجل الاصل اضطر الهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الوصل حذفت وبقي مقتضى الفتحة في المفتوحة لئلا يلتبس الامر فتنقلها بالجر ولا تحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا اري ان بين حسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل فاثبت همزة اثنين ضرورة بدل الوجه ان تبدل الفا قال الخضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يقرا الجلة فرا ولا اجازه في كلامهم وقد تسهل بين الهمزة والالف مع القصر وهو القياس لانها ابدال ثانية ساكنة وقال ابن الباذش هذا تسهل فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبدل وقال الشلوبين عن ابي عمر وان هذه الفا حتلب للفرق كالف ضربان وانما خطا من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع ولجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتناب همزة اجنبية واجتلب بانه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو الحسن غلامك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز كما في ضربان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن تقول الحسن غلامك وايمن الله يمينك بالمد على الابدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا وسمعنا من التسهيل قوله الحوان ذا الزياب تبا عدت او انبت حبال ان قلبك طائر يتسهيل الهمزة الثانية من الحوقد اشرطنا وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحوقد قدرناها اي بالمد والتسهيل في نحو الذكرتا الان في السبع **هذا باب الابدال** بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف اخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كما عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها اربعة اشياء ما يبدل ابدالا شائعا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف فما يبدل ابدالا نادرا وهو ستة احرف وي الحاء والعين المهملة والقاف والصاد والذال المعجمتان كقولهم في وكنة وي بيت القطا في الجبل وفي اعن احن وفي ربع ربج وفي خطر وعطر في علبد صبدد وفي تلعثم تلعدم وما يبدل ابدالا شائعا لغير ادغام وهو ستة ايضا هي حروف الزوائد التي يجمعها هجاقولك لجد صرف شكس امن طي ثوب غرته وما هو ضروري في التصريف وهو تسعة يجمعها هجاقولك هذا توطيا وهي الهاء والذال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة والالف ويخرج بقولنا شائعا ما ابدل نادرا كقولهم في اصيلال تصغير اصيل على غير قياس كما سيجيء في شرحها وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلال وهو عكس القياس لان حكم الجمع المصغر ان يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصلال واصائل ويجمع ايضا على اصلان مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى وهذا ان لقلة ان مخالفان لضبع الموضح وصبعا والذي رجح كون الحمل على التصغير المفرد مثل ذا وان الحمل على تصغير الجمع مثل ذا لكثرة لمعيزان تصغير معز وعشيشيان تصغير عشي وبحوثما وصيغهما اولى من وجه لسلامته من دعوى الزيادة التي الاصل عدمها وفي اضطجع اذا نام على جنبه وفي نحو على يتبدل الياء عينا في الوقف ما يجري مجراها اصيلال ما يبدل اللام من النون لقرب المخرج وكان القياس ان يقول اصيلا لتصغير اصال وجعلوا زيادة اللام عوضا مما حذف وقفا الا لوجاوا به على الاصل لقالوا اوقفا وشبهوا بدهر دواد هر فقالوا دواد هر وزعم انهم ارادوا اذا هر والطجع بابدال اللام من الصاد وعلج ما يبدل الجيم من التا المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه زيادة اخر وقال النابغة وقفت فيها اصيلالا امائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد والمعنى وقفت بدا الجنيبة حينا وسالتها عن الجنيبة فعجزت عن الجواب فمالها الصد يجنبني وقال الضبط بن قريعة الاسدي في ذئب لما رأى انا دعره ولا شبع قال الى ارطاة حقف فالعلج والدعر شعر العيش والهاء عوض عن الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالعلج قال اللحياني في بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال اعرابي من البادية خالي عوفيه وابو علج الطعام اللحم بالعشي يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من التا المشددة وهذا من اجرا الوصل مجرى الوقف قال ابن السيد في شرح الكافية وانتهى هذه اللغة عجعجه قصاعة قال الجوهري وعجعجه قضاعة يجولون التا جيما مع العين يقولون رأيج خرج مجي هذا اذا عي خرج معي انتهى وقد يجولون التا بينهما وان لم يجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال افقيعي فقلت من اين فقال من مرجرج يريد فقيمي وقد تبدل من التا المخففة ابدالا على المخففة المشددة كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتي فلا تزل اناج يا تيلب اجا قرنها تيزى وفرنج زيدا للهم ان كنت قبلت حجتي فلا تزل اناي بي تاج هذه صفة والتاج بمعجمة فمهملة فجيم من تعجيج البعل اي صوت والاقر الابيض والنهاق وتيزى بمعجمة وفرنج اي وزنى وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى هدأت سكنت من السكون ضد الحركة قال بعضهم اذا هدأت الصبيا جعلت تضربه على ظهره ودفدفت له وهو ايضا حال من التا في هدأت وهو اسم فاعل من دفدفت خففته وطبها الا انك خففت همزته بابدالها بالف نفسها وانكسا فاقبلها فالياء بدل من الهمزة وذكره الهاء في النظم زيادة على نائب التسهيل اذ جعلها فيه في نحو قوله لطوبت يا عما

وفيه مناقشة من ثلثة اوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف واعمال الماضي في فعلها وهو مثل ابدال الواو المتوضيح في الحواشي ثم انما ذكر الهاء
يتكلم هنا اي في باب الابدال على الهاء مع عدم ابدالها فيه وجه اي وجه علم تكلمه على الهاء هنا ان ابدالها من غيرها انما يطرد في الوقف عند
رحمر وغيره وذلك مذكور في باب الوقف فاستغنى به واما ابدال الهاء من غير التاء مجموعا لانها مع صلته كقوله في ايادهيا السذق لانك قائم فهند
قايم فيه اوقف الهاء هرقت الماء وفي اردت الشيء وهرقت الدابة هرحت الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لانفاقهما في المخرج
لاهاء من افضل الخلق **فصل** في ابدال الهمزة بدل من الواو والياء وجوبا في اربعة ابدال احدها ان تطرف اخيهما او ي لام او زائدا للالحاق
بعد الف زائدة سواكسرا ولكلمتها ام فتح ام ضم نحو كساء وسماء ودعاء فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بناء وظباء وفي
فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء والاصل بناي وظباي وفناي فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة على احد القولين وعلل ان الواو
الياء ابدلتا الفين لتحركهما وقوعهما بعد فتحة لم يجز بقاؤهما الا ساكن معتل زائد صح بهما في مظنة التغيير وهو الطرف فقلبا الفين فاجتمع
ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن احد الاوجه ويفوت لام الكلمة او حذف الثانية ولما امتنع
الحذف تعين التحريك وكانت الثانية اولى الاربعة او جبت احدها التحريك الاولى بفوت حكمها وهو المد لان الياء في ان التغير في الاخر اولى الثالث
ان حرف الاعراب يحرك فتقدير الفاء بعد في تحريكه لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو عيناً
وفوقاً فالهمزة فيها مبدلة عن زائدة للالحاق بقرطاس في قولك بحلاف نحو فاد وباع ونحو فاده وهذا يتم لان الواو والياء لم تطرفا فيهن
اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان كلمتها بنيت على اثباتهما بخلاف الثانية العارضة فانه لا يمنع الابدال كما وبناء وبخلاف
نحو غزو ودعي لعدم تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو واو ويا جمع تم لاصالة الالف فيهما اما واو ونحو فعل مفتحين وفي كون عينه
ياء او واوا قولان الاول لابي علي والثاني للاكثرين وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل واما اي فاصله اي بفتحتين قلبت ايضا الاولى الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها والواو والياء لسكونهما في ذلك الحكم الالف فانها اذا طرفت بعد الف زائدة ابدلت همزة وذلك في نحو حمراء فان اصلها
حمري بالف مقصورة كسكري فزيدت الف قبل الاخر للمد كالف كتاب وغلام فالتقى الفان فلا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها مما
تخرج الالف وظهر التحريك التي كانت مقدرة فيها المسئلة الثانية من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احدهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه
في الفعل نحو قائد وبائع اصلهما قاود وبايع ولكنهم اعلوها حملا على الفعل فكما قالوا باع فقلبوا عينه الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلها
الفا لوقوعها اسحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على احد القلبين في كساء هذا قول الاكثرين وقال ابو علي حذف الف
فاعل عن قال وباع ونحوهما لالتقاء الفان ولم يمكن الحذف للالباس فوجب تحريك احدهما وكانت العين لان اصلها التحرك والالف اذا تحركت
صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تسقط قاله المرادي بخلاف نحو غايين وهو غاء ورد لان العين لما تحركت في الفعل
خوفا الالباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل مما ذكر تبعا للعين من اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين احدهما
ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجاز بالجيم والزاي وهو البستان وجاءة مفوشة وهي الحشية في وسط البيت فان
ادعوا انها نقلت من اسم الفاعلين فقد كثر في الفعل في اسما الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن
المصدر لا عن الفعل المسئلة الثالثة من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احدهما بعد الف صفاعل وقد كانت احدهما مدة زائدة في الواحد
نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف وصاحب وصواحب بخلاف مقور وهو الاسد وصار وان الواو لبنت عمه ومعيشة ومعايش لان المد في
الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها التحرك لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل تحركت فصارت عرضة للابدال وشذ اصلية
ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المد في الواحد اصلية لانها عين الكلمة والذي سوغ ابدالها تشبيه الاصلي بالزائد وتشارك الواو والياء
في هذه المسئلة وهي مسئلة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل وذلك لانه لما جمعت رسالة وقلادة على مفاعل
وقعتا بعد الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن بد من حذف احدى الالفين او تحريكها فلو حذفت الالف الاولى
فات الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لا بد ان يكون بعد الحرف المكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون
كمفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة
لان قبلها حركة من جنسها وهما ساكنان يجريان مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزتا الالف والياء في رسائل وصحائف عجمتا
لان حروف اللين فيهن ليست اصلا من الحركة وانما هي حروف فضلة لا تدخلها الحركات فلما وقعت بعد الالف همزن ولم يظهرن لانهن لا اصل لهن في الحركة
اشبهن المسئلة الرابعة مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء ان تقع احديهما تاليا حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواكان اللينان بانيين كبناء
جمع بيف وهو الزاوية على الصحيح وهو من باب باف ينيف وقول الشاذلي واصله بنوف وهمين مبني على انه من باب بنوف وتقدم في العدد بيانه او

واوين كاوايل جمع ول او مختلفين بان تكون احديهما ياء والاخرى واوا كسيايد جمع سيد اذ اصله سيود جمع هذه الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وصوايد جمع صايد فابدل فا بعد الف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لتوالي ثلاث
لينات متصلة بالطرف فانا قوله وهو حبل الزلم الشيء الطهوي حتى عظامي وظراه ثاغري وكحل الغينين بالعواور يغار ان اصله بالعوارر
بناء على اثنتاء بحثنا بنه قبل الزلاء جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد وهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل كمساجد فلذلك
صحت فيه الواو ولم يعده من الطرف ثم حذف الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود
فاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله وعكس قول الاخر وهو حكيم بن معية الربعي فيها عياييل اسوة نزايد الهمزة
من نا مفاعيل لان اصله مفاعل لان عياييل جمع عيل بكسر الياء المشددة قبلها عين مهملة مفتوحة على نية فعل واصله عيول قلب الواو
ياء وادغمت الياء في الياء واحد العيال قاله صاحب الصحاح والياء زائدة في عياييل للاشباع مثلها في قوله وهو الفرزدق تنفي يداها الحصى
في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف بزيادة الياء فلذلك اعل بابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله او فاعله
تنقاد وهو ايضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهيم نقد الصيارف وما ذكرته من انه لا فرق في الليتين بين الياءين والواوين و
الواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع
الياء فتقول بنايف وسيايد على الاصل وشبهة ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين
اول الكلمة واما اذا اجتمعت الياء ان او الياء والواو او لا في الكلمة فلا فرق بحويين اسم موضع ولا بحويوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه لان الابدال
مع للثقل والسماع اما القياس فلان الابدال في اوايل انما هو بالحمل على كساور وذلك لشبهه بهمزة من الطرفين في كساور الا ترى
بين الياء والواو وتكذا هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سيقة سبايق بالهمزة وهي فيعلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة
وجمايد بالهمزة وفهم من طلاقة مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بتالي الف الجمع حتى او بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوايل بهمزة
هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والمرداج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع وهنا مسئلة خاصة
بالواو واعلم انه اذا اجتمع واوان كانت الاولى مضمومة في اول الكلمة والثانية اما متحركة قطعا او ساكنة متصلة لواو وتاء ابدلت الواو الاولى
همزة وجوبا لاحدهما ان المضعف في اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف معلوم تركه ن فلما قل التضعيف الجوز في الصحاح في اول الكلمة
امتنع في الواو لثقلها والثانية انهم لما كانوا يجيزون ابدال في وجوه وحكوه حتى في واو مفرده لاجل الفها با ضمة كالواوين كانوا خلقا ان
يلتزموا الابدال اذا وجد الواو ان لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذان التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احديهما ان
تكون الواو والثانية ساكنة متصلة الواو وتاء فالصورة الاولى نحو جميع واصله وواقية تقول واصل واو اق كضاربة وضوارب واصلها
واصل وواق بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واعل اواق واعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبت بانه كقوله ضربت صدورها الى وقالت
يا عديها لقد وقتك الاواقي والصورة الثانية نحو الاولى بنى الاول مقابل الاخر بالكسر اصلها واوى بواوين اولها مضمومة والثانية
عين ساكنة متصلة الواو وتاء قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اواو واصله وواو فعل به ما تقدم بخلاف نحو دوني وو وري صبيين
للمفعول فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهو وار في وواري فليست متصلة
الواو وتاء لانها بدل من الف زائدة وبخلاف نحو الووي بواوين محققا من الوى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاوى افعل التفضيل من قال
اذا جاء فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متصلة بالواو وتاء ويفهم من نفي الوجوب الجواز وقد
صرح باشتراط التضعيف نحو هوي وتوري في المنسوب الى هوى وتوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تضعيفها **فصل** في عكس
ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة وقع ذلك الابدال في باب احدهما باب الجمع الذي على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت الهمزة
بعد الفه وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة اوياء او واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المراة والمراءة فان
الهمزة موجودة في المفرد لان المراة بفعلة بكسر الميم من المرو وتيرة فلا يغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال العروض
فنبه على انه سمع المراة بالابدال شذوذا كقولهم مثل المراة ولغات الانطار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحايف وعجايز ورسايل جمع
صحيفة وعجوزة ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الاتية واما ما حصل فيه ما شرطناه من
وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع مفعلة فيجب فيه عمل ان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها الف الهمزة ياء في
تلك مسايل وهي ان يكون لام الواحد همزة او ياء اصلية او واوا منقلبة ياء قلبا لهمزة واوا في مسئلة واحدة وهي ان يكون لام الواحد
واوا ظاهرة في اللفظ مسالة من القلب ياء وهذه اربع مسايل تحتاج الى اربعة امثلة مثالها الاصلي همزة خطية فعيلة من الخطا

فلا بد الا نزا
النقف الياء أن
او الياء والواو

فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة

اصلها

اصلها خطايى على فعائل بياء مكسورة هى ثم خطيئة وهى بعدها همزة هى لانها تم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم
صحايف جمع صحيفة فصار خطاءى بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهى لام الكلمة ياء لما تقدم من ان
الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد همزة مكسورة فاضلب بها بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف
اذ كانوا قد يفعلون ذلك للفتى فيما لامه صحيح نحو مدارى جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء المشددة المسلة تكون مع المناشل
تصلح بها قرون النساء وعذارى جمع غذاروى المنكر فى المدارى والعذارى بكسر الراء فيهما قال الا ترى المقيس الكندى ويوم عقرت للغدى
مطيتى فبا عجبا من رحلها المتحمل وقال ابو عذاره مشترزات الى الفعل نضل المذارى فى مشى ورهل ففتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك فى
ما لامه واو وهو حرف صحيح ففعل ذلك الفتح هنا فيما لامه غير صحيح اولى لثقل الكسرة ويقال ايضا المجهر اى تعب المشى الشعر المفتول والمرط
بخلاف والعرض بياكثرة الشعر ثم قلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة كثيرة الالف
لكونها من مخرجها وهى متوسطة بين الفين فاجتمع شبه ثلث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها
فصار خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب
الياء الفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا فذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان زيدة الوصل لا تبدل فى هذا
همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء الفا ثم
قلب الالف ياء وغرضهما بنيا على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر خطائى بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية
البتة ويقال ما لامرئ اصلية قضاء جمع قضية اصلها قضاى بياءين الاولى بدل فاء الكلمة والثانية لام قضيت ثم ابدلت الياء الاولى همزة
كما فى صحايف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة قضاءا ثم قلب الياء الفا قضاءا فاجتمع شبه ثلث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة
بين الالفين ياء لرجوعها الى اصلها قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة والثانى قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث
قلب الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب فى مثال غازى مرماة وقلبت فى المفرد ياء مطية وهى الراحلة فان اصلها مطيوة
فعيلة من المطاوهو الظهر او من المطو وهو الكظ لمدتها على طوت بهم فى المشى كما قد اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء فى الياء وذلك على احد الابدال والادغام فى ستور وميوت اذ قيل فيهما ستير وميت بقلب الواو ياء
وادغام الياء فى الياء وجمعها مطايا واصلها مطاييو بياءين مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطايى
ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلث الفات ثم ابدلت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو
ياء والثانى قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الالف ياء ولم ترجع الى اصلها لان
الواو اثقل من الياء ولانها انما اعلت فى المفرد اعلت فى الجمع ومثال ما لامه واو ظاهرة فى الواحد هراوة وهى العصا وجمعها هراوا
اصلها هراوو بواوين وذلك انا قلبنا الف هراوة فى الجمع همزة على حد القلب فى رسالة ورسائل فصار هراوو ثم ابدلنا الواو ياء
لتطرفها بعد الكسرة فصار هراوى ثم فتحنا الكسرة فصار هراوى فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراوا بهمزة بين الفين
ثم قلبت الهمزة واوا لبنائنا كل الجمع لواحده فصار هراوا بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب الالف همزة والثانى ابدال الواو ياء والثالث
قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ فى هذا الباب ثلثة انواع احدها تصحيح الهمزة التى بعد الالف
كقولهم حتى انهزوا المنايا والقياس المنايا ولكنه اتى به على الاصل والثانى تصحيحها وتصحيح الهمزة التى هى لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لخطأئى
بهمزتين والقياس خطايا فى هذا اشد مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا تقتضيه القياس نحو هبية وهداوا والقياس هدايا هذا
الباب الثانى من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين المتفقتين فى كلمة واحدة والذى يبدل منهما ابدا هو
الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان فى كلمة فلهما ثلثة احوال لانه لا يخلو الهمزتان المذكورتان من ان تكونا
الاولى متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او يكونا متحركتين ويمتنع ان يكونا ساكنتين معا فان كانت
الاولى متحركة بفتحة او كسرة او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او واوا او ياء من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع
عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد الفتحة نحو امنت فالاصل امنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
وصنا اى ومن ابدال الهمزة الثانية واوا قولها عايشة وكان يعنى النبى يأمرنى اذا حضت ان اتأزر وهو بهمزة مفتوحة فالف ساكنة
وعام للحدبين بحر فونون فيقرونه بالف مفتوحة وتاء مشددة ولا وجه لذلك فى العربية لانه فعل مضارع ووزنه افعل بكسر العين مشتق من الازار
ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها واعاز الغداة يعوزها تعوزا وتعن

والمثل من الاذاء والاماتة والاهل بقلب الهمزة الثانية ثاء وادغامها في الثاء وحكى الزمخشري ان قوما يقلبون الادغام وقال ابن مالك ما قصد به ما كتكلان اجاز في المضارع وفي حدث الخروان كان قصيرا ولم يرد به فالذي في الموطا هذا اللفظ في جميع رواياته وبجا وتبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان اصله اامان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وشذ قراءة بعضهم وهو الاعمش رواية عن عاصم الا انهم بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدأ بهمزتين نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء وقال انه فيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبناء للمفعول اصله اءتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الفارسي ان يبتدأ اءتمن بهمزتين مضمومة فساكنة نقلة عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء وردوه بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبتدأ ان يقرأ بهمزتين لا في اءتمن وان كانت الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع لفا لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع لعين او في موضع اللام فان كانتا في موضع لعين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وصحح نحو سال بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال والاسل وراس بفتح اولها وتشديد ثانيها على فعال للسبب لبائع اللؤلؤ والرؤس وان كانتا في موضع اللام ارد لت الثانية ياء مطلقا سواء كانت طرفا ام غير طرف فتقول في بناء مثل قفل بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرأ قرأ بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأ بهمزتين اولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت اولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالتي في الوصل الا ان الطرف محل التغيير فلم يعتفر فيه ذلك كما اعتفر في نحو سال قاله الشارح وتقول في بناء مثال سفرجل منه اي من قرأ قرايا بهمزتين بينهما الف مبدلة من همزة وهي غير طرف والاصل قرائل ابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثانية قاله المرادي وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف او كانت الثانية مكسورة ابدلت الثانية في الصورتين ياء مطلقا سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر لا يجوز ابدالها واوا لانا لو ابدلناها واوا لاجتمع واو وياء لو كانت اصلية وواو مكسورة او مضمومة لقلبت ياء اذا كانت ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب ياء بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما يجب ان يبدل لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا فقط سواء انضم ما قبلها او فتح او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت ياء والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلو اما ان يكون في الطرف او لا فالاول ثلثة انواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع قامت من ضرب ثلثة احوال الاولى في ثلثة احوال الثانية للمتطرفة يبدل ثانيها في جميع انواعها وغير المتطرفة منها اربعة يبدل ثانيها ياء اذا كانت المفتوحة بعد مكسورة او مضمومة او مكسورة بعد فتحة او مضمومة بعد فتحة او مكسورة او مضمومة وامثلة المتطرفة بعد فتحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرأ مثل جعفر وقنبر وخرج وبرثن فتقول قرأ او قرأ او قرأ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا بعد ما زاد على الثلثة فيصير قرأ في بفتح الاول وقرأ في بكسرها وقرأ بضمها ثم ان كان قبل الياء فتحة كما في المثال الاول فانا نقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف لحركتها للاستثقال ويعل اعلال قاض ويصير مقوصا وان كان ما قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تنقل لكسرة لتسلم الياء من القلب واو تعل اعلال ادم ويصير مقنوصا ايضا وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والبناء فيهن مكسورة فتقول في الاول وهو فتح الهمزة امم بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة وكسر الباء ثم تنقل حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها ايضا فيمكن من ادغامها في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية الساكنة المنقول اليها كسرة الميم بالما تقدم من ان المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء وكذا تفعل في الباقي ايضا فتقول في بناء مثل اصبع مكسر الهمزة والباء من ام بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها لتوصل الى ادغام المثلين اذا اجتمعا فمتى للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل اصبع بضم الهمزة وكسر الباء من ام بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك لعمل واجب فاما قراءة ابن عامر والكوفيين كعاصم وحمزة والكسائي وخلف الاحمر والاعمش ام جمع نام بالتحقيق من غير ابدال فيهما هو وقف عنده ولا يجاوزونه فيبدل الهمزة ياء ان قلت كان القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما بينا جمعا قلت الحاوقع بعدها مثلان وازاد والادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصارا همزة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة واما المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة

اوب بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة وهي لغة من لم يفتح الهمزة وتشديد اليم مثل اصبع بكسر الهمزة وسكون الباء او ان يبني من ام مثل ايلم بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة موحدة وهو سعف النخل فمقول او بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة فتكون في الاقسام الثلاثة وصار ذكر او بهمزة مشددة كافيا لصواب حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر اوب في اصل الاول وهو اوب اي بهمزة مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى على وزن افلس وامثل الثاني والثالث ام وام بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فقالوا فيهن حركة اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس حركتها وادغموا احد المثلين في الاخرى لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعده مفتوحة اوادم جمع ادم اصله اءادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف فقلبت الثانية واوا لما تجانسا ومثال المفتوحة بعده مضمومة اوديم تصغير ادم اصله ايديم بهمزتين مضمومة مفتوحة فقلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واسوا كان ما قبلها مفتوحا كما في تكبرام او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بالجمع ثم وتصغيره مبني على ان حرفي و اضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعتل على وزن فاعل كقارة وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوحة بعده مكسورة ان يبنى من ام مثال اعلى وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل ايم بهمزتين مكسورة فساكنة فنقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها فوصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء وان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم مفتوحة كانت او لازما نحو ايم وانا من كذا مضارعي انما للقوم وانا من كذا جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها لها بهمزة المتكلم لدلالتها على معنى زائد في كلمتها بهمزة الاستفهام نحو ائذنت لهم وقد قطر في خمسة اوجاد رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين **فصل** في ابدال الباء من اختيها الالف والواو وابدالهما من الالف في مسئلتين احديهما ان تكسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكقولك في تصغير مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح مفيتيح فقلبت الالف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها الثانية ان يقع قبلها ثانيا تصغير كقولك في تصغير غلام غليم لان ثانيه بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وقبل الالف لا يكون الا متحركا ولو اتى بالتصغير لكان الا ساكنة فوجب قلب الالف حرف اتجانس بعد ياء التصغير ولا يمنع سكون ما قبله قلب الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد واما ابدالها من الواو ففي عشر مسائل احديها ان يقع بعد كسرة وهي ما طرف سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضى وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانها من الغزو والدعو فاو وقع الواو مثل الثانية كسحبة اسم فاعل من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن والكسيجمع كساء وغانية اسم فاعل من الغزو وعريقية و ريقية في تصغير عرقوة وترقوة فقلبت الواو في الجمع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء فيه بنيت الكلمة عليها ام لا وكان ينبغي في عريقية ان لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التانيث لبعد انه ليس لنا اسم معرب اخره واو قبلها ضمة فدل على ان عرقوة نمزلة عنفوان وتسوا شوا بالتصحيح في جمع سوءة بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستوبقال الناس سواسوة في هذه الامر اي مستوون فيه فكانه جمع مستو بحذف الواو بعد الالف وزيد فيه سين اخرى وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال وقد يجوز ان جعل سواكلمة وسيه كلمة اخرى ووزن كلاهما بوزن بخصها والتجرها تقدم وعليه قوله سواسية سواوجوه كانهم ظاهر بعرنان بجر وتد النخل وزنها فاعلة وفيه شذوذ من حيث احدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية والثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه سواسوة كقباء وقيسه الثالثة ان قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها ايضا كمرمريس وان تتكرر وحدها فقياسها ان تكون اصلا كالخروق وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل وابا طيل كانه جمع سوسا وورزن سوسا فعلله كشوشا الافعلان لندور وتباسلسل ولا فوعله لندورتبا كوكب ولا فعفلة لان لفاءه تتكرر وحدها فبطل ان يكون سواسية فعالية وفواعله وفعافلة وبقين فعاللة وهذا كلام حسن فتامله الموضح في حواشي مشذ مفاتوح بقاف فدال ثم مثناة فوق بمعنى خذلم جمع مفتوانم فاعل من الفتو وهو الخذلة اصله مفتو وقلبت الواو ياء لنظيرها بعد الكسر ثم اعل اعلال قاض فال الحي كنا لاهلك مفتوبين الى خذلانا وقال امرؤ من بني خذيمة لا احسن قبو الملوك والحبا لهذه الملوك وكاحول الجمع مفاتيه ولا تالتها قال في المحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن ابي العباس انهم يسمع مثل مفاتوح الا حرفا واحدا اخبرني به ابو عثمان وهو سواسوة ومعناه سواء انتهى وتقلع الواحد قبل الف التانيث المقصورة كان تبني من الغزو مثل هندا فتقول غزوا او المهموزة كان تبني من الغزو مثل ادبا فتقول اغزا او قبل الالف والنون الزائدتين المضاعفتين لالف التانيث كقولك في مثال اقشعرار ان تفتح القاف

وكسر الطاء من الغرو غرتان بقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان الف الثانيث وتاء تانيثها بحكم الانفصال المسئلة الثانية من ابدال الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر الفعل الذى علمت بنائه اى بناء الفعل ويكون قبلها كسرة بعدها الف وهذه اربعة شروط كصيام وقيام من صاد وقال الثلاثى وانقياد واعتياد من مصدرى المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما اعتلت بقلبها الفا واستثقل بقاؤها فى المصدر صحيحة بعد كسرة وقبل حرف شبيه بالثانى فى المد اعتلت فى المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فى الاعلال ليصير الغمان فى اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سواد وسواد اسم جبل فلا تقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية وبخلاف نحو عوذ ولواذ وجاور وجوار اذا كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء للصحة عن الفعل فيهما وهو عوذ وجاور بخلاف نحو زاح وحال لعدم الكسرة قبلها وبخلاف نحو حالة وعادة المريض عودا فانه نحو حالة وعودا وان كانا مصدرين لفعل فعلها وهو حال وعاد وتقلب عينها الفا لانقلاب الواو وبينهما بالعد الالف بعدها وقل الاعلال فيها اى فيما عدم الالف نحو قوله تعم حجل الله لكم قياما وازوقوهم وقوله تعم حجل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس فى قراءة نافع وابن عامر فى النساء وفى قراءة ابن عامر فى المائدة واصلها قوام قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع تسبيقا الشرط فى قولهم نارت الظبية تنور نورا بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جنى فخاطن بالنا من النوار اقال فى شرح الكافية ولم يسمع له نظير المسئلة الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معتلة اى منقلبة نحو دار ودور وحائل وحول واما مشابهة لمعتلة وهى ما سبقت بالمعتلة نحو ريح ورياح وقيم وقيام والاصل دیار وحول وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجميع كانت فى المفرد معتلة بقلبها الفا فى الاول والاخير وبانها بينهما ضعفت فاستثقلت الكسرة عليها واستغنانا من تكبير الامثلة اذا كانت الواو معتلة فى الواحد لاشتراط وقوع الالف بعدها كما فى ديار خلافا للفراء فى نحو الضاحر وشذ خاتجة وحوج والقياس حجج لان ما قبلها كسرة والواو فى الواحد واما شبيهة بالمعتلة وهى الساكنة وشرط القلب فى هذه ان يكون بعدها فى الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض والاصل فيهما سواط وحواض وروائض ولكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع كانت لواو فى الواحد ساكنة ضعيفة فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف فانفقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح اوله وهو العين المهملة للمسن بالبناء وهو الذى يجلو به السن البازل والبازل هو الذى له سبع سنين وعوده لانه لما عرف الالف قل عمل اللسان بحذف المنطوق بالواو وغير الكسرة فصحت ولم يجز اعلالها لانه نظر الى عدم الاعلال بحصين الواو وبعدها من الطرف بسبب الثانية وشذ قولهم فى جمع ثور ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثيرة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعاله والاصل بناؤه فلهذا اعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه ما قالوا نيرة ليكون القلب دليلا على ان جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه قاله الجاربردى وتصحيح الواو ان تحرك فى الواحد نحو طويل وطوال وشذ بناء واستحواذ الا قوله يتبين لى ان القماءة ذلة وان اعز الرجال طيبا فابدلوا الواو ياء والقياس طوالا كما رواه الفارسى فى شرح ايضاح ابى على واما الطيال جمع طويل فيمكن ان يحمل من بنات الواو وجيادا كانه جمع طايل من طال اذا قامة فى الطول انتهى والقماءة بالمد والقصر وقيل بالمد خاص بالقصر وقيل بالقصر خاص بالمد وشذ وذا اعلال الواو المحركة الصانات جمع صانة وهى من الخيل التى تقوم على طرف سنبك يد ورجل وهى من الصفات المحمودة فى الخيل لا تكون الا فى العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذى يسرع فى جريه وقيل الذى يجود بركضه وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين فى الفرس وجادية بعنى اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة فى مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا فى جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو متحركة فى الواحد وقيل الجياد فى الآية ليس بشاذ انما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد فالحاصل ان الواو تصح ان تحرك فى الواحد كطويل وطوال او علت لامه اى الواحد بالياء او بالواو فالاول كجمع يان نقيض عل فى قول الفرزدق اصله رويان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء والثانى كجمع حوق بفتح الحاء المهملة وتشديد الواو وهما فايفان لسنام والارض واسم بلده بالشام فيقال فى جمعها رواء وجواء كما قال بتصحيح الغين وهى الواو فى الاصل رواى وجواء وابدلت الياء واو وهمزة لتطرفها اثر الف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينها لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين بابدالها الفا لانكسار ما قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة نحو كساء ورداء فقصر على اعلال اللام لانه محل التغيير وكلاهما اشبهها مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين وهذا الموضع وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الى الهمزة ليس مجمعا عليه فى الخلاصة ولا فى غيرها من كتب الناظم فانه بدا كلامه فى الخلاصة فى دعوى الفارسى فى نقل السماع بما

كلامه في التسهيل اقتاني دعوى القياس فان عماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب في القياس عليه وهو قد ارتضى هنا فيما كان عين فعل من الصاد المعتلة ان لا تقر ولا تقلب واوا وهو في التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء غير كثير من واو وهي عين مصدر فعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال ذلك في الجمع وافرده بذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه ياء في القياس لانه لم يستثنه واما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال في الفعل صحيح غالبا نحو الحول وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح فاحفظ الاعلال من فعل مصدرا او جمعا فاني بقيد المشعر بالتقليل على عادته اذا اراد تقليل المنقول قال في شرح الكافية وبنو تميم يصححون واوا وزن فعل كالحول على ان المصدر المذكور وشرط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في غير فعال نحو انقاد انقيادا والاصل انقواد واطرد فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحيح نحو رواء وجواء المسئلة الرابعة ان يقع الواو طرفا اربعة فصاعدا ان ما هي فيه انذاك لا يعد نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح رسواء كانت في اسم او فعل تقول في الفعل عطوت بمعنى اخذت وزكوت بمعنى نميت باقرار الواو وعلى صورتها لاثقا ثالثة فاذا جئت بالهمزة او التضعيف قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو وياء لانها صارت رابعة وتقول في اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان بابدال الواو ياء وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم المفعول ياء وان لم تكن بعد كسرة لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي وحملوا اسم المفعول وهو معطيان ومزكيان على الظاهر والكاف فان كلا منهما اي من المضارع واسم الفاعل قبل الحرف مكسور وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون الاصل على فرعه وسأل سيبويه شيخه الخليل عن وجه اعلال نحو يغازيان وتدعيان والاصل يغازوان وتدعوان فابدلت الواو ياء مع ان المضارع وهو يغازي وتدعي لا كسر قبل الحرف حتى يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن جوابه سيبويه بان الاعلال وهو قلب الواو ياء ثابت في يغازي وتدعي قبل مجيء التاء في اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا غازيا وداعيا حملا على يغازي وتدعي بكسر ما قبل اخرهما قبل مجيء التاء ثم لتصحيح الاعلال معها اي مع التاء كما تصحح به مع تاء التانيث نحو المعطاة المسئلة الخامسة ان قبل الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مفردة عن مثلها نحو ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو صوان وهو وعاء الشيء وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة ونحو حلوان بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع السرعة واعلوط بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالغصون ونحوه اعلوط بعيره اذا تعلق بغصنه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجيب بانه شاذ لا يقاس عليه قاله في التسهيل المسئلة السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى بالضم حالكونها صفة نحو ادنيا تانيث الدنيا وقولك للمتفاضلين الدرجة العليا والاصل الدنوى والعلوى لانها من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التانيث في الصفة تحذف لانها بقلبها ياء والدليل على كونها صفة جريانها على موصوف مذكر غير جارية على موصوف مؤنث غير الاصل ومعاملتها معاملته واما قول الحجازيين المسافة القصوى بالتصحيح فشاذ قياسا فصحح تنبيها على الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل نحو يغزو ويدعو وفي الاسم نحو يقود بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذوا لقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القضيا بالاعلال على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تغيره لانها بادلتها ياء بل تقر الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم احف من الصفة كقولهم هو ذو المرة اذا اجرى هجمت للعين عبرة تماد الهوى رمضاء وتبرقرق باقرار الواو وعلى خلافها في حزوى مهملة مضمومة فزاي ساكنة اسم موضع وداراما دى بالهمزة وحقه الصرف لانه نكرة مقصوده ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده صوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على رفعها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وما الهوى بمعنى ولكونه يعبث عليه اضيف اليه ورمضاء بفتح فضم فسهل بعضهم في اثر بعض وتبرقرق بتقدم في العين بمعنى الحجر وذهب في ما ذكره الموضح من ان كلام مغلقا اذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلون الواو ياء في الاسم دون الصفة فيجعلون حزوى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل موافق لقول ائمة اللغة حكاه الازهري عن الفراء عن ابن السكيت انتهى فالاما كان من اللغوي مثل الدنيا والعليا فانهم يستثقلون الواو مع ضمة اوله وليس فيه خلاف الا ان اهل الحجاز الهموا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا المسئلة السابعة ان تلتقي في اي الواو والياء يجتمعان في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن من اصلين اما وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو وقد مت الواو وتاخرت لانها اثقل من الياء بحيث لا تحتمل ما امكن ويجب اي حين اذ قلب الواو ياء ادغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء السالمة لاجتماع المثلين مثل ذلك فيهما تقدمت فيه الياء على الواو وسيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد يسود وماتت تموت على احد اللغتين ووزنهما عند المحققين من اهل التصريف فيعل

بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فعل بفتح العين كضيغم وصير فنقل الى فعل بكسر العين قالوا الا انه لم يرد في الصحيح نا عوار فعل بكسر العين وهذا ضعيف لان المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فانه نوع على انفراده يجوز ان يكون هذا بنا مختصا بالمعتل كما خصوا من جمع ما جاء منه بفعله كقضاة ورماة وكان سيد فعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح ومثاله فيما تطرفت فيه الواو على الياء طوى والبناء للمفعول طوبت ولويت واصلها طوى بفتح اولها وسكون ثانيها قلبت الواو منهما ياء وادغمت في الياء ويجب التصحيح في الواو ان كانا في الواو والياء من كلمتين نحو بدءوا بزيد بتقديم الواو على الباء ويجوز اعتبار تقديم الباء على الواو اوكان السابق منهما اي من الواو والياء صحيحا نحو طوبل بتحريك الواو بالكسر وعنوز بتحريك الياء بالضم اوكان السابق عارض الذات جوازا وهو ثلثة المبدلة عن الف نحو سوءا بالمد عربا كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته للمفعول قلت بوع والمبدلة عن همزة نحو ورؤ بضم الواو وفتح الباء للثناة تحت مخففت دوءبا للهمزة تجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول لحذا قيام مخففا يم وهو مثال ايلم من الامية ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي قبلها فصارا ويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصارا يم وهذا الابدال والادغام واجبان لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض الذي يجوز الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب وكان السابق منهما عارض السكون نحو قوى بسكون الواو وان اصله القوى لانه فعل ماض ثم انه سكن للتخفيف كما مثلنا في سلم بكسر اللام علم بسكونها واجاز بعضهم في بالادغام بعد القلب وشذ ادغما ذكرنا ثلثة انواع نوع اعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان تكنه للرؤنا تعبرون بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع لكسائي في هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة وتوع صحيح سمع تستيفانها اي الشروط نحو صيوب بفتح الصاد المهملة وسكون الياء وهو السنور الذكر وابنا بدغم لانه اسم وليس على وجه الفعل قاله الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة افعل لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اي كثير الشدة وعوى بفتح الواو والكلب عوية بنح ورجا بالجيم والمد بن جهوة بفتح الحا وسكون الياء قال في الصحاح وانما بدغم جيوة لانه اسم وليس على وجه الفعل للعلمية والتانيث ونوع ابدل فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها على عكس القاعدة نحو عوى الكلب عوة والقياس عيى وهو بضم النون والهاء وتشديد الواو غير المكسورة والقياس نهى لان اصله نهو لانه يقول من النهي واطرد في تصغير ما بكسر على فواعل من تحرك الواو نحو جديد وجديدا وجدائد واسود اسما للحية واسوادا والاعلال والتصحيح فاعل اطرد فتقول في تصغير جديد واسود جديول واسيود بالتصحيح وجديد واسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح وهو جار مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانه اجرى هذه الياء مجرى الف جداول واساود ولان كل واحد من ياء التصغير والف التكسير جيء به لمعنى فلو كانا سوى صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجئ على اساود قاله الشارح واحترزنا بقولنا من تحرك الواو نحو عجوز وعمود فانها وان كسر ما قبلها فاعل فالاعلال واجب في مصغرها نحو عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح لقوة التحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قال ابن مالك والمسئلة الثامنة ان تكون الواو لام مفعول الفعل الذي بنيا ضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه وهو رضي والثاني نحو قوى على زيد وهو مقوى والاصل فيهما رضوو ومقووو بواوين بعد العين اولهما واو ومفعول وثانيهما لام قلبت لاجل الاسم على الفعل فامن انا ذا لم يجب الاعلال الذي قبل الاخر مكسورا فصار رضوبا ومقوزبا فاجتمعت فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وشذ قراءة بعضهم راضيه مرضوة بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو والاصل مغزوو ومدعووبواوين واو مفعول ولام الكلمة ياء ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال كقوله وهو عبد بغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا علي وعاديا فاصل معديا معدووا وعرس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير ايضا وانشد المازني معدوا بالتصحيح وانشده غيره بالاعلال والى جوازهما اشار الناظم بقوله وصح المفعول في نحو غدا واعلا ان تحر اجودا فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسئلة التاسعة ان تكون الواو لام فعول بضم الفاء نحو عضو وعضد وفلو وفلوس والاصل عضوو وفلووو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم اعلت الاولى بالقلب ياء وادغام وكسرها قبل الياء للتصحيح والتصحيح شاذ قالوا ابوو واخوو جمعين لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو نحاة جمعا للنحو وهو الهزال حكى سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون نحوا كثيرة ونحوا بالجيم جمعا لنحو وهو السحاب الذي هو راق فاوه وهو نقيض الوحدة وسكون الهاء وهو الجيد وجمعه هوو حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضموم الاول والثاني والاصل فيها ابوو واخوو ونحوو ونحووبهوو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية فان كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو عتوا وكبرا لا يريدون علوا في الارض وتقول عتا الماء

نحو اذا زاد وسما زيد يسمو اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو
نحو وسموو بواو بين دعمت الاولى في الثانية وقد يجعل بقلب الواو والاخيرة ياء واعلال الكل اعلال قاض نحو عتى الشيخ عتيا اذا كبر وقسا
قلبه قسوا والذي في النظم اقتضى التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذو وجهين جا المفعول من ذوي الواو ولام الجمع او فرد يعني الا ان
الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسئلة العاشرة ان يكون الواو عينا لفعل بضم الفاء وتشديد العين حالكونه
جمعا صحيح اللام كصيم جمع صايم ونيم جمع نايم وغيمها فاد واصلها صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكانه اجتمع ثلاث واوات
مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين يائين لان الياءين اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل نحو صوّل ونوّم والكثير
الشايع لا اعلال والبه يشير قول الناظم وشاع صوّم في نوّم ويجب التصحيح ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال
اللام كشوى وغوى بالعجام اولها وضمه وتشديد ثانيه جمع شاو وغاو واصله فاعل من شوى وغوى يغوى والاصح في الماضي فتح
الواو لا كسرها وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوى وغوى فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفها
لالتقا الساكنين فلو اعلت العين بقلبها ياء لتوالى اعلالين وذلك مستكره عندهم او فصلت من العين عطف على قوله اعلت
اي ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف نحو صواو وقوام لبعدها اي العين حينئذ اي حين اذ فصلت بالف من الطرف وشذ قوله وهو
ابو اليتيم الكلابي الا طرفنا مته نبه منذ فما اراد النيام الا كلاتها والعياس النوام بالتصحيح والبه شار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه
اي اي رد

فصل في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة وهي ان ينضم ما قبلها سواء كانت في
فعل او اسم فالاول نحو بوع وصور مبنيين للمفعول واصلهما قبل البنا للمفعول بايع وصاور فعلا بانيتهما للمفعول ضمت اولهما
فتعذر بقا الالف بعدهما لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لانجذاب الحركة ما قبلها وفي التنزيل يا ودري
عنها والثاني نحو صوبر وبصعر ضاربا لو كان الالف ثانية منقلبة عن واو او يا نحو تاب وهو لسن فانها ترجع الى اصلها وهي الياء فتقول
تيب وما ابدلها الياء الواو من الياء ففي اربع مسائل احديها ان تكون الياء ساكنة مفردة عن مثلها في غير جمع سواء كانت في اسم او
فعل فالاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وبيسر اسمي فاعل من اليقين واليسار بدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني
نحو يوقن ويوسر بجب سلامتها من الابدال ان تحركت لانها انما صحت لتحركها لا لابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف الياء فالجوهري
هو اشد العطش او الهيام كالحيوف من العشق او الهيام ذا ياخذ الابل فتهيم في الارض ولا ترعى او ادغمت الياء في مثلها كحيض جمع حايض فلا
تبدل الثانية واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع للسكونها دفعة واحدة ولذلك يجوز ان يجمع بين ساكنين اذا كان
الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان اللين الحرف الاول واستدادة كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم يتسلط الحركة على
قلبها واوا وهذا المثال خارج بقيد بقوله في غير جمع والمثال الجديد ان يبنى من البيع مثل حايض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا او كانت الياء
المفردة في جمع ويجب في هذه المسئلة قلب الضمة الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع كسرة لثقل الضمة والياء والجمع وذلك كحيض جمع حيض وهيام
بيض جمع بيض وبيضاء في جمع فعل وفعلا او غيرهما كعبط جمع عابط على حد قولهم بازل وبزل وغابط بالمهملتين الناقة التي لا تحمل
ويجمع على عبط وعوط المسئلة الثانية ان تقع الياء بعد ضمة وهي اما لام فعل كهو الرجل وقضو يقضو فتقول اولهما وضم ثانيهما اذا عجبت من عقله و
قضا به يعني ما اشد عقله والبه الفقهاء العقل وما اقضاه اي احكمه والقضا الحكم والاصل يحكي ومضى من مضيت وقضيت فابدلت الياء فيهما
واوا والوقوع بعدها ضمة او لام اسم محتوم بتا التانيث بنيت الكلمة عليها من اول الامر ولم يسبق لها حذف كان يبنى من الرمي اسما محتوما
بالتا مثل مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل فيه مرمية ابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف
ما اذا دخلت التا بعد بنا الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو توانية فان اصله توانو وتدخول التا توانيا بالضم يجب للنون
لانه من باب المفاعلة فان توانى توانيا كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمتها اي ضمة النون كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم طرأ
التا الافادة الوحدة بعد الاعلال وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة بحاله على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها و
ابدال الياء واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع اسم معرب في اخره واو قبلها ضمة لانه نائبا العارضة في حكم الا تقضا ثم اعتقبتها الواو لام
اسم محتوم بالالف والنون الزائدتين كان بنيته من الرمي اسما على وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم موضع الذي
يقول فيه خلف الاحمر يا عتم ان ابى مقبل عن الصحيح الا باد نار الحي الا سبعانا اصل عليها بالبلى الملوان وهما الليل والنهار فانك تقول
رموان بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك ان تقول اذا بنى من الغزو مثل مرمى بانيا فانه يقال غزيان بحذف التا
قبل الالف والنون حكما وقع اخرا محضا كرضى ومقتضى هذا ان يقال في مثل سبعان من الرمي موان لانه لا يجوز ان يقال في مثل عصفور

الرمى مولانه ليس لنا اسم ممكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة ليسلم الياء فقول دم وكذا يجب ان يقال رمى يا عالك
الحركة دون الحرف قال الموضح في الحواشي المسئلة الثالثة ان تكون الياء لام فعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة
بمعنى المثل يقال لك شرواه اى مثله حكاه ابن جني في شرح غريب تصريف المازني وفتوى يقال والمشاة الفوقانية والاصل يفتى وشرى وفتى
لانها من يفتى وشريت وفتيت ابدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل
قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعى اسما للمكان بمعنى ربا اسما للرابية وطغى اسما لولد البقر الوحشية انتهى كلامها
في الشرحين المذكورين وفيه نظر اما الاول وهو سعى فمن اسعى فعلم فيحتمل انه منقول من صفة كجريا وصدبا موضعي جريان وصديان والصحيح
التصحيح بعد جعله اسما كما اول الفارسي واما الثاني وهو ثبا من الرى فقال النحويون سيبويه وغيره ربا صفة غلبت عليها الاسمية وليس
بشاذ والاصل ربحة ربا اي مملوة لحما واما الثالث وهو لغى من الطغيان فالاكثر فيه ضم الغاء لعلهم استصحبوا التصحيح حيث فتحوا
للتخفيف كذا تعقبوه وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد ان اراده شذوذ الاستعمال فاني قرأت بخط حاشيته هنا ابدلت
الواو من الياء لاما لفعل لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد النقل انتهى وطغى باعجام الغين ورواه ضبط بمختلفة فقال الاصمعي
يروى بضم الغاء على مثال الحبلى وقال احمد بن يحيى بفتح الغاء على مثال سكرى وقال ابو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قال ابن السيد المسئلة
الرابعة ان تكون الياء المضموم ما قبلها غلبا الفعلى بالضم في الغالب اسما كطوبى بمعنى طيب مصدر الطاب يطيب واسما للجنة بالجيم وضمه شجرة
طوبى او صفة جارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف وانابتها العوامل وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى والحوزى بالجيم
المعجمة والزاي المهملة موضعان الصيب والكيس والخبزى تصغير خبارية مجرى الاسماء الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى الاسماء
الجامدة ان افعل التفضيل يجمع على افاعل فيقال في جمع الافضل والاكبر افاضل واكابر كما يقال في جمع فكل وهو اسم جامد للواحدة
الفاكل والاصل الطيبى والكيسى والخبزى بضم اولها ابدلت الياء واوا وتسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة محضة ليست
جارية على موصوف وجب قلب ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسية ضبزى بالضاد
والزاي المعجمتين اى جائرة بالجيم والزاي المهملة من قولهم ضاز حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه فيه ومشية بكسر الميم حبكى بالحاء المهملة
اى تجرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيه اذا حرك منكبيه فاصلها ضبزى وحبكى بضم اولها فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على احد وجهين في
جمع بعض نحو هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان يكن عينا لفعل وصفا فذاك بالوجهين عنهم ينمى وقال ابنه في شرح يجوز
في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فقلبا لواوا وياء وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء من القلب فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى
القوى والطيبى قرند ابن حمله على مذكره تاره وبين رعاية الزنة اخرى انتهى ففيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من
وجهين احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا باحدهما فقالوا تقلب ياء فعلى اسما واوا كطوبى و
كوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسية ضبزى ومشية حبكى والوجه الثاني انهم ذكروا انتهى الافعل في باب الاسماء
محكوما لها بحكم الاسماء في اقرار الضمة وقلب الياء واوا وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين مسموعان
من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من هذا مقلوبا الا افعى افعل **فصل** في ابدال الالف من اخويها الواو والياء في الاسماء والافعال فمن ذلك
الابدال بشرط بغيره شرط طفد كوده في النظم الاول ان يتحركا اي الياء والواو والبه الاشارة بقوله بتحريك فلذلك شرط وهو التحرك
صحنا في القول والبيع مصدر قال وباع لسكونهما والشرط الثاني ان تاتي حركتها اصلية وهو المشار اليه بقوله اصل فلذلك الشرط
وهو اصالة الحركة صحنا في جيل وقوم بفتح اولهما وثانيهما حالكونهما مخففي جيل بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة
بعدها الام اسم للصبح وقوم بفتح القاف المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يقول صعاترني في بطن واحد وبقي لهما توامان
ولم يعلا لعروض الحركة والشرط الثالث ان ينفتح ما قبلها وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صحنا في العوض والحيل والسولان
الكرم في الاولين والضمة في الثالث لانجا نسان الالف والشرط الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل اى في كلمتها
ولذلك صحنا في ضرب فاحد وضرب ناسر لان الفتحة في كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانا عينين
وان لا يليها الف ولا يا مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك الثاني ان سكن كفا اعلال غير الدام وهي لا يكفا اعلالها
لبا كرن غير الفاوئا التشديد فيها قد الف ولذلك صحت العين في بيا وطويل وخوزنق اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو لا
في بيان والياء في طويل والزاي في خوزنق وصحت اللام في رميا غزوا في الافعال وقيان وعصوا في الاسماء لسكون الالف وعلوق وقوى
لسكون اول ياء النسب لانهم لو اعلوا قبل الالف لجمع ساكنان فيه فاحدهما فيصير اللفظ رمى وغزى فيلتبس المثنى بالمفرد واما نحو قيل

وعصوان محمول عليه واما نحو علوى وفتوى فلا تبدل واوه الفا لانه يؤدى الى التسلسل لان يا التنسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان
تحريك الواو وانفتاح ما قبلها الفا لكنا لا نزال نقلب الالف واوا واعلال العين في قال وباع من الافعال وناب من الاسماء
لتحركها بعد هما واعلال اللام في غزا ودعا من الواوى ورمى وبكى من اليائى اذ ليس بعد هما الف ولا ياء مشددة وكذلك فعل اذا ولى عين
الالف واليا المشددة من السواكن كما في يخشون ويخون واصلهما يخشيون ويخيون فقلبتا الى الياء في يخشون والواو في
يخيون الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا الى الفان للساكنين وهما الالف وواو الجماعة وما مثل به من نحو يخورهما الواو
المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا ان يقر ابا اليا للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احديهما اى
الواو واليا عينا لفعل بكسر العين الذى لوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور من الصفات
المذمومة واحترز بقوله الذى لوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف و
الشرط السابع ان لا يكون احد الواو واليا عينا لمصدر هذا الفعل الذى لوصف منه على افعل كما تحيف فتحتين وهو ضمور البطن و
رمة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد احد العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاعيد واحولا
وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل الموافقة له في المعنى في خصائص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور واحول فعمل المصدر
على فعله والشرط الثامن ان لا يكون الواو عينا لافعل الذال على معنى التفاعل اى التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو تجاوزوا
بالجيم من المجاورة واستوروا بالسين المعجمة من المشاورة لان حركة اليا في حكم السكون فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل
على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان من خان واختاز من جاز فانما اليا فلا يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل فعلم انها
من الالف في المخرج وهذا اعلان في استافوا من معناه تسايفوا اى تضاربوا بالسيوف لان اليا اشبه بالالف من الواو وكانت احق بالاعلال
منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان بين تفاعل من فعدوا العين واو سلمت ولم تعل والشرط التاسع ان لا تكون احديهما
اى الواو واليا مشلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احديهما كذلك مشلوة بحرف يستحق هذا الاعلال تحذف
الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والهوا والحوا يا بالحا المهملة المفتوحة مصدر حوذا اسود والاصل فيهن الحيى والهوى والحوة لان من
الحوة وهى سمرة الشفتين فقلبت لامهن الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالى اعلالان اعلال
العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احديهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لما لزم ان الشئ يعد الشئ مرتين
الاسم الممتنع على حد وهو ممتنع فاقتصرنا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان تجر بين ذا الاعلال استحق صحح اول ودع ما عكسوا فاعلوا الاولى وصححوا الثانية واليه اشار الناظم بقوله وعكس قد
يحق نحو اية في اسهل الاقوال السادس احد هما ان اصلها ايية بفتح اليا الاولى كمصيبة فالفتحتان في اعلالها اياة فتح العين في نقل اللا
لكن عكسوا شذوذا فاعلوا اليا الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثانى اصلها ايية بسكون العين
كحية فاعلت بقلب اليا الاولى الفا كما سيطر الفعلة وهو ما فتح ما قبلها فقط دون تحركها قاله الفراء وعزى لسيبويه واختاره ابن
مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا اخيرا سطر الفعلة واذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه يايان نحو
طايى وسمع للهم تقبل تايبا فيما اجتمع فيه يايان اولى لانه اثقل الثالث ان اصلها ايية كضاربة حذف العين استثقالا لتوالى
يايين اولهما مكسورة ولذلك كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف ناية الاصل نايية قاله الكسائى وردبانه كان يلزم قلب
اليا همزة لوقوعها بعد الف زائدة في قولهم اى الرابع ان اصلها ايية بكسر اليا الاولى كبئر فقلبت اليا الاولى الفا وردبانه ما كان كذلك
يجوز فيه الفك والادغام كحيى وحى لساس ان اصلها ايية كمصيبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس فصارت اياة كحيات ونوات
ثم قدمت اللام الى موضع العين فوزنها فلعة فان قلت قد ذكرت ان القول الاول اسهل الاقوال فلم اسهل منه وهو قول بعضهم
انها فعلة كبنية فان الاعلال في الاولى يقلبها الفا وهو مع على القياس لانها متحركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية يمتنع لعدم انفتاح
ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها ايية بفتح اليا او ايية بسكونها او ايية على فاعلة فانه يلزم على كل قول من هذه الثلثة محذور اما على
القول بان اصلها ايية بفتح اليا الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول وذا لثانى وهو شاذ كما تقدم واما القول بان اصلها ايية
بسكون اليا الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهو اليا الاولى بقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب حركتها وانفتاح
ما قبلها وقد عدما بوجود الاحد هما واما على القول بان اصلها ايية على وزن فاعلة فانه يلزم حذف العين وهى اليا الاولى لغير موجب لحذفها
القول الاول وهو ان اصلها ايية كبنية سالم من ذلك قلت يلزم على هذا القول الاول شئ لغير وهو تقديم الاعلال وهو قلب اليا الاولى الفا

بوجب قلبها

بضم اليا الاولى كسرة نقلت الى العين الفا وردبانه كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها ايية

على الاول

على الادغام وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه لما اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما قدم فيه الاعلال على الادغام والمعروف في العلل هو تقديم الادغام على الاعلال بدليل ابدال همزة انه ياء الفا فانه لولم يجب الادلة من ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الادغام لانه انما نقلت لاجل حركة الميم الاولى للساكن قبلها لتعذر الهمزة الثانية قلبت ياء لزعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من حدين الكسرة فلو يدل بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يبدلون فاهو من متعلقات الادغام على الاعلال فالان يقدمون الادغام على الاعلال من باب الاولى وفي شرح الشافية للجاربردي وانما لم يجز الادغام في باب قوى مع ان اصله قووا لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي انتهى وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في العين او في اللام قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يعتد فيه بذلك كما اعتد في العين والشرط العاشر ان يكون احد الواو والياء عينا لما اخره زيادة تختص بالاسم كالالف والنون والف التانيث والياء المشددة الثالثة بقوله وعين ما اخره قد زيد ما يختص الاسم واجعل تسلما فلذلك صحتا في الواو والياء في نحو الجولان مصدر جال يجول اذا طاف به والهيمان مصدر ذهام على وجهه اذا ذهب عن العشق ونحوه والصوري بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد بالصفراء وقال الصغاني قال المرادي اسم ماء وخطأه عنه الصحاح والقاموس والمتدرك بفتح الحاء المهملة والباء المشاة التحتانية والدال المهملة الماء بعينه اي بعد ل غرظله للشابهة لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث يبعد شبهه بما هو الاصل في الاعمال وهو الفعل وتعد الاعلال في ثاهان وذاران والاصل ثوهان وذوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان الفيصل فيما كان محتوما بالف ونون الاعلال وان ثاهان وذاران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعفر ان فيقتها في التصغير ولم يحذفوا وقبل حتى صح اثروان والغليان وهو في العلة لام واللام محل التغيير مع العين في بعض المواضع كالجولان اذا العين واو في التصحيح واللام ياء وذهب الاخفش الى ان تصحيحها فيه لالف التانيث المقصورة كصوى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف في اخر الاسم لفظا كالف اصلت فعلى ذلك اشتقت فعلل الزعفران التغيير نحو صلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورته فصححوه كما صححوا هذا النوع قياسا لان الف التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون في الصولان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول والبيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قاوى بالواو على قول سيبويه قول وبيع لان تصحيحه شذوذ عنده قياس **فصل** في ابدال التا المثناة فوق من الواو والياء المثناة تحتا اذا كانتا الواو والياء فاء لافتعال عن همزة ابدلت تا الافتعال تا مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التاء المقلبة في تا الافتعال وفيما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لغير النطق بحرف اللين الساكن بعد انشا المباينة بينهما من قرب المخرج وصانوا ذات الصفير نحو اتصل واتعد قبل الوصل والوعد فصانوها واولاها من الوصل والوعد واصلها اوصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وادغمت في تا الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو والياء مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء لزم قلبها تاء في هذه اللغة تا الاولى الاكثنا باعلال واحد ذكره ابن الحاجب قال الفقال الذي وجه نظره لانه لو قلبت الواو والياء تحتانية لا يجوز قلب الياء التحتانية تا فوقانية لتنافي كما في الياء المنقلبة عن الهمزة لان الهمزة كما تبدل بالتا تبدل الواو والياء اصلة البشر فقاوه بالانه من البشر قلبت باوه تا وادغمت في تا الافتعال لاهتمامهم بالاعلام لانه يصير الحرف بين الحرف والاصل قال الاشموني وهذا علة ابن قيس هيد علة ابن خلاثة فان تتعد في اتعاثة تبدلها وسوف زيد الياء فتاد القوارض اصل تتعد في واتعد تو تعد في واوتعد من توعد ابدلت الواو تا وادغمت في التا والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤنثة وقال طرفة بن العبد فان القوافي تتلقين موالجا تضايق عنها ان توجها الابر اصل تتلجن تو تلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول ابدلت الواو تا وادغمت في التا المثناة والموالج جمع موج موضع الولوج وتوجها اندخلها والابر جمع ابرة الخياطة والذي ذللها الناظم بقوله ذوالين فاتا افتعال ابدلا وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلون تها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد وياتسر ويوتعد ويوتسر ايتعاد ايتسار وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في ايتسه اخبرا من كذا وايتمن انتها ناوايتزر وهو المراد بقوله وتقول في افتعل من الازار ايتزر بابدال الهمزة يا مثناة تحتانية ولا يجوز ابدال الياء التحتانية

تاء فوقانية وادغامها في التاء الان هذه التاء التحتانية بدل من همزة وليست بأصلية وقول من قال انها زيدت خطأ قاله الفشتالي في وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل بتشديد التاء الفوقانية واليه اشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمز نحو اتكلا اوجعله في البيت تسهيلا قليلا فقال وقد تبدل وي بدل من الهمز قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي الياء قول بعضهم ايتمن انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من الاخذ لوجب ان يقال اتخذ بغير ادغام قاله الفشتالي واتما التاء اصلية وهو من تخذ بمعنى اتخذ كاتبع قاله الفارسي وذهب بعضهم الى ان اتخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهي خذ بالواو قالوا ليست باصلية على هذا يقال اتخذ كاعتد وحكى غير البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك الفاظا قالوا ايتزر واتمن واتهل واتكل من الازر والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر كذا في جميع ذوات الموطا وقد تقدم **فصل** في ابدال الظاء بدلا وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه صادا او ضادا او ظاء او شين هذه الحروف الاربعة احرف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى وعدل عن قول غيره الحروف المطبقة لان هذه التسمية يجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان واما الحرف فهو مطبق عند ابدال تاء الافتعال الزمه المطبوظا لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما عن ائتلاف المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس المطبق من حروف الاستعلاء من مخرج مطبق واختير الظاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ظا تا افتعال رد اثر مطبق بقوله في افتعل من الصبر اصطبر واصله اصتبر قلبت التاء ظاء ولا تدغم الصاد في الظاء لان الصفير وهو الصاد لا يدغم الا في صفير مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا ابدلت بعد الصاد صفيرة وجهان ابيانها فيقال اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اضبر بضاد مشددة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم قرأ ان يصلحا يريد اصطلحا انتهى ومن ضرب اضطرب والاصل اضترب بدلت التاء ظاء ولا تدغم الضاد في الظاء لان الضاد المعجمة حرف مستطيل فادغامه في غيره يفوت استطالته وخبا قليلا اصلح واضرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال الفشتالي في هذا عكس الادغام فعلة ادغامه لصفير الصاد واستطالة الضاد ومن ظهر بالظاء المهملة اظطهر والاصل اطتهر ابدلت التاء ظاء ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين وهما الظاءان في كلمة واحدة اولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالمعجمة اظطلم بمعجمة ومهملة والاصل اظتلم ابدلت التاء ظاء ثم لك ثلثة اوجه الاظهار على الاصل والادغام مع بدال الاول وهو ظا معجمة ظا مهملة من جنس الثاني على القياس مع علته وهو ابدال الثاني وهو ظا المهملة ظا معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس وهذه ثلثة اوجه وقد روي بهن قوله وهو زهير بن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان المري هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظلم روي فيظلم بتشديد المهملة فيظلم بتشديد المعجمة فيظطلم بالاظهار وروي فيه وجه رابع وهو يظلم على ترنيب فقطع قاله الجبلي والمعنى ان هرما هو الجواد الذي يعطيك عطاء عفوا بلا مسئلة ولا تمن به ولا تمطل سائله ويظلم احيانا بالبناء للمفعول اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم بتحمله ذلك من سئاله ولا يرد من استجازه في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردي **فصل** في ابدال الذال المهملة من تاء الافتعال الذي فاؤه دال او ذال او زاي لاستثقال اجتماع التاء بعدها فتقول في افتعل من دان دين ادان ثم تدغم الذال في الذال لما ذكرنا في الاظهر من اجتماع المثلين في كلمة واحدة اولهما ساكن يوجب الادغام ومن زجر اي منع ازدجر والاصل ازتجر قلبت التاء ذالا ولا تدغم الزاي في الذال لما ذكرنا في الصفير من ان حرف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الذال زايا نحو ازجر صغيف ومن ذكر ازدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم على عكسه القياس فتقول ازكر بتشديد المعجمة وقد مر اشارة وهل من مذكر بالمعجمة والحاصل ثلثة اوجه اذكر بلا ادغام واذكر بابدال المعجمة بقلبه المهملة اليها واذكر بابدال المهملة بقلب المعجمة اليها **فصل** في ابدال الميم ابدلت وجوبا من الواو في فم اصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشياء الى اصولها حذفوا لامها تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو ولكونها من مخرجها فانها منسوبة الى ظاهر او مضمر رجع به الى اصله وهو الواو وتصغير فوك فويك لان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها وربما اتي بالابدال مع الاضافة الى المظهر والمضمر نحو قولهم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وقول ورقة بصبح ظهاما وفي النجر فهر وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ورده الجندي المتقدم وابدلت الميم من النون بشرطين وقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانتا في كلمة او كلمتين فالاول نحو اتبعث اشقيها والثاني نحو من بعثنا من مرقدنا واني ذلك اشار الناظم بقوله وقبل ما اقلب بها النونا ان كان مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع مغايرة لين النون وغنتها لشدة الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت فيها لانها من مخرج الباء وكالنون في الغنة وابدلت الميم من النون في زنجفر وفي نحو قولهم

دعه ودبه

او هو وتبرياها لان ذات المنطق التمام وكفل المحضب البام ازادها الزرجمه بحذف الثالثة علم المرء والمنطق النطق والتمتام
التمهم والبام الاصابع واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم تقلبها باموحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من
الميم في قولهم في صفة الشعر اسود قاتم باتفاق والثنا الفوقانية والنون واصله قاثم ابدلت الميم نونا هذا اخر الابدال فحاصل ما ذكر
ان الهمزة تبدل من ثلثة احرف وهي الالف والواو والياء والياء تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والواو والالف والواو تبدل من ثلثة احرف
وهي الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والواو والياء واللام تبدل من حرفين وهما الواو والنون والثاء تبدل
من حرفين وهما الواو والياء والظاء تبدل من الثاء والدال تبدل من الثاء وقد تبدل هذه الحروف من غير هاذكر

هذا باب نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح

قبله وذلك النقل يقع في اربع مسائل احديها ان يكون الحرف
المعتل عينا لفعل ويجب بعد النقل في المسائل الاربع ان تبقى الحرف المعتل زجا ان الحركة المنقول منه بان كانت واوا والحركة المنقولة
ضمة اوياء والحركة المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع صلهما يقوول بسكون القاف وضم الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر الياء
مثل يضرب استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت ضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح
قبلهما وهما القاف في الاول والباء الموحدة في الثاني وبقيتا الواو والياء على حالهما لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو يجانس
الضمة والياء تجانس الكسرة ويجب ان تنقل الحرف المعتل حرفا يناسب تلك الحركة اى يجانسها الى الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع خاف
ويخيف مضارع اخاف صلهما يخوف بسكون الخاء وفتح الواو وكيذهب بفتح الهاء ويخوف بسكون الخاء وكسر الواو وكيكرم نقلت حركة الواو
وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فنقلت الواو في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها
الان وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها الان الواو لا يجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن صح انقل المحرك
من ذي لبن ان عين فعل ويمنع لنقل ان كان الساكن معتلا نحو يبيع وطاوع ودعوة وبين بتشديد الواو والياء اما نحو يبيع وطاوع
فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما نحو عوق وبين فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما الفا
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثاني قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف
يؤدي الى الالتباس تركا وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح اوكان فعل التعجب نحو ما ابينه وابين به في الياء وما اقومه واقوم به
في الواو وانما حملوه في التصحيح على نظيره من نحو الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من
غيره واقوم منه واكان مصوغا نحو ابيض واسود بتشديد الصاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال كان ابيض لو نقلت الفها
بصيرا بان لم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها التحرك ما بعدها فيصير ابان فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي بعوضة البشرة
وكذلك بليليس سود دبا من السنور وكان معتل اللام نحو اهوى واحيى فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى
استثناء هذه الستة اشار الناظم بقوله ما لم يكن فعل بتعجب ولا كابيض او هو بلام علا المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه
دون زيادة او في زيادة تاء فالاول وهو المشبه في الوزن دون الزيادة كمقام فانه مشبه ليقوم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال
مقووم بفتح الميم وسكون القاف على ما اختاره المذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها
الاصلي وانفتاح ما قبلها الان والثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن كان تبنى من القول او البيع اسما على مثال تحلى بكسر التاء الفوقانية
وسكون الحاء المهملة وكسر اللام ونهمزه بعد اللام الذي عين وجه الاديم مما يأتي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال ابيع بكسر همزة متواليتين
بعدهما ياء تحتانية ساكنة واصله بيع بكسر الباء وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة وتقبل كذلك
بكسر همزة متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة وهذه الياء الساكنة منقلبة عن الواو واصله تقوول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه
نقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع و
تقبل موافقين للفعل في زيادة دون وزنه لان في اولهما التاء والتاء من الابنية المختصة بالاسماء فان شبه في
الوزن والزيادة معا او بانيه فيهما معا وجب التصحيح لئلا يزول الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود وصفة فانها اشبها
اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا لقيل ابان واسا فيلتبس بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجد
من الاسماء ما اشبه الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كمريد علما فاشار الى جوابه بقوله واما نحو مريد علما فانما
الى جوابه بقوله واما نحو مريد علما منقول من المفعلية الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا فصار اعلا الا ان اعل بعد العلمية ومن ذلك بان
عند من لم يصرفه فان وزنه افعل اعل في حالة الفعلية ثم نقل واما من صرفه وهو عنده فعال ولبس من هذا الباب الثاني وهو المبنيان في

حركة عين الياء قبلها لانقلبت

دون وزنه

الوزن والزيادة معا نحو مخبط بكسر الميم فانه مبنى للفعل في كسر اوله وزيادة الميم مما التوجيه هو الظاهر ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة
لقلته وقال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة واللفظ له وكان حقا نحو مخبط ان يعلل بزيادته وهي الميم خاصة بالاسم
متسبر لتعلم اي يكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخباط شبهه به لفظا ومعنى انتهى اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى
فلان كلا منهما يكون آلة وصنعة مقصودة للمبالغة كمعطر للكثير العطر فسوى بينهما في التصحيح وقد يقوى من حيث البحث انه لو صح ما قاله
ابن الناظم وابنه للزم ان لا يعلل مثال تخلى لانه يكون مشبها تحسبت في وزنه بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة وفي زيادته وهي
التاء واللازم باطل فالملزوم مثله ثم نقل عن سيبويه التزل وارضا العثار لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكر الا ان الناظم وابنه ظنا
زيادته خاصة بالاسم وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب الجميع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة فقط دون غيرهم والجواب
ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح في مخبط الحمل على مخباط مرادهما انه مقصور منه كما خيل اليه الخليل قال سيبويه سئله
يعني الخليل عن مفعل لاي شئ تم ولم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو من فعال لانهما في الصفة سواء وقد يقصر الشئ
الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما امتحن لما زعم الخليل من انها مقصورة من مفعال
انتهى وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا تنقض بمثال تخلى لانه ليس منبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز
تبنع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل
صحح كالمفعال المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على فعله في الاعلال
فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة قبلها فالتقى الفان ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين
واختلف النحويون في المحذوفة والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستقلال بها وابو الحسن ذهب الخليل و
سيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف فقط بدليل غير الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يجوز في التاء الدالة على التانيث
عوضا عن الالف المحذوفة ثم قلنا انها الاولى او الثانية ولكن المعهود في التاء انها تعوض من الاصول وهذا يقوي قول الاخفش
الاخفش فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله اذا ارتاد
واجابا اجابا هكذا الاخفش وبكسر الميم لاضافة نحو وافام الصلوة والاصل اقامة الصلوة فحذف التاء للاضافة فسد
ولسنا كلته وايتا الزكوة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والف افعال واستفعال ازل لدى الاعلال والتا لزم عوض
وحذفها بالنقل دبما عرض المسئلة الرابعة صيغة مفعول نقل بالحذف والنقل ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين
لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه احداهما التابعة لما ذكرنا من انها زائدة وقربه من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف
غير الكلمة لانا لعين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى ويجب ايضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا
تنقلب الواوا فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو مثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولى عين
الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين
الكلمة عند الاخفش وظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال اليائي مبيوع من البيع وقد
اصلها مبيوع ومبيوون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسرت ما قبل الياء لئلا تنقلب فيلتبس
فيلتبس باليائي عين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواوا ياء لئلا يلتبس باليائي ومذهب سيبويه اولى لان التقاء
الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة حال اتصالها فان قبل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا
نسلم انها علامة بل اشباع الضمة بعضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا فنقلت ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي الميم
بدليل ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء
من غازون والنون واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قولوا وخف قلنا كذلك انما يكون اذا
كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بدليل كون فاعلة وبنو تميم تصحح الياء في دون الواوي لان الياء اخف
عليهم من الواو ويقولون مبيوع ومحيوط كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم قال شاعرهم بصف الحمر وكانها تفاحة
مضيونة وكان القياس ان يقال مطيبة كيعة ولكنه اتى به على الاصل وقال العباس بن مرداس قد كان قومك يحسبونك سيدا
وانا لانك سيد معيون وكان القياس ان يقول مغين وهو من عنيت الرجل بمعنى اصبته بالعين فانا عائن وهو مغين على
القياس ومعيون على الاصل واخاك بكسر الهمزة وبنو اسد تفتحها على القياس بمعنى اظن وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو

سمع ثوب مصوون من صان يصون ومسك مدووف اى منبلول وفرس مقوود من قاد يقود وقول يقوول من قال والى هذه المسئلة
اشار الناظم بقوله ومنا مثل الافعال من الحذف ومن نقل مفعول ابهم من نحو منيع ومصون وندر تصحيح ذى الواو فى ذى ايا
اشهر **هذا باب الحذف** وفيه ثلث مسائل احدها يتعلق بالحرف الزايد وذلك ان الفعل على فوزن افعل فان الهمزة
تحذف فى امثلة مضارعه ومثالى صفة اعنى وصفى الفاعل والمفعول لان حروف المضارعة هى حروف المانين بزيادة احرف المضارعة
حذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين فى نحو اكرم ثم حملوا بقية اخواته ووصفى الفاعل والمفعول عليه نحو اكرم ونكرم ونكرم ونكرم وبكرم
ومكرم بكسر الراء ومكرم بفتحها واصلها اكرم ونؤكرم وياكرم وتاكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة فى الجميع والى ذلك اشار الناظم
بقوله وحذف همز افعل استمر فى مضارع وبنيتى متصف وشذ قوله وهو ابو جبا الغضف فانه هنا لان يؤكرما فاثبت
الهمزة واستعمل الاصل المرفوض فى المسئلة الثانية تتعلق بفا الفعل وهى المشار اليها بقوله فا مرا ومضارع من كوعد احذف وفى
كعده ذاك اطرد وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوى الفا مفتوح العين فى الماضى الماضى مكسورها فى المضارع فان
فاءه تحذف فى امثلة المضارع الاربعة وفى الامر وفى المصدر المبنى على فعلة بكسر الفا وسكون العين ويجب فى المصدر تعويض
الهاء من المحذوف فتقول فى مضارع الغايب يعد والاصل يوعد بعد حذف فاء وهى الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين
يا مفتوحة وكسرة لازمة وحمل عليه ذى ايا اخواتها وهى يقد ويغد واعد وامره ومصدره الكاين على فعله بكسر الفا وسكون
العين تقول يا دنيد عدعة واصل عدة وعده بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاء وحركت عينه بحركة فاءه
وهى الكسرة ليكون بقا كسرة الفا دليلا عليها وعوض من الفا التا التانيث ولذلك لا يكادان يجتمعان والحذف الواو من المصدر
ثلثة شروط احدها ان يكون ليا مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع او عدة مصدر ثانيها ان تكون عينه مكسورة فلو كانت
مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضوء لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم فى لغة غانمة ويدع وندر صنيتين للمفعول فى لغة
من وجنبين كون ماضيه مكسورا وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من بظا ويضع ويدع ويقع لانها فى الاصل بكسر العين
فى المضارع وفتحت لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو كوعد مثل يقطين من وعد
ولحذف الواو من فعلة بكسر الفا شرطان احدهما ان يكون مصدرا لكعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو زنة
للفضة وحشة للارض لموحشة والثانى ان لا يكون لبيان نحو الوقعة المقصود بها الهيئة فلا تحذف واوها للالتباس
واما الوجهة فاسم للمكان المتوجه اليه وهى بمعنى الجهة لا اسم مصدر المتوجه قاله المازنى والمبرد والفارسى وعلى هذا لا شذوذ
فى اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذى يظهر من كلام سيبويه وينسب الى المازنى انتهى وعلى هذا فاثبات
الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجيء فلما فقد مضارعه لم
تحذف منه الواو اذ لا موجب لحذفها منه لاعمله عمل مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه والمصدر الجارى
على التوجه محذوف زوائده وقيل وجهه ورجح الشلوبين القول بانه مصدر فقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن ان
يقال فى جهة ان يبقى لها اسم لمكان اذ لا يبقى للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واوا ان ما فاؤه يا لاحظ له فى
هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع يئس اصله ييئس فحذفت الياء وبقى مضارع يبر اصله ييبر وقد تترك تا
المصدر اذا اضيف شذوذا كقوله وهو ابو امية الفضل ابن عباس بن عتبة بن ابى لهب ان الخليط اجدوا البين فانجردوا وملفوك
على الامر الذى فى عدوا قال الفرا اذا عدة الامر فحذف تا التانيث عند الاضافة شذوذا وحرجها الدين كلثوم على انه على
جمع عدق كانه اراد نواحى الامر المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل وهى المشار اليها بقول الناظم ظلت وظلت فى ظللت استعملا
وقرن فى اقرن وقرن نقلا وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل فى حال اسناده
الى المضمر المتحرك على ثلثة اوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها الى الفا ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول اذا اسندته الى
ضمير رفع متحرك ظللت بالادغام وفك الادغام لالتقا الساكنين وظلت بكسر الفا وظلت بفتحها وحذف اللام الاولى منهما لتعذر
الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير المخفف مطلقا واختصت اللام الاولى وهى العين بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف الثانية
لان الثقل انما يحصل عندها اما فتح الفا فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفا مكسورة وكذلك تقول فى ظلت وظلت
وظللتما وظللتم وظللن بلا فرق وبقى ظلت لفعل بكسر الظا فلو كان فعل بالضم لقيل ظلت بالضم ولا اعلمه بالنهار دون الليل وذكر ابو الفتح ان كسر الظا من ظلت لغة
اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وبنى على الكسر فان الفتح جا فى القرآن والقرآن نزل بلغة اهل الحجاز قال الله تعالى فظلتم تفكهون وظاهر

معنى قوله الا ما سمع بكسر الظا فلا يدخل فيه ما سمع بكسر الظا مع ضم اللام

اطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في اللفظين من الثلاثي وهما مست وظلت في ظللت ومنست في لفظ ثالث من الزائد على الثلثة وهو حششت في احسست ومن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وحكى في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في همت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثي وغيره وان كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا او امرا او اتصلا بنون النسوة جاز الوجهان الاولان للتمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفاء نحو يقرن بالتمام والفك ويقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء ونحو اقرن بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وهي القاف ولا يجوز في نحو قل ان ضللت بفتح العين من الضلال نقض الاهتداء وفي نحو يظللن ذلكما بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل قاله ابن الانباري في الارتشاف الا الاتمام لان العين مفتوحة وقرانا فع وعاصم وقرن بالفتح في القاف من قررت بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما ادغمه اجتمع مثلان اولهما مفتوح ففعل فيه ما فعل في حذف عينه ما فعل بالحست وهو قليل لانه تخفيف المفتوح ولان المشهور قررت في المكان بالفتح اقر بالكسر واما عكسه وهو قرت بالكسر اقر بالفتح فحكى قررت عينا بالكسر اقر بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قاربقار والى ان قرن على قراءة الكسر امر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء نحو عدن واجاد الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بمكسورها فاجاز في اعضضن ان يقال عض واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور وان كان فك المفتوح قد فرهنه الى الفتح في قرن المفتوح الفاء ففعل ذلك بالمضموم حتى بالجواز قال ولم اره منقولا

هذا باب الادغام اللايق بالتصريف وهو ادغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه والاولى في عبارته الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاح اهل فعل اللسان وضعه اناه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما في الاخر فيجب ادغام اول المثلين الساكن اولهما في المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكونا اول المثلين هما سكت فان كان هما السكت فانه لا تدغم لان الوقف عليها منوي الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ما ليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني ان لا يكون همزة مسهلة بين بين الفا نحو ائمة فان الادغام في ذلك رديء فلو كانت الهمزة مسهلة بالقلب وجب الادغام نحو سال رجل الثاني لانه مدة في اخر او مبدلة من غيرها ودليلنا فان كان مدة في الاخر نحو يعطي ياسر ويدعو واقد للثلاثة يذهب الجد بالادغام فان لم تكن في اخر وجب الادغام نحو مغرور واصله مغرور وعلى ان مفعول واعتز فذهاب المدة في هذا للقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غيرها ودليلنا لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلتبس نحو اثاثا وريا في وقف حمزة ويمتنع ان التبس نحو قول بالبناء للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدا الا انها نحو اواب نحو اصلاء وجب همزتين مضموم فساكنة ابدلت الثانية واوا واوادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك اول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ودسوا لحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه ويجب ادغام اول المثلين المتحركين بالعشر شروط احدها ان يكونا في كلمة واحدة اسما كانا او فعلا فالاول كطب وطب حب والثاني كشد ومل ويجب اصلهن شددو بالفتح ومللا بالكسر ويجب بالضم فسكن اول المثلين وادغم في الثاني فان كانا في المثلان المتحركان في كلمتين بان كان اولهما في اخر كلمة وثانيهما في اول كلمة اخرى مثل جعل لمكان الادغام جائزا لا واجبا لشرطين احدهما ان لا يكونا هما من نحو فر ابنه فان الادغام في الهمزتين روى والثاني ان لا يلي اولهما ساكنا غير لين نحو شهر مضان فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو الادغام في ذلك وتاولوه على اخفاء الحركة واجاز الفراء ادغامه الشرط الثاني من الاحد عشر ان لا يصل اولهما الى اول المثلين كما في ودد نبدا لبنة مهلتين وفتوا للهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي سكون اول المثلين وابتداء بالساكن متعذر الشرط الثالث ان لا تتصل اولهما بمدغم كجعل بضم الجيم وفتح اللام الهمزة جمع جاس فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما في الثاني لان قبلهما مثلا اخر مدغما في اول المتحركين فلو ادغم فيه الثاني لكان ابطل الادغام السابق الشرط الرابع ان لا يكون في فك ملحق سواء كان احد المثلين كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع وهمدد على الاستاة او غيرهما اي المثلين كهبلك اي قال لا اله الا الله او كلاهما اي احد المثلين وغيره نحو افعنسس اي تاخر ورجع والملحق في احد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير احد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه ان يقول او كلتيهما بالتاء عطفا على خبر كان وهو احد المثلين ولكنه اتى به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا او على ان احد المثلين اسم كان مؤخرا والملحق خبرها مقدما فانها اي قردد وهمدد وهبلك وافعنسس ملحقة بغيرها اما قردد وهمدد فان احد اليهما

وجب الادغام

الباب الاول من فعل

الزيادة للالحاق كجعفر واما هبلل فان الهاء زيدت فيه للالحاق بجوهر وهي غير احد المثلين واما اقعنسس فان احد السينين والنون من زيادة للالحاق بجوارجم ولا يجوز ادغام احد المثلين في الاخر في شيء من الملحقات لانه يؤدي الى زهاب مثال الملحق به والشرط الخامس والسادس والسابع والثامن ان لا يكون فاء في اسم على فعل بفتحتين كطلل بالطاء المهملة وهو الشاخص من اثار الدار ومدد بالمهملة وهو كل شيء زاد في شيء او على فعل بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة ومدد بالجيم جمع جدد او على فعل بكسر اوله وفتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهو الستر الرقيق كالثوب تتوقى به من العيون ونحوها عرفنا النافوسية او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كدر جمع درة وهي اللؤلؤة وحدب بالجيم جمع حدبة بضم الجيم وتشديد الدال وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الانواع التسعة الاخيرة وهي الثلاثة الملحقة وعلى هذه الاربعة المذكورة في الخامس والثامن وثانيهما يمتنع الادغام فيها الثلاثة الاول فلما تقدم من ان الادغام يفوت المقابلة في الالحاق واما النوع الاول من الاربعة فانه وان ابقى الفعل بتمامه على فرعيته الادغام في الاسماء واما الثلثة الباقية فالفها باقية مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع الاظهار فاختص بالفعل لفرعيته وتبع الشغل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا فاوازن هذه الامثلة الاربعة مصدره لاجله فانه يمتنع ادغامه نحو خششا العظم خلف الاذن فانه موازن مصدره لفعل بضم اوله وفتح ثانيه نحو صعف قاله المرزوقي وفي الصحاح ما يخالفه فانه قال الخشاء اصله الحششا على فعلاء فادغم ونحو دذان من الرد فانه موازن مصدره لفعل بضمتين نحو ذلل ونحو حبب جمع حب فانه موازن مصدره لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الذبحان بفتحتين مصدر ذبح مضعف ذب فانه موازن مصدره لفعل بفتحتين نحو طلل والشرط الثلاثة الباقية من الاحد عشر هي ان لا يكون حركة ثانيهما عارضة نحو حصص ابي والكفف الشر اصلها احصص والكفف لسكون الاخر ثم نقلت حركة الهمزة من ابي وهي الفتحة الى الصاد من حصص وحركة الفاء في الكفف بالكسر لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا تعتد بها وان لا يكون المثلان تاءين تحقيقا او تاء تحريك ثانيهما نحو حبي وهي ولا تاءين فوقانيتين في افعل كاستر واقتل من الستر والقتل وفي هذه الصور الثلاث يجوز الادغام والفك قال الله تعم ويجيء مرجح غير بينة بالفك وبقراءة من رجح بالادغام من ادغم نظرا الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان اجتماع المثلين في باب حكم كالعارض لانه مختص بالماضي دون المضارع والامر والمعتل لا يعتد به غالبا وكلامها فصيح والفك اكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني المثلين غير لازمة نحو لن يحلل يحلي وراب يحبب لم يجز الادغام خلافا للفراء وتقول استتر واقتتل بالفك فاذا اردت الادغام نقلت حركة التاء الاولى الى الفاء وهي السين والقاف فسقطت الهمزة ايجاب همزة الوصل للاستغناء عنها لتحركها بعدها ثم ادغمت التاء في التاء فتقول في الماضي ستر وقتل بفتح اولهما وتشديد ثانيهما وتقول في المضارع يستتر ويقتتل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره وتقول في المصدر ستارا وقتالا بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليعلم بين ما اصله التشديد وبين ما عرض فيه وذلك ان يحتمل ان يكون ستر على اصله ويحتمل ان يكون اصله استتر ولا فرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر المذكور يستتر بضم اوله لان ماضيه على اربعة احرف وفي مصدره ستارا على وزن تفعيل وفي مضارع الذي اصله استتر يستتر بفتح لان ماضيه على خمسة احرف واصله يستتر فنقل وادغم وفي مصدره ستارا واصله استتارا فلما ادغم نقلت حركة التاء الى الهمزة ويجوز الوجهان الادغام والفك ايضا في ثلث مسائل اخر احدها اولى المثلين الفوقانيتين الزائدتين في اول المضارع نحو تحلى او تذكر مضارع تحلى وتذكر هذا الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه في شرح النظم انك اذا ادغمت التاء الاولى في الثانية اجتلبت همزة الوصل لتتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تحلى اتحلى انتهى وفيه نظر فانه لم يخالف الله احدا من الفصحاء فيما تقدم دخول همزة الوصل في اول المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء قال الخوئي فان وقف ابتدأ بالاظهار ولا يجوز ادغام قال الفاكهي وعليه لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسئلة على الفصل فقال يجوز ادغام تاء المضارعة في تاء اخرى بعدها او حركة نحو ولا يتمنوا وتكاد تميز انتهى وسبب الخلاف قراءة البزي في الوصل نحو ولا يتمنوا ولا تبرجن وكنتم تمنون والاصل تتمنون وتتبرجن وتتمنون بتاءين ادغمت اولاهن في اخراهن فاذا اردت التخفيف في الابتداء حذفت احدى التاءين وهي الثانية وقال سيبويه والبصريون لان الاستفتاح بها حصل بالاولى لدلالتها على المضارعة خلافا لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين ومحتهم ان الثانية في تتفعل للمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها مخل بهذا المعنى وذلك جائز في

الحاء اصله حد

الوصل ثم قال الله نعم نارا تلظى الاصل تتلظى فحذف احد التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنون والاصل تتمنون وقد يجيء هذا الحذف مع نون التانيث بعد نون المضارعة ومنه على القول الاظهر قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك ننجي المومنين بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء اصله ننجي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذف النون الثانية وبضعفه انه لا يجوز في مضارع بنا ومبنيت تزلزل ونحوهن اذا ابتدئ بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ وكقراءة بعضهم ونزل الملئكة تنزيلا بتشديد الملئكة وقيل الاصل ينجي بسكونها اي النون الثانية فادغمت في الجيم كالجاصة واجانة بتشديد الجيم فيهما والاصل الجاصة فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحدة الاجاص والاجانة واحدة الاجانين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح مقصورة تفتح فيها ويجمع وبقال اجانة كما يقال انجاصة وهي لغة فيها انكرها الاكثرون قاله ابن السيد وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ومثل هو فعل ماض من نجا يجو تخفيف عينه وهي الجيم ثم ضعفت عينه وبني للمفعول واسند لضمير المصدر والتقدير ينجى هو اي النجاء وفيه ضعف من جهات احدها انه لو كان كذلك لفتحت الياء لانه فعل ماض مبني للمفعول نحو قضي الامر الثاني والثانية اتانية ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة اتانية غير المفعول به مع وجوده قاله في المغني ويجاب عن الاول بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وهذا قرا الاعمش فنسي ولم يجد وقرا الحسن فما بقي من المرية بسكون الياء فيهما وصلا وعن الثانية بقوله نعم وحمل بعضهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالث بقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فان نائب غير المفعول به مع وجوده المسئلة الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك ان تكون الكلمة فعل امر عاما مجزوما او مبنيا على السكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام قال الله نعم ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت بفك الفك وهو لغة اهل الحجاز والادغام وهو لغة بني تميم اعتدادا بحركة الساكن في بعض الاحوال يخولم يردد القوم وارددا القوم واهل الحجاز لا يعتدون بذلك وقال الله نعم واغضض من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس اردد واغضض وافر همزة الوصل ولم يجلب احدا لك من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع يخوردوا او يا مخاطبة يخوردي او نون توكيد يخوردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفعل مبني على هذه العلامات وليس بحركته يعارض فاذا اتصل بالمدغم فيها غائب وجب ضم المدغم فيه يخوردده ولم يردده ووجب فتح المدغم فيه قبل هذا الغائبة يخوردد ولم يردها قالوا لان الها خفية لم يعتد بوجودها فكانا لذال قد ولبت الالف يخوردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر رده بالكسر والضم وذلك في مضموم الفا وذكر بعضهم ان الثلاثة قبل الهاء الغائبة وغلطوه في تجويزه الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من بني عقيل مدوه عضه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل الها فقال ردا القوم بالكسر لانها حركة التقا الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قوا جر بفضل الطرف البيت وهذه الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل الها الغائبة او اتصل بساكن ففيه ثلث لغات الفتح تم يخورد وعضر وفر وهي نسبي اسد وناس غيرهم والكسر تم يخورد وعضر وفر وهي لغة كعب وغيرهم والاتباع لحركة الفا يخورد وعضر وفر وهذا اكثر في كل تم والتزم الادغام في هلم لنقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها قال الجمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثك اي جمعه فكانه قيل اجمع نفسك اليك حذف فالفها تخفيفا وفرارا لك ان الام لم السكون وقال الخليل مركبا قبل الادغام محذف الفا الهمزة للتخفيف وكانت همزة وصل حذف الالف لالتقا الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فحذفت الهمزة بالقا حركتها على الساكن قبلها فصارا هلم وتبع بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقيل ببسيطة حكاه ابن العلج في البديع القول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه ومن ثم اي ومن اجل نقلها بالتركيب التزم في اخرها الفتح للتخفيف ولم يجز فيه اي في اخرها ما اجاز في اخر يخورد وشذ من الضم لاتباع ومن الكسر على اصل التقا الساكنين لعدم التركيب حتى الجر في هلم الفتح والكسر عربيتان تميم واذا اتصل بها الغائب نحو هلم تضم بلا فتح واختلف فيها العرب على لغتين احديهما ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وهما جا التنزيل قال الله تعم هلم شهدائكم هلم الينا وهي عند هم

هاء الغائبة او ٤

اسم فعل بمعنى احضر

الاثنين

LUNDI | MONDAY

ربيع الثاني ١٣٩٨

الفجر	٤١ - ٣			العصر	١٦ - ٣
الشروق	١٤ - ٥		٢	الغروب	٥٥ - ٦
الظهر	٣٩ - ١١			العشاء	٢٨ - ٧

نيسان AVRIL

ابريل APRIL

١٠ | ١٩٧٨ | 10